

تقديم : د. عصام صبا، الدين

تقديم : د. عبد العظيم رمضان



ابراهيم هلباوي



(تاريخ حياة ابراهيم الهلباوي منذ)

١٨٥٨ - ١٩٤٠



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

الهيئة العامة للدار الكتب والوثائق القومية
مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مذكرات إبراهيم الهلباوى

(تاريخ حياة إبراهيم الهلباوى بك)

١٨٥٨ - ١٩٤٠

تقديم
د. عصام ضياء الدين د. عبد العظيم رمضان



الهيئة العامة للكتب

١٩٩٥

جمع المادة العلمية

الباحثات

- | | |
|------------------|------------------|
| ١ - فهيمة الشايب | ٢ - الفكر والغيب |
| ٣ - ليلى بليغ | ٤ - سامية ثابت |
| ٥ - عفاف مصطفى | |

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب الذي يشتمل على مذكرات
إبراهيم الهلباوى (١٨٥٨ - ١٩٤٠) ، وذلك فى إطار خطة مركز وثائق
وتاريخ مصر المعاصر فى نشر مذكرات السياسيين والزعماء .

وحلف المركز من نشر وتحقيق هذه المذكرات هو تزويد الباحثين فى
التاريخ بمادة علمية لا غنى عنها فى كتابة تاريخ مصر المعاصر . ومن
المعروف أن المذكرات هى مصدر أساسى من مصادر الكتابة التاريخية ،
وليس معنى ذلك أن تؤخذ على علاتها ، وإنما توضع تحت مجهر الفحص
العلمى التاريخى لفرز الزيف منها من الصحيح .

والمذكرات اسم يطلق على كل ما سجله المرء من تجربته الشخصية
ومشاهداته ، وما سمعه بأذنيه ، وما قام به من أعمال ، سواء سجل فى
وقته ويومه ، أو سجل بعد أن يصبح ذكرى . وبالتالي فالمذكرات تطلق
على اليوميات والمذكرات .

وبطبيعة الحال فإن ما يسجل فى يومه ووقته يكون عادة أكثر دقة
مما يسجل بعد أن يضى عليه فترة من الزمن ، وفى الوقت نفسه فإن
ما يسجل فى وقته ويومه يكون أقرب الى الواقع وأبعد عن التبرير والدفاع
عن النفس .

ومذكرات إبراهيم الهلباوى هى من نوع المذكرات التى كتبت بعد
فترة طويلة من الزمن ، وبالتالي فهى تحصل وجهة نظره الخاصة فيما قام
به من أعمال أكثر مما تركز على الوقائع مجردة ، ويغلب عليها الطابع
التبريرى الدفاعى أكثر مما يغلب عليها الطابع التسجيلى التقريرى .

ولعل مرافعة ابراهيم الهلباوى فى محاكمة دنشواى ضد الفلاحين المصريين ، كانت وراء اهتمامه بكتابة مذكراته ، لما حفرته فى ذاكرة الشعب من صورة عنه لم تكن مما يسعده ، لانها اثبتت من أية صورة أخرى أراد أن يحورها بها . ففي مذكراته يدافع عن نفسه فى هذه المرافعة ، ويقول : « ترافعت بما أملاه على الواجب ، دون أن أتجاوز بكلمة واحدة ، بل ربما أستطيع أن أعترف بأن شعورى بوطنيتى وصل بى الى حد لا يتفق مع واجبى » ، ويبقى سروره بحظه فى هذا الدفاع .

ولكن للشعوب حكمها الخاص فى القضايا الهامة التى تمثل علامات بارزة فى تاريخها ، فقد تمحو ميثاق من الوثائق بسبب حسنة واحدة ، وقد تمحو ميثاق الحسنة بسبب سيئة واحدة ، وكانت حالة الهلباوى من الحالات الأخيرة !

فمن المحقق أن ابراهيم الهلباوى هو وطنى مصرى كفى عن سيئة دنشواى بميثاق من الحسنات ، بل من الغريب حقاً أن الوطنيين المصريين تعاملوا معه على هذا الأساس ، وليس على أساس موقفه فى دنشواى ، فلم يستيعبوه من الصف الوطنى ، ويعتبروه فى صف الاحتلال ، وانما تعاملوا معه بصفته الوطنية ، فطلبوا منه الدفاع عنهم فى قضية التظاهر ضد قانون المطبوعات المكبل لحرية الصحافة ، والتى قبض فيها على كثير من الطلبة بقيادة أحمد حلمى صاحب جريدة « القطر المصرى » . وفى ذلك تقدير خفى للموافق موقفه فى قضية دنشواى بقدر ما هو تقدير صريح لبراعته المهنية فى المحاماة .

كذلك حرص ابراهيم الوردانى ، الذى قتل بطرس غالى باشا ، على الاستغانة بابراهيم الهلباوى فى الدفاع عنه ، رغم سابق معرفته بمرافعته ضد الفلاحين المصريين فى قضية دنشواى !

وعلى كل حال فان حياة ابراهيم الهلباوى ليست هى فقط محاكمة دنشواى ، وانما هى سلسلة متواصلة الحلقات من النضال الوطنى .

وقد سبق لى الاطلاع على مذكرات ابراهيم الهلباوى أثناء اعدادى لكتايب : « مذكرات السياسيين والزعماء » ، الذى صدر عام ١٩٨٤ ، وهى مخطوط ، وتشتمل على ملفين ، وتصدير للسيد عبد الحليم الجندي المحامى بقسم قضايا الحكومة .

والملف الاول يقع فى ١٤١ صفحة بالآلة الكاتبة ، ويتكون من ١٥ فصلا ، وقد تناول فيه نشاطه حتى وصول مكتبه للمحاماة الى الدرجة الاولى بين مكاتب اعظم المحامين فى القاهرة ، وتعرض للقضايا التى اشترك فيها ، ومرافعاته عنها ، مع التعرض لحياته الخاصة .

أما الملف الثاني ، وهو بخط اليد ، فيقع في ٢٦٠ صفحة « من ص ١٤٢ الى ٤٠١) ويتحدث فيه عن ذكرياته عن أحداث ثورة ١٩١٩ في استعراض سريع ، وينتقل الى حياته الخاصة ، ويتعرض لمصرع السردار ، ودخوله حزب الاحرار الدستوريين ، ثم دخوله مجلس النواب في برلمان الائتلاف ونشاطه في المجلس ، ودوره في حزب الاحرار الدستوريين .

وقام بجمع المادة الباشات بالمركز ومن : فهمية الشايب ، وأفكار راغب ، وليل بليخ ، وسامية ثابت ، وعفاف مصطفى . كما قمن بمراجعة بروفات الطبع ، والتحقق من مطابقتها للأصل .

وكان للمحقق رأى في استبعاد بعض الاستطرادات التي رأى أنها قد لا تفيد كثيرا ، وهى تلك التي تتعلق بحديث ابراهيم الهلباوى عن زيجاته وأخوته وخدمه ، اكتفاء بالتنويه عنها ، كما تقاضى عن نشر حيثيات الحكم فى عدد من القضايا المدنية وغير المدنية ، التي رأى أنها لا تفيد مع القالب الذى اختاره يجعلها مذكرات سياسية بالدرجة الأولى .

وقد رأيت مع اللجنة العلمية المشرفة على المركز أنه ليس من حق المحقق أن يتدخل بالحذف فى أى جزء من المذكرات ، فكل ما كتب فى المذكرات مفيد ، وليس من حقه أن يجعلها ذكريات سياسية فقط ، الا اذا كان النشر يتعلق بالأجزاء السياسية فقط - وليس هذا هو هدف مركز الوثائق ، فهلف المركز هو نشر المذكرات برمتها ، دون أى اجتزاء .

ولذلك فقد أصدرت التعليمات الى مجموعة البحث باستكمال ما حذف من المذكرات ، نظرا لاعادة المحقق الى دولة عربية شقيقة . وبالتالي فان مجموعة البحث تعد مسئولة عن صحة الأجزاء التي حذفت ولا يتحمل عنها المحقق أية مسئولية .

ومن هنا فالمذكرات التي بين يدي القاريء هى مذكرات ابراهيم الهلباوى كاملة ، ليستفيد منها القاريء المنقف والباحث المتخصص .

والله أسأل ان يوفقنا الى ما فيه الخير والصواب

رئيس اللجنة العلمية
المشرفة على مركز
وثائق وتاريخ مصر المعاصر
١٠ د • عبد العظيم رمضان

يعد ابراهيم الهلباوى شخصية محيرة سواء فى عالم السياسة أو فى عالم المحاماة ، فهو ظاهرة فريدة تستحق الوقوف عندها ، اذ خاض غمار السياسة المصرية فشارك القيادات والزعامات المصرية منذ فجر الحركة الوطنية ولو أن الأقدار لم تصنفه على مستوى القيادة .

فاذا انتقلنا فى نفق الزمن بحثا وراء سيرته تبيننا أنه تتلمذ على يد جمال الدين الأفغانى نحو ثلاث سنوات مما زاده جرأة وقوة فى الدفاع عن الحق وأثره فى دراسته بالأزهر بل وفى تكوينه أيضا تأثير (١) فجاء أول صدام مع الادارة الحكومية السيئة فى مديرية الغربية وعمد الى الهجوم عليها فى جريدة « التجارة » التى أنشأها الأفغانى . وكان من جراء ذلك اقتياده الى السجن ، والمثول أمام مصطفى رياض - كبير النظار وناطر الداخلية - للتحقيق معه فاتهمه بالتأثر بآراء الأفغانى المناهضة الى « الاستخفاف بأنظمة الحكم وعدم المبالاة بهيبتها وهيبة موظفيها » (٢) وجاء رد الهلباوى قويا مؤكدا على « أن منع الظلم حق عام وواجب فى عنق كل انسان » (٣) . فلاغربة أن قدر له أن ينخرط مع مجموعة امتازت بآرائها فى « الوقائع المصرية » تحت رئاسة الشيخ محمد عبده والتى ضمت كذلك سعد زغلول حيث أراد مصطفى رياض أن يستخضعها كجريدة رأى فصارت جريدة يومية وأخذت تبحث أمورا تتصل بشتى نواحي الحياة وبالذات النواحي الاجتماعية (٤) .

(١) الذكريات ص ١١-٦ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٢ .

(٣) نفس المصدر : ص ٢٥ .

(٤) سامى عزيز (الدكتور) : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى

ص ٤٢-٣٩ .

لم يكتف الهلباوى بالهجوم على الادارة الحكومية وانما تجاوز ذلك الى الهجوم على الاحتلال البريطاني ، ولعل كتاباته فى جريدة « المؤيد » تنطق بذلك ، ففي مقالتيه « الى أى طريق نحن مسوقون » (٥) و « فى أى طريق نحن سائرون » (٦) يكشف بحق عن خط وطنى - اذا جاز لنا التعبير - فى وقت لم يشته فيه بعد عود الحركة الوطنية .

ففى المقالة الأولى تناول قضية احتلال إنجلترا مصر بعد أن أتم الاحتلال عاميه التاسع ، ويبدو أن الهلباوى كان يرد فى مقالته على تقرير المعتمد البريطانى السنوى ، وقد اختط بذلك مسلكا سار عليه الوطنيون بعد ذلك . فنراه يشن هجوما على الاستعمار البريطانى لكونه لا يختلف عن أمم الغرب المستعمرة حينما يقدمون على استعمال ألفاظا مألوفة لمان مبقوطة فإن أرادوا معاداة قوم اتخنوا عنوان الصداقة لهم سبيلا الى جسر البلاء عليهم ، وإن شاموا تقويض بنيان مملكة ادعوا أنهم انما يريسون زيادة العمران ، وإن أخفوا فى اذلال أمة فعلوا فعلهم ذلك اعزازا وكرامة . وشبه تلك المعاملة يخفأش أمريكا (٧) . إذ أن دولة الاجتلال تسلب المصرى قوى الحياة المدنية وتعرضه عن ذلك برنة صوت الحنو عليه والشفف باصلاحه .

ثم أورد دعاوى بريطانيا فى بقاء أمل الاحتلال القائلة بأنها لكبح جناح الثاقبين واعادة السكينة والنظام تارة ، وتنظيم جيش يرد الغارة عن الحدود المهددة من حملة السودان تارة ثانية ، وتنظيم المصالح الحكومية الماخضية تارة ثالثة ، وبأنهم يريسون أن يكونوا خفراء على تنفيذ ما وضعوه من النظام حتى يتربى جيل من المصريين على مزاولتها ويتقادم العهد على الاتقياد اليها تارة رابعة . وادعوا بذلك أن المصرى بفعل اصلاحاتهم قد اقترب نحو الغاية التى يقصدونها من استقنائهم عن احتلالهم وقدرته على حكم نفسه بنفسه . واستندت دعاوى بريطانيا على مقولتين احدهما وثانيتها « أن هذه الاصلاحات التى تمت بمعونتهم أعدت المصرى الى أن « أنهم أمسوا فى ديارنا اصلاحا لم يكن يتم لها لولا نعمة احتلالهم فيها » ، يكون مترشحا للرشد فى الأحكام والولاية على البلاد بعد أن لم يكن شىء من ذلك » .

(٥) جريدة المؤيد : ١٤ نوفمبر ١٨٩١ .

(٦) جريدة المؤيد : ١١ ابريل ١٨٩٢ .

(٧) إذ « لا ينال غرضه من امتصاص دم الاتساق الا اذا انتهب فرصة نومه وقت الهاجرة فيستعمل أجنحته العريضة مروحة لجلب الهواء البارد على وجه النائم كى يشغل النائم بلذة هذه الخدمة الصفاء عن الشعور بالم امتصاص دمه بخرطوم الخفاش ، المؤيد : ١٨٩١/١١/١٤ .

فنفذ الهلباوى تلك الدعاوى واستطاعها الواحدة بعد الأخرى فوضحنا
أن اصلاح النظام القضائى قد وضع بذرة شريف باشا فى عام ١٨٨٦ غير
أن ذلك الاصلاح تمثّل بدوره بفعل أحداث الثورة العربية ، وأن اختلعت
المحاكم بعد الاحتلال واستمرت خمس سنين يثبون مرشد أو قاضي من
الانجليز ، بينما تمزى الى مصطلقى رياض - كبير النظار - الفصل فى نشر
المحاكم الأهلية فى الوجه القبلى على الرغم من وقوع ممارسات من جانب
الانجليز .

أما بالنسبة للاصلاح فى الرى فأكد على أن أمره قديم العهد منذ مجده
على فما بناه خلال عشرين عاما ليس يوسع بريطانيا أن تساعد على انشائه
عن مدى خمسين سنة بالرغم من توفر الصناع والآلات أكثر من ذلك العهد
بشئ أقل وبسرعة مضاعفة .

وتوقيف الهلباوى عند مسألة « السخرة فى الحفر والتطهير » فعلق
عليها بأنها تعد مأثرة فى أيامهم ، لكنها من الفكر السائقة على احتلالهم وقل
أنه فى عام ١٨٨٠ عرض رياض باشا على الخديو توفيق هذا المشروع فقبله
بالاستحسان وعقدت جمعية من عموم المديريين والمهندسين نظارة الأشغال
العمومية وجسور جميع النظار لأجل إيجاد طريقة لحذف السخرة وإبطالها ،
وحصلت المناقشة على استبدالها بالمقاولات أو غيرها من الطرق ولما لم
يستخلصوا رأيا لإبطالها عامة شرع فى إبطالها بالتدريج .

كذلك هاجم الهلباوى دعاويهم القائلة عن اصلاحهم أمر الجيش المصرى
فنفى هذه المقولة تماما وذلك ليس لكون الاصلاح موجودا من قبل وساروا
به سنة الارتقاء كما تقدم ، بل لأنهم ساروا بالجيش الى القهقرى وجعلوه
عاجزا عن تادية أقل عمل عسكري كان يؤديه من قبل ، وأن مرد هذا
الضعف نقصان تعداده من جهة وتضييق دائرة الترقى وحصرها عند حد
مخصوص لاتمكن مجاوزته من جهة ثانية فضلا عن عدم المساواة فى مرتبات
ذوى المنزلة الواحدة بين المصرى ، والسودانى فهذا الأخير تم مضاعفة راتبه
مرتين .

وكشف الهلباوى عن نقطة جديدة بالاعتبار ، فأنكسارات الجيش عند
محاولة قمع الثورة المهدية فى السودان تمزى الى أن الجنود كانوا « إساقون
الى السودان مغلولين بالحديد الى ثغر السويس » وتسأل : هل فشل مثل
اولئك العساكر بعد تاريخا لجيش مصر ؟ بينما انتصاراته فى أسيا وأوربا
على يد ابراهيم باشا ماثلة فى الأذهان .

أما دعوى الاحتلال بأنهم أعزوا المصريين أمام الأجانب فهذهما الهلباوى
أيضا موضحا أنهم اذا كانوا قد فرضوا رسوما على الأجانب مثل المصريين

الا أنهم قلموا اليهم بعض أملاك المصريين . فعلى سبيل المثال أهدوا الى إيطاليا مستعمرة (مصوع وما حولها) ولم يكن فيها فتنة أو ثورة . وأنهم اذا كانوا قد قللوا من نفوذ فرنسا في مصر الا أنهم قد قلموا على هيكل ذلك التضييق تضحية عظيمة لألمانيا ، فقد وهبوا مركزا جديدا في صندوق الدين على حساب المصريين . . . »

ثم هاجم سياسة الاحتلال الرامية الى انتزاع الوظائف العليا من أيدي المصريين ومنحتها لرجال الاحتلال تمهيدا لانتزاع تلك التي تليها في الأهمية حتى لا يبقى الا ما قلت أهميته مما لا يقبل عليه المحتلون . وضرب مثلا على ذلك بالوظائف العليا في الجيش المصري ففي غضون أقل من عامين من الاحتلال حرم على المصري تقلد وظيفتين رئيسيتين أولهما امانة فرقة ، وثانيهما امانة آلى (أى لواء) .

أيضا الحال بالنسبة لمصلحة الري فقد وضمو أهدبهم على الوظائف الرئيسية الثلاث في نظارة الأشغال (وكالة النظارة وتفتيش المصوم وتفتيش الاقليم) فحرم المصري من تولى أى منها .

ولم يختلف الحال بالنسبة لنظارتي الداخلية والمحاقية حيث هين المستشار والمفتش الانجليزى عليها وتدرجوا الى ما دون ذلك من الوظائف حتى وصل تدرجهم في المحاقية الى وظيفة قاضى في المحكمة الابتدائية والى وظيفة حكمدار في مديرية في نظارة الداخلية .

وفي النهاية دافع الهلباوى عن الرابطة العثمانية في مواجهة دعاوى الاحتلال بأن مصر كانت محكومة بالأجنبي قبل الاحتلال البريطانى على أساس أن اصول أسرة محمد على لم تكن مصرية ، فلم يرغبوا في أن يحافظ البعض أو الكل على صيغتهم التركية أو الكردية القديمة أو الأرمنية انما العبرة عندهم بالجامعة العثمانية التي تربط المصري والمصري والطرابلسى (أ) .

وجريا على هذا النهج في الهجوم على سياسة الاحتلال انتقد الهلباوى بشدة تعطيل قراءة فرمان تولية الخديو توفيق على أمر من انجلترا فهاجم لذلك سياسة الحكومات الغربية ازاء الحكومات الشرعية في الشرق . وشدد على ضرورة تركية الشعور الوطنى المتنامى وتبذ التكالب الذى كان يحث على المناصب والوظائف فى ظل النفوذ الأجنبي ، كما انتقد بمرارة سياسة الحكومة من تضيق الخناق على أمر التعليم ، والاستخدام فطالبا

(أ) جريدة المؤيد ١٤ نوفمبر ١٩١١هـ الى أى طريق نحن مسوقون . . ملحقه بأخر الكتاب .

بثانيس مدارس وطنية جامعة لكى « تبقى مدارس الحكومة لابناء من تراهم
نظارة المعارف من العلم المقدس للمستحق للتعليم دون ابناء عامة الامة » (٩) .

ولكى نبرهن على مدى وقع مثل هذه المقالات على الوطنيين فخرى بنا
أن نشير الى ما سطره محمد فرهد من اعجاب بها وبوطنية الهلباوى فقال
انها مقالات رنانة وانه يجب على المصريين أن « يضموا تقنهم فى أعظم
الوطنيين مثل الهلباوى » (١٠) .

وسرعان ما شب الهلباوى وبرع فى عالم المحاماة مع الاصلاح القضائى
المصرى ، اذ انخرط مبكرا فى سلك المحامين أمام المحاكم الأهلية ١٨٨٩
فكان يعد من جيل الرواد الأوائل (١١) وترس فى هذا الميدان وأصبحت
المحاماة عنده موهبة حتى ليندر فى تاريخ المحاماة أن يظهر محام بهذا القدر
من القضايا ولا سيما تلك التى شغلت أمته . وإن كان من الملاحظ أن
الرعيلى الأول من المحامين فى مصر كانوا حقيقه من غير حملة الشهادات فى
الحقوق ، لكنهم كانوا من ذوى الخبرة الواسعة والبراعة فى الخطابة والكتابة
مما لا بد من توفرها فىمن يخوض هذا المضمار . وكان الهلباوى ممن تفوق
وتقدم عليه عدة أجيال من أبرع المحامين الذين شهدتهم ساحة القضاء
والسياسة والحكم فى مصر .

لذا أتفق مع القول بأن تاريخ المحاماة فى مصر لم يحرف محاميا ارتفع
بالمحاماة ، ورفعت المحاماة الى القمة كما كان الأمر بالنسبة لآبراهيم
الهلباوى وتحصل من أجل ذلك صنف الظلم والاضطهاد وقسوة
الحياة (١٢) .

وجاء أول تكريم عند أول انتخابات لمجلس نقابة المحامين وللنقيب ،
اذ أجمع المحامون على اختيار عبد العزيز فهمى النقيب الأول تقديرا منهم
لنزاهته وعلمه وفضله ، لكن الهلباوى أظهر أنه يطمح فى هذا المركز لنفسه
لأنه أقدم المحامين ولأنه خدم المحاماة منذ نشأتها .

وقام محمد حسين هيكل بنقل هذه الرغبة الى عبد العزيز فهمى ، فلم
يترضى بدوره ، واعتبره حقا للهلباوى لكونه أستاذهم جميعا « فإن له على

(٩) جريدة المؤيد ١١ أبريل ١٨٩٢ ، انظر الملحق رقم (١) .

(١٠) مذكرات محمد فرهد القسم الأول تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ ، تحقيق

دؤوف عباس (الدكتور) ، ص ١٢٤ .

(١١) انظر ملحق رقم (٢) جدول بأسماء المحامين والوكلاء القبوليين بالمحاكم
الأهلية .

(١٢) صبرى آبر الجند : سنوات ما قبل الثورة ، ص ٢٢٨ .

المعاماة من يوم نشأتها بمصر لفضلاى فضيل « . وأصبح عبد العزيز فهمى بتدوره داعيةا للهلباوى الذى تم انتخابه فى أول نوفمبر ١٩١٢ أول نقيب للمحاميين (١٣) . وذلك على الرغم مما خلقته آثار اشتراكه فى محاكمة « دنشواى » .

فليس بخاف وقوف الهلباوى موقف المدعى العام فى تلك القضية ، وليس بوسع أى مصرى تبرئة ساحته تماما ، مثلما لا يملك أحد أن يبرى ساحة بطرس غالى ، رئيس المحكمة المخصوصة ، التى باشرت هذه القضية ولقى حتفه من جرائها ، حيث كان قبوله لهذه المهمة أحد دوافع اغتياله فى عام ١٩١٠ . قضية دنشواى كانت بحق إحدى الفواجع الكبرى التى رزئت بها مصر فى ظل الاحتلال البريطانى ، وقد وقف الهلباوى يترافع فيها عن الانجليز (١٤) . فتركزت مرافقته على القوائد التى عادت على مصر من نتيجة الاحتلال ، وتطرق من ذلك الى رواية ما حدث فى دنشواى بين الضباط والاعالى على أساس الرواية الانجليزية (١٥) . فلا غرابة أن قال الهلباوى : ان الحضور فى جلسات المحاكمة لم يوجهوا انتقادا له على ما أبدها من الدفاع المتين فى القضية (١٦) .

وحاول الهلباوى جاهدا تبرئة ساحته من جراء قبوله الدعوى العمومية ضد الفلاحين تارة بأن الحكومة اختارته لأنه أكبر المحامين الموجودين سنا وأقلمية (١٧) . وذلك قول مردود عليه ، اذ أن قانون المحكمة المخصوصة ليس فيه نص ملزم ، انما ينص فقط على أن « يختار البوليس محاميا للاثبات التهمة » (١٨) . ومن ثم يتدارك الهلباوى فيقول ان الانفجار التبرى البريطانى لمصر الرسمية من بين شروطه أن يجلس فى كرسى الادعاء أكبر محام فى مصر (١٩) .

(١٢) محمد حسين هيكل (الكتور) : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ص ٤٩ .
الجدير بالذكر أن الهلباوى نال ٢٠٧ صوتا من ٢٢٢ عضوا وكان ثانى المرشحين عبد العزيز فهمى .

(١٤) نفس المرجع ، ص ٤٨ .
(١٥) أى أن الاعالى كانوا يعرفون بوصول الضباط وأن الرصاص الذى اصاب الاعالى كان كله من طلقة واحدة خرجت من بنقية يورتر بعد أن انتزعها منه الاعالى بل أنه ذهب الى أبعد من ذلك وقال ان الاعالى كانوا يريدون قتل الضباط . ثم امتدح الهلباوى سلوك الضباط وتصرفهم .

انظر : محمد جمال الدين الممدى (الكتور) : دنشواى : ص ٨٧

(١٦) الذكريات ، ص ١١١ .

(١٧) الذكريات : ص ١٠٨ .

(١٨) الوقائع المصرية . ٢٥ فبراير ١٨٩٥ « قانون المحكمة المخصوصة

(١٩) حبرى أبو المجد : سنوات ما قبل الثورة ج ٣ ، ص ٣٦٢ .

وتارة يتغلب عن نفسه وطأة التورط بما أسداه من خيمة ليلد من الفلاحين حينما قال انه اعتق مقبلا خمسة عشر متها من طلب عقوبة الاعدام حسبما طلب قاضي الاحالة (٢٠) .

وتارة يقول بأن شعوره بوطنيته بلغ الى حد لا يتفق مع واجبه ، حينما دعا الى لقائه المحامين عن المتهمين قبيل مرافعته وعلى رأسهم أحمد لطفي السيد ، وأطلعهم على أركان دعواه لكي لا يفتأوا في الجلسة بذلك (٢١) .

وتارة يسوق لنا حديثا جرى بينه وبين بطرس غالي في أعقاب الحكم يفتى فيه شديد الله على ما أصاب المتهمين من أحكام (٢٢) .

والادعي من ذلك أن يحاول الهلباوي مهاجمة الشيخ عبد العزيز جاويز في سياق دفاعه عن نفسه في « دنشواي » ويوضح أن الخصومة تولدت بينه وبين عائلة الشيخ جاويز لوقوفه للدفاع عن خصمهم في قضية مضاربة ، مما حدا بجاويز لأن يفتح النيران عليه في جريدة « اللواء » حينما وصفه بأنه « جلال دنشواي » لكونه كسب قضية ضد أخوته (٢٣) .

لكن الواقع أن الهلباوي قد جانب الصواب إذ أن الذي أطلق عليه هذه الصفة بالشاعر حافظ إبراهيم حينما قال :

أياها الملعن العمومي مهلا	بعد هذا فقد بلغت المراد
قد ضمننا لك القضاء بمصر	وضمننا لنجلك الاسماء
فاذا ما جلست للحكم فاذكر	عهد مصر فقد شفيت الفؤاد
لاجرى النيل في نواحيك يا	مصر ولاجادك الحيا حيث جادا
أنت أنبت ذلك الثبت يا	مصر فأضحى عليك شوكا قتادا
أنت أنبت ناعقا قام بالأمس	فأدعى القنوب والأكبتادا
ايه يا مدرة القضاء ويا من	ساد في غفلة الزمان وشنادا
أنت « جلالنا » فلاتنسى أنا	قد لبسنا على يديك الحذيفة (٢٤) .

فلاحظ أن حافظ إبراهيم قد ألقى هذه الكلمات الدامية في يوليو ١٩٠٦ بينما كان أول كتابه للشيخ جاويز في « اللواء » في ٣ مايو ١٩٠٨

(٢٠) الذكريات ، ص ١١٠ .

(٢١) الذكريات ، ص ١١١ .

(٢٢) الذكريات ، ص ١١١ .

(٢٣) الذكريات ، ص ١١٢-١١٣ .

(٢٤) ديوان حافظ إبراهيم ج ٢ ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص ٢٠-٢٢ .

على أثر استقالته من خدمة الحكومة وتولية رئاسة تحرير اللواء بعد حادث دنشواى بعامين (٢٥) . كما يلاحظ أن جلاويش لم يخص الهلباوى بالهجوم وإنما تجاوزه الى بطرس غالى (٢٦) .

وإذا كان كل من بطرس غالى وفتحي زغلول قد حصل على المقابل لاشتراكه في هيئة المحكمة ، فالأول صار كبيراً للنظار ، بينما ترقى الثاني الى وكيل نظارة الحقانية بعد أن كان رئيساً لمحكمة القاهرة الابتدائية الأهلية ، وذلك على الرغم مما اشتهر به من الارتشاء وسوء السلوك (٢٧) .
الا أن الهلباوى كان يوسعه التعيين مستشاراً لمحكمة الاستئناف ، بل واتخذت الاجراءات حيال ذلك حيث أخذ يصفى أعماله في مكتبه الخاص ، لولا أن جاءت المحكمة من امرأة رفيعة كفيعة البصر ، اذ قالت له ان منصب المستشار مع عظمتة يشغله نحو الثلاثين مستشاراً ، وقل أن يذكر اسم واحد منهم أو يعرف خارجاً عن سراى المحكمة ، بينما الهلباوى المحامى تعرفه مصر كلها ، وفاشدته أن يظل في نصرة الضعفاء . فتأثر الهلباوى كثيراً من حديثها ، فصرف عن منصب القضاء ، وعاد الى عمله فى عالم المحاماة (٢٨) .
وتولية هذه المنصب كان من الممكن أن يدينه أكثر على أساس أنه جنى ثمرة قبوله الدعوى العمومية فى دنشواى مثلما كان الحال بالنسبة لبطرس غالى وفتحي زغلول . وعلى الرغم من ذلك لم يفر الوطنيون له هذه السقطة ، اذ كانوا قد ألفوا من قبل تحديه السلطان من أهل الحكم .
فما كان عليه الا أن ينهج نهجاً وطنياً لعله يزيل آثار تورطه فى دنشواى بالنسبة لشخصه من وجدان الشعب المصرى .

فتمسح فى عام ١٩٠٩ وقوفه فى صف الوطنيين ابان التظاهر ضد قانون المطبوعات المكبل بحرية الصحافة ، اذ طلب القبض عليهم من الطلبة بقيادة أحمد حلمى صاحب جريدة « القطر المصرى » أن يتولى الدفاع عنهم ، مع أنهم سبق لهم التظاهر ضده لموقفه فى دنشواى (٢٩) .

فالهلباوى آمن بقسسية حرية الصحافة ، والثورة ضد من يعتسبى عليها ، لذا فانه كان ضد قانون المطبوعات الذى عمه أول سيد يهلم هذه الحرية ، بل ونسب الى نفسه من قبل التأثير على مصطفى رياض لئلا يلجأ

(٢٥) فطحى رخصوان : مشهورون منسيون ، كتاب اليوم العدد ٢٧ أول أكتوبر ١٩٧٠ :
ص ٢٥ وما بعدها .
(٢٦) انظر جريدة اللواء ١٨ يونية ١٩٠٨ « الفكرى المحزنة » ، ١٥ نوفمبر ١٩٠٨ .
« اتنى دنشواى » .

(٢٧) لوراق محمد فريد : مذكراتى بعد الهجرة ، المجلد الأول ، ص ١١٢ .

(٢٨) للفكريات ، ص ١١٥ - ١١٨ .

(٢٩) الفكريات ، ص ١٢٧ .

الى العمل بذلك القانون ، بعد ما أوضح له مدى الضرر بالصحافة وحرية الكتاب ، لاسيما « وأن كثيرا من الأعمال التي يقوم بها الانجليز في البلاد لا يتفق مع الروح الوطنية والنزعة القومية » ، فتعمل لذلك العمل بقانون المطبوعات حتى أحياء بطرس غالى في مارس ١٩٠٩ (٣٠) .

ولم يستجب الهلباوى لطلب بطرس غالى بالتنحي عن الدفاع عن أحمد حلمى على الرغم من تلويحه بالعضو عن شقيق للهلباوى كان سجيناً (٣١) . وليس يخاف أن أحمد حلمى قد هاجم عائلة محمد على برمتها وطالب أن يحكم مصر مصرى (٣٢) مما كان محل سخط من الخديو عباس الذى تطلع بدوره الى استخدام الهلباوى بديلا عن محمد فريد فى زعامة الحزب الوطنى (٣٣) .

لم ياب الهلباوى بالضرر الذى يمكن أن يلحق به ، لاسيما وأنه منذ عام ١٨٩٣ كان مستشارا للخاصة الخديوية الى جانب كونه مستشارا للأوقاف الخصوصية ومستشارا لديوان عموم الأوقاف ، وذلك إيمانا منه بأن المحامى من الممكن ألا يخضع فى واجبه لمصلحة خاصة حتى ولو فى ذلك انخراط لولى الأمر (٣٤) .

ومثلما رفض مسعى لبطرس غالى رفض أيضا مسعى لحسين رشدى ناظر الخارجية ، وامتد الضغط بالتلويح بحرمانه من امتيازاته التى يتقاضاها من الوظائف التابعة للخديوى ، فرفض التراجع مفضلا استقالته واستمر فى الدفاع عن المتظاهرين فى قضية قانون المطبوعات حتى حصلوا على البراءة (٣٥) .

(٣٠) الذكريات : ص ١٢٨ .

(٣١) الذكريات : ص ١٢٩ .

(٣٢) جريدة القطر المصرى : ١٨ يناير ١٩٠٩ ، مصر للمصريين .

(٣٣) مذكرات سعد زغلول ، ج ٢ تحقيق دكتور عيد العظيم رمضان ، ص ٨٧٤ .

(٣٤) فعلى الرغم من عرى الاكيار والاعجاب بين الخديو وبينه الا أنه فى القضايا التى كانت فيها الخاصة الخديوية خصما مع موكله فإنه كان ينحاز الى موكله لشدة إيمانه بحرية الدفاع وبعبء الفصل بين عمله الخاص والوظائف الرسمية . الذكريات ، ص ٨٠ - ٨١ .

(٣٥) أما قضية أحمد حلمى فحكم عليه بالمحبس عشرة شهور حبسا بسيطا مع تعطيل جريئته مدة ستة أشهر واعدام كل نسخ الجريدة التى حملت مقالة « مصر للمصريين » وثم تم استئناف الحكم بقرار حبسه مدة مع الشغل . انظر جريدة القطر المصرى ١٩٠٩/٤/٢٢ ، ١٩٠٩/٤/٩ .

فتفتح الوطنيون بذلك معه صفحة جديدة فاستعانوا به للدفاع عنهم في القضايا السياسية ابتداء من حادثة بطرس غالي في ٢٠ فبراير ١٩١٠ ، فلقد حرص ابراهيم الورداني أن يكون الهلباوي محاميا عنه وطلب منه ذلك رسميا بشرط أن ينتقد مسألة دنشواي (٣٦) .

كانت فرصة موافقه للهلباوي لكي يصلح الوطنيون فهاجم في مرافعته المحكمة المخصوصة ، واعترف بأنه نال من الغضب ما نال غيره من الذين اشتركوا فيها . ثم وضع هيئة المحكمة في مأزق حينما طبع مذكرته للدفاع كاملة ، وزع نسخا منها قبيل الجلسة واثناؤها ، بينما قررت المحكمة فجأة جل الجلسة سرية ، عندها تناول الدوافع السياسية التي من أجلها أقدم الورداني على اغتيال كبير النظار (٣٧) .

وإذا كان قد قدر لي البحث في وثائق هذه القضية برمتها فانه قد نال لدى تساؤل لم أجده اجابة شافية عليه ، اذ كان بوسع الورداني الهرب بسهولة لكنه لم يقدم عليه ، بل ولم يحاوله ، ووقف ثابتا مستسلما ، حتى أفاق الجميع من الصدمة ، وانقضوا عليه بعدما أيقنوا الامان منه حينما التي بسلحه وكمية الرصاص التي كانت في حوزته (٣٨) . فيكشف لنا الهلباوي بأنه حينما التقى بالورداني أجابه على ذلك التساؤل « نعم ، شاهدت هذا الاغماء عند القوم . والرغبة الطبيعية المبحول عليها كل انسان في التخلص من الخطر أوجت الى أن أفر في الحال ، ولكن ما أسرع ما مرت على فكرة أخرى أوقفنتي ، وهي اني تذكرت اذا فررت من يد القضاء أنه يجعل سبب الجريمة ، وربما تحدث الناس بأن القاتل كان ذا غرض شخصي جره الى ارتكاب جريمته ، فيذهب الاثر المطلوب منها مع أنه من أكبر مقاصدي أن يعلم أبناء وطني أن من بينهم من يضحي بحياته في خدمة وطنه » (٣٩) .

وإذا كانت قضية اغتيال بطرس غالي قد أثارت نوعا من الجدل بفعل ما أثاره بعض من المتطرفين الأقباط حينما أوجوا بأن ثمة غبن يحيط بالأقباط المصريين ، فغالوا في مطالبتهم من خلال مؤتمر قبضي عقد لهذا الغرض في أسيوط في مارس ١٩١١ ، الا أنه قد سدر للهلباوي أن يكون

(٣٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٣٩ .

(٣٧) لزيد من التفاصيل انظر : عصام ضياء الدين : الحزب الوطني والنضال السري ، ص ١٧٥-١٩٢ .

(٣٨) نفس المرجع ، ص ١٧٩-١٨٠ .

(٣٩) الذكريات ، ص ١٣٢ .

سكرتيرا عاما للمؤتمر المصرى الذى انعقد فى مايو من نفس العام بهليوبوليس
للمضى . مزاعم مؤتمري آسيوط (٤٠) .

ونراه يكتب فى « المؤيد » دفاعا عن الوحدة والجامعة الوطنية بين
المسلمين والأقباط وضرورة نسيان كل المفارقات المذهبية وعدم النظر لغير
الصفة الوطنية العامة وطلب الى الحكومة « أن تنتظر فى اعطاء الوظائف دائما
الى مستحقها سواء كان مسلما أو قبطيا » (٤١) .

ومثلما لجأ الوردانى الى الهلباوى للدفاع عنه ، فقد لجأ اليه ايضا
الدكتور شفيق منصور المحامى ، الضالع فى اغتيال السردار سبرى ستاك
فى عام ١٩٢٤ ، والنظم للعنف السياسى فى مصر فى الربع الاول من القرن
العشرين ، لاسيما وأن المحامين السعديين قد امتنعوا احياء من سعد زغلول
عن قبول الدفاع عن المتهمين فى تلك الحادثة ، على أساس أن الجناية تعتبر
واقعة عليهم ، وبلغ من حق زغلول أن قال « لو جاز لى الدخول مدعيا
مدنيا لدخلت » (٤٢) .

لكن من المثير أيضا أن شفيق منصور ومحمود اسماعيل الضالعين فى
الاغتيال كانا من صفوف « الوفد » ، بينما الهلباوى كان على خصومة
سياسية معه . وكادت تؤثر فيه تلك الخصومة أثناء نظر القضية ، لولا
مدى شعراوى التى وان كانت مثله فى موقفها ازاء الوفد الا أنها نصحته
بعدم المساس بسمعة قيادة « الوفد » .

ومن اللافت للنظر أيضا أن الهلباوى بعد تأديته الدفاع عن شفيق
منصور قد نال استحسانا على ذلك من الانجليز الى حد أن « اللبى » أرسل
اليه موظفا يهنته على نجاحه فى الدفاع (٤٣) .

وفى اعتقادنا أن الانجليز لم يبدوا ارتياحهم هذا الا بعد أن ظفروا
باعترافات شفيق منصور ، والتى من المرجح أن الهلباوى قد زين لشفيق
الاقسام عليها ، تلك الاعترافات التى كشفت عن أسرار حوادث العنف

(٤٠) وأوضح الهلباوى أن تلك النعمة القبطية قد ترددت من قبل فهما بين أعوام
١٩٠٢ ، ١٩٠٦ ، غير أن محمد فريد قد ردّها لما قبل ذلك فى عام ١٨٩٧ بقفل ميسية
انكليزية . انظر الذكريات ص ١٢٨-١٢٩ وايضا مذكرات محمد فريد القسم الاول ،
ص ١٩١ .

(٤١) جريدة المؤيد اول مايو ١٩١١ ، اسناد الوظائف للاكفاء ، انظر الملحق

رقم (٤) .

(٤٢) الذكريات ، ص ٢١٤ .

(٤٣) الذكريات ص ٢١٤ .

السياسى فى مصر فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، وكشفت النقاب عن دور أحمد ماهر والنقراشى فيها ، مما يعد ورقة رابحة فى يد الانجليز كان من الممكن أن تمس بالوفد .

أما عن خصومة الهلباوى مع زغلول ، والتي دامت من ابريل ١٩٢١ الى فبراير ١٩٢٦ ، فهى فى الواقع قد اقترنت بالخصومة بين الوفد وعدلى يكن (٤٤) . وان كان محمد محمود من أنصار سعد زغلول وسمى كثيرا فى عام ١٩٢٥ فى التوفيق بين عبد العزيز فهمى والهلباوى وبين زغلول لكنه لم يفلح . وأزر الهلباوى وفهمى كل من توفيق دوس ، ومحمد على علوبة ، وصالح للموم ، وعبد الجليل أبو سمرة ، وإبراهيم أباطة ، وصليب سامى . واتفق رأيهم على أن تؤلف وزارة تحت رئاسة عملى يكن أو عبد الحالى ثروت أو اسماعيل صدقى أو أن تشكل وزارة فيها الثلاثة مع رئاسة أحدهم والا يكون لزغلول نفوذ فيها ، وأن يدخلها وزير أو اثنان من أنصار زغلول على أن تتولى هذه الوزارة اجراء الانتخابات ولا تتغير بعدها ، انما يقع فيها التعديل . وانه اذا كان الائتلاف قد ولد بين أحزاب المعارضة الا أن تقارير الأمن قد اعتبرته وفقا صناعيا وظاهريا وهدفه اسقاط حسن نشات ووزارة زيور (٤٥) . وأن زغلول كان يتوجس خيفة من زعماء الأحرار يسعى أنه يريد حتمهم قبل أن تسنح لهم فرصة جديدة للقيام وتولى الوزارة من جديد ، بينما كان يشعر الأحرار بكرهية زغلول لهم ولكنهم يصبرون عليه وعلى كتابات الصحف الموعز اليها لأنهم يعملون أن بوسعه هدمهم وهم يرمون الى الفوز بما يمكن أن يفوزوا به من كراسى مجلس النواب (٤٦) .

فلا غرابة والشعور السائد على هذا النحو أن رفض الأحرار اقتراح زغلول الذى أبلغه للهلباوى - بعد أن زال الخلاف بينهما - بلمع الأحرار مع الوفد وان برر هذا الأخير رفض الحزب الاندماج بغطاء سياسى من كون انجلترا سترفض تولية زغلول مما يعود بالضرر على أعضاء الأحرار اذا ما ذابوا فى الوفد (٤٧) .

(٤٤) الذكريات ، ص ٢٥٤ .

(٤٥) تقارير الأمن العام لعام ١٩٢٥ : مذكرة بشأن الخلاف بين أحزاب المعارضة (الوفد - الأحرار - الحزب الوطنى) .

(٤٦) تقارير الأمن العام مذكرة بتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٢٦ .

(٤٧) الفكريات ، ص ٢٥٥-٢٥٦ .

لم يتردد سعد زغلول في تأييد الهلباوى فى انتخابات مجلس نواب عام ١٩٢٦ على الرغم من أن المائدة التى رشح فيها بمديرية الجيزة لم يكن ينتمى إليها على الإطلاق ، بينما كان منافسه وفديا قويا وإبنا للمائدة نفسها . فيؤكد الهلباوى على مدى تأثير زغلول على الانتخابات حيث تمت على درجتين ، أولاها انتخاب زغلول للنواب ، وثانيتهما انتخاب الناخبين (٤٨) . ولو أنه من الممكن أن يثور تساؤل بالنسبة لمحمد حسين هيكل الذى رشحه وأيده زغلول للمائدة الجمالية وفشل فيها .

الا اننى أميل الى أن خسارة هيكل فى الانتخابات وفوز الهلباوى فيها من الممكن أن يكون بتوجيهات سعد زغلول . فزغلول يعلم امكانيات الهلباوى ومطاولاته فى النقاش لكنه فى نفس الوقت يستطيع أن يستقطبه على عكس الحال مع هيكل . فهذا الأخير حينما نقل اليه الهلباوى اقتراح زغلول بدمج الحزبين لم يتحمس لذلك (٤٩) .

فى الواقع لابد للمرء أن يتحرى الدقة فى الروايات التاريخية التى ترد فى الذكريات نظرا لتعاقب السنين على مرور الحدث التاريخي فيحدث نوع من الخلط فى ذاكرة صاحب الذكريات ، مما يؤدي الى نسيان بعض التفاصيل الهامة أو اغفالها . ولكى نبرهن على صديق ذلك فلاحظ أن الهلباوى حينما تحدث عن حفلة الكورنتيننتال فى ٣ يونيو ١٩٢٦ لتكريم زغلول فى أعقاب نجاح الوفد الساحق فى الانتخابات ، لم يكن دقيقا فى روايته على الرغم من أهمية هذا الاجتماع الذى قال الهلباوى عنه : « أن كلمة أحزاب الائتلاف قد اتفقت مع زغلول على ألا يتولى الوزارة بدعوى اعتلال صحته ، وأن مكرم عبيد أنيط اليه اعلان ذلك فى الحفل لكن حينما جاء دوره ليعلن ذلك تقدم أحمد رمزي من رجال الوفد فتحدث فى غير ما اتفق عليه (٥٠) »

(٤٨) الذكريات ، ص ٢٥٠ .

(٤٩) وقال أن مرد ذلك الى اختلاف ميادى كل فريق ، فالدستوريون حريصون على معانى الحرية الفردية وعلى النظام والقانون أشد الحرص اعداء للطغيان فى كل صوره . يريدون العمل للارتفاع بالشعب الى حيث تتقارب طبقاته فى ابراك معانى الحياة والحرية . أما الوفدديون فمتعصبون لحزبيتهم ولزعامة زعيمهم ولا يأبون لذلك أن يقوم الحكم على أساس التكتيل بخصوصهم ، ويرون فى النزول الى مستوى الشعب لا فى الارتفاع بالشعب الى المستوى الذى تتقارب فيه الطبقات .

محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ص ٢٣٠-٢٣١ .

(٥٠) الذكريات : ص ٢٦٢-٢٦٥ .

فتمة وثيقة سياسية صادرة عن سليم زكى - حكمدار بوليس مصر - تكشف عن تفاصيل أدق وأوفى على غير ما رواه الهلباوى ، اذ سجل الكلمات التي دارت فى الحقل جملة وتفصيلا ابتداء من كلمات محمد حافظ رمضان - رئيس الحزب الوطنى - الذى أعلن وقفة حزبه لشد أزر زغلول وتأييد نهضته والائتلاف حوله تماما مثلما التفوا حوله من قبل فى سبيل المصلحة الوطنية لرفعة الوطن كما أشاد بالائتلاف لكونه « مظهر جميل ينسبنا خصوصياتنا السياسية » . وأن الهلباوى قام بعد ذلك موجها الكلام الى زغلول قائلا « لقد سررتكم بصفاء القلوب وتعلموا أن هذا كان نداء عاما قبله كل مصرى وأجاباه الشعب » وشدد على ضرورة إعادة الأمة لسلطانها ونيل حريتها فى البرلمان وأن تحكم نفسها بنفسها . ثم أوصى بضرورة جعل دار البرلمان عزيزة البناء يحتفى بها كل ذى مصلحة وذى حق ، وأن يكون النواب مزودين بسلاحهم الوحيد الاتحاد والتضامن (٥١) .

أما مكرم عبيد ، فلم يحدث كما ادعى الهلباوى من اعلانه اعتذار زغلول لتولى الوزارة فجاءت كلماته كلها اطراء وتمجيذا واشادة بالائتلاف مؤكدا على أنهم اتحدوا لكى ينفخوا شرا ، لا لاقتسام خير وأن على الانجليز أن يفهموا أن هذا الائتلاف هو خير فى ذاته ، فلم يقصد به الا اجماع كلمة الأمة على حسن التفاهم وتقريب مسافة الخلاف (٥٢) . أما الذى أعلن ضرورة تخلى زغلول عن كرسى الرئاسة لمدلى يكن فكان أحمد رمزى وذلك اشفاقا على صحته ، فتصدى فكرى أباطة له قائلا : « ان من يقول بأن يتولى الحكم من غير حزب الأغلبية انما هو يفوس الدستور باسم انقاذ الدستور . أيها الزعيم وانما نحن نكرمك الآن للمستقبل أكثر مما نكرمك للماضى - لا يمكن أن يتولى الحكم غير سعد باشا زعيم الأغلبية فان أنت رفضت فانما أنت ترضخ لأمر الانجليز » . ولم ينقذ الموقف غير الدكتور نجيب اسكندر الذى أعلن أنه والأطباء زملاؤه نصحوا سعد زغلول بالكف عن كل عمل ، وأنه اذا وجهت النصيحة له بترك الحكم فذلك لأسباب خارجة عن السياسة فاذا تولاها غيره فانما رأى يكون له أيضا .

ثم وقف سعد زغلول وألقى خطبة كانت مكتوبة الا أنه مهد لها تمهيدا أثار حماس النواب فقال « انه لما علم بدس السياسيين وشاية الواشين بأنه يترفع عن قبول الوزارة استخفافا بأمر من يطلب لتأليفها ، رأى أنه ردأ على

(٥١) تقارير الأمن العام : تقرير بتوقيع سليم زكى حكمدار بوليس مصر مرفوع الى مدير عام الأمن العام ، رقم ٧٤٥ سرى سياسى فى ١٩٢٦/٦/٣ .

(٥٢) لمزيد من التفاصيل حول خطبة مكرم عبيد انظر / أحمد قاسم جودة : المكرمات ص ٩٥-٩٥ .

مفتريات هؤلاء القوم أن يعلن في جلاء ووضوح بأنه سوف لا يتأخر عن قبول تأليفها. رغم اعتلال صحته والمشقات التي تتطلبها الوظيفة لأنه ذات مرادتها حتى آخرها ولم يبق لها حلوا البتة ٠٠ وأنه سوف لا يلين لأى تهديد أو وعيد ، فكل هذه المظاهرات المفتعلة ما هي الا من باب ذر الرماد بالعين ، وما هي جس نبض وأن القوم لم يكونوا جادين في كل أقوالهم ولانما وارتهم ٠٠ وأنه يضع نفسه وصحته رغم اعتلالها تحت تصرفهم ، فان هم أمروه بتأليف الوزارة تحت رئاسته فسوف لا يتأخر واذا ارادوا أن يشير باسنادها للمؤلة على يكن باشا فهو عند اشارتهم « (٥٣) . لكن يبقى لنا أن التفاصيل التي أوردها الهلباوى لم تكن دقيقة تماما وأن من المناسب تحرى الدقة تماما مثلما حدث لديه بعض الخلط في أكثر من موضع حرصت على تصويبه في هوامش الذكريات .

من الواضح أن الهلباوى ، كشخصية عامة التقى بضخم معالم التاريخ المصرى الحديث وذلك من خلال اتصالاته بزعامات مصر السياسية والوطنية بل نلاحظ أن سعد زغلول قد ذكره في مذكراته في مواضع عدة ومناسبات عديدة فكانا يتلاقيان ويتناقشان في موضوعات سياسية ، فعلى سبيل المثال يقول زغلول أن الهلباوى كان سباقا في الحديث معه عن مشروع مد امتياز قناة السويس (٥٤) . وأن الخديوى عباس كان يريد تعيينه في زعامة الحزب الوطنى فى عام ١٩٠٩ ليضرب به زعامة محمد فريد (٥٥) . ويبدو أن ذلك قد راود الخديوى حينما نأى فريده بجانبه عن التعاون مع عباس .

كذلك يعترف زغلول بإمكانيات الهلباوى فشرح اسمه فى أكتوبر ١٩٠٩ أمام بطرس غالى للتعين فى مجلس شورى القوانين على أساس قدرته على المنافسة فى موضوع عام ، الا أن بطرس لم يعقب وطلب شخصا يعرف لغة أجنبية (٥٦) . ويبدو أن بطرس قد ضاق ذروعا بالهلباوى حينما باتت جهوده بالفشل لكى يثنيه عن قبول الدفاع عن أحمد حلمى صاحب « القطر المصرى » ، فلمس منه بذلك عدم استجابة للتعاون مع السلطة بشكل كاف .

-
- (٥٣) تقارير الأمن العام : تقرير بثوقيع سليم زكى حكمدار بوليس مصر مرفوع الى مدير عام عموم الأمن العام رقم ٧٤٥ سرى سياسى بتاريخ ٣ يولية ١٩٢٦ .
- (٥٤) مذكرات سعد زغلول ، ج ٣ ، تحقيق د. عبد العظيم رمضان ، ص ١١٤ .
- (٥٥) مذكرات سعد زغلول ، ج ٣ ، تحقيق د. عبد العظيم رمضان ، ص ٩٧٤ .
- (٥٦) مذكرات سعد زغلول ، ج ٣ ، ص ١٠٩ .

والحق يقال ، لقد صادفت عدة عقبات مجرى حياة الهلباوى فائتت
على مستقبله السياسى فلم ينسب له الأمير (الملك) فؤاد قبوله الدفاع عن
الأمير أحمد سيف الدين حاول اغتياله فى ٧ مايو ١٨٩٨ وأصر الهلباوى على
أن يكون بمفرده فى الدفاع ، ودفع بأن الأمير سيف الدين مريض بأعصابه ،
فتار هذا الأخير وطلب عزله من المرافعة فى أثنائها فمسجل الهلباوى أن هذا
العزل دليلا على صحة ذلك الدفاع (٥٧) . الا أنه من الجلى أن فؤاد قد
أضمر السوء لهما معا حتى قدر له أن يترجمه ضد سيف الدين الذى ظل
طريدا طيلة حياته خارج البلاد وحجر على ممتلكاته (٥٨) . بينما لم يرض
عن الهلباوى على الاطلاق مما دفعه للقول بأنه يشعر بموجات تصل اليه
تجمل بين طياتها شيئا من المنة والصفينة وانتهاز كل فرصة للايقاع
به (٥٩) . وبلغ الأمر الى حد أنه لما ضاقت به السبل حينما أثقلته الديون
التي أربت على مئات الألوف ، ولم يعد يملك فدانا من بضعة آلاف كان
يمتلكها ، حتى منزله الكائن فى جاردن سبتى استولت عليه الخاصة الملكية
بدعوى أن زوجته لما توفيت كانت من معتوقات الخديو اسماعيل ولم تعتق
قاصر الملك فؤاد على أن يكون للخاصة الملكية حقها فى الميراث عن نصف
هذه الدار ثم رسى المزداد على الجزء الباقي على الخاصة الملكية أيضا . وان
كانت تجدر الإشارة الى موقف سعد زغلول ذلك أنه أوفسه للهلباوى .
فتح الله بركات لكى يحفظ له الدار قبل عقد المزداد لكنه لم يستجيب (٦٠) .

أيضا سبق لفؤاد أن اعترض بوصفه رئيسا للجامعة المصرية على
حضور الهلباوى حفل تأبين قاسم أمين أكبر المؤسسين لها مما أدى الى
تدخل سعد زغلول وتمكن من اقناع الأمير فؤاد بالعدول عن موقفه غير أن
الهلباوى أخذ حيطة ونشر فى « المؤيد » التأبين واعتذر عن الحضور (٦١) .

فلا غرابة أن عد الهلباوى دفاعه عن الأمير سيف الدين وآراءه فى
لجنة الدستور ومجلس النواب مبررا لما يحدث له من عواقب وخيمة .
فالأرصد لوقفه فى مجلس النواب يلاحظ أنه امتاز بقوة الجدل والمواجهة
الجرئية فنراه يهاجم بحدة كل من أحمد زيور ، وكل ما صدر عن حكومته
من قوانين غير دستورية ، وشيخ الجامع الأزهر ، والطبيب الخاص بالملك
فؤاد حيث قصد من وراء كل ذلك المساس بالملك .

(٥٧) اعلام الحاماة : إبراهيم الهلباوى . ص ٢٦ .

(٥٨) زكى مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية . ج ١ ،

ص ٥ .

(٥٩) الإنكريات ، ص ٩٢ .

(٦٠) اعلام الحاماة : إبراهيم الهلباوى ، ص ٥٤-٥٥ .

(٦١) الإنكريات ص ١٢٥ .

فغاب بصريح العبارة على السياسة التي تحكم بها مصر حينما قال :
« بلدنا من سوء الحظ قد ليبت اثني عشر عاما يساق في سياسته
العمومية والقضائية على غير ارادته وبغير مشورته فأمة يسار في ادارتها
هذه السيرة وأفواهاها مكمة وكلمتها غير مسموعة لها العذر اذا تركت
وشأنها لتنظيم أمورها أن تطيل الشكوى من كثرة ما تجد بين يديها من
مظاهر التقصير والاحمال » (٦٢) .

ففى اطار هجومه على تصرفات حكومة زيور اعترض على من يقف ضد
اتخاذ مجلس النواب لى اجراء من شأنه أن « يعلم الراى العام مدى
التصرفات التي وقعت ، أمى تصرفات ضارة بالأمة أو غير ضارة » فذكر على
سبيل المثال لا الحصر واقعة استبدال أملاك حرة بأملك لاحرية فى التصرف
فيها ، اذ أنه أقدم على استبدال سراى الزعفران بأطيان من أملاك الحكومة
الحرّة وأدخل على تلك السراى تغييرات كثيرة مما عده الهلباوى اجراء باطلا
بسبب اتحاد صفة المعطى وصفة الآخذ (٦٣) .

كذلك أيد ادانة حزب الوفد لسياسة حكومة زيور لشبهة التلاعب
بأموال الدولة والاستخفاف المفرط بمصالحها وذلك حينما أقدم زيور على
شراء قصر بيوت هوس بلندن ليكون مقرا للمفوضية المصرية على الرغم من
اعتراض الوزير المفوض على صلاحية المكان، وللشرط المجحف الذى فرضته
الحكومة البريطانية بالحق فى حرية التصرف فى العقود بدعوى ما يطرأ
من أسباب يقتضيها الدفاع الوطنى (٦٤) .

أيضا هاجم الهلباوى سياسة وزير المعارف - على ماهر - فى حكومة
زيور لتغييره خطط التعليم بدون قانون مما عده افتئاتا صارخا على الأمة
وسلطتها طبقا للدستور ، ولكنه من جهة أخرى شدد على ضرورة النهوض

(٦٢) هاجم الهلباوى القصور فى اعدادى القائمين على أمر القضاء مما يمكن أن يؤثر
على حسن سير العدالة ، كما هاجم طبيعة الاماكن المخصصة لساحات القضاء فحزب
مثلا على أن محكمة عابدين يصطدم المرء عند دخوله اليها ببراميل الخمر مبعثرة عن
يمين الداخل وشماله حيث أن تلك المحكمة لا تشغل المكان وحدها . واتفق أعضاء مجلس
النواب على الملاحظات التى أبدىها من لفت نظر وزيرى الحقاينة والمالية .

مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة ٢٨ لسنة ١٩٢٦ ، ص ٤٣٩-٤٤١ .

(٦٣) مضابط مجلس النواب : دور الانعقاد الأول عام ١٩٢٦ ، ص ١٦٠-١٦١ .

(٦٤) مضبطة مجلس النواب الجلسة ٣٦ لسنة ١٩٢٦ ، ص ٥٤٧-٥٥٠ .

بالتعليم الإلزامى على أساس أنه ضرورة نظرا لانتشار الأمية بمعدل تسعين بالمائة من السكان (٦٥) .

كما استمدار يهاجم كبار الموظفين الذين استفادوا في عهد حكومة زيور على حساب مصلحة الشعب ككل . فلدَى مناقشة ميزانية عام ١٩٢٦ تبين أن حجم مرتبات الموظفين ضخمة واضطرت وزارة المالية إزاء ذلك الى اخفاء الرقم الحقيقي لتخفيف وقع الرقم على الشعب (٦٦) . فتقدم الهلباوى باقتراح وافق عليه مجلس النواب بإلغاء العلاوات والترقيات وذلك للحد من الامتيازات التي حصل عليها كبار الموظفين بصيغة خاصة فترسم لنا أحواله صورة لأحد مساوىء حكومة زيور كما تلقى لنا بظلال على الأوضاع الاقتصادية فى المجتمع المصرى والتي يمثل فيها قطاع الموظفين شريحة كاملة فيه ، فاصاب كبارهم اقتعاشا كبيرا بينما كان يثن صغارهم وفئات أخرى من الشعب من الكساد وسوء الحالة الاقتصادية (٦٧) .

من الانصاف القول أن الهلباوى كان يميل فى مجلس النواب الى الإصلاح فى شتى المجالات فنراه يطالب بالاسراع فى اصدار قانون التعاون والنفقات على أن يكون مشتملا على تكوين نقابة صناعية تعمل على عرض المصنوعات الوطنية فى الأسواق وحض الأهالى على الاقبال عليها (٦٨) . وتارة يعارض اقتراحا رضى لزيادة ما يجبى من أهالى مدينة القاهرة من عوائد حينما تبين أن أهالى مدينة الاسكندرية يؤدون رسوما أعلى (٦٩) . وفى موقف متزن متعاطف مع الطلبة المصرية فى لندن كان من رأيه عدم إلغاء « نادى لندرة » ولا إلغاء الأموال المرصودة له فى الميزانية حفاظا على كرامة هؤلاء الطلبة ، وذلك على الرغم من اعتراضه على تأسيس السفارة

(٦٥) ومن الطريف أن نذكر قول الهلباوى فى هذا الصدد « أفضل أن ندخل المجلس من غير ملابس بشرط أن نجعل فى إزالة الأمية ونشر التعليم الإلزامى » . لمزيد من التفاصيل عن انتقاد الهلباوى لسياسة التعليم انظر :

مضبطة دور الانعقاد الأول عام ١٩٢٦ ، ص ٢٨٤-٢٩٦ .

(٦٦) الجدير بالذكر أن الرقم الذى نكر كان ١٢ مليوناً من الجنيهات بينما الواقع كان ١٤ مليوناً أى بفرق المليون مما نظر اليه على كونه تضليلا على الشعب .

(٦٧) مضبطة مجلس النواب . دور الانعقاد الأول ، ص ٢٦٢-٢٦٤ ، انظر : الملحق رقم (٤) .

(٦٨) مضبطة مجلس النواب ، الجلسة ٤٥ فى ١٣ أبريل ١٩٢٧ ، ص ٦٤٧ .

(٦٩) كانت مدينة القاهرة يزيد تعداد سكانها آنذاك عن المليون نسمة ويتم تحصيل ٢٧٠ ألف جنيه كعوائد بينما الاسكندرية الأقل فى التعداد وفى البانى يحصل من أهاليها نصف مليون جنيه تصرف على القاهرة أيضا .

مضبطة مجلس النواب دور الانعقاد الأول يونيو ١٩٢٦ ، ص ١٤٩ .

المصرية لهذا النادى حيث اعتبره ستارا لاختفاء مأرب أخرى لاسميما وأنه أريد لهؤلاء الطلبة طبعهم على سياسة العهد الماضى (٧٠) .

أما هجومه على شيخ الجامع الأزهر لدوره فى مؤتمر الخلافة ، فترأه قد انتهر فرصة اثاره صرف الشيخ لمبلغ ألفين وخمسمائة جنيها من أموال المعاهد الدينية على شئون ذلك المؤتمر ودفاع وزير الأوقاف عنه حتى طعن فى هذا المسلك منتقدا قول فكرى أباطة بأن الشيخ كان آلة فى يد غيره مما يدعو الى الرحمة ، بل وطالب بأن « ينزل القصاص العادل به ليكون عبرة لكل موظف من الكبار والصغار حتى لا يرتضوا لأنفسهم بأن يكونوا الأعييب فى أيدي من لهم عليهم سلطان » . وأكد على أن الدستور لا يعفى أى هيئة حكومية أو وزير من المسئولية « حتى ولو احتسب بصاحب العرش نفسه » . فحارب لذلك على شيخ الأزهر ورجاله من أنهم قد ضعفت لديهم قوة استقلال الرأى ، على عكس حالهم فى مطلع القرن ١٩ حينما كانوا لا يأبون الا لأن يستثلوا لأمر الله وصاحب شريعته .

ووجد الهلباوى الفرصة من خلال هجومه هذا لكى يدين أعمال مؤتمر الخلافة مؤكدا على أنه لم يأت بغير « فضيحة مصر فى كل مكان » ولم يعد بأية فائدة على الدين أو على الوطن « وأن « السبيل الذى أنفقت فيه هذه الأموال غير شريف ، كما كانت الطريقة التى صرفت بها فاسدة » (٧١) .

ولعل هجوم الهلباوى على سياسة مصلحة الصحة التى كان يرأسها الدكتور محمد شاهين ، الطبيب الخاص للملك فؤاد ، تحمل فى طياتها سهما مباشرا للهجوم على رجال الملك ومن ثم السياس بشخصه .

فلقد تقدم باقتراح لمجلس النواب مؤداه ألا يجمع وكيل الوزارة للشئون الصحية بين وظيفة وأية وظيفة أخرى حيث كان هناك اجماع على وجود أوجه قصور فى مصلحة الصحة (٧٢) .

ويبدو أن سعد زغلول ، رئيس مجلس النواب ، حاول دفع الهلباوى الى المزيد من الطعن اذ قال « كلامك هذا كان يكون له محل لو أن كان قبل ان الادارة فى مصلحة الصحة مختلة » . فرد الهلباوى : « ليسمح لى دولة الرئيس أن أصرح بأن هذا قد قيل » كما أن تقرير اللجنة المالية قد قرر

(٧٠) نفس المصدر ، ص ٢٩٧ .

(٧١) مضبطة مجلس النواب رقم ٥٧ فى ١١ مايو ١٩٢٧ ، ص ٩٤٢-٩٤٨ .

(٧٢) الجدير بالذكر أن هذه المصلحة كانت تابعة لوزارة الصحة . وقد انشئت أول وزارة للصحة فى ٧ ابريل ١٩٣٦ ابان وزارة على ماهر الأولى وكان الدكتور محمد شاهين هو أول وزير للصحة .

فؤاد كرم : والتظارات والوزارات المصرية ، ص ٢٤٧ .

• ان كل مصالح الحكومة تمشى نحو الاصلاح بغطى واسعة الا هذه المصلحة فانها تمشى بخطوات السلخفة ان لم تكن تمشى القهقرى • وأضاف الهلباوى ان هناك أزمة بالفعل لقلة الأطباء لأنه لم يوضع تشريع يمهّد للتربية الطبية الفنية إذ أن مدرسة الطب لم تتغير منذ أنشأها محمد علي • فلا غرابة أن تفشت الأمراض في المدن والقري وظهر على مصلحة الصحة أعراض السقم (٧٣) •

ولما أجريت في وزارة على يمكن عام ١٩٢٩ انتخابات مجلس الشيوخ دخلها الهلباوى مرشحا عن حزب الأحرار الا أنه سقط في تلك الانتخابات سقوطا كبيرا ، ومع ذلك ظل يقول ان الانتخابات مدرسة يعلم الشعب فيها معلميها (٧٤) •

ولم ينته هذا الأمر عن التناقص في أداء دوره الوطنى ففي عام ١٩٣٠ قبيل اقدام اسماعيل صدقى على الاعتداء على الدستور كان ثمة اتفاق بين وزارته وبين الأحرار الدستوريين ، الا أنه بمجرد أن كشف عن نيته في ذلك الاعتداء ، انقطع ما بينهما من وفاق وأصبح الأحرار في صف المعارضة مع الوفد ووقعا في ٣١ مارس ١٩٣١ ميثاقا قوميا بعنوان « عهد الله والوطن » ورد فيه اسم الهلباوى في الترتيب الرابع من بين الموقعين من الأحرار البالغ عددهم ٣١ عضوا في مقابل ٢١ عضوا عن الوفد (٧٥) •

وكانت الحرب عند الأحرار يبنها قلم الدكتور محمد حسين هيكل من خلال « السياسة » من جهة ولسان الهلباوى في اجتماعات نادى الأحرار من خلال خطبه النارية من جهة أخرى (٧٦) • فعلى سبيل المثال شن الهلباوى في ذكرى « يوم الجهاد » هجوما بلا هوادة على اسماعيل صدقى رئيس الحكومة لاثباته دستور ١٩٢٣ وابداله بدستور ١٩٣٠ حيث أراد بذلك تغليب السلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه في البرلمان منتهزا عدة عوامل بلورها الهلباوى فيما يلى :

(أ) الأزمة الاقتصادية الشديدة :

(ب) تنازع الأحزاب •

(ج) الشكاوى ضد الحكم النيابى في المدة السابقة •

(٧٣) مضبطة مجلس النواب الجلسة ٢٨ من ٢٧٤-٤١١ •

(٧٤) أعلام الحاماة : ابراهيم الهلباوى ، ص ٥٩ •

(٧٥) صبرى أبو المجد : سنوات ما قبل الثورة ، ص ١٢٥ •

(٧٦) محمد حسين هيكل (الدكتور) مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٢٢٤-٢٢٥ •

ثم أعلن أن ما أقدم عليه صدقي إنما هو حدم للدستور لأنه حدم
لسلطة الأمة ، ووصف دستور ١٩٣٠ بأنه « مهزلة » لم يتورع فيها صدقي
عن الاعتداء على الحصانة البرلمانية والعمل على تغيير اللائحة الداخلية لمجلس
النواب بعيدا عن صياغة المجلس لها حينما أراد وضع قيود على استجواب
الوزراء .

كذلك دافع الهلباوى عن حرية الصحافة وهاجم ما أرادته صدقي من
أن تكون حريتها فى حدود القانون ؟ ومن محاكمة الصحفيين فى سرية
حتى لا يثير ضده الرأى العام . ثم هاجم أيضا قانون الانتخاب الذى حرم
على العلماء والأطباء والمحامين وجمهرة المتعلمين دخول البرلمان ، وتساهل
هل يريد صدقي أن يجمع حوله فقط أرباب الجلايب الزرقاء كما كان
يريد اللورد كرومر ؟ (٧٧) .

كان من الطبيعى أن يصطدم كلا الجانبين فنعت صدقي الهلباوى
بكلمة « الرقاص » فى خطبة له ، ورد عليه فى محاضرة عامة واصفا له
بأنه « الهدام الأعظم » وأنه لا يخاف عذابه رغم شيخوخته لأنه تمرس فى
خدمة الوطن منذ خمسين عاما وأنه لا يخشى من مقبة القاء القبض عليه
فلا يهم بعد أن جعل صدقي البلاد سجننا واحدا (٧٨) .

ولما تنحى رئيس محكمة جنايات مصر عن نظر قضية القنابل فى عام
١٩٣٢ لوقوعه تحت تأثير خارجي مستتر أثنى الهلباوى على موقف القاضي
مؤكدًا على أن المحاماة تشاركه فى الثقة بجميع القضاة (٧٩) . فلا غرابة
أن أضمر صدقي الكراهية لكل من تنحى وزارته واعترف بأن وزارته قد
واجهت « منذ الساعة الأولى فتنة عمياء أداتها السوق وغايتها دفع البلاد
الى الفوضى » (٨٠) . وسرعان ما زجت وزارة عبد الفتاح يحيى من بعد
استقالة حكومة صدقي بجريدة « السياسة » وبحزب الأحرار الدستوريين
الى ساحة القضاء فيما عرف بقضيتي « نزاهة الحكم » والتي أثارت الرأى
العام المصرى كونها مست قضية العبث بالحكم وجاء دفاع الهلباوى بمثابة
محاكمة لعهدى اسماعيل صدقي وعبد الفتاح يحيى على حد سواء . ووصف

(٧٧) جريدة السياسة ١٤ نوفمبر ١٩٣٠ . احتفال الأحرار الدستوريين بذكرى يوم
الجهاد خطبة الأستاذ الهلباوى بك .

(٧٨) جريدة السياسة ٢٢ نوفمبر ١٩٣٠ محاضرة الأستاذ الكبير الهلباوى بك فى
نادى الأحرار الدستوريين .

(٧٩) صبرى أبو المجد : المرجع السابق ، ص ٢٢٦-٢٢٧ .

(٨٠) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية . نص كتاب استقالة اسماعيل
صدقي الى الملك فؤاد ، ص ٢٢٨ .

ذلك الحكم بأنه حكم أسود ، وأكد على أن سمعين بالمائة من القضايا التي ترفع فيها قبل نظر هذه القضية كانت تابعة من فساد نظام صدقي الذي لم يكنف بالاعتداء على الدستور وانها على حرية الكلمة ، وعاب لذلك على القانون المشبوه الذي وجه ضد رؤساء تحرير الصحف لتكليم أفواههم ، والذي من جرائه حرم كل من محمد حسين هيكل ، وعبد القادر حمزة ، وعباس العقاد ، وتوفيق دياب من تولي رئاسة تحرير صحيفة مرة ثانية نظرا لصدور أحكام بالغرامة عنهم .

وجريا على عادة الهلباوى فى مزجه السياسة بالقانون وتفجيره لقضايا وطنية طرح مسألة « جحبوب » ، وألح الى أن سعد زغلول رفض التنازل عنها لاطاليا بينما كان زيور فى أثنائها وزيرا للخارجية بالنيابة ، ولما تولى هذا الأخير رئاسة الوزارة بعد استقالة زغلول ودون الاستناد الى البرلمان تم انتزاع « جحبوب » من مصر فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ . ثم رمى الهلباوى البرلمان بعد ذلك بالضعف حينما ترك هذه المسألة للمستقبل على أمل اثارها فى يوم ما لاستردادها . كما طعن فى اللجنة التى شكلت برئاسة وهيب دوس لتقصي الحقائق فى « جحبوب » واتهمها بالرشوة السياسية وتساءل « أنتم تقولون أن مصر لم تخسر بترك « جحبوب » ، وإذا كان هذا صحيحا فلماذا تتمسك ايطاليا بها ؟ » .

ثم تناول عددا من القضايا الوطنية فأشاد بدور طبقة عمال العنابر فى ثورة ١٩١٩ وقال ان هذه الطبقة فعلت أكثر مما فعلته أية طبقة أخرى من طبقات الأمة فى سبيل الثورة وأنه فى معركة العنابر سقط منهم حوالى ٤٠٠ ما بين قتيل وجريح . فأشاد بالوطنية المصرية وتعرض بالهجوم على أحمد عيود باشا الذى تمنى عودة الحكم الكرومرى ، على الرغم من أنه كان جرحا واذلالا للكرامة المصرية فنادى الهلباوى لذلك بضرورة التطهير (٨١) .

واستمرارا فى عطاءه الوطنى نلمح دور الهلباوى فى اشتراكه فى صياغة دستور ١٩٢٣ على أحدث المبادئ المصرية آنذاك وبما يتفق وحاجات مصر ، اذ كان واحدا من أبرز رجال القانون الممثلين فى اللجنة ، وكانت له فلسفة عملية فى عدد من النقاط المثارة فى اللجنة من بينها مسألة رايه فى مقياس الكفاية لترشيح النواب فسجل أنه ضد نسبة زيادة الجهلاء فى مجلس النواب باعتبارهم عديمى الكفاءة مما يعرض أعمال المجلس للخطر . ولا معنى هذا نغية لمورهم فى النهضة السياسية المصرية التى

(٨١) جريدة السياسة : اعداد ١٨ أبريل ١٩٢٥ و ١٩ أبريل و ٢١ أبريل « قضيتنا نزاهة الحكم » دفاع شيخ المحامين ابراهيم بك الهلباوى .

اقتصرت على النفور من الحكم الأجنبي فكان من الضروري اشتراك العالم والجاهل والغنى والفقر فيها . أما النهضة الحقيقية فامل ان تكون على يد مجلس النواب ، لذا حذر من كثرة العدد لأن نسبة الجهلاء أعلى بكثير من نسبة المتعلمين من ناحية ، ولكي لا تطيل المناقشة وتمتلئ الأعمال من ناحية أخرى .

ايضا ترك الهلباوى بصماته من خلال مناقشات مواد الدستور المقترح فنراه يوضح في مناقشات المادة ٦٤ الخاصة بعدم جواز شراء الوزير أو استنجاره ملكا للحكومة أو قبوله عضوية شركة أو عملا تجاريا بصفة الحيلولة بين الوزير الطاهر وبين الشبهات من جهة وإيجاد نص يقف في وجه الوزير الذى يعمل على الاضرار بالمصلحة (٨٢) .

فمن المسلم به أن دستور ١٩٢٣ الذى شارك فى وضعه الهلباوى يعد من الانجازات الوطنية بما احتواه من صروح قانونية .

وإذا كنا قد سطرنا ما لهذه الشخصية من مآثر فعلينا ألا نففل التناقضات التى علت بعض تصرفاته والتى يمكن أن توجه ضده ، لكن علينا أن نراعى طبيعة ذلك الرجل فهو يعتبر من مدرسة نبذ العنف ضد الاحتلال .

فالملاحظ أنه كان فى البداية من الداعمين للاضراب العام فى ثورة ١٩١٩ من خلال نقابة المحامين لكنه سرعان ما تراجع بعد أن شكلت وزارة حسين رشدى فى ابريل ١٩١٩ ، وأفرج عن سعد زغلول فاعتبر ذلك الأمر انفراجا للأزمة وقبل أن يكون مع فتح الله بركات ، وتوفيق دوس لاقناع أعضاء لجنة الموظفين بأنه لم تعد مصلحة للاستمرار فى الاضراب (٨٣) . وغفل الهلباوى المطالبين الأساسية التى كان من أجلها اعلان الاضراب العام والتى لم تتحقق (٨٤) .

(٨٢) محاضر أعمال لجنة المبادئ العامة للدستور . الجلسة السادسة ٧ يونيو ١٩٢٢ . كلمة الهلباوى بك .

(٨٣) المذكرات ، ص ١٤٩ .

(٨٤) وكانت على النحو التالى :

- (أ) أن تصرح الحكومة المصرية رسمياً بتوكيل الوفد المصرى برئاسة زغلول يمينوب عن الأمة المصرية فى مطالبتها أمام مؤتمر السلام .
- (ب) عدم اعتراف حكومة رشدى بالحماية مطلقاً وأن حالة مصر بعد زوال السيادة العثمانية عنها أصبح موقفاً على مؤتمر السلام .
- (ج) إلغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من شوارع المدن والبنابر والقرى وتفويض أمر حفظ الأمن والنظام الى رجال البوليس المصرى .

ولعل من المواقف الحرجة التي وقع فيها الهلباوى اعترافه بكتابة تقرير الى اللورد كتشنر حينما تقلد منصب رئيس عام البوليس فى نظارة الداخلية ، فلقد كان هذا الجهاز يعانى من خلل كبير فأراد الهلباوى كشف سوء استخدام المديرين لسلطاتهم فى هذا المجال فقدم عدة نصائح ، وطلب اليه كتشنر المقابلة لمزيد من التوضيح . الا أن المشكلة التي وقع فيها الهلباوى ، أن جريدة «المقطم» نشرت هذا التقرير فى محاولة لفضح أمره على أنه يكاتب الانجليز فى السر بينما يعلن فى سياستهم علنا فى «المزيد» ويدافع الهلباوى عن نفسه هذا التورط فيقول انه أراد المصلحة العامة (٨٥) . وأن كنت لا أميل الى اتهامه بالتواطؤ ، انما الأمر ارتباط بزمان انتقاده لسياسة الاحتلال حينما كتب مقالاته فى «المزيد» فى عامى ١٨٩١ - ١٨٩٢ والتي أشاد بها محمد فريد ولم يشكك فى وطنيته (٨٦) . لذا فان «المقطم» أعلنت الحرب عليه فهو ان كان عميلا للاحتلال فمن المستحيل افصاح أسرته ، وليس من المستبعد أن يكون كتشنر نفسه من وراء عمل «المقطم» لكى يتم القضاء على تيار الخواطر الوطنية المتنامي .

ثم ان الهلباوى لا يجد غضاضة فى صلاته ب كبار الشخصيات البريطانية فى مصر مثل مستشار الداخلية ، والمستر «ستورز» السكرتير الشرقى للوكالة البريطانية حتى ان هذا الأخير كان يقطن فى منزله بقصر الدوبارة (٨٧) . لكن من الواضح أنه نظرا لموقفه العاكس لبريطانيا فى مصر وهجومه على سياستهم حتى فى أحاديثه الجانبية معهم والتي كان احداها فى منزل زغلول عند بداية الحرب الكبرى الاولى (٨٨) ، فانهم لم يأمنوا جانبه تماما وأصبح خارج دائرة اهتمامهم .

لكن مما يؤسف له قبول الهلباوى الدفاع عن فليبيدس - مأمور ضبط العاصمة - الذى اشتهر بسوء السمعة لدى الوطنيين لما عهد فيه من أساليب ملتوية للايقاع بهم . فكان حريا بالهلباوى الانسحاب من مهمة

-
- (د) طلب اجراء تحقيق عن جميع الفظائع التي ارتكبت فى القطر المصرى .
 (هـ) العفو عن المتهمين والمعتقلين والمحبوسين فى داخل مصر وخارجها .
 وثائق ارشيف رئاسة مجلس الوزراء : القرار الصادر من لجنة الموظفين فى ١٠ أبريل ١٩١٩ . وقرار ثان بتاريخ ١٥ أبريل ١٩١٩ .
 (٨٥) الذكريات ، ص ٦٨-٦٩ .
 (٨٦) محمد فريد : تاريخ مصر ابتداء من ١٨٩١ ، ص ١٣٤ .
 (٨٧) الذكريات ، ص ١٠٧ .
 (٨٨) الذكريات ، ص ١٤٦ .

الدفاع لاسيما وأن عبه العزيز فهمى قد انسحب ، ومع ذلك فانه أخذ يتلمس الأعذار تماما مثلما حدث بعد تورطه فى « دنشواى » فقال انه أراد أن يزوج بحكمदार العاصمة ، عرفى باشا ، فى القضية على أساس حصوله على رشاوى وأن فليبيس كان الواسطة فى هذا الأمر الا أن هذا الاخير لم يعترف بذلك صراحة مع أن القانون كان سيغفو عنه فى تلك القضية (٨٩) .

ومن الممكن أن تزيد على ذلك موقفا آخر لا يتسق مع المنهج الوطنى ، ذلك أنه حينما تباطأت حكومة ثروت فى اصدار دستور ١٩٢٣ كان واضحا أن السراى كانت من وراء ذلك التأخير . وأراد « اللبى » من جهته حذف المواد الخاصة بالسودان فى مقابل عدم المساس بسلطات الأمة فى الدستور . وناقش عدلى يكن مع حزبه « الأحرار الدستوريين » هذه المسألة على أساس اما مناصرة حكومة ثروت ، واما التخلل عنها اذا استجابت لطلب « اللبى » . كان الهلباوى يقود الفريق الذى يؤيد اجابة طلب « اللبى » وان انتصر فى النهاية رأى الفريق الآخر (٩٠) . لكن يبقى موقف الهلباوى الذى رأى التسليم لبريطانيا بالضغط على ملك مصر وفى ذلك موقف متخاذل اذ معنى أن الدستور يصدر بضغط أجنبى وتسليم فى نفس الوقت بضياغ السودان من مصر .

على العموم اذا كانت الذكريات فى جملتها سياسية الا أنها لا تخلو من بعض اللبس الاجتماعية التى يمكن أن توضح لنا بعض التقاليد الاجتماعية السائدة فى أخريات القرن ١٩ ، فعلى سبيل المثال يقول الهلباوى أن سفر المرأة المصرية حتى مطلع القرن ٢٠ كان يعد من الكبائر سواء كان ذلك مع زوجها أو بمفردها مما يستوجب نقد صاحبها والتشهير به (٩١) .

كذلك كان هناك تطلع بتفضيل الزواج من الشركسيات جوارى سرايا العائلة الخديوية اذ أنه بعد وفاة أى أميرة يتم زواج هؤلاء الجوارى اللائى كن فى خمستها . وقد قدر للهلباوى الزواج منهن بشرط موافقة الجارية التى تلقى نظرة من وراء حجاب على المتقدم لها (٩٢) .

فالهلباوى حينما اختار الزواج من شركسية أو تركية من ربيبات القصر فانه كان يتطلع الى لون جديد من الحياء الاجتماعية مغاير تماما

(٨٩) انظر الذكريات ، ص ١٥٤-١٥٨ .

(٩٠) الذكريات ، ١٩٨-١٩٩ .

(٩١) الذكريات ، ص ٥٥٥ .

(٩٢) الذكريات ، ص ٥٥ .

للتقاليد الاجتماعية المصرية فهذا الطراز من النساء يعيش في السراى
ويقيين بين جدرانها لا يعرفن غير ساداتهن ولا يختلطن بأحد من خارج
السراى على الإطلاق .

ومن المستبعد أن الهلباوى كان يرمى من وراء ذلك الى أسباب الظهور
والارتقاء فان تفكيره في هذا الزواج قد وقع في عام ١٨٨٧ بينما قدر له
قبل ذلك بعامين أن يكون على صلة وثيقة بشقيق الخديو توفيق ، الأمير
حسن بن اسماعيل الذى اختاره ليكون سكرتيرا له في وظيفة مستحدثة .

وفي اطار اسهام الهلباوى في المجال الاجتماعى نلاحظ أنه أزر هدى
شعراوى في كفاحها من أجل تحرير المرأة فكان من مؤيدى مبادئ قاسم
أمين . واختارته هدى شعراوى ، رئيس الاتحاد النسوى المصرى ، من بين
أعضاء اللجنة الاستشارية والتي كان من أبرزها الدكتور طه حسين ومحمد
على علوبة ، ومحمد حسين هيكل بهدف الاسهام في النشاط الاجتماعى
للإتحاد (٩٣) .

أيضا كان الهلباوى من مؤسسى الجمعية الخيرية الاسلامية التى
تألفت في عام ١٨٩٣ فكان أحد أعضاء مجلس ادارتها جنبا الى جنب مع
محمد عبده وسعد زغلول بهدف نشر التعليم وإعانة المنكوبين وفي العقد
الأخير من حياته قدر له أن يدير هذه الجمعية والتي بلغ رأسمالها أكثر من
مليون جنيه (٩٤) .

ثمة بعض الملاحظات على الذكريات وكيفية تحقيقها فالملاحظ أن
صاحبها قد تحرى الحذر ، ويبدو أن مرد ذلك مصادرة السراى في عام
١٨٨٢ لما دونه من أوراق هامة سجل فيها أحداث مصر من عام ١٨٧٥ عقب
فشل حملة الجيش الى الحبشة حتى اندلاع الثورة العربية (٩٥) . كذلك
انعكس الموقف العدائى من جانب الملك فؤاد ضده مما كان مدعاة على
ما يبدو لأن يلود صاحب الذكريات بالصمت في مواقف معينة لئلا تقع هذه
الأوراق بدورها في قبضة القصر .

وتنقسم مجموعة الذكريات الى قسمين : القسم الأول نسخ على الآلة
الكتابة وهو يقع في () صفحة ، وأما القسم الثانى فهو بخط اليد

(٩٣) درية شفيق : تطور النهضة النسائية في مصر ، ص ١٠٦ .

(٩٤) إبراهيم الهلباوى ، أعلام المحاماة ، ص ٢٦ .

(٩٥) ويؤكد هيكل أن الهلباوى حضر الثورة العربية وعرف رجالها وأنه كان

لذلك سجلا للتاريخ المصرى ينشر كلما تحدث الرجل حديثه العذب الأخاذ بالنفس .

انظر محمد حسين هيكل : مذكرات في السيامية المصرية ، ج ١ ص ٤٧ .

(★) وردت في الأصل هكذا .

وهو واضح مقروء . الا أن الذكريات جاءت بلا فواصل فكان علينا أن نضع عناوين جانبية لها حتى يسهل الأمر على من يتناولها .

ولقد وجدت أن من الأنسب استبعاد بعض الاستطرادات التي من الممكن ألا تفيد كثيرا ، تلك التي تتعلق بالحديث عن زيجاته وأخوته وخدمه واكتفيت بالتنويه عنها ، كما تفاضيت عن نشر حشيات الحكم في عدد من القضايا المدنية وغير المدنية مما لا يفيد مع القالب الذي اخترناه بجعلها ذكريات سياسية بالدرجة الأولى . بينما رأيت أن من المناسب نشر بعض تراث الهلباوى فى الملاحق مما لم يرد فى أصل الذكريات .

وحرصت عند التحقيق الى تحرى صدق تاريخ الوقائع نظرا لما كان من أمر عدم دقة الهلباوى ، اذ أنه كتب ذكرياته فى وقت متأخر فى أكتوبر عام ١٩٢٩ ، فوقع عنده بعض الخلط تم تصويبه فى حينه عند التحقيق .

كما حرصت على الرجوع الى عدد من ملفات خدمة السياسيين - المدوعة فى دار المحفوظات بالقلمة - الذين ورد أسماؤهم فى متن الذكريات فهى تفيد فى كشف الأصول الاجتماعية وسلم الصعود الاجتماعى، لاسيما أولئك الذين كان أبائهم يخدمون فى معية الخديوية المصرية كمصطفى رياض ، ومصطفى فهمى ، وحسين رشدى ، واسماعيل صدقى وعبد الحالى ثروت . ولا يعنى هذا اغفال رضاء الانجليز عن هذه الشخصيات بل نلاحظ أيضا أن بريطانيا كانت تطمن أكثر لأولئك الذين حصلوا على اجازاتهم الدراسية من أوروبا كمحمد محمود وأحمد زيور .

ومهما يكن من أمر فإنه بوفاة الملك فؤاد لم يكن هناك ما يدعو لأن يستمر القصر فى عدائه نحو الهلباوى ، فسرعان ما عين عضوا فى مجلس الشيوخ ، كما أصبح نائبا لرئيس حزب الأحرار الدستوريين وكاد أن يتولى منصباً وزاريا فى وزارة على ماهر الثانية لولا رفض الحزب اذ اعتبر تمثيل حزبهم بعضوين فقط يعد تجريحا صريحا للوزراء الدستوريين فى وزارة محمد محمود (٩٦) .

وفى النهاية اذا كان « جلال دنشواى » قد أصابه ما أصابه من سخط جماهيرى فى أوقات كثيرة تحمّلها بصبر ، وحاول جاهدا أن يمحق آثارها من خلال معطياته الوطنية فى الحركة السياسية المصرية ، فليس بوسعنا الا أن نعترف أنه على الرغم من أن الاكثرية السياسية كانت فى خصومة

(٩٦) كان المرشح الثانى معه عبد المجيد بك ابراهيم . انظر : محمد حسين هيكل :

مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٢ ، ص ١٤١ .

جارقة معه الا أنه لم يشأ أن يميل الى جانب سلطة الاحتلال فهو ان اطاعها
لوقى نفسه من العواصف بل أحرز رضا وارتقاء ، لكنه ظل ثابتا على
اعتقاده السياسي دفاعا عن الدستور والحرية ونبذ التدخل الأجنبي .
ويبقى سجله في ساحة القضاء ذائرا من خلال مرافعاته القوية بالحجة بعد
أن تبوء مكان الصدارة في عالم المحاماة مما لا يتسع المجال لحصرها جميعا
فهى تحتاج الى مجلدات ضخمة اذ أنه قضى في المحاماة خمسة وخمسين عاما
احتلم فيها التنافر الحزبى والخصومات السياسية بل والعنف السياسى
فى مصر .

د • عصام فنياء الدين

الظلام الكثيف هو وحده الذى يجب الاشراق
البديع واشرف ما فى الدنيا هو الفشل الظاهرى يقبله
المرء فى سبيل السمو النفسانى •

[هيجو ، فى التأملات]

سيقرا الناس هذه المذكرات فيذهبون فيها مذاهب شتى ، فالذين
عرفوا صاحبها من كتب سيدركون أكثر ما يترك الذين عاصروا وعاشوا
فيها ، أما الذين لم يعرفوه ولم يعاصروه فإن حظهم من تقدير هذه الوقائع
سيكون جسد مختلف عن خط هؤلاء وأولئك اتيح لكاتب هذه المجالة أن
يعمل فى جوار الهلباوى بك نحو من عشر سنوات من سنة ١٩٢٨ - سنة
١٩٣٧ فشهد من هذه الحوادث بعضا وسمع عن حقائق البعض الآخر نقلا
عن صاحبها ، وهما - يقرأ هذه المذكرات فلا يرى فيها الا حديثا مقتضبا
لا يغنى كثيرا عن الوقائع ، أما الوجوه الخطيرة للحوادث ، وصلاتها بالملوك
والأمراء والسفراء وبالإدارة والقضاء ، وبرجال الدين وبرجال الإصلاح فكل
تلك الصلات لا تقف امامها هذه المذكرات الا مواقف عجلى كلعج البصر •

ظل هلباوى بك نحو نصف قرن من الزمان علما من اعلام الطريق
فى تاريخ مصر الحديثة ، لكنه كان أبرز رجال المحاماة - غير مدافع - من
يوم أن قامت المحاماة فى مصر ، ولهذين الاعتبارين من ترى قضاياه هى قضايا
التاريخ الحديث معا ، وقد اكتنفتها الأسرار والسير فلا معنى للمؤرخ عن
أن يطوى بعض وجوهها طليا فى غياهبه المجهول ويزيده هذه الظلمات أثرا
أن على المحامى قيذا هو أسرار الصناعة ويزيده ذلك الغموض كله غموضا
المحامى الخطيب يتراعى بلسانه لا بقلم فلا شئ اذن يبقى من بعده ليرشد
الأجيال اللاحقة •

نشأ هلباوى بك فلاحا من صميم الشعب ، وناله اضطهاد الحكام كما نال آباء وجده ووضعه فى يده الحديد فى سن العشرين ففتح فى قلبه ثقباً وملاء الحقد وأزهريا تلقى التعمين ولم يمتحن - كسب من عمل أبيه خيالا رائعا ، وأشرق فى أزهريته الصلبة شعاع وهاج من جمال الدين ، ذلك الهرام الأسبوى العميق والمعلم الأول لنا - فإذا به رجل ثورى ولكن مصرى ، وأزهرى ولكن جرى، وسلك فى الحياة مسلكا رائعا ، عمل فى البقائع وفى المحاماة وأسهم فى السياسة وأصلح فى الاجتماع ، وجمع من الذهب مئات آلاف ، ومن قلوب المعجبين ملايين ، وكسب معارف جمه من منازل الرجال ومساجلة القوى ومائة شهر غير متوالية فى أمريكا وأوربا ، وخصام مع الحديو أو الوزراء وخلاف مع الانجليز أو الجماهير كل أولئك معا أو كل أولئك منفردين ، وكثيرا ما كنت تراه وحيدا كأنه رأس الصخرة فى المحيط وكأنه ينظر الى الناس من رأس الجبل فيراهم صفارا • صفارا جدا •••

ويقذفه خصومه فلا يجيبهم كأنه يقول : ان كل ما يقذف به الحاقدون وقود لهم ويحتمل الأذى - ذلك الغذاء اليومي للرجل السياس - وتصيح به الجماهير فلا يتبرم ••• أفليست هى التى صاحبت بالمسيح بين يدي (بلاوتس) وهى لا تفهم ما يردد ••• وكان ذلك من يوم أن بدأ التقويم من ألف وتسعمائة عام وأربعين ••• أفليست هى التى أخذ كرومبل باسمها وعلى مشهد منها رأس شارل الأول وهى تولول وتعول وتقول : فلينخذ الله رأس الملك •

ويخرج الهلباوى من الانتخاب مهزوما بكل الأسلحة - هزيمة ساحقة - ومع ذلك تسمعه يضحك من كل قلبه ••• لقد رأيته فى إحدى هذه الانتخابات يعمل ٣٠ يوما فى كل يوم ٢٠ ساعة ويقطع ستة آلاف كيلو مترا فى فيافى الأرض حتى لقد وهن الحديد وما وهى ••• بل كان يكافح الحكومة والخصوم - ونفاق والأنصار - فى قوة جسم كقوة المردة وقوة جلد كقوة القديسين •

لقد كان يوم الهزيمة أقوى من ذلك الذى لم يخلق الله أقوى منه وهو فى طريقه الى (ألبا) اذ يرى تنكر العامة له فى هزيمته فيقول : لن أشتغل الا بالعلوم ولن أفكر فى تاج أوربا بعد • ألم تر ما هو الشعب ؟ أو لم يكن لي الحق فى احتقار الرجال ؟ •

وأبرق الى صحبه فى شامونى أنه وصل اليهم عن طريق مرسلينا فى مساء يوم محدد حتى اذا ألقت الباخرة مراسيها لم يجد القطار فلم يتردد بل أخذت سيارته تنهب الغراسخ فى جنح البرجى نهبا فتعطلت السيارة وقال السائق انها مع الطبيعة تأبى أن تسير قال بل سر قال اننا على ارتفاع

١٠٠٠ متر وأقل ميل يزلقنا الى الهاوية قال بل ، سر وقال السائق لا ...
وفيسا هما كذلك أقيلت سيارة أخرى فساروا في عديهما حتى وصل
الهلباوى لموعده ولو كان في منتصف الليل ٠٠٠٠ ولو كان فوق القمم .

وعندما تصف العاصفة يعترضها ولا يميل معها ، وعندما يلمح وجه
الخطر في الأفق لا يتحايه بل يتحداه ٠٠٠٠ وكثيرا ما تطويه العاصفة
وتقصفه لكنه لا يجد في ذلك ما يشينه .

ويقول البعض هذا عيب في الانسان على كل حال شرف للانسانية
فاذا وقعت المفاجئة ، ومنها ما يساوى في الحساب مئات الآلاف سمعت من
أعماقه وهو يحاول الاخفاء جاهدا تنهدا خفيفا ٠٠٠٠ خفيفا جدا كأنه
صوت العاصفة تحجبه جدران هائلة يتناهى الى مسامعك خافقا من تحت
عقب الباب ٠٠٠ هنالك تراه يرسل نظرات كأنها شرار وتراه يرفع صدره
المرضى الى الامام ويرفع رأسه الرفيع الى السماء ٠٠٠ وكأنك أمام هذا
الرجل الضخم ازاء تمثال روماني ضخم يجيش وينبض وعندئذ تعجب
لهذا الشيخ الذى هدم السنين ولم ينهدم ، الذى يعبر ذلك منتصرا حتى
اذا انهزم ٠٠ ونجد في الرجال ما تجده في الأمثال فتحاول أن تقول له
مقالة (كليبر) لقائمه الأكبر (انك كبير كالدنيا) أو مقالة قيصر الروسيا
له (انك رجل قد قدرته السماء) لكنك كجمهور (تالما - تالما - تالما الرهيب)
تصمت مأخوذا بك في هول ما ترى وتسمع وتفرح في نفسك لأن هذا
الرجل المصرى ٠٠٠ ولأن هذه الفرصة - التى لا يعرفها الكثيرون ، والتى
لا عهد لنا بها في الناس - انما اتيت لك . وكما تجد القوة في أخلاقه
تجد العاطفة في خلاله وقسما وفيرا جدا من الفن ٠٠ فعندما تتملكه عاطفته
يندفع ويندفع ٠٠ وهو كثير الحسائر حقا في هذا الباب بل أن في هذا
الباب وحده قائمة خسارة كلها ٠٠٠٠ لا يفيض هونا ما ولا يجب هونا
ما ولا يشجع فقط ولا يقوم بواجبه فقط ، بل تراه دائما رجل نهايات ان
صح هذا التعبير في العربية ، فلو أنك تخيلت مجموعة من العواطف صورت
رجلا فاستوى فهذا هو الهلباوى .

ولذلك تجده اذا ما عرض لماطفة انسان في المحكمة أو في النادى
يكاد يسمع دقات قلب الانسان وتكاد تلمس بيدك أحسن حكمة في أحسن
مكان بل تكاد تضع عينيك على لوحة رسام كلاسيكى .

هنالك في الصالون يرفع جلساءه الى مستواه ، وهنالك تراه يجرى
بأغلى شيء لديه وهو وقته فلا يتوخى السرعة كمادته ، والاستعجال لرافعته
بل يسترسل ويسترسل وهو - ما دام يتحدث بأقل لا في ٢٠ دقيقة

ذهبت القضية الى محكمة الجنج الاستثنائية بالزقازيق ، وكان رئيسها سعادة محمد صدقي باشا (الذى كان عضوا فى مجلس الشيوخ) وكررت فى دفاعى أمام هذه المحكمة حججى السابقة طاعنا فى دعوى الخاصة الخديوية ، ثم قلت فى مرافعتى : لو وجد مبدد لأموال الدولة بالتصرف فى الحجارة الكريمة الموجودة فى جزيرة الزبرجد فأنما المسئول عن تبديدها ليس هو المتهم ابراهيم عنصرة ، بل الخاصة الخديوية .

عندما وصلت فى دفاعى الى هذه النقطة لفت سعادة رئيس الجلسة نظرى الى ما فى ذلك من التبعات الخطيرة على شخصى ، فأجبت على الفور : نعم أدرك تمام الادراك هذه التبعات وأشرف باحتمالها وأقبل عن طيب خاطر النتائج التى تترتب عليها .

حكم فى القضية ابتداءيا واستثنافيا بادانة المتهم ، ولكن الحكم الاستثنافى تضمن أسبابا كثيرة من دفاعى حتى أوشك أن ينص صراحة على أن الخاصة الخديوية لا تملك فى الجزيرة حق استخراج المعادن منها ، ولذلك تلطفت فى العقوبة الى الحد الأدنى الممكن قانونا .

عائبنى سمو الخديو فى ليلة من ليالى تشريفات رمضان على اللهجة التى استعملتها فى تلك القضية ، فأجبت بأنى تمودت من سموه احترام حرية الدفاع ، ومبدأ استقلال فى عمل الخاص عن أعمال فى الوظائف التابعة لسموه .

تعلم اللغة الفرنسية والسفر الى أوروبا :

بدأت فى سنة ١٨٩٣ أتعلم اللغة الفرنسية . ذلك لأننى فى الواقع كرهت الإقامة فى هذا الوطن الذى كتب عليه أن يقع تحت نير الاحتلال الانجليزى ، والذى أصبحت أرى الانجليز يتدخلون فى شئون صغيرها وكبيرها ، وصممت على الهجرة الى بلد آخر متى سنحت لى الفرصة .

كان أول من علمنى هذه اللغة هو المرحوم عبد الغنى بك شاكر الذى كان فى ذلك الوقت مترجما فى الوقائع المصرية ، ومع أن اشتغالى بالقضايا الجنائية كان يقضى على بالتغيب عن القاهرة أحيانا كثيرة ، فأننى كنت مداوما على دراستى مقبلا عليها باذلا جهدى ما أمكن فى سبيل الاثمام بهذه اللغة .

وفى صيف سنة ١٨٩٥ سافرت لأول مرة الى أوروبا ، لأتمكن من التكلم بهذه اللغة والكتابة بها ، وقد كان رفيقى ومرشدى فى هذه السفرة

الأولى المرحوم اسماعيل بك الشيمي (٩٤) الذي كان قاضيا في ذلك الوقت بمحكمة الاسكندرية المختلطة ، وأخذت معي كتاب توصية من المرحوم لطيف باشا سليم والد قواد بك لسيدة فرنسية كان تعرف بها من قبل ، ونزل في دارها ، وهي تسكن في حي الطلبة المعروف بالحي اللاتيني .

انقطعت عن المصريين ثلثا يشغلني الحديث معهم باللغة العربية عن الغرض الذي حضرت من أجله . وبعد نحو الأربعين يوما شعرت بالمرحوم حرمانى من الاختلاط بالمصريين وضعت نفسي عن المقاومة ، فلما اختلطت ببعضهم ضعفت في تمريني ، فلم أجد وسيلة سوى باريس والسفر الى جنيف ، وسكنت في ضاحية من ضواحيها وبقيت شهرين أو أكثر .

وفي سنة ١٨٩٦ الى أواخر أكتوبر من السنة المذكورة . وقبل سفري الى أوروبا كتبت بطلب اقسالتى من الوظائف التى كانت لى فى الأوقاف العمومية والخاصة وأوقاف الخديو الخصوصية . فكتب الى بعدم قبول ذلك ، واعتبروني فى أجازة مدة سفري ولو انها زادت عن الخمسة أشهر ، وذلك لما كان بينى وبين المرحومين فيضى باشا مدير الأوقاف ومحمد باشا سرور وكيل الأوقاف ومحمود باشا فهمى مدير الخاصة من الصداقة المتينة .

(٩٤) اسماعيل بك الشيمي : من أقطاب الحزب الوطنى فكان من بين عشرة أعضاء اختيروا من المؤتمر الوطنى للحزب فى ديسمبر ١٩٠٨ لتعديل الحزب كما كان محاميا فى العديد من القضايا السياسية التى اتهم فيها بعض الوطنيين من الحزب ، فترامع عن الشيخ عبد العزيز جاويش فى أكثر من قضية « الأولى » فى قضية اللكاملين يوليه ١١٠٨ التى هاجم فيها الشيخ جاويش السياسة البريطانية فى السودان ، والثانية حيثما اتهم بالطعن فى حق بطرس غالى لرئاسة المحكمة المخصوصة فى فكرى دنشواى (يونية ١٩٠٩) كما اشترك فى الدفاع عن شركاء الوردانى فى قضية اغتيال بطرس غالى . ويذكر عنه الراجعى أن مقالاته بالفرنسية كانت على درجة عالية من البلاغة وأنه حرص شخصيا على ترجمتها للعربية حتى يحاول الحفاظ على بلاغتها الأصلية . أصدر جريدة البلاغ المصرى فى يولية ١٩٠٠ واستمرت حتى أغلقها رئيس النظار محمد سعيد عام ١٩١١ لشدتها فى مهاجمة الانجليز والخنديو ، كما كتب فى جريدة اللواء وهاجم بطرس غالى بشدة متوعدا اياه بأن الأمة ستقضى على سياسته .

جريدة اللواء ٢٩ أغسطس ١٩٠٩ « تجلدى أيتها الأمة المصرية » .

وانظر : عبد الرحمن الراجعى : محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، صفحات ٨٨ ، ١٠٥ ، ١٥٠ ، ٤٢٠ ، وأوراق محمد فريد - المجلد الأول : مذكراتى بعد الهجرة ، ص ١٢٧ هامش ٤ .

أزمة بين الشيخ علي يوسف وكثشنر :

اتهم في ذلك الوقت المرحوم الشيخ علي يوسف صاحب جريدة المؤيد في قضية جنائية بأنه تواطأ مع عامل من عمال التلغراف المصري يسمى توفيق كرلس أفندي على سرقة تلغراف صادر من اللورد كثشنر الذي كان قائدا للجيش المصري في إحدى معارك دنقلة إلى سردار الجيش المصري ، وكان هذا التلغراف متضمنا لوقائع عسكرية ونشره الشيخ علي يوسف في جريدته (٩٥) .

رفعت هذه القضية على المتهمين سالف الذكر بناء على طلب اللورد كثشنر وقد أخذت دورا في غاية الأهمية في الدوائر المصرية والانجليزية .
جاءني رسول خاص إلى جنيف يحمل لي رسالة من شخص لا أستطيع مخالفته ، وطلب مني العودة إلى مصر لأتولى الدفاع عن الشيخ علي يوسف في هذه القضية الوطنية فعدت سريرا إلى الوطن مع عائلتي .

ومع أنني المنتخب للدفاع عن المؤيد وصاحبه ، إلا أن أولى الشأن انتخابوني في هذه المرة ، كما انتخابوني في قضية المنشاوي من قبل للدفاع عن توفيق كرلس عامل التلغراف ، وانتخب الحسيني (٩٦) بك للدفاع عن الشيخ علي يوسف .

كانت الجلسة بمحكمة عابدين من الجلسات التاريخية التي ازدحمت فيها الجماهير حتى أن بعض قاصدي الجلسة دفع لدخوله أجرا يتراوح بين نصف الجنية والجنيه للشخص الواحد .

كانت منصة القاضي مشغولة عن يمينه وشماله بكثير من رجال القضاء ورجال النيابة ، وكان من بينهم صاحب الدولة المرحوم عبد الخالق باشا ثروت مندوبا بصفة رسمية من المستشار القضائي (٩٧) .

استعرضت في مرافعتي تصرفات النيابة ومافرط منها من انتهاك حرمت المساكن وتوجيه أسئلة عرضت للشبه والمظان السمينة كتصرفها مع والدته وشقيقة توفيق كرلس وعند شرح هذه التصرفات قوى عطف الجمهور على المتهمين حتى سألت دموعهم من شدة التأثر بل لم يستطع القاضي نفسه إخفاء دموعه أيضا ، ولما نطقت المحكمة ببراءة الشيخ علي

(٩٥) جريدة المؤيد ١٨٩٦/٧/٢٨ « أحوال الجيش المصري في الحدود » .

(٩٦) أحمد بك الحسيني المحامي من الرعيل الأول للمحاميين .

(٩٧) محمود خيرت ك القاضي وقد صدر قرار بنقله إلى محكمة مصر الابتدائية بعد صدور الحكم بدعوى أن نظام الجلسة لم يكن محفوظا .

يوسف والحكم بثلاثة شهور على عامل التفراف علا صياح الناس وهتافهم لاستقلال القضاء وعمل القضاء (٩٨) .

المرحوم فخيم بك فريد رئيس الحزب الوطنى الذى كان وقتئذ من وكلاء النيابة العمومية بمحكمة الاستئناف ، وكان من أكبر الزملاء والأصدقاء المخلصين لثروت باشا ، لم يتمالك نفسه من اظهار سروره بهذا الحكم ، ونطق بكلمات أمام مندوب المستشار عدت ماسة بالمستشار ، وقد بلغت له لأنها سمعت من كثيرين من الحاضرين ، ولهذه الحادثة قرر المستشار القضائى نقل المرحوم فريد بك الى رئاسة نيابة بنى سويف ، فعدها انتقاما منه لا تقلا تقتضيه المصلحة ، ورفض قبول النقل واستقال من وظيفته . وهذا كان آخر عهده بخدمة الحكومة (٩٩) .

استأنفت النيابة حكم البراءة ، كما استأنفت توفيق كرلس حكم العقوبة ، وترافعا أمام محكمة الاستئناف ، وكانت الجلسة برئاسة حضرة صاحب السعادة على باشا ذو الفقار (١٠٠) وعضوية المستشارين المستر كمرون الانجليزى ، ويوسف بك شوقى وأجل الحكم الى ما بعد المداوله ، وكان الجمهور الذى حضر للنظر فيما يتم فى القضية يملا ساحات المحكمة الداخلية ويحيط بجوانبها من كل جهة ، طالت المداوله على غير العادة عدة ساعات وخرجت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائى ، والمستر كمرون عند النطق بالحكم لم يستطع اخفاء غضبه حتى تبين كل انسان فى وجهه أنه لم يكن موافقا على حكم البراءة ، ولم يمض يوما أو يومان حتى عرف مادار بينه وبين زميله فى غرفة المداوله . اتهما بأنه اذا حكما ببراءة الشيخ على يوسف

.. (٩٨) صدر الحكم فى القضية يوم ١٨٩٦/١١/١٩ .

(٩٩) نال محمد فريد شهادة الحقوق من مدرسة الادارة فى مايو ١٨٨٧ ، ثم عين فى نفس العام بوظيفة مترجم بقلم قضايا الدائرة السنية ، وفى ١٤ يونيه ١٨٨٨ رقى وكيلًا لهذا القلم ، ثم رئيسًا له فى ١٨٩١ . ونال الرتبة الثانية البكوية فى أغسطس من نفس العام . ثم انتقل الى النيابة العمومية بوظيفة مساعد نيابة الى أن رقى وكيلًا لانيابة فى ١٨٩٣ . وفى مايو ١٨٩٥ نقل وكيلًا بنيابة الاستئناف الى أن تقدم باستقالته فى ١٨٩٦/١١/٢٢ احتجاجا على نقله الى مفاغة التابعة لبنى سويف لما ارتاه من أن ذلك القرار فيه مساس باستقلال القضاء ، وأن فيه اهانة لشخصه .

عبد الرحمن الزافعى : محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، ص ٢٩-١٨ .

(١٠٠) على باشا ذو الفقار : ظل رئيسا لمحكمة جنايات مصر ، حتى عين محافظا لمصر قبيل الحرب العالمية الاولى ، والجدير بالذكر أنه قام بابلاغ مدام دى روشبرون بعزم الحكومة المصرية على رفع دعوى ضد محمد فريد بسبب كتاباته فى أوروبا حتى يحكم عليه غيابيا ويحرم من العودة الى مصر .

أوراق محمد فريد : المجلد الاول ، هنكراتى بعد الهجرة ، ص ١٥٦ .

لتوصيات جاءتهما على يد المرحوم محمود باشا شكرى رئيس الديوان التركى بومئذ بالمعية السنية ، وحفرهما من نتائج اصرارهما على هذا الراى ، فلم يرهبهما هذا الوعيد ونطقا بحكم البراءة (١٠١) . وقد تحققت هذه الاشاعة ونفذ هذا الوعيد لما طلب كرومر من المرحوم مصطفى باشا فهمى رئيس الوزارة (١٠٢) فى ذلك الوقت اربعة مستشارين جدد من الانجليز ، محتجا بأن العدد الموجود منهم فى الاستئناف غير كاف لضمان العدالة واستقلال القضاء (١٠٣) .

(١٠١) يؤكد محمد فريد أن القاضى الانجليزى احتد على القاضيين الوطنيين ، واتهمهما باتهما حضرا الحكم قبل الجلسة بايعاز من الخديو واشتد الخلاف حتى امتنع الانكليزى عن حضور تلاوة الحكم ولولا حضور بلخ باشا رئيس الاستئناف لظهر الامر فى يومها لكنه وفق بينهم واقتنع الانجليزى بضرورة الانصياع للأغلبية فخرج وحضر التلاوة رغم انفه

مذكرات محمد فريد . القسم الاول ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(١٠٢) مصطفى باشا فهمى : (١٨٤٠ - ١٩١٤) :

ولد فى كريت وهو نجل حسين أفندى البكباشى التركى الاصل ، التحق بمدرسة القلعة الحربية فى عام ١٢٧١هـ (١٨٥٢ م) ، ونال رتبة جاويز فى العام التالى ثم تدرج فى سلم الترقيه الى رتبة الضباط من عام ١٢٧٦ هـ (١٨٥٨ م) حتى بلغ رتبة فريق حينما كان وكيلاً لإدارة الاقاليم السودانية . عين محافظاً لمصر ثم قتال السويس ثم مديراً للمنيوية . وفى ابريل ١٨٧٨ تولى محافظة الاسكندرية وفى خلال تنقلاته بين ادارات تلك المحافظات ظل على صلة قوية بالخدوية المصرية فكان تشريفاتى خديو . ثم ناظرًا للمدائرة السنية ، وناظرًا للمدائرة الخاصة . وابتداء من يوليو ١٨٧٩ أخذ يتقلب فى عدة مناصب وزارية فغراه قد تولى نظارة الأشغال العمومية ثم نظارة الخارجية ثم نظارة المالية ثم نظارة الداخلية ثم نظارة الحربية الى أن تولى فى مايو ١٨٩١ رئاسة مجلس النظار حتى قدم استقالته فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ فامضى بذلك فى الخدمة حوالي ٤٧ عاما . وبعد أحد غلاء أعوان الاحتلال البريطانى فى مصر . أعقب ثلاث اثاث اقترن بكل من سعد زغلول والدكتور محمود صدقى باشا واسماعيل سرهنك باشا . تولى فى ١٢ سبتمبر ١٩١٤ .

انظر : حلف خدمة مصطفى فهمى بدار المحفوظات العمومية بالقلعة تحت رقم ٢٧٤٧١ محفظة رقم ١٢٥٩ عين ١ دولا ب ٦٢ .

وانظر أيضا : الياس زآخوره : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم اكابر الرجال بمصر ج ١ ، ص ٨٠ .

(١٠٣) لم يحتر الهلباوى النقة فى عدد قضاة الاستئناف الانجليز اذ كانوا ثلاثة فقط ، بينما عين قاض واحد بمحكمة مصر الابتدائية ، فلقد صدر امر عال من خديو مصر بتاريخ ١٨٩٧/١/١٢ بتعيين كل من ادوار كوجلان والمسيو هريبرت ويلسون هالتون والمسيو شاربيل رويل قضاة بمحكمة استئناف مصر الاهلية بينما عين المسيو فيري اليستون قاضيا بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية فى ١٨٩٧/١/١٥ .

قدمت وزارة الحفانية هذا المشروع الى مجلس الوزراء ، واتصل خبره بصاحب المؤيد وأصدقائه من الوطنيين الاحرار أمثال لطيف باشا سليم ، وحسن باشا عبد الرازق ، والدكتور علوى باشا(١٠٤) ، والأستاذ المفتى الشيخ محمد عبده ، وكثر اجتماعهم وتداولهم فى الأمر ، وأخيرا تقرر بينهم أن أكون أنا والشيخ على يوسف رسولين من قبلهم عند الجناب الخديو لئرجوه أن يؤجل اصدار المرسوم بتعيين أولئك المستشارين الأربعة ولو أسبوعين اثنين حتى يعقد مجلس شورى القوانين فى الشهر القادم فتوسل لى أعضائه بذهاب فريق منهم الى اللورد كرومر لاقناعه بأن التدخل فى هذا الحد فى القضاء الأهلى يحوله من أهلى الى قضاء مختلط ، ويثير فى نفوس الخاصة ، وبالأخص الطبقات الراقية المتعلمة شكوكا وسوء ظن فى نوايا الانجليز نحو مصر والمصريين .

قامت أنا وزميلي بهذه المأمورية ، وعرضناها بقاية البيان فى ذات الجناب العالى الخديو ، ولكن بعد يوم أو يومين رأينا مرسوما بتعيين المستشارين الأربعة أمضى ونشر بالمجريدة الرسمية ، مع أننا كنا خرجنا من لدن الخديو على اعتقاد أن هذا المشروع ان لم يرفض فسيؤجل على الأقل أسبوعين أو ثلاثة .

استغربنا فى هذه المفاجأة وسعينا فى معرفة أسبابها ، فذهب فريق منا الى مصطفى فهمى باشا يسأله كيف لم يقبل طلب الخديو تأجيل هذا المشروع ، وفريق آخر الى عطوفة بطرس غالى وزير الخارجية يومئذ للسبب عينه ، فتبيننا من هنا وهناك أن مشروع هذا المرسوم لم يصادف أى اعتراض لا من الوزراء ولا من صاحب السمو الخديو .

انهدم مشروع هجرتى بسبب هذه القضية ، وعدت الى مزاوله عملى كما كنت من قبل .



انظر : الوقائع المصرية نمرة ٧ فى ١١٦/١/١٨٩٧ ، والسنة ٦٦ ، ونمرة ١١ ، وفى ١٨٩٧/١/٢٥ .

(١٠٤) محمد علوى باشا : عضو معين فى مجلس شورى القوانين ، وقد عين فى ١٩ يناير ١٩٠٧ بدلا من محمد صدقى باشا الذى فصل من وظيفته لرضه .

مذكرات سعد زغلول ج ١ ، ص ١٨٨ .

قضايا تستحق الذكر :

ومن القضايا التي تستحق الذكر قضية محمد رفاعة بك الذي أنهى بتزوير أوراق على عمه على بك رفاعة لصلحة زوجته . وقد دخل في التهمة معه مدير جرجا حسن بك واصف وقاضى الاقليم الشرعى والشهود الذين وقعوا على الوثيقة المزورة .

كنا عدة محامين أمام محكمة جنايات أسبوط في هذه القضية ، ومحامى المدعى المدنى كان مرقس بك فهمى ، أما حسن بك واصف فبعد وكل عنه الاستاذين عبد العزيز باشا فهمى (١٠٥) ، واسكندر بك عمون ، وخضرة القاضى الشرعى وكل عنه محمد بك صادق الذى كان قبلا من رؤساء النيابة فى المحاكم الأهلية ، وقد وكلت أنا عن محمد بك رفاعة . لما قرأت هذه القضية تبينت فيها مخرجا لموكل ، وهو أن أشير عليه بأن تتنازل زوجته عن العقد المطعون فيه بالتزوير ، لأن هذا التنازل اذا وقع منها لعمها أو أبيها يكون له أثر كبير فى الحكم بالبراءة ولا يمكن أن

(١٠٥) عبد العزيز فهمى باشا : ولد بفاحية كفر المصلحة شبين الكوم عام ١٨٧٢ ، تخرج من مدرسة الحقوق سنة ١٨٩٠ فعين معاوناً للإدارة بمديرية الدقهلية ثم انتقل الى السلك القضائى فقاضى فيه خمس سنوات ثم اختير محاميا لوزارة الأوقاف . وبعد ذلك استقال واقتتح مكتباً للمحاماة ، صار من كبار المحامين ووقف فى صف الدفاع عن الوطنيين لا سيما رجال الحزب الوطنى ، فاشتراك فى الدفاع عن شركاء الوردانى فى قضية اغتيال بطرس غالى ، كما قام بالدفاع عن محمد فريد حينما أرادت الحكومة اقامة الدعوى العمومية عليه للمرة الثانية فى ابريل ١٩١٢ بتهمة التحريض على كراهية الحكومة . انتخب نقيبا للمحامين فى عام ١٩١٢ وظل كذلك حتى عام ١٩١٥ ، كما انتخب عضواً بالجمعية التشريعية عام ١٩١٤ ، كان من السابقين الاولين للحركة الوطنية وممن وطدوا الاساس الاول للوفد المصرى ، فكان أحد الثلاثة الذين ذهبوا يوم ١٢ نوفمبر ١٩١٨ ، للمطالبة باستقلال مصر ، فصار عضواً بالوفد منذ تأسيسه حتى انفصاله فى عام ١٩٢١ . وفى اواخر عام ١٩٢٤ تولى رئاسة حزب الاحرار الدستوريين بعد استقالة عدلى يكن . اختير وزيراً للحقانية فى ١٩٢٥ حتى كانت مسالة الشيخ على عبد العزيز القاضى الشرعى صاحب كتاب « الاسلام وأصول الحكم » فوقف عبد العزيز فهمى ضد اتجاه الحكومة لاقالة الشيخ من منصبه مما كان موضع سخطها فأخرجته من الوزارة . اعتزل السياسة وعاد الى المحاماة حتى اختير رئيساً لمحكمة استئناف مصر ، ثم استقال احتراماً لهيئة القضاء عندما وجه أحد النواب سؤالاً عن راتبه اذ كان يتقاضى راتب وزير . ولكنه فى منتصف عام ١٩٣٠ شغل هذا المنصب مرة أخرى بناء على امر ملكى . وفى مايو ١٩٣١ أصبح أول رئيس لمحكمة النقض . احيل الى العاش فى يناير ١٩٣٦ . ثم اختير وزيراً للدولة فى ديسمبر ١٩٣٧ حتى ابريل ١٩٣٨ .

اختاره حزب الاحرار رئيساً له بعد وفاة محمد محمود سنة ١٩٤٠ كما عين عضواً فى مجلس الشيوخ .

أحمد فتحى المازنى : القضاة والمحافظون . ص ٦٤ .

يسر انه اعتراف بالتزوير ، ان الأقرب الى تأويله أن البنت عز عليها أن تبقى مخصصة لأبيها في عقد ولو كان صحيحا ، لأنه كان بغير عوض ، فحرصا على مرضاة والدها قبلت التنازل عنه وذلك يكون صلحا شريفا ، يهلم كل مسئولية جنائية ومدنية . فأبى موكل على العمل بهذه النصيحة ، فأخذت عليه ورقة يعترف فيها بأنى قدمت هذه النصيحة وهو لم يقبل الأخذ بها . ومن ذلك الوقت ضعفت غيرتى وتحمسي في الدفاع عنه ، وذهبت الى أسبوط لأزدي واجب المهنة فقط ، وقد رغب الأستاذ الشيخ على بوصفه مرافقتى الى أسبوط ، ليتسنى له نشر المرافعة في جريدته وذلك ، أولا : لأنه كان صديقا للمتهم لقرب عشرينهما فالتهم من طهطا والشيخ على يوسف من قرية قريبة منها تدعى صدفة ، وثانيا : لأنه كان من مصلحة جريدته نشر المرافعات في القضايا المهمة .

لما بدأت المحاكمة وجاء المحامي الأول عن القاضى الشرعى الذى كان متهما بأنه الفاعل الأصلى ، واتجهت مرافعته فى سبيل لم ينل الرضا الكافى من الجمهور ، أشفقت على القاضى الشرعى من حظه المائر ، وطلبت أن أتكنم قبل دورى وأحسست بأحاساس مملوء بالعطف والشفقة على جميع المتهمين . وقد زاد تحمسي هذا انى كنت فى ذلك الوقت مع الاستاذ مرقس فهمى بك وكيل المدعين بالحق المدنى فى حالة جفاء ، فتلاقى عند الشفقة على المتهمين بشعور الرغبة فى اظهار عيب الدفاع عن المدعى بالحق المدنى وشعور النزوع الى التغلب على الجالس على كرسي النيابة ، وقد كان من أبلغ رجال النيابة وأحسنهم أسلوبا وهو المرحوم على باشا أبو الفتوح (١٠٦)، انفصرت فى نفسى هذه العواطف جميعا فاشتعلت حماسا ، واندفعت أترافع عن المتهمين ، حتى استطعت أن أزيل الأثر الأول الذى خلقه دفاع المدعى بالحق المدنى ، ونقضت كل أساس بنى عليه هذا الدفاع .

وفقت كل التوفيق فى دفاعى فى هذه القضية . ومن حسن الحظ أن عبد العزيز باشا فهمى وبقيّة المحامين الذين جاؤا بصدى ساروا على نهجى وعلى القواعد التى وضعتها فى هدم أساس الاتهام ، وكان أكبر تاج توج به الدفاع أن محكمة الجنايات تحت رئاسة محمد باشا صالح ،

(١٠٦) على باشا أبو الفتوح (١٨٧٣ - ١٩١٣) نجل احمد أبو الفتوح العربى الاصل . ولد بمدينة بلقاس وتلقى تعليمه فيها ثم التحق بكلية مونبليه بفرنسا ونال شهادة الحقوق منها وعاد الى مصر ، وعين مساعدا للنيابة فى طنطا ثم صار يترقى الى أن عين سنة ١٩٠٨ رئيس الاستئناف ، ثم مديرا لرجلا سنة ١٩٠٩ ثم وكيلًا لوزارة المعارف . له عدة مؤلفات من بينها الاقتصاد السياسى ، والمذهب الاجتماعى فى التشريع الجنائى . انظر : زكى مجاهد : الاعلام الشرقية ، ج ٢ ، ص ٤٥ .

وعضوية الأستاذ عبد العزيز بك محمد وعضو آخر ، فحكمت ببراءة جميع المتهمين .

استأنفت النيابة الحكم وجاء المحامون عن حسن بك واصف : يرجونني في العدول عن الطريقة التي اتخذتها أمام محكمة أول درجة ، لأن الحكم النفي قضى بالبراءة اسندت عليها ، وأخذ باللائمة على المدير ، لأنه اشترك في عمل لم يكن من اللائق أن يتدخل فيه .

خشى حسن بك واصف ومحاموه أن حكم البراءة هذا اذا تأيد بهذه الأسباب لا يعفيه من المسؤولية التأديبية ، أو على الأقل يكون عقبة في سبيل عودته الى وظيفته وقد كان موقفا بسبب هذه القضية ، وقد أنضم اليهم في هذا الطلب موكل نفسه . فأمام هذه الطلبات لم أجد بدا من ترك الدفاع محكمة الاستئناف لزملائي وأنا أتكلم آخرهم بما يخالف منهجهم . كانت الجلسة تحت رئاسة فخر القضاة في ذلك العهد المحرم قاسم بك أمين (١٠٧) ، وكان من سوء حظ المتهمين أن هذه الطريقة في الدفاع لم تنل قبولا من المحكمة ، لذلك واستنادا على ما في الأوراق حكمت بالفناء الحكم الابتدائي وحبس جميع المتهمين لمدة مختلفة .

ومن القضايا التي نالت شهرة في وقتها قضية النيابة التي رفعت على الشيخ علي يوسف صاحب جريدة المؤيد وحسن بك حمادة المحامي الشرعي وصاحب مجلة قضائية ، اذ اتهم الثلاثة بأنهم طبعوا كتابا كله كذب وعيب في حق الشيخ أبي الهدى (١٠٨) الذي كان مستشارا دينيا بل وسياسيا للسultan عبد الحميد .

(١٠٧) قاسم بك أمين (١٨٦٥ - ١٩٠٨) : من أصل كردي ، فكان أبوه أمين بك ابن أمير من أمراء الأكراد ، جاء الى مصر على عهد اسماعيل ، وانتظم في الجيش المصري ، ورقى الى رتبة أميرالاي . ارسل قاسم أمين في بعثة حكومية الى أوروبا فدرس الحقوق في فرنسا ، وعاد الى مصر عام ١٨٨٥ فعين ريكا للنايب العمومي في محكمة مصر المختلطة ثم صار مستشارا في الاستئناف ، اشتهر بدفاعه عن قضية المرأة حين ألف كتاب « تحرير المرأة » كما كان من المشتغلين بالدعوة الى انشاء الجامعة المصرية ، ومن مؤسسي الجمعية الخيرية الاسلامية .

ابراهيم مصطفى الوليلي : مفاز الاجيال في سير اعظم الرجال ط الثانية ١٩٢٤ ، ص ١٠٠ .

(١٠٨) الشيخ أبو الهدى الصيادي سوري من حلب ، عين مستشارا للسultan عبد الحميد ونظرا لأنه كان عدوا للحركة الإصلاحية في الدولة العثمانية فقد نفذه عبد الله النديم في كتابه المسامير وكان قد خصصه لهذا الغرض .

أوراق محمد فريد المجلد الأول مفكراتي بعد الهجرة ، ص ١٢٥ .

توليت الدفاع فى هذه القضية أنا والحسينى أيضا ، وقه اختصار
لنفسه أن يكون عن الشيخ على يوسف وترك لى الدفاع عن حسن بك
حمادة •

ترافعنا أمام محكمة أول درجة وأخذنا الحكم بالبراءة ، وأمام محكمة
الاستئناف رأينا القضية تنتقل من الدائرة التى كانت مخصصة لها الى
دائرة المرحوم محمد باشا مجدى (١٠٩) ، وكان معروفا عن هذه الدائرة انها
تميل الى الادانة ، حتى سميت عند المحامين بدائرة الليابة وقل أن تعرض
فيها قضية محكوم فيها بالبراءة ويتأيد الحكم ، فكتبت مذكرة وطبعتها
وكانت مقدمتها الأولى الطعن على تصرف النائب العمومى والتدخل فى نزاع
هذه القضية من الدائرة التى كانت فيها الى دائرة المرحوم مجدى باشا •

لما اطلع المرحوم أحمد بك الحسينى على هذه المذكرة لم يقبل
الاستراك فى تحمل مسئوليتها ، وتخلى عن الدفاع فى القضية فى
الاستئناف وبقيت أنا وحدى أتحمّل واجب الدفاع عن صديقى على يوسف
باطنا وظاهرا ، وعن موكلى الملحق بالموكل الحقيقى وهو حسن حمادة ،
وقد وفقت أولا الى نزاع القضية من دائرة مجدى باشا وعودتها الى دائرة
أخرى ، كما وفقت كذلك الى تأييد الحكم الابتدائى القاضى بالبراءة •

حادثة الاعتداء على البرنس فؤاد :

من القضايا التى كان لها شأن قضية البرنس سيف الدين (١١٠)

(١٠٩) محمد باشا مجدى (١٨٥٨ - ١٩٢٠) من أصل مكى ، ولد بالقاهرة ، وفى
عام ١٨٧٠ سافر فى بعثة حكومية الى فرنسا لدراسة الحقوق • وعند عودته عين مساعدا
لنائب العمومى ثم صار يترقى فى مناصب القضاء الى أن عين مستشارا فى محكمة
الاستئناف • له عدة مؤلفات اذ كان مهتما بالتاريخ المصرى القديم ، والتاريخ الاسلامى •

زكى مجاهد : الاعلام الشرقية ، ج ٣ ، ص ٧٤ •

(١١٠) الامير أحمد سيف الدين ابن الامير ابراهيم أحمد ابن الامير أحمد رفعت
باشا ابن ابراهيم باشا ابن محمد على • كان يعد من أغنى أغنياء البيت الملك بمصر ،
فقدت ثروته بعشرة ملايين من الجنيهات تاتى بعائد سنوى ١٢٠٠٠٠ جنيه • كما كان
يمتلك ٢٢ ألف فدان • تصادف انه قبل حادثة الاعتداء بحوالى ثلاثة شهور ، وبالتحديد
فى ١٤ فبراير ١٨٩٨ أن تقدمت والدته الى مجلس حسبى مصر بطلب توقيع الحجر على
الامير بهجة وجود ضعف فى قواه العقلية ، مما لا يساعده على ادارة اماله • وكان
الامير فى السادسة عشر من عمره • وفى تلك الاثناء حدث خلاف بين الامير أحمد فؤاد
زوج شقيقة الامير سيف الدين لما كان من الاخير الا أن اعتدى عليه بالطلاق ثلاث
رصاصات فاصيب باثنتين منها • أخذ المفرضون يسعون بعد اعتقال الامير الى السجن
سعى متواصلا فى سبيل الحجر عليه توصلا الى اغتنام اماله الطائلة فتمركت دعوى
الحجر من جديد • وتم ذلك ثم اتجهت المساعى الى ابعاده عن حصر ١٩٠٠ فأرسل الى =

انتهم بالشروع فى قتل البرنس فؤاد (١١١) ، وحصل ذلك فى أواسط سنة ١٨٩٨ ، أو سنة ١٨٩٩ (١١٢) - هذا انشاب ارتكب جريمته بأن أطلق مسدسه فى كلوب محمد على على البرنس فؤاد بمحضر جمهور من أعضاء النادي ، وقبض عليه فى الحال واعترف بجريمته وقد توكل عنه أمام محكمة أول درجة الأفوكاتو برلى بك والمرحوم خليل باشا إبراهيم ، ومرقص بك فهمى ، وكان رئيس المحكمة الابتدائية المرحوم أحمد فتحى زغلول ومحكمة مصر حكمت على الأمير الجانى بثمانى سنوات أشغال شاقة .

= قرية « تايست » بآنجلترا لتكون مقرا له ، مكث فى آنجلترا ٢٧ سنة ثم مكن له « فريدون باشا » زوج أمه من أن يعينه له سبيل الفرار فى عام ١٩٢٩ الى تركيا . فأوجد ذلك الخلاف بين مصر وتركيا ولم تتم تسويته الا بعد وفاة الملك أحمد فؤاد بمعاهدة عقدت بين الدولتين فى عام ١٩٢٧ أصبحت فيها الحرية مطلقة للأمير سيف الدين لاختيار جنسيته . وتوفى فى نفس العام . انظر : زكى مجاهد : الأعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية ج ١ ، ص ٥ ، وأيضا : شهادة محمد شوكت بك أمام مجلس التاديب ، جلسة الأربعاء ٣٠ يناير ١٩٢٩ ومرفق منكرة مرفوعة الى مجلس تاديب المهامين بنطاق مصطفى النحاس وويصا واصف ضد النيابة العمومية ، ص ٢ - ٢٢ .

(١١١) أحمد فؤاد : أصغر أُنجال الخديو اسماعيل باشا ، ولد فى الجزيرة فى ٢٦ مارس ١٨٦٨ التحق فى سن السابعة بالمدرسة الخاصة بالأمرء برحبة عابدين لمدة ثلاثة أعوام . وفى العاشرة التحق بمدرسة توديكوم الدولية بجنيف وبعد سنتين دخل مدرسة توريانو الإعدادية الملكية بإيطاليا . ثم التحق بمدرسة توريانو الحربية العليا فخرج ملازما ثانيا لسلح المدفعية بعد خمس سنوات . وفى ١٨٨٨ انضم الى فيلق المدفعية ١٢ المعسكر فى روما فمكث فيه ثلاث سنوات ثم رحل الى الاستانة ١٨٩٠ حيث كان والده موجودا . أعجب به السلطان عبد الحميد فعينه ياورا فخريا له ثم انتدب ملحقا جريبا لسفارتها فى فينا لمدة سنتين .

استدعاه الخديو عباس الثانى فى ١٨٩٢ واتخذهُ ياورا برتبة لواء فى الجيش المصرى وظل كذلك لمدة ثلاث سنوات ثم اعتزل الجيش . اقتدرن بزوجين الأولى الأميرة شويكار كريمة الأمير إبراهيم باشا ابن الأمير أحمد رفعت باشا بن إبراهيم بن محمد على . واستمرت العلاقة الزوجية ثلاث سنوات انجب فيها الأميرة فوفية والأمير اسماعيل الذى توفى صغيرا . وأما زوجته الثانية فكانت من نازلى كريمة عبد الرحيم صبرى باشا وانجبت له فاروق والأميرات فوزية وفائزة وفاتحة وفتحية . تولى أحمد فؤاد سلطنة مصر بعد وفاة السلطان حسين كامل فى أكتوبر ١٩١٧ وفى ١٥ مارس ١٩٢٢ توج ملكا على مصر . وتوفى فى ١٨ أبريل ١٩٣٦ .

عبد العزيز الأزهرى وآخرون : فؤاد الأول ، مطبعة مصر بنويناى ١٩٣٧ ، ص ٢٤ .

(١١٢) وقعت الحادثة فى ٧ مايو ١٨٩٨ وقد أصيب أحمد فؤاد برصاصتين دخلت احدهما بين أسنن الجانب الأيمن ومرت أمام القفص اليسارى للكبد حطجة الى أعلى ووقفت فى صدره وأما الرصاصة الثانية فاصابته فى فخذه .

وبعد الحكم الابتدائي أرسل الى عم المتهم الأمير أحمد كمال باشا والد الأمير يوسف ، بوساطة الأستاذ محمد بك خطاب المحامي والسفي يسكن بجواره بالمطرية وسألني قبول الدفاع عن المتهم أمام محكمة الاستئناف ، ثم وسطوا لي أيضا آخرين ، ممن لهم اتصال بي وبالبرنس ، ثم سمعت فوق ذلك شقيقة المتهم التي حصلت الجناية بسببها الأميرة شويكار ووالدتها ، ولعلمي بأن الدفاع في هذه القضية قد يجر الى مسائل دقيقة تعرض مركزى الشخصى لعقبة كبيرة ، ترددت كثيرا في قبول الدفاع ، وأخيرا جاءت والدة الأمير بنفسها الى منزلى وقابلت زوجتى التي تعرفها شخصيا من السراى قبل زواجي بها وأمام هذه الظروف قبلت الدفاع أمام محكمة الاستئناف على أن تتغير طريقة الدفاع وأن يتخلى جميع محامييه أمام أول درجة وينسحبوا وأكون وحدى .

وقد ترافعت أمام محكمة الاستئناف وكان رئيس الجلسة المرحوم أحمد باشا عفيفى والمقرر الأستاذ المرحوم الشيخ محمد عبده ، وكان مدار الدفاع الإشارة الى التصرفات العائلية التي عانت بسببها شقيقة المتهم كثيرا من صنوف العناء ، حتى استغزت المتهم الى ارتكاب ما فعل انتقاما لشقيقته خصوصا وأن حالة المتهم العقلية كانت ضعيفة وأن تصرفاته السابقة على هذا الحادث تدل على أنه تعرض لنوبات عصبية وتأثرات غضب شديدة تفقده في كثير من الأحيان تقدير ما يصدر عنه من أفعال .

عندما أخذت فى بيان حالة الأمير العصبية واضطرابه فى تصرفاته انتصب الأمير واقفا وقاطعنى فى المرافعة وخاطب محكمة الاستئناف : انى لا أقر المحامي على ما يقول ، ومن أجل ذلك أنا عزلته من الدفاع عنى ففى الحال قلت للمحكمة : ان تصرفات الأمير والعبارة التي صدرت منه الآن تؤكد حجتى بأنه مضطرب فى عقله ولا يدرى الصالح له من الطالح ، واستمرت فى دفاعي وقد تبسم الجمهور لسرعة النتيجة التي اتخذتها من هذه المقاطعة ، حتى ظن بعض الحضور وبعض المستشارين أن ما وقع كان متفقا عليه بيننا لاتخذ منه حجة لاثبات ضعف عقله ، حكمت المحكمة بانزال الحكم الى خمس سنوات .

من ذلك الوقت - وقد مضى على ذلك الحادث عشرات السنين وأنا من حين الى حين أشعر بموجات تصل الى تحمل بين طياتها شيئا من العنت والضغينة وانتهاز كل فرصة للإيقاع بى ولا بد أن يكون من أثر ذلك . واقعة بيع منزلى بقصر الدوبارة ، وما تم فيه ، وما تلا ذلك أيضا من حوادث

أخرى لاملح لذكرها (١٨٤) ، ولست أعنى بهذا أن دفاعى فى هذه القضية هو الذى جر الى كل هذه النتائج ، بل يجب أن أعترف أيضا بأن آرائى التى أبديتها وأنا عضو فى لجنة الدستور (١١٤) التى كانت ترمى الى إعطاء الأمة السلطة الكاملة فى حكم نفسها بنفسها ، وآرائى التى أبدتها فى مجلس النواب (١١٥) مما يتفق وتلك المبادئ كان له دخل أيضا فى تلك النتائج والقرارات التى صادفتنى الى اليوم .

الهلباوى وعائلته :

لقد كنت أتوق منذ أن تزوج أبى بزوجته الثانية سنة ١٨٧٨ الى العمل على الترفيه عن والدتى وتحسين حالتها هى وأشقائى ، وكنت أتعين الفرص لتحقيق هذه الرغبة ، وما كنت أجبر قليلا من المال أثناء خدمتى من

(١١٢) تراكمت الديون على الهلباوى فى عام ١٨٧٥ فاضطر الى بيع داره بالزاد . واضطر الى بناء دار جديدة فى منيل الروضة . ولسوء حظه أن سجل الدار باسم زوجته وكانت من معتوقات الخديو اسماعيل وقد توليت دون أن تعقب ، لأصر الملك أحمد فؤاد أن يكون للخاصة الملكية حقها فى الميراث وهو عبارة عن نصف الدار .

أعلام المحاماة (٢) : إبراهيم الهلباوى - من منشورات مجلة المحاماة ، نقابة المحامين ١٩٨٢ ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

(١١٤) فى ٣ أبريل ١٩٢٢ ألفت وزارة عبد الخالق ثروت لجنة لوضع مشروع الدستور ، وقانون الانتخاب ، وعهدت برياستها الى حسين رشدى . وتألقت اللجنة من من ثلاثين عضوا من رجال السياسة وكبار رجال الدين والفكرين ، وصفوة رجال القانون والعلماء ورجال المال والتجارة - ولم يقبل الوفد ولا الحزب الوطنى أن يكونا ممثلين فى تلك اللجنة ، وازاء الصموميات التى واجهت اللجنة طرح فريق من أعضائها فكرة انشاء حزب سياسى تكون مهمته الأولى الدفاع عن الدستور ، والعمل لسرعة صدوره .

لمزيد من التفصيل انظر : محمد حسين هيكى : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ص ١١١-١٢١ ، وأيضا : محاضر لجنة وضع المبادئ العامة للدستور المصرى من ١٩ أبريل الى ٢٠ مايو ١٩٢٢ اصدار اللجنة العامة لوضع الدستور المصرى ، المطبعة الاميرية ١٩٢٧ .

(١١٥) صار الهلباوى عضوا بمجلس النواب فى عام ١٩٢٦ عن دائرة نكلا بمديرية الجيزة . ويلاحظ انه اختير ليكون من بين أعضاء لجنة الحاقية التى كان على رأسها مصطفى النحاس ، كما اختير ليكون ضمن لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية . ويلاحظ أن ترتيبه فى انتخاب سبعة أعضاء يشكلون لجنة للرد على خطاب العرش كان متقدما للغاية إذ كان ترتيبه الثالث بعد محرم عبيد وحافظ رمضان مباشرة .

خريطة دور الانشقاق اأول لجلس النواب ١٩٢٦/٦/١٠ الى ١٩٢٦/٦/٢٠ ، ص ٧ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٧ .

سنة ١٨٨٠ - ١٨٨٦ حتى بادرت الى شراء ثمانية أفدنة بناحية كفر الدوار (غربية) ثم اقترحت على أبى - وكان لا يملك فى ذلك الوقت الا تسعة عشر فدانا - أن أسدد له ما عليه من الدين الذى بلغ ألف وأربعمائة جنيه نظير أن يتنازل عن خمسة عشر فدانا مما يملكه . أخذ منها لنفسى النصف وأهب لوالدتى وأشقائى النصف الآخر ويبقى لنفسه وزوجته أربعة أفدنة . ولم يكن ثمن الأفدنة الخمسة عشر فى الواقع ليساوى أكثر من سبعمائة جنيه ، وهو يوازى نصف الدين الذى كان ينوء به أبى .

ومن الصدف القريبة أنه فى الأسبوع الذى تم فيه هذا الاتفاق بينى وبين المرحوم والذى ولد لى شقيق جديد أسماه مصطفى الهلباوى وأدخلناه مع والدتى وأشقائى فى العقد وهو ابن ثلاث لىالى .

تخلى والدى من ذلك التاريخ عن النظر فى شئون والدتى وأخوتى واختص بزوجه الثانية وأولادها .

بلغ أربعة من أشقائى سنا لا يسمح لهم بالدخول فى المدارس ، وكان والدى خصصهم لمساعدته فى الزراعة فبقوا مشتغلين فى الخمسة عشر فدانا التى أخذناها من والدى مع الثمانية الأفدنة التى كنت أشتريها خاصة مما وفرته من سنة ١٨٨٠ - ١٨٨٦ ولم أدرك فى سن الدراسة الا اثنين من اخوتى ، وهما الشيخ على الذى كان سنه فى ذلك الوقت ثمانى سنوات ومصطفى المولود الجديد .

فعل ، بعد أن أتم حفظ القرآن بمكتب القرية أحضرتة الى مصر لطلب العلم فى الأزهر وبقي به نحو الست سنوات ، ثم رغب التزوج والعودة الى المعيشة فى القرية فزوجته بنت العمدة المرحوم مصطفى الباجورى ، كما زوجت معه فى ليلة واحدة شقيقته لشقيق عروسه ابن العمدة ، وكما زوجت فى الليلة نفسها أختى لأبى من الزوجة الثانية لابن عمى وأقامت لهم فرحا لا تقا بمركز العائلة فى ذلك الوقت . واشتغل الشيخ على من وقت انقطاعه من الأزهر بمراقبة زراعة عزبتنا بزمام ناحية شياش الشهداء التى تبعد عن كفر الدوار بعد أن بنيت له ولأخويه حسن وعبد المجيد منازل تليق بهم هناك . فاما على فبقى مستمرا على الإقامة بعزبة شياش الى أن اشترى عدة أطيان بالبحيرة ، فنقلته اليها حتى قبل أن أقيم فيها عشة تصلح للسكنى أو احضار خيمة يأوى هو اليها . وقد قضى ليلتين فى الغراء . وقد كان لأخى الذى يلينى المرحوم ولد بكر فى سن شقيقى مصطفى يدعى ابراهيم أدخلتهما فى مكتب القرية . ولما أتم حفظ القرآن أتيت بهما الى مصر ، للدراسة فى الجامع الأزهر ، وقد قضيتا مدة تضاهى المدة التى قضتها شقيقى الشيخ على وزوجتهما . فلما ابراهيم خففتة الى

البحيرة مع زوجته عند عمه الشيخ علي ، وأما مصطفى فذهب الى عزبة شباس ليخلف أخاه الشيخ علي في الأعمال التي كان يؤديها بالاشتراك مع أخيه الكبير الشيخ حسن .

وحسن هذا كنت أدركته بعد أن اشتغلت بأمر اخوتي وأتيت به الى القاهرة وهو أول من بدأت بتعليمه من اخوتي ، وكنت مقيما في ذلك الوقت بجهة أم الغلام على مقربة من المسجد الحسيني ، لذلك اتخذت له مدرسة تقرب من سكنه وهي مدرسة الجمالية ، ويظهر أنه من يوم دخوله كان متصلا بشقيقنا الثالث خليل الهلباوي وكان هذا هو أكبر مضر على الزهد في التعليم والعودة الى الاشتغال بالزراعة ، ولذلك كان استمرار أخي حسن في المدرسة من أشق الأمور وأصعبها عليه . وطالما زجرته ، ولكنه كان يحتال علي في كثير من الأيام ، اذ يذهب الى باب المدرسة ثم ينصرف دون أن يدخلها ، ولما تبين ذلك رجوت ناظر المدرسة وكان المرحوم مختار بك صقر أن يعطي هذا الغلام يوميا شهادة بأنه حضر للمدرسة لأتأكد من صدق قوله ، الوسيلة أكرهته على دخول المدرسة حتى ينال شهادة الناظر آخر كل يوم . ولكن لم يلبث طويلا حتى احتال على الناظر وغرر به ، وكان يأتيه في الصباح لأخذ هذه الشهادة معتذرا بأنه في المساء يجد الناظر مشغولا فينتظر أكثر من زملائه ويتمطيل عن الانصراف . وجازت هذه الحيلة على الناظر فكان بمجرد نيل الشهادة ينطلق الى اللعب في جهة أخرى ويعود الى المنزل آخر النهار ، ولما كشفنا هذه الحيلة ورأى ألا مفر من الدراسة فر الى القرية ماشيا على أقدامه .

حسن الذي فعل هذه الحيل وحرم نفسه التعليم يذكر هذا من حين الى حين ويأسف أشد الأسف على ما فرط منه ولو أنه راض عن حياته ولا يحسد المعلمين على مراكزهم فهو رأس عائلة ووالد أولاد بلغوا الخامسة عشر عددا منهم ثلاثة ذكور ، أحدهم مدرس بأحدى المدارس الأهلية بدسوق والآخر تاجر بمزيتي بالجيزة والثالث غلام في المكتب والبقية بنات تزوج معظمهن وجميعهم في عيشة راضية .

أما أخوي محمد و خليل فقد كانا يديران زراعتي بكفر الدوار .

ومنذ وفاة أبي في سنة ١٨٩٠ عنيث أشد عناية بزوجه الثانية وحملت محل والدي في الاهتمام بها وبأولادها . وقد زاد عطفي عليها وعلى أولادها بعد وفاة والدتي سنة ١٩١٦ اذ اتخذتها أنا وزوجتي وأشقائي وزوجاتهم أما لنا وكنا نفعوها الى زيارتنا بمصر والبحيرة .

لقد جعلت ميدتي منذ أن صرت مالكا لأطيان زراعية أن أعهد بها
لاخواتي كل واحد منهم يعمل •

وفي ذات يوم كنت عند المرحوم أحمد باشا المنشاوي - وقد كنت
وكيلا لدائرته - وجرنا الحديث الى الطريقة التي أراقب بها أطياني •
ولما علم أنني أعهد بها الى أشقائي وأضع كل ثقتي فيهم نصحني بالأاسترسل
في هذا ، وكان من رأيه أن أوظف أشخاصا من غير العائلة بدلا من اخوتي
واستشبهه بما أصابه من اخوته من المطامع وعدم الأمانة حتى عانى الأمرين
لما أراد التخلص منهم ، فأجبت سعادته بأنني ما لمحت شيئا يدعو الى سحب
ثقتي من أهل وان عدم ثقتي بأقرب الناس الى ليعيب المبدأ الذي نشأت
عاليه وهو أن أظهر أمتي أمام الأجانب بأنها من خير الأمم مجموعا وأسرا
وأفرادا وأنها تستحق كل ثقة فيها - قلت له اني من أشد الناس احتجاجا على
تدخل الانجليز في ادارة بلدي لاني أعتقد أن فيها العدد الكافي الذي تؤهله
مواهبه وتربيته لأن يدير مهام الدولة بكل جدارة وإمانة • ومن كانت هذه
عقيدته ، وذلك هو رأيه السياسي ، فانه من غير شك يناقض نفسه اذا لم
يجد بين أهله من يصلح لادارة بضعة أفدنة من أملاكه • واذا كانت أوامر
الأهلية لا تكفي لتبادل الثقة فتلك اذن هي الطامة الكبرى وبعدا لها من حياة
تعسة • انني سعيد بأن أكون مع أهل انني أعتبر نفسي في منتهى الشجع
وسوء الظن اذا فكرت في مناقشتهم أو ارتبت في حسن أمانتهم •

كان ذلك وأنا محام بطنطا سنة ٨٨ و ٨٩ ، ومن ذلك العهد الى يومنا
هذا لم أشعر بأسف قط على ما أوليته لاختوتي من الثقة ، بل أشعر انه
اذا كان لي حظ من وقار عشيرتي وأبناء وطني ، فالصورة البارزة الأولى
أمامي ، هي صورة تحية أهل واخوتي وما أدوه لي من المهام بمنتهى الأمانة
والاخلاص وفي رأس هذه الصحيفة البيضاء شقيقى الشيخ على الذى
ما أزال من سنة ٩٦ الى اليوم يقوم بأعمال بين الغربية والبحيرة ولئن أنس
في هذا الحال قرينته الأخيرة التى زوجته منها فى سنة ١٩٠٩ التى كانت
من يوم زواجها الى اليوم الوفية الصادقة والمخلصة الامينة •

هذا ما كان من شأني مع اخوتي ، أما أبنائي فقد رزقت - كما سلف
القول - بابنة هي حفيظة وابن هو حسن •

أما ابنتي فقد تزوجت من محمد بك بسيوني القاضى بالمحاكم
الأهلية ، ورزقت منه بفتاتين هما سعاد وفردوس ، ولكنه تزوج بسييدة

أخرى فلم تستطع ابنتي المعيشة معه فعادت الى وعاشت في كفالتى وتحت رعايتي (١١٦) *

زواج الهلباوى :

وقد أدخلت سعاد وفردوس في مدرسة الأمريكان وان كانت فردوس بقيت الى وقت متأخر مع أمها تحت كفالة والدها أما سعاد فمن حداثة سنها اختارت البقاء عندى من سنة ١٩١٠ حيث كان سنها في ذلك الوقت لا يتجاوز العشر سنوات ودخلت مدرسة الفرنسيين أولاً مع شقيقتها ثم مدرسة الأمريكان بشوارع عباس وبقيت بها الى سنة ١٩١٤ وانقطعت بسبب الحرب عن المدرسة وفي سنة ١٩١٧ خطبها شاب من الذين خبرت سيرتهم وأخلاقهم وقد عرفته في لندرة في سنة ١٩١٠ وهو محمد أفندى صبحي المدرس الآن بمدرسة الزراعة فرضيت عن أخلاقه وسيرته وسيرة عائلته وأعطيته كلمة بالقبول وقبضت الصداق منه فعلا ولكن هذا التصرف لم يرض عنه والد سعاد ولا شقيقه السيد بك بسيونى وقد تبعهما في ذلك والدهم المرحوم بسيونى بك سالم عمدة كفر سالم مركز دسوق (غربية) فقاموا في وجهي وطلبوا الى رد المهر الى ذلك الخطيب - خضعت لهذا الأمر مكرها وخجل من صبحي بك لم استطع مواجهته في هذا الأمر . فبعثت له المهر حوالة بالبوسنة مع كتاب اعتذر فيه وأسأله السماح عن سوء هذا التصرف *

كان ذلك في سنة ١٩١٧ . ومن ذلك التاريخ الى هذا الوقت لا يزال محمد أفندى صبحي غاضبا على ولا ذنب لى *

وفي أوائل سنة ١٩١٨ قابلنى الأستاذ عبد الفتاح رجائى وتوسط عندى في أن أزوج حفيدتى هذه بشاب من المحامين أمام المحاكم المختلطة يدعى محمد أفندى صادق فهمى وزكاه الى * وبعد يوم أو اثنين طلب منى والد سعاد وعما أن أقبل زواجها من هذا الشاب *

ولما طلبت التعرف به جاءنى هذا الشاب فوجدته شابا أنيق الملبس حسن الطلعة عذب الحديث اذ ما قورن مع الخطيب السابق *

رضيت بالخطيب الجديد وتم الزواج في أبريل سنة ١٩١٨ ولكنه لم يكن زواجا موقفا *

(١١٦) هذا ما سطره الهلباوى من عائلته وأمرته اذ اخذ في سرد تفاصيل حياته الشخصية بل ومن حياة الخدم الذين كانوا معه *

فى يوم الخميس ٢ ابريل سنة ١٩٢٥ جئنى نعى والده سعاد من كفر سالم ، فذهبت الى هناك ، وحضرت تشييع الجنازة وقضيت ليلة فى المائس . وفى صباح يوم السبت طلبت أن تعود سعاد معى هى واخوها ووالدتها . فقلت يجب أن أبقى أنا ووالدتى مدة أسبوع . وأصرت على رايها بالرغم من الحاحى . فأخذت اخوها ، وكنت مشغولا فى يوم السبت بالقضية الجنائية ضد الدكتور حيدر الشيشينى ، وأنا حاضر فيها عن المسعى المدنى المرحوم نعمان باشا الأعصر فرافقت اولادى الى طنطا ، واستمروا الى مصر ونزلت بطنطا . واستمرت القضية عدة أيام وكنت كل يوم أعود الى مصر لقضاء الليل هناك . وفى يوم الثلاثاء عندما عدت مساء وجئت المرحوم اسماعيل بك صالح . وبينما هو خارج لحقته زوجته وتكلما سوريا حسنا فلم ألتفت الى ذلك لان اسماعيل كان مع زوجتى كالولد الأمين مع أمه . وفى الصباح وأنا عائدة الى طنطا قالت لى زوجتى لعلك وانت فى طنطا تسأل عن صحة سعاد . فقلت ولماذا ؟ هل هى مريضة . نعم أن امرأة عنها جاءت بالأمس من كفر سالم وبلغت تليفونيا ذلك .

ذهبنا الى طنطا ولم أجد وقتا للاتصال بكفر سالم حيث بقيت من وقت وصولى الى المساء بالجلسة . ولما عدت فى المساء كلمت حضرة عبد السلام بك الشاذلى وكيل مديرية الغربية يومئذ بطنطا أرجوه أن يستعلم بواسطة مأمور المركز بسوق عن صحة سعاد .

فبعد أن أدى رغبتى أفادنى بعد ساعة الحالة لا تزال موضع رجاء . فعلانى الفزع . وفى الصباح تركت القضية وأخذت ممرضة من كانتو هاوس وبعثت تليفرافا الى الدكتور أحمد حمدى (كبير المفتشين بوزارة الصحة) بطنطا ليستعلم للسفر معى عند وصولى الى طنطا لنسافر الى كفر سالم معا .

سافرنا بعد أن أعد الادوية اللازمة ووصلنا هناك حوالى الرابعة بعد الظهر من يوم الخميس ٩ ابريل فوجدنا الحالة فى غاية الخطورة وأن الالتهاب الرئوى بلغ الحد الذى لا سبيل الى علاجه .

وجدنا المريضة فى قلق شديد . مهتقل لسانها . وفى فجر يوم الجمعة ١٠ ابريل انتقلت الى رحمة الله .

بقيت حتى أديت المراسم الواجبة ، وشيعنا جنازتها بعد الظهر . ولم يكن فى الجنازة أحد من أعمامها . لانهم مع اولادهم وأصهارهم خشوا عدوى الحمى التى أخذت جدة سعاد قبل موت ابنها محمد بك بأسبوعين . ثم انتقلت الى محمد بك ومات فى ٢ ابريل ثم انتقلت الى ابنته

وأخذتها في ١٠ ابريل . وكان كفر سالم في ذلك الوقت بؤرة لهذه الحمى
الخبثية التي أودت بحياة هؤلاء الثلاثة في هذه المدة الوجيزة .

دفنا سعد هناك وعلمت في اليوم نفسه مع ابنتي الثالكة على ابنتها
والمخزونة على قريبها . وقد وصل نبا هذه الفاجعة قبل وصولنا الى مصر
فاستقبلتنا على المحطة زوجتي وجميع العائلة .

أثر هذا الحادث على حفيدتي فردوس تأثرا بليفا لم تحتمله صحتها .
فأخذتها معي الى أوروبا في صيف سنة ١٩٢٥ وعلمت على ادخالها في بعثة
البنات التابعة لوزارة المعارف . وقد قبلت بعد أن أدت الامتحان وسافرت
الى انجلترا في نوفمبر سنة ١٩٢٥ وكان برد هذا العام في انجلترا شديدا
فلم تحتمل صحتها ذلك الطقس وعادت في فبراير سنة ١٩٢٦ . وفي
سنة ١٩٢٧ أخذتها معي الى باريس ثم الى شاتل جيسون في باريس ثم
جريتويل وعدنا سويا . وهي الآن لا تزال تعاني الصدمة التي أثرت على
صحتها بفقدانها أبيها وشقيقتها في أسبوع واحد .

وسافرت للمرة الثالثة في سنة ١٩٢٨ للاستشفاء تبعا لاشارة
الأطباء بمدينة ليون أوصلتها الى شاتل جيون وبعد أن قضت مدة العلاج
لحقنتي باقيان لوبان . ومن هنا قضينا بقية أجازتنا على جبال سويسرا .

وبينما أنا أعمل على تلطيف مصابها . تقدم الى شاب فاضل من
كانوا يعملون بمكتبى هو الأستاذ عبد العزيز خير الدين يرغب في الزواج
بها فقبلت . ولكن سوء الحظ قد لازم هذا الزواج ، اذ أخذت صحتها
تتأخر . وأخذت أمها بسوء تصرفها تعمل على تمكير صفوها حتى انتهى
الأمر بالفراق بينها وبين زوجها . ذلك الشاب الذي اعترف اني استغفرت
كثيرا من معونته . ولقد كان هذا الفراق هو خاتمة أيام حياتها . اذ سرعان
ما لحقت باختها .

ولقد ظلت ولا تزال علاقتي بالأستاذ خير الدين على أتم ما يكون من
الصفاء وعندما شرع بالزواج بالسيدة التي معي الآن طلب سعادة عبد الحميد
بدوى باشا أخذ رأيي في هذا الزواج الجديد . فكننت أول المزكن
لعبد العزيز وهو وزوجه الـ الآن على اتصال بى واننى لاين هذه الصفحة
بصورته اعترافا بمعونته وطيب عشرته .

أما حسن ابني الوحيد فقد ولد في بيت جده عكوش . وكانت أمه
مطلقة . وبعد خمس سنوات أخذته برضاء والدته وأدخلته مدرسة
الناصرة . وكان ناطرها صاحب السعادة أمين باشا سامى يعنى به عناية
خاصة كمنايته بأحمد بك ولده الذي كان معه في ذلك الحين .

وفي السنة الرابعة لم ينجح في نيل الابتدائية وكنت مسافرا لأوروبا مع المرحومة زوجتي فأخذناه معنا . وكان من بين المسافرين على السفينة السير الدون غورست . وقد كان في ذلك الوقت مستشارا لوزارة المالية المصرية فاتصل به الفلام وتعرف به كما تعرف بالمستر أندرسون صاحب ورشة الأبورات بمصر واسكندرية . ولما عرف أولئك الانجليز رغبة الفلام في أن لا يعود الى مصر لأنه يريد أن يلتحق بأحدى المدارس في انجلترا . قبلت هذه الرغبة وذهبت معه ومع زوجتي الى لندن وأدخلناه بمدرسة سان پول فبقى بها عدة سنوات ثم انتقل الى مدارس زراعية في مدينة تسمى واى . فلبث بها أيضا نحو الأربع سنوات وكانت جملة ما أقامه في انجلترا من يوم سفره من مصر تسع سنوات تبينت فيها أخيرا انه قليل الرغبة في متابعة دروسه فأعدته الى مصر ورجوت المرحوم حشمت باشا يوم كان وزيرا للمعارف ان يساعدني على ادخاله بمدرسة الزراعة بالجيزة فقبل بها في السنة الثانية . وفي سنة ١٩١٥ نال شهادة هذه المدرسة بعد التي واللتيا . ثم زوجته في سنة ١٩١٧ بالبنت الكبرى لحضرة يوسف بك شريف نجل المرحوم على باشا شريف وعمتها زوجة صاحب المولة عدل يكن باشا ثم ختم بوزارة الزراعة وبقي هو وزوجته معنا بقصر البوابة الى سنة ١٩٢٢ . وفي صيف ذلك العام رغب هو وزوجته أن يستقلا بالعيشة وحدهما وخرج من المنزل هو وزوجته من ذلك الحين . ومن ذلك العهد صلتى به توشك أن لاتكون كصلة الآباء بأبنائهم . حتى انه يستمر عدة أشهر دون أن يرانى أو أراه . وذلك لا ينعنى من أن اتنى له دائما السداد والتوفيق الحسن في عمله .

★★★

وقد يكون من الواجب على بعد أن ذكرت أهلى وأبنائى لأقدم هذه السيرة دون أن أذكر الخدم الذين عاونونى فى حياتى . والواقع اننى لاحظت أنه من ثمرات البر بهؤلاء الخدم وأخدمهم بالحسنى ، انهم ظلوا فى خدمتى سواء بالريف أو بمصر ، فى المنزل أو فى الحديقة أو فى المكتب . ظلوا هم الذين اتخذناهم منذ الصغر .

ولعل أقدمهم فى خدمتى هو محمد أبو ليلة الذى جاء من قبل مشترى أطيان البحيرة فى سنة ١٨٩٧ عقب زواجى بالمرحومة زوجتي اعلا نور هانم ، وكان سنة يومئذ ١٦ عاما فبقى فى خدمتنا فى العزبة تلميذا للخدم الكبير أحمد غانم . وعندما اشترينا أطيان البحيرة نقلناه اليها وبقي بها من سنة ١٩٠٣ الى سنة ١٩٣١ . وقد تقلب فى أعمال مختلفة ، فاشتغل فريضا ومساقا للخيول وطباخا ثم سائقا للسيارة . وعندما ذهبت لأداء فريضة

الحج كان من حظى أن أخذه معي . ولست بناس قط وفاء هذا الخادم وصحبته لى فلقد وصل الى علمه وهو يشتغل فى اطياني بالبحيرة اشاعه مؤداهما ان الثورة فى سنة ١٩١٩ قد اعتدوا على حياتى ، فلم يطق صبرا على هذا الخبر . وسرعان ما خرج قاصدا القاهرة لكى يطمئن على ولم يثنه عن عزمه تعطيل السكك الحديدية فى ذلك الوقت وعدم وجود وسيلة للمواصلات بل واصل السير على قلميه من عزبتي بالبحيرة الى القاهرة وبينها ما لا يقل عن مائة وثمانين كيلو مترا . حتى وصلها بعد نهارين كاملين . هذا الاخلاص الذى لمسته فى هذا الخادم جعلنى اتخذه بعد زوجتى موضعا لسرى ومحل ثقتى .

فى سنة ١٩٠١ دخل خدمتنا الطاهى يعقوب وقد كان مساعدا لطباخ سمو الاميرة نعمت هاتم ووالدتها بالاستانة . ولما خرج من هناك غاضبا من تصرف الجنرال محمود باشا مختار زوج الاميرة مخدمته وعرف أن قد سبقه الى مصر من تزوجت بالهلباوى وكان سبب خروجها أيضا من السراى غضبها من الباشا المشار اليه بحث عن منزلنا وعرض خدمته علينا وكان سنه لا يتجاوز العشرين عاما وبقي الى أوائل سنة ١٩٢٥ قائما بعمله احسن قيام .

اتخذنا فى حديقة قصر الدوبارة عند انشائه سنة ١٩٠٢ بستانيا اتى معه بتلميذ لا يتجاوز عمره الخمسة عشر عاما . وهذا البستاني بعد أن لبث سنتين أو ثلاثة بقصر الدوبارة نقلناه الى البحيرة لينشئ فيها حديقة واكتفينا بتلميذه محمد غزال .

الأسطى حسن الجنائنى الكبير الذى نقلناه الى البحيرة مات بعد سنتين واشتغل محمد غزال بجنيئة قصر الدوبارة وبقي الى أن نقلناه الى منزل منيل الروضة . فانتقل معنا وقد صار رجلا أثناء هذه المدة وزوجناه وكبرت أولاده ثم ساعدناه فى زواج اثنين منهم وهو اليوم قد جاوز الستين عاما ولا يزال بستانيا للحديقة الموجودة .

الأسطى خليفة جاءنا فى سنة ١٩٠٣ خادما خيل العربات وبعد مدة صار سائقا للعربة وفى سنة ١٩١٠ ونحن فى انجلترا رغبت فى التوصية على صنع سيارة قفيل لى أنه يحتاج الى أربعة أشهر من يوم التوصية عليها حتى يحصل الى الاسكندرية .

فى هذا الوقت كتبت الى مصر بأن يرسل الأسطى خليفة الى جراج ليتعلم فيه قيادة السيارات . وفى ذلك الوقت كانت الجراجات جميعها بيد الأجانب ولا يسمح بتعلم مصريين فيها الا بكل صعوبة ، وفى مقابل اتاوة تدفع لها فدفعنا المبلغ الذى طلبوه ومرن خليفة أثناء هذه المدة . ولما وصل

الأوتوموبيل فى يناير سنة ١٩١١ وتولى قيادته كان ممثلاً خوفاً وينقصه كثير من التمرين . واذكر أنه ركب معى ذات مرة الأستاذ أحمد بك لطفي السيد . ولما لاحظ عجز الأسطى خليفة عن حسن قيادة الأوتوموبيل خشي العاقبة . وهم بالنزول واستغرب كيف أعرض نفسى لمثل هذه المأزق . فقلت يامسئد أما كفانا أن جميع شئوننا أصبحت بيده الأجانب فهلا نضن فى سبيل تربية بعض أبناء البلاد حتى بهذه الخدم الصغيرة ونستغنى بهم عن الأجنبى لان الأجنبى ان كان فى خدمتنا فالحقيقة نحن الخدم وهو السيد وأبقيته فى جانبى حتى وصلنا حيث نقصد .

حقاً ان خوف الأستاذ لطفي السيد كان فى محله لانه لم يرض بعد هذا اليوم الا أسبوع فوَقعت حادثة مصادمة بين سيارة الأسطى خليفة وبين سيارة عباس باشا الدرمللى . ومن حسن الحظ كان خليفة وحده فى السيارة . ولما بلغ هذا الحادث للبوليس وثبت فى محضر البوليس أن الخطأ جاء من سائق سيارة عباس باشا بلغ الأمر عباس باشا الى صديقى المرحوم سعد زغلول باشا وتوسط فى الأمر على أن يتولى عباس باشا تصليح السيارة على حسابه ويكتفى بذلك تمويضا .

هذا الحادث كان درساً مفيداً جداً لخليفة فمن ذلك اليوم لم يقع له أى حادث لا معتدياً ولا معتمداً عليه . بل صار معلوماً من أمهر سائقى السيارات وحجة يرجع اليه فى المسائل التى تحدث بينهم . وعضواً كبيراً فى نقابة سائقى السيارات . وقد رافقنى أيضاً الى الحجاز .

وقد كان من خلقى أن أغفر للعامل أو الخادم وأتسامح معه بقدر ما يمكن فى أوائل خدمته حتى يتم مرانه على العمل مسوئاً فى مزارعى أو فى مكتبى أو فى بيتى مادام لا يصل الى أمر جوهرى يتعلق بالأمانة أو بحسن السلوك . كانت زوجتى تشاركنى فى هذه الروح بل كانت أشد تمسكاً بهذا المبدأ وأوسع صدراً فى التسامح . ولعل أبلغ ما يتجلى فيه هذا الخلق هو معاملتنا لمحمد جلال الذى دخل الخدمة فى سنة ١٩٠٣ بصفة فراش للمكتب ، ولئن كان غير حافز لكل الصفات التى يتمتع بها زملاؤه فان هفواته كانت قابلة للغفران والتسامح . وأنا أعترف هنا بأنى فقدت الصبر معه غير مرة وأعلنته أو كدت أعلنه بترك الخدمة . فعندما تسمع زوجتى هذا التصرف تثور فى وجهى وتحصى محمد جلال من مستغلى . وتعلمه بأنه باق وسيبقى ولا يصغى لأمر رفتى . وكل ما تطلبه منه أن يتوارى عن عيني يوماً أو يومين حتى تتمكن من امتسامحى وإعادته وما من مرة أخطأت فى ظننها فقد كانت تنجح فى كل مرة وأمسيت من عدة سنوات متعوداً على أخطاء محمد جلال بل أتسامح فى أكاذيبه وهو لا يزال حايِزاً

لثقة المكتب • وأخيرا بعد وفاتها وفقدته هذا المدافع عنه انتقل الى مكتب الجمعية الخيرية الاسلامية •

وفى سنة ١٩٠٥ اتخذنا غلاما مولودا من أبوين سودانيين ، وكان سنه لا يتجاوز اثني عشر سنة جاء مع والديه الى البحيرة فاتخذوه أخى لحمة البريد • وكان بعدما يقضى شغله يجلس مملود الرجل متكئا حيثما تحلى عليه رغبته دون أن يبالي بالمارين سواء كانوا يستحقون القيام أم لا فشكا من بدويته هذه ، على طلبته امرأتى وجاءت به الى مصر وهو عبد الزين • وقد مرتته على الخدمة مع معاملة بالرفق والمطف وأخذ شيئا فشيئا يألف عادات المدن والأداب اللازمة من الختم لاحترام مخدوميهم • وقد تزوج وصارت له الآن عدة أولاد وناهز الخامسة والأربعين عاما • وكلما طال عهده زدت يقينا بامانته وحسن سلوكه • وهو لا يزال فراشا بالمكتب والمنزل الآن •

وقد كانت للمرحومة زوجتى اعلا نور هانم قبل زواجها بى جارية سوداء توفيت سنة ١٩٠٣ وقد أوصت هذه الجارية وهى على فراش الموت بمنت لها تسمى نظيمة كان عمرها لا يتجاوز الرابعة فعينت بها • وقد تعلمت مبادئ القراءة والكتابة وتدير المنزل وقليل من اللغة الانجليزية • وكانت تصحبنا فى سفرنا الى الخارج فاقامت معنا فى انجلترا وفرنسا غير مرة • ولكنها كانت سيئة الحظ فى زواجها اذ كرهت المعيشة الزوجية على أثر وفاة طفلين لها ماتا على التعاقب فطلقت من زوجها واعادتها الى المنزل لتعيش فى كنف سيدها وتعينها فى ادارة شئون الأسرة • وقد ظلت بالمنزل بعد وفاة سيدها • بل وحلت محلها فى ادارة المنزل مع وجود ابنتى وحفيدتى به ولكنها اضطرت أخيرا الى الخروج من المنزل بسبب سوء معاملة ابنتى لها ولا يزال اسمها مدرجا ضمن المستحقين فى أوقاف زوجتى • ان من الحق على لزوجتى الكريمة أعلى نور هانم أن أفرد لها فى سجل حياتى فصلا خاصا بها أحاول أن أوضح فيه مدى اخلاصها ومحبتها لى •

والواقع اننى نعمت معها بحياة زوجية سعيدة ذقت فيها طعم الهناء وتمتعت بلغة الهلوه • وعرفت حقا كيف يكون اخلاص الزوجة لزوجها •

تزوجت بها فى مارس سنة ١٨٩٧ وقد كانت تعمل بسرأى اسماعيل باشا فى مصر وبقيت ملازمة لأمه مدة وجوده فى ايطاليا • ولما سمح لها بالعودة الى استامبول وسافرت الوالدة اليها • سافرت هى كذلك مع الوالدة ، ولكن لم يطب لها البقاء هناك وخرجت ذات يوم غاضبة من السراى واستلذت أجرة السفر من أرمنى فى استامبول بضمانة وكيل الدائرة • ولما عادت الى مصر لم تكن تعرف أحدا وانما كانت تعطف

عليها الست طريفة الحكيمه ، فنزلت عنهما ، وكانت لى صلة بالحكيمه
طريفة . فأخبرتني بوجود سيده تليق بأن أتزوجها . فى ذلك الوقت
أيضا كنت قد سمعت عن سيده من بنات حافظ باشا الكبير وزير المالىة
السابق . وكان الأستاذ الشيخ على يوسف عند الكلام فى موضوع
الزواج يفضل كريمه حافظ باشا فى نسبها و ثروتها . أما التى عرفتها
من الحكيمه فلا عصبية لها ولا مال . وكذلك لما وصل هذا الخبر الى
والدتى واستشرتها وكان عمرى ٣٩ عاما . كانت تفضل أيضا بنت
الباشا ، ولكننى وجدت أن حياتى مع زوجة ذات مال وحسب قد لا تكون
سعيدة ، لانى جربت أن ذات المال والحسب لا تقبل المعيشة مع زوجها
فى الغالب الا اذا كانت صاحبة السيادة عليه بحق أو بغير حق .

ونفسى تعتبر المال ضروريا الى حد الكفاف . وكنت قد وصلت بحمد
الله فى ذلك الوقت الى مركز يغنينى عن مال زوجتى ، فرغيت فى مشاهدة
هذه الشركسية وقد كنت سمعت أن المرحوم يوسف بك صلقى وكيل
محكمة مصر فى ذلك الوقت راغب فى الزواج بها . ولما زرتها لأول مرة
ببيت السيدة طريفة بمنزلها بشارع محمد على وبعدها رضيت نفسى عن
اتخاذها قرينة لى .

شعرت بعودة الحياة البيئية التى كنت متمتعا بها فى السنة
والنصف التى عشت فيها مع زوجتى الشركسية التى كانت من سراى
جميلة هانم وماتت بطنطا . وكان الشئ الذى يقلل من نعيمى معها بادية
ذى يده أنها لم تكن متعلمة حتى ولا القراءة ولا الكتابة لا العربية
ولا التركية ؛ وكانت تتكلم العربية بغاية الصعوبة .

وكنت متعودا قضاء الصيف سنويا بأوروبا قبل زواجى بها . وكان
أهم أغراضى من السفر الى أوروبا زيادة التمرين على تعلم اللغة الفرنسية .
فرايت أنى اذا أخذتها معى يتعطل هذا الغرض ، لاضطرارى للكلام معها
غالبا باللغة التى تفهما . فرايت من الضرورى أن استحضر لها معلمين
لغة العربية ، ومعلمة الفرنسية . وكان ذلك قاسيا عليها لأنها تجاوزت
الثلاثين ، ولم تكن مارس فى طفولتها شيئا من نظام المدارس فرايت منها
اشمئزازا ، فافهمتها أن تعلمها اللغة الفرنسية الى حد قدرتها على التكلم
بها ضرورى لأخذها معى ، فرغبتها فى أن تكون معى ذلت عندها هذه
الصعوبة واجتهدت فى التعلم بقدر ما تسمح به مداركها . تركتها فى
سنة ١٨٩٧ وسافرت وحدى الى أوروبا . وكفلك فى مايو سنة ١٨٩٨
وسنة ١٨٩٩ ، ولما انست منها القدرة على أن تتكلم الى الحد الضرورى
بالفرنسية أخذتها معى الى أوروبا لأول مرة فى سنة ١٩٠٠ وبقيت معى فى

فرنسا وسويسرا وإيطاليا نحو الثلاثة الأشهر . أخذتها وأنا أعلم بأن معارفها لا تسمح بأن يكون حديثي معها بالفرنسية رغبة مني في أن تتمتع بزيارة معرض باريس في ذلك العام . وفي سنة ١٩٠١ تركتها تسافر الى أوروبا قبل سفري بثلاثة أشهر مصحوبة بخادمة أوروبية . وكنت لا أعلم أنها لا تدرى كلمة من اللغة الفرنسية . وأنزلتها عند عائلة من أصحابي بمدينة جرينوبل بفرنسا . سافرت في أوائل ابريل ولحقها في أواخر يونيه ، وكان شوقي باللاحاق بها شديدا الى حد اني اتخذت كل ما يمكن لسفري بالسفينة الانجليزية المخصصة لنقل البريد من بورسعيد وبرنديزي . وكانت الوحيدة التي تسمح سرعتها بقطع المسافة في ٤٨ ساعة . وأخذت القطار من برنديزي الى جرينوبل وقضيت في السكة الحديدية نحو ست وثلاثين ساعة . وقد أخذ مني التعب وشدة الحر الى حد أني عندما انتقلت للمرة الثالثة بالقطار الذاهب من « مون ميلان » فأخذني النوم ودخل بي القطار جرينوبل دون أن أشعر بوصولي . وبقيت مستغرقا في النوم . ومن حسن الحظ أن جرينوبل كانت آخر محطة يسافر اليها هذا القطار ، وكانت امرأتى وصواحباتها اللواتي نزلت عندهن في انتظارى بالمحطة . فبعد أن فتشني على في القطار ولم يجدنني حسبني أني سافرت بالقطار التالي . وكنت مسافرا بالدرجة الأولى . وكانت عادتي أن أسافر بالدرجة الثانية . وفضلا عن هذا فكنت قد أطفأت النور واسدلت الستائر . لذلك لم يبق عندهن شك في أني لم آت وكان موعد وصول القطاع في نحو الساعة الثامنة مساء . أما القطار الثاني فلا يصل قبل الساعة الحادية عشرة . وبينما كانت زوجتي عائدة مع صواحباتها الى المدينة لمحت بالمحطة حقايبى فصرخت وقالت : من المحتم أن زوجي بهذا القطار وهذا هو متاعه فاستيقظت على صيححتها ونزلت . وبعد أن تعانقنا عدنا الى المدينة . وقد وجدتها متقدمة في الفرنسية تتكلمها بسهولة وتكتبها بسهولة كذلك . في هذا العام كنت متصلا بسمو الخديوى عباس بسبب قضية التعذيب المسندة الى مأمور طنطا على أفندى شلمبى ، وأحمد باشا المنشاوى . وكنت قد عملت عملية جراحية لامراتى قبل سفرها الى أوروبا بنحو شهر بواسطة الدكتور فرنوف . ولما سمع الخديوى أن زوجتى قد سافرت الى أوروبا وحدها أنكر الأمر كل الإنكار وحادثنى في هذا الموضوع في جلسة من الجلسات التي ترددت فيها على السراى بسبب قضية التعذيب . فاعتذرت بأن سفر امرأتى كان بناء على أمر الدكتور فرنوف بسبب العملية ، وأوصيت الدكتور اذا سئل من الخطيئ أن يوافقتنى على ذلك لأن سفر المرأة المصرية في ذلك الوقت سنة ١٩٠١ ولو كانت مع زوجها كان من الكبار التي تستوجب نقده صاحبها والتشهير به . فكيف أسمح لزوجتى بالسفر وحدها وأتركها تقيم في بلاد الافرنج ثلاثة أشهر بعيدة عني . ولكن

أقدمي في المرة الأولى شجعتي على أن أبعث بها وحدها في سنة ١٩٠٢ وقد جعلها هذا السفر في الواقع أهلا لأن تكون رفيقتي في السفر الى الخارج كما في مصر .

لبثنا نحو سنة ونصف في المنزل الذي تزوجنا فيه . وفي أواخر سنة ١٨٩٨ انتقلنا الى منزل بحارة السماشة أمام سراي عابدين ثم لخليل في هذا المنزل انتقلت الى منزل آخر بشارع البستان .

ولقد كانت زوجتي تغريبي منذ أن تزوجت بها ببناء منزل لنا وذلك لأنها كانت تعلم أن حالتي المالية تسمح بذلك . إذ تزوجتها وأنا أملك بمركز كفر الزيات ودسوق ما لا يقل عن الأربعمائة فدان إيرادها الصافي لا يقل عن ثلاثة آلاف جنيه سنويا . وقد صادف أن وجد بمكتبي للتمرين أحمد بك خلوصي . وهو وإن كان حائزا لشهادة الليسانس في الحقوق إلا أنه كان مغمرا بهندسة المباني ، فعرض على أن أشتري معه قطعتين متجاورتين بقصر الموبارة مملوكتين لسعادة أمين باشا سامي (١١٧) فاشتريتهما في سنة ١٩٠٠ وعملت اليه في بناء منزلي كما يبنى بيته .

وفي سنة ١٩٠١ تم بناء المنزلين وانتقل هو وعائلته الى المنزل الشرقي ، وأنا أخذت المنزل الغربي الموجود على الناصية يمين الشارعين . وقد لبثنا من سنة ١٩٠١ الى يناير سنة ١٩٢٧ بهذا المنزل .

ولقد كانت تعنى عناية كبرى بالبنات اللواتي تاني بهن من الريف لتمرينهن على الخدمة اللازمة للمنزل ، وكثيرا ما جاءت بنات عندهن امراض عدة سيما مرض الأجزيا المعروف بالقرع المشوه للوجه والشعر . فكانت لا تعد ذلك سببا لإبعادهن بل كانت تتولى علاجهن . وطالما ذهبت بكتيريات منهن الى عيادة الدكتور آدم نيرد ، وكان مخصصا لمعالجة الأمراض الجلدية حتى سميت غرفة من غرف عيادة مرضاه « غرفة مدام هلباوي » لأنها قل أن يمر أسبوع دون أن تأتيه بواحدة أو اثنتين لمعالجتهما من الأمراض الجلدية .

كانت البنات اللواتي تتولى تثقيفهن يؤدين في الغالب كل خدمة تلزم في المنزل وفي معظم الليالي التي تقام فيها حفلات لا يحس أكبر المدعوين أن اللواتي ينضمن على السفرة أو في قاعات الاستقبال أصلهن من بنات الفلاحين . بل كان يظنهن غريبات لحسن رداءهن وهندامهن واتقانهن الخدمة .

(١١٧) كان من بين الأعضاء المبعوثين في الجمعية التشريعية التي افتتحت في ٢٢ يناير ١٩١٤ وهو صاحب مجموعة « تقويم النيل » ابتداء من أول التاريخ الهجري الموافق عام ٦٢٢ هـ الى ١٣٣٢ هـ الموافق ١٩١٤ م .

حدث ذات مرة أني كنت في سهرة عند المرحوم رياض باشا (١١٨)، وكان ذلك في العهد الأول من طفولة ممدوح بك حفيد دولته وكان معي في ذلك المجلس المرحوم أحمد باشا يحيى ومجنى باشا (١١٩)، وعبد المجيد بك رضوان . فجرى الحديث الى ذكر ما تمناه العائلات من صعوبة ايجاد مراضع أو خادمت مصريات . وقال دولة الباشا أن هذه الصعوبة اضطرته الى أن يدخل في داره مرضعة من الأجانب لممدوح بك وخادمة أخرى أجنبية في المنزل . فتجاسرت على الاعتراض على هذا التصرف خصوصا أخذ مرضعة أجنبية لحفيد تختلف عنه جنسا ودينا . مع أن الدين الاسلامي يعتبر أن الرضاع من أسباب القرابة التي تحرم المصاهرة بين المرضع وأولادها وبين من أرضعته .

مر على هذا الحديث نحو عشر سنين الى أن بنيت منزلي بقصر الدوبارة وذهبت الى دولة رياض باشا وقلت له ان حادث المقالة التي كتبته سنة ١٨٨٠ (١٢٠) وما جرته على من حبس ثم التشرف بالاتصال بك خدمة في الحكومة بفضلك واشتغالي بالمحاماة التي صادفت فيها حظا كبيرا أوصلني الى ما وصلت اليه حتى صار لي منزل في قصر الدوبارة . واليك يرجع الفضل في هذا كله فأرى أن يكون في داري الجديدة رمز الاعتراف بالجميل وأرى أن تهديني صورتك لأضعها في غرفة استقبالي تذكارا ورمزا للاقرار بالجميل . وأنت تتذكر يا باشا انني لما هددني مدير القرية بخراب بيتي في سنة ١٨٨٠ قلت له محظرا انك ولا أعلى منك يستطيع خراب بيتي لأن بيتي هو الثرى وسبقه السماء ؟ فكنت كذلك في سنة ١٨٨٠ . واليوم بفضل هذا الحادث وما نلت من عطفك صرت في سنة ١٩٠١ صاحب دار فخمة بقصر الدوبارة فتنازل بقبول طلبى . وطلب الى أن أعود في اليوم التالي ليسلمني صورته هدية منه . ولما علت في الميعاد سلمني صورة من صورته مكتوبا عليها بقلمه اهداء لى وموقعا عليها بامضائه . ولما رأيت هذا التنازل تجرأت أن اطلب منه أن يشرف هذه الدار بتناول العشاء فيها . فقبل مع الشكر على أن لا أعمل حفلة كبرى ، بل تكون سهرة خاصة . فقلت : نعم . كل ما أسألك التفضل أن يكون معك أصحاب السعادة نجلك محمود باشا رياض وصديقنا سعادة حسن باشا عاصم الذي كان يومئذ رئيس الديوان الحديو . حسن عاصم قبل أن يمضى يوم أو ليلة ولا أكون معه في داره أو يكون معي في داري ، فكلانا يعرف ما يشتمل عليه منزل كل منا من خدم ذكورا واناثا الى آخر ما يعرفه الصديق من صديقه .

(١١٨) يقصد مصطفى رياض باشا .

(١١٩) محمد مجدى باشا .

(١٢٠) صحتها ١٨٧٩ انظر ، ص ١٤ من المذكرات وما بعدها .

جاء دولة الباشا والساحبان السالف ذكرهما ، وبعد تناول العشاء خرجنا الى قاعة البطوس وقبل تناول القهوة قال دولة الباشا • ماكنت اود أن أجيبك الى هذه الدعوة لأنها أظهرت لى ما بلد أوهاى من حسن الظن بك وانك تعمل طبقاً لما تقول • فإذا بك من الشبان الذين يكتبون من الوطنية بالتشلق بها دون أن يبالوا أصل جاء عملهم طبقاً ما يقولون ؟ فبهت واعتراىى الضجل • فقلت : وما الذى جعل الباشا يسمي الظن لى الى هذا الحد • ألا تذكر حديثك معى واعاد على ما قلته من حديث عن الخدم الأجانب من نحو عشر سنوات • قلت فليعنرنى دولة الباشا اذا استعرت خادماً من الأجانب للقيام بخدمة أعظم وزير فى مصر • لأن بناتنا ان صلحن لخدمة الضيوف المتوسطين فيخشى أن لا يقمن بالواجب أمام رجل جليل كرياض باشا ، وزدت على هذا أن قلت أن هاتيك البنات اللواتى حضرن الليلة استعرتهن من بيت الجنرال مكسويل (١٢١) الذى كان يسكن أمامى فى ذلك الوقت فلم أفلح فى اقناعه • جاء وقت القهوة فدخلت احداهن تحمل صينية القهوة والأخرى تحمل صينية عليها سجاىر • اثناء كل هذه المناقشة • كان يتجسم فى عزلة حسن باشا عاصم لأنه يعرف الخادماى جنساً واسماً ولكن لم يقل كلمة دفاع عنى • وأما عند عودة هاتين البنتين طلبت باللغة الفرنسية من دولته أن يسألن عن أسمائهن • وهل تبقى أن أتسامر مع خادماىك ؟

قلت : لا يادولة الباشا • ليست المسألة مسامرة ولكن الذى جر الى التماسى حاجتى الى الدفاع عنى • طالبت من كل منهما أن تقول اسمها ندولة الباشا ومن أى بلد هى • فإذا بواحدة تدعى شفيقة من القرية ، وكانت من زبائن الدكتور آدم شيرد والأخرى من القاهرة من عائلة تركية أخنى عليها الدهر ، فاعتذر الباشا وجبر خاطر البنات بما شجبهن وأجرى السننهن بالشكر •

ولقد اصطنعت زوجتى من البنات اللاتى ربتن سواء قبل زواجى بها وهى بالسراى أو بعد زواجى بها ما يربو على العشرين فتاة ، زوجت منهن فى حياتها نحو التسع بنات وكانت تمتد بعضهن بمساعداى شهرية أو عنه الحاجة •

ومن البنات اللاتى تبتنهن السيدة التى كانت زوجة للدكتور سعد سامح ومات عنها فى أوائل سنة ١٩١٧ ثم تزوجت بزوجها الحالى حضرة

(١٢١) اللغتانى جنرال جون جرانفيل مكسويل القائد العام للقوات الانجليزية فى مصر اثناء الحرب العالمية الاولى ، وهو الذى أعلن انه ابتداء من ٥ نوفمبر ١٩١٤ أصبحت بريطانيا وتركية فى حالة حرب ، ثم أعلن الاحكام العرفية فى مصر ثم أعلن الحماية • ٥٠ علماً على ثورة ١٩١٩ - مؤسسة الامرام ص ٥٦ وما بعدها •

محمود أفندي على رئيس القلم العربي بمجلس الصحة البحرية والكرنيتين
بالاسكندرية . هذه السيدة كتبت ولا أزال أعزها كما أعز ابنتي وخيدتي .

ولقد ليثت قبل زواجي بزوجتي الأولى حتى بعد زواجي أمام على بساط
ومرتبة فوقه وذلك طوال المدة التي قضيتها موظفا بالقاهرة بين الوقائع
المصرية ومجلس النواب وبضعة أشهر عندما بدأت أقامتى فى طنطا .
وأخيرا اشتريت سريرين ، سريرا لنفسى وسريرا لزوجتى مع ابنتها . وهذه
رفضت أن تنام على سرير لأن حالة المعيشة البدوية والسذاجة كانت قوية
فيها الى درجة أنها كانت تعتبر أن الحياة فى المدن تساوى الحياة فى
السهول

واستمرت فى تحضير طعامى وكيفية تناوله على الطريقة التى ألفتها
مع عائلتى فى الريف ومعظمها ثريد (فتة) مع لون من الخضراوات وقليل
من الفاكهة ، وكنا نضع الطعام كله على خوان (١٢٢) ونجلس حوله على
الأرض الى أن نقلت الى السكنى فى الزيتون واتصلت أثناء إقامتى هناك
ببعض الكتاب من الفرنسيين . ثم اتصلت بالنائب الفرنسى المسيو
دلونكل (١٢٣) الذى جاء الى مصر فى أوائل سنة ١٨٩٦ وأقامت له مأدبة
بشارى فى الزيتون ، من أجل هذا أدخلت المائدة الفرنسية الى دارى مع
ما يلزمها من الشراب وغيره مما تقضى به التقاليد الأوروبية إكراما لضييفنا
والمدعوين معه . لكن لم نعلم طويلا على استعمال هذه المائدة بل رجعنا الى
ما كنا عليه قبل ذلك ، وأهملت تلك الموائد وما يتبعها الى أن تزوجت
بزوجتى المرحومة أملا نور هانم فى مارس سنة ١٨٩٧ ، فهذه هى التبع
قلبت نظام البيت من أول أسبوع دخلت فيه حتى بيت الراحة ، فقد دعت
على غير علم منى نجارا وضع فوقه دكة على نظام بيوت الراحة الأفرنجية ثم
اشتريت خزانة وركبته وكافة أدواته . كل ذلك نم أثناء وجودى بالمحكمة .
ولما أتيت ظهرا وتناولت طعامى قالت لى بالتركية ما معناه أتريد أن تذهب
الى بيت الراحة ؟ (إزار ولدكش بابك ؟) ، ثم أخذت فى تنظيم البيت على
النسق الأوربى ، واتخذت غرفة خاصة أحسن ما فى البيت للطعام بعد أن

(١٢٢) خوان : كلمة فارسية تعنى مائدة صغيرة (طبلية) . محمد على اتس :
قاموس الدارارى اللامعات فى منتخبات اللغات ، ط : دار سعادة استانبول ، ص ٢٤٩ .
(١٢٣) المسير دلونكل حضر الى مصر فى مارس ١٨٩٥ باتفاق بين الخديو عباس
ومصطفى كامل وذلك كى يمهّد السبيل لمصطفى للدعاية لقضية مصر فى أوروبا .
زيد من التفاصيل انظر : د . عصام شيباء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٠-٢٢ .

كنا نتناول غذاءنا في أى مكان تسمح فيه الفرصة ، وهكذا صارت المعيشة داخل منزل من سنة ٩٧ الى السنة التى توفيت فى أولها •

والآن كيف حرمت هذه الزوجة الصالحة التى أنهدم بفقدائها أعظم ركن فى حياتي أن الواجب ليدفعنى هنا أن أذكر بالتفصيل شأني معها فى الأيام الثلاثة الأخيرة التى سبقت وفاتها حتى يعرف القارى مدى إخلاصها ومحبتها •

لما شرع المرحوم اسماعيل بك صالح فى بناء مدفن له فى قرافة الامام ، كاشف امرأتى بهذا والى ذلك الوقت كنت أفكر دائما فى أن مقرى الأخير أنا وامراتى وأولادى يجب أن يكون دائما حيث نسكن بمديرية البحيرة فى أطيانى فلما تهللت هذه الأملاك بالضياح ورات امرأتى أن اسماعيل أخذ يقيم مدفنا له فى الامام الشافعى ، قلت : أظن أنه لم يعد محل لفكرة أن مقرنا الأخير يكون البحيرة ، والأفضل أن نقيم مدفنا فى مصر ، وليكن بجوار مدفن اسماعيل بك صالح ، فلم أجد سبيلا لمعارضتها ودفعت لاسماعيل بك صالح مائة جنيه ليشتري أرضا ويسورها بجواره بقرافة الامام

وبعد أن توفي اسماعيل بك صالح فى مايو سنة ١٩٢٦ طلبت منى أن أقيم داخل هذا السور مقبرتين لنا فأخفت فى تنفيذ ذلك • وكلفت واحدا بمكتبى بمراقبة هذا العمل • انتهت سنة ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ دون أن تسألنى زوجتى ماذا صنعت فى أمر المدفن • وفى يوم الجمعة ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ ونحن على مائدة الغداء ، سألتنى ماذا صنعت فى المدفن فقلت انه أعد منذ زمن طويل ، وانه حاضر لوقت الحاجة فاطهرت وضامها عن هذا وإطمأنت كأنها ما كانت قلقة وقالت لى : حيث أنك مسافر هذه الليلة الى أسبوط لقضية هناك فاسمح لى بزيارة هذا المدفن غدا فى أثناء غيابك فاذنت بذلك • تعودنا من يوم زواجنا أن تصاحبنى الى المحطة وأنا مسافر وأن تنتظرنى فى المحطة وأنا عائده • وفى ليلة السبت هذه رافقتنى الى محطة الجيزة • وكان الموعد أن أعود الى محطة الجيزة صباح الأحد الساعة الخامسة صباحا • فلما وصلت فى هذا الميعاد وأنا عائده الى الجيزة ولم أجدوا والظلام لا يزال حالكا ، ونور النهار لم يتخلله الا قليلا ظننت أنها تأخرت لشدة البرد ، ولكن شعرت بشيء بالانقباض • وصلت الى الدار ، فإذا بها واقفة على الباب الخارجى للمكتب فتعانقتنا واعتذرت بأنها كانت تشعر بشيء من التعب وخشيت من البرد •

وفى وقت الغداء قالت لى أتى ذهبت لزيارة المدفن فلم أجد الأمر كما قلت ، ووجدت البناء لم يرتفع عن الأرض الا نحو متر ، ورايت الغناء مملوء

بالأحجار المنثورة هنا وهناك فقلت ، (أعلا نور) ان البناء الباقي نعد لمن يأتي لزيارة الملقن من الأحياء ، والوقت متسع لاتمامه . أما البناء اللازم لإيواء من يموت منا فقله تم منذ زمن . ولعلك لم تلاحظه لان بناء المقابر فى جوف الأرض ، فمن جاء هنا لم يجد الحى الباقي صعبوبة فى إيواء رفيقه فرضيت واطمانت .

وفى يوم الاثنين التالى ليوم الأحد هذا بعد أن انتهيت من كل أعمالى فى المكتب وقده كانت تناولت الفطور والغذاء معى كماداتها فى كل يوم ذهبت إليها فى المساء وبعد أن جلست معها قليلا . قلت : انى بحاجة الى منزل السيدة هدى هانم شعراوى (١٢٤) لعمل عاجل هناك فتناولوا عشاءكم ولا تنتظرونى فقامت متأثرة على غير عادتها حتى فى هذه الليلة لم أشعر بوقع هذه العبارة الا بعد أن حم القضاء

ذهبت الى دار السيدة هدى هانم شعراوى فوجدتها هناك ، وبعد قليل جاء نجلها محمد بك شعراوى عائدا من ماتم وأخبرنى عند حضوره أنه وجد الأستاذ الشيخ أبو الفتح بك والأستاذ الشيخ مرعى عبد المطلبى فى الماتم ، وعرف منهما أنها عازمان على قضاء السهرة بمنيل الروضة فتكلمت تليفونيا مع منزلى أخبرهم أنه اذا جاء الأستاذان استقبلوهما وبلغونى لأعود على عجل .

جلسنا على المائدة بعد ذلك ونحو الساعة العاشرة الا ربع مساء دق جرس الدليفون فاذا بها اشارة من منزلى تقول حضر الأستاذان أبو الفتح والشيخ مرعى ، فقمعت فى الحال الى منزلى فوجدت خادمى عبد الزين على الباب وقلت له : غريب أن الأستاذين يأتيان فى هذا الوقت المتأخر ، وليس من العادة خصوصا لمثل أن تبدأ سهرته فى هذا الوقت من الليل . رأيت أن ذلك من الأستاذين غير لائق فقال لى الخادم : ياسيدى لم يحضر عندنا أحد ، يظهر أن التعلل بذلك لكى لا تشتغل بالسبب الحقيقى ، وهو أن

(١٢٤) هدى شعراوى : قرينة على باشا شعراوى وكيل الوفد . ترأست لجنة الوفد النسائية حيث كانت تجنل المساعدات والتأييد اللازمين للوفد . كان يعتبر ذلك اذن اشتراك للمرأة فى الحركة السياسية فى التاريخ الحديث على اثر نفى سعد زغلول ، كما ترأست وهذا نسائيا فى مارس ١٩٢٢ لمؤتمر الاتحاد النسائى العالمى فى روما . وقد شارك الاتحاد النسائى المصرى الذى أسسته هدى شعراوى فى عشرة مؤتمرات فيما بين ١٩٢٢ و ١٩٢٩ .

انظر : صفحات من مذكرات هدى شعراوى المنشورة بمجلة « الصور » العدد ٢٢١١ فى ٧ مارس ١٩٦٩ ص ٤٢ وما بعدها . وايضا : « درية شفيق » : تطور النهضة النسائية فى مصر . ص ١٠٦ .

سيدتنا مريضة وهي التي أشارت بالاعتذار بذلك لكي لا تقلق فلخلت عندها فوجدتها على أشد ما تكون ألما وصراخا . فسمعت في تهدئتها واستدعيت الدكتور عبد الحميد وفا ، ولكنه كان بمصادته بمصر الجديدة وكلف خادمه بأن يبلغه بأن هناك شدة الحاجة الى حضوره . واستدعى الدكتور سليمان عزمي فقبل لنا أنه في سهرة بالأوبرا فطلبت الدكتور أحمد بك عيسى الذي يسكن بالبر الثاني من النيل في الجزيرة لعله يأتي قبل حضور الدكتور وفا . ولقد مضى زمن بين استدعاء الدكتور أحمد عيسى وحضوره ، وقد خفت صوت امرأتى وخف أنينها ولكنى لم أكن أستطيع أن أتصور أن ذلك موت حقيقى . ولما دخل الدكتور أحمد عيسى وجس النبض كان القضاء قد حم ولم تفد حيلة الطبيب ، وجاء الدكتور وفا ونحن بين الشك واليقين فأكده ما قاله الدكتور أحمد عيسى بك عندئذ انقلب هدوء البيت الى عويل وبكاء بين صاحب المنزل وأولاد صاحب المنزل .

ولقد أحدثت هذه الزوجة البارة الوفية بوفاتها في ١٩ يناير ١٩٢٩ فراغا كبيرا

وها أنا وأنا أمل هذه السطور في أكتوبر ١٩٢٩ لإزلة أخشى لوعة عودة الحزن التى حزنتى لأول مرة في ١٠ أبريل ١٩٢٥ عند وفاة سعاد - وفي ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ يوم وفاة امرأتى .

قضية دنشواى :

يخيل الى أن الذين سيقع بين أيديهم هذا الكتاب سيقبلون صفحاته سراعا باحثين عن تلك القضية التى شاء القدر أن يقترب اسمى بها . فهنا أنذا أرضى في نفوسهم غريزة حب الاستطلاع ، فأيسر بين أيديهم هذه القضية - قضية دنشواى - التى يعلم الله أننى ماكنت وحدى لأمستحق هذه الشهرة السيئة التى خلفتها على هذه القضية بل هناك كثيرون أولى وأحق بهذا الصيت المشين .

وقعت هذه الحادثة بناحية دنشواى في يوم الأربعاء ١٣ يونيه ١٩٠٦ وقد كنت في هذا اليوم مسافرا من مصر الى عزيتى بناحية سيدى غازى (بمديرية البحيرة) قبل أن تقع الحادثة بعنة ساعات ، وبقيت هناك بقية هذا اليوم ويومى الخميس والجمعة التاليتين . وكان السبب في هذا السفر نزاع قام بينى وبين أحمد خيرى باشا الذى كان مديرا لديوان الأوقاف العمومية يرجع سببه الى وجود تل قديم في وسط أرضه صرحت له مصلحة الأملاك بشرائه ليستعمله في تسبيخ أرضه . وقد نصحتنى أخى - القائم بشئون أطيانى - بالمطالبة بذلك التل لنفسى - لأنه من المنافع

العلامة التي لنا حق أخذ الأتربة منها • فشكوت من الترخيص الذي أصدرته مصلحة الأملاك - فرد خيرى باشا على ذلك بأن فى أرضى تلالا أخرى ، واننى لمست فى حاجة الى التل الموجود فى وسط أرضه • وعلمت أن مندوب مصلحة الأملاك سيحضر يوم الخميس أو الجمعة للنظر فى هذا الموضوع •

وفى الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ١٥ يونيو حضر المستر أنتونى مدير مصلحة الأملاك الأميرية ومعه المرحوم محمد بك أباطة المفتش بها اذ ذاك الى منزلى قبل معاينة التلول • وفى أثناء الحديث روى لى مستر أنتونى حادثة دنشواى التي وقعت يوم الأربعاء • ولم يكن وصلنى نبأها ، لأنها نشرت يوم الخميس ، وجرائد الخميس لاتصل الا الساعة العاشرة من صباح اليوم التالى • فأسفت أشد الأسف ، ثم ذهبنا الى معاينة التلول فأخبرنى أنه لا محل لشكواى بشأن تل خيرى باشا وبيع له شراؤه ، وهذا يدل على أن الحكومة لم يكن لديها فكرة عن مجاملتى أو التودد الى •

وفى صباح السبت ركبنا القطار الذاهب الى طنطا ، وقد عزمنا على أن أمر بدنشواى لأقدم نفسى متطوعا للدفاع عن المتهمين فى الحادثة • ولما وصلت طنطا حوالى الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم المذكور وسألت المرحوم طلعت بك ناظر المحطة وقتئذ من الجهة الجارى بها التحقيق وعن أقرب محطة اليها - فعلمت أن المحطة هى البتانون ومنها يذهب الانسان الى دنشواى ، وأنه غير مضمون وجود عربة للذهاب بها الى محل التحقيق • وقد اطمعنى حضرته على درجة حرارة الجو فى ذلك اليوم ، فاذا بها فوق درجة ٤١ • وقد نصحنى بأن لا أتم السفر فى ذلك الجو انشديد القيق خصوصاً وأن المسافة بين محطة البتانون ودنشواى نحو احد عشر كيلومترا • وأنه ربما لا يكون هناك فى ذلك اليوم تحقيق فأخذت بنصيحتته وتابعت مسرى الى القاهرة •

وعند وصولى الى منزلى وجلت رسولا من قبل صاحب العطفة مصطفى فهمى باشا ناظر النظار وقتئذ يدعونى الى الداخلية حالا فذهبت مع الرسول ، وقابلت صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا ، وكان يومئذ سكرتير مستشار الداخلية ، وأخبرنى أن الداخلية ترغب فى انتدابى لأن أكون قائما بوظيفة النائب العمومى فى التهمة التى سترفع أمام المحكمة المختصة (١٢٥) للمرافعة مع الحكومة ضد المتهمين من أهالى دنشواى

(١٢٥) المحكمة المختصة : صدر أمر عال فى ٢٥ فبراير ١٨٩٥

بانشاء هذه المحكمة للحكم فيما يقع من الأامالى من الجنائيات والجنح على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال ، أو على بحرية المراكب المصرية الإنجليزية الراسية فى أحد الموانئ المصرية • وتشكل المحكمة من ناظر الحفانية ، ومن يكون قائما بأعمال المحاماة

بالتصدي على الانجليز ، وقتل أحد الضباط وقد قال لي دولته : « ان الحكومة اختارتني لأنني أكبر المحامين الموجودين هنا واقسمية (١٢٦) » وتذكرت في ذلك الوقت أن المحكمة المخصصة التي قلم اليها المتهمون في هذه الحادثة كان قد جرى على أن يمثل اتهامها شيخ من شيوخ المحامين . فعند أول تطبيق لقانون المحكمة المخصصة في حادثة قليوب (١٢٧) اخترت لتمثيل الاتهام فيها المرحوم أحمد الحسيني بك . وكان ذلك أكبر المحامين الموجودين هنا . ومقاما . لذلك لم أجده مسوغا يسمح لي برفض القيام بهذه المهمة . وقد طلبت تحديده أتعابى . فقدرت كما طلبت بثلاث مائة جنيه . وقد اشترطت أن تكون مهمتي قاصرة على الدفاع أمام المحكمة دون أن أشترك في أعمال التحقيق . وبعد حديث بين المستر متمثل مستشار وزارة الداخلية (١٢٨) وعطوفة وزير الداخلية ورئيس النظار (١٢٩) قبل طلبى في أن لا أتدخل

والقضاء في جيش الاحتلال بالقاهرة أو الاسكندرية ، ومن يختاره ناظر الحفانية من رئيس محكمة مصر أو اسكندرية الابتدائيتين اعضاء . وترفع الدعوى لجلسة علنية بمجرد اتمام التحقيق والمرافعة شفويا . وتصدر الاحكام في نفس الجلسة التي رفعت اليها الدعوى ولا يليل الطعن بأى وجه كان . لمزيد من التفاصيل انظر : الوقائع المصرية في ١٨٩٥/٢/٢٥ .

(١٢٦) يحاول الهلباوى أن يتلمس سببا لمقيامه بأعمال النيابة في المحكمة على الرغم من أن قانون انشائها لم ينص صراحة على أن يكون النائب العمومى اقدم المحامين هنا ، وإنما نصت المادة الرابعة على أن تكون المرافعة شفافة ويختار البوليس محاميا لاثبات التهمة . انظر الوقائع المصرية : ٢٥ فبراير ١٨٩٥ « قانون المحكمة المخصصة » .

(١٢٧) حادثة قليوب : وقعت في ١٧ سبتمبر ١٨٩٧ ، وقد وجهت التهمة الى عشرين من الأهالي بالاعتداء على بعض جنود إحدى الفرق الانجليزية أثناء عودتهم من التدريبات بالقناطر - بالقول والاشارة والقاء الطوب عليهم ، وذلك على اثر انتزاع أحد الجنود جرة ماء كانت تحملها فتاة ، فنتج عن الحادث جرح بعض الجنود ، وانعقدت في اليوم التالي المحكمة المخصصة برئاسة ابراهيم فؤاد ناظر الحفانية . وصدر الحكم على اثنين منهم بالثقل في الحملة السودانية لمدة ثمانية اشهر ، وثلاثة بنفس العقوبة لمدة ستة اشهر ، أما الباقى فكان نصيبه للتوبيخ والانتذار الضميد .

انظر : د . لطيفة محمد سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥-١٩١٤ ، ص ١٤٦ .

(١٢٨) كان المستر متمثل مستشار لوزارة الداخلية منذ عام ١٨٩٨ خلفا للمسير اللدون جورست . وقد سوى معاشه في ٧ نوفمبر ١٩٠٨ ، وقد بلغ ٦٦٦/٦٦٦ جنيه مصرى تزوج قبلها بثليل في ٥ ديسمبر ١٩٠٥ من نولدا ميشيل ، وأنجب منها مولودا في ٢٥ يولية ١٩٠٨ . اسماء روجر فيكتور متمثل ، وتوفى متمثل هذا في أول يولية ١٩١٦ .

دار المحفوظات العمومية بالقلعة ، دوايب ٦٠ ، محطة ١٢١٧ ملف ٣٦٩٢٢ عين ١ .

(١٢٩) يقصد مصطفى فهمى باشا .

فى التحقيق • وقد كان جاريا فى المنوفية بمعرفة حضرة النائب العمومى محمد باشا ابراهيم (١٣٠) وسعادة محمد باشا شكرى مدير المنوفية • ولما انتهى التحقيق عرض على مانسفيلد باشا حاكمدار بوليس القاهرة المكلف بمقتضى قانون تشكيل هذه المحكمة بأذا يحرر تقريراً من واقع التحقيقات بأحالة من يرى أحواله الى هذه المحكمة وبيان العقوبات التى يرغب توقيعها عليهم •

جاء ملف القضية الى مانسفيلد باشا وراجع مع مستر موجلر مفتش الماخلية أوراق التحقيق دون تدخل منى • وكتب تقرير الاتهام بأحالة واحد وخمسين متهما على المحكمة المختصة طالبا معاقبتهم جميعا بالاعدام

جاءتني الأوراق بعد ذلك وهى أحالة على المحكمة بهذه الكيفية ، والمعلوم والجارى عليه العمل فى محاكم الجنايات العادية أن النائب المترافع فى الجلسة لا يملك طلب تعديل العقوبة بما يخالف قرار الأحالة • فاذن يكون اختصاص ممثل النيابة العمومية أمام المحكمة المختصة التى تشبه محكمة عسكرية استثنائية أقل سعة من اختصاص النائب العمومى المترافع أمام محكمة الجنايات العادية •

قانون المحكمة المختصة يجعل للقاضى الذى يحكم فيها السلطة بأن يحكم بأشد عقوبة على أى فعل من الأفعال المستندة الى المتهمين ما دام قانون العقوبات يجعله من الأفعال المعاقب عليها ، ولو كانت عقوبته من أخف عقوبات الجنب والجنايات ، فإذا كان اختصاص قضاة هذه المحكمة واسعا الى هذا ، وإذا كان الممثل لقاضى الأحالة حاكمدار بوليس القاهرة طلب عقوبة الاعدام على جميع المحالين الى المحكمة • وقد كانوا واحد وخمسين متهما فماذا يصنع القائم بوظيفة النائب العمومى وما هو الحول أو القوة التى تخوله الخروج من هذا الحد المرسوم له •

بالرغم من هذا ، لما قرأت أوراق الدعوى تبينت أنه من الشطط الفاضح ألا يميز بين المتهمين وبعضهم فى المسئولية • وطلبت من المتصلين بى من رجال الحكومة أن أخرج نحو الخمسة عشر متهما من طلب عقوبة الاعدام بطلب صريح فى الجلسة ولا أوافق تقرير الاتهام بالنسبة ل عشرة منهم ، وبعد أخذ ورد بينى وبينهم تمكنت من إقناعهم قبل طلبى •

(١٣٠) لم يكن محمد باشا ابراهيم نائباً عمومياً لنا رئيس نيابة شبين الكرم •

د • محمد جمال السدى : نشراتى ص ٨٤ •

عقدت الجلسة التي نظرت فيها هذه القضية في صبيوان كبير يسع نحو ثلاثة آلاف شخص ، ودعى الى شهود المحاكمة الاتميان والعمد من مديرية المنوفية والمديريات التي حولها ، وانتخب سكرتير الجلسة عثمان باشا مرتضى ، ورئيسا للمحكمة المرحوم بطرس باشا غالى (١٣١) ، وقاضيا آخر وطنيا خلاف الرئيس وهو المرحوم فتحي باشا زغلول (١٣٢) وقاضيا انجليزيا وهو مستر يونيد وكيل محكمة الاستئناف (١٣٣) ، ونائب المستشار القضائي بوزارة الحفانية (١٣٤) وضابط من الجيش الانجليزى حضر نيابة عن السلطة العسكرية ، نيابة عن الجيش (١٣٥) .

فى هذه المحكمة التي انعقدت وفى هذا الجمع ترافعت بما أملاه على الواجب دون أن أتجاوز بكلمة واحدة بل ربما أستطيع أن أعترف هنا بأن شعورى بوطنيتى وصل إلى حد لا يتفق مع واجبى وذلك انى دعوتى لفرقتى بشيخ الكوم قبل يوم المرافعة حضرات الاساتذة المحامين عن المتهمين وهم الاساتذة أحمد بك لطفى السيد ومحمد بك يوسف واسماعيل بك عاصم ، وأطلعتهم على كل النقطة التي ساستند عليها فى دفاعى ضد المتهمين لكي لا يفاجئوا فى الجلسة

ترافعت فوق الثلاث ساعات ولم أر من ذلك الجمع الفغير أى استنزاز بنقد ما قلته بل عندما أمرت المحكمة برفع الجلسة عقب مرافعتى للاستراحة . قابلنى تقريبا كل الحاضرين بالتحية والتهنئة على ما أبديته من الدفاع المتين فى القضية المذكورة .

ترافعت ثلاث ساعات دون انقطاع ، ومن بين النقاط التي أوضحتها فى الجلسة الرد على أفكار قيلت لى أثناء دراسة القضية من بعض الانجليز وهي أن تأخير ضابط نقطة الشهداء عن مقابلة الأورطة يوم وصولها الى دنشواى كالعادة السنوية قد يدعو الى الظن بأن هذا التغييب كان مقصودا

(١٣١) كان ناظرا للخارجية ولكنه كان يقوم بعمل ناظر الحفانية لذلك ترأس المحكمة طبقا لقانون تشكيلها ولكنه كان أول من وافق على تشكيل المحكمة المخصصة فى سنة ١٨٩٥م .

(١٣٢) رئيس محكمة القاهرة الابتدائية الأهلية . نائب رئيس محكمة الاستئناف الأهلية .

(١٣٣) المستر وليام جوينو هيتز القائم بأعمال المستشار القضائى ، وكان قاضيا فى السودان من قبل .

(١٣٤) الكولونيل ليلو القائم بأعمال القضاة والمحاماة فى جيش الاحتلال ، وكان يجيد اللغة العربية .

(١٣٥) انظر : د . محمد جمال السدى : دنشواى ، ص ٨٦ ، ٧٧٠ .

لكي لا يحول حضور الضباط بين الأهلين وبين ارتكاب تلك الجناية .
والإشارة الى تخلف هذا الضابط كانت ترمى الى غرض أكبر خطورة من
هذا وهو تفهيسي بأن هذا الضابط هو ابن أخت المرحوم حسين باشا محرم ،
وحسين باشا محرم سرياور الجنب العالي الخديوي في ذلك الوقت . فان
كان تأخر الضابط عن عمل قسمه الظن به يصل منه الى خاله وبين خاله
الى صاحب السمو سيده .

وقيل لي حادث آخر تميزا لهذه الفكرة وهو أن عملة الواط المجاورة
لندنشواي كان من عادته أن يستقبل سنويا ضباط هذه الأورطة ويبعث لهم
عربات لركوبهم ويهدوهم الى حفلة شاي في داره . وفي هذه المرة لم يسأل
عنهم ولم يبعث أحدا بالنيابة عنه لاستقبالهم أو لدعوتهم . وهذا العمدة
هو المرحوم عبد المجيد باشا سلطان وقد أنعم عليه الخديوي برتبة باشا قبل
هذا الحادث بأسبوعين أو ثلاثة .

من هذين الحادثين رغب الى أن أتوسع في شرحهما لكي يكون ذلك
وسيلة لاثبات أن واقعة التعدي على الضباط كانت مدبرة ومصمما عليها
من قبل ، فرفضت كل هذا وبالعكس أخضت شطرا كبيرا في تفنيده واقامه
الحجج القاطعة على أن الحادثة بنت وقتها وأن الذي أذكاه وأوصلها الى
هذه النتائج الخطيرة على خلاف ما كان يجري كل عام هو أن نارا اتقدت
في جرن من أجران القمح المجاور لأبراج الحمام في أثناء طلاقات العيارات
النارية من الضباط لصيد الحمام ، فاعتقد الأهالي أن هذه النار اشتعلت
بسبب تلك الطلاقات النارية ، فثاروا غضبا ، ولما شرعوا في منع الضباط
من الاستمرار في اطلاق العيارات النارية لصيد الحمام ، ولم يكن بينهم
وبين الضباط من يسعى في ترجمة كلامهم للضباط ، ظن الضباط أنهم
أتون للتعدي عليهم ، فاستمروا في اطلاق العيارات ولم يعبأوا بندايتهم ،
على ذلك حمل بعض الصبية عصيا ليرهبوا بها الضباط فقفلوا راجعين .
وهناك مات أحد الضباط من ضربة الشمس بسبب حرارة ذلك اليوم
الشديدة .

أما دفاع الأساتذة وكلاء المتهمين فلم يستغرق في مجموعه أكثر من
ساعة وربع وبعد النطق بالحكم ، ذلك الحكم القاسي وهو اعدام أربعة شنقا
وجلد ٦ أمام منازلهم (١٣٦) علا الناس رهبة وفزعاً ، وقد أكون أشد
الناس تأثرا من هول تلك الساعة .

(١٣٦) صدر الحكم في ٢٧ يونيو ١٩٠٦ وشمل ايضا معاقبة اثنين بالاشغال الشاقة
المؤبدة ، والاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما على متهم واحد ، واشغال شاقة لمدة سبع
سنوات على ستة فضلا عن الجلد خمسين جلدة والحبس مع الشغل لمدة عام على ثلاثة
والجلد خمسين جلدة على خمسة . انظر : د . جمال المسدي ، المرجع السابق ،
ص ٨٧ ، ٨٨ .

وفي غرفة المداولة والثلاثة القضاة الانجليز موجودون كانت على وجوههم جميعا علامات التأثر ، سألتني رئيس المحكمة بطرس باشا ، ما هو رأيي في الحكم فقلت : ان منلي أمام هذا الحكم كمثل أم جاسما الأطباء ينظرون في أمر ولدنا الوحيد لعلهم يجدون دواء له . ولما قرروا أنه من الضروري لانقاذ حياته يتر الفخذ ، خضعت الوالدة وسلمت أمرها لله فلما قاموا باجرائها وآلموها خرجوا قائلين لوالدته نجحت العملية بتر الفخذ فلم يسمع الأم المسكينة أمام هذا الخبر الا أن تولول حزينة على ما أصاب ابنها فشأنني أمام هذا الحكم كشأن تلك الوالدة ومن الصنف السيئة انني قبل هذا الحادث ينحو الشهورين كنت وكيفا عن رجال الكونت زيزينيا من تجار الاسكندرية في قضية مضاربة جرت بينهم وبين اخوة المرحوم الشيخ عبد العزيز جاويش (١٢٧) لأنهم متجاورون في أرض مع الكونت . وكان هناك خلاف ونزاع بينهم بشأن هذه الأرض .

(١٢٧) الشيخ عبد العزيز جاويش : ولد في ينفازي بليبيا ١٨٧٢ لتاجر هناك يدعى الشيخ خليل حسن جلويش . هاجر مع والده الى مصر في النصف الثاني من القرن ١٩ حيث استقرت الأسرة في سوق المغاربة بالاسكندرية ، وفي سن الرابعة عشرة بدأ عبد العزيز يتلقى علومه في معهد جامع الشيخ ابراهيم باشا بالاسكندرية ثم سافر الى القاهرة في ١٨٩٩ ليجاور في الأزهر ولكنه سرعان ما انخرط في مدرسة دار العلوم بعد اجتيازه امتحانا ، وتخرج منها في عام ١٨٩٧ فعمل مدرسا للغة العربية بمدرسة الزراعة . ابتعث الى جامعة « برودر » بلندن على نفقة نظارة المعارف حيث درس فيها الادب والتربية ثم عاد في ١٩٠١ فأصبح مفتشا للتدريس ثم اختارته جامعة كمبودج في العام التالي ، ليعرس اللغة العربية بها لمدة أربع سنوات ، وفي أثناء حضوره مؤتمر المستشرقين بالجزائر في عام ١٩٠٥ حدث التعارف بينه وبين محمد فريد وظل محتفظا بعمله الحكومي حتى وفاة مصطفى كامل ١٩٠٨ ، فقدم استقالته من وظيفته وتولى رئاسة تحرير « اللواء » وكان أول مقال له فيها في ٣ مايو ١٩٠٨ فدخل في معارك شتى تارة مع الانجليز وتارة مع سعد زغلول وتارة مع حكومة بطرس غالي مما جعله عرضة للمحاكمة بل والسجن أكثر من مرة في ٢ أغسطس ١٩٠٨ ثم يونية ١٩٠٩ ثم أغسطس ١٩١٠ ، أصدر مجلة الهداية الأسبوعية في فبراير ١٩١٠ الى ١٩١٢ ، حيث هاجر الى تركيا . وأصدر من هناك مجلة الهلال العثماني . كما أصدر مجلة « العالم الاسلامي » باللاتينية والعربية من ألمانيا في عام ١٩١٦ . عاد الى مصر مرأ في عام ١٩٢٢ ، اذ رفضت وزارة يحيى ابراهيم السماح له بدخول البلاد ، ثم عاش حياة مضطربة وألقى القبض عليه أكثر من مرة تارة أثناء محاولة اغتيال سعد زغلول سنة ١٩٢٤ ، وتارة في قضية محاولة قلب نظام الحكم وإرجاع الخديوي عباس من نفس العام . توفي في ٢٥ يناير ١٩٢٩ .

فتحى رضوان : مشهورون حنسيون - كتاب اليوم للعدد (٢٧) أول اكتوبر ١٩٧٠

ص ٢٥ - ٥٤ ، مزيد من التفاصيل انظر .

أنور الجندى : عبد العزيز جاويش من رواد التربية والصحافة والاجتماع سلسلة اعلام العرب (٤٤) الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥ .

ترافقت في هذه القضية بما يقتضيه الواجب أمام محكمة الجنج
وذكر أن القاضي كان فيها المرحوم عبد الرحمن إبراهيم بك الذي كان أخيرا
وكيلا لمحكمة النقض .

أفرغت جهتي كما هو الواجب في بيان أن الخطأ والمستولية تقع على
أخوة الشيخ ، حكمت المحكمة بقوة أخوة الشيخ جاويش .

ما أتمس حظ المحامي وما أشقاه يعرض نفسه لصداء كل شخص
يدافع ضده لمصلحة موكله ، فإذا كسب قضية موكله أمسى عدوا لخصمه
دون أن ينال صداقة موكله .

خرجت من هذه القضية وجاويش غاضب على ويتمنى أن يجد فرصة
لينتقم لنفسه من قضية الوطنية ما أوسع معناها ، والخيانة في الوطنية
ما أسهل التصديق بالتهمة فيها .

جاءت قضية دنشواي والهلباوي يمثل المصلحة الانجليزية ويطلب
اعدام عشرة والمحكمة تحكم باعدام أربعة ، اذن يكون باب القنف والطعن
على الهلباوي مفتوحا على مصراعيه وهكذا فتحت هذه المعركة في جريدة
تعنون بالخيانة الكبرى .

أسمى الهلباوي معروفا بعنوان لطيف وهبه له الشيخ جاويش وهو
(جلال دنشواي) ، أما القضاة من المصريين الذين حكموا بالاجماع بالاعدام
شنقا وبالتعذيب بالسياط وأولهم بطرس غالي وفتحى زغول فلم ينتعروا
بتلك النعوت التي تراكت على رأس الهلباوي (١٣٨) .

وفي ظني أنه لولا الحظ العاثر الذي جعلني خصما لعائلة جاويش
لتوفر على كثير من تلك المطاعن .

وعقب الحملة الشديدة التي حملها اللواء على ، كتب كثير من الجرائد
أن الحكم الصادر بالقوية صدر بالأغلبية ويراد بهذا الإشارة أن فتحي
ياشا كان مخالفا للحكم . فنشر بلاغ رسمي من دار الصيد الانجليزي
يصرح بأن الحكم صدر باجماع القضاة الخمسة فقطعت جبهة كل خطيب .



(١٣٨) لم يكن الهلباوي منصفاً في هذا القول ، فجريدة التي نشرت هجوما متصلا
على بطرس غالي ارتأسته محكمة دنشواي .

انظر : جريدة اللواء ١٩٠٨/١١/١٥ « انفي دنشواي » ، و ١٩٠٨/١/١٨ « النكري
المهزفة » .

جاءني يوما الأستاذ حسن بك فزيه وكيل محكمة استئناف أسبوط
قيما بعد ، وقد كان مساعدا في مكتبي وقت الحادثة ، ودخل على غاضبا
يلح في طلب محاكمة صاحب جريدة اللواء على مقالة طعن شديده ضدي
نشرت في العدد الذي يحمل معه فأخفت أقرأه ثم تبسمت في وجهه وقلت:
يا أستاذ هذا ليس طعنا علي ، بل هو طعن علي القاضي الوطني الذي كان في
الجلسة ، وهذا القاضي يهابه صاحب اللواء .

بعد انتهاء فصل الصيف وعودتي من أوروبا في الجلسة الأولى التي
تلت الأجازات انعقد مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية وكان من
ضمن أعضائه سعد باشا ، ودرويش بك سيد واحد وحسن عاصم وفتحي
زغلول باشا وآخرون . وكانت نظرات الجميع لي ولفتحى باشا تشف عن
شيء من الجفاء فخرجوا جميعا بعد الجلسة وتركوني مع صاحبي وطلب الي
صاحبي هذا أن أخرج معه فاييت . وقلت : اني أتهمك كما يتهمك الآخرون،
أما أنا فلم أؤد الا واجبا علي لا أفكره ولا أخجل من تسجيله له .

ولا يفوتني أن أذكر - وأنا أختتم الكلام على هذه القضية - أن سعد
باشا زغلول قد رقي من محكمة الاستئناف الى صف الوزارة ، وأن فتحي
باشا زغلول قد رقي من رئاسة محكمة مصر الى وكالة وزارة الحفانية
مباشرة مع أن الدور في الترقية من رئيس محكمة ابتدائية الى قاضي
بالاستئناف قد تخطاه مرارا لأن أولو الأمر كانوا لا يرونه مستحقا لهذه
الترقية (١٣٩) . أما الهياوي فقد بقي قائما على قسميه يعمل في مكتبه
بعد قضية دنشواي كما كان يعمل فيه قبل هذه القضية .

(١٣٩) يؤكد محمد فريد على ذلك أيضا فيقول بالنص : « واشتهر عنه الارتشاء
وسوء السلوك والانتهاك في القمار ولذلك منع وهرم من الترقى مدة . وكانت النتيجة
محكومة على رفته الا أنه عين قاضيا في محكمة دنشواي في يونيو ١٩٠٦ ووافق الانجليز على
حكمهم القاضي المشهور فقام الرأي العام ضده ورماه بالحيانة فقصده الانكليز وعينوه
وكيلا لنظارة الحفانية ٠٠٠ » وظل بهذا المنصب حتى وفاته في مارس ١٩١٤ . كما تم منحه
للنيشان العثماني في يناير ١٩٠٨ إذ كان الخديو عباس راضيا عنه تماما وكثيرا ما تحدثت
اللقاءات بينهما . ويمتدح سعد زغلول بأن شقيقه كان يمس له عند الخديو لذلك كان
طامعا في تولي منصب الوزارة وإن من المتعذر حدوث ذلك طالما أن سعد نفسه داخل
الوزارة ولم يشأ سعد أن يدافع عن نفسه أمام الخديو فيقول : ويؤلفني جدا أن أقف بين
يدي الخديو مكتبا ومثبنا أنه نساس خائن »

أوراق محمد فريد : مذكراتي بعد الهجرة ، المجلد الأول ، ص ١١٣ ، ولزبد من
تفاصيل تالك سعد زغلول من نكالية أخيه وعدم الولاء انظر : مذكرات سعد زغلول :
الجزء الأول صفحات ٢٩٦ - ٣٠١ ، ٣١١ - ٣١٥ ، ٣٢٢-٣٢٨ .

عوضى بريطاني بالتعيين مستشارا بالاستئناف :

حدثتني نفسى أن أتخلى عن المحاماة فالتحق بوظيفة فى القضاء ولما جاءت حادثة دنشواى وظهر سخط الراى العام على ، فكر المستر بوند وكيل محكمة الاستئناف فى أن هذا المركز قد يكون أخرجنى فى مكتبى وطن أن عملاى تحولوا عنى فكاشفنى فى هذا الموضوع وقال : انى تكلمت مع مستر مكلريث (١٤٠) المستشار القضائى فى أن محكمة الاستئناف تؤدى لها أكبر خدمة اذا قبلت أن تكون بين مستشاريها . فأجبتة فيما يتعلق بمركرى بصفتى محاميا فإن مكتبى بعد دنشواى أصبح أحسن من قبل . أضعافا مضاعفة ، وكان أصحاب القضايا ظنوا أن صلتى بكم تجعل قضاياهم أقرب الى الربح فى محكمة الاستئناف اذا كانت على يده أكثر مما تكون على يد غيرى . وبالضرورة عندما يفكرون فى ذلك يفكرون فى المستر بوند وزملاءه الانجليز فى كل دائرة . ولكنى مع ذلك أشعر فى نفسى من زمن بالرغبة فى التخلص من المحاماة ، فاذا كانت هذه الفرصة سانحة أرفضها . وانصرفت من عنده ، وبعد يومين أو ثلاثة وأنا داخل الى محكمة الاستئناف قابلت سكرتير المحكمة الأستاذ محمد بك على دلاور وهنائى بوظيفة المستشار حيث أخبرنى أنه كتب مذكرة باتفاق المستر بوند والمستر مكلريث لوزارة المالية للتصديق على تعيينى مستشارا فى محكمة الاستئناف . فأخفت فى توزيع القضايا الموجودة بالمكتب على زملاى المحامين ورفضت قبول قضايا جديدة .

لبثت على هذا الحال نحو أسبوعين ، وفيه نشرت جريدتا المقطم والأهرام الخبر دون المؤيد الذى طلبت منه عدم نشر هذا الخبر .

فى هذا الأسبوع تقرها كنت مشغولا بتصفية المكتب وعنئى وقت كبير لمقابلة الزائرين فجاءنى فراش مكتبى قبل ظهر أحد الأيام ، وأخبرنى بأن جماعة من الأرياف يطلبون مقابلتى لقضية لهم . فقلت : أنت تعلم انى تركت هذه المهنة ولا أقبل قضايا . فقال : قد أفهمتهم ذلك ، ولكن بينهم سيدة كفيفة البصر تلح الحاحا شديدا فى طلب المقابلة فأذنت لهم . فلما دخلت السيدة ومعها رجلان من عشيرته واهتمت الى موضوعى من صوتى ، تقدمت وخرت راكعة وقبلت ركبتي وهى تنوح وتبكي على خيبة رجائها اذا لم أقبل التوكيل عنها وقالت : آتيت من بنى سويف الى القاهرة منذ أربعة أيام وأنا أبحث عن مكتبك ، ولما قبلتني بعض سماسرة القضايا ، وطلبت ارشادى عن محلك أخبرونى أنك تعينت قاضيا بالاستئناف . فسألت :

(١٤٠) سير مالكوام مكلريث : عين مستشارا قضائيا فى سنة ١٨٩٨ خلفا للمستر

جون سكوت .

وهل صدر الأمر بذلك فعلا ، فقالوا لم يصدر بعد . كنت أسمع عن سيرتك وعن راحة عقلك فوجدت عندي أمل انى اذا ناقشتك فى مشروعك هذا وتبين لك وجه خطتك فى قبول هذا المسند والتخلي عن خدمة الضعفاء أمثالى ، ان تصلد وتبقى فى خدمة الضعفاء ذوى الحاجة ، واسترسلت قائلة ، كيف تقبل هذا المسند وهو مع عظيته يشغله نحو الثلاثين مستشارا ، وقل أن يذكر اسم واحد منهم أو يعرف خارجا من سراى المحكمة . أما أنت فقل أنه لا يوجد رجل وامرأة فى القطر من أسوان الى العريش الا يعرف اسمك ويحفظ لك السمعة الطاهرة ، ان رغبت المال فعملك فى المحاماة لا بد أن يكون أكثر ربحا من مرتب المستشار ، اذن ما هى حاجتك أو ما هى الحكمة فى أن تتخلي عن مركز يجعل كل الناس يشبهون بكرك الى مركز مهما كان ساميا نتيجة اطفاء هذه السمعة وتصيب نكرة مثل الآخرين .

حقا تأثرت من كلمات هذه السيدة ، وهى على سناجتها وخلوها من التعليم أضعتنى فى مناقشاتنا ، حتى تأثرت تأثيرا شديدا . وقد أضافت الى ذلك أن لخصت لى قضيتها ، فقالت : لى ابنة كانت متزوجة برجل من احدى قرى مديرية بنى سويف فجاء ذات ليلة وقتلها غمرا ، وهى فى فراشها ، وادعى أنه قتلها حيث وجد ابنتى تخون عرضه والرجل الذى كان يبيت بعرضها ، قد فر من أمامه ، ولم يتمكن من اللحاق به فلم يستطع الا الانتقام من زوجته ، وكنت أعلم قبل هذه الجناية أن زوج ابنتى أخذ يعاملها معاملة سيئة ، واحتمل فى أخذ حليها منها ، مدعيا أنه فى حاجة وضائقة تضطره الى بيع هذه الحلى لسداد دين عليه ، مع أن الحقيقة التى أعلمها وتعلمها ابنتى أنه اتفق على أن يتزوج امرأة أخرى ، وأن هذه الحلى اذا بيعت فسيكون ثمنها مهر المرأة الثانية . فلما رفضت ابنتى أجابته قتلها تلك القتلة الشنعاء وأضاف اليها ثم عرضها واتهامها بالخيانة .

حققت الدعوى وأحيلت الى محكمة الجنايات فى بنى سويف ففكرت فيك لتكون وكيلًا عن ابنتى التى قتلت ولا سبيل الى اعادتها الى الحياة . وكل ما كنت أرجوه من وجودك بالقضية أن تعمل على محو هذا العار عن سيرة ابنتى أن حرمت منها فلا أحم أن احتفظ بذكرى ابنة ضحية عاشت طاهرة ، وماتت غمرا وخيانة .

حالى المالية حالة متوسطة ، ولا تسمح لى بأن أدعو الهلباوى لأن يحضر من مصر الى محكمة جنايات بنى سويف . فقلت : فلاكتف بمعام من بنى سويف يمثلنى بصفة مدعية بحق مدنى ، فاذا وفق لاطهار الحق وحكم على القاتل بما يستحق تمت حاجتى واستأنفت وعندئذ اذهب الى المحامى

الهلبيوى فى داره بالقاهرة لاكلفه بالحضور الى محكمة الجنايات لينوب
عنى فى محكمة الاستئناف بمصر . فلا يكلفنى ذلك ما كان يكلفنى لو ذهب
الى بنى سويف . ومن سوء بختى أن أهل القاتل أشاعوا بأنهم اتصلوا
بأحد قضاة محكمة بنى سويف ، وصدر الحكم بحبس القاتل ثلاث سنوات .
وجاء فى أسباب الحكم أنه كان مصفورا فيما ارتكب لأن ابنتى لعبت
بمرضها ، وخانت عهد الوفاء للزوجية .

التراجع عن قبول المنصب :

طلبت امهالى فى الجواب الى اليوم التالى ، وبقي حادث هذه المرأة
شاغلا لى ، وفى الليلة التى تلتها كان شديدا الى حد أنه أفلقنى وحرمنى
النوم . وقد فتح أمامى شيئا ما كنت ملتفتا اليه ، جعلنى فى أن لى (١٤١)
كثيرا من الصفات التى لا تتفق والصفات المطلوبة من القاضى ، وأولها
العزلة عن الناس بقدر الطاقة حتى لا يتأثر بحديث المجتمعات التى ربما
كانت لها علاقة بالقضايا التى ستعرض عليه فيكون فيها رأيا قبل أن
يسمع الخصومة فى مجلسها ، وأنا أشد الناس فزعا من مبيشة العزلة ،
وأكثر الناس غبطة وسرورا بوجودى بين أصدقائى وأهلى .

فكرت فى أن واجب القاضى يأمره بأن يحتفظ بسر المحاولات
فحاسبت نفسى هل من الممكن اذا جلست فى قضية وكنت مقتنعا ببراءة
المتهم فيها اذا كانت جناية وجاه رأى زملائى على غير ذلك وقضوا بالعقوبة ،
هل أستطيع اذا أشرت عليهم خطايم أن استرأفنا انى برى من هذا
الخطا أمام الجمهور والعارفين بالحقيقة الذين يسبون القاضى على جهله
ويلومونه على سوء استنتاجه صامتا لا أملك حق الدفاع عن نفسى ؟

عرضت لى مثل هذه الأفكار وغيرها ، فرأيت أن دخولى القضاء مظلمة
لنفسى وحيلولة بينى وبين ما أعدنى الله من البقاء فى الميادين الحرة ، أختم
فيها من أشياء فاذا وفقت فى اظهار الحقيقة حمدت حظى ، واذا لم أنجح
اقتنعت بأنى أرضيت ضميرى وأديت واجبى .

قابلت المستر بوند فى صباح اليوم التالى ، ودخلت كائى فى نوبة
حسى شديدة وتوسلت اليه أن يعفنى من قبول هذه الوظيفة ، وأن يبلغ
المستشار القضائى عذرى فى هذا .

جاءت هذه السيدة فى الموعد الذى حددته لها بمد ظهر اليوم المذكور ،
فقلت لها أحمدك على نصيحتك وهانذا بقيت محاميا مفتبطا بفلك فأعطينى

اعلان القضية لأطلب الاطلاع عليها ، فاستشرت وشكرت ، وعرضت لي
أتماما يظهر أنها كانت ثلاثين جنيتها فرددت المبلغ اليها دون أن أتسلم
وقلت : انى مدين لك بأكثر من هذا المبلغ .

قرأت هذه القضية وتبينت صدق المرأة فيما لخصت وترافعت في
الجلسة التي تحدثت لها بيقين ظن المتهم قاتل للفرس والحيانة والطخ في
مال المقتولة لا دفاعا عن الشرف والعرض ومن حسن الحظ أن بياني أخذ
به في المحكمة وقد حكم بتعديل الحكم المستأنف وبمقوبة هذا الزوج الشقى
بالاشغال الشاقة المؤبدة .

وقد قابلني بعد صدور الحكم أحد المستشارين الذين حكموا في
القضية وقال : مرت بنا فكرة الحكم بالاعدام ، لولا أن يكون ذلك مفارقة
كبيرة بين الحكم الابتدائي وحكم الاستئناف لربما رجحت كفة الحكم بالاعدام
التي رأها بعضنا .

حدث أن جاءني جماعة من القيوم ومعه المرحوم عبد الحليم باشا
عاصم النى كان مديرا للأوقاف واسطة ، لانتظر في قضية حكم عليهم فيها
بالحبس سنة لتهمة التزوير من محكمة بنى سويف الاستئنافية .

لما اطلعت على الأوراق قلت : يوجد بعض الأوجه التي يرجع معها
قبول النقض فعرضوا على أن أحدد مقدار أتعابى ، فأجبت عبد الحليم باشا
أن وجودى معه عدة سنوات يديوان الأوقاف . حيث كان مديرا وأنا
مستشار يعاملنى أخجل من تحديده أتعابى ، وأترك الأمر لتقديره . فخرج
وتشاور مع أصحاب الشأن وعرض على ألف جنيه فتعيجت من عرض هذا
المبلغ الكبير وفهمت في الحال أن هذا المبلغ يعرض على باعتباره متصلا بعد
قضية دنشواى بالقضاة الانجليز الموجودين بالاستئناف ، وبالأخص المستر
بوند رئيس محكمة النقض والابرام . وعددت هذا شبه رشوة ، ففضبت
وصرخت في وجه الباشا . وقلت له : من الخطأ أن تظننى سمسارا أو واسطة
فى الرشوة للمستر بوند لأن الرجل نزيه ، وأنا لأقبل حتى لو كان غير
ذلك أن أكون واسطة للرشوة . أما أتعاب القضية فلا تستحق أكثر من
خمسین جنيتها فاعتذر لى هو وأصحابه ، وقبلت نصف الأتعاب أى خمسة
وعشرون جنيتها .

نشأة حزب الأمة :

فى أواسط سنة ١٩٠٦ أنشأنا حزبا سياسيا ، وهو حزب
الأمة (١٤٢) تحت رئاسة المرحوم محمود باشا سليمان والد صاحب المقام

(١٤٢) أعلن تأسيس حزب الأمة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٠٧ .

الرفيع محمد محمود باشا ، وهو كالة المرحومين على باشا شعراوي وابراهيم باشا معهد ، وكنت أنا وأصدقائي عبد العزيز فهمي ولطفى السيد والمرحوم حسن باشا عبد الرازق من ضمن مؤسسي هذا الحزب . كما أنشأنا له جريدة سياسة باسم الجريدة (١٤٣) وعنى بادارتها وتحريرها الأستاذ لطفى باشا السيد .

كانت سياسة هذا الحزب ترمى الى مراقبة السلطتين بالسلطة الأهلية والسلطة الأجنبية وتكتب عن كل منهما دون تحيز ولا محاباة ، والانجليز مهما كانت لهم من العيوب في سياستهم الاستعمارية تعودوا احتمال النقد وإظهار الخطأ في سياستهم دون أن يظهروا العداء للمنتقد . لما السلطة المصرية فلم تكن متحلية بهذه الصفة وهذا التسامح وخصوصا رجال السراى على سياسة النقد ، التي توجه عند اللزوم اليها . ان حزب الأمة له ضلع مع الانجليز ويرغب في مناوئة السلطة الشرعية .

أنشئ الحزب في صيف سنة ١٩٠٦ ، وظهرت الجريدة على أثر ذلك بقليل فأرتبكت السراى (١٤) ووجدت من الضروري أن تقيم حزبا تتخذه تحت كنفها . وفي شهر يناير سنة ١٩٠٧ أى بعد نشر الجريدة ببضعة أشهر ، أنشئ حزبان جديداً أحدهما باسم الحزب الوطنى (١٤٥) برياسة المرحوم مصطفى كامل باشا ، والآخر باسم حزب الإصلاح المستورى (١٤٦) برياسة المرحوم الشيخ على يوسف صاحب المؤيد .

وان الظروف التي أنشئ فيها هذان الحزبان لم تجعل الأغراض التي أنشئنا لأجلها خافية على أحد ، فأخفا في مناوئة حزب الأمة ، ولو أن كلا منهما كان يكيده للآخر ويعمل على هدمه .

(١٤٣) في أغسطس ١٩٠٦ تكونت الجمعية العمومية لشركة « الجريدة » وقد بلغ أعضاء هذه الجمعية ٦٠ عضواً في البداية زادوا الى ١١٢ عضواً . والملاحظ أن « الجريدة » صدرت في ٩ مارس ١٩٠٧ قبل إعلان الحزب .

د يونان لبيب رزق : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، ص ٢٨ .

(١٤٤) من الواضح أن الخديو عباس كان ضد حزب الأمة و « الجريدة » ، لأن مؤسسيه كانوا يريرون نهج الشيخ محمد عبده ، بينما كان عباس يكرهه أشد الكراهية .
مذكرات سعد زغلول ج ١ ص ٣٤٢-٣٤٣ .

(١٤٥) كانت أول دعوة رسمية ليلاد الحزب الوطنى بصفة علنية في ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ ، وانعقدت أول جمعية عمومية في ٢٧ ديسمبر من نفس العام . د . عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٥٢-٥٦ .

(١٤٦) تأسس في ٩ ديسمبر ١٩٠٧ واختير حسن رفقى باشا واحمد شحات وكيلين ، ويوسف بك صديق أميناً للصندوق .

ولما اشتد ساعد حزب الأمة واكتسبت جريدته منزلة سامية في نفوس
«القراء» ، شعر خصومه بأن جريدته اللواء أصبحت غير كافية لتحتل
«القراء» عن «الجريدة» صحيفة الحزب .



إعلان الحزب على «الجريدة» :

وفي وزارة المرحوم بطرس باشا غالى بدأ العمل لهذا الحزب
وجريدته بطريقة خطيرة ، وكان ذلك في أوائل سنة ١٩٠٨ بعد سقوط
وزارة مصطفى باشا فهمي وتشكيل وزارة بطرس باشا بإيام قليلة (١٧٤) ،
وكان من آثار ذلك أن خرج على الحزب جماعة من أعضائه (١٤٨) ، وعلى
رأسهم من أعيان الصعيد اندراوس باشا ، بشارة ، ومن أعيان الوجه
البحرى مصطفى باشا خليل ، وقد رفعوا دعوى أمام محكمة مصر المختلطة
بطلب تصفية شركة الجريدة وتعيين حارس على ادارتها وقد كان لهم في
المال المكتتب به للجريدة مبلغ يربو على الثمانية آلاف جنيه فاجتمع الحزب
بقيادة رئيسه للمداولة في هذا الأمر وإيجاد حل لدرء هذا الخطر عن
الحزب وجريدته ، فبحث المحامون من الأعضاء في كثير من الطرق التي
تتخذ ، وكانت كلها ترجع الى التمسك ببعض نصوص القانون في رد دعوى
الخصوم . ولما طالت المناقشة في هذا الباب قال رئيسهم الجليل : عندي
فكرة أرغب عرضها عليكم ، هل لو عرضنا على المصنع وهم يقولون ان

(١٤٧) تولى بطرس غالى النظارة في ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ بعد قبول استقالة مصطفى
فهمي في ١١ نوفمبر .
النظارات والوزارات المصرية ، ص ١٦٢ .

(١٤٨) كان من الطبيعي ازاء كراهية الخديو لحزب الأمة وجريدته أن يحدث
انشقاق بين أعضاء شركة الجريدة مما مهد بتصفيتها وانحلالها . وكانت شكواهم تدور حول
نقطتين أولهما أن مدير الجريدة ومجلس ادارتها مستبدون بأعمالها ، وبذلك سارت الجريدة
في طريق غير المرسوم لها . ثانيهما : أن الشركة لم يبق لها من رأس المال ما تستمر به
الجريدة والطبعة ، ولقد ثبت أن النقطة الأولى كان متفق عليها منذ البداية أى استقلال
مدير الجريدة ومجلس الادارة بأعمال الشركة اللهم الا اذا احتج عليه مجلس الادارة ،
وهناك يرفع الخلاف للجمعية العمومية ، أما الامر الثاني فهو غير صحيح إذ أن رأس
المال كان نحو ٢٠.٠٠٠ جنيه ولم يصرف في سبيل المصاريف العمومية غير سبعة
آلاف جنيه . مزيد من التفاصيل انظر :

أحمد لطفي السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر من
١٩٠٧-١٩٠٩ ، عصر الانقلاب الفكرى في السياسة الوطنية . المختارات السياسية - مصر
١٩٤٦ ، ص ١٨٤-١٩٢ .

الشركة ساءت حالتها المالية وأشرفت على الإفلاس ، رد مالهم كاملا بغير نقص يبقى لهم وجه في طلب تصفية الشركة أو تعيين حارس على الجريدة . فكان الجواب هنا هو الحل المضمون ، ولكن من أين لنا المبلغ .

كنا نحو الأربعين رجلا في هذه الجلسة، فقال الباشا الرئيس (١٤٩) . هل اذا دفعت أنا وصديقي على باشا شعراوى نصف هذا المبلغ تقبلون أن تتقاسموا فيما بينكم نصف المبلغ الباقي ، فأمام هذه الوطنية السامية والتضحية الكبرى ، لم يستطع واحد منا الا القبول ، وفي ساعات قليلة جمع مبلغ الثمانية آلاف جنيه وكسور ، وأودع في اليوم الثالث من هذه الجلسة في خزانة المحكمة المختلطة .

لما وصل هذا النبا وهذا العمل المجيد سمع القوم بهتوا ولم يجلسوا حيلة لرد القضاء وأخذوا مبلغهم صاغرين ، وخرب الحزب وجريدته ولواء النصر ممقودا لهما ، وعرفنا نحن المخلص من المناق والصادق من المخايل . من هذا العهد انقطع الجبل الرفيع الذى كان يربط السراى بحزب الأمة والجريدة واستمر الحزب في سياسته وفي نشر المبادئ التي اتخذها من يوم تأسيسه . وكلما ذللنا عقبة تقام في سبيله خلقت عقبة أخرى .

محاولة اصلاح التعليم :

انتهينا من قضية الخارجيين على الحزب ، وفي سنة ١٩٠٨ كنا في الوقت نفسه نشغول مع المعتد الانجليزى السير غورست (١٥٠) مباشرة في تعديل قانون مجلس شورى القوانين وقوانين مجالس المديرية (١٥١) ،

(١٤٩) يقصد أحمد لطفي السيد .

(١٥٠) سير الدون جورست عين في مصر عام ١٨٩٢ في منصب السكرتير المالى لنظارة المالية خلفا للورد ملتر وفي عام ١٨٩٤ عين مستشارا للداخلية ، وأخذ في تلك الاثناء يتعلم العربية واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٨٩٨ إذ عين مستشارا ماليا . واستمر على هذا النحو الى ١٩٠٤ ، حل محل كرومر بعد استغفائه في ١١ أبريل ١٩٠٧ .

مذكرات سعد زغلول ، ج ١ ، ص ٢٢٦ ، هامش ١٥٤ .

(١٥١) طرح الاقتراح في مجلس شورى القوانين نصه : « يطالب المجلس الحكومة باعداد قانون يخول الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة في ادارة شؤون البلاد الداخلية وفي القيام بالشؤون المحلية بحيث يكون قرار الأمة نافذ المفعول الشرائع والقوانين التي تسمى على الوطنيين » . وكان من رأى لكثيرة الاعضاء : تأجيل اتخاذ القرار لمدة شهرين ، وبالفعل انعقد المجلس في ديسمبر ووافق بالاجماع مما كان مدعاة لاثارة حفيظة جورست ، فراح يعمل على المجلس في تقريره السنوى ويوصله بالاتحراف .

انظر : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر ١٩٠٨ .

كما نلج في أن نعطى لمجالس المديرية سلطة كافية لتمتعهم بمصالح الأقاليم
 * من العناية بالتعليم الابتدائي والثانوي والاهتمام بمسائل الري وإنشاء
 الطرق والكبارى والأسواق والمستشفيات وغير ذلك من ضروب الإصلاح ،
 وقد صادفنا صعوبات كبيرة فى السماح لمجالس المديرية بمباشرة التعليم
 الثانوى حيث ظل للمسترد دقلوب (١٥٢) بوزارة المعارف عقبة كؤدة فى هذا
 الطريق .

صدر قانون مجالس المديرية فى أواخر سنة ١٩٠٨ شاملا لهذا
 الاختصاص بما فيه التعليم الثانوى * وكان القانون النظامى يقضى بأن
 أعضاء مجالس شورى القوانين ينتخبون من بين أعضاء مجالس المديرية
 فزاد عددهم فى التعديل الجديد حتى بلغ فى بعض المديرية نحو عشرين
 عضوا .

سعى الحزب عندئذ فى ترشيح كثير من أعضائه للانتخاب فى عضوية
 مجلس المديرية ومن بين مرشحي الحزب فى عضوية مديرية القهيلية
 الأستاذ أحمد لطفى السيد ، كما رشح غيره من أعضاء الحزب ليكون عضوا
 بالجمعية العمومية .

التزوير فى الانتخابات :

كان مدير القهيلية فى ذلك الوقت مصطفى باشا ماهر (١٥٣) وزير
 المالية فيما بعد) وكانت سياسة الحكومتين الانجليزية والمصرية يومئذ
 تمسكه احدهما الأخرى الى حد ما ، ولقد أضرت هذه السياسة كثيرا بحزب
 الأمة وجريدته ، ولقد كان مديروا الأقاليم يقيمون المقبات فى سبيل انتخاب

(١٥٢) نوجس دقلوب : اسكتلدى الأصل ، عمل مدرسا للغة الانجليزية بالمدرسة
 الخديوية الثانوية ثم أصبح مفتشا عاما لجميع مدارس نظارة المعارف فى ٦ فبراير ١٨٩٠
 ثم عين سكرتيرا عموميا لنفس النظارة فى ٨ مارس ١٨٩٧ الى أن أصبح فى ١١ مارس
 سنة ١٩٠٦ مستشارا للمعارف فزادت سلطته ونفوذه * المصدر السابق ج ١ ، ص ٣١٢
 هامش ١٠١ .

(١٥٣) ولد مصطفى ماهر بالإسكندرية فى ١٨٦٥ ودرس الحقوق واشتغل فى نظارة
 البحرية تقلد وكالة عدة مديريات ثم صار مديرا لمديريات بنى سويف والمنيا والقهيلية
 والقفرية ثم مديرا للأوقاف العمومية ، كان مصطفى ماهر مشايخا للخديو عباس حلمي
 الى حد أن هذا الأخير كان يرشحه لتولى رئاسة الحكومة وقائمقام مؤقت ببل من حسين
 رضى اذا نجحت الحملة التركية على مصر أثناء الحرب العالمية الأولى ، وكذلك منحه
 الخديو رتبة مير ميران فى ٢١ مارس ١٩٠٨ ، أما منصب وزير المالية فتولاها فى وزارة
 على يكن ٤ أكتوبر ١٩٢٩ الى أول يناير ١٩٣٠ .
 منكرات سعد زغلول ج ١ ، ص ٤٥٦ حاشية ٧٣١ .

رجال حزب الأمة ، يدفعهم الى ذلك اعتقادهم أنهم بهذا العمل لن ينالهم مكروه قط .

سمعنا بأن مدير المقلية كان أكثر جرأة من غيره في التحريض على عدم انتخاب رجال حزب الأمة ، ولذلك كانت نتيجة الانتخاب سقوط لطفي بك من عضوية مجلس المديرية ، وسقوط أعضاء الحزب الآخرين من عضوية الجمعية العمومية ، طعنا في صحة الانتخاب وتوليت أنا الدفاع في الطعن أمام المحكمة الابتدائية وأمام محكمة الاستئناف ، ولقد كان أساس الطعن أمام محكمة الزقازيق الكلية تدخل المدير في الانتخاب بأن أظهر تشييعه ورأيه ضد رجال الحزب . وطلبنا تأجيل نظر الطعن في انتخاب مجلس المديرية حتى تحكم محكمة الاستئناف في الطعن المرفوع لها بالسبب عينه بالنظر لأعضاء الجمعية العمومية فرفضت وكان رئيس محكمة الزقازيق المرحوم محمد بك فخري ، وكانت له صلة مصاهرة بعائلة الأباطية والمعروف أن المرحوم اسماعيل باشا أباطة (١٥٤) كان من أكبر الرجال المؤيدين لسياسة السراي لذلك لم يكن من المستغرب أن يصدر الحكم برفض الطعن . ولما كان هذا الحكم نهائيا لا سبيل للطعن عليه لا بالاستئناف ولا بالنقض والإبرام . فقد خسرنا نيابة الأستاذ أحمد لطفي السيد .

وعندما جاء دور القضية أمام محكمة الاستئناف ، وكانت الجلسة برئاسة وكيلها المستر بوند كنت على أشد ما أكون من الحق والتأثر بسبب حكمه محكمة الزقازيق وترافعت أمامها مراقبة أشعر أنني خرجت من نقط كثيرة فيها عن الحد الذي كان ينبغي أن أقف عنده .

خرجت المدير تجريحا بالفا . شهرت به بغير شفقة ولا رحمة ، ولما قام الأفوكاتو العمومي المرحوم محمد صفوت بك الذي كان في كرمي النيابة بدافع عن تصرفات المدير لم أتمالك نفسي من الرد عليه بشدة ، وصدرت مني بعض كلمات أصفقت فيما بعد على صغورها .

(١٥٤) اسماعيل باشا أباطة : ولد في الشرقية عام ١٨٥٤ أصدر جريدة الأمل في أول سبتمبر ١٨٩٤ ، انتخب عضوا بمجلس شورى القوانين ١٨٩٦ وبالتالي عضوا بالجمعية العمومية الى عام ١٩١١ ، وكان من بين الأعضاء الخمسة عشر الذين انتخبوا لدراسة مشروع حد امتياز قناة السويس ووجه سؤال الى بطرس غالي عما اذا كان رأى الجمعية العمومية قطعيا ام استشاريا مما كان يعد احراجا لرئيس الحكومة . فاز بعضوية الجمعية التشريعية ١٩١٤ بمساعدة الحكومة ليقاوم سعد زغلول ، وكان يعد من رجال الخديو وسعى أكثر من مرة لدى محمد فريد ، ليصلح ذات البين بينه وبين الخديو عباس .

— أوراق محمد فريد ، المجلد الاول - مذكراتي بعد الهجرة ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ ،

— عبد الرحمن الرافعي - محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، ص ١٤٢ .

تدخل المستر يوند. بيني وبين الأفوكاتو العمومي ووضع لي عدة أسئلة ملخصة من دود فأجبت عنها وزدتها وضوحا في مصلحة الوطن وقلت أخيرا ، ان لم تكن المحكمة بيا ورد في محضر لجنة الانتخاب ، وبيا هو مقيد فيه من الاشارات التي لاتدع محلا للشك في تدخل المدير تدخل غير لائق ، فانا التمس التحقيق حتى ينجلي الأمر أمام المحكمة .

وأخيرا وبعد مداولة طويلة ، حكمت المحكمة بالفناء الانتخاب ، ووضعت في أسباب حكمها ان المدير خرج عن الحد المفروض له قانونا ، وكان لتدخله تأثير كبير على حرية الناخبين في اعطاء آرائهم .

موقف عدائي آخر للأمير أحمد فؤاد من الهلباوى :

توفي المرحوم قاسم أمين في سنة ١٩٠٨ (١٥٥) ، ولما كان من اكبر اصدقائي فقد رغبت مع كثير من اصحابي اقامة حفلة تذكارية له في يوم الاربعين بقبة السلطان القوري . واستحسن معظم المجتمعين ان تكون هذه الحفلة تحت رئاسة سمو البرنس فؤاد ، وذلك لان قاسم أمين كان من اكبر المؤسسين للجامعة المصرية الشعبية ، وكان سمو الأمير اول رئيس لها ، فلهذه المناسبة كان هو احق الناس بالرياسة لهذه الحفلة ، وكان من اول واجب على بصفتي اقدم صديق للفقيد ان اكون من المؤيدين له . فحضرت كلمتي ، وفي صباح اليوم الذي ستعقد فيه الحفلة بعد الظهر جاءني أحمد زكي باشا الذي كان سكرتيرا للجامعة وسكرتيرا لمجلس الوزراء ، وبلغنى ان سمو الأمير لا يحضر الحفلة اذا حضرت فيها واقبلت كلمة تابين ولعل السبب في ذلك راجع الى ان دفاعي عن البرنس سيف الدين امام محكمة الجنايات لم يكن قد نسي بعد ، وقد كان المرحوم سعد باشا وكيلًا للمجلس وله صلة خاصة بسمو الأمير فاتصل به الخبر ، فذهب الى سموه واعترض على هذا الأمر حتى اقتنع البرنس وعدل عن هذا الاعتراض ، وفي الساعة الرابعة بعد الظهر قبل الحفلة بنصف ساعة جاءني سعد باشا زغلول وطلب مني الذهاب معه الى الحفلة لاقاء كلمتي فاعتذرت لان هذا الخبر جاءني متأخرا خصوصا وأن الكلبة التي كنت اعدتها بعثت بها من قبل الظهر الى المؤيد واصدر بها المؤيد ملحقا ، صدر في الساعة الثانية بعد ظهر اليوم ، وأطلعت عليها مطبوعة وقلت : لا فائدة

(١٥٥) توفي في ٢١ أبريل ١٩٠٨ ويقول سعد زغلول : « ان الهلباوى وفتحي زغلول قد القيا بكلمات رقاء عند المقرة وأن انطباعه ان خيما » شيئا من التكلف وان كان في الثاني اظهر » .

مذكرات سعد زغلول ، ج ١ ، ص ٩٦ .

من لقاء كلمة قراها الناس قبل الحفلة بعدة ساعات • ولم أذهب معتبرا
أننى أديت الواجب على لصديقى كما لو كنت حضرت الحفلة •

الوظائف الاستشارية وسبب الاستقالة منها :

عينت فى سنة ١٨٩٣ مستشارا قضائيا لادارة الأوقاف على أن
احتفظ بمكتبى ثم انتدبني - على أثر هذا التعيين - سمو الخديو مستشارا
قضائيا للخاصة ومحاميا لها أمام المحاكم الأهلية ، كما عهد الى أن أكون
محاميا للأوقاف الخديوية • وقد بقيت أؤدي أعمالى فى هذه الوظائف
الثلاث حتى سنة ١٩٠٩ حيث استقالت منها •

ولقد أحاطت بهذه الاستقالة ظروف أجملها فيما يلى :

قرر مجلس الوزراء فى سنة ١٩٠٩ العودة الى العمل بقانون
المطبوعات (١٥٦) بعد أن كان قد أعمل من سنوات عدة اكتفاء بقانون
العقوبات • فقامت مظاهرات عدة احتجاجا على عودة هذا القانون ، وتعقبت
الحكومة المتظاهرين ، وقبضت على بعض الزعماء ، وكان من بين المقبوض
عليهم أيضا أحمد حلمى أنندى (صاحب جريدة « القطر المصرى » فى ذلك
الوقت) وعدد كبير من الطلبة (١٥٧) ، وعندما أحيوا الى المحاكمة وسعوا
الأستاذ أحمد لطفى السيد باشا فى أن أكون محاميا عنهم فى هذه القضية •

(١٥٦) أصبح مجلس الوزراء فى ٢٥ مارس القرار التالى :

« أن الحكومة منذ سنة ١٨٩٤ لم تنفذ قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر
سنة ١٨٨١ وحيث أن الجمعية العمومية طلبت من الحكومة فى ٢٦ مارس ١٩٠٢ ، ردع
الجرائد عن تجاوزها الحدود وعن الفوضى التى وصلت إليها وأرسل إليها مجلس شورى
القوانين طلبا مثل ذلك فى ٢٠ يونيو ١٩٠٤ ، وحيث أن عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم
يزد هذه الجرائد الا تماديا فى التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك الى شكوى
الناس بلسان الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين من هذه الحالة التى أضرت
بمصالح البلاد ضررا بليغا فقد قرر مجلس الوزراء ما يأتى : يعمل بأحكام قانون
المطبوعات فيما يتعلق منها بنشر الجرائد فى القطر المصرى » •

أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر ، ج ٤ ، ص ١٢٢٧ •

(١٥٧) وجهت الى أحمد حلمى تهمة اهانة المستشارين الانجليز وتهمة رمى الحكومة
بالتكليل بالدين بخرب طلبه الأزهر مما عد تحريضا على كراهية الحكومة التى قال عنها
أنها تسير على رأى الاحتلال مما يبعث على احتقارها • أما المتهم الثانى فكان عثمان
طلعت صبور إذ اتهم بأنه نادى (لتسقط حكومة الفرد) وأنه قصد بها حكومة الخديو
مما اعتبر تطاولا على مسند الخديوية • أما المتهم الثالث فكان شقيق الثانى ويدعى
مفتار طلعت صبور ، فاتهم بالتحريض على كراهية الحكومة إذ نسبوا إليها الظلم
والاستبداد وعدم مراعاتها للأمة ، بينما وجه لثمة الرابع أحمد زكى تهمة القدح فى
الهيئة الحاكمة ، إذ أمان هيئة النظار فقال ان النظارة « المشنومة » بأنها بلية أبطلت

والذى دعاهم الى هذه الوساطة شعورهم أنهم من الذين تظاهروا ضدى فى عدة فرص اعتراضا على تصرفى فى قضية دنشواى ، ولعلمهم من الذين أثاروا المظاهرة ضدى ضد الشيخ على يوسف فى دار البارودى بباب الخلق ، فى حفلة خطابية كانت أقيمت فى تلك الدار بمعرفة رجال حزب الأمة وأحضروا فيها الحمام تذكارا لحمام دنشواى وقضية دنشواى ، وكان شعارهم وحتافهم فى تلك الليلة النداء بالويل والثبور على جلد دنشواى ، احساسهم بأنهم أساءوا الى بهذه التصرفات لم يجرتهم على أن يتقبلوا بأنفسهم الى للدفاع عنهم من غير واسطة •

جاءتنى كلمة من الأستاذ لطفى باشا السيد ، وأنا فى قرىتى ألقى فيها يومى الخميس والجمعة ، يدعونى الى العودة الى مصر على عجل ليتكلم معى فى شأن هام ، ولما قابلته بمصر أخبرنى بالقضية ، فأجبتة بأنى ما كنت محتاجا الى وساطة اذ ليس بنفسى أى أثر لتلك الأقوال التى فاه بها أولئك الطلبة ، والتى اعتقد أنهم انما أتوا بها عن حسن نية • وهم فى الواقع محقون فيما ارتكبوه ، لو كنت شابا مثلهم لاشتركت معهم فيه ، لأنى معتقد أن ذلك انما هو لخدمة الحرية والصحافة ، وأنا أول من يشعر بقدسية هذه الحرية ، وبالثورة ضد من يعتدى عليها ، وأنا أعد قانون المطبوعات أول سلاح يهدم هذه الحرية ، وأذكر أن لى يدا فى تعطيله تلك السنوات الماضية ، لأنى تراقبت فى عدة مجالس بين يدى المرحوم رياض باشا للوزارة ووزيرا للدخلية ، وأظهرت له ما فى بقاء قانون المطبوعات من الضرر بالصحافة ، وبحرية الكتاب سيما وأن كثيرا من الأعمال التى يقوم بها الانجليز فى البلاد لايتفق مع الروح الوطنية والنزعة القومية •

قبلت بكل سرور الدفاع عن أولئك المتهمين ، وقد حضرت عنهم أول جلسة بمحكمة عابدين تحت رئاسة المرحوم أحمد بك عبد الرازق ، وكان معى من المتهمين أيضا الأستاذ مرقس بك فهمى وطلبنا التأجيل للاطلاع على أوراق الدعوى ، وأجلت القضية أسبوعين ، ولما نشرت الجرائد أنى قبلت الدفاع عن المتهمين فى هذه القضية ، جاء على أثر ذلك المرحوم حسين

بها مصر • واتهم المتهم الخامس محمود رمزى تنظيم باهانة النظارة أيضا فالتصق بها صفات الجبن والخزى ، وعاب فى حق ولى الأمر ، أما المتهم الأخير (السانيس) فكان ابراهيم محمد الذى أهان بدوره أعمال النظارة •

ثم اختتم قوله : « تلك أعمال الوزارة فلا سلام عليها » •

لمزيد من التفاصيل انظر : جريدة اللواء ١١ أبريل ١٩٠٩ ، و ٢٦ أبريل ١٩٠٩ ، (قضية الحرية) ، و ٤ مايو ١٩٠٩ حكم محكمة عابدين فى قضية النيابة العمومية ضد خطباء المظاهرات •

رشدى باشا الى ديوان الأوقاف ، وكان وزيرا للخارجية وقتئذ ، ودعاني الى مقابله بغرفة المدير (سعادة مصطفى ماهر باشا فى ذلك الوقت) وهناك قال لى : ان سمو الخديو غير مستحسن دخولى الى الدفاع عن قضية أحمد حلمى ، لأن حلمى هذا ترجم مقالة كانت بجريدة تركية (١٥٨) ، ونشرها بجريدته (١٥٩) ، لم تحز هذه المقالة رضا الخديو بل عدت ماسة بكرامته ، ولذلك رفعت عليه دعوى جنحة بسببها وحكم عليه بالحبس ستة أشهر ، والقضية مستأنفة أمام محكمة الاستئناف ، فرجل يتصيد المطاعن على سموه لا يستحق العطف عليه ، خصوصا من رجل حائز رضا سموه وهو مثله ووكيله فى تلك المصالح الثلاث ، الأوقاف العمومية والخاصة والأوقاف الخديوية . هذا فضلا عن أن الدفاع فى هذه القضية ينحصر من غير شك فى الطعن بالحكومة وأعمالها ، وأنت بصفتك مستشارا لا يصح أن تشترك فى مثل هذه المطاعن ، فأجبت على ذلك ، بأن عقدى مع الأوقاف يخليئنى من هذا القيد .

احتكاك مع بطرس غالى :

ومع هذا فقد أشارت الجرائد الى أنى وكلت عن المتهمين ولا أرى التخلئ عنهم ، ومصطفى ماهر باشا أيد رشدى باشا فى طلبه ، ولما كنت أشعر بشئ من الفتور بينى وبين سعادة المدير العام ، لأنى كنت وكيلًا ضده فى قضية سياسية سابقة فقد قواني هذا على أن أرفض بتاتا التنازل عن الدفاع عن حلمى ورفقائه ، وفى اليوم التالى طلبت عند رئيس الوزراء بطرس باشا غالى ، وأعاد على بلطف وأدب جم ما سمعته من رشدى باشا ، فشعرت بضعف كبير أمام عطوفته ، ولولا عبارة صدرت منه بعد ذلك تحمل فى ثناياها معنى الرشوة ، لخشيت أن يتغلب على ، وأخرج من بين يديه متخليًا عن قبلت الدفاع عنهم .

بطرس باشا لما أحس مبنى هذا الضعف ، تصور كأنى صرت آلة بيده ، فأراد أن يكلل نجاحه بالإشارة الى منحة سينعم بها على حيث قال : يا هلباوى ، خشيت تصرفك فى هذه القضية يمتل على مشروعا كنت أعدته وهياته للعرض على سمو الخديو ، وهو طلب العفو عن شقيقك خليل

(١٥٨) جريدة العدل التركية : وكان يصدرها محمد حقا من المصريين المقيمين فى تركيا واحد أصنقاء محمد فريد زعيم الحزب الوطنى .

(١٥٩) جريدة القطر المصرى ٨ يناير ١٩٠٩ « مصر للمصريين » . والملاحظ أن المقالة امتلأت بالطمع على عائلة محمد على باشا واعتبرت مصدر شقاء المصريين وتأخرهم وعدم تقدمهم مائيا وثبيا وحرخت المصريين على اقتلاع جذور هذه العائلة التى تحكم البلاد وأن البديل هو أن يحكم مصر مصري .

الهلباوى المحكوم عليه من محكمة جنايات طنطا فى أوائل سنة ١٩٠٩
بالإشغال. الشاقة المؤبدة .

أخطأ المرحوم الباشا ، فى تقدير عواطفى ، حيث ظن أن هذا التصرف
يقربنى بالقرار من واجبى . أما أنا فقد ثارت فى نفسى وأوشكت أن تخفىنى
العبرات حيث رأيت أن عطوفه الباشا ظن أنه قادر على أن يشترى انكارى
لواجبى بتلك المنحة .

ثارت نفسى واجبته : سيدى الباشا اشكركم أن ما اعترانى من
التردد عند أول حديثك معى ، والذي كنت أخشى أن يجرنى الى الاخلال
بواجبى أحشته بما أعاد الى تحمسى وأيقظ فى نفسى روح الواجب، وذكرنى
بقداسته ، فإن كنت تعطينى ثمننا لهذا كل ما تملك الدولة التى أنت
رئيسها من جاه ونعيم ، فانى أرى ذلك أقل بكثير مما أصيبه على نفسى من
شرف التضحية فى أداء الواجب ، واستأذنت فى الخروج . فقال لى : اذن
افعل ما ترى ونحن نفعل ما نرى ، فوقفت عند هذه الكلمة عن السير والتفت
الى عطوفته ، قلت : سيدى : أعهد فيك الحكمة وحسن السياسة ، وما كنت
أظنك بحاجة لأن تبلغنى أنك ستفعل ما تريد لأنك فى غنى عن هذا البيان،
لأنى اذا كنت وأنا ضعيف لا أعيا بما تريد وأستمر فى طريقي لأفعل ما أريد
فبانت أولى بهذه الحرية ولم تكن بحاجة الى تقريرى بما لك من هذا
السلطان .

وبعد يومين من هذه المقابلة جأنى كتاب من عطوفته بصفته رئيس
مجلس النظار يبلغنى فيه بصفتى مستشار قضايا الأوقاف أن مجلس النظام
قرر تشكيل لجنة لفحص قلم القضايا - قضايا ديوان الأوقاف - وعمل
النظام لحسن سير العمل ، حيث اتضح أن المحامين التابعين لقلم القضايا
يتناولون أجرا لا يتناسب مع الأعمال التى يؤدونها للمصلحة ، وأن هذه
اللجنة تحت رئاسة حسين رشدى باشا وزير الخارجية والمرومين
عبد الخالق ثروت باشا وفتحى زغلول باشا .

عندما جأنى هذا الكتاب ، وأنا عارف بأسبابه ، وأنه صورة من
الصور التى أنذرنى بها عطوفة بطرس باشا ، كتبت جوابا باستقالتى من
وطيفتى ، لأن تأليف هذه اللجنة بغير استشارتى ، وما تضمنه القرار من
الإشارة الى أن قلم القضايا ينقصه النظام وحسن العمل ، فيه مساس
بكرامتى ، وطمع على كفايتى ، وكان ذلك فى شهر ابريل سنة ١٩٠٩ .

وقد نشرت كتاب استقالتى بصحيفة « الجريدة » .

وقد قبلت الاستقالة فى الحال ، وعين خلفا لى محام لا أذكر اسمه ،
ولعله كان المرحوم خالد النوال .

عنيت بالمرافعة في هذه القضية - قضية قانون المطبوعات - عناية خاصة ، وراعت في وصفها أن تكون خالية من كل ما يمكن تأويله بما يثير غضب سمو الخديو على .

وقد صدر الحكم فيها من محكمة عابدين ببراءة المتهمين جميعا ، لأنه لم يثبت أنهم تعدوا على رجال البوليس في أثناء المظاهرة ، كما نسب اليهم في تحقيق النيابة وفي ورقة الاتهام .

وقد نالت هذه القضية شهرة بعيدة ، وأعارتها الحكومة نصيبا من اهتمام وفي .



مسألة الدفاع عن الورداني ورفاقه :

ان وظيفتي في قضية دنشواي ، وما أصابني من التشهير في الجرائد ، وبالأخص في جرائد الحزب الوطني ، أبعدت عني حسن ظن كثير من الشبيبة المصرية ، وذلك لما اتهم الورداني (١٦٠) وتسعة من أصحابه (١٦١) في هذه الجناية ، لم يفكر الورداني في دعوتي للدفاع عنه ، وإنما الذي دعاني للدفاع عنه حضرة المرحوم راعب بك عطية عم أحد المتهمين عبد الخالق بك عطية ، وشاب آخر من ضمن العشرة . أما الورداني فكان محاميا أحمد بك لطفى ومحمود بك أبو النصر .

(١٦٠) إبراهيم ناصف الورداني : من أبرز شباب الحزب الوطني ، كان يبلغ من العمر آنذاك ٢٥ عاما ، اتهم باغتيال بطرس غالي في ٢٠ فبراير ١٩١٠ ، واعترف بأنه قتله لاعتقاده « أن الرجل خائن لوطنه وأن سياسته ضارة لبلاده » ، وعدد الأسباب ، فقال بأنها لإبرامه اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ ، ورئاسة محكمة دنشواي ، وإصداره لقانون المطبوعات سنة ١٩٠٩ ، ومحاولته حد امتياز قناة السويس .

لمزيد من التفاصيل : انظر وثائق قضية الجناية (١٤٠) عابدين ١٩١٠ اغتيال بطرس غالي .

(١٦١) كان المتهمون التسعة شركاء الورداني هم على مراد ٢٤ سنة مهندس رن بالفيوم ، محمود أنيس ٢٨ سنة مهندس رى بالمنيا ، عبيد البرقوقي ٢٤ سنة طالب حقوق ، شفيق منصور ٢٢ سنة طالب حقوق ، عبد الخالق عطية ٢٤ سنة محام عبد العزيز رفعت ٢٢ سنة مهندس لتعليم ، حبيب حسن ٢٥ سنة مدرس ، محمد كمال ٢٢ سنة طالب هندسة . وذلك لكونهم أعضاء مع الورداني في جمعية سرية كان من مبادئها استخدام القوة .

ذهب المتهمون الى قاضى الاحالة ، وكان حضرة متولى بك غنيم ، أحيل
فى سنة ١٩٢٨ الى المعاش ، وكان القائم بالدعوى العمومية حضرة صاحب
الدولة قعيد الوطن ثروت باشا (١٦٢) .

ترافع المحامون كل عن موكله . ولما جاء دورى - وقد كنت الثالث
أو الرابع فى الدور - اشترأت الاعناق لسماع الدفاع الذى تناول أصل
المسألة ، والتطورات التى انتهت اليها حتى أثارت غضب الرأى العام ،
وخاصة الشبيبة المتعللة، فذكرت مصاب مصر بالمعاهدة التى عقدها القتييل
فى سنة ١٨٩٩ بشأن السودان مع انجلترا (١٦٣) ، ثم تطرقت الى بيان
المسئولية الجنائية لغير الوردانى من المتهمين بتأليف جمعية من أغراضها

ارتكاب الجنايات السياسية ، وأظهرت ضعف حجة النيابة فى تطبيق
المادة المراد محاكمة المتهمين بها . ولما قرر حضرة القاضى بأن لا وجه لاقامة
الدعوى بالنسبة لأولئك التسعة (١٦٤) ، علاهتاف الجمهور للعدل ورجال
العدل ، وأعيد الى السجن الوردانى . وبعد بضعة أيام جاءنى كتاب من
حضرة المحرم على توفيق بك - رئيس نيابة مصر - مرفقا بالتماس بامضاء
الوردانى يتضمن توسط حضرة رئيس النيابة فى رجائى أن أقبل الانضمام
الى الدفاع عن الوردانى أمام محكمة الجنايات .

ومع أنه مضى نحو العشرين عاما ، لازلت أذكر ما اعترانى من الفطبة
والسرور بهذا الحظ حيث وقفت فى دفاعى أمام قاضى الاحالة باقتناع ابراهيم
الوردانى نفسه بأن أخلق المحامين بتبرير سيرته ، والدفاع بما يجعله يبين
ابطال الوطنية الذين ذهبوا شهداء فى حب وطنهم .



(١٦٢) المقصود : عيد الخالق باشا ثروت النائب العمومى آنذاك .

(١٦٣) اتفاقية السودان : ١٩ يناير ١٨٩٩ ، والتى وقعها بطرس غالى من كرومر
وتتألف من ١٢ مادة خولت انجلترا بمقتضاها حق الاشتراك فى ادارة شئون الحكم فى
السودان ورفع العلم الانجليزى الى جانب العلم المصرى ، وبالجملعة سلخ السودان عن
مصر .

لمزيد من التفاصيل : د. محمد فؤاد شكرى ، د. محمد آتيس ، وآخر : تصويص
وثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٣١٩-٣٢٢ .

(١٦٤) بدعوى « أنه يتعين تحديد معنى الاشتراك القانونى قبل البحث فى الوقائع
حيث أن القانون لم يعرف الاشتراك » كما أنه « لم يثبت أن خطر على يال أحد من
المتهمين الاتفاق على قتل بطرس باشا حتى يقال أن قتله وقع بناء على هذا الاتفاق »
انظر أمر الاحالة وثائق الجنائية رقم ١٤٠ عابدين ١٩١٠ .

لقاء مع الورداني :

كتبت بالقبول في الحال وذهبت الى مقابلته في السجن غير مرة ، وفي كل مقابلة كان يتبين لي من حديثي مع هذا الشاب أنه من نوادر الشباب المحتلين تحمسا واستعدادا للتضحية في سبيل خدمة وطنهم ، والعمل على تحريره بأية طريقة ممكنة . قلت له في حديثي معه في السجن : تبينت من أوراق الدعوى أنه عقب اطلاق الميار الناري على القتيل وقس الذين معه في فزع واغماء من بينهم حسين باشا رشدي ، وآخرين (١٦٥) فكان يمكنك في هذا الوقت أن تفر بنفسك ولا يلحقك أحد ، فقال : نعم . شاهدت هذا الاغماء عند القوم ، والرغبة الطبيعية المجهول عنها كل انسان في التخلص من الخطر ، أوحى لي أن أفر في الحال ، ولكن ما أسرع ما مرت على فكرة أخرى أوقفتني ، وهي أنني تذكرت اذا فرت من يد القضاء أنه يجهل سبب الجريمة ، وربما تحدث الناس بأن القاتل كان ذا غرض شخصي جره الى ارتكاب جريمته ، فيذهب الأثر المطلوب منها مع أنه من أكبر مقاصدي أن يعلم أبناء وطني أن من بينهم من يضحي حياته في خدمة وطنه ، واذاً يكون هذا الحادث ماثلاً الى زمن طويل بين أعين الجيل القادم ، فيريهم الطريق ويحبب اليهم التضحية في سبيل تحريره .

بعد أن تم هذا الحديث وأنا منصرف من عنده ، قال لي : أنا منتظر يا والدي أن دورك في دفاعك عني أمام المحكمة سيزيدك رقة شأن عند الحاضرين فيها ويجعلك قبلة أنظار الجميع غدا . فقلت : يا أبنائي ! تقول هذا مع أن مثلي معك في تلك الجلسة كمثل رجلين أحدهما تقدم للدفاع ورسوم خطته في تأديته على أن يكون آخر جهاده العودة الى عائلته وأولاده أما أنت فقد أديت ما عملت وأنت تعلم أنك عندما خرجت من دارك لكيلا تعود اليها ، وأنت ذاهب الى لقاء الله تعالى .

حدث هذا يذكرني بجلاسة حدثت في باريس بين امبراطور البرازيل الأخير وولي عهده وفكتور هيجو حيث قال مرة ولى العهد - في أثناء حديث الثلاثة - يا ذا الجلالة . فأجابه الامبراطور : تأدب يا ولدي في مجلسنا ، لا يصح أن تنعت بذى الجلالة سوى فكتور هيجو ، ففي محكمة الجنائيات لن تشرّب عنق الا اليك ، ولن يكون محلاً للعجاب سواك فأنت بيت القصيد أينما كنت .

لاهمية هذه القضية حضرت لها مذكرة مكتوبة باللغتين العربية والفرنسية ، وقد فعل سعادة النائب العمومي ذلك أيضاً ، وكتب مذكرة

(١٦٥) كان يرافق بطرس غالى عند نزوله من النظارة كل من فتحى زغلون وعبد الخالق ثروت وأرمولى (مستخدم بمجلس النظار) .

باللغة العربية ، وطبعت ثم وزعت يوم الجلسة ، وفعل كذلك أحمد بك لطفي ومحمود بك أبو النصر شركائى فى الدفاع عن الوردانى .

طبعت مذكرتى العربية والفرنسية بجريدة الاهرام ، وأخذت النسخ قبل الجلسة بيومين أو ثلاثة ، وقد علمت ليلة الجلسة أن أحد الموظفين بهذه الجريدة اتصل بسلطة البوليس وأخذ عدة نسخ من المذكرة العربية وسلمها لأولى الشأن . جئنا يوم الجلسة وكانت مروهسة بالمستردلثو رغنو (انجليزى من أصل يونانى) وعضوية أمين بك على وعبد الحميد باشا رضا .

ترافع النائب الجموى كما شاء واجتهد فى اقناع المحكمة بأن الذى فى الانتحار، فافتكر أخيراً بأن يظهر موقفه عند المتهمسين بالوطنية بارتكاب دعا الوردانى الى ارتكاب الجناية هو ضيق ذات يده ، حتى وصل الى الرغبة هذه الجناية .

والاستاذ أحمد بك لطفي جاء دفاعه فى بيان أن وفاة المجنى عليه سببها خطأ فى عملية الدكتور ملتون للقتيل ، كما تطرق الى ذكر حوادث عائلته لنتهم تدل على شيء من الضعف فى القوة العقلية .

والاستاذ أبو النصر تعرض للوضوع الى حد لا يثير غضب السلطة الحاكمة على المنوال الذى كتب به مذكرته ، وقد كنت آخر المحامين — كما رغبت فى ذلك — لكى تكون الكلمة الأخيرة التى يسمعها الجمهور لى ، ويسمعها القاضي كشائى فى معظم القضايا التى أكون شريكاً فيها مع زملاء (١٦٦) .

جلسة سرية أفسد الهلواى سريتها مقبلاً :

عندما بدأت أتكلم اعترضنى الرئيس قائلاً سائلاً : هل دفاعك سيكون على المنوال المكتوبة به مذكرتك ؟ فقلت نعم . على أثر هذا الجواب تداول مع زميليه ، وأعلن أن دفاعى سيكون فى جلسة سرية ، فاندھش

(١٦٦) اعترض الدفاع على سبب الوفاة وقال أن العملية ما كانت ضرورية وأن بطرس غالى كان يعيش إذا ترك وشأنه بدون عملية هذا من جهة ومن جهة أخرى قال : أن العملية أجريت بطريقة غير مرضية خصوصاً وأنها امتدت زمناً طويلاً عما يلزم عادة . أما من ناحية ضعف الوردانى فى قواه العقلية فالحقيقة أن الوردانى كان وطنياً ومن قرأ وطنيته اضطرب عصبياً ، وفى ديسمبر ١٩٠٩ كان يعالجه الدكتور عيسى باشا همدى .

انظر : وثائق اغتيال بطرس غالى — محضر الجلسة ٢١ أبريل ١٩١٠ .

الجميع من هذه التفرقة ، وقد كنت وزعت بعضها من نسخ مذكرتي المطبوعة على الحاضرين . فبناء على هذا القرار أمر رئيس الجلسة رجال البوليس بأن يجمعوا هذه المذكرات من أيدي الذين أخذوها بعد أن انتهى البوليس من هذه الحركة التي جرت الى التشويش ، والتي حمست الجمهور ، طالب مني الرئيس أن أبدأ دفاعي . فقلت : قبل أن أبدأ الدفاع يجب أن يثبت بمحضر الجلسة أن مذكراتي التي أمر بجمعها من الجمهور اليوم ، سبق أن وزعتها على كثير من الناس في مصر والأقاليم قبل اليوم ، فقاطعتني الرئيس ، وأشار الى كاتب الجلسة الا يكتب شيئا من ذلك ، وأخذ يلومني

على هذا التصرف . وقال لي : كان يجب انتظار يوم الجلسة لتعرف ان كانت علنية أو سرية ، وأشار الى أن في عملي ما يمرضني لمسئولية كبيرة . فاجبته : ليس هنا الآن محل تحقيق مسئوليتي . وانما نحن الآن في اثبات واقعة اقتضتها ضرورة قرار المحكمة بسرية الجلسة ، فان كان فيه مسئولية فانا أحبذها وأقبلها لا بشجاعة فقط ، بل وبفخار أيضا ، لاني لا أكره أن أكون مع سعادة النائب العمومي في تهمة واحدة ، لأن مذكرات النائب العمومي توزعت منذ أمس ولم أفعل الا كما فعل هو ، وكما فعل زملائي أيضا ، فامتنع الرئيس من هذا الجواب الى حد أن امتنع وجهه ، ولكن لم يستطع أن ينبس بكلمة وتركني وشأني مع كاتب الجلسة ، أثبت في المحضر الواقعة التي أردت اثباتها . امتنع حقا ومن حقه أن يمتنع لأن قرار السرية لم تعد له أية فائدة اذا كان الغرض منه الا يسمح الجمهور ، ولا يقرأ من المخازي التي ارتكبتها الانجليز في البلاد التي لا تتفق مع دعواهم أنهم أصلحوا فيها وأنشأوا فيها نظاما وجددوا ثروة . فالقاري لهذه المذكرة يخرج موقنا بنتيجة واحدة ، وهي أن الانجليز لم يفيدوا مصر فائدة توازي جزءا من مائة من تضحية استقلالها وحريتها ، وان تصرفهم في السودان واغتصابهم الحق فيه مع ما أراقت مصر في سبيل فتحها من الدماء يعد أكبر غدر وأشد خيانة من أمة لامة في القرن العشرين .

لا شك أن قرار السرية هد كثيرا من قوتي وتحمسي لاني لم أجد من أحاطهم الا هؤلاء القضاة ونفسيتهم في واد وشعوري في واد آخر .

ومع ذلك ترافعت مرضاة لضميري ، ومرضاة للشباب الذي ستكون هذه الجلسة آخر الأيام التي أتمتع فيها برؤياه ، ترافعت موجهها خطابي للقاضي ، وفي الواقع كان قلبي ولساني نحو المتهم فالكلمة الأخيرة في مذكرتي تكفي المطلع عليها ايمانا بما كان يملأ نفسي من الهيبة والاحلال لذلك الشاب الذي ضاع ضحية وطنه . قلت : لقد أمضيت خمسا وعشرين عاما في المحاماة دون أن أسأل نفسي لماذا اختير للمحامي رداء أسود ، بينما اختير للقاضي شعارا أخضر يزين به صدره . والآن فقط أدركت هذا

السر ، أدركته والقلق يعذبني بسبب هذه القضية ، أدركته وأنا أشعر
بما يشعر به المتهم نفسه ، وأحس بما تحس به أمه وأخته من الفزع ،
والاضطراب ، وهما في الواقع في حالة حداد على هذا المصائب التي نزل
بهما ، وذلك الحداد الذي يتمثل بوضوح في هذا الرداء الذي ارتدته بين
أيديكم ، أنتم الذين تمثلون بشعاركم الأخضر الرحمة والعطف ، بل أن
هذا اللون ليوحى الى نفوسكم أن الانسان مهما عظمت خطيئته فعندكم من
الرحمة ذخيرة لاتنفذ . أنتم في الواقع : رسل الرحمة على الأرض ، رسالتكم
شبيهة برسالة القديسين الذين يضرعون الى الله أن ينشر البشر فوق
رحمته وغفرانه ، وأنتم من غير شك تدركون أنه من العسير على الانسان
أن يكون دائما بمنجاة من الخطأ من العسير على أن تكون حياته تقية كحياة
الملائكة ، فان توسلنا بكم أن ترحموا هؤلاء البشر الذين يتردون في
الخطيئة ، فلا تضيّعوا توسلاتنا هباء ، بل تقبلوها كما يتقبلها الله الذي
انتخبتم بارادته لأداء هذه المهمة المقدسة التي تؤدونها واسمحو لي الآن أن
أوجه الى المتهم وهو مائل بين يديكم كلمتين :

الأولى : انني اذا كنت قاسيا في وصفك أيها المتهم ، فذلك لأنني
مرغم على هذا الوصف بحكم قانون لا تتفق دائما اتجاهاته - للأسف - مع
عواطف القلب وأمانى النفس ، يجب أن يسهر على أمن المجتمع وسلامته ،
ومن الضروري أن يحدد الصالح والضار من الأمور . ونحن المحامون أول
من يجب عليهم احترامه ، فاذا كان الدفاع قد التمس لك الأعذار فيما
فعلت ، وأوضح هذه الأعذار للمحكمة فتقبل أنت بدورك أعذار الدفاع التي
تتناقض مع مبادئك السياسية تقبلها بنفس أمانة مطمئنة .

الثانية : انني اذا كنت قد حططت من قدرك أثناء دفاعي لمسلكك مع
المجرمين ، واذا كنت قد توسلت الى قضاتك أن يفرخوا لك زلتك فذلك هو
واجب الدفاع الذي ليس عنه محيص .

أما اذا أبت روحك السامية أن تعيش مكبلة بالسلاسل ، وأما اذا
تعاليت أن تحيا في السجن حياة قطاع الطرق والأشقياء - لأن هذا هو
أبعد حد من الرحمة يجوز لقضاتك أن يأخذوك به ، إذن فتقبل الموت يقدم
راسخة وجنان ثابت « فالموت آت لا ريب فيه انه لم تلقه اليوم فستلقاه
عسدا » .

اذهب ياولدى الى ساحة ربك ، حيث العدالة الخالصة المجردة من
الزمان والمكان .

اذهب فقلوبنا ستكون دائما معك ، وعيوننا ستسبح عليك الدمع
ما دامت الأرض والسموات .

أذهب فقد تكون في موتك أبلغ عظة لأمتك منك في حياتك ، اذهب
فلئن ضاقت قلوب البشر بالشفقة عليك فزحمة الله عظيمة ، قد وسعت
كل شيء . « قالى اللقاء - يا ولدى الى اللقاء » .

بعد المرافعة في القضية لم يكن الانجليز يتوهمون أننى أحفظ لهم
هذا العل ولا سيما أن علاقتي مع المستر بوند وكيل محكمة الاستئناف
كانت من أحسن العلاقات ، فكان يجعطنى مضرب المثل في السيرة الطيبة
والبلغة في المحاماة ، فأنقلب من يوم الورداني هو وزملاؤه الى مفاجاتي وقد
لمست هذا بيدي عنكما قابلت يوما دلبورغلو وأوشكت أن تتلامس أكتافنا
فلم ينسلم منا أحد على الآخر .

بعد هذا بشهر أو شهرين جاءت قضية محمد بك فريد « تقيظ
كتاب الغاياتي » (١٦٧) فحكموا عليه - برئاسة دلبورغلو أيضا - بالحبس
سنة أشهر ، وكان أمين بك الرافعي من محرري الصمم (جريدة الحزب
الوطني) فمر على كثير من المشاهير يأخذ رأيهم في الحكم ، ومر على أيضا
يسألني رأيي ، فقلت : ان الحكم على فريد لابد أن يكون ملحوظا فيه أنه
رئيس الحزب الوطني ، فبعد نشر هذا الحديث في الجريدة وصلني خطاب
من فروت باشا النائب العمومي يبلغني أنه وصله كتاب من يحيى ابراهيم
باشا. رئيس محكمة الاستئناف يطلب فيه فتح تحقيق معي بشأن حديثي
عن الحكم على فريد في قضية اللواء ، وذلك بناء على طلب مقدم له من محكمة
الاستئناف ، فكتبت له جوابا أعزز فيه رأيي وأترك له فيه تقدير ما أقول
واني متحمل المسؤولية اذا كانت هناك مسؤولية .

وصل امر هذا الحادث الى صاحب الدولة سعد زغلول باشا - وهو
وزير الحقانية - فاستدعى يحيى باشا ، وأظهر له عديم استحسنانه لهذا
التصرف ، حيث كان ينبغي له أن يقرأ الحكم بنفسه فيجد فيه المعنى الذي
قاله الهلباوى في الجريدة ، لأن القضاة أبتوا في حكمهم أن فريد بك

(١٦٧) اتفق على الغاياتي على نشر كتابه « وطنيتي » بالاتفاق مع محمد فريد وعبد
العزيز جاويش ، وتقديم كل منهما « مقدمة » تتناسب مع طبيعة ما ورد فيه من اشعار
مملتهية ، بل وقامت ادارة « العلم » بطبعه في ادارتها ، فما كان من الشيخ على
يوسف الا انه أعزز للحكومة باتهام الغاياتي الذي ولى وجهه شطر عاصمة الدولة
العثمانية ، فتم الحكم غيابيا عليه بالحبس سنة مع الشغل ، ووجدت الحكومة الفرصة
أيضا لتقديم جاويش وفريد للمحاكمة - ووجهت لهذا الأخير تهمة تجريف الناس على
كرامة الحكومة والازدراء بها ، والعيب في حق ذات ولى الامر ، وتحسين جريمتي لنجرا
والورداني وأمانة ناظر الحقانية بصفته موظفا عموميا .

لمزيد من التفاصيل انظر : د . عصام ضياء الدين : الحزب الوطني والنضال العربي ،
ص ٢١٦ - ٢٢١ .

يستحق الشدة لأنه من المتعلمين ، ولأنه يشغل مركزا مهما في البلد ، فكان عليه أن يتدبر فيما يكتبه ، وهذا هو بعينه ما قاله الهلباوى ، فى اللواء ، وإن جاء بمباراة أخرى ، ومن أجل هذا يطلب من رئيس محكمة الاستئناف أن يبلغ النائب العمومى المدلول عن التحقيق ، ويطلب منه فوق هذا أن يقابل الهلباوى ، ويذهب من نفسه سوء الأثر المترتب على الجواب الأول ، وقد تم هذا دون أن يكون لى علم به قبل وكان ذلك كله سنة ١٩١٠ .

من يوم دفاعى عن الوردانى تغير رأى الشيبية فى تغيرا محسوسا ، وجاءت لجان متعددة تمثل جمعيات السيدات والشيبية والوفود من النوادى تعتذر غما فرط منها نحوى لسبب سوء ظنها بسبب قضية دنشواى ، وانها تقدرنى وتعتبرنى من أوائل الخادمين لها ، وهكذا كان ربحى عظيما بسبب هذه القضية .



المؤتمر المصرى

عقب مقتل بطرس باشا فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ رأى بعض الأقباط أن هذه الفرصة تسمح لهم بتقديم مطالبهم التى سبق عرضها على الورد كرومر فى عدة ظروف بين سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٦ وهى : أن تعتبر أعيادهم أعياد رسمية كاعیاد المسلمين ، تقفل فيها مصالح الحكومة ويعين منهم مدير فى مديريات الأقاليم وغير ذلك ، فعقدوا مؤتمرا فى أسبوط فى مارس من تلك السنة (١٦٨) تحت رئاسة بشرى بك حنا ، ولعل اختيارهم لزعامة هذا الرجل كان ملحوظا فيه أنه أكثر الأقباط اتصالا بالانجليز خصوصا وأنه متزوج بسيدة انجليزية ٠٠٠ اجتمعت فى هذا المؤتمر وفود جاءت من معظم الأقاليم ومن مدينتى القاهرة والاسكندرية ، وكان من أساس المؤتمر ألا يشترك فيه أو يدخله إلا القبطى ، وقد كانت نزعات معظم الحطباء عنيفة فى التعريض بالمسلمين عامة حتى تقالى بعضهم فى القاء تبعة جريمة الوردانى على أهل الدين الذى ينتسب إليه .

(١٦٨) الصحيح أنه انعقد فى مارس عام ١٩١١ على الزعم من أن وكالة البطريركية ورئيس الكنيسة القبطية أهدوا عيم موافقتهم على عقد مثل هذا المؤتمر .

أصدر هذا المؤتمر قرارا بتأييد الطلبات السابقة ، وبعثوا بها الى
المعتمد الانجليزى السير العون غورست ونشرها فى جميع الجرائد داخل
القطر وخارجه .

اعتبر المسلمون هذا المؤتمر بمثابة حركة عداثية قام بها الأقباط
ضدهم من غير مبرر ، ففكر فريق منهم فى ضرورة فحص ما يشكوه الأقباط
ونحيطه وبيان ما فيه من أوجه الزلل والشطط ، على أن تعلن نتيجة
بحثهم على الملأ ردا لتهم الأقباط ، فتقرر عقد مؤتمر يعقد فى القاهرة
يكون مباحا للاشتراك فيه لكل ذى رأى بقطع النظر عن دينه مسلما كان
أو مسيحيا أو اسرائيليا . وقد تنازل دولة رياض باشا فقبل رئاسة هذا
المؤتمر ، واختارونى سكرتيرا عاما له ، كما اختير الفرحوم حسن باشا
رضوان وكيلا للرئاسة وأميننا للصندوق .

اجتمع المؤتمر فى هليوبوليس (١٦٩) داخل صنيوان كبير ، واشترك
فيه نحو الخمسة آلاف عضو .

وفى هذا المؤتمر بحثت جميع المسائل التى دارت عليها المناقشة فى
مؤتمر الأقباط وذكر على لسان عدد من الخطباء أن الأقباط معاملون من
المسلمين ليس بغير انصاف فقط ، بل معاملة مشمولة بكثير من العطف
والمجاملة ، وقد اقتضى هذا البيان الاتيان بأحصائيات لعدد الموظفين من
الأقباط والمسلمين فى مصالح كثيرة من مصالح الحكومة ، وتبين منها أن
الأقباط حائزون فى بعضها أضعاف ما يستحقون بنسبة عددهم ، كما تبين
أيضا أن كثيرا من الأوقاف التى تحت يد الأقباط أصلها من أوقاف المسلمين
وتركت اهمالا وتسامحا بمرور الزمن . وتبين أيضا أن المكاتب الأهلية التى
تحت ادارة وزارة المعارف ميزانيتها جميعها من أوقاف المسلمين الخاصة ،
ومع ذلك مفتحة الأبواب للمتعلمين من مسلمين وأقباط ، وقد جمعت هذه
الخطب والمباحث وجعلت رسالة خاصة طبعت ووزعت على أصحاب الشأن
وجميع الصحف ، وكان هذا المؤتمر آخر هذه الحركة ، وبعدها عاد
الفریقان الى ما كانا عليه من الاخاء والسلام .

(١٦٩) عقد المسلمون مؤتمرا باسم « المؤتمر المصرى » فى مايو ١٩١١ . للنظر فى
التوفيق بين المناصر المؤلفة للوحدة المصرية .

لزيد من التفاصيل انظر : مجموعة اعمال المؤتمر المصرى الأول بهليوبوليس ١٩١١ .

بعد أن انتهى المؤتمر صفحت حسابات النقود التي وردت اليه بصفة الاشتراك خصم منها المصروف الذي أنفق في سبيله ، وبقي منه ما يروى على ال ١٨٠٠٠ جنيه ، أودعت في أحد البنوك (بنك حسن سعيد) حتى ينظر في الطريقة الواجبة لاستغلالها .

ولما قامت الحرب في سنة ١٩١٤ وتعطل كثير من العمال عن العمل ، وعلمت السلطة العسكرية بوجود هذا المبلغ طلب منى ومن سعادة الفريق حسن باشا رضوان أن تقسم هذا المبلغ لمحافظة مصر تعمل به مشروعات اصلاح في المدينة يستخدم فيها العمال العاطلون ، فرفضنا هذا الطلب بالرغم من الحاج سعادة المحافظ على باشا ذو الفقار وتضيقه رئيس الوزراء حسين رشدى باشا .

راى رشدى باشا عقوبة لنا على هذا الرفض أن تعمل كل الوسائل الممكنة بصفته رئيس حكومة ليأخذ ولو نصف هذا المبلغ للجامعة المصرية التي كانت وقتئذ تحت رياسته بصفته نائب الرئيس وهو الرئيس أحمد فؤاد (جلالة الملك الراحل) وعرض على وعلى حسن باشا رضوان هذا الطلب أيضا ، فقلنا : اننا لا نملك الاجابة على هذا الطلب الا اذا صادق عليه جميع الاعضاء المكتتبين أو أغلبيتهم . كان ذلك فرصة لرئيس الوزارة ووزير الداخلية ، فكتب فى الحال الى المديرين بأسماء المكتتبين للمؤتمر رجاء أن يستعملوا نفوذهم فى أخذ قبول من هؤلاء المشتركين لا باعطاء نصفه للجامعة بل بالتنازل عن جميعه للجامعة .

كان مجلس ادارة الجامعة - فى ذلك الوقت - فى ارتباك وفى خلاف بين أعضائه حتى هجره كثير من الأعضاء الذين هم محل ثقة الجمهور ، والمعلمون من المصريين لم يبق لهم منزلة فى التعليم ، وكان معظم القائمين به خليطاً من الأروام والطلّيان ، من أجل هذا كنا نشعر بخسارة كبرى اذا ذهب هذا المال لذلك المعهد الذى لا رقيب على حساباته ، ولا مهيمن على حسن التعليم فيه .

جاءت هذه الاجابات من الاقاليم بأسرع من البرق ، وطلب عقد مجلس الادارة للنظر فى هذه المسألة ، واتخذ المرحوم أحمد بك عبد اللطيف المحامى صديق حسين باشا رشدى اداة تنفيذ لمطالب رشدى باشا أمام مجلس ادارة المؤتمر ، وأنا اتخذت طريقا آخر فى أن هذا المال يجب أن يعطى جميعه للجمعية الخيرية الاسلامية ، ولا أذكر رجلا أيدينى بنية خالصة أكثر من المرحوم حسن باشا عبد الرازق الذى كان فى ذلك الوقت مديرا عاما للتعليم فى الجمعية الخيرية الاسلامية ، وكذلك أيدينى فى رأى هذا المرحوم حسن باشا رضوان .

وبعد محاولات ومناقشات عنيفة تقرر بالأغلبية اعطاء المبلغ جميعه للجمعية الخيرية الاسلامية ، واشترط أن يصرف ايراد هذا المبلغ على ارسال بعثات الى الخارج للتعليم العالي ومتتاعلة النافعين من الطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية في انعام تعليمهم العالي في مصر .

وقد كلفت بصفتي مستشارا للجمعية بالبحث عن املاك ذات غلة يشتري بها هذا المبلغ ، فازشدني صديقي المرحوم علي باشا شعراوى الى ضيعة بجوار اطيانه بمرکز ملوى تبلغ نحو الثلاثمائة فدان لزوجة المرحوم جميل بك ثابت ، وكان الواسطة في ذلك حضرة عبد الله بك أباطة ، وتم الشراء ، ويتراوح ايراد هذه الاطيان بين ١٣٠٠ جنية و ١٦٠٠ جنية سنويا ينفق جميعه في الابواب التي حددها المؤتمر . فقد علمت الجمعية نحو أربعين طالبا في اوربا ، عادوا جميعا بعد أن حصلوا على أعلى الشهادات في الطب والهندسة والحقوق والعلوم السياسية ، وهي تدفع اعانات لنحو ستين طالبا فضلا عن هبات جزئية تصرفها للطلاب الذين يدفعون نفقات تعليمهم ، ولكنهم عاجزين عن المصاريف الشخصية .

وفي سنة ١٩١٢ حصل نزاع بين سعد بك المصرى عمدة قبيلة أولاد علي ، ونجله طاهر بك المصرى عمدة قافلة بمرکز أبو حمص من جهة وبين عبد الله بك المصرى وباقي عائلة المصرى من جهة أخرى .

اتهم في هذا النزاع عبد الله بك المصرى وقريبه سعد بك المصرى بأنه يأخذ نقودا من الاهالي بصفة رشوة ليشهد على أنهم من الاعراب التابعين لقبائله ليتخلصوا من التكاليف المعفى منها الاعراب كخدمة العسكرية ، وتقنين ابنائهم في دفاتر المواليد والخفر وغير ذلك .

حقق هذه الشكاوى المرحوم زكى باشا أبو السعود حيث كان رئيس النيابة بدمهور ومع المساعي التي عملت من أحمد كمال باشا مدير البحيرة لم يتيسر احالة سعد بك على المحاكمة الجنائية ، واكتفى بمحاكمته اداريا في لجنة العرب ، وهناك تحت هذا التيار حكم مجلس العرب - الذى كان فيه رئيس النيابة عضوا - بالاكتفاء بعزل سعد بك من العمدية ، وفى نفس هذا اليوم صدر قرار من المديرية بتعيين طاهر بك المصرى عمدة خلفا لابيهِ المحزول . وكان من اكبر المضامين لهذا الضابط الانجليزى الذى كان معنا كومتندان لقبائل العرب وكان عضوا في المجلس .

على اثر هذا القرار اشتد الخلاف بين المدير ورئيس النيابة والسح رئيس النيابة على العقابية بطلبه نقله من البحيرة وباتفضل نقل رئيسا لنيابة الزقازيق .

خلا الجو لأحمد كمال باشا المدير ، وتولى رئاسة النيابة محمد شيوكت بك ، وقد رأى هذا أن البلاغ المقدم من عبد الله بك المصرى وعائلته ضد سعد بك المصرى بلاغ كاذب ، وانتقل الى مركز أبى حمص واستدعى عبد الله بك ومن معه ، وكانوا اثنى عشر ، واتهمهم بالبلاغ الكاذب وأمر بالقبض عليهم جميعا وجسمهم احتياطيا ، فوكلت عن هؤلاء المحبوسين ، وذهبت للبرافعة عنهم فى محكمة أبو حمص . ولأهمية هذه القضية انتدبت الحكومة من مفتشى الانجليز من يشهد المحاكمة فيها ، وقد حضر فعلا هذا المفتش وهو المستر جريفت وكيل ادارة الأمن العام فى ذلك الوقت ، وكانت مرافعتى عنيفة ضد المدير (مع انه عدل محمد سعيد باشا ناظر النظار عندئذ ووزير الداخلية ، وضد رئيس النيابة) .

ومما بينته : أن قضية البلاغ الكاذب قد تكون أول قضية بلاغ كاذب ضد أفراد عاديين ترفعها النيابة مباشرة ، وأنها أول قضية بلاغ كاذب يجبس فيها المتهمون احتياطيا ، وأنها أول قضية بلاغ كاذب ترفع مع أن الدلائل والقرائن تبرر صحة البلاغ ، وقد قلت أيضا أن تصرف النيابة على خلاف كل هذه التقاليد يجب أن يرجع الى أمر يحملنا على الرغم منا على أن أسباب هذا التصرف ترجع الى أمور لا تشرف ، فالمحكمة حكمت فى الجلسة نفسها ببراءة جميع المتهمين والافراج عنهم .

واستأنفت النيابة هذا الحكم ويظهر أن حضرة رئيس النيابة اتهم كفادة وكيله الذى ترافع فى محكمة أبو حمص ، ولذلك عزم على أن يحضر بنفسه بمحكمة اسكندرية الاستئنافية .

لما بلغنى هذا ، بلغت سعادة النائب العمومى المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بأنه اذا حضر رئيس النيابة فى جلسة الجنب الاستئنافية ووقف أمامى للرافعة فى هذه القضية ، فاننى لا أملك نفسى من أن اتهمه شخصيا بأنه تصرف فى هذه القضية تصرفا غير لائق ، لأن عندى شهادات خطيرة منها شهادة من مديرى أحد البنوك تثبت ذلك عليه وعلى نفس المدير ، فان قبل ذلك فانا لا تأخر لحظة واحدة فى ذلك .

لا أدري ماذا صنع سعادة النائب العمومى فقد أغنانا الله عن رؤية رئيس النيابة فى الجلسة .

ترافعت وكان رئيس النيابة فى الجلسة حضرة صاحب السعادة أبو بكر يحيى باشا وكنت أشد فى الاستئناف صراحة منى أمام محكمة أبو حمص ، وقد حكم بتأييد الحكم الابتدائى ، وكان ذلك فى يوم الخميس ٩ يولية سنة ١٩١٢ .

وبعد بضعة أيام من هذا الحكم قابلت رئيس الجلسة ، وجاء ذكر هذه القضية وقد قال لي الرئيس : ان بلاغة مرافعتي جعلته يحس كأنما هو يسمع رنين الذهب الذي كان يدفع كرشوة الى سعد بك المصرى .

وفى يوم الجمعة ١٠ يولية كنت مدعوا الى الغداء على مائدة الأمير حسين كامل (صاحب العظيمة السلطان) بالمعمورة ، وكان لابد من سفرى فى مساء اليوم نفسه الى قنا فى قضية جنائية هناك جلستها يوم السبت ١١ . فجرى الحديث عن قضية طاهر المصرى وعن القضية التى سأترافع فيها فى قنا ، وقد سألتنى سموه عن موضوع قضية قنا . فقلت لم أقرأها يامولاي بعد وسأقرأها فى طريقى بالسكة الحديد .

لما تولى عظمته عرش مصر ، وزار الأقاليم ، وكان من ضمن الوفود التى تشرفت بمقابلته وفود المحامين ، فكان يتحدثهم ضاحكا ، وهل أنتم أيضا لا تقرأون قضاياكم الا فى وابور السكة الحديد كما يفعل الهلباوى . والواقع أن المسافة من الاسكندرية الى مصر ثم الى قنا تكفى لدراسة أكبر قضية اللهم الا قضية فليبيدس (١٧٠) وأمثالها .

كنت عازما - بعد عودتى من قنا - أن أذهب مباشرة الى البحيرة لشتون عائلية ، ولما وصلت الى محطة دمنهور قابلنى والد المرحوم الأستاذ كامل حسين ، وأخبرنى أسفا بحدوث المعركة التى جرت بين رجاله من جهة ، وبين موظفى دائرة اسماعيل صغقى باشا (١٧١) من جهة أخرى ، وقد وقع ذلك فى يوم السبت الذى كنت فيه بقنا .

(١٧٠) المعروفة بمؤامرة شبرا (يولية ١٩١٢) والتى اتهم فيها امام واكد وطاهر العربى ومحمد عبد السلام . وقد اعتمدت الدعوى التى تقدم بها فليبيدس على شهادة البوليس حول الاجتماع الذى عقد بين الثلاثة فى شبرا ، ولذلك كان من الصعب على القضاة الثلاثة الذين تصادف كونهم مصريين الاعتماد على هذه الشهادة فكانت الدعوة ضعيفة ، وإذا كان قد أثير جدل طويل حول تليفق البوليس لهذه القضية مستخدما العميل مصطفى كامل الشريك الرابع . ولذى لم يجرى على تقديمه للمحاكمة حتى ولا كمجرد شاهد الا أن ذلك لا ينفى تشبع هؤلاء بتعاليم محمد فريد الثورية ويكونهم شركاء فى جمعية سرية تقنع فى اعتبارها استخدام القوة كوسيلة لتحقيق أغراضها .

لزيد من التفاصيل عن التليفق انظر :

محمد كامل البندارى المحامى : مؤامرة شبرا وبيان تليفقها .

(١٧١) اسماعيل صغقى باشا (١٨٧٥ - ١٩٤٩) والده أحمد شكرى باشا من كبار رجال الحكم فى عهد الخديو اسماعيل ونجسه توفيق بينما والدته فاطمة هاتم كريمة محمد سيد أحمد باشا رئيس ديوان الأمير محمد سعيد باشا بن محمد على .

بنا اسماعيل صغقى عمله الوظيفى من اكتوبر ١٨٩٤ ثم دخل الوزارة فى ٥ ابريل ١٩١٤ كوزير للزراعة ثم للاوقاف . أحيل الى المعاش من ١٩ مايو ١٩١٥ الى ١٦ مارس .

أتاحت هذه الحادثة فرصة سعيدة لمدير البحيرة ورئيس نيابتها للانتقام مني ، فبذل كل منهما ماله من سلطان للتنكيل بشقيقي وبصهرى ، وحاولا جاهدين فى تعقب ابني والقبض عليه ، وأدخاله فى التهمة الأمر الذى الجأنى الى تسفيره ليلا الى بور سعيد .

ولقد كان من حسن الحظ أن من بين رجال النيابة الذين أنتدبوا للتحقيق حضرة سليمان بك يسرى القاضى (الآن بالحاكم المختلطة) ، أما حضرة قاضى التحقيق فهو المرحوم خليل بك كمال . وقد كان أشد مايؤله أن يسمح طلب الافراج عن أخى ومن معه ، ولذلك كان نصيب هذا الطلب الرفض دائما . وقد رأيت - والقضية فى دورها الأخير - أن أعرض شيئا من موضوعها بنفسى على سعادة المستشار القضائى وقد حرمت من هذا التصرف من عطف أصدق أصدقائى المرحوم عبد الحالى باشا ثروت الذى كان نائباً غوميا فى ذلك الوقت ، انتهى حديثى مع سعادة المستشار بتفصيله إحالة الدعوى الى محكمة الجنايات ، وهناك حكم ببراءة أخى ومن معه ، وبمعاقة مندوب اسماعيل صدقى باشا بالحبس ثلاثة شهور .

الترشيح لمجلس شورى القوانين :

أول ما فكرت فى الحياة النيابية فى مجلس شورى القوانين ، فرشحت نفسى لعضوية مجلس مديرية دمنهور توطئة لدخول انتخابات شورى القوانين حوالى سنة ١٩١٣ ، وقد انتخبت فعلا عضوا بمجلس المديرية ، ثم طمن فى الانتخاب بدعوى أننى لست مقيما بالبحيرة حتى يصبح انتخابى طبقا للقانون ، فمع قيد اسمى عدة سنين بمديرية البحيرة ووجود منازل ومساكن وأطيان لى تتجاوز الآلاف ، قبلت المحكمة الطعن ، وقد كانت برئاسة المرحوم عبد المجيد بك فريد ، وعضوية محمد بك نجيب شقيق اسماعيل باشا صدقى ، وحامد بك رضوان ، وقد أصبح عبد المجيد بك فريد قاضيا فى المحكمة المختلطة ، وقد ترقى عقب هذا الحكم القضاة الثلاثة ، أحدهم الى قاضى فى المحكمة المختلطة ، والقاضيان الآخران نالا مثل هذه الترقية فى المحاكم الأهلية ، لحسن الحظ أو لحسن الصدفة .

ومما يدهشنى الى اليوم أن ثروت باشا وصدقى باشا كانا أشد الناس تحمسا لهذا الذى انتهى اليه أمر انتخابى ، وقد يكون غريبا أيضا

= ١٩٢١ : عين وزيراً للمالية فى ١٧ مارس ١٩٢١ ، الى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ . ثم تكد عدة مناصب وزارية بما فى ذلك رئاسة مجلس الوزراء اذ كانت الأخيرة فى أكتوبر ١٩٤٦ .

دار المحفوظات العمومية : حلف ٢٨٩١٨ ، محفظة ١٩٥١ دولاى ٦٧ عين ٣ .

وأيضا النظارات والوزارات المصرية . ١٠ ١٠ ١٠

أن أنجح في هذا الانتخاب مع أن مدير البحيرة في ذلك الوقت كان أحمد باشا كمال ، والقاضي المرحوم خليل بك كمال ، والذي كان يأخذ أصوات الناحيين هو المرحوم خليل بك القاضي ، وقد كان رحمه الله يظهر اشمئزاً من ناخبي . وقد يكون أغرب من ذلك أنني لما دخلت أول جلسة لمجلس المديرية قابلتني أعضاؤه بوجوه مكفهرة وبخاصة المرحوم الصوفاني بك (١٧٢) ، كان كمال باشا قد طلب من الأعضاء عدم الحفاوة بي .

وقد يكون طريفاً - بعد هذا كله - أنه بعد انتهاء الانتخاب دعاني السير جراهام مستشار الداخلية يومئذ ، وقال لي مازحاً - بعد قبول الطعن في انتخابي : لست أدري كيف تعاملك الآن وزارة الداخلية، ولعلها تعتبرك من المتشردين فيكون لها بعض العذر لأنني علمت أنها حذفت اسمك من كشوف الانتخاب من مدينة القاهرة ، ولما علمت أنه مقيد بمديرية البحيرة حذفته من هناك فسقط اسمك لهذا السبب نفسه ، وما هو يصدر الحكم أنك لست ذا موطن في البحيرة ، فمن يطبق قانون المتشردين عليك يعذر كل العذر إذ لا موطن لك لا هنا ولا هناك .



اجتماع في منزل سعد زغلول :

لما بدأت الحرب الكبرى ، وتبيننا أن انجلترا تريد أن تحدث حدثاً جديداً في سياستها في مصر ، وكان المستر ستورس السكرتير الشرقي للوكالة البريطانية يسكن طابق في منزلي بقصر الوبارة ، دعاني ذات ليلة أن أذهب معه الى منزل المرحوم سعد باشا زغلول - الذي كان وكيلاً منتخباً عن الجمعية التشريعية (١٧٣) - لتتداول معه . وقد اجتمعنا وكان يحضر اجتماعنا أيضاً السير جراهام الذي كان مستشاراً لوزارة الداخلية ، وتداولنا نحن الأربعة في الحالة الحاضرة ، ومن الآراء التي عرضت ، رأى أديته ، وهو أن انجلترا إذا اكتفت في تغيير نظام مصر بأن تأخذ لنفسها الحقوق التي لتركيا وتحل محلها فإن ذلك يكون حلاً سهلاً القبول عند الأمة ، لا يصادفه عقبات أو اضطراب . فقال مستر ستورس : « ان انجلترا لا تطمح في أن تأخذ من مصر أكثر مما هو لتركيا الآن ، ولكن نخشى أن ذلك يثير غضب الرأي العام » .

(١٧٢) يقصد عبد اللطيف الصوفاني أحد أقطاب الحزب الوطني .

(١٧٣) الجمعية التشريعية : هي الهيئة شبه النيابية التي استحدثها كشنر لتحل محل الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين في أول يولية ١٩١٢ . وقد تم انتخاب سعد زغلول وكيلًا للجمعية بأغلبية ٦٥ عضواً .

لزيد من التفاصيل انظر : عبد الخالق لاشين : سعد زغلول وفريقه في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، ص ١٨٨ - ٢٠٠ .

فقلت لمستر ستورس : اذا كان ما تقوله حقا ، فان الراى العام من غير شك سيرحب بهذا الحل ، لأن معناه أنه لن يصبح لكم جيش احتلال فى مصر ، كما انكم ستتخلون عن وظائف الحكومة وسيحل فيها مصريون بعدكم . ذلك لأن تركيا ليس لها جيش احتلال هنا ، وليس لها موظفون ، وكل ما لها سلطة اسمية وتصك العملة باسمها ، ويخطب لها باسم سلطانها فى المساجد ، وأنا راض أيضا بأن ادعو أئمة المسلمين فى بلدنا أن يبدلوا فى الخطب فى صلاة الجمعة اذا اقتضى الحال باسم خليفة العثمانيين بملك الانجليز ان صبح أنكم مخلصون فيما تقولون .

فأجابنى : وهل حقا يا هلباوى بك انك ترى من المصلحة ان يتدخل الانجليز عن كل تدخل فى الشئون المصرية ؟

قلت : انه اذا وجد رجل من بين المصريين يشكو من هذا التدخل فيجب أن تعلم أن أشد الناس عداء لهذا التدخل هو الهلباوى .

فقال مستر ستورس : عندي معلومات يصعب على أن أبدئها بحضور سمع باشا تجملنى أشك فى أن هذا هو رأيك .

هجوم من ستورس ودفاع من الهلباوى :

قلت : أنا لا أسمح لك بقولها الا أمام الباشا ، لأنى لا أذكر فى حياتى أن بينى وبين أى انجليزى حتى الساكن ملى فى بيتى أى سر أخجل من اذاعته بين مواطنى ، فقل ما عندك .

قال : هل المصرى الذى لا يرضى بتدخل الانجليز يطلب الى بصفتى انجليزيا لاتوسيط عند كتشنر فى أن يتدخل عند المستشار القضائى لمنع ظلم بعائلته من حكام مصريين ، وهل أنت لم تطلب مثل هذا فى حادثة الشجار الذى وقع بين عائلتك وبين موظفى اسماعيل باشا صدقى . وهل أنت لم تظمن على تصرف رئيس الوزارة محمد سميد باشا ومدير البحيرة واتهمتهما كما اتهمت حسين رشدى وزير الحقانية بأنه يحابى الفريق الآخر ، وتلج فى تدخل المستشار القضائى لمنع هذا التدخل ؟

قلت : نعم حصل منى هذا ، ولو كنت محسنا لتقدير التصرفات لجعلت طلبى هذا أكبر حجة على كراهيتى لتدخل الانجليز فى شئون الحكومة المصرية . وان غاب عنك وجه التعليل فى هذا فاعلم أن كل موظف معرض دائما لأن يميل مع الفرض اذا وجدت ظروف تضطره الى هذا ، فالموظف غير معصوم من الخطأ والزلل ، واذا قلت أن أمتى يساء اليها بتدخل الانجليز ، فليس معناه أن كل رجل من الموظفين المصريين لا يحصل منه هذا الخطأ أو الاساءة .

ومن حق كل فرد اذا لحقه ظلم من أى موظف كان أن يرفع شكواه الى السلطة العليا، ولو لم يكن الانجليز في مصر واغتصبوا حق الاشراف على ادارتها لوجدت سلطة أخرى من المصريين أنفسهم تكون بابا لسماع تلك الشكوى ، اما وقد أمسيتم أصحاب الكلمة العليا والأمر والنهي في كل كبيرة وصغيرة في خيمة الدولة فلا سبيل الى الشكوى من أولئك الموظفين اذا وجد لها محل الا برفعها الى بابكم ، ولو أنكم أنتم المغتصبون لتلك السلطة ، وأزيدك على هذا بيانا أنه لولا تدخل الانجليز في شئون مصر ، ولو كان اختيار الموظفين المصريين بإرادة هيئة مصرية عالية ، لما أمكن أن يتصور أحد أن أمثال مدير البحيرة يصل الى منصبه هذا والمصريون جميعا يعلمون أن مبلغ كفايته التي أهلته لهذا المنصب الكبير ، هو مشايعته للانجليز والنس عنه الانجليز ، وتحت ستار حمايتهم له يرتكب كل ما لا يجيزه قانون ، بل ولا تقبله مروءة أصغر موظف في البلاد ، وأنت يامستر ستورس ان آخر رجل يعيب به المصريين أمام بعض ويأنفون من سيرته هو ذلك الرجل ، وأنت تعلم أنه من أصدقائك وأصدقاء اللورد كتشنر نفسه .

خرجنا من هذا المجلس على غير اتفاق ، ولم تفض الا أيام قليلة حتى أعلنت الحماية ، وخلع عباس ، وتولى الأمير حسين كامل باشا سلطانا على مصر .



تدهور العلاقة بين الهلباوى وحسين كامل :

صلتي بهذا الأمير قبل أن يرقى الى العرش كانت صلة متينة ، وكثيرا ما كنا نقضى ليالى نتحدث فيها حديث الأصدقاء بعضهم الى بعض ، وبحكم هذه الصداقة دعاني سموه لاستشارتي قبل أن يقبل ما عرضته عليه انجلترا من ابقاء عرش مصر . وقد لخص لي سموه ما عرض عليه واستحسننت أمام سموه هذا القبول ، ولكن لما انكشف الفطاء ، ظهر لي أن سمو الأمير كان يخفي على أشياء كثيرة ، لو كنت عرفتها ما نصحته بقبول المنصب ، ولعله خدع أيضا بالسياسة الانجليزية ، كما خدع بها الكثيرون .

اقام الانجليز حفلة كبرى لمناسبة جلوس عظمته على العرش ، ودعوا جمهورا كبيرا من ذوات ائبله ليستقبلوا الأمير عند دخوله الى سراى عابدين . وخرج الموكب من منزل الأمير بقصر العوارة متجها الى سراى عابدين، وقد ازدحمت الطرقات بالجواهر ، كما انه اكتظ بالمدعويين الصيوان المقام أمام عابدين ، ولا أذكر أن عينا دمعت وقلبا انجرح بين هذه الجموع أكثر منى ومن صديقي أحمد لطفى السيد بك .

جاءنا الأمير عند دخوله فحينئذ بدموع لم نستطع اخضاعها ، لأنه خيل إلينا في ذلك الوقت أننا نشيع جنازة البقية الباقية من استقلال مصر ، وأن انجلترا قد أبدلت هذه الجنازة بمهزلة من المهازيل استخفافا بمقولنا واحتقارا لكرامتنا .

وقد صار لقب سمو الأمير سلطان مصر بدلا من خديو مصر ، ورفع مرتبه تبعا لذلك من ١٠٠.٠٠٠ جنيه (مرتب الخديو) الى ١٥٠.٠٠٠ جنيه في السنة .

كل هذه الألقاب وهذه التغيرات لم تزدنا الا كآبة وحزنا ، لأننا نفهم أنها كالمخدر يأخذ المريض لكيلا يشعر بآلامه .

وما انسكب من دمع صديقي لطفى بك من العبرات في ذلك الموقف أفقدنا شطرا عظيما من صداقة السلطان ، لأنه عددها منا سوء مجاملة أو قلة وفاء .

ولم يحتفظ السلطان زمنا طويلا بكثير من أصدقائه بعد ولايته العرش ، لأنه من سوء حظه كان مركزا للسلطة الانجليزية التي كانت مفضولة من الخاصة والعامة بعد اعلان الحماية ، وبالأخص بعد التصرفات السيئة التي أجراها مستشار الداخلية المستر هنز - وقد كان من موظفي المعارف قبل الحماية ، ومعروف بالطيش والحماقة - وكانت أكثر خلاله شهرة مداعبة الكلاب والعناية بتربيتها . ويظهر أن بعض الانجليز الذين كانت لهم بعض الكفاية قبل الحرب احتاجت لهم انجلترا في مناصب أخرى ، وعينت بدلهم في معظم الوزارات أشخاصا أقل منهم كفاية وخبرة ، ومن يضرب بهم المثل في عدم الكفاية المستشار هنز ، واني أعتقد أنه بتصرفه وإكراه الحكومة المصرية على الانخضاء عن تصرف السلطة العسكرية التي حملت الأهالي تكاليف باهظة من تجنيد أبنائهم في خدمة الجيش الانجليزي بصفة متطوعين ومن أخذ مواشيهم ومحصولاتهم بضمن بخس قد عجل بانفجار ما تكنه الأمة من الغضب والشكوى ، ثم توالى الوقائع وعقدت الهدنة ، وقامت الثورة .

حادث خطر للهلباوى :

حدث لى في سنة ١٩١٥ حادث أوشك أن يذهب بحياتي ، ذلك انى كنت فى يوم الاثنين ٥ ابريل من تلك السنة أقضى مع بعض أصحابى فى يوم شم النسيم فى عزيتى الكائنة بالبحيرة ، وكنت مضطرا لأن أسافر عصر ذلك اليوم الى المنصورة لقضية عندى هناك فى اليوم التالى ، والمسافة التى

يصل العزبة عن محطة (دسونس) نحو ١٦ كيلو والطريق اليها يجب أن يكون بالركايب أو العربات * فركبت عربتي وركب معي المرحوم عثمان بك محمد ، وعند اجتياز كوبرى مصرف دسونس جهلت الخيل التي تجر العربية ، فشعر صاحبي بهذه الحركة وبهذا الخطر ، فقفز من الجهة اليسرى ، ونجا من الخطر ، أما أنا فقد نزلت من الجهة اليسرى بعد أن ضمنت فرصة للنجاة ، إذ تدرجت العربية بخيلها الى اليسار ، ومرت العجلتان الخافية والأمامية على ساقى الأيمن فانكسر الى ثلاث قطع ، ثم جرتني معها وألقنتني فى المصرف ، فسقطت من ارتفاع ثلاثة أمتار ، وسقطت العربية فوقى بخيلها ، وسائق العربية عندما رأى على هذه الحالة استغاث بصيادين كانوا هناك فى هذه الجهة ، وساعده على انقاذى مضى على ، ولا حراك بى ، وبعد نحو الساعة استيقظت ، وبمجرد شعورى بعودة الحياة طلبت وزقا وقلما لأبعث (تلفرافا) الى محكمة المنصورة أنبئها بما أصابنى ، وأطلب تأجيل القضية ، فقام خفير بالتلفراف الى المحطة ، وذهب سائق العربية وراكبا احدى فرسى العربية الى العزبة ينبئ امرأتى والعائلة وأول من أدركتنى على هذه الحالة هى امرأتى وشقيقى الشيخ على ، وأذكر أنه حدثت مناقشة بين الاثنين فى أى جهة يذهبان بى ، فكانت امرأتى ترى لزوم الذهاب الى مصر حالا لاكون بين الأطباء والمجبرين قبل استفحال الأمر ، وكان أخى يرى أن حالتى لا تسمح بتحمل السفر * وقد تقلب على رأيه وجاء طباخى المرحوم الاسطى يعقوب فاخذ برفق يربط رجله ويلفها بقطن ولقائف ، وأتوا بعربة أخرى نقلت عليها وساقى ممتد وموضوع على ركبتى زوجتى وطباخى *

كانت المسافة بين محل الواقعة والعزبة نحو الخمسة كيلو مترات ، فاجتزت هذه المسافة بصعوبة ، جاهلت نفسى على تحملها ، وبعثت بتلفراف بالحادثة الى المديرية ، وكان مدير البحيرة فى ذلك الوقت صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا ، وبعثت بتلفراف الى مصر لصديقى المرحوم على باشا شعراوى ، فأرسلت المديرية طبيبيا خاصا لعمل الاسعافات اللازمة ، ووصل الى العزبة حوالى الساعة ١١ مساء ، وعمل الاسعافات ولكنها أملتني جدا فلم أذق للنوم طعما فى تلك الليلة *

وبقييل ظهر يوم الثلاثاء ، حضر من مصر تلميذى المرحوم اسماعيل بك صالح المحامى ومعه يوسف المجبر ، وقكوا الرباط الذى عمل ليلا ، وكان سعادة محمد باشا محمود طلب من محافظ الاسكندرية صاحب الدولة

زيور باشا (١٧٤) التصريح بإرسال سيارة مغلقة الى العزبة لنقل منها الى محطة كفر الدوار لأن من الواجب نقل من العزبة الى مصر بعد ظهر ذلك اليوم .

وقد كانت جميع السيارات في ذلك الوقت تحت اشراف السلطة العسكرية لاستخدامها في الشئون الحربية ، ولا يمكن خروج واحدة منها من المدينة بغير اذن خاص .

وحوالى الساعة الثالثة بعد الظهر جاءني مأمور مركز كفر الدوار مندوباً من قبل المدير بالسيارة المطلوبة فنقلوني اليها ، وركب معي زوجتي وخادم تتكىء عليه رجل ، وركب مأمور المركز بجوار السائق ، ولما وصلنا الى محطة كفر الدوار ، وجدنا سعادة المدير موجوداً في انتظارى بنفسه ، وقد كان أعطى إشارة الى محطة اسكندرية بضرورة إيقاف قطار الاكسبريس بمحطة كفر الدوار حتى أتمكن من السفر به ، وبعد جهد ومشقة تمكنوا من نقلي الى القطار ، ولما وصلت الى محطة مصر ، كان ينتظرني بها كثير من أصدقائي ، وأولهم على شعراوى باشا ، وزميل الأستاذ محمد بك يوسف ، وأنزولوني من نافذة العربة على نقالة نقلتني من الرصيف الى خارج المحطة ، ومن هناك ركبت مع زوجتي عربة الاسعاف الى المنزل .

(١٧٤) أحمد زيور باشا : ولد في الاسكندرية سنة ١٨٦٤ وينحدر من أسرة شركسية الاصل . تلقى تعليمه بالدرسة الفرنسية بالاسكندرية ، ثم في كلية الجوزيت ، عمل كاتباً بمحكمة الاسكندرية المختلطة من ١١ نوفمبر ١٨٨٢ الى ٢ يولية ١٨٨٥ ثم سافر للدراسة ، حيث حصل على ليسانس الحقوق من فرنسا عام ١٨٨٧ . يجيد اللغات الفرنسية والتركية والالمانية والانجليزية .

عين مساعد نيابة في ٢٨ مارس ١٨٨٧ الى ١٢ يناير ١٨٨٩ ، ثم تدرج لمنصب نائب قاض حتى ٢ اغسطس ١٨٩١ فوكيل نيابة من ١٨٩١/٨/٢ الى ١٨٩١/١١/٢٩ ثم رئيس محكمة ابتداء من ١٨٩١/١١/٣٠ ثم مستشاراً بمحكمة الاستئناف الاصلية من ١٩٠٥/٣/١ الى ١٩١٢/١٢/٣١ ثم محافظاً للاسكندرية في ١٩١٣/٢/٥ الى ١٩١٧/١٢/٢٢ . تولى وزارة الاوقاف في ٣ ديسمبر ١٩١٧ حتى ١٩ ابريل ١٩١٩ ، تقلد وزارة المواصلات لفترات طويلة في عدة وزارات من يولية ١٩١٩ الى ١٩٢٣/٩/١٧ .

وفي ١٩٢٣/٩/١٨ عين مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً في إيطاليا حتى ١٩٢٤/٣/١٤ حيث عين رئيساً لمجلس الشيوخ اعتباراً من ١٥ مارس من نفس العام . كما عين وريثاً بلا وزارة من ١٩٢٤/٧/٢٤ ثم أعيد تعيينه رئيساً لمجلس الشيوخ من ١٩٢٤/١٠/٢٥ حتى ١٩١٧/١٢/٢٢ . تولى وزارة الاوقاف في ٢٢ ديسمبر ١٩١٧ حتى ١٩ ابريل ١٩١٩ ، للديوان الملكي من ١٩٢٤/١٠/٢٧ حتى ١١ مايو ١٩٢٥ وكان وقتها عضواً بمجلس الشيوخ حتى الرتبة الثانية في سنة ١٨٩٢ ، ورتبة الممايز في سنة ١٨٩٦ ، ورتبة الميريران في عام ١٩١٢ ، ورتبة الباشوية في سنة ١٩١٥ ، كما منح عدة نياشين .

دار المحفوظات العمومية : ملف رقم ٤٢١٢٨ ، محفظة رقم ٢٢٥٤ ، دواولب ٢٥٦

رف ١ .

وقد لبثت أعانى آلاما شديدة بسبب هذا الحادث مدة ثلاثة أشهر ،
والذى تولى علاجه هو برسمو المجبر تحت اشراف جراحنا الشهير على بك
ابراهيم ...



أقعدنى هذا الحادث عن أعمالى فى المدة ٥ أبريل سنة ١٩١٥ حتى
آخر أغسطس من تلك السنة ، وأول قضية بدأت عمل فيها بعد هذا الحادث
هى قضية عائلة عمر بك عبد الآخر أحد أساطين حزب الأحرار الدستوريين .

احدى القضايا لتشويه سمعة الخديو :

بعد اعلان الحرب فى سنة ١٩١٤ عزل الخديو عباس ، وعزلت
الحكومة تبعا لذلك أنصاره ورجاله ، وكان من بين هؤلاء المنزولين حسين
باشا محرم سرياور الخديو ، والوصى على البرنس سيف الدين ، وأحمد
باشا خيرى مدير الاوقاف الخديوية ، وقد اتهمت الحكومة حسين باشا محرم
بأنه اشترى صفقة للبرنس سيف الدين بمبلغ ١٤٠.٠٠٠ جنيه ولم يراع
باعتياره وصيا على البرنس صالحه فى هذه الصفقة ، بل كان فيها غبن
كثير عليه ، كما اتهمت أحمد خيرى باشا بأنه بدد من مال الاوقاف الخديوية
نحو ٢٠.٠٠٠ جنيه .

وقد تولى تحقيق هاتين القضيتين فى وقت واحد زكى بك الأبراشى
الذى كان وكيلًا للنياحة فى ذلك الوقت .

وقد وكلت أنا والمرحوم أحمد بك لطفى عن حسين محرم باشا ، كما
وكلت أيضا مع أحمد بك مصطفى عن خيرى باشا .

وقد أثبتنا بالتحقيق أن حسين محرم باشا ليس له يد فى هذه التصرفات
لأنها كلها كانت بواسطة الخديو بأوامر تبلغ اليه وهو الذى يبلغها لرئيس
الوزارة محمد سعيد باشا بواسطة يوسف بك صادق وكيل الخاصة
الخديوية ، وهذا يبلغها لرئيس مجلس حسبي مصر على ذو الفقار باشا ،
حتى ان حسين محرم باشا لما شعر أن هذا العمل مضر بمصلحة البرنس
ولا قبل له يرد كلمة الخديو ، أبلغ اللورد كتشنر (وكان المنسوب السامى)
وقد كانت له به علاقة قديمة من الجيش .

واستشهدنا فى هذه القضية بحسين رشدى وزير الحاقانية ، وعلى
ذو الفقار باشا المحافظ ورئيس المجلس الحسبي ، وزيور باشا محافظ
الاسكندرية ، وبالرغم مما ظهر من شهادة هؤلاء الشهود ومن التحقيق ، فقد
حكمت محكمة أول درجة بعقوبة حسين محرم بالحبس عشرة أشهر مع
ايقاف التنفيذ . أما فى قضية خيرى باشا فقد أثبتنا أيضا فى التحقيق أنه
ليس له يد فى التبيدي المنسوب اليه ، وعلى ذلك فقد حكم عليه كزميله .

استأنفنا الحكمين وحكمت محكمة الاستئناف فيها بالبراءة لأن التحقيق أثبت أنه لم ينلهما شيء من المال المبدد ، وقد استغرقت هاتان القضيتان أمام التحقيق وأمام محكمة أول درجة عدة أشهر ، وكاننا محل اهتمام الجمهور ، لأن السياسة لعبت فيها دورا كبيرا . إذ كان المتهوم أن الغرض من إقامتهما هو تشويه سمعة المندوب ، وقد قدم هذان الرجلان ضحية لهذا الغرض .

وأذكر أن الأسئلة التي وجهها الدفاع للوزراء بالأخص رشدي باشا وزير الحفانية المهيمن على المجالس الحسبية ، ورئيس الحكومة محمد سعيد باشا ، كانت تقابل بامتناع شديد من المسئولين ، والدفاع مع علمه بما يلحقه شخصا من امتناع أولئك الوزراء ضحي في سبيل تادية الواجب للمتهمين ، وقد تكلل دفاعنا بالنجاح وأثبت الحكم الاستئنافي أن تصرفات النيابة في القضايا المذكورة كانت بعيدة عن المصلحة ، حيث يستشف منها الرغبة في التشهير لأغراض سياسية ، ومما ينبغي ذكره أن ارحوم سلامة بك ميخائيل أحد قضاة الجلسة الاستئنافية كان أول من جاهر برأى البراءة ، واستطاع أن يضم اليه المرحومين عبد الرحمن عزيز وحيدى بك وكيل محكمة مصر وقتئذ ، وأظن أنهم تحملوا نصيبا كبيرا من العنت في مستقبلهم القضائي بالنسبة لصدور هذا الحكم .



احدى القضايا لتشويه سمعة المندوب :

رأيت أن أضف الى هذه الصفحات صورة الحكمين الابتدائي والاستئنافي باسم صاحب العظمة حسين كامل سلطان مصر .

محكمة السيدة الجزئية

بجلسة الجنب الابتدائية المنعقدة علنا تحت رئاسة حضرة محدود شكرى أفندى القاضي وبحضور حضرة محمود زكى الايراشى أفندى وكيل نيابة الاستئناف وحسين حسنى أفندى كاتب الجلسة .

اصدور الحكم الآتى

في قضية النيابة العمومية نمرة ٧٨ سايرة سنة ١٩١٥ ضد أحمد خيرى باشا من ٥٨ مدير الأوقاف الخصوصية سابقا ومقيم بالقاهرة بشارع محمد زغلول .

حيث أن النيابة العمومية اتهمت هذا المتهم بأنه ٠٠٠٠ أولا ٠٠٠٠ .
لأنه في البلدة بين ١٦ مارس سنة ١٩١٢ و ٤ يناير سنة ١٩١٣ بديوان
الأوقاف الخصوصية المسلمة اليه بصفته مديرا لمصلحة الأوقاف الخصوصية
أى وكلا بأجرة من جهة الوقف فى تنفيذ شروط الواقفين وذلك اضرازا
بجهة الوقف المستحقين ولأنه فى المكان والزمان سالف الذكر بسدد مبلغ
٧٤٨ جنيها و ٦٦٧ مليما سلم اليه من البنك الشرقى الألماني من فوائده
أموال الأوقاف الخصوصية التى كانت موضحة به . وقد سلم اليه هذا
المبلغ بصفته وكلا بأجرة من جهة الوقف لاستعماله فى تنفيذ شروط
الواقفين فينده اضرازا بالمستحقين ثانيا : لانه فى المدة السابقة وبداية
الأمير سيف الدين بقسم السيدة زينب بمصر بسدد مبلغ ١٥٥١ جنيها
و ٥٧٨ مليما سلم اليه من البنك الشرقى الألماني من فوائده أموال الأمير
سيف الدين التى كانت مودعة به وسلم اليه هذا المبلغ بصفته قيسا على
الأمير المذكور أى وكلا بالأجرة عنه لاستعماله فى منعه فينده اضرازا به
ثالثا : لانه فى يوم ٢٢ مايو سنة ١٩١٢ أو بديوان الأوقاف الخصوصية
استعملت لفوائده الشخصية مبلغ ٢٤ جنيها من أموال الأوقاف الخصوصية
المسلمة اليه بصفته السابقة وذلك اضرازا بجهة الوقف والمستحقين بأن
دفع المبلغ المذكور لمحام نظير صك خاص آداه له وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٦
من قانون العقوبات - وحيث أن المتهم أنكر التهم المسندة اليه وطلب حاضرة
المحامي عند الحكم ببراءته للاستئناف التى أبدأها ودونت بمحضر الجلسة
حيث أنه يؤخذ من الإرادة السنية الصادرة من سمو الخديو عباس باشا
حلمى الثانى والمبلغه الى ديوان الأوقاف العمومية وإلى المتهم بتاريخ ٥ يناير
سنة ١٩١٠ أن ينهى (قوله) والنظر فيما قبل التاريخ المتقدم ذكره كان
قد ال النظر عليهما لسموه وأنه آحال ادارتهما على مدير ديوان الأوقاف
العمومية وأنه فى التاريخ سالف الذكر رأى سموه فصل ادارة هذين
الوقفين عن ديوان الأوقاف العمومية وتشكيل مصلحة مخصصة يكون
مركزها بسرائى عابدين لادارة شئونهما حسب ما تصدر به أوامر عموم
وفقا لشروط الواقفين وأنه يخصص لها دقائر وعمال خصوصيون تحت
ادارة المتهم بوظيفة مدير الأوقاف الخديوية الخصوصية .

وحيث أنه يظهر من الكشوفات المرفقة بالتمويه ، أنه قد آحيل على
هذه المصلحة فى المدة التى تولى المتهم رئاستها آخلاف الوقفين المتقدم
ذكرهما . أولا خمسة أوقاف كانت مشمولة بنظر سمو الخديو وكانوا
سبعة أوقاف كانت مشمولة بنظر المتهم . وكان تنظره عليها بناء على رأى
سموه وقد تبينت أسماء هذه الأوقاف الاثنى عشر وتوزيع آحالتها على
المصلحة المذكورة بالكشفين الخاصين بذلك .

وحيث أنه يظهر من التحقيقات والمستندات ومرافعات الخصوم أن المتهم أخذ في إدارة الأوقاف منالفة الذكر الى أن حلت سنتا ١٩٠٦ و ١٩٠٧ إذ حصل فتح حسابين بطريق العهدة باسم المتهم . سمي أولهما بباب العهد تحت التسوية وثانيهما بباب العهد تحت التحصيل .

وصرف لنفسه بعد خروجه من الخدمة في الباب الأول مبلغ ٢٢٣٦١ جنيها و ٣١٥ مليا وفي الباب الثاني مبلغ ٢٢٦٦٠ جنيها و ٢٥٠ مليا ثم حصل تسديد هاتين المدهتين في الدفاتر بتسويات وتسديدات على الكيفية المبينة بأقوال المتهم وشهادة ابراهيم أفندي يوسف وعبد الرحمن أفندي حافظ والتي ذكرت بوضوح تام في التحقيقات ومرافعة النيابة . وحيث أنه يظهر من كشف المبالغ المنصرفة الى المتهم على حساب العهدة تحت التسوية أن معهما مبلغ ١٢٢٧٨ جنيها و ٤٠٠ مليا قد استعمل في شراء الأتليان للملك وخص ما كان يخص ورثة المرحوم فاضل باشا في الأتليان الملحقة بوقف المرحومة خديجة برنجي قادن ولم تكن موقوفة . وكان يديرها مديران الأوقاف العمومية مع الأتليان الموقوفة منذ ادارته لأتليان هذا الوقف وقد حكم لورثة المغفور له اسماعيل باشا بالنصف الثاني في مواجهة ديوان الأوقاف العمومية .

وحيث أن النيابة تأخذ على المتهم سوء ادارته لهذه الأوقاف وتعيب عليه تصرفه في أموال لها بالكيفية التي ذكرت في التحقيقات ومرافعتها ووجهت اليه فيما يختص بادارته المذكورة تهمتين هما .

التهمة الأولى الخاصة بتبديد مبلغ ٥٢٥٨ جنيها و ١٧٨ مليا من أموال الأوقاف المذكورة وتبديد مبلغ ٧٤٨ جنيها و ٦٦٨ مليا من فوائد أموال الأوقاف التي كانت مودعة بالبنك الشرقي الألماني .

والتهمة الثانية الخاصة باستعمال مبلغ ٢٩ جنيها من أموال مودعة بالبنك الشرقي الألماني .

والتهمة الثانية الخاصة باستعمال مبلغ ٢٤ جنيها من أموال الأوقاف الخصوصية بأن دفعه لحام نظير عمل خاص له وقالت أنها قصرت التهمة على هذه المبالغ فقط لسقوط الحق في إقامة الدعوى بالنسبة للنيابة .

وحيث أن المتهم قد دفع هاتين التهمتين في التحقيقات ومرافعة المحامي عنهما يتلخص في أن المبالغ التي صرفت اليه من الأوقاف الخصوصية وقيدت له عهدة تحت التحصيل طلبها منه سمو الخديو الناظر الشرعي الأصلي على هذه الأوقاف فأعطاه اليه وأن من تصرف فيها هو سموه . وأن مبلغ الفوائد التي استلمها من البنك الألماني الشرقي وضعت لسموه ولحسنابه في تبديد العهدة وقد أبرأ سموه بأمرة بعد التسوية الأخيرة الجاصيلة.

وقبلت استعفاؤه وبقبوله استقالته أعطى له باقى مرتبه حتى تاريخ الاستقالة ومكافأة قدرها ١٦٢٥ جنيهها عن مدة خدمته باعتبار ماهية شهر عن كل سنة من سنى الخدمة وأن اسمه كان مستعارا فى السبعة الأوقاف التى تعين عليها ناظرا بإشارة سمو الخديو وأنه لم يدخل فى تسديد مبالغ المهددة تحت التحصيل شيء من مال هذه الأوقاف السبعة وأن شراء الأبطال للملك باسمه كان بأمر سمو الخديو وبيع معظمها كان بأمره أيضا وأنه له فى ذمته أى فى ذمة المتهم شيء من ثمنها أو من ريعها وأن اسمه كان مستعارا فى شرائها وبيعها وليس له فيها شيء مطلقا . وأن باقى المبالغ الواردة بالمهدة تحت التسمية عرفت فى الشئون المذكورة فى كشوفات التسوية الخاصة بها .

وحيث أنه لاختلاف بين النيابة والمتهم فيما يختص بالوقت الذى عينته النيابة بدأ لارتكاب الجريمتين المبيتين بوصف التهمتين سالفتي الذكر .

وحيث أنه بمراجعة كشف بيان المبالغ المنصرفة الى المتهم على حساب المهدة تحت التحصيل والسداد منها يرى أن مجموع ما حصل سداد من ١٦ مارس سنة ١٩١٦ لغاية ٥ يناير سنة ١٩١٣ وهو مبلغ ٨٥٠٠ جنيهها وذلك عند مبلغ ٦٠ جنيهها و ٢٥٠ مليما ثمن البذرة .

وحيث أن النيابة أرادت بمرافعتها أن سداد المبلغ المذكور فى الدفاتر حصل بعضه بطريق التسديد الحقيقى والبعض الآخر تسدد تسديدا وهميا . وأن ما تسدد منه تسديدا حقيقيا هو مبلغ ٦٠٠ جنيهها من معلوم النظارة السنوية - المقررة لسمو الخديو ومبلغ ٣٤١ جنيهها و ٢٥٩ مليما من ريع الأبطال لذلك ومبلغ ١٥٥١ جنيهها و ٥٨٧ مليما من فوائد الأمير سيف الدين (وهو موضوع التهمة الثانية) وأن ما تسدد تسديدا وهميا هو مبلغ ٥٢٥٨ جنيهها و ٧٨ مليما وموضوع الشطر الأول من التهمة الأولى وقد بينت النيابة فى مرافعتها أن مفردات هذا المبلغ ترجع الى مبلغ ١٤ جنيهها و ٢٤٨ مليما من وقف هانم أم خليل ومبلغ ٨٦ جنيهها و ٥٤٠ مليما و ٢٥ جنيهها و ٧٤٠ مليما و ١٣١ و ١٥٠ مليما من وقف قوله وذكر فى الدفاتر أنها صرفت اجسانا على الفقراء (وتواريخ صرف جميع هذه المبالغ مبنية بثنائى الكشفين الخاصين ببيان التسوية الرقيم ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ ومبلغ ٢٨٥٠ جنيهها قيمة ما ذكر أنه حصل صرفه على مستأجرى قوله داخل وخارج القطر بكشف تسوية مؤرخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ .

وحيث أن الخلاف قائم بين النيابة والمتهم فى قيمة سداد مبلغ ٢٥٨ جنيهها و ٤٧٨ مليما المذكور بالكيفية التى بينت قبل . فتقول النيابة أن السداد بهذه الكيفية لا يعتبر مبرئا لفئة المتهم لأنه سداد وهمى ولأن

التسويات التي حصلت ودخلت فيها بمقررات المبلغ المذكور انما هي من عمل المتهم لانه سعاد وهمي . ولان التسويات التي حصلت ودخلت فيها مقررات المبلغ المذكور انما هي من عمل المتهم وهو لا يملك أن يبرى ذمته بعمل يصمله على غير الحقيقة ولان الظروف التي حصلت فيها التسوية الأخيرة عند استقالة المتهم كان يريد التخلص منه بأى كيفية كانت . وقد كان المتهم ممتنعا عن تقديم الاستقالة الا اذا سويت عهده وتسدت . وان ما يبرى ذمة المتهم من مبالغ العهدة هي المحاسبة الحقيقية . التي كان يجب عملها عند استقالته وبصلها . وهي لم تعمل وأن ذمته ما زالت مشغولة بالمبلغ المتقدم ذكره وبعضه (لانها تعتقد أن جزءا عظيما من المبالغ المقيدة على المتهم فى العهدة تحت التحصيل قد وصل سمو الخديو . أو أنه مسئول عنه أمام جهة الوقف والتي تعتبر قانونا بمثابة الموكل . وأن المتهم لم يكن الا نائب الوكيل . ومن المقرر قانونا أن نائب الوكيل مسئول مباشرة أمام الموكل . ويقول المتهم أنه مسئول فقط أمام سمو الخديو الذى عينه . وان وقت تركه للخدمة كانت ذمته بريئة من أموال الوقف ومن المبالغ التي كانت مقيمة باسمه فى العهدة والتي استلمها جميعها سمو الخديو الذى هو الناظر الشرعى ويستدل على ذلك بأنه لما أن غضب عليه سمو الخديو وكلفه بتقديم استقالته أمر سموه بتسوية عهده وتسديدها ، وبأن سموه قبل الاستقالة وأمر له بصرف باقى مرتبه وباعطائه مكافأة عن المدة التي قضاها فى خدمة سموه - وان كان ذلك يؤخذ منحا من سموه أعطاه مخالصة عن مدة وكالته .

وحيث أنه لا نزاع فى أن ناظر الوقف يعتبر وكيلًا قضائيا عن جهة الوقف كما صدرت بذلك بعض الأحكام ، وعن المستحقين كما صدرت بذلك أحكام أخرى . وان المتهم الذى عينه سمو الخديو (وهو الناظر الشرعى على معظم الأوقاف التى يديرها ديوان الأوقاف الخصوصية يعتبر نائبا) راجع فى ذلك البند نمرة ١٠٧ و ١٠١ و ١١٠ و ١٢٢ من كتاب قضاة المحاكم فى مسائل الأوقاف وحكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١١ صحيفة نمرة ١٢١ من السنة الخامسة عشرة من الجريدة الرسمية المادة ٤٧٤ من كتاب قانون العدل والانصاف) .

وحيث أنه من المتفق عليه أن العلاقة بين الوكيل ونائبه هي كعلاقة موكل مع وكيله (راجع نبذة نمرة ٩٩٠ صحيفة نمرة ١١٣٠ جزء ٣٧ من البند (ب)) .

وحيث أنه من المقرر قانونا أن نائب الوكيل سواء عينه الموكل فى التوكيل الذى صدر منه الى الوكيل أو عينه هذا الوكيل بدون أخذ رأى الموكل ورضائه . يكون مسئولا مباشرة أمام الموكل ولكن من البديهي

والعقول الا تحق عليه هذه المسئولية الا ان كانت ذمته مشغولة بشئ من أموال الموكل اذ أنه أتى عملا ضارا بالموكل ويجب عليه توضيحه عنه . فإذا قدم نائب الوكيل حسابا عن وكالته الى الوكيل الذى عينه زالت مسئوليته قبل الموكل الاصلى . وليس لهذا الأخير أن يطالبه بشئ . وقد قضت بذلك المحاكم الفرنسية (راجع ما جاء بالنبذة نمرة ١٠٠٢ صحيفة نمرة ١١٢١ من الجزء ٣٧ من البند كله) .

وحيث أنه لذلك يجب الفصل فيما اذا كانت تسوية عهدة المتهم حين استقالته وتسديده مبالغها بالكيفية الثانية بالأوراق والتي شرحتها النيابة بمرافعتها ويوافقها عليها المتهم تعتبر مبررة لذمة المتهم من المبالغ التي كانت مقيدة عليه بباب العهدة أولا .

وحيث أن هذا الاستنتاج غير صحيح ، لأنه وإن ثبت من الورقتين المحررتين بخط ابراهيم أفندى يوسف وقدمها المتهم فى التحقيق أن هذا الأخير كان يفكر فى تسوية العهدة وتسديده مبالغها على النحو الذى عملت به وقدم استقالته الا أنه أزاء ما هو ثابت من التحقيقات بشهادة عطوفة سعيد باشا من أن سمو الخديو قال له . - انه سيأمر بتسوية عهدة المتهم وشهادة ابراهيم أفندى يوسف من أن يوسف باشا صديق رئيس الديوان الخديوى أخبره بأن سمو الخديو أصدر أمرا بتسوية حساب المتهم وأن أحمد بك صادق وكيل ديوان الأوقاف الخصوصية كلفه بتسوية عهدة المتهم فعمل التسوية بفكرته ، واتبع فيها نفس الطريقة التي كانت متبعة فى الديوان وعرضها على أحمد بك صادق ثم على المتهم بمنزله فوافقا عليها - ترى المحكمة أن هذا الأخير لم يتدخل فى عملها ، لان الأمر بالتسوية هو سمو الخديو وقد باشرها بالنمط الذى تمت عليه هما أحمد بك صادق و ابراهيم أفندى يوسف فى غيبة المتهم الذى كان منقطعا عن الديوان ، وأنه بالطبع ما كان يسع المتهم الا أن يوافق عليها لأنها « تبرئ ذمته من مبالغ يقرر أنها لم تكن بذمته ، وأنها قد وصلت سمو الخديو الناظر الشرعى ، ولأنه لا يمكن اجراء التسديد أو التسوية الا بعمل يوقع المتهم على أوراقه لأنه رئيس المصلحة ، ولان العادة والآداب جرت على أن سمو الخديو فيما يختص والمصالح التي تحت ادارته ، كان يصدر الأوامر شفهيا فينفذها رجال حاشيته . وأنه لا يعطى الأوامر بالكتابة ولا ايصالات ما . وقد شهد أحمد زكى باشا بذلك فى التحقيقات .

وحيث أنه يفهم أيضا من مرافعة النيابة أنها تعيب على التسوية والتسديد المذكورين انهما مشوبان بشئ من الاكراه لان المتهم كان يهدد سمو الخديو بأن يفشى أسراراً يتألم سموه من افشائها »

وحيث أنه يظهر جليا من شهادة عطوفة سعيد باشا ما كان يكثر
بتهديد المتهم على فرض حصوله بدليل ما جاء بشهادة عطوفته ونصه بإمكان
أن تقول لا يا باشا انى سائر لصل التسوية ، ولكن اذا كان عنده كلام
خذه معك للورد كتشنر ليقول له كل ما عنده ولذا يكون هذا الاستنتاج
غير صحيح أيضا ، وأن تسوية عهدة المتهم وتسديدها أمر بها من سنو ،
ولم يكن هناك من مؤثر قانونى أو أدبى أكرهه على إصدار أمره بعمل
التسوية .

وحيث أن المتهم يقرر أن المبالغ التى كانت مقيدة عليه بالعهدت تحت
التحصيل لم يصله منها شئ ، وإنما جميعها وصلت سمو الخديو ، وأنه
ما كان هو أو غيره يتوقع مطلقا وقت استقالته أنه سيحصل الانقلاب
السياسى الأخير ، وتفحص أعمال ديوان الأوقاف الخصوصية وأنه سيسأل
يوما عن المبالغ التى صرفها حتى كان يحتاط لنفسه ليحصل على دليل كتابى
قوى يفيد أن ذمته بريئة من هذه العهدت .

وحيث أن النيابة لا تخالف المتهم كثيرا فى هذه النقطة فقد قررت
فى مراجعتها أنه لا يسعها الا التسليم بأنه جزءا عظيما . من هذه المبالغ قد
وصل لسمو الخديو وأنها ستدفع وأنه لا يعقل الا يكون المتهم فى وسط
الفضوى التى كانت سائدة فى أعمال ديوان الأوقاف الخصوصية قد انتفع
ببعض هذه المبالغ ولم يكنها أن تعين مقدار ما وصل من المبالغ المذكورة
الى سمو الخديو ومقدار ما انتفع به المتهم .

وحيث أنه يجب التسليم بما يقرره المتهم من أنه ما كان هو أو
غيره يتوقع وقت أن قدم استقالته فى يناير سنة ١٩١٣ وقبلها سمو
الخديو بأنه سيحصل الانقلاب السياسى الأخير وأنه سيسأل عن المبالغ
التى صرفها حتى كان يحتاط لنفسه ويحصل عند استقالته على دليل
قوى يثبت تماما براء ذمته من مبالغ العهدت المذكورة .

وحيث أنه مع ذلك فانه يوجد فى التحقيقات أدلة وقرائن قوية
تثبت أن دفاع المتهم فى هذه النقطة صحيح وأن المبالغ التى كانت مقيدة
عهدة باسمه تحت التحصيل ما عدا الثلاثة المبالغ التى صرفت الى أحمد بك
مصطفى وأحمد أفندى مكى لفكرة استعمالها فى أمور خاصة بالمتهم .
وثن البذرة الخاصة بزراعتة وقدرها المتهم جميعها بعد صرفها بقليل
وصلت سمو الخديو وهى :

أولا : أثبت من أن مبلغ ٣٥٠ جنيها صرفت ١٩ سبتمبر سنة
١٩٠٨ وقيد عهدة على المتهم تحت التحصيل قد أرسل من البنك الألماني
الشرقى باسكندرية الى مدينة أثينا باسم الدكتور كادتسكى الطبيب الخاص
بسمو الخديو .

ثانيا : ما جاء بشهادة ابراهيم أفندى يوسف وهو رئيس الحسابات ومن لهم العلم بأسرار المصلحة نظرا لوضعه في أكثر من موضع من أنه وإن كان مبلغ العهدة مقيدا باسم المتهم إلا أنه سمع بأن المبلغ كان لسمو الخديو وأنه كان في وسعه أو في وسع المتهم أن يحصل صرف مبلغ من الخزينة وردده إليها بالكيفية التي ظهرت. في التحقيقات بقي أمر سموه ومن يوسف باشا صديق أخيره بأن سمو الخديو أصدر أمرا بتسوية حساب المتهم ومن أحمد صادق بك كلفه بتسوية حساب المتهم .

ثالثا : ما ثبت من شهادة عطوفة سعيد باشا من أن سمو الخديو أخبره بأنه أخذ حقيقة بعض أموال من الأوقاف وأنه سيأمر بتسوية عهدة المتهم ومن أن أحمد بك صادق قال له بعد يومين أو ثلاثة من مقابلته لسمو الخديو . وقد كان المتهم يقول ألا يوجد من يسوى العهدة مع أننا سوينها في ظرف يومين أو ثلاثة .

رابعا : ما ثبت من أن يوسف باشا رئيس الديوان الخديوي طلب الى المتهم أن ينتظره بمنزله مساء يوم ٢ سنة ١٩١٣ ليبلغه أوامر من سموه (وهو بالطبع بخصوص الاستقالة والعهدة) وما ثبت من أن سمو الخديو قبل بعد ذلك استقالة المتهم ، وقد أبلغه رئيس الديوان الخديوي هذا القبول بخطاب مؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩١٣ ، وما ثبت من أن سمو الخديو أمر بأن يصرف الى المتهم ما يستحقه من الراتب في شهر يناير سنة ١٩١٣ بأَمْضاء شفيق باشا ومبلغ ١٦٢٥ جنيها بصفة مكافأة عن خدمته (راجع في ذلك المذكرة التي رفعت لسموه ومؤشر عليها بنطقه بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩١٣ بأَمْضاء شفيق باشا الذي خلف المتهم في وظيفته) .

خامسا : ما أثبتته التحقيقات من أنه كان يدخل في سداد المبالغ المقيدة باسم المتهم عهدة تحت التحصيل كثير من مبالغ النظارة الحسينية ومصاريف الإدارة العمومية التي هي بلا جدال من حقوق سمو الخديو ومن ريع أطيان الملك التي أمر سمو الخديو بشرائها (كما سيأتي الكلام) ومن فوائد أموال الأوقاف المحسوسية التي كان يدفعها البنك الألماني الشرقي وجعل الاتفاق عليها بمعرفة سموه بدليل طلب المسيو فردينان دى مرتينو الرقيم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ومن فوائد أموال الأمير سيف الدين التي يؤخذ من شهادة حسن باشا سعيد في القضية المتهم فيها حسين باشا مجرم ومن معه أنه حصل الاتفاق عليها من سمو الخديو ومن المدير العام للبنك ببرلين . فإن كل ذلك يدل دالة قاطعة على أن سمو الخديو كان يعلم ويعتقد أن المبالغ المقيدة عهدة باسم المتهم لم تكن بصفة المتهم وأنه يرى منها ، وإنها وصلت سموه . والا لو كان الأمر بخلاف ذلك لناقض سموه المتهم الحساب بخصوصها

وانه قد خرج من ادارة الأوقاف الخصوصية مقضويا عليه من سموه .
وأما أمر سموه باعطائه مكافأة قدرها ١٦٢٥ جنيتها الأمر الذى تقضى قوانين
الاستخدام والمعاشات فى القروط المصرى والمادة والفوق بحصوله فقط . حين
خلو طرف المستخدم من المهلة ومن كل ما يشغل ذهنه من الأموال التى
كان يديرها بسبب وظيفته . وحيث أنه اذا أضيف الى ما تقضى ذكره ما جاء
بشهادة كل من أحمد زكى باشا ومحمود بك محمد واسماعيل أفندى حسن
وأنه هو مشهود من سمو الخديو من اليقظة والحرص الشديدين ومن أنه
كان يقف دائما على ما يجرى فى المصلحة الخاصة التى كان يباشر ادارتها
سواء فى ذلك أكبر الأمور أو أصغرها وما حصل من الأخذ والرد فى أمر
استقالة المتهم وتشبته بعدم تقديمها الا اذا سويت عهده وسددت الأمر
الذى من شأنه أن يلفت نظر سمو الخديو ويجعله أن يقف على مكتوبات
هذه المهلة وما احتوت عليه فى حالة الفرض بعدم علم سموه بمشتملاتها
من قبل الاستقالة - يظهر بأجلى بيان بأن المتهم صادق فيما يقرره من أن
اسمه فى المهلة المقيدة عليه تحت التحصيل كان مستمارا وان من استلم
المبالغ المقيدة بها هو سمو الخديو الناظر الشرعى على الأوقاف التى أخذ من
أموالها مبلغ ٥٢٥٨ جنيتها و٤٧٨ مليا . موضوع الشق الأول من الشقة
الأولى . وحيث أنه من المقرر أيضا فى رأى شارع القانون الفرنسى وأحكام
المحاكم الفرنسية ان لا محل لتكليف الوكيل بتقديم الحساب اذا سلم هذا
الوكيل ما بيده من المستندات الى وكيل آخر هو فى احتياج اليها لتنفيذ
عقد توكيله واذا أعطى الموكل مخالصة الى الوكيل بدون أن يقدم هذا
الأخير اليه حسابا لانه بذلك يكون قد وافق على ادارته وراجع التبذير
نمرة ٨٤٩ و ٥٨٠ صحيفة ١١١٣ جزء ٣٧ من البند (ت) .

وحيث أنه لما تقدم ترى المحكمة ان التسوية الأخيرة التى تسددت بها
عهدة المتهم تحت التحصيل مبررة لذمته وتعتبر مخالصة من سمو الخديو
عن مدة ادارته للأوقاف الخصوصية ولو انه لم يحصل فحص الدفاتر
ومناقشة المتهم على ما جاء فيها وقت استقالته . وحيث أنه زيادة على
ما تقدم ، فقد ذكرت النيابة فى مرافعتها أنها لم ترفع الدعوى الانحصوص
المبالغ التى لم تسقط الحق فى اقامة الدعوى بالنسبة اليها . وانها تعتقد
أن جزءا من المبالغ التى كانت مقيمة بعهدة المتهم انتفع بها المتهم ، ولكنها
لم يمكنها أن تبين قيمة هذا الجزء ولا وقت وقوع تبديده . وحيث أن
المحامي عن المتهم دفع فى هذه النقطة بأنه من الجائز كثيرا ازاء ذلك أن
يكون المبلغ الذى تقول النيابة أن المتهم قد انتفع به هو من ضمن المبالغ
التي سقط الحق فى اقامة الدعوى بالنسبة اليها بمضى المدة .

وحيث أن المحكمة ترى أن هذا الدفع وجيه وتأخذ به لأن النيابة لم
يمكنها أن تبين حتى ولا على وجه التقريب مقدار المبلغ الذى تقول بأن المتهم

قد انتفع به شخصيا من المبالغ المدعى بتسديدها ولا وقت تبديده بالضبط
ويحتل كثيرا على فرضي أنه دخل في ذمة المتهم مبلغ من المبالغ المقول
بتسديدها أن يكون هذا المبلغ من المبالغ التي سقط الحق في اقامة
الدعوى بالنسبة اليها . ولم ترفع الدعوى بشأنها .

وحيث أنه قد ثبت من التحقيقات أن المتهم كان قد صرف لنفسه وفي
شؤنه الخاصة من أموال الأوقاف مبلغ ١٣٠٠ جنيها في ٢٢ مارس سنة
١٩١٣ و ٢٠٠ جنيها في ٢٥ أكتوبر و ٤٠٠ جنيها في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١١
و ٩٠ جنيها و ٣٥٠ مليا في ٢٣ مارس الا هذه المبالغ كلها تسددت من
مال المتهم في ٢٣ مارس و ٢٥ ابريل سنة ١٩١١ بالنسبة للمبلغ الأول
وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩١١ بالنسبة للمبلغ الثاني وفي ٢١ نوفمبر سنة
١٩١١ بالنسبة للمبلغ الثالث وفي ٤ مايو سنة ١٩١١ بالنسبة للمبلغ
الأخير .

وحيث أن النيابة قررت بمرافعتها أنها مع التسليم بصحة ما يدفع
به المتهم من ان مبالغ العهدة تحت التحصيل وصلت سمو الخديو فانها
مازالت تعتبر سدادا لمبلغ ٥٢٥٨ جنيها و ٤٧٨ مليا لان انتفاع المتهم بالتبديد
من الأموال المبددة ليس بشرط لتوفر أركان جريمة التبديد ، وأن الجريمة
تكون متوفرة الأركان سواء انتفع بها المتهم أو انتفع بها غيره ، وأنه ما كان
يحق للمتهم أن يعطى سمو الخديو المبالغ المقيدة عليه بالعهدة تحت
التحصيل فاذا ما أعطاه لسموه اعتبر مبددا .

وحيث أنه من المسلم به والمجمع عليه من شراح القانون أنه حقيقة
لا يجب لتوفر أركان جريمة التبديد ان يكون المتهم به انتفع من الشيء المبدد
(راجع النبعة نمرة ١٢ ونمرة ١٣ صحيفة ١٥ ونمرة ١٦٠ صحيفة نمرة
٣٢ من الجزء الثاني من شرح العلامة جرسون) وإنما ما يجب بحثه في هذه
الدعوى هو هل كان بحق المتهم أن يعطى سمو الخديو المبالغ التي كان
يطلبها وكانت تقيده باسم المتهم عهدة تحت التحصيل ، وهل ان اعطاه
هذه المبالغ لسموه يعتبر تبديلا أولا .

وحيث أنه مسلم من النيابة والمتهم بأن سمو الخديو كان شخصا
الناسخ الشرعي على معظم الأوقاف التي كان يديرها ديوان الأوقاف
الخاصية ، وان المتهم كان وكيل سموه في ادارتها .

وحيث أن ما تجب معرفته هو أنه اذا وكل ناظر الوقف آخر (وهذا
جائز شرعا بمقتضى المادة ١٦٣ من كتاب قانون العمل والانصاف) وعهد

اليه بإدارة أعيان الوقف وتحصيل غلتها فقبض وكيل الناظر الغلة ، ولم يصرف منها شيئا للجهات التي اشترط الواقف الصرف عليها ، بل أنه سلمها كلها للناظر أو أنه صرف بعضها في بعض أمور اشترط الواقف الصرف عليها وسلم الباقي للناظر ، وحصل أن هذا الأخير أخذ لنفسه كل ما وصل اليه من يد وكيله ولم يصرف منه شيئا فيما اشترطه الواقف ، فهل يكون وكيل الناظر مبددا لغلة الوقف يتسليمها للناظر الشرعى ، وأخذ هذا الأخير لها وصرفها في شئونه وعدم صرفها فيما اشترطه الواقف، وهل لهذا الوكيل أن يتمتع عن إعطاء كل أو بعض الغلة كلها أو بعضها للناظر إذا طلبه منه ، وحيث أن المحكمة ترى قانونا وشروطا وعدلا أن وكيل الناظر ملزم بتسليم الغلة كلها أو بعضها الى الناظر خصوصا لو طلبها منه ، لأنه هو الذى وكله ، وأن ذمة الوكيل تبرأ من غلة الوقف بتسليمها الى الناظر الذى وكله ، وإن المسئول عنها هو الناظر الذى استلمها وأخذها لنفسه أو صرفها في غير الجهات التى عينها الواقف ، ولذلك يكون المتهم لم يخالف القانون أو العدل أو الشريعة الإسلامية في تسليمه الأموال التى طلبها منه موكله سمو الخديو لنفسه ، ولا شأن له في أن سموه أخذها لنفسه أو صرفها في غير الجهات التى عينها الواقفون ، فسموه هو المسئول عنها أمام مستحقيها أيا كان نوعهم . وتكون ذمة المتهم قد برئت من هذه الأموال بتسليمها لسموه .

وحيث أن النيابة قررت في مرافعتها وفي التحقيقات أن الأموال التى أخذها المتهم وتقيدت عهدة عليه بباب تحت التحصيل أو بباب تحت التسوية ، أنها أخذت من أموال جميع الأوقاف سواء التى تحت نظر سمو الخديو شخصيا أو التى تنظر عليها المتهم بإشارة سموه ، وأنه لا يمكن التسليم مع المتهم بأنه لم يحصل أخذ شيئا من أموال الأوقاف المعين عليها هو ناظرا .

وحيث أنه يرى من التحقيقات ومن شهادة إبراهيم أفندى يوسف بالجلسة أنه وإن كانت الخزينة التى تودع بها جميع أموال الأوقاف التى تحت إدارة الديوان هى واحدة وإن الأموال مختلطة ببعضها إلا أن أذونات الصرف أو الحصص هى التى تعين الوقف الذى يطلب احتساب المبالغ المنصرفة عليه ، فلا عبرة حينئذ باختلاط أموال هاته الأوقاف ببعضها ، ولأنه لا يمكن عمليا التسليم برأى النيابة وحفظ مال كل وقف بعينه وعلى عهده، لمتسدة هاتك الأوقاف ولأن النقود لا تميز بينها ، وقد جرى العمل فى كل المصالح المائلة على وضع جميع الأموال مع بعضها وأنشاء حساب خاص لكل وقف يبين فيه إيراداته ومصروفاته والباقي من الإيرادات بالخزينة وفى اعتبار النيابة وقت حصول التسديد الوصفى جيدا لزمن ارتكاب الجريمة دليل على صحة ذلك .

وحيث أنه لم يقيد على الأوقاف التي تحت نظر المتهم شخصيا شيء ما من المبالغ التي استعملت في سداد العهدة تحت التحصيل إلا معلى النظار الخصوصية على وقف جميلة هانم الذي هو من حق الناظر الحسبي ، وهو سمو الخديو . فيمكن الجزم بأنه لم يحصل أخذ شيء من أمواله لسدادهم في العهدة سالفة الذكر .

وحيث أنه فوق ذلك فإن اسم المتهم كان مستعارا فيما يختص الأوقاف التي تنظر عليها بإشارة سمو الخديو بدليل أنه عزل عن النظر عليها عند استقالته وقد تولى النظر عليها خلفه .

وحيث أنه لجميع ما تقدم ترى المحكمة أنه لا يمكن إعتبار المتهم مبددا لمبلغ ٥٢٥٨ جنيه و ٤٧٨ مليا موضوع الشق الأول من التهمة الأولى . وحيث أن الشق الثاني من التهمة الأولى موضوعه تبديده مبلغ ٧٤٨ جنيها و ٦٦٧ مليا سلم الى المتهم من البنك الألماني الشرقي من قوائد أموال الأوقاف الخصوصية التي كانت مودعة به وكان تسليم المبلغ المذكور اليه بصفته وكيل بالآجرة .

وحيث أن المتهم قد دفع التهمة عن نفسه في هذا السداد بأن سلم بعض هذه القوائد الى سمو الخديو الذي كان يطلبه منه ، وإن البعض الآخر دخل في سداد بعض المبالغ التي أخذها سموه . وكانت مقيدة باسم المتهم عهدة تحت التحصيل . وقد دفعها المحامي عنه بأن هذه القوائد لا تعتبر من حق الأوقاف الخصوصية لتحريمها شرعا على جهة الوقف وانها من حق الناظر الشرعي الذي اتفق على ترتيبها ، واركن في ذلك على صورة الفتوى المقدمة منه .

وحيث أنه ظاهر من ثاني الكشفين الخاصين بالمبالغ المنصرفة للمتهم أن مبلغ ٧٤٨ جنيه و ٦٦٧ مليا سالف الذكر يتكون من ثلاثة مبالغ أولها صرف الى المتهم بتاريخ ١٦ مارس ١٩١٣ وقدره ٤٨٩ جنيها و ٤٨١ مليا وثانيها صرف اليه بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩١٣ وقدره ١٠٩ جنيه و ٢٨٦ مليا وقد دخلت جميع هذه المبالغ في التسديدات والتسويات التي حصلت في التواريخ سالفة الذكر وخصت مما كان باسم المتهم عهدة تحت التحصيل أي ان المتهم لم يأخذ منها شيئا .

وحيث أنه بالرجوع الى مسألة القوائد وترتيبها يرى أنه ورد للمتهم خطاب من المسيو فردينان دي مرتينو المحامي المستشار للخاصة الخديوية مؤرخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ يخبره فيه بأن سمو الخديو يرغب في ايداع أموال الأوقاف الخصوصية الزائدة عن اللزوم بالبنك الألماني الشرقي ، وأنه يمكن سحبها منه ثانية بالتتابع حسب احتياجات المصلحة . وإن البنك يقيد

في الحساب فائدة ايداع يصير احتسابها حسب الزمن الذي تمكت فيه
الأموال بالبنك بالطريقة المبينة بالخطاب المذكور .

وحيث أنه لذلك يمكن القول بصفة قاطعة بأن مسألة ترتيب الفوائد
لم تكن من أفكار المتهم ولا من صاحبها انها حصلت واتفق عليها بأمر سمو
الخديو ومن معه من رجال الخاصة وان لا دخل مطلقا للمتهم في ترتيبها
أو الاتفاق عليها .

وحيث أن عدم قيد هذه الفوائد بدفاتر حسابات ديوان الأوقاف يرجع
بالطبع الى أمر سموه الذي كان يعلم بها تمام العلم لانه الأمر بنقل الأموال
من البنك الا على الذي ما كان يدفع فائدة بايداعها بالبنك الألماني الشرقي
الذي قبل أن يعطى فائدة نظير الايداع .

وحيث أنه أمام هذه الحقيقة الناصحة ترى المحكمة أن دفاع المتهم في
هذا الصدد صحيح أيضا يؤيده ذلك - أولا - ان فوائد أموال الأوقاف التي
دفعت من البنك الألماني الشرقي ثم من بنك ربما بعد استقالة المتهم وفي
مدة ادارة شفيق باشا الذي خلف المتهم ما كانت تقيد مطلقا بدفاتر الديوان
بل كان يحصل التصرف فيها يمثل ما حصل التصرف فيها في وقت ادارة
المتهم . وان هذه الفوائد لم تقيد في الدفاتر ويحصل اضافتها الى ايرادات
الأوقاف الخصوصية الا بعد الانقلاب السياسي الأخير - وثانيا - ما جاء في
التحقيقات الخاصة بالمبالغ التي صرفت لاحمد بك صادق بصفته وكيل
لديوان الأوقاف الخصوصية كانت تصرف بأمر سمو الخديو في الوجوه
التي يأمر بصرفها فيها .

وحيث أنه لذلك ولما سبق بيانه بإسهاب من أن المتهم غير مسئول
عن المبالغ التي وصلت سمو الخديو من أموال الأوقاف الخصوصية تكون
تهمته بتبديد مبلغ ٧٤٨ جنيها و ٦٦٧ مليما الذي هو موضوع الشك الثاني
من للتمهة الأولى ساقطة أيضا ، ولا داعي للخوض فيما اذا كانت هذه
الفوائد هي من حق الأوقاف الخصوصية وتعتبر من ملحقات ريعها أو من
حق سمو الخديو بصفته ناظرا عليها لتحريرها شرط على جهة الوقف لانه
على فرض التسليم مع النيابة على أنها من حقوق الأوقاف الخصوصية فقد
ثبت انها وصلت سمو الخديو وهو المسئول عنها ولا مسئولية على المتهم
بخصوصها . وحيث أنه فيما يختص بالتمهة الثالثة وهي تهمة الاستعمال ،
فقد قررت النيابة أنه ماكان يحق للمتهم أن يشتري الأطنان المعروفة بالأطيان
الملك بمال الأوقاف وأن يحصل التصرف فيها وفي ريعها بالكيفية التي وردت
في المرافعة والتحقيقات ، وانها لم ترفع الدعوى الا بخصوص مبلغ ٢٤
جنيها الذي دفع في ٢٢ يوليو ١٩١٢ لمعز أفندي منسى أتمابا عن تحرير

بعض عقود شراء هذه الأطنان وأن باقى مبلغ ١٢٢٧٨ جنيها و٤٥٥ مليما قد سقط الحق فى اقامة الدعوى بالنسبة اليه .

وحيث أن جريمة للاستعمال معاقب عليها بلا شك بمقتضى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

وحيث أن المتهم دافع عن نفسه فى هذا الصدد بأن سمو الخديو هو الأمر بشراء الأطنان المذكورة وبيعها وأن اسمه كان مستعارا فى هذه الصفقات ، وأنه شخصا لم يستفد شيئا من الأموال التى اشترت بها هذه الأطنان ولم يستعمل منها شيئا فى منفعة الخصوصية . وأنه لم ينتفع بشئ من ريعها .

وحيث أنه من مراجعة التحقيقات والادوار العديدة المشهورة التى مرت بها مسألة الأطنان والصفقات المتعددة التى حصلت سواء فى شرائها أو فى بيعها وكيفية التصرف فيها ، يرى بأجلى وضوح أن سمو الخديو هو صاحب الفكرة فيها بل هو الأمر بشرائها أولا وبيعها ثانيا بالكيفية التى أظهرتها التحقيقات . وأن اسم المتهم بخصوصه كان مستعارا ويدل على ذلك دلالة قاطعة أولا أن جزء من هذه الأطنان بقى بعد استقالة المتهم فى حوزة الديوان يديره ويستولى على ريعه وله حساب خاص فى دفاتره ، وقد كتب الديوان فى شهر فبراير سنة ١٩١٤ أى فى عهد شفيق باشا الذى خلف المتهم الى المديرية يطلب نقل تكليف هذا الجزء حتى يتيسر بيعه الى وقف الست بنيا قادن ووقف جميلة هانم والدتها ، وثانيا أن ثمن هذا الجزء ما زال مرصودا فى الدفاتر ويرحل من سنة الى أخرى .

وحيث أن النيابة لم تثبت لغاية الآن دليل قاطع أن المتهم استفاد شخصيا بشئ من المبالغ التى استعملت فى شراء الأطنان الملك ، وأن جزءا منها دخل فى ذمته وما أودته دليلا لها فى هذا الموضوع وهو مسألة شراء الجزء الذى ابتاعه على باشا فهمى والسيد حسين صابر من بعض ورثة فاضل باشا وما انتهت اليه من حصول التحكيم - ودفع مبلغ زيادة عن الثمن الذى كان حصل الاتفاق عليه بين المتهم وبين على باشا فهمى ليس بكاف للجزم ، لأن المتهم استفاد شيئا من زيادة الثمن المذكور للأسباب التى أبدت على لسان الدفاع فى هذا الصدد .

وحيث أن شراء الأطنان الملك المذكورة بأموال من أموال الأوقاف الخصوصية وبيعها بالكيفية الثابتة بالتحقيقات تصرف معيب بالمرء ولانه عبارة عن الاتجار والمضاربة بمال الأوقاف ، الأمر الذى تحرمه الشريعة الفراء . وأن المستول عن نتائجه انما هو سمو الأمر . وليس المتهم الذى لم يكن الا منفذا لأوامر موكله . وما دام أنه لم يثبت أن المتهم قد استفاد

شخصيا من استعمال أموال الاوقاف في شراء تلك الأطيان فلا مسئولية عليه مطلقا .

وحيث أنه قد ثبت أيضا من التحقيقات أن معظم ربع هذه الأطيان قد دخل في تسديد مبالغ العهدة تحت التحصيل التي كانت باسم المتهم ووصلت في الحقيقة سمو الخديو .

وحيث أنه لما تقدم تكون التهمة الثالثة وهي جريمة الاستعمال قد سقطت عن المتهم أيضا . وحيث أنه فيما يختص بالتهمة الثانية وهي الخاصة بتبديد مبلغ ١٥٥١ جنيها و٥٨٧ مليما الذي سلم الى المتهم من البنك الألماني الشرقي فوائد للمبالغ المودعة به من أموال الأمير سيف الدين مجبورة ، فقد ثبت من التحقيقات ومن أقوال المتهم ومن شهادة ابراهيم أفندي يوسف أن المتهم قد استلمه من البنك بصفته قيسا على الأمير المحجور عليه ، وأدخله في التسويات والتسديدات التي حصلت بتاريخ ١٦ مارس ١٥ يولية و٥ يناير سنة ١٩١٣ لسداد المبالغ التي كانت مقيدة باسمه عهدة تحت التحصيل والتي وصلت فعلا لسمو الخديو .

وحيث أنه يؤخذ من شهادة حسن باشا سعيد في الدعوى نمرة ٧٩ نمرة ١٩١٥ السيدة « صابرة » (الخاصة باتهام حسين محرم باشا ومن معه أن سمو الخديو هو الذي اتفق في عام ١٩١٠ مع المدير العام للبنك ببرلين على ترتيب هذه الفوائد وأن البنك كان يعطيها بحسب السعر الذي يقرر تبعا لقلّة النقود وكثرتها في القطر وأن لا تقيّد هذه الفوائد بالحساب الرسمي للدائنة مطلقا ، بل تغطي وقت طلبها من القيم وتقيّد في دفاتر البنك في باب الربح والخسارة . وحيث أن النيابة تقرر أن الفوائد المذكورة والتي حرمتها الشريعة الإسلامية على الأمير المحجور عليه ولكنها قانونا من حقه وحده . وكان يجب على المتهم بصفته قيسا ، اضافتها على إيرادات الدائنة . وأنه ما كان له أن يعطيها لسمو الخديو . أو أن يدخلها ضمن المبالغ التي كانت تسدد منها مبالغ العهدة تحت التحصيل .

وحيث أن المتهم يدفع عن نفسه في هذا الموضوع بأن سمو الخديو هو الذي اتفق على ترتيب هذه الفوائد ، وأنها محرمة شرعا على الأمير المحجور عليه وليست من حقوقه وأنه كان يدخلها بأمر سمو الخديو ضمن المبالغ التي كانت تسدد في باب العهدة تحت التحصيل وأن سمو رئيس عائلته الأمير المحجور عليه وصاحب الرأي في تعيين وعزل القوام عليه ويحق لسموه إجراء هذا التصرف . وأنه أطلع أمر سمو الخديو الذي كان أمير البلاد وأن طاعته واجبة .

وحيث أنه لا مانع قانونا أنه إذا انتجت أموال المحجور عليه المودعة بأحد البنوك فوائد أن تكون هذه الفوائد من حقوق المحجور عليه صاحب المال .

وحيث أن ما يتمسك به المتهم من أن الشريعة الفراء تحرم على المحجور عليه أخذ فائدة من ماله المودع بأحد البنوك لا محل له الآن . لأن معاملات المحجور عليه والتعامل بأمواله واستثمارها خاضعة جميعها لاحكام القانون المدني المعمول به في القطر المصري والذي لا يحرم ايداع المال أو استثماره بالفائدة وأن أحكام الشريعة الاسلامية لا تطبق الآن الا فيما يختص بالأحوال الشخصية والمسائل التي من اختصاص المحاكم الشرعية بمقتضى اللائحة الخاصة بها .

وحيث أنه لا نزاع في أن سمو الخديو كان يعتبر رئيس عائلة المحجور عليه ونظرا لذلك فقد كان لسموه شرعا وقانونا وعرفا وعملا رأى في تعيين وعزل القوام على الأمير المحجور عليه .

وحيث وأنه وأن صح أن لسموه الرأى المتقدم ذكره الا أن أمر ادارة أموال الأمير المحجور عليه منوط بالقيم وحده يجب عليه استعمالها فيما يعود على محجوره بالحظ والمنفعة الذي لا يكون مسئولاً عنها اذا استعملها استعمالا سينا أو بددها وذلك لاستقلاله وانفصال أموال الأمير المحجور عليه عن أموال سمو الخديو وعدم وجود أى حق قانوني أو شرعى لسموه في أموال الأمير المذكور .

وحيث أنه وإن تبين من التحقيقات ان المتهم قد أدخل جميع ما استلمه من البنك الألماني الشرقي من فوائد أموال الأمير محجورة ومن ضمنه مبلغ ١٥٥١ جنيها و ٥٨٧ مليما موضوع التهمة الثانية في تسديد مبالغ العهدة تحت التجهيل ، فإنه ما كان يحق له ذلك مطلقا .

وحيث أنه لا نزاع في أن طاعة أمير البلاد واجبة الا فيما يعد ارتكابه جريمة . وقد جرت آراء الشراح في البلاد الغربية على هذا المبدأ القويم نذكر العلامة « اسمن » في كتابه « شرح القانون النظامي الفرنسي » بالصحيفة ١٢٢ . أن الملك لا يحاكم على ما يفعل ، ولو كان الفعل جريمة في نظر القانون ، وأنه لا يمكن لأى شخص أن يتمسك بأمر الملك ليبرر عملا مخالفا للقانون ، لأن مثل هذا الأمر لا وجود له قانونا .

وحيث أن تمسك المتهم بالمادة ٥٨ من قانون العقوبات لا يجديه نفعا لعدم انطباقها بالمرّة على حالته . إذ أن الشرط الأساسي لامكان تطبيق هذه المادة أن يكون الفعل الذى يعده جريمة قد وقع من موظف أميرى أى موظف عمومى « راجع نص المادة المذكورة فى الطبعة الفرنسية » ولا يمكن

مطلقا اعتبار المتهم الذى يؤدى وظيفة خاصة صرفا لموالى القوامه لادارة أحد المحجور عليه (ولو كان أميرا) انه موظف أميرى ، أى يؤدى وظيفة عمومية ، وقد جرت أحكام المحاكم المصرية على هذا المبدأ الثابت ، وأن فى اعتبار النياية الفعل المسند الى المتهم جنحة تطبيقا للمبدأ المذكور ٠٠ وحيث أنه لا يمكن للمتهم التمسك أيضا بالمادة ٥٦ من قانون العقوبات لأنها بعيدة كل البعد عن ظروف هذه الدعوى ولم يدع أنه كان فى حالة من الأحوال المبينة بها ٠

وحيث أنه مما تقدم ترى المحكمة أنه يجب على المتهم أن يضم الفوائد التى قبضها بصفته قينا على الأمير سيف الدين من البنك الالمانى الشرقى محجورة لأنها من حق هذا الأخير وحده ٠ وانه ما كان له حق فى ادخالها فى تسديد مبالغ العهدة تحت التحصيل بديوان الأوقاف الخصوصية حتى لو كانت هذه الفوائد ترتبت من البنك بناء على اتفاق جناب سمو الخديو ، وحتى ولو أمره سموه بتسديدها فى العهدة صائفة الذكر ٠ أما وقد فعل ذلك فيعتبر عمله تبديلا ٠

وحيث أن المتهم يدفع التهمة أيضا بأنه ما كان سىء النية فى عمله ولا عقاب عليه لانعدام القصد الجنائى فى عمله ٠

وحيث أن شراح القانون الفرنسى أجمعوا على أن أركان جريمة التبديد تنحصر فى ستة ومن بينها ركنا القصد الجنائى والضرر ٠ وحيث أن القصد الجنائى فى جريمة التبديد يكون متوفرا حتى غير الجائز للشئ صفة حيازته وبمقتضى احدى العقوبات المبينة بالمادة ٤٠٨ (المقابلة للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات الأهلى) ومع أنه يرى أو كان من الوجوب عليه أن يرى أن التصرف المذكور يلحق ضررا أو يمكن أن يلحق ضررا بالغير ٠

وحيث أنه لا يشترط فى جريمة التبديد أن يكون الضرر قد حصل بالفعل فقد يكتفى لتوفر هذا الركن أن يكون الضرر محتمل الحصول كما هو الحال فى جريمة التزوير (راجع فى ذلك النبعة نمرة ٤ و ١٤ من الصحف ١٤ و ١٥ و ١٦ من الجزء الثانى من شرح العلامة جرسون ٠

وحيث أنه فى هذه الدعوى كان القصد جنائى بالنسبة للتهمة الثبانية متوفرا تماما لان المتهم لم يكن الا وكيل قضائيا عن الأمير المحجور عليه وكان يقتضى فوائد أموال الأمير من البنك بهذه الصفة ولان فى تسديده اياها فى المبالغ المقيمة عليه عهدة تحت التحصيل تفسيراً لصفة حيازته لها وتصرفا من تصرفات الملاك لانه بهذا التسديد قد أضاعها على الأمير المحجور عليه ووهبها لسمو الخديو الذى كان استولى على المبالغ

المقيمة بالمهنة المذكورة ، ولأنه من البديهي كان المتهم يرى وقت ذلك أو كان يجب عليه أن يرى ان في هذا التصرف ضررا على محجوره .

وحيث أن الضرر أو احتمال الضرر للأمير المحجور عليه من عمل المتهم ظاهر فقد أضاع المتهم بعمله على محجوره جميع مبالغ الفوائد التي قبضها من البنك الألماني الشرقي .

وحيث أنه لا نزاع في أن القيم على المحجور عليه هو وكيل قضائي يعينه المجلس الحسبي لإدارة أموال المحجور عليه وأنه يعامل طبقا لأحكام المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات اذا بدد شيئا من أموال محجوره . وحيث أنه سبق القول بأنه لا يشترط استفاضة المتهم بالتبديد من الأموال للبدة .

وحيث أنه مما تقرر ترى المحكمة أن كافة أركان جريمة التبديد بالنسبة للتهمة الثانية متوفرة وأن المتهم بين ١٦ مارس سنة ١٩١٢ و٤ سنة ١٩١٣ بدائرة الأمير سيف الدين بقسم السيدة زينب بدد مبلغ ١٥٥١ جنيها و٥٨٧ مليا سلم اليه من البنك الألماني الشرقي من فوائده أموال الأمير سيف الدين التي كانت مودعة به وقد تسلم اليه هذا المبلغ بصفته قيما على الأمير المذكور أي وكيل بالآجرة عنه لاستعماله في منفعته فبفعله اضرارا به .

وحيث أنه من جميع ما سلف ذكره يكون المتهم بريئا من التهمتين الأولى والثالثة ويتعين براءته منهما عملا بالمادة ١٧٢ جنابات وانما بالنسبة للتهمة الثانية يتعين عقابه عليها بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

وحيث أن المحكمة ترى من ظروف الدعوى التي سبق بيانها ومن أن المتهم لم يستفد شيئا من مبلغ ١٥٥١ جنيها و ٥٨٧ مليا المبدد المثبت مما سبق ذكره أنه دخل جيبه في سداد مبالغ المهنة تحت التحصيل التي وصلت في الحقيقة سمو الخديو ومن حالة المتهم وتقدمه في السن وعدم ارتكابه اثما ما قبل هذا ومن الموقف الذي كان فيه وارتكاب الجريمة التي رأت المحكمة عقابه عليها . إذ أنه كان محاطا بمؤثرات جعلته في اعتقاده أن يرتكب هذا الجرم ولكنها لا تبرر عمله قانونا مما يدعو الى استعمال الحق المخول لها بالمادة ٥٢ من قانون العقوبات والحكم بإيقاف تنفيذ الحبس المحكوم بها على المتهم .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة (أولا) ببراءة المتهم من التهمتين الأولى والثالثة (ثانيا) بحبسه مدة ثلاثة شهور حبسا بسيطا عن التهمة الثانية وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها وعلى النيابة اعلانه بذلك وأنه لو حكم عليه مرة أخرى في الأحوال المبينة بالمادة ٦٣ من قانون العقوبات تنفذ عليه هذه العقوبة بتمامها بدون ادخالها في الثانية وإن العقوبات المقررة للمعود تتوقع عليه طبقا لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من قانون العقوبات وأغتته من المصاريف .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ المشكلة بالهيئة السابقة عدا حضرة وكيل النيابة فقد ناب عنه حضرة محمد على أفندى وكيل نيابة الخليفة .

القاضى

امضاء

باسم صاحب العظمة حسين كامل سلطان مصر

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

بجلسة الجنب الاستثنائية المنعقدة علنا تحت رئاسة حضرة أحمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات عبد الرحمن عزيز بك وسلامة ميخائيل بك القاضيين ومحمد زكى الابراشى أفندى وكيل نيابة الاستئناف وحسين حسنى كاتب الجلسة .

أصدرت الحكم الآتى

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٣٦٠ - ١٩١٦

ضمم

أحمد خيرى باشا سنة ٥٨ مدير الاوقاف الخصوصية سابقا والان بانملى ومقيم بالقاهرة بشاوع سمع زغلوله باشا .

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية وأقوال الدفاع عن المتهم والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .

الحكم الاستثنائي

اتهمت النيابة العمومية لدى محكمة السيدة زينب الجزائية هذا المتهم بأنه :

أولا : في المدة بين ١٦ مارس سنة ١٩١٢ و ٤ يناير سنة ١٩١٣ بديوان الأوقاف الخصوصية بمصر ببد مبلغ ٥٢٥٨ جنيها و ٤٧٨ مليما من أموال الأوقاف الخصوصية المسلمة اليه بصفته مديرا لمصلحة الأوقاف الخصوصية أي وكيلا بالأجرة عن جهة الوقف لاستعمالها في تنفيذ شروط الواقفين ، وذلك اضرازا بجهة الوقف والمستحقين .

ولأنه في الزمان والمكان السالفي الذكر ببد مبلغ ٧٤٨ جنيها و ٦٦٧ مليما تسلم اليه من البنك الألماني الشرقي من فوائد أموال الأوقاف الخصوصية التي كانت مودعة به ، وقد تسلم اليه هذا المبلغ بصفته وكيلا بالأجرة عن جهة الوقف ، لاستعماله في تنفيذ شروط الواقفين قبلده اضرازا بالمستحقين .

ثانيا : لأنه في المدة السابقة بدائرة الأمير سيف الدين قسم السيدة زينب بمصر ببد مبلغ ١٥٥١ جنيها و ٥٨٧ مليما تسلم اليه من البنك الشرقي الألماني من فوائد الأمير سيف الدين التي كانت مودعة به وتسلم اليه هذا المبلغ بصفته قيسا على الأمير المذكور ، أي وكيلا بالأجرة عنه لاستعماله في منفعة قبلده اضرازا به .

ثالثا : لأنه في يوم ٢٢ مايو سنة ١٩١٢ وبديوان الأوقاف الخصوصية استعمل لفائدته الشخصية مبلغ ٢٤ جنيها من أموال الأوقاف الخصوصية المسلمة اليه بصفته السابقة وذلك اضرازا بجهة الوقف والمستحقين بأنه دفع المبلغ المذكور لحام نظير عمل خاص اداه له وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٦ عقوبات .

والمحكمة المشار اليها عملا بالمواد ١٧٢ جنایات و ٢٩٦ و ٥٢ عقوبات حكمت بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ حضوريا (أولا) ببرائة المتهم من التهمتين الأولى والثانية (وثانيا) بخمسة مدة ثلاثة شهور حبسا بسيطا عن التهمة الثانية وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها وعلى النيابة اعلائه بذلك ، بأنه لو حكم عليه مرة أخرى في الأحوال المبينة بالمادة ٥٣ من قانون العقوبات تنفذ عليه هذه العقوبة بتسامها بدون ادخالها في الثانية ، وإن العقوبات المقررة للعود تقع عليه طبقا لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من قانون العقوبات ، واعتقته من المختاريف ، وقد أعلن اليه هذا الحكم في يوم صفوره فاستأنفه في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ وبالمجلسنة التي

نظرت فيها القضية استثنافيا طلبت النيابة تأييد الحكم ، وطلب حضرة
الأستاذ ابراهيم بك الهلباوى المحامى الذى حضر مع المتهم الحكم بالبراءة
للاسباب التى أبداها بحضور الجلسة .

المحكمة

حيث أن الاستئناف تقدم فى الميعاد القانونى فهو مقبول شكلا ،
وحيث أن التهمة المطروحة لهذه المحكمة قاصرة على أن المستأنف فى المدة
ما بين ١٦ مارس سنة ١٩١٢ و ٤ يناير سنة ١٩١٣ بفاثرة الأمير سيف الدين
يقسم السيدة زينب بمصر بدد مبلغ ١٥٥١ جنيهها و ٥٨٧ مليما تسلم اليه
من البنك الشرقى الألمانى من فوائده أموال الأمير سيف الدين التى كانت
مودعة به وتسلم اليه هذا المبلغ بصفته قيما على الأمير المذكور أو وكلاء
عنه بالأجرة لاستعماله فى منفعتة فبدده .

وحيث تبين من التحقيقات التى حصلت فى مادة اتهام المستأنف
بتبديده أموال الأوقاف الخصوصية التى كان مديرا لها فى سنة ١٩٠٠ حتى
نهاية ١٩١٢ أن المتهم عين فى يناير سنة ١٩٠٠ مديرا للأوقاف الخصوصية
تحت اشراف سمو الخديو عين من المجلس الحسبى بناء على اشارة سموه
قيما على الأمير سيف الدين . ولما كان ضمن الأوقاف التى تحولت من ديوان
عموم الأوقاف على ادارة الأوقاف الخصوصية وقف بنباقادن فسلم ديوان
عموم الأوقاف أعيان الوقف المذكور للأوقاف الخصوصية ومعها ٢٠٠ فدان
فى الظاهر انها وقف ولكن فى الواقع ملك يستحق النصف فيها وورثة
جنتمكان اسماعيل باشا وحكم لهم به والنصف الثانى من حقوق وورثة
فاضل باشا اشترى كل من حسين صبرى وعلى بك فهمى جزءا منه ورفعوا
دعوى بالمقدار الذى اشترياه ، فرأى سمو الخديو أن يشتري المتهم لاسمه
من حسين صبرى وعلى بك فهمى وباقى وورثة فاضل باشا هذا النصف ،
وأن يؤخذ الثمن من أموال الأوقاف الخصوصية ، ويقيم عهدة على المتهم ،
وكان اسم المتهم مستعارا فى الشراء وقد حصل تسديد هذا المبلغ عهدة على
المتهم على أقساط وفى أوقات مختلفة ، لأخر دفعة سددت فى يناير سنة
١٩١٢ تاريخ خروجه من الأوقاف الخصوصية وقبل استقالته ، وكان
المتهم من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٠٦ يودع أموال الأوقاف الخصوصية
وأموال دائرة الأمير سيف الدين بالبنك الأهلى وبلعون فوائده وفى ١٠
ديسمبر سنة ١٩٠٦ أرسل المسيو فردينان دى مازتينو الى المتهم خطابا
يخبره فيه بأن سمو الخديو يرغب فى ايلباع أموال المصلحة الزراعية عن
اللزوم فى البنك الشرقى الألمانى حيث يمكن سحبها ثانية منه بالتتابع على

حسب احتياجات المصلحة ، وهذا البنك يقيّد في الحساب فائدة ايداع يصير احتسابها على حسب الزمن التي تمكّت فيه الأموال في البنك على الطريقة المبينة بالجواب المذكور وبناء على هذا الخطاب أودع المتهم بالبنك الألماني الشرقي المبالغ المتوفرة للأوقاف الخصوصية ولدائرة الأمير سيف الدين . وقد استلم المتهم من البنك المذكور مبلغ ٢٨٠٥ جنيها و ١٦٥ مليا فوائد عن أموال سيف الدين ومن ضمن هذا المبلغ مبلغ ١٥٥١ جنيها و ٥٨٧ مليا موضوع هذه التهمة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لباقي المبلغ ، وكذا استلم المتهم فوائد عن أموال الأوقاف الخصوصية وعن أموال سيف الدين في المهدة التي كانت عليه أي أن هذه المبالغ دخلت في حساب سمو الخديو .

وحيث أن المتهم معترف باستلامه مبلغ ١٥٥١ جنيها و ٥٨٧ مليا موضوع هذه التهمة على ثلاث دفع من ذلك مبلغ ١٠٦٨ جنيها و ٤٦٣ مليا في ١٦ مارس ١٩١٢ قال المحامي عنه أنه حتى اقامة الدعوى العمومية عن هذا المبلغ سقطت بمضى المدة الطويلة للأسباب التي ذكرها ودونت بمحضر الجلسة ومبلغ ٣٢٤ جنيها و ٣٦٠ مليا في ١٥ يولييه سنة ١٩١٣ ومبلغ ٢٥٨ جنيها و ٧٦٥ مليا في ٥ يناير سنة ١٩١٣ .

وحيث أنه ثابت من التحقيقات التي أجرتها النيابة أن المتهم لم ينتفع بشيء مطلقا من مبلغ ١٥٥١ جنيها و ٥٨٧ مليا بل أن هذا المبلغ بمجرد ما كان يستلمه المتهم من البنك كان يسدده في حساب المهدة أي يدخاه في حساب سمو الخديو (راجع صحيفة ١٤٧ من محضر تحقيق النيابة و ٤٦ من محضر الجلسة) .

وحيث يجب الآن البحث فيما اذا كانت أركان جريمة الاختلاس أو التهديد المعاقب عليها قانونا بالمادة ٢٩٦ عقوبات والتي حكم على المتهم بقتضائها متوفرة في هذه القضية من عدمه .

وحيث أنه من المتفق عليه قانونا أن جريمة الاختلاس أو التهديد لا تتوفر الا اذا اجتمعت عدة أركان منها حصول ضرر لصالح المال المختلس أو المبدد ومنها يكون الاختلاس أو التهديد مقرونا بالقرصنة بنية الاضرار بصاحب المال ، بحيث اذا لم تتوفر في جريمة التهديد أحد هذين الركنين كان التهديد غير معاقب عليه قانونا .

عن ركن الضرر

حيث أنه ثابت من شهادة حسن باشا سعيد أحد مديري البنك الشرقى الألمانى فى قضية نمرة ١٣٥٩ جنح استئنافية سنة ١٩١٦ المتهم فيها حسن باشا محرم بالتبديد والتي نظرت مع هذه القضية أنه علم بحصول اتفاق لا يعلم مع من، ولكنه مع غير القيم أى غير المتهم بأن أموال الأمير سيف الدين تودع بالبنك ويدفع عنها فوائد وهذه الفوائد لا تدخل فى الحساب الرسمى لا تذكر فيه الفوائد مطلقا ، وإن الاتفاق المذكور لا يلزم البنك بالدفع وإذا لم يرد لا يدفع وانها كانت تقيد بدفاتر البنك تارة باسم فوائد وتارة باسم منحة (راجع صحيفة ٥٧ و ٥٨ من محضر جلسة قضية حسن باشا محرم *)

وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن هذه الفوائد ما كان يعطى بها مستند لدائرة المحجور عليه على البنك ، وانها كانت فى الحقيقة عبارة عن منحة يعطىها البنك للشخص الذى اتفق معه على ايداع أموال المحجور عليه به نظير الخدمة التى أداها له بهذا الايداع وانتفاع ابنك بهذه الأموال *
وحيث أنه مع عدم وجود مستند بها لدائرة المحجور عليه على البنك فلا يجوز لهذه الدائرة مطالبة البنك بها ومن المقرر قانونا أن من لا يملك حق إقامة الدعوى لا يجوز له الادعاء بأنه قد ناله ضرر لحرامانه من حق ليس فى قدرته المطالبة به ، وعلى ذلك يكون ركن الضرر غير متوفر فى هذه التهمة * .

عن القصد السيئ أى نية الاضرار

حيث أن القيم غير مكلف باستثمار أموال المحجور عليه بطريق ايداعها بالبنوك مقابل أخذ فوائد عنها * .

وحيث أنه لا نزاع فى أنه قبل ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ تاريخ الخطاب المرسل من فردينان دى مارتينو للمتهم كان هذا الأخير يودع أموال الأوقاف الخصوصية وأموال دائرة سيف الدين بالبنك الأهلى بدون أخذ فوائد عنها حسب ما تقضى به الشريعة الاسلامية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يثبت أن المتهم كان يأخذ فوائد من البنوك عن أمواله الخاصة بها * .

وحيث أنه ثابت أن الذى أمر بنقل أموال الأمير سيف الدين من البنك الأهلى الى البنك الألمانى الشرقى هو سمو الخديو الذى ثبت من التحقيق بايجاب بيان أنه كان صاحب الكلمة العليا بل الكلمة الوحيدة فى

ادارة أموال المحجور عليه فعلا فى كل أموره من صغيرة وكبيرة ، كما هو ثابت صراحة من شهادة رئيس المجلس الحسبى وشهادة رئيس الحكومة السابق نفسها •

وحيث أنه ثابت أن القوائد عن أموال الأمير سيف الدين ترتبت بناء على سعى شخص آخر خلاف المتهم وبغير أن يكون لهذا الأخير علم بهذا السعى ولا يند له فيه •

وحيث أنه يستفاد من كل هذه الظروف ان المتهم ما كان يقصد بعلمه الاضرار بالمحجور عليه وانه كان سليم النية فى كل عمله وعليه فركن نية الاضرار غير متوفر أيضا فى هذه التهمة ، وكون المتهم غير مسئول جنائيا ويجب برأته عملا بالمادة ١٧٢ جنائيات •

وحيث أنه متى تقرر ذلك فلا محل للبحث فى سقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لمبلغ ١٠٦٨ جنيها و٤٦٢ مليما خصوصا وانه لا فائدة تعود على المتهم من هذا الدفع ما دامت الدعوى العمومية قائمة بالنسبة لباقي المبلغ •

ومن حيث مما تقدم يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويجب الفأؤه •

قلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على المادتين ١٧٢ و ١٧٧ جنائيات

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالقاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم مما أسند اليه وازافت المصاريف على جانب الحكومة •

صدر وتلى هذا الحكم علنا بجلسته يوم الثلاثاء ١٤ مارس سنة ١٩١٦ الموافق ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٤٤ بالهيئة السابقة عدا حضرة وكيل النيابة فقد جلس بدله حضرة على سرى أفندى وكيل النيابة •

الكاتب رئيس الجلسة

أعضاء أعضاء

دفاع الهلباوى عن فليبيدس

من القضايا التي تستحق الذكر أيضا ، وقد بلغت أوراقها ال ١٥٠٠ صحيفة وشغلتنى فى دراستها نحو الشهر ، وفى المرافعة فيها نحو العشرة الأيام ، قضية اتهام جورج فليبيدس الذى كان رئيسا لقلم الضبط بمحافظه مصر كل أيام الحرب وكان معظم ما أصاب خيار الوطنيين من الاضطهاد والاعتقال والسجن والمحاكمة يرجع الى دسه عليهم ، وتحريض السلطة الانجليزية على تعقبهم . وعندما تعين رسل باشا وكيله لهرفى باشا فى حكمدرارية العاصمة، أخذ يعمل على تعقب فليبيدس ويجمع الأدلة التى تثبت عدم نزاهته وتوجب محاكمته ، ولأهمية هذه القضية رأت وزارة الحفانية أن تعهد بتحقيقها الى رجل من رجال القضاء ليباشر تحقيقها بوظيفة قاضى تحقيق ، مع أن هذه الوظيفة ولو أنها باقية فى قانون تحقيق الجنايات الا أنه لم يوجد لها قاضى من يوم أن منح رجال النيابة سلطة التحقيق ، وانتدب لها سعادة محمود باشا شكرى الذى كان أخيرا وزيرا للموصلات .

اختار فليبيدس - للدفاع عنه فى هذه القضية - الأستاذين عبد العزيز فهمى باشا ، والرحوم محمد كامل حسين . وقد حضرا بالفعل عدة مرات فى التحقيق ، ثم سمعنا أن الأستاذ عبد العزيز تنحى عن هذه القضية .

ولقد كنت من أول الرجال الذين يشكون فى أمانة فليبيدس منذ سمعت باسمه ومن كثرة الحوادث التى جاء ذكرها أمامى ، وانى مع ما علمته فوق هذا أن اسمى كان أيضا من بين الأسماء التى كتب عنها تقارير سياسية للسلطة العسكرية - بالرغم من كل هذا وجدت شيئا فى نفسى يدعونى الى قبول الدفاع عنه بكل ارتياح مع علمى بما أقدمه من توضيحية جديدة فى هذه القضية ، ولكنى أجعل دائما واجبى وضناعتى فوق كل شيء .

فلم أتاخر عن قبول الدفاع عن فليبيديس ، وكنت قبل اتهامه من أشد خصومه ، بل وكنت أعرف فوق هذا أن صاحب العظمة السلطان لا يعطف على من يتولى الدفاع عنه .

لذلك لما جاء فريق من أنصار فليبيديس يلتمسون توكيلي عنه قبلت دون تردد وقد كان تحقيقها انتهى وأحيلت على المحكمة .

أخذت في دراسة هذه القضية من شهر ابريل سنة ١٩١٧ ، وكنت في الوقت نفسه مشغولا بقضية حكمدار البحيرة المتهم بتعذيب بعض المشبوهين فيها ، فكلما وجدت فرصة لدراسة قضية فليبيديس انتهزها وأنا متعب حتى أنجزت دراستها .

كان لهذه القضية ملفان ملف مطبوع ، وملف خاص لم يطبع ولم يوزع على المحامين ، فطلبت الاذن بالاطلاع على هذا الملف الخاص ، ومن الاطلاع عليه وعلى الملف المطبوع الذي بلغت صفحاته ألف صفحة اتخذت طريقة للدفاع رأيتها أقرب للواقع وأسلم في النتيجة ، ولكن شعرت بأنه لا ينبغي الاستقلال في اتخاذ هذه الطريقة في الدفاع لأنها تحتاج الى قرار في كثير من التهم المسندة الى المتهم واعتراف بها ، وهذا لا يصح صدوره من محام قبل أن يأخذ اذن موكله .

لذلك طلبت الاذن بمقابلة المتهم في السجن ، وأخذت معي زميل وشريك في الدفاع عنه المرحوم اسكندر بك عمون ، وكنت أطلعته على رأيي في القضية ، وعرضت رأيي هذا بحضوره على فليبيديس في قاعة السجن ، وكان هذا الرأي يتلخص في أنني تبينت من مجموع الملف الخاص والمطبوع أنه كان في جميع الوقائع المتهم فيها واسطة في الرشوة لحكمدار البوليس هرفي باشا لا مرتشيا ، وأن القانون ، صيانة لمصلحة عامة وحرصا على اظهار جرائم الموظفين : يعفو عن الواسطة في الرشوة اذا اعترف بها ، في أية حالة كانت عليها الدعوة ، وأتيته أعرض عليه عقيدتي هذه طالبا منه الاقرار عليها ، وقلت له : ان هذه الطريقة أقرب الطرق لمصلحة لك الى أن أصل معها الى الحكم بالبراءة ، ولكنها في الوقت نفسه أشق على وأكثر تبعه تعلق شخصي لأن اتهام ضابط انجليزى عظيم أمام محكمة الجنائيات بالرشوة يترتب عليه مسئوليات كثيرة ، ان لم تكن مادية فمسئولية أدبية ، وأقلها إثارة عداوة رجال الانجليز ، وقد يتصل ذلك بالمستشار الانجليزى الذى هو أحد أعضاء هيئة المحاكمة . فأجابني فليبيديس - على الفور - مقسما بشرفه أن هرفي باشا برىء ، وأنه هو أيضا برىء . فقلت : قد ضعفت مأمورييتي في الدفاع عنك ، وأضعفت رجائي في الحكم لمصلحتك ، وكأنك قد خففت على عاتقي تبعه ما كنت مستعدا لاحتماله في سبيل مصلحتك .

لما جاء دور المرافعة وأخذت المحكمة فى استجواب فليبيدس وزوجته التى كانت متهمة معه ، لأنها واسطة الرشوة لزوجها ، فأجاب هو بالإنكار ، واعترفت هى بأنها كانت واسطة للرشوة ، فطلبت من المحكمة أن تسمح لى باستجوابها فى النقطة الآتية وهى : هل اعترفت بهذه التهمة من تلقاء نفسها ؟ أم أشار عليها أحد بالاعتراف لأنها كانت منكورة فى كل أدوار التحقيق ، فأجابت بأن اعترافها جاء تبعا لإشارة الأستاذ مرقس باشا حنا محاميهما الذى كان لا يزال خارج الجلسة وقت هذه الإجابة ، فلما نقل اليه أمرها استشاط غضبا ، وحسب أنى تحرشت به ، وأردت الحط من كرامته حيث أثبت أنه تدخل عند موكلته ونصحها بهذا الاعتراف لكي يكون ذلك واسطة فى الحكم ببراءتها ولو كان الاعتراف غير مطابق للحقيقة ، فرفع صوته شاكيا منى للمحكمة ، وأنا أوضحت له قصدى وبينت له أنى لم أقصد من هذا السؤال الا خلسة كلا المتهمين الزوج والزوجة ، وأن ما ثبت من أن مرقس باشا أشار على موكلته بهذا الاعتراف لا يضريه فى شئ ، انتهى هذا الحادث ثم جاء حادث آخر عند استجواب هرفى باشا أحد شهود الإثبات ، سألته : وجدنا فى أوراق القضية أنك طلبت من وزارة الداخلية فى سنة واحدة ثلاث ترقية لمحمود بك محمد الذى وصل الى درجة وكيل الحكمدارية للقاهرة ، والذين يعلمون سلوك وكفاءة محمود بك محمد يرون أنه بعيدا عن كل جدارة للمسند الذى رفع اليه ، ويستغربون سبب تقديرك تقديرا لا يتفق مع المعروف عن هذا الموظف ، فهل عندك وأنت رئيسه بيان يقنع الدفاع بأنك كنت فيما طلبت تطلب ترقية رجل يستحق هذه الترقية المتكررة ، فأجاب : انى اعترف بأن محمود بك محمد بصفته ضابطا وموظفا ليس عنده من الكفاءة ولا من الآخلاق ما يؤهله لهذه الترقية ، ولكنى طلبت مكافآته التى طلبتها حتى اتخذ من طاعته مثلا أضربه للضباط المصريين لكي ينسجوا على منواله • فقلت : يأسعاده الباشا ، وهل من المصلحة ومن الخلق الطيب أن ضباط البوليس يتخذون سيرة محمود محمد ، السيرة الدنسة المطعون عليها من كل انسان ، مثلا لسلوكهم ، وهل سيرة رجل فحشت الى حد تأفقت منها أقل الطبقات ، ويليق بقومندان بوليس العاصمة أن يحبل موظفى البوليس الأشراف المستقيمين المعروفين بالنزاهة والأمانة على أن يتخلوا عن كل هذه الصفات ، وينزلوا الى السلوك المعيب الذى ارتكبه محمود محمد وأنه يجب أن يفهموا أن الطريق الوحيد لمرضاه رئيسهم ، هو أن ينسجوا على منواله المعيب ؟

فبهت الرجل وتدخل المستر برسيغال المستشار الانجليزى فى الجلسة وقال : انك تأولت قصد الحكمدار الى صورة تنير الراى العام عليه ، ومن المؤكد أنه لم يقصدها •

سألته مرة أخرى : رأينا أيضا أن ضابطا من ضباط البوليس طلب له من رئيس الفرقة التثبيت في وظيفته ، فلم تجب هذا الطلب ونقلته الضابط الى فرقة أخرى ليس فيها سنة ثانية ، وبعد انقضاء السنة طلب له الرئيس الثانى ما طلبه الاول فنقلته الى فرقة ثالثة ، فهل يوجد سبب لهذا الظن فى شهادة هذين الرئيسين ؟

قال : نعم ، تعودت من رؤسائه المصريين محابة مؤسسيهم وتأثرهم بالرجاء وأخذهم بالحسوبة ، ومن أجل ذلك نقلته للمرة الثالثة فى فرقة رئيسها انجليزى لينقطع هنا هذا الشك ، فسألته : وهل اذا ساء ظن كل رئيس أجنبى فى نزاهة الرؤسين من المصريين - وكان من حقه مثل هذا الظن - فهل يليق بهرفى باشا ونحن نشتغل نحو الخمسة أشهر فى العمل على تطهير الوساخة والجرائم التى ارتكبت ويلقى معظمها على عاتقك ، هل يليق برجل مثل هذا مهما تشامخ وتعظم وأعز بنفوذ دولته أن يبقى عنده هذا القور الى حد اتهام المصرى فى نزاهته ؟

كنت أقول هذا بصوت متهدج مملوء بالفضب ، فتدخل للمرة الثانية المستشار الانجليزى واجتهد فى تلطيف الاجابة الفظة التى صدرت من هرفى باشا ، وطلب منى أن أكتفى ببيانه والا أجعل لتلك الاجابة أنرا فى نفسى .

ترافعت وحدى فى الدعوى جليستين متتاليتين ، وكنا فى شهر يونيه وقد تجاوزت الحرارة أحيانا ٤٠ درجة وكان من حين الى حين يتقدم الى بعض الشبان الموجودين بالجلسة وينشرون أمام عينى صور التقاوير السرية المحررة من فلبيدس ضدى وضدهم وأطوى كشحا عن النظر الى الأوراق التى يعرضونها على .

ولما انتهيت من الدفاع قلت للمحكمة : اننى أشعر وأنا أدافع عن فلبيدس كأنى أمشى على قتاد ، ولكن هذا الطريق الوعر جرنى اليه المتهم نفسه ، مع أنه كان يوجد فى الدعوى طريق ذلول قد يتقذه من هذا المأزق الذى هو فيه ، وقد عرضته عليه فى سجنه ثم لخصته للمحكمة فأجاب مقسما بأنه برىء وأن هرفى باشا برىء ، ولم يبق أمامى الا هذا الطريق الوعر الذى سلكته ، ولما وصلت الى هذه النقطة ، رأيت أنه ينبغي أن ألثفت الى زهيلى مرقس باشا حنا وأقول له : ها أنت قد رأيت منى أنى سعيت عند متهمى لأحملة على الاعتراف بأنه كان واسطة للرشوة عند هرفى باشا فلم يفد نصحى وقد كان ذلك من واجباتى أعد نفسى جاهلا لواجبى اذا لم أقدم هذه النصيحة لأنها أقرب الطرق لنجاته ومن يعمل هذا لم يكن من قصده ، عندما سأل امرأة فلبيدس من أشار عليك بهذا الاعتراف السوء

لأن هذه الاجابة التي نطقت بها تعل قدر المحامين عنها ، وتظهر للناس انه ادى واجبا لا مناص منه أمام موكله .

ثم التفت الى الأستاذ مرقس وقلت له : قد ظهر لك بعد هذا أن الهللاوى لم يقصد بك سوء ، انما أراد بيان واقعة كان نتيجتها اعلاء قدرك لأنك أديت الواجب .

فهلل الحاضرون وصفقوا لهذا البيان ، كما اقتنع زميلي من أعماق نفسه أنى أسديت له معروفا ولم أسوء سمعته .



الجهود الأولى لتشكيل نقابة للمحامين :

من أول عهدي بالمحاماة ، وأنا شغوف بأن أرى للمحاماة نظاما أو نقابة تجمع شتاتها وتنبيلها شيئا من حقها ، كما يجرى أمام المحاكم المختلطة والأجنبية .

اجتمعت فى أزمان مختلفة مع بعض الزملاء فى تحضير مشروع لهذه النقابة ، وكان أول عهدنا فى ذلك عقب تعيين المرحوم سعد باشا زغلول قاضيا فى محكمة الاستئناف حوالى سنة ١٨٩٠ ، واجتمعت أول جمعية من المحامين تحت رئاسته بالقاعة الكبرى بمحكمة الاستئناف لانتخاب مجلس يقوم بهذا العمل . وفى الوقت نفسه يشرف على شئون المحاماة ، ويكون صلة بين رجالها ورجال القضاء ، فأظهرت الجمعية - لسوء الحظ - فى أول اجتماع لها عدم تقديرها الصحيح للشئون الهامة التى طلبت منها حيث انتخبت رجلا ، وان كان اسمه بين المحامين الا أنه كان معروفا بالمجون أكثر من الجد ، وهو المرحوم ابراهيم أفندى عوض ، وترك النخبون الاعلام أمثال الحسينى واللحمانى و خليل ابراهيم وغيرهم .

كان من أثر هذا التصرف أن تفرق المحامون والخليل يعلو جباههم وتركوا وقتا طويلا هذا الموضوع ، ثم عادوا اليه مرة أخرى ، وعقدت جمعية ثانية للغرض نفسه بعد سنة أو سنتين ، وفى هذه المرة لم تسلم أيضا الجمعية من الخطأ الذى ارتكبته الجمعية الأولى من قبل ، وان كان الذى انتخب هذه المرة خيرا كثيرا ممن انتخب فى المرة الأولى ، ولكنه يوشك أن يكون محاميا بغير مكتب ، وهو المرحوم محمد بك شافعى ، ولذلك لم يترتب على هذه الانتخابات أى نتيجة عملية للمحاماة .

بقيت بعد ذلك المحاماة دون هيئة ترعاها الى أن شعر المحامون أكثر من ذى قبل بحاجة لهذه الهيئة ، وأصبح الرجال المسئولون عن هذه المهمة

يعملون على ترقية شئونها ويستغلون من وقت لآخر بفكرة انشاء النقابة ، ومن أهم هؤلاء الماملين الأساتذة مرقس فهمي ومحمد يوسف ، وعمر لطفى ، وتقولا توما ، وأحمد لطفى ، وقد حضروا فيما بينهم عدة مشروعات تداولوا جبايات وفراى ، وأخيرا عرضوها بعد تنقيحات متعددة على المستر مكاريت المستشار القضائى (١٧٥) للحقانية ، وتناقشوا فيها عدة جلسات •

بقى الأمر بغير نتيجة حتى تولى سعد باشا وزارة الحقانية (١٧٦) فتجددت الحركة بروح حماسة جادة وتفضل رحمه الله بعقد عدة جلسات فى مكتبه الخصوصى بمنزله لمناقشة المشروع المقدم بشأن النقابة ، وأخيرا اتفق على النص الواجب عرضه من وزارة الحقانية لمجلس الوزراء ليكون قانونا •

حدث من الأسباب السياسية ما اضطر سعد باشا للاستقالة وخلفه المرحوم ثروت باشا فى وزارة الحقانية (١٧٧) ولم يمض الا قليل لمراجعة الوزير الجديد للمشروع حتى أجازاه واستصدر به مرسوما فى أوائل مارس سنة ١٩١٢ •



الهلباوى أول نقيب للمحامين :

وفى ديسمبر سنة ١٩١٢ عقدت أول جمعية للمحامين بدار محكمة الاستئناف لانتخاب الرئيس ووكيله وأعضاء مجلس الادارة • وفى هذا الاجتماع الأول انتخبت نقيبا باجماع الحاضرين (١٧٨) ، ولم يخرج الا أربعة أصوات ، وأظن أن صوتى كان من هؤلاء الأربعة •

(١٧٥) مالكولم ماكلريت : مستشار نظارة الحقانية • وتجدر الإشارة الى أن وظيفة المستشار القضائى وكذلك المستشار المالى قد الغيتا فى ظل معاهدة ١٩٣٦ إذ أن وثائق المعاهدة لم تشر الى باقئهما فخلصت مصر من هذين القيدين •

(١٧٦) تولى سعد زغلول نظارة الحقانية خلال الفترة من ٢٢ فبراير ١٩١٠ الى أول أبريل ١٩١٢ ، إذ استعفى منها أثناء نظارة محمد سعيد باشا التى استمرت حتى ٥ أبريل ١٩١٤ •

النظارات والوزارات المصرية : ج١ ص ١٧١-١٧٢ •

(١٧٧) لم يتحر الهلباوى النقة فى هذا ، فحسين رشدى هو الذى عين ناظرا للحقانية وليس عبد الخالق ثروت •

(١٧٨) الواقع أن الهلباوى نال ٢٠٧ أصوات من ٢٢٢ صوتا فى النقابة ، وكان ثانى المرشحين أصواتا عبد العزيز فهمى إذ نال ٢٦٩ صوتا ، بينما نال حسن صبرى ١٤٨ صوتا •

أعلام المحاماة (٢) إبراهيم الهلباوى : من منشورات مجلة المحاماة ، نقابة المحامين ، يونيو ١٩٨٢ ، ص ٤٥ •

وانتخبت لمدة سنة ، وفي ديسمبر سنة ١٩١٣ لم أرغب في تجديد انتخابي وبقيت عضوا في المجلس حتى سنة ١٩١٨ (التي جاء فيها ذكر مشروع توحيد القضاء الاهلي بالمختلط) .

منذ انسحبت بلغاريا من ميدان القتال ، وتابعتها تركيا في ذلك ، وخضع كل من الدولتين للانجليز وحلفائهم ، وأدرك المراقبون محالة الحرب من المصريين أن النصر سيكون في جانب الانجليز ، لاشك في ذلك . ولهذا كانوا يتوقعون من وقت لآخر انتهاء الحرب حتى يطالبوا الانجليز برد ما أخذوه من مصر بغير حق خصوصا وأن انجلترا وحلفائها أعلنوا أنهم إنما يحاربون لنصرة الأمم الضعيفة ، ولا يطمعون في ربح ما من هذه الحرب .

والواقع أن هذه الوعود مقرونة بالمبادئ السامية التي نادى بها ولسون ، قد رفعت بالراغبين في حرية بلادهم الى اعداد الوسائل اللازمة لتحرير أوطانهم مما أصابها في زمن الحرب .



فكرة تأليف الوفد :

في خريف سنة ١٩١٨ فكر الأستاذ أحمد لطفى السيد وبعض أصدقائه في تأليف وفد تكون مهمته أداء هذا الواجب . وفي ذات يوم وأنا عائد من قرىتي بالبحيرة صادفت الأستاذ لطفى السيد مع المرحوم سعد زغلول باشا آتين من مسجد وصيف ، وعلمت منهما أنهما كانا يتداولان في أثناء السفر في هذا الأمر ، وعرضا على أن أكون معهما ، فحببت الفكرة وقلت : أنا معكما قلبا وقالبا بشرط أن لا أبرح مصر ، لأن مركزى في مكتبى وأشفالى في مزارعى لاتسمح لى بالسفر معكم الى الخارج ، ومن فكرتى هذه خلقت فكرة جديدة ، وهي أن الوفد يكون ذا شقين : شق يسافر وآخر يبقى باسم لجنة الوفد المركزية . وهذه اللجنة تقوم بحاجة الوفد ، وتكون صلة بينه وبين الراى العام هنا .

اتفقنا على هذا وبقيت متصلا بهم وبمن انضم اليهم ، وقد تبينت أنه قبل اجتماع مسجد وصيف هذا كان قد حصل اجتماع برمل الاسكندرية عند سمو البرنس عمر طوسون على أن يكون سموه رئيسا لهذه الشعبة المسافرة ، ولما شاع أمر هذا المشروع تسابق كثير من الناس الى الانضمام اليه فرؤى عقد اجتماع في دار سمو الأمير بقصر الدوبارة ، لتصفية الموضوع ، على أن يدعى الى هذا الاجتماع جميع الرجال الذين يعمل على رأيهم ويستفاد منهم .



اعتراض الأمير طوسون على اسم الهلباوى فى الوفد :

قدم كشف لسمو الأمير وفيه اسمى فلم يصادف قبولا من سموه ، محتجا بأن الذى قام بالدفاع فى قضية دنشواى خدمة للانجليز لا يؤتمن على أن يكون من بين القائمين بخدمة الأمة ضد الانجليز ، فنوقش فى هذا من اخوانى الذين كانوا بالجلسة ، وأذكر منهم المرحوم سعد زغلول باشا ، وانتهى الأمر الى دعوتى لهذا الاجتماع بناء على الحاح المرحومين على باشا شعراوى وسعد زغلول باشا ، وقبل يوم الاجتماع أشير من جهة عالية على سموه بمبارحة القاهرة والسفر الى الاسكندرية •

عقب ذلك انتخب المرحوم سعد زغلول رئيسا مباشرا لهذا الوفد •

توهم الأمير أن ابعاده عن القاهرة يرجع الى دس من بعض رجال الوفد بالقاهرة فرغب فى تشكيل وفد آخر تحت رئاسته ، وأذيع أنه قد انتخب فعلا هذا الوفد وأن من بين أعضائه المرحوم مصطفى الخادم ، الذى كان محاميا بالاسكندرية يومئذ وسعيد بك طليمات •

وقد كان انسحاب البرنس عمر طوسون من وفد سعد باشا بهذه الكيفية قد صرف كثيرا من أصدقائه - الذين كانوا منضمين كل الانضمام الى الوفد - عنه ، ومنهم محمد سعيد باشا ، فتألف الوفد وأول نواة منهم هم الثلاثة الذين ذهبوا الى دار السيرونجت معتمد بريطانيا العظمى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلبوا منه التصريح بالسفر وذلك عقب امضاء عقد الهدنة بين الحلفاء والمانيا •

وأعقب رفض هذا الطلب استقالة وزارة رشدى باشا الذى فتحت بابا كبيرا لانتشار حركة الاستياء بين المصريين من السياسة الانجليزية ، انتشرت فى الأقاليم والمدن على السواء ، وأمسحت حركة التذمر تشتت شيئا فشيئا ، والوفد فى أثناء التكوين واعداد قانونه وجمع الاكتتاب له •



محاولة لتوحيد القضاء الأهلى والمختلط :

حدث أن السير برونيات مستشار دار الحماية ومستشار وزارة الحفانية عرض مشروعا لتوحيد القضاء الأهلى والمختلط ، وكانت شكلت

لجنة لتحضير هذا القانون فيها السير برونيا (١٧٩) والسير بيرسفال (١٨٠) - الذى كان وكيلًا لمحكمة الاستئناف يومئذ - واثنتان أو ثلاثة من الوزراء المصريين ، أخرجت هذه اللجنة هذا المشروع فى مدة وجيزة بعثت بنسخة منه الى نقابة المحامين الأهلية ، وفى هذه السنة كان الأستاذ عيد العزيز فحسب هو نقيب المحامين الأهلين ، وطلب منا ارسال مندوب من النقابة ليشارك فى لجنة فرعية لتحضير القواعد التفصيلية لهذا القانون ، كما طلب من النقابة المختلطة كذلك .

كتبتم النقابة المختلطة بقبولها لمبادئ هذا القانون . ويانتداب نائب عنها لحضور تلك اللجنة ، أما مجلس نقابة المحامين الأهلية فقد تداول فى المشروع وكنتم انا النقيب الأول للمحامين ، فتداولنا وقررنا رفض ارسال مندوب لهذه اللجنة والاحتجاج على هذا المشروع ، لأنه مبنى على أساس الغضاء على كل استقلال ، بل على كل وجود للقضاء المصرى ، وكتبنا جوابا للمستشار القضائى بهذا المعنى .

ولما بلغ نقابة المحامين تصرف النقابة الأهلية تخرج مركزها ، ولم يسعها الا متابعة النقابة الأهلية فى كتابة خطاب آخر تؤيد فيه المبادئ التى أيدناها ، وترسل عدولها عن ارسال مندوب يشترك فى اللجنة المشار اليها .

كان لرفض النقابتين الأهلية والمختلطة دوى وضجة فى كل الدوائر القضائية وكان من أثر هذا أن السير بيرسفال ذهب الى دار الجمعية الاقتصادية السياسية ليلقى فيها محاضرة تتعلق بمشروع هذا القانون .

(١٧٩) السير ولیم برونيا : كان مستشارا قانونيا لدار الحماية . كما تولى منصب المستشار المالى بالنيابة ، وهو صاحب الحول والطول بين المستشارين البريطانيين فى شؤون الحكومة كافة ، كان عضوا فى لجنة المفها مجلس النظار بقراره الصادر فى ٢٤ مارس ١٩١٧ لوضع التعديلات التى تدعو الحاجة الى ادخالها على القوانين والنظم القضائية والادارية لما كان محتملا من زوال الامتيازات الاجنبية فى ظل الحماية البريطانية . وقد سميت (لجنة الامتيازات الاجنبية) .

مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٨٩ .

(١٨٠) مستر بيرسفال : المستشار البريطانى بمحكمة الاستئناف الأهلية ، اشتبه عنه دفاعه عن الحماية من وجهة القانون الدولى ، وتقدم باقتراح لاسخا تعديلات على قانون الجنایات الاهلى فالتقى من أجل ذلك محاضراته من نادى جماعة الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع لتمهيد الاذهان لأبدال القوانين الانجليزية بالقوانين المصرية وتخليد الحماية على مصر ، والهجوم على الجمعية التشريعية . والتقليل من شأنها فى التشريع .

المصدر السابق ، ص ١٠٠ ، ١٧٩ .

فى تلك الليلة كان صاحب الدولة سعد زغلول باشا أحد أعضاء هذه الجمعية حاضرا تلك المحاضرة ، فقام برد على المحاضر معترضا على هذا المشروع الى الطعن بوجه عام على المركز الجديد الذى أنشأته انجلترا لنفسها فى مصر ، وهى دعوى أنها صاحبة الحماية عليها .



الاجتماعات الوطنية ورد الفصل البريطانى :

وأول اجتماع عقده الوفد خصيصا للاحتجاج على عمل الانجليز عقد فى دار حمد باشا الباسل (١٨١) ، وكنت حاضرا فيه ، وحضره عدد يبلغ المائة ، وخطب فيه سعد زغلول باشا ونطق فيه لأول مرة بتلك الكلمة المشهورة ، وهى أن الحماية التى وضعت بغير ارادة الشعب المصرى ، وبدون أخذ رأيه فيها .

وهذه هى الخطوة الثانية اذ بعد أن كان الاحتجاج على الانجليز قاصرا على مشروع برونييت انتقل فجأة الى الطعن فى نظام الحماية .

وبعد مدة قليلة من تاريخ هذا الاجتماع فكرنا فى عمل اجتماع آخر ، وتحدد له يوم الجمعة ٢٤ يناير سنة ١٩١٨ ، ونصب له سراقى كبير بالأرض القضاء الواقعة شرق منزل سعد زغلول باشا والتى بنى فيها الآن ضريحه ودعى الى حضور هذه الحفلة من المدن والأقاليم بتذاكر خاصة لا يقل عن ١٥٠٠ .

ولما شعرت قيادة الجيش الانجليزى بأمر هذا الاجتماع ، استدعت أحد أعضاء الوفد ، وفى مقلمتهم رئيسهم الى مركز القيادة بساقوى اوتيل ، وجرى الحديث عن هذا الاجتماع وما عساه يترتب عليه من الشغب

(١٨١) حمد الباسل باشا : ابن الشيخ البدوى محمود بن محمد الباسل ، ولد فى عام ١٨٧١ نشأ نشأة بدوية بعد وفاة والده ، عين عمدة لقبيلة الرماح بالغفيم . فى عام ١٩١٤ ، انعم عليه برتبة ميرميران ، وضع تحت المراقبة اثناء الحرب العالمية الاولى للشك فى نصحيه المؤامرات مع السنوسى . اشترك فى الحركة الوطنية المصرية ونفى مع سعد زغلول الى مالطة فى عام ١٩١٩ ، واختير وكيل للوفد المصرى . تجول فى أكثر بلاد العالم ، وكان من المشتغلين بالعلم والآدب ، وله ازجال واشعار ، كان يجيد اللغتين الانجليزية والفرنسية ، انتخب عضوا فى الجمعية التشريعية وكذا فى مجلس النواب . له كتاب بعنوان نهج البداية ، توفى فى عام ١٩٤٠ .

٥٠ علما على ثورة ١٩١٩ ، من ١٥٧ .

والقلاقل ، فأكد أعضاء الوفد أن الأمر لا يمسّه أقل تشويش بسبب ذلك الاجتماع ، وقال القائد - الذى تولى الكلام مع الوفد فى هذا الشأن ، وهو الجنرال كلايتون - أن ما يجب أن يعرفه الوفد هو أن قيادة الجيش البريطانى تعتبركم مسئولين شخصيا عما عساه يقع فى البلد بعد هذا الاجتماع سواء كان بسببه مباشرة أو غير مباشرة ، وانصرفوا على ذلك .

ففهم دولة الرئيس من ذلك أن السلطة تمنع ضمنا هذا الاجتماع ، ولذلك عزم على أن يبلغ المدعويين العدول عنه تفاديا من تلك النتائج الخطيرة .



رفض على شعراوى تراجع زُغلول عن عقد الاجتماع :

تبين أعضاء الوفد من دولة الرئيس هذا العزم ، فأرسل لى وكيل الوفد وأمين صندوقه المرحوم على باشا شعراوى الى الحضور عنده ليلا للمداولة فى هذا الأمر ، فلبيت الطلب ، ولما عرفت من على باشا رأى الرئيس الذى لم يكن حائزا لرضا على باشا وعزمت على مقابلة سعد باشا فى الصباح لأرجوه العدول عن هذا القرار ، والاصرار على إقامة الاجتماع مهما كانت النتيجة خصوصا وأن الوفد تأسس على مناهضة السلطة ، والعمل على تحرير البلاد من بطشها ، فيجب أن يكون مستعدا لأن يتحمل فى ظروف كثيرة تضحيات فى سبيل تحقيق هذا الغرض .

تأثرت جدا من فكرة الرئيس وحسبتها - ان تمت - خذلانا كبيرا للوفد ، وبخسنا للنفوذ الأدبى الذى ناله فى الراى العام وصممت على أن أقابل الرئيس .

لما كنا قد بدأنا فى جمع الأموال للوفد فى ذلك الوقت ، وكنت من أوائل العاملين على جمعها من المدن والأقاليم ، وبالنظر لأننى لم أكن قد أدبت بعض ما يجب على شخصا من هذه الأموال ، فقد خشيت أن أنا ذهبت الى الرئيس دون أدائها ، وجرت مناقشتى معه فى رايه الذى لا يقل عن اقتناعى بخطئه عن اقتناعى بصوابه - الى فتور فى العلاقات التى بيننا - خشيت أن يفسر جرائى فى مناقشته (وفد كنت بحكم زمالتى له من قبل أقدر زملائى على التمسك بحريتى فى مجادلته دون تهيب أو خشية) بأننى أرمى من وراء هذه الجراة الى الهروب من الوفد متعصلا من دفع ما يجب على أن أدفعه من مالى .

فدفعنا لهذه الشبهة وقطعا لكل شك توجهت الى دارى ليلا ، ولم يكن عندى من المال سوى مبلغ خمسمائة جنيه ، فاخذته دون أن أبقى منه فى دارى شيئا ، وذهبت الى على باشا شعراوى أمين الصندوق وسلمته له تبرعا للوفد .

وقد كان على باشا شعراوى على علم بخيلة مركزى المالى ، ويعلم أن فى دفع المبلغ شيئا من الارهاق لى فاستكثره ونصحنى بأن أكتفى بجزء منه ، واحتفظ بالباقي لحاجتى ، فرفضت ذلك رفضا باتا ، وأخذت ايضا من دفتر القسائم ، وكتبت فيه بخطى مبلغ الخمسمائة جنيه المتبرع به ، وطابت الى على باشا شعراوى امضاءه ففعل وسلمه الى وتسلم المبلغ .



لقاء بين الهلباوى وزغلول :

وذهبت فى الصباح مبكرا الى دار الرئيس فوجدته مشغولا مع كتاب الوفد بتحرير خطابات للمدعويين يبلغهم فيه المدول عن الاجتماع ، وأذكر أنى وجدت عنده فى هذه الساعة المرحوم جورجى بك خياط والأستاذ كامل سليم سكرتير الوفد اذ ذاك وعضو الوفد ، قاطعته فى هذا العمل وأخذت فى اظهار أن هذا التصرف ييمت الروح المعنوية ويطفى شعلة التحمس فى نفس الشعب التى ابتدأت تتحرك وبالرغم من حججى وطريقة التحمس التى كنت بها ، بقى سعد باشا مضرا على رأيه ، وقال غاضبا : أخشى أنكم بهذا الالاحاق تريدون أن تتفرجوا على جسمى مشنوقا فى أحد ميادين المدينة دون أن يجر ذلك الى فائدة أو مصلحة للقضية المصرية . واغرورقت عيناه بالدموع وهو يقول هذه الجملة . هذا التأثير عرّتنى منه رهبة كبرى وكان آخر المقال بيتى وبينه فى هذا الموضوع ، واستأذنت وانصرفت ، وقلت وأنا خارج : كنت عازما على السفر أنا وعائلتى الى أسوان لأقضى بضعة أيام هناك ، وكنت أريد تأخير السفر الى ما بعد الاجتماع . ولكن الآن استأذنتك فى السفر ، وليكن فى هذه الليلة .

لبثت أسبوعا فى أسوان ، وعدت الى عمل فى مكتبى وآلى خدمتى فى الوفد وقد كانت البلد هائجة مضطربة حتى ان الانجليز لم يستطيعوا أن يجدوا رجلا مصريةا يقبل تشكيل الوزارة من عهد استقالة رشدى باشا ووزارته . وكل ما استطاعوا عمله أنهم أصدروا أمرا من اللورد اللبني باعطاء وكلاء الوزارات اختصاص الوزراء مؤقتا حتى تشكل الوزارة (١٨٢)!



(١٨٢) صدر اعلان اللبني فى ٢٦ ابريل ١٩١٩ وظلت مصر بلا وزارة حتى ٢٠ مايو سنة ١٩١٩ .

الصعاب في سبيل جمع الاعانات للوفد :

تم تشكيل الوفد ، وكانت مهمتنا الاشتغال بتحديد العمل الذي سيقوم به أمام مؤتمر السلام في فرساي ، وأخذ عرائض من أعيان البلاد وضباط الجيش بتوكيل الوفد المصرى فى طلب تحرير مصر من رق الحماية الانجليزية دون أن نتعرض الى مسألة الامتيازات الأجنبية ، وكم قاسينا من الصعاب فى سبيل جمع الاعانات اللازمة للوفد لأن السلطة العسكرية أنهمت المديرين وحكام الأقاليم بأن هذا العمل يجب أن يراقب بدقة ويمنع لأنه من وسائل التهيج المعاقب عليها بمقتضى القانون العسكرى بأشد العقوبات صرامة سواء أكان جمع المال للوفد أم أخذ عرائض للتوكيل .

وقد حدث مرة فى مدينة الزقازيق أن دخل رجال الادارة الى رئيس نقابة المحامين الأهلية بالزقازيق الأستاذ حامد بك فهمى وفتشوا مكتبه ، ولما عثروا على عرائض التوكيل طلبوا أخذها فقاومهم ببسالة لاتزال تذكر له بالاجلال ، وقد خلده لنفسه بهذا العمل صحيفة بيضاء فى سجل الوطنية

ولما أمر الانجليز على رفض التصريح للوفد بالسفر الى اوربا والتضييق عليه وعلى أعوانه ومراقبتهم بكل دقة وعنت ، أشدت بأس الوفد وتعود الاستخفاف بوسائل الاضطهاد التى تنزلت اليها السلطة العسكرية وتكررت عدة حوادث مصادمة بين الفريقين فى المدن والأقاليم ، من أمثال الحوادث التى بدأت بمكتب الأستاذ حامد بك فهمى .



نفى سعد زغلول وزملاؤه الى مالطة :

عند ذلك أيقن الانجليز أن هذه غير كافية لاختياد الحركة ، فقرروا نفى أربعة من زعماء الوفد الى مالطة وهم : سعد زغلول باشا ، ومحمد باشا محمود ، واسماعيل صدقى باشا ، وحمد باشا الباسل . وأخذ هؤلاء الأربعة فى غسق الليل وذهب بهم الى مالطة فى مساء ٥ مارس سنة ١٩١٩ وكنت فى هذه الليلة مقبياً بعزيتى بضواحي كفر الدوار بحيرة . فجاءنى رسول خاص من طرف المرحوم على باشا شعراوى ينبئنى بالفاجعة ويستدعيني الى مصر على عجل .

أخذت أول قطار من كفر الدوار الى القاهرة ، وعندما وصلت اشتريت بعض الجرائد فوجدت بطريق الصدفة فى جريدة وادى النيل كلمة مترجمة من جريدة الجورنال الفرنسية تتضمن شكوى جماعة الموسيقيين فى باريس الى وزير المعارف والفنون الجميلة من تحديد الأماكن والأوقات التى يجوز

لهم أن يصدحوا فيها بموسيقاهم ، ضاقوا ذرعا بهذا الحجر على حريتهم والتمسوا مخرجاً منه وقالوا وهم يحتجون : كيف يجوز للحكومة الفرنسية التي خرجت من الحرب ظافرة أن تضيق على الناس فرص المسرات وسماع أصوات الموسيقى المطربة حالة كون الأمة الألمانية المغلوبة تطلق لرجال موسيقاها كل حرية دون تقييد يزمان أو تحديد لمكان ، وقد أبلغوا شكواهم هذه الى الصحف الشهيرة ، ومنها صحيفة الجورنال التي التمسوا من ادارتها أن تساعد على رفع أسباب هذه الشكوى . ولما قابلوا أحد محرري الجورنال قال لهم : أنتم تعلمون أن رجال الحكومة خارجون من حرب صمت الآذان مدافعها وقدائفها النارية ، فالشعور البشري تعود عدة سنوات - ألا يتأثر الا بهذه القارعات القوية . أما الأصوات العادية فقل أن يلتفت اليها في الوقت الذي نعيش فيه ، فاذا أردتم لفت نظر الجمهور ثم الحكومة فاجمعوا جموعكم وانتخبوا آلات الموسيقى ذات الصوت العالي واذهبوا الى أكثر ميادين باريس ازدحاما بالناس وهناك اطرقوا في وقت واحد تلك الطبول ذات الصوت الجهوري فملتفت اليكم الناس ويتألمون من ضجة الآلاتكم ، ولابد أنهم سيتدخلون في الأمر طلباً لراحتهم فيعملون على الحيلولة بينكم وبين الاستمرار فيما تعملون ، فلا تخيفكم هجماتهم وتعرضهم لكم ، بل قابلوها بشجاعة واستمروا واضربوا - اضربوا ما استطعتم بكل قواكم وحتى تم انزعاج الجمهور واشتباكتكم به اشتباكا يشوش على السكنينة عندئذ سيتدخل رجال البوليس وهناك يلتفت أولو الشأن لهذا الحادث ويضطرون الى إيجاد وقت لبحث شكواكم وإيجاد علاج لراحتكم .

قلت : يا سبحان الله اشتغلنا عدة سنين في السكنينة والهدوء في تحرير البلاد من النير الانجليزى ، وأثر هذا الجهاد لا يزال ضئيلاً ، والفصل في المعركة بين المصريين والانجليز لا يزال بعيداً جداً ، فهل يا ترى فى القبض على الزعماء الأربعة ونفهم بالطريقة الاستبدادية يحرك من شعور الشعب ويثير غضبه فينتج الباب ويتحدث العالم عنا ؟

هذا الأمل سكن روعى وقلل فزعى من نفى زعمائنا الأربعة ، وجعنى أحس أن نفى هؤلاء الرجال سيكون مفتاحاً لتطور جديد في الأفكار ، وسرعان ما تحقق ظنى فانتشرت نيران الثورة فى كل مكان بأسرع من البرق .



الهلباوى وسجله النضال :

قابلت أصحابي ببحر من أعضاء الوفد الباقيين ، واتفقنا على أن لجنة الوفد المركزية التي أنتخب أعضاؤها يجب أن تعمل وتستمر في أداء واجبها دون فرط ولا بأس ، وقد كنت في ذلك الوقت عضوا في مجلس نقابة المحامين ، وكان الأستاذ عبد العزيز باشا فهمي نقيباً ، والمرحوم أحمد بك عبد اللطيف وكيلاً للنقابة ، ولكن اشتغال النقيب بأعمال الوفد مع زملائه قليلاً ونهاراً خصوصاً بعد نفي الزعماء الأربعة وما أصيب به المرحوم وكيل النقابة من المرض: تحول إدارة النقابة وتمثوليتها على يهفتي أقدم الأعضاء وأكبرهم سناً ، فصرت أؤدي وظيفة النقيب دون وكيل معي يساعدني ففكرت مع زميلي المرحوم أحمد بك لطفي (١٨٢) ومرقس باشا حنا (١٨٣) أن

(١٨٢) أحمد بك لطفي المحامي : عضو اللجنة الإدارية ووكيل الحزب الوطني . اشتغل بالمفاجع عن القضايا السياسية للحزب الوطني ، وهو من خطباء الوطنية ، كما كان من المنظمين لمؤتمر بروكسل عام ١٩١٠ الذي نظمته الحزب الوطني ، لكي يسمع العالم الأوربي صوت مصر وأحوالها ، وأعمال الاحتلال فيها ، وعند وفاة أخيه عمر لطفي (نوفمبر ١٩١١) مؤسس الحركة التعاونية اضطلع باستكمال رسالته في تنشيط حركة التعاون وإنشاء النقابات العامة للتعاون . اعتقلته السلطات البريطانية في وقت الحرب العالمية الأولى .

(١٨٣) مرقس باشا حنا (١٨٧٢-١٩٢٤) : تلقى تعليمه بمدرسة الأقباط الكبرى . ثم انتقل إلى المدرسة التوفيقية ليدرس بها العلوم الثانوية . أرسلته والدته إلى أوربا حيث التحق بكلية مونبلييه بفرنسا وحاز على شهادة الليسانس في الحقوق . عاد إلى مصر في عام ١٨٩٢ وعين في العام التالي بثقارة التحقانية مساعداً للنقابة بنسخة استوطنت ثم ترقى إلى وظيفة وكيل نقابة ، استقال منها لاختلافه مع النقيب العمومي ، وفصل الاشتغال بالمحاماة . في عام ١٩١٤ انتخب وكيلاً لنقابة المحامين ثم نقيباً في عام ١٩١٩ وأعيد انتخابه خمس مرات ، كما كان عضواً عاملاً في مجلس إدارة الجامعة المصرية وأسنداً بها ومديراً لها حتى عام ١٩٢١ . كان من أنصار مصطفى كامل في حزبه الوطنية ، فكان من خيرة الوطنيين الأقباط كذلك . كان في طبيعة من أزر سعد زغلول ، عين وكيلاً للجنة الوفد المركزية عقب اعتقال محمود سليمان باشا ، ثم اعتقل في ٢٤ يولية ١٩٢٢ على أثر توقيعه مع أعضاء الوفد بيان الوفد في دعوة الأمة لمقاطعة الاتجليز . انتخب بمجلس النواب عضواً في نوفمبر ١٩٢٢ ، اختاره سعد زغلول وزيرا للأشغال العمومية على الرغم من اختياره وزيرا آخر للخارجية (واصف غالي) من الأقباط وكان يعد هذا خروجاً عن التقاليد المتبعة بتعيين قبطي واحد في الوزارة . سمح للمصريين بمشاهدة آثار توت عنخ آمون التي حرمت عليهم ، وكانت قاهرة من قبل على الأجانب . كان وزيرا للمالية في وزارة عدلي يكن عام ١٩٢٦ ثم وزيرا للخارجية في وزارة ثروت عام ١٩٢٧ . كان من المجاهدين لتعليم البنات ودعا لتأسيس كلية البنات القبطية ، كما جاهد في اصلاح شئون الأقباط وأعاد تشكيل المجلس إلى العام سنة ١٩٠٥ وانتخب عضواً به . انظر زكي فهمي :

سيرة المعصر ، ص ٢٩٢-٢٩٨ ، غير أنهم التزموا : بخاصة الأقباط ، بين ١٩١٤-١٩٢٠

نقوم من ناحيتنا بواجب يظهر استنكارنا لتصرف السلطة الانجليزية ضد زعمائنا ، ولم نجد طريقا رسميا يسلكه رجال قانونيون أمثالنا أسلم من أن نقرر الاضراب العام عن أداء خدماتنا أمام القضاء .



اضراب نقابة المحامين مقدمة للاضراب العام :

قررنا الاضراب أولا في مجلس النقابة ، وعرضنا هذا القرار بطريقة غير رسمية على جمعية كبرى من المحامين عقدت بدار النقابة ، فأقرته وبقى الأمر معلقا على البهء في التنفيذ حين تحين الفرصة .

وبعد يومين أو ثلاثة حضر عندي بمنزلي مصطفى النحاس باشا وعبد العزيز فهمي باشا فتناقشا معي فيما إذا كان وقت الاضراب قد حان فاتفقنا على أن تقدم المرافض المتضمنة الاضراب عن العمل والموقع عليها من المحامين بمصر والأقاليم في صباح اليوم التالي الى رئاسة محكمة الاستئناف من المحامين بمصر والأقاليم في صباح اليوم التالي الى رئاسة محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الأخرى . وقد اتخذ هذا الاضراب طريقا قانونيا ، إذ قرر المحامون التنازل عن التوكيل في القضايا التي عهدت اليهم ، وكلف للحضور في جلسة زميل يستفد عن زملائه بطلب التأجيل بعلة التنازل عن التوكيل حتى يتسنى للموكلين اختيار محامين آخرين .

تعمل القضاء في جميع المحاكم الأهلية بهذه الطريقة سواء منه الجنائي والمدني ، بالرغم من كون القضاء الانجليزي بمحاكم الجنائيات كانوا يتشددون في رفض التأجيل ويرغبون في نظر القضايا .

أمام ذلك الاضراب رأت السلطة أن تعمل على القضاء على هذه الحركة واتخذت لذلك طريقين :

الأول : أن اللورد اللنبي المنسوب السامي أصدر أمرا عسكريا بإيقاف حكم المادة الواردة بقانون تحقيق الجنائيات التي تقضى بعدم جواز محاكمة المتهمين أمامها دون محام يدافع عنهم وأجاز محاكمتهم بشير محام .

الثاني : أنه أمر بعقد لجنة قبول المحامين للنظر فيما صدر من المحامين بالإمتناع عن أداء واجبه .

وقد كنت أنا والمرحوم أحمد بك لطفي عضوين في هذه اللجنة بمقتضى قانون النقابة ، وكان رئيسها دولة يحيى باشا ابراهيم ، وباقي الأعضاء الأربعة وهم المستر برسيفال والنائب العمومي أحمد طلعت باشا ، وقد سمعيت مع زميلي في هذه اللجنة الى اقناع المستر برسيفال بتأجيل

النظر في هذه المسألة خشية أنه اذا صدر قرار يمس هذه الطائفة ، ازدادت الحركة تمقيدا ، وبعثت الثقة بين المحاماة والقضاء .

حصلنا على التأجيل من أسبوع لاسبوع ومن اسبوع لاسبوع ، وفي هذا الوقت كانت حركة الاضراب انتشرت وتمعت من المحامين الى الموظفين حتى اننا ونحن عند رئيس محكمة الاستئناف منتظرون حضور سعادة النائب العام لكي تعقد لجنة قبول المحامين علمنا أن المتظاهرين دخلوا سراى المحكمة وصعدوا الى غرفة النائب العمومي ودعوه الى الانضمام الى المضربين عن العمل فلم يقدم معارضة ، وانتهى بالنزول معهم كسائر المضربين .

وفي الوقت ذاته سار على هذا النحو كثير من قضاة الاستئناف وقضاة المحاكم الأهلية في القاهرة وفي الأقاليم .

وفي مدة يوم أو يومين عطلت الجلسات تعطila كاملا في جميع أنحاء القطر وأوصدت المحاكم أبوابها لعدم وجود القضاة ، ولا الموظفين الإداريين ، ولا المحامين .

أمام هذه الحركة الكبرى التي وضعت بفرتها نقابة المحامين الأهلية، ثم انضمت اليها كل العناصر والهيئات الأخرى من جميع الطبقات ، وتعطيل السكك الحديدية ، ووقف دولاب الحياة في مصر ، فلم يبق محل تجارى الا واضرب كسائر أرباب المهن الأخرى ، وغلق حانوته . أمام هذه الحركة المباركة لم تجد السلطة الانجليزية سبيلا لتهدة هذا الغليان الا بالافراج عن الأربعة المعتقلين وبالتصريح لرجال الوفد الباقين في مصر بالسفر الى أوروبا ، وهناك يتقابلون مع زملائهم في مرسلها وينهبون جميعا الى حيث يختارون . وقد قابلت البلاد هذا الأمر بالسرور وأقامت له الأفراح في كل مكان .

ومن تاريخ نفى الزعماء الى تاريخ الافراج عنهم لم يجد الانجليز رجلا مصريا يقبل تشكيل الوزارة والتعاون معهم ، ماداموا مصريين على أخذ البلاد بالثمة والعنف ، فلما تعطلت هذه السياسة دعى حسين رشدي باشا ليشكل وزارة جديدة تتولى ادارة أمور البلاد (١٨٤) .

وقد أخذ رشدي باشا يعمل من ناحيته على تشكيل وزارته ، كما أخذ الوفد يعمل من ناحيته - برئاسة وكيله المرحوم شعراوى باشا - على اعداد المعدات اللازمة لسفر رجاله الى أوروبا . فعمل جهد طاقته على ايجاد أماكن لهم في السفن التي تبرح القطر المصرى في ابريل ، ولكنه لم يفلح ،

(١٨٤) كانت تلك الوزارة الرابعة والأخيرة التي شكلها رشدي واستمرت بضعة أيام من ٩ أبريل ١٩١٩ الى ٢٢ أبريل ١٩١٩ .

فحاول إبعاد هذه الأماكن في السفن الانجليزية قبل أواخر يوليو سنة ١٩١٩ ، ولم يكن ثمة وسيلة للسفر الى أوروبا في ذلك الوقت الا هذه السفن .



وفدان سفينتين للسفر الى أوروبا :

خطر للمرحوم علي باشا شعراوي في أن يلتصق من حضرة صاحب العظيمة السلطان فؤاد الترخيص للوفد بالسفر على يacht عظمتها الخاص « المحروسة » ، لأن هذا هو الطريق الوحيد الذي يستطيع به الوفد أن يقوم بواجبه نحو الأمة بعرض مطالبها على مؤتمر فاساي قبل أن يبرم في هذا المؤتمر ما لا يتفق ومصلحة مصر . ولم يطلع على هذا الخاطر الا خاصة أصدقائه من أعضاء الوفد الذين وافقوا على هذا الرأي ، فكتب شعراوي باشا خطابا الى كبير الأمناء يلتصق فيه الاذن في تحديد وقت لمقابلة عظيمة السلطان ، ليعرض عليه أمرا هاما عاجلا دون أن يتبين هذا الأمر . وعندما وصل هذا الطلب الى مصالي سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء استوضحه هذا الأمر فرفض بيانه الا لعظيمة السلطان نفسه ، فجهأ الى داره حسين باشا رشدي (وقد كان متصلا بالسراي وهو يشكل الوزارة) من قبل السلطان مستفهما عن الحاجة الى هذه المقابلة ، فأخبره علي باشا بها ، فتيسم وأعجب بهذه الحيلة . وقال : أظن اني أستطيع إيجاد محال لكم على سفينة من السفن المسافرة الى أوروبا وبالفعل قابل رشدي باشا اللورد للنبي ولا بد أن يكون أطلعه على الأمر لأنه بعد ثلاث ساعات من المقابلة طلب من علي باشا شعراوي بيان عدد المحال اللازمة للوفد ، وكان الجواب على ذلك ثمانية عشر . وفي اليوم نفسه جاء رشدي باشا الى منزل علي باشا شعراوي وكانت على اتصال بهذا الحديث من أوله وقال لي : قضيت حاجتك وأعددت المحال للوفد على أول سفينة تأتي الى بور سعيد ذاهبة الى أوروبا وكان موعد سفرها لم يبق عليه الا أسبوع ، ثم أضاف رشدي باشا الى ذلك بأن هناك وفدا آخر هو وفد الحزب الوطني قد صرح له أيضا بالسفر على نفس السفينة التي ستسافرون عليها ، ولم تكن نعلم قبل هذه الدقيقة أن الحزب الوطني يعمل على سفر وفد من تاحيته فخشنا عالية سفر هذا الوفد الثاني ، وقدردنا أنه ربما يحصل اختلاف في وجهة النظر بيننا وبين هذا الوفد ، فرأينا من واجبتنا التوجه الى رجال الحزب الوطني نقاوضهم ، لعلهم يقتنعون بالمدول عن مزاحمة الوفد المصري . وفي الليلة من ليالي شهر أبريل كان هناك اجتماع كبير بدار حمد باشا الباسل تحت رئاسة المرحوم الشيخ محمد بك الخفري ، وقام فيه عدة خطباء ، وكانت خطبهم تنفوز حول ما اذا

كان من المصلحة - وقد أفرج عن المعتقلين ورحل الوفد بالسفر الى أوروبا - العمل على تهدئة الأفكار ، وإقرار السكينة في البلاد ، أم يجب الاستمرار على الحالة الحاضرة حتى تعترف الحكومة الانجليزية بأن الوفد المصري يمثل طلبات الأمة المصرية تمثيلا شرعيا - حينئذ رأيت من واجبي أن أصارح المجتمعين بما علمته من أن هناك وفدا آخر من قبل الحزب الوطني صرح له بالسفر في اليوم الذي يسافر فيه الوفد المصري .

هال الجميع هذا الخبر ، وتداولوا فيما يجب فعله . واتفقت كلمتهم على أنه من الخطر على القضية المصرية سفر وفد من لكل منهما برنامج خاص ، لأن برنامج الحزب الوطني يتناول طلب إلغاء الامتيازات الأجنبية ، والوفد المصري ومناصروه يرى أن فتح هذه المسألة أمام المؤتمر في الوقت الذي تشكو فيه من جور إنجلترا واغتصابها استقلال مصر ، قد تقلل من عطف نواب الدول الأخرى في مؤتمر السلام على قضية مصر ، وربما رأوا أن من مصلحتهم عدم متاعرة مصر ضد إنجلترا .

رأى المجتمعون ارسال وفد الى رجال الحزب الوطني يخبرهم بأن الوفد المصري يرى بالاجماع أنه ليس من صالح البلد ارسال وفد من قبلهم ، وقد انتخبت أنا وفتح الله باشا بركات (١٨٥) ، وعلي بك المنزلاوي (١٨٦) لتأدية هذه المهمة .

(١٨٥) نجل عبد الله بركات مأمور مركز بسوق ، وابن أخت سعد زغلول باشا ، اتم تعليمه في مدرسة رشيد الابتدائية ، ثم التحق بمدرسة الجمعية الخيرية الاسلامية بالاسكندرية ، ثم المدرسة التجهيزية بدرب الجماميز بالقاهرة ، ثم دعاه والده ليلتحق بامور الزراعة ، ثم عين عمدة لبلدته حنية المرشد بمديرية الغربية . وفي سنة ١٩٠٤ انتخب عضوا في مجلس مديرية الغربية ، كما انتخب عضوا في الجمعية التشريعية عن مركزي غوة وديسوق في عام ١٩١٢ . انخرط في الحركة الوطنية ابان ثورة ١٩١٩ ، واختاره سعد زغلول مستشارا له الى ان نفى معه الى سيشل في ديسمبر ١٩٢١ حتى اوائل ١٩٢٢ . اختاره سعد وزيرا للزراعة في ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، كما تقلد وزارة الداخلية في اكتوبر حتى ٢٤ نوفمبر من نفس العام . يعزى اليه الفضل في ائتلاف عام ١٩٢٦ ، وعين على اثره وزيرا للزراعة في يونية ١٩٢٦ ، حتى مارس ١٩٢٨ في وزارتي عدلي يكن وثروت باشا . توفي في ٣ فبراير ١٩٢٣ .

انظر : ابراهيم الوليلي : مفاخر الاجيال في سير اعظم الرجال ، ص ١٦٢-١٦٥ .

(١٨٦) علي المنزلاوي من الرجال البارزين في الحركة الوطنية للحزب الوطني ، وكان عضوا في لجنة تنظيم اعمال مؤتمر بروكسل (سبتمبر ١٩١٠) كما انتخب عضوا باللجنة الادارية للحزب الوطني في يناير ١٩١١ . تولى وزارة الاوقاف في مارس ١٩٢٣ حتى سبتمبر ١٩٢٣ ، كما تولى وزارة الزراعة من سبتمبر ١٩٢٣ حتى نوفمبر ١٩٢٤ .

ذهبنا نحن الثلاثة في اليوم التالي الى مكتب الدكتور اسماعيل بك
صديقى حيث كان كثيرا من أعضاء الحزب الوطنى ينتظروننا هناك وعلى
رأسهم المرحومان أحمد بك لطفى وعبد اللطيف بك الصوفانى (١٨٧) .

واستمر الحديث معهم فى هذا الموضوع زمنا ، وكان كثيرا من طلبية
المدارس العالية ينتظر فى ردهة المكتب وفى الطرقات الموصلة اليه ليطلبوننا
على النتيجة . والرحوم أحمد بك لطفى معروف بالذكاء واصطناع الحيلة ،
فلما قامت حجتنا ولم يجد سبيلا للرد على طلبنا ، خلق مخرجا له ولحزبه
من هذا المأزق بأن تعهد بأن يقدم عندما يذهب الى باريس بمطلى توكيلا
لوفد سعد باشا فى عرض مطالب مصر .

شعرت من زميلى فتح الله باشا والمنزلاوى بك بشئ من الرضاء بهذا
الحل . أما أنا فأدركت الحيلة حيث فهمت أن صاحبنى وزميلى لطفى بك
يريد أن يهدى الخواطر بهذا الوعد ، حتى يخرج الوفد من مصر ويسافر
دون ضجة أو احتجاج ، وهناك يكون حرا فى أن يوكل الوفد المصرى فى
عرض مطالب مصر أولا يوكله .

مسئلى اتع سفر وفد الحزب الوطنى :

تذكرت عندما تبينت اصرار رجال الحزب الوطنى على السفر ، واقعه
حصلت قبل هذا التاريخ ببضعة أيام وهى أن أعضاء لجنة الوفد كلفونى
أن أكون وسيطا عند سعادة كامل باشا جلال بأن يكتب للوفد بمبلغ
يتفق مع وطنيته وثروته .

اختلفونى لهذا الأمر لملاقى وصداقتى الطيبة بكامل باشا ، وقد
سبق للباشا أن رفض هذا الطلب عندما تقدم به كثيرون من أعضاء لجنة
الوفد وبالأخص عبد الرحمن بك فهمى (١٨٨) سكرتير لجنة الوفد العام ،

(١٨٧) عبد اللطيف الصوفانى : كان عضوا بمجلس الشورى ثم الجمعية العمومية
ثم الجمعية التشريعية فمجلس النواب عام ١٩٢٤ . عرف عنه اعتراضه الشديد
داخل الجمعية العمومية أمام مشروع حد امتياز قناة السويس ، اشترك فى حركة الحزب
الوطنى منذ كفاح مصطفى كامل ، كما انتخب عضوا باللجنة الادارية للحزب الوطنى فى
عام ١٩١١ اiban زعامة محمد فريد وقد اعتقل اiban الحرب العالمية الاولى ولم يكف
عن الاشتراك فى الحركة الوطنية ، فحينما عاد استخدم جريدة المحروسة والامة لمعارضته
مشروع ملنر . توفى فى ٤ مايو ١٩٢٥ . المرجع السابق ١٠٣ .

(١٨٨) عبد الرحمن فهمى بك : ولد فى ٢٢ مارس ١٨٧١ تقريبا ، كان يجيد الفرنسية
التحق بالخدمة برتبة ملازم ثان بالجيش فى ٢٥ سبتمبر ١٨٨٨ الى ٢١ أبريل ١٨٩١ .
وفى ٢٢ أبريل من نفس العام رقى لرتبة ملازم أول ونقل على الحرس الخديو . ومي

وابراهيم باشا سعيد وكيل لجنة الوفد المركزية ، ولكنني عندما تحدثت معه في هذا الشأن أخبرني بأنه مرتبط بواسطة المرحوم محمد سعيد باشا مع محمد باشا الشريعي (١٨٩٩) وآخرين من أصدقاء سعيد باشا على أن يكون من أنصار سمو الأمير عمر طوسون هو قائم بتأليف وفد الحزب الوطني لأن هذا الحادث السياسي الذي اقتضى وقت تشكيل الوفد ابعاد سموه عن القاهرة وعدم اشتراكه بالوفد أوجد عنده رغبة في أن يعض رجال الوفد يدسون عليه ، فقام من تلقاء نفسه بتأليف وفد آخر ، واختار صفوة من رجال الحزب الوطني ليقوموا بما كان يريد القيام به وفد سعد باشا زغلول . كما علمت من سماعة كامل باشا أنه أودع تحت أمر سمو البرنس ١٠٠٠ ر.٠ جنيه وأن الأمر حينئذ يتعلق بسموه إذا رغب الاكتفاء بوفده سعد باشا .

تذكرت هذه الرواية وأنا خارج من مكتب الدكتور اسماعيل بك صدقي وأدركت منها أن أمر سفر وفد الحزب الوطني أو عدم سفره منوط بسمو البرنس .

توجهت وزميلي في الليلة التالية لدار حميد باشا الباسل لأن الاجتماع كان قد تأجل لتلك الليلة حتى تعلن نتيجة مساعيها عند رجال الحزب الوطني .

١٢ فبراير ١٨٩٢ الى سبتمبر ١٨٩٢ رقي لرتبة يوزياشي وعين ياورا لناظر الحربية حيث نقل للجيش في الفترة من أكتوبر ١٨٩٢ الى ٢٥ فبراير ١٨٩٦ . نقل من ذلك التاريخ الأخير من الجيش ، وعين مأمورا لمركز سمالوط ثم بني مزار ثم امبابية ، فوكيلا لمديرية القليوبية في ٢٤ أبريل ١٩٠٢ ، فمديرا لبنى سويف في عام ١٩٠٦ فمديرا للجيزة من ٢٦ نوفمبر ١٩٠٧ ، عين وكيلا لنيوان عموم الاوقاف اعتبارا من ١١ ديسمبر ١٩١١ حتى انحلت للمعاش في نوفمبر ١٩١٢ . انعم عليه بعدة نياشين ، ففي فبراير ١٩٠٧ نال رتبة المتمايز ، وفي يولية ١٩١٠ بالنيشان العثماني وفي يونية ١٩١١ بالنيشان المجيدي الثالث . انخرط في الحركة الوطنية ، إذ كان سكرتيرا عاما للجنة الوفد المركزية منذ تآليفها ، وكان المحرك الرئيسي للثورة ضد قوات الاحتلال . قبض عليه في أوائل يولية عام ١٩٢٠ وقدم للمحاكمة كمتهم أول وعوقب بالسجن حتى أفرج عنه سعد زغلول في عام ١٩٢٤ . انفصل عن الوفد في عام ١٩٢٦ ، وأن عاد للعمل السياسي في عام ١٩٣٥ ، تولى رئاسة تحرير جريدة « روز اليوسف » اليومية في يناير ١٩٣٦ ، انتخب عضوا في مجلس النواب من ١٩٣٨ الى ١٩٤٤ . توفي في ١٢ يونية ١٩٤٦ .

دار المحفوظات العمومية بالقلمة : ملف خدمة عبد الرحمن قهسي ، ملف ٢٥٦٥١
محفظه ١١٠٦ عين ٢ دولا ب ٥٤ .

وأيضا انظر : مذكرات عبد الرحمن قهسي ج ١ ، اشراف د. يونان لطبيب رزق .
(١٨٩٩) محمد باشا الشريعي عضو معين في الجمعية التشريعية في ديسمبر ١٩١٣ ، عن الوجهاء والأعيان .

تقول عرض نتيجة هذه المأمودية على المجتمعين سعادة فتح الله باشا
بركاته. وقد كانت طريقة عرضه تشعر بأنه راضى عن وعد الحزب الوطنى،
وأنه يعتبر هذا الوعد نجاحا .

لم أرى عن بيانه هذا ، وعلى الرغم من أن الشنبية المجتمعة والتي
كانت تملأ القاعة قد صغقت له تصديقا على الراى الذى أبداه ، فأننى لم
أحفل بهذه الضجة ، ووقمت أخطب فى هذا الجمع ، وأبين بأسهاب أن
ما صنعناه من الوعود من رجال الحزب الوطنى ليس الا حيلة يراد بالتضليل
علينا ، وأن من الواجب علينا السعى فى منع وفد الحزب الوطنى من السفر
بأية طريقة كانت . وأن الأمة التى ضحمت ما ضحمت من مال ورجال فى

سبيل تكوين الوفد المصرى والدفاع عن المطالب التى سيقوم بها أمام مؤتمر
السلام لا يصح أن تأذن بخلق منافسين لضعاف الوفد المصرى ، والتقييد
من صفة تمثيله للأمة . ولم أجد صعوبة كبيرة عند السامعين فى الاقتناع
برأى ، ولكنهم ألقوا على عبة تحقيق ما ذكرت وأشرت به ، من العمل على

عرقلة سفر وفد الأمير عمر طوسون المسمى بوفد الحزب الوطنى ،
فقررت على السفر الى الاسكندرية بمقابلة سمو الأمير ذاته ، والسفر فى
ذلك الوقت كان ممنوعا الا بجواز خاص من السلطة العسكرية ، وأمر هذا
التصريح بيد كلايتون الذى كان فى ذلك الوقت رئيس القسم السياسى
لقيادة الجيش الانجليزى ، وكنت أعلم من صديقى وزميلى محمد صدقى
باشا أنه تعرف بالجنرال كلايتون بحيث ذهب اليه مرة لحاجة تتعلق بأحد
أفراد عائلته فرجوته أن يذهب معي ليقدمنى الى الجنرال المشار اليه حتى
استعين به على الحصول على التصريح بالسفر الى الاسكندرية .

ذهبتا سويا فى صباح اليوم التالى الى قيادة الجيش بسفواى اوتيل ،
وقبل أن أصل الى المكتب الذى فيه الجنرال قابلنا فى الطريق المستر
جريفس - وكيل مصلحة الأمن الأوروبى فى وزارة الداخلية - وكنت أعرفه
من قبل ، ولى معه حوادث متعددة ، ولكنها حوادث تجعلنا أصدقاء أكثر منا
خصوصا ، فلما رآنى أقبل مسلما على وقال : كيف تأتى هنا ؟ الا لشيء من
مواطنيك الذين يتهمونك بخيانة الوطن ، لأن هذه دار انجليزية ومغوفة
فى نظر المصريين ، الدار التى تصدر منها أوامر الظلم والاستبداد . فقلت :
دعنا من هذا وتعالى لتقدمنى للجنرال كلايتون .

ذهبتا نحن الثلاثة واستقبلنا الجنرال أحسن استقبال ، وعرضت
عليه حاجتى الى السفر الى الاسكندرية لأنى عزة هناك بجوارها ، فأجاب
طلبى فى الحال ، وأعطانى تصريحاً خاصاً موقعا عليه منه شخصيا بيده ،
ولما أردت الانصراف استبقانى عنده دون زميلى وبحثنا فى الحالة الحاضرة

زمنًا طويلا ، وكنت أبين له خطأ تصرفات السلطة وجشع الانجليز الذي كان من نتيجته الانفجار الحالي ، وأن لا سبيل الى اصلاح الحال الا بالمعول عن هذه السياسة والرجوع الى معاملة المصريين بالرفق والعدل . وعرضت عليه عدة طرق قد تأتي بتحسين الحال . وبعد يومين او ثلاثة جاهدني صديق لي محمد بك أحمد الذي كان رئيس قلم التفتيش الحسابي بالحقانية من قبل محمد باشا سعيد الذي كان تعين رئيسا للوزارة يسألني عن ملخص ما قلته للجنرال كلايتون فأنضيت به اليه .

وأذكر أن بعض الطلبات التي أشرت بها نفذه محمد باشا سعيد ومنها : تعيين وكيل وطني بوزارة المواصلات (١٩٠) بعد أن كانت انجليزية من رأسها الى قمها . . مستشار انجليزي ، ووكيل انجليزي ، ومدير حسابات انجليزي ، وسكرتير انجليزي وهكذا دون أن يكون فيها حتى ولا وزير مصري ، فقد كانت وزارة بغير وزير مصري ، ولا وكيل مصري .

سافرت الى الاسكندرية ، وبمجرد وصولي الى هناك طلبت مقابلة محمد سعيد باشا في داره بالرمل ، ليكون وسيطا لي عند الأمير عمر طوسون .

لقاء الهلباوي بالأمير عمر طوسون :

توافقنا على الوقت الذي أقابله فيه ، وحدثته في الغرض الذي من أجله أتيت وهو تقديمي الى سمو الأمير عمر طوسون ، لكي أعرض عليه أن يساعد الوفد المصري بدفع مبلغ يتفق مع مكانته ، فقال لي : يظهر أنك أتيت متأخرا ، لأن هذا الغرض نفسه جاء من أجله اسماعيل صدقي باشا قبل القبض عليه ، وكلم سمو الأمير في هذا بحضوري ، وأصر الأمير على رفض هذا الطلب ، مكتفيا بالوفد الذي سيرسل من قبله من رجال الحزب الوطني . فلم يقتعني هذا ولححت في ضرورة مقابلتي لسمو الأمير شخصيا ، واتفقنا على أن نتقابل بدائرة سمو الأمير البرنس سيف للدين صباح اليوم التالي للذهاب سويا الى الأمير ، خرجت من داره برمل الاسكندرية ، وعدت الى المدينة وذهبت الى مكتب المرحوم مصطفى بك الخادم ، فوجدت بمكتبه جمعا من المحامين والأطباء والتجار يتناقشون في : هل من المصلحة ارسال وفدين أو وفد واحد ، وكانت الآراء مختلفة في هذه النقطة .

طلب مني أن أقول كلمة في هذا الموضوع ، فبينت ضرور وجود وفدين وأغلبية الجمهور انضمت لرأبي ، ولم يبق الا اثنين أو ثلاثة من

(١٩٠) عين اول وزير للمواصلات في وزارة يوسف وهبة باشا في ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ .

أعضاء الحزب الوطني يحبنون سفر الوفدين ، وقبل انصراف الاجتماع اتفقتا على أن نعود في اليوم التالي للعمل في تأليف لجان وظيفتها جمع الاكتتاب للوفد المصري .

وبينما أنا خارج اقترب منى صاحب المكتب وهمس في أذنى - والحياة يملكه ملتصبا الا يكون الاجتماع عنده في مكتبه ، لأنه مدعو شخصيا لأن يكون من رجال وفد سمو الأمير للسفر الى أوروبا هو والأستاذ سعيد بك طليعات ، وزاد على ذلك اخبارى بأنهما مدعوان لهذا الغرض عند سمو الأمير صباح غد الساعة العاشرة .

فالتفت الى الأستاذ الشيخ مرسى محمود أحد المحامين الذين كانوا في هذا الاجتماع وطلبت اليه أن يجعل الاجتماع بمكتبه في الساعة الرابعة بعد ظهر غد ، وأخبرنا الحاضرين قبل انصرافهم بهذا .

وفي صباح اليوم التالي ذهبت الى دائرة الأمير سيف الدين فوجدت هناك صاحب الدولة محمد سعيد باشا ، فاستفهم من دائرة سمو الأمير أن كان قد شرف الدائرة ، فأجاب سمو الأمير ذاته أنه موجود ، فطلب محمد سعيد باشا تحديد موعد لمقابلتي في ذات اليوم ، ففضل البرنس بتحديد موعد لمقابلتنا الساعة الحادية عشرة قبل الظهر اليوم المذكور ، وقبل أن تنقطع المخاطبة التليفونية طلبت من سعيد باشا أن يبلغ سمو الأمير أنى فى حاجة قصوى الى مقابلته قبل مقابلته بسعيد بك طليعات والخادم بك المحدد لها الساعة العاشرة فاستغرب كلاهما معرفتى بهذا الخبر ، ولم يسع سمو الأمير الا دعوتى فى الحال مع سعيد باشا للتوجه اليه فتوجهنا سويا ، وجرى الحديث بينى وبين سمو الأمير وأنا أتوسل اليه بأن يدفع مبلغا للوفد المصري ، وأن يعدل عن فكرة ارسال وفد الحزب الوطنى ، وبالرغم مما أبديته من الحجج التى تدل على الخطر على القضية المصرية اذا ذهب وفدان الى مؤتمر السلام بباريس ، بقى البرنس مصرا على رأيه قائلا : لقد أعطيت كلمة لأصحابى ، ولا يليق بى المول عنها ، فقلت : يا مولاي ، ان الوجود فى السياسة مرتبطة بالمصالح التى أوجبت صدورها ، والمصلحة اذا تغيرت يجب أن تتغير الوعد ، بل يجب أن تنقض ويحل محلها الاجراءات المتفقة مع خدمة الأمة ، وهانذا أظهرت لك ما فى تنفيذ وعدك من الخطر ، فأرجو أن تدبر الأمر والا اتهمت بأن تكون عونا للناسب على الاضرار بوطنك .

تذكر أن صاحب الشريعة المطهرة قبل يوما من أيام الازمة التى أصابت الاسلام اذا ارتد عن الدين وعاد اليهم ، كما قبل ، أن أى مسلم ارتد عن الدين لا يعمل على تنبيهه وتوقيع الجزاء الشرعى عليه مادام يحتمى بكفار قريش .

هذه المعاهدة التى ضمنت أحكاما تناقض على خط مستقيم مبادئ الدين الاسلامى قبلها صاحب الشريعة ، لأن المصلحة فى ذلك الوقت كانت تقضى بوضع هدنة بينه وبين كفار قرهش .

ولما تغيرت الأحوال واشتد ساعد الاسلام كان أول عمل عمله الرسول صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه أن أنزلوا هذه المعاهدة التى كانت معلقة على باب الكعبة مزقوها ، وأقاموا أحكام الشريعة دون قيد ولا شرط ، فهل لسيدي الأمير أن يعتبر بهذا ويتنازل بقبول ملتبس باسم الوطن عامة ورجال الوفد خاصة .

لم تثر هذه العظات فى سموه ، وبقي عند رايه ، عندئذ رأيت أن أذكره بما كان نمنى به فى الاجتماع الذى كان يراد عقده بمنزله بالقاهرة قبل تأليف الوفد لما رفض أن أكون من المدعوين ، ذكرته بقوله ان الذى لا يأبى أن يخدم الانجليز فى دنشواى ، ويطلب الحكم بالاعدام على عشرة من المصريين لا يجوز أن يشترك معنا فى عمل وطنى ذكرته بهذا وقلت : يا سمو الأمير : لقد يكون سوء ظنك بى مبعثه حسن النية ، وعلى هذا الأساس لست أضمر لسموكم حقدا ولا غلا وما أنا بخائف من أجل ذلك الوصف الذى وصفتمونى به ، وإذا كنت فعلا لا أحفظ لكم ضغينة فى نفسى وكنت حقا مقدرا حسن نيتكم مقيما على اجلالكم واكباركم فهلا ترون سموكم أن أقبل ما يجب على لنفسى حفظا لكرامتها ، وإبقاء على عزتها ، هو أن أتعاشى المثل أمام تلك الأعين التى تنظر انى باحتقار وأن أتجنب المحبى الى داركم ؟ أترانى فعلت ذلك يا مولاي ؟ أترانى قد تمسكت بكرامتى أو ساويت بينها وبين خلة أمتى ؟ كلا يا مولاي ، لقد نسيت كرامتى وهانت على عزة نفسى ، وغفرت ما فرط منك فى حقى كل ذلك فى سبيل امتى . لقد جئت اليك لا مرشدا ولا ناصحا بل مستعطفا راجيا ومثلك - وأنت من عظماء الرجال - لا يصح أن يتباهى أمامه رجل مثل من العامة بأنه ضحى بكرامته فى سبيل وطنه بينما أنت تضحي بوطنك فى سبيل الاحتفاظ بوعد صدر منك ؟

يا سمو الأمير ، ان وطنك اليوم أشبه بمريض يوشك أن يحتضر ، وقد التفت حوله أفراد عائلته كل يبذل جهده لكى ينقذه مما هو فيه ، وبينما هم كذلك اذا برجل من أكبر أفراد عائلته قلرا وأعلام منزلة قد دخل عايهم ، وتقدم من المريض فطعنه بخنجر .

وأشد ما أخشى يا سمو الأمير أن يكون عملك هذا الذى صممت عليه هو ذلك الخنجر الذى طعن به المريض ، فان رضيت لنفسك احتمال هذا العمل الخطير ، وما أخالك فاعلا ذلك ، فاسمح لى أن أقول لك ان أهل

المريض الذين كانت ترهيبهم في الزمن الماضي الألقاب ، وترتعد فراصمهم أمام الأمراء ، أمسوا اليوم وقد تغيرت أطوارهم وأصبحوا لا يرهبون الحديد والناز .

والذين هاجموا مدافع الانجليز وضحوا بدمائهم ، وباعوا أرواحهم رخيصة في سبيل الوطن ، لا يسمحون للأمير عمر طوسون أن يعرض مجهوداتهم لهذا الخطر . فأرجو أن يتدبر مولاي أنتى ان كنت فعلا أرجو والتيسر فإننى أيضا نذير بخطر العقوبة .

وعند هذه الكلمات استأذنت وصافحت سموه وانصرفت .

وفي كل المدة التي دار الحديث فيها يتبنى وبين سمو الأمير لم يتبس محمد سعيد باشا بكلمة حتى نسيت في علة دقلق أنه كان ثالثنا .

وقد لمحت وأنا خارج الأستاذين سعيد بك طليعات ومصطفى الخادم بغرفة الاستقبال ، فتظاهرت بأنى لم أرهما توفيرا للحياء الذى يعلوهما عند رؤيتى . وبعد الظهر توجهت الى مكتب الأستاذ الشيخ مرسى محمود لمضور الاجتماع الذى حدد بالأمس ، وأخذنا في تشكيل اللجان لمساعدة الوفد وجمع الاكتتابات اللازمة له .

وقد كان من بين الحاضرين واحد من الذين كانوا معنا في اليوم السابق بدار دولة محمد سعيد باشا بالزمل ، وقد انتخب هذا الشخص عضوا في لحدى اللجان ، ولكنه اعتذر بأنه لا يرغب في الدخول بهذه - تأييدا لما قاله هذا الرجل - ما جرى بينى وبين سمو الأمير ، وكانت اللجان ، ولا يجب أن يناصر الوفد ، لأن سمو الأمير لا يميل الى تعضيده وإنما هو يعضد وقد الحزب الوطنى أمام هذا التصريح الذى صدر من رجل متصل بقولة سعيد باشا وبسمو الأمير رأيت من حقى أن أبلغ الحاضرين وكانت نتيجة اضراره على تعضيد وفد الحزب الوطنى ، وبينت لهم خطورة الحال بنفس اللهجة التي تكلمت بها في الحفلة التي كانت بالقاهرة بمنزل حمد باشا الباسل .

ولقد أثار اعلان هذا الأمر بين أعيان الاسكندرية من تجار ومحامين وموظفين وطلبة الجميع ، وعزموا على تنظيم مظاهرة يظهرود فيها استيائهم وذلك بعد صلاة المغرب بجامع الامام أبى العباس المرسى ، وقبل انصرافنا من هذا الاجتماع حضر الأستاذ المرحوم مصطفى بك الخادم وجلس بناحية من قاعة الاجتماع ، وعلامات القلق والتردد بأذية عليه .

وانتهى هذا الاجتماع بتشكيل اللجان ، واستعدت كل لجنة للقيام
بواجبها وأذكر أنها كانت سبع لجان .



انتقاد جماهيرى لسياسة عمر طوسون :

فى صباح اليوم التالى علمت أن مظاهرة أقيمت خلف سراي الأمير
عمر طوسون وصدرت فيها نداءات تشف عن غضب الجمهور من سياسة
سموه .

فضلا عن الحركة التى ظهرت فى شوارع المدينة ، وكان يتحدث بها
الجمهور بنقد هذه السياسة والاعتراض عليها مع أن سمو الأمير كان
معروفا بالمدينة مثالا للوطنية والفيرة والعرض على خدمة الأمة فى أعمالها ،
وكانوا قد تعودوا منه أن يكون فى الحوادث الكبرى فى مقدمة من يحتل
برأيه ويعتد بحكمته .

ذهبت الى محطة الاسكندرية فى الصباح ، وقبل أن أخذ القطار
جاءني الدكتور عبد السلام حكيم اليون الذى كان باجتماع الأمس وسلمنى
كتابا من الأستاذ مصطفى بك الخادم بأنه عدل عن قبول المدخول فى وفد
الحزب الوطنى . ولما وصلت الى مصر جاءني تلغراف فى مساء اليوم نفسه
من صاحب العزة الأستاذ

تراجع عمر طوسون :

سليمان بك يسرى (القاضى الآن بالمحاكم المختلطة) الذى كان أيضا
من بين المجتمعين معنا بمكتب الأستاذ الشيخ مرسى ينشرنى فيه بأن سمو
الأمير عمر طوسون أظهر رغبته فى الاكتتاب للوفد المصرى ، وأنه مستعد
لأن يدفع عشرة آلاف جنيه ويدعونى الى العودة الى الاسكندرية لهذا
الغرض . واعتذرت لكثرة أشغالى وفى اليوم التالى سمعت بأنه تشكلت
لجنة من ذوات الاسكندرية برئاسة المرحوم أحمد باشا يحيى للاكتتاب
للفود المصرى ، وشرف أول القائمة سمو البرنس عمر بنبلخ بمشرة آلاف
جنيه وقد جاء تصرف سمو الأمير هذا خاتمة رواية الحديث عن وفد الحزب
الوطنى . وأطمأنت الناس من هذه الناحية ، ولم يبق مسافر الى أوربا
لتمثيل مصر الا الوفد المصرى برئاسة المغفور له سعد باشا .

اشتغلنا فى لجنة الوفد المركزية باستمرار لإعداد الوفد فى باريس
أولا بكل ما يلزم اتعاده به من الأفكار مع شرح الحالة النفسية للجمهور
وامتاده أيضا بالمساعدة المالية .

فشل وزارة وشفى باشا :

فى هذه الأثناء تشكلت وزارة المرحوم رشدى باشا الثانية التى لم نسم الا ١٤ يوما (١٩١١) * وكان جميع الموظفين فى الوزارات والأقاليم مضربين عن العمل وكانت هناك لجنة مشكلة من كبار الموظفين لمراقبة حركة الاضراب *

فسمعت الوزارة لاقناع تلك اللجنة لكى تعدل عن الاستمرار على الاضراب وتعمل على عودة الموظفين الى أعمالهم اذ لم يعد هناك محل لاستمراره مادام أن الوفد قد أصبح حرا فى تأدية وظيفته ومادامت الوزارة المصرية قد تشكلت لإدارة الأعمال الداخلية مؤقتا حتى ينتهى الوفد من المسألة السياسية * ولما عيل صبر الوزارة ولم تنجح فى اقناع رؤساء هذه اللجنة النجاة الى لجنة الوفد المركزية للاستعانة بها على تحقيق هذا الغرض ، وكنت أحد الذين انتدبوا من لجنة الوفد للذهاب الى مجلس الوزراء للمناقشة فى هذا الموضوع *



تراجع الهلباوى عن فكرة الاضراب العام :

وقد كنت من رأى الوزارة بأنه لم يعد هناك سبب لاضراب الموظفين ولا لاضراب المحامين ولا لاضراب الطلبة ولا لاضراب أى هيئة أخرى * بل الواجب أن يعود الجميع الى أعمالهم مادامت انجلترا قد رخصت للوفد بالسفر الى أوروبا ومادام زمام الحكم قد ألقى الى وزارة مصريين معروفين بالكفاءة ومتمتعين بثقة الشعب سيما وقد كان معروفا عند الجميع أن وزارة رشدى باشا لما استقالت فى أوائل ١٩١٩ استقالت احتجاجا على الحيلولة بين الوفد وبين السفر الى أوروبا فهى اذن كانت معروفة بأنها ظاهرة للحركة الوطنية عاملة على تأييدها الى الحد الصالح *

لم تطل مناقشاتنا بمجلس الوزراء لأننا كنا مقتنعين مثلهم ، وقد انتخبت مع أصحاب السعادة فتح الله باشا بركات ، وتوفيق باشا دوس (١٩٢) لمقابلة أعضاء لجنة الموظفين لاقناعهم بأنه لم تعد مصلحة

(١٩١) تعد هذه الوزارة الرابعة والأخيرة لرشدى واستمرت من ٩ أبريل ١٩١٩ الى

٢٢ أبريل ١٩١٩ *

النظارات والوزارات المصرية ج ١ ص ٥٤٦ *

(١٩٢) توفيق دوس : كان مناوئا للوفد المصرى * اشترك فى لجنة وضع المبادئ العامة للدستور * وكان من أصحاب رأى القائل بأن يوضع للأقليات نظام يضمن تمثيلها فى مجلس النواب بنسبة تتفق مع عددها مما أحدث خيبة فى البلاد *

تولى وزارة الزراعة فى ١٢ مارس ١٩٢٥ الى ١٢ سبتمبر ١٩٢٥ ثم وزارة المواصلات فى ٢٠ يونيو ١٩٢٠ الى ٤ يناير ١٩٢٣ *

★★★

اعتداء الأرمن على الجماهير :

فى أثناء الثورة أصاب الأرمن فزع شديد جعلهم يخشون الاعتداء عليهم ذلك لأنه وقعت عدة حوادث أطلقت فيها أعيرة نارية من نوافذ بعض المنازل أصيب بها كثيرون من المصريين ومات بالفعل بعض المصابين • وقد حققت هذه الحوادث وثبت من التحقيق أن النوافذ التى أطلقت منها النيران واقعة فى مساكن للأرمن ، لذلك تهيج الراى العام ضد جماعة الأرمن واعتكف هؤلاء فى منازلهم وأغلقوا حوانيتهم •

وقد رأت لجنة الوفد المركزية أن من المصلحة عدم اتساع هذا الحزن والعمل على مداواة هذا الجرح بالحسنى ، وقد كلفنى أنا والدكتور محبوب ثابت والأستاذ توفيق دوس باشا بالطواف على منازل أعيان الأرمن من محامين وأطباء وتجار لكى نظمئهم على حياتهم وحریتهم ومصالحهم • وفى يوم الجمعة السابق على يوم شم النسيم ، كنت أنتظر زميلى سالفى الذكر أمام محل مذكور باشا الواقع تجاه البوستان العمومية لكى نذهب الى أعيان الأرمن ونؤدى المهمة التى كلفنا بها وأثناء انتظارى كنت أشاهد الجماهير الفغرية من موظفين وأعيان ومحامين وقضاة وعلماء وطلبة كلها متوجهة الى الجامع الأزهر أفواجا أفواجا • ومر بى فى هذا الوقت المرحوم محمد كامل حسين المحامى وقد كان يتدفق حماسا فدعانى للذهاب معه الى الأزهر لكى أخطب فى الناس وأحضهم على الاستمرار فى الاضراب حتى ترفع الحماية الانجليزية عن مصر فرفضت واستخففت بهذا الراى •

★★★

اللقاء مع مندوبين من لجنة اضراب الموظفين :

وفى مساء هذا اليوم توجهت مع زميلى فتح الله باشا بركات وتوفيق باشا دوس الى مقر لجنة الموظفين ، وقد كانت تعقد فى منزل بالمثيرة ملك محمود سامى باشا سفير مصر فى واشنطن سابقا - لكى نقنعهم بأنه لم

(١٩٣) بدأ الاضراب فى ١٢ أبريل واستمر حتى ٢٣ أبريل وان استثنى القرار مكتب مجلس الوزراء لمدة أسبوع ، ورجال البوليس ، والسجانون والموكلون بحراسة المساجين ، والأطباء الحكومة ، ومن يرى هؤلاء الأطباء أنهم لازمون لهم •

ارشيف رئاسة مجلس الوزراء - القرار الصادر من لجنة الموظفين يوم الخميس ٩ رجب ١٣٢٧ (١٠ أبريل ١٩١٩) •

تعد هناك مصلحة للاستمرار على الاضراب ، فوجدنا هناك من أعضاء اللجنة صادق حنين باشا وزكى الأبراشى باشا وعاطف بركات باشا وبلغتهم عنى وعن زملائى أعضاء لجنة الوفد المركزية وعن حضرات الوزراء الرغبة فى العمل على فض الاضراب واسداء النصح الى الموظفين بالعودة الى عملهم . كنت وحيدى المتحدث فى هذا الأمر ، أما زميلائى فقد وقفوا عند حد الموافقة على هذا الرأى وتركونى اتناقش بمفردى مع حضرات أعضاء لجنة الموظفين تارة . باللين وطورا بالشدة ، وأذكر والجدل يحتد بينى وبين صادق باشا حنين وزكى باشا الأبراشى بالتناوب أن عاطف باشا وشقيقه سعادة فتح الله باشا قد خرجا دون أن أشعر بخروجهما . ولا أذكر ان كان توفيق باشا . دوس قد خرج هو الآخر أو بقى معى حتى خرجا سويا .

وقد رجعنا دون أن نأخذ رضا من أعضاء اللجنة بقبول ما أشرنا به .

وفى صباح يوم السبت أصدر اللورد اللبى انذارا ببلغ لجميع المصالح بأنه يسهل الموظفين المضربين الى صباح يوم الثلاثاء الثانى ليوم شم النسيم (١٩٤) ومن يتخلف عن الحضور الى عمله فى الميعاد المذكور يستحق الجزاء .



الوحدة الوطنية بين عنصرى الأمة :

وفى صباح الأحد اجتمع جميع أعضاء لجنة الوفد المركزية فى بيت الأمة وقد كنا نحو السبعين عضوا وذهبنا الى دار البطيركية بالدرب الواسع لتقديم واجب المعايدة لآخواننا الأقباط . وقد ركب معى من أعضاء اللجنة الدكتور أحمد بك السعيد الذى كان يشتغل بأسىوط منذ عدة سنوات ثم اتخذ القاهرة وطننا له .

كان ركبنا مكونا من نحو ثلاثين عربية تجرى متتابعة وكانت الشيبية من طلبية وصناع على جانبى الطريق تحيى هذا المشهد الرائع الذى هو صورة من صور الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط .



سقط الجماهير ضد الهلباوى :

كانت تحيى هذا الجمع بعبارات توجه الى كل جماعة فى عربيتها الا عربتى فكانت تحيتها نداء بسقوطى ونعتى بالخيانة الوطنية . ولئن كنت حقا قد أسفت لسوء حظ زميلى الدكتور أحمد السعيد الذى كان

يشاركني في عربتي الا أنني لم أتاثر بهذه النداءات التي ألفتها منذ سنة
١٩٠٦ .

وصلنا دار البطريركخانة ودخلنا قاعة الآباء المحترمين لنقيم لهم
تهانينا . ومع أنني كنت محاطا في أثناء دخولي بهذه الجماهير التي تقابلني
بعبارات لا تتفق حتى مع الطرف الذي نحن فيه .

فقد كنت أول رجال الوفد مقدما في استقبال حضرات الآباء المحترمين،
وجلس في صدر المجلس بجانب الأب المحترم وكيل البطريركخانة .

شغلنا في الحديث عن سماع تلك الأصوات والنداءات البذيئة ، ولم
يظهر على وجهي تأثر ما حتى كان هذه النداءات ليست موجهة الى . وبقيت
مالكا ناصية المجلس في تأدية التحية لأصحاب الدار أقدم لهم ما ينبغي
من الجدل المناسبة للمقام وأتلقى منهم مثل هذه المجاملة وتلك البشاشة ،
وظل الحال كذلك الى أن جاءني صديق من أعضاء لجنة الوفد المركزية
وأمر الى أن رجلا من زملائي المخامين هو المرحوم محمد بك أبو شادي دخل
الى الكنيسة واعتل المتبر وأخذ يخطب بالطمع على وتهيج المجتمعين ضد
ونصحنى اتقاء لما عساه أن يقع لي من الأذى أن أخرج منه حالا فخرجت كأنني
أقضى حاجة خاصة وانصرف مع صديقي دون أن أؤدي واجب تحية
الخروج .

والظاهر أن ما وقع مني في يوم الجمعة ظهرا عندما رفضت الخطابة
في الجامع الأزهر حاضرا استمرار الاضراب قد انقل عني للمجتمعين في
الأزهر كذا نقل عني أيضا ما قلته لأعضاء لجنة اضراب الموظفين في مساء
ذلك اليوم فاشتعلت نيران الغضب في نفوس بعض الشبيبة الطائشة
فهاجت ضدي ، وكانت تقلب القلوب على وتوجه تلك النداءات الساقطة الى
وترميني بما أنا منه بريء .

ومن الحوادث التي تستحق الذكر أنني وأنا ذاهب يوما الى محكمة
الاستئناف بعد أن خفت حركة الاضراب قابلني بيمينان باب الخلق المستر
مارشال المستشار يومئذ بمحكمة الاستئناف واستوقفني في طريقي وقال :
كيف يقع هذا التصرف الجنوني بهذه المظاهرات من أولئك المصيبة ، وأنت
رجل كلل رأسك الشيب ، وأخذت من النحر عبره وتجاوبه . ولا تدعوك
وطنتك الى نصيحة قومك ببيان ما في هذا السلوك من الضرر بالقضية
المصرية ، وأن الخير كل الخير في عودتهم الى السكينة ، وترك الأمر الى
القنصوخ من المصريين ليحلوا قضيتهم مع الإنجليز .

قلت له بعد أن ترجمت وتركت عربتي : يا جتاب المستشار ، أنا
أذكر أن حادثا من الحوادث مر بي وجعلني أتأسف لأني بلغت سن

الشيخوخة وحرمت من الأعمال التي تعلمها الشبان الا في هذه الأيام .
أسفت لأنى أمسيت حرما فحرمت لسنى هذا من أن أشتري في صفوف
أولئك الشبان وأمشى في الشوارع والطرق ، وأعمل كما يعملون من
هيجان ونداء بالويل والنبور على الأمة التي سببت لمصر هذه النعاسة
وحرمتها أعز ما تملك الأمم الشريفة من الرفعة والكرامة القومية فاذا كانت
هذه عقيدتى فكيف تدعونى لأن أنصح الشبان بالعدول عن هذه المظاهرات .

تذكر اننا عشنا معكم من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٩ وكنا نحن
الشيخوخة نسير معكم سيرا حسنا ونسلك سلوك الذين يحسنون الظن بكم .
معتقدين انكم آتيتم هذا البلد لاطفاء ثورة وقتية ، وعندما يستتب الأمن
والنظام تتركونها حتى تتصرف فى أمورنا بنفسها . فاذا بالأيام تعاقبت
والسنين توالى وكلما طال عهدكم اشتد وطأتكم وكلما قيل لكم لم
لا تخرجون تدعون بانكم باقون اجابة لرغبة المصريين . فان انتشر الأمن
والسكينة فى البلاد وقيل لكم اخرجوا قلتم ان البلد راضية عنا ، وان ثارت
ضدكم الأمة قلتم ان البلاد تائرة ولا ينبغي أن نتركها لمشيئة بعض الرجال
والشيخوخة فلما جاءت الحرب اظهرتم عدم الثقة وسوء الظن بهم فأقفلتم
النواذى وعطلتم الصحف ، واوقفت الجمعية الخيرية ، وبالجيلة أخفتم
كل صوت للرجال المسئولين فسادن لم يبق الا أن تواجهوا هذه الشبيبة
لأنكم بقضائكم على الرجال أصحاب الشأن تعرضتم للكفاح مع هؤلاء الشبان
وأنتم الذين اختلطتم هذا الطريق فكيف تريدون التوسط بى لديهم ؟

اذا سألنى واحد منهم قائلا : ماشأناك معنا هل اذا انصرفنا الى دارنا
أو توجهنا الى مكاتبنا يسمح الانجليز منك صوتا ويلبون نداء .
اذا قالوا لى هذا مستخفين بقدرى فما تكون حجتى بعد ان أسقطتم
من كل رجل كرامة وأسأتم الظن بالصغير والكبير على السواء .

اتق الله يا مستر مارشال وانصف وقد تعودت الانصاف فى قضائك
وبلغ أهلك انهم هم الذين أثاروا هذه الفتنة وعليهم تبعاتها .



انسحاب الهلباوى من لجنة الوفد المركزية :

بقينا نشغل بعد سفر الوفد فى لجنة الوفد المركزية حتى لمحت
عملا من الجهة المالية يستحق المراقبة وطلبت من أمين الصندوق المرحوم
ابراهيم باشا سعيد أن يقدم حسابا للجنة عن مقدار ما جمع ومقدار ما بعث
به الى الوفد فى أوروبا وما أنفق هنا فى الأعمال الخاصة بالوفد ، وقد
وافقتنى على هذا عدد كبير من أعضاء اللجنة وأولهم المرحوم أمين بك الرافعى

والسيد باشا خشبة وعبد الرحمن بك محمود وآخرون ، فأنست إبطاء في
الاجابة وتلكؤ فرابنى الأمر ، فلم أجد وسيلة أتخذها سوى انصرافى عن
اللجنة والاضراب عن حضور جلساتها .

الخلاف فى الوفد :

وفى ذلك الوقت كانت وصلتنا اخبار بأن رجال الوفد فى باديس
دب فيما بينهم روح الخلف وجاء صدهاء الى هنا بين أعضاء لجنة الوفد
المركزية ، وأخذ كل فريق ينتصر لفريق ويظعن على الفريق الآخر . رأيت
فى هذا الوقت من الواجب أن انسحب لكيلا أدخل فى ميدان هذا النزاع
المضر .

لجنة ملنر ومقاطعة الوفد :

وفى هذه الغضور جاءت لجنة اللورد ملنر (١٩٥) الى مصر ، وكانت
خطة لجنة الوفد العمل على اقناع الرأى العام بالامتناع عن الاختلاط بهذه
اللجنة أو الاتصال بها ، وكنت أنا من أوائل الراعين والمؤيدين لهذه الخطة .
وقد نجحنا فى هذه المقاطعة وأتذكر أن لجنة ملنر بعد اقامتها بمصر
سنة أسابيع لم تتمكن من مقابلة رجل يصته برأيه من المصريين اللهم الا من
قابلها بعد الاتفاق مع لجنة الوفد مثل عدلى باشا وحسين رشدى باشا
وثروت باشا . وكانت نصائح أولئك الرجال للورد ملنر ولجنته أن يعودوا
الى أوروبا ويتفاوضون مع الوفد المصرى فى باريس أو فى أى جهة أخرى
لان المسألة السياسية صارت من خصائص الوفد المصرى .

فعادت لجنة ملنر بعد هذا الاضراب العام وحصل اتفاق بواسطة
صاحبى الدولة ثروت باشا وعدلى باشا على أن يبعث برسول الى سعد باشا
يحمل تفصيل الحديث الذى جرى بين ملنر وبينهما وقد اختير لذلك
أصحاب السعادة على باشا ماهر والأستاذ عبد الملك بك حمزة .

(١٩٥) وزير المستعمرات البريطانى ورئيس اللجنة الخصوصية للكتابة لمصر والذى
تكونت من سبعة أعضاء هم السير ريد والجنرال جون مكسويل والبريجادير جنرال
السر اوين توماس العضو فى البرلمان والسر سسل . ج . ب هرست من موظفى وزارة
الخارجية ، والمستر ج . ا . اسيندر والمستر ا . ت . لويدي (سكرتير اللجنة) والمستر ا . ب .
انجرام من موظفى وزارة الخارجية (معاون السكرتير والمسكرتير الخصوصى لرئيس
اللجنة) . وصلت اللجنة الى مصر فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ وغادرت البلاد فى الأسبوع
الأول من شهر مارس ١٩٢٠ . لمزيد من التفاصيل انظر :

المسألة المصرية فى نورها الأخير : مجموعة تشتمل على تقرير ملنر وأهم الردود
الوطنية وغيرها . مارس ١٩٢١ .

خصومة على شعراوى مع الوفد :

وفي أغسطس ١٩١٩ عاد المرحوم على باشا شعراوى وكيل الوفد المصرى وأمين صندوقه • عاد كارها للسياسة معتزما عدم الاشتغال بها ناقما على تصرفات بعض رجال الوفد • ولكنه والحق يقال لم يتكلم فى أسباب تقيمه الا بغاية التحفظ والاحتياط وكان شديد الخذر فى الايانة غما كان ينطوى فى نفسه من هذا الأمر فلم يقض ببعضه اذ لخاصة خاصته •

وفي سنة ١٩٢٠ عاد الى مصر من أعضاء الوفد اسماعيل صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك وقد كان قد اذيع قبل وصولهما قرار فصلهما عن هيئة الوفد •

المزيد من الانقسام فى صفوف الوفد :

وفي يناير ١٩٢١ عاد معظم أعضاء الوفد وفي مقدمتهم : محمد باشا محمود وعبد العزيز باشا فهمى وأحمد بك لطفى السيد وحافظ عفيفى والمرحوم عبد اللطيف المكياتى وحمد باشا الباسل وقد قابلهم فى منطقة القاهرة جمهور كبير من الطلبة وكانوا يسألونهم أهذه العودة بالاتفاق مع الرئيس سعد أو بسبب الخلاف معه والخروج عليه • وكانوا يجتهدون فى أن يجاؤوا الجمهور بما لا يدل صراحة على ما بينهم وبين من تركوهم فى باريس من الخلاف الذى قسم عروة الوفد •

وفي ٥ ابريل ١٩٢١ عاد سعد باشا مع من بقى معه من رجال الوفد وعلى الرغم من وجود خلاف بين أعضاء الوفد ومناصريه فان الأمة بجميع طبقاتها استقبلت سعد باشا استقبالا قل أن صادفه أحد من المظلماء • وقد لبث رئيس الوزارة عدلى باشا ووكيل رئيس مجلس الوزراء حسين رشدى نحو الساعة والنصف وأنا بجوارهما بين جموع المنتظرين للقطار الذى سافر به سعد باشا وكنت مشفقا كل الاشفاق على هذين الرجلين وخشيت أن هذا الاحتمام وهذه الحفاوة بالزعيم سعد باشا قد تنتج عكس ما أراده الرجل الكريم الخلق السميع النفس عدلى باشا ، وقد وقع فعلا ما خشيت مما سيراه القارى فيما بعد •



لزمة ظل تكريم عبد العزيز باشا فهمى :

بعد عودة سعد باشا بالسنجوع أو بالسنبوعين كنت مع جماعة من المخامين فى سهرة عند زميل لنا بالعباسية وقد فكر أحد الحاضرين وهو المرحوم الأستاذ عبد السلام بك الجندي فى أنه من الحق عليهم أن يقيموا

لنقيبهم السابق الأستاذ عبد العزيز فهمى باشا حفلة تكريمية بمناسبة عودته من الخارج ، وقد وافقت على هذه الفكرة وشجعته بكليتى وعلت على اخراجها الى حيز التنفيذ ، فشكلنا لجنة لتنظيم الحفلة برئاسة ودعوة من موصى فى الاشتراك وكان أمين صندوقها محمود أبو النصر بك ، والسكرتير يونس باشا صالح ولما وجد الهدد الكافى من المشتركين ومنهم مرقص باشا حنا الذى كان نقيباً للمحاميين وقتئذ ، حددنا الموعد والمكان ودعونا المحتفل به الى تلك الليلة .

حضرت الخليل ونظمت المقاعد ، وأذكر أنها كانت يوماً فى وسط الأسبوع وقد سافرت كمادتي الى البلدة يوم الخميس ثم علت فى اليوم التالى قبل موعد الحفلة بيومين أو ثلاثة فوجدت دارى فى قصر اللوبارة تتوج بجموع لا أعداد لها داخل المنزل وفى حديقته وفى الشارع الذى يحيط به ، لم أعجب لهذه الجموع ، لأن دارى فى تلك الأوقات ألفت فى ظروف كثيرة مثل هذه المظاهرات . ودخلت الى غرفة الاستقبال فوجدتها غاصه بالمحاميين وعلى رأسهم مرقص باشا حنا فسألت عن الخبر فقبل رأينا المدول عن حفلة التكريم لأنه قد يظن أنها انما عملت تحدياً وانتقاماً من سعد ورفقائه الباقين معه .

رأيت فى هذا المدول مساساً بكرامة زميلنا وبكرامتنا نحن الذين قررنا اقامة هذه الحفلة ورفضت رفضاً باتاً الرجوع عنها ، فقبل لى من الأستاذ يونس صالح باشا ومحمود بك أبو النصر : أن أمر المدول عن هذه الحفلة أوشك أن يكون نهائياً ، لأن المحتفل به نفسه عدل عن قبولها عندما بلغه هذه الحركة وأعلننا فعلاً بذلك المدول . ونحن بناء على هذا أعلننا فى جرائد هذا المساء بالمدول عنها وأخذنا فى رد الاشتراك لمن دفعه ، فقلت : بل يجب أن تقام الحفلة وإذا لم يحضر عبد العزيز باشا أجعل كرسيه خالياً أمام الجماهير لكى يكون رمزاً لسياسة الأرهاب والجبروت التى أوشكت أن تظفى على البلاد باسم الوفد . وأنا لا يمكننى أن أنأثر بمثل هذه المسائل خصوصاً بعد أن ذاع الأسماء بأن هذه الحفلة حدثت وتعين مكانها وزمانها ، وإذا لم يكن فى مقدرتى القيام وحيدى بنفقات هذه الحفلة فسأخذ ما احتاج اليه من المال لاتمامها من أصدقائى الذين يعرفون لعبد العزيز باشا فهمى كرامته ويقدرون الحرية قدرها .

وقد قبل أثناء هذا الاجتماع أن سعد باشا بلغ مرقص باشا حنا وأصحابه أنه إذا تم المدول عن هذه الحفلة فهو مستعد للذهاب بنفسه الى مصر الجديدة واسترضاء عبد العزيز باشا ليعيده الى الوفد ، قلت : انى أشكر لسعد باشا هذه العاطفة . أود أن تكون عاطفته اخلاصاً حقيقى

فليسترض سعد باشا عبد العزيز باشا وليحضر لرئاسة هذه الحفلة لأنه لا يوجد تناقض بين هذين العليين .

صباح الطلبة والمجتمعون ضدى عندما سمعوا رفضى لهذه الأوامر التى أتوا لاملاتها على ، فكبرت فى عينى نفسى واستخففت بصياهم وأصررت على اقامة الحفلة فتشرت فى جرائد الصباح أن خبر العدول عنها قد نشر خطأ وأن القائمين بالحفلة سيقومونها وذهبت بنفسى فى اليوم التالى الى عبد العزيز باشا وحملته على العدول عن العدول .

وأقيمت الحفلة فى فندق شبرد وبقي المشتركون فيها أصحاب عبد العزيز والمخلصون له من المحامين ، أو بعبارة أخرى بقى قائما بالحفلة الرجال الذين تعودوا أن يتحملوا مسئولية عملهم .

ولقد رأينا ونحن ذاهبون الى الفندق عددا لا يحصى من الشبان والطلبة واقفين بميدان ابراهيم باشا حتى باب الفندق وكانوا عندما تمر امامهم عربة أحد من الذاهبين الى هذه الحفلة ينادون بسقوطه ، وتمت الحفلة والنظام مستتب داخل الفندق وخارجه على الرغم من هذه السخافات ، والالاب الصببانية التى اقيمت حوله .

مزيد من الانقسام فى صفوف الوفد :

وكانت خطبة عبد العزيز باشا فهمى فى هذه الحفلة أول خروج علنى على رئيس الوفد وقد تضمنت كثيرا من الحوادث والتصرفات التى حصلت فى أثناء المفاوضات فى لندرة والتى اشترك فيها عدلى باشا بين عبد العزيز باشا فى ايضاح دقيق كيف أن سعد باشا بعد أن اتفق على أن عدلى باشا يؤلف وزارة الثقة ويتولى مفاوضة الانجليز ويبقى الوفد المصرى خارجا عن الوزارة عدل عن ذلك فجأة وطلب أن يشترك الوفد فى الوزارة وأن تكون الهيئة التى تذهب الى المفاوضة برئاسة سعد باشا وأن تكون اعلبية أعضائها من الوفديين . هذه الحوادث المتتالية أضعفت روح التضامن الذى كان متينا من أول النهضة ، وسرعان ما ظهر الشقاق بين أعضاء الوفد المصرى ، فانقسم الى شعبتين : شعبة مكونة من عبد العزيز باشا ومن حضروا معه الى مصر وهؤلاء كانوا يرون الرأى الأول ، وشعبة أخرى مكونة من الأعضاء الذين بقوا مع سعد وكانوا يرون الرأى الآخر .

وما كاد يرفض عدلى باشا رئاسة سعد باشا للمفاوضات حتى انفجر البركان واشتعلت النار وشاهدها الخاص والعام ، اشتعلت نار فتنة قوية لمحاربة عدلى باشا وعقدت عدة اجتماعات خطب فيها سعد باشا وكانت عباراته من نار طعنا على عدلى باشا وأصحاب عدلى باشا .

وبقى على صبوراً محتملاً لكل هذه الاعتداءات حتى ألف الوفد وأعد نفسه الى السفر الى انجلترا للمفاوضة في القضية المصرية وكانت البلدة قد انقسمت الى قسمين ، عدلين وسعديين . فالسعديون اقاموا المظاهرات والاجتماعات ليحولوا بين عدلى باشا وبين السفر . وقد انتشرت في المدن والاقاليم اضطرابات عظيمة ووقعت حوادث ٢١ و ٢٢ مايو (١٩٦١) التي اريدت فيها دعاء كثير من الوطنيين والاوربيين ، وحكم بسببها نحواً من ثلثمائة مصرى حكم على ما يقرب من اثنين وتسعين منهم بمقوبات متفاوتة . وقد اشيع أن خمسة منهم كان نصيبهم الاعدام وكان التحقيق من ذلك مستحيل لأن المحاكمة كانت سرية والتنفيذ كان سرياً كذلك كان القائم بالمحاكمة والتنفيذ هي السلطة الانجليزية .

وقد توالى التحقيق في فتنة الاسكندرية المستر مكونت وكان المراقب للتحقيق هو المستشار القضائي المستر كرشو وقد تولى هذا تحرير التقريرين المتضمن لما جرى في هذه الفتنة فبين ما انتجته من الاضرار بأموال الاجانب وما سفك فيها من الدماء كما حدد المسئول عن وقوعها .

سافر الوفد الرسمي برئاسة عدلى باشا وسافرت في نفس اليوم الى أوروبا على نفس السفينة وكان من بين المسافرين معنا المستر كرشو . اتصلت به على السفينة وجلست معه غير مرة بعد أن كان يرفض ملاقاتي حرصاً على السر الذي كان يحمله وهو ما تضمنه التقرير في حادثة فتنة الاسكندرية وقد استطعت بحكم علاقتي به منذ عشرين عاماً أن أجعله يفضي الى بكثير من الوقائع المتعلقة بهذا الموضوع ، أما رأيه فيها والمسئول عنها فقد كان حريصاً جداً في الافضاء بها الى وقد طلب الى أن يكون ذلك سرا بينما لا أطلع عليه أحد حتى ولا عدلى باشا نفسه . وعلى الرغم من مضى نحو التسع سنوات على هذه الوقائع ومع أن وفاة المستر كرشو قد أحلتني من عهدي له فاني أدري نفسى غير قادر على بيان من هو المسئول عنها لأن بيانه ليس من المصلحة في شيء ولا يتفق مع الحالة السياسية التي لازلنا نعيش فيها .

(١٩٦١) وقعت مذبحة الاسكندرية في ٢٢ مايو بين المصريين والاجانب فقد اشتبك المظاهرين مع بعض الاجانب من اليونانيين والاطاليين في حي « الهماميل » وتبادل الفريقان اطلاق الرصاص فاشتعلت النيران في المنازل ونهب بعض المحال التجارية الاجنبية وادى الامر الى تدخل البوليس والجيش المصري ، الا ان الاضطرابات استمرت ولم يعد الهدوء الا بعد أن دعت الحكومة جيش الاحتلال للتدخل . وكانت هذه الاحداث اول مهمة تواجه وزارة محمد سعيد الادارية والتي تعهد فيها باعادة النظام الداخلى الى السلطة المنتية ورفع الاحكام العرفية .

انظر : عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ج ١ ، ص ٣٣٦ .

سافرت الى انجلترا ولبثت نحو الأربعين يوما أتردد يوميا على رجال الوفد وبالأخص على صاحب البعثة عدلى الرئيس لأن صلتى بهذا الرجل بدأت من سنة ١٨٨٠ وكان كلما طال عهد معرفتى به زاد تقديرى واجلالى لمواهبه . كنت أرى وأسمع من يوم لآخر أن البعثة الكؤود بينهم وبين الوصول الى اتفاق مع اللورد كرزون ، هو أثر تلك الحادثة المشؤومة التى وقعت فى مايو باسكندرية . والثى رفع تقريرها المستر كرشو الى وزارة الخارجية البريطانية .

وعلمت الى مصر واجتمعت بأصحابى هنا من أنصار الوزارة ولما تبيننا من أخبار التفرقات التى وصلت صعوبة الاتفاق عقدنا اجتماعا بالكونتنتال جمع نحو الأربعين من الكتاب والعلماء وتداولنا فى الحالة الحاضرة وبيان ما يجب أن نعرضه من الآراء لرئيس الوفد بانجلترا .

الهلبوى يؤيد سياسة الحزب الوطنى :

فلمصت الى الخطابة باسم المجتمعين ، فلبيت الدعوة وأقيمت خطبة بينت فيها أن الانجليز طالما أظهروا فى قرص عديدة صيغوية اتفاقهم . وتساهلهم مع المتطرفين فى الوطنية من المصريين وأنهم اذا وجدوا فريقا معتدلا رائده حسن التفاهم والمصلحة العامة لا يتأخرون عن تفضيله واعطاء مصر ما تستحق من حقوقها السياسية وأولها رفع الحماية عنها وها هو عدلى باشا زعيم حزب المعتدلين والمعروف بالكفاية والإخلاص ذهب على وفد يشاكله فى هذه الروح ، وكان المأمول لو صبحت دعاوى الانجليز أن يقابلوه بشئ من الاعتدال . وحسن المجاملة فيتركوا مصر تتمتع بحقها الطبيعى فى حكم نفسها بنفسها ولكنهم على العكس من ذلك لا يزالون فى غرورهم واستبدادهم . وبذلك تبين أن المعتدل والناس من المصريين أمام الانجليز سواء . من هذا أوشكنا أن نميل الى أن أحسن سياسة بينى سياسة الأحزاب المصرية هى سياسة الحزب الوطنى القائلة بأنه من الحق فى الرأى الثقة بعود الانجليز والخلول معهم فى مفاوضات ما داموا محتلين مصر . وعلى ذلك أطلب من الحاضرين أن يعلنوا أننا تؤيد الحزب الوطنى من الآن ونبعث تلغرافا الى عدلى باشا بقطع المفاوضات معهم والرجوع حالا .

فاتفقوا على رأى ، وكان أول من دعا الى تأييده صاحب البعثة محمد محمود باشا بكلمات قالها . ودعم هذا الرأى وزاده وضوحا ، وأصدر الحاضرون هذا القرار بالإجماع وبلغوه تلغرافيا لعدلى باشا .

وأذكر أن هذا الاجتماع كان فى يوم ١٣ نوفمبر اليوم الذى اعتادت مصر فيه أن تحيي ذكرى لنهاب صاحب البعثة سعد زغلول باشا ورقيقه عبد العزيز وعلى شعراوى لدار السبر ونجت منذ سنتين .

بعث هذا التلغراف وفي أواخر نوفمبر سافر دولة عدلي باشا واجهه
الى مصر ، بعد أن رفض ما عرضه اللورد كرزون فوصلها في ديسمبر ودخل
البلد محفواً بالكرامة مستحقاً من كل وطني كل اجلال .

وفي ٧ ديسمبر رفع استقالته بعد أن قدم تقريراً لعلامة السلطان
يتضمن كل ما جرى في المفاوضات ونتيجتها .



التمهيد لتصريح ٢٨ فبراير :

لم يتقدم أحد الى تشكيل الوزارة بعد استقالة عدلي باشا ، ووقعت
البلد في اضطراب شديد وعادت اليها الفوضى ونفى الانجليز سعد باشا
مرة ثانية الى جزائر سيسل مع ثمانية من أصحابه ثم نقلوه وحده الى جبل
طارق ودعى صاحب المولة عبد الحالى ثروت باشا لأن يشكل وزارة فرفض
بتاتا وبعد الحاج متكرر وتوالى الأيام والأسابيع والأشهر عرض شروطاً
بقبوله الوزارة أولها إعلان إلغاء الحماية ، واستقلال الحكومة المصرية
بشؤونها الداخلية ، وأخرج المستشارين الانجليز من وظائفهم .

اتصل به مستشارو الوزارات الست ، وبمهارته وحسن أساليبه
السياسية ، أقنع هؤلاء المستشارين بأنه لا يمكن إخضاع مصر وسير الحكم
فيها على ما يرام بغير اجابة هذه الشروط .

بذل هؤلاء المستشارون جهدهم في اقناع اللورد اللنبى بصحة هذه
السياسة التي يسير بها ثروت ، وطلبوا اليه أن يكتب لوزارة الخارجية
الانجليزية بقبولها . ولما اقتنع اللورد بهذا الرأي كتب الى وزارة الخارجية
والح في القبول واستغربت الخارجية ذلك ، وكان لا يزال وزيرها اللورد
كرزون فطلب الى اللورد اللنبى أن يبعث بواحد أو اثنين من المستشارين
الانجليز الى لوندرة ليتناقش معهما في صحة هذه الطلبات ، فرفض اللورد
هذا وقبل السفر بنفسه ، وسافر ثم عاد بعد أن أقنع الوزارة بضرورة إلغاء
الحماية وقبول شروط ثروت باشا وحصل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

لجنة الدستور :

حينئذ قبل ثروت تشكيل الوزارة ، وأول عمل بدأ به هو تشكيل
لجنة الدستور . وكنت أنا أحد أعضاء هذه اللجنة .

انعقدت لجنة الدستور بالقاهرة في أواخر مارس الى أواخر مايو (١٩٧) :

وفي ليلة من ليالي الانعقاد فوجئنا من نائب الرئيس المرحوم حشمت باشا (١٩٨) أنه من المصلحة أن تقف أعمالنا مدة الصيف لأن وقت الحرارة ليس صالحا للاستمرار على هذا العمل الدقيق فصحت في وجهه وقلت أننا لن نطلب أجازة وإذا كان كل الموظفين لهم الحق في الراحة صيفا فيجب أن يستثنى عن ذلك عمال مطافيء الحريق والسكة الحديد ، والبريد ونحن هنا نؤدى عملا في غاية الخطورة ويجب أن ننتهى منه في أسرع وقت ممكن ومثلنا في أدائه كمثل رجال الحريق عندما يكلفون باطفاء نار شبت في مكان ما •

ولقد علمت فيما بعد أن طلب الراحة كان عذرا للتسويق في تحضير الدستور وإصداره ، ومن ناحية أخرى فهمت أن المشروع الذى وضع رأت فيه بعض السلطات سعة كبرى لاتتفق مع كفاءة الشعب المصرى فأخبرت

(١٩٧) الواقع أن الجلسة الأولى بدأت بالاجتماع في ١١ أبريل ١٩٢٢ بقاعة الجمعية التشريعية أما الجلسة الثانية فانعقدت في ١٢ أبريل • والملاحظ أن الهلوى اعتذر عن حضور الجلسة الثالثة التى انعقدت في ٢١ مايو والتي اعتذر فيها حسين رشدى رئيس اللجنة عن مباشرة عمله ولم تستغرق الجلسة كثيرا كما لم يناقش فيها أية موضوعات • ثم انعقدت الجلسة الرابعة في ٢ يونيو برئاسة أحمد حشمت • لمزيد من التفاصيل انظر : مجموعة محاضر اللجنة العامة (لجنة الدستور) المطبعة الأميرية القاهرة ١٩٢٤ •

(١٩٨) أحمد حشمت باشا : ولد في عام ١٨٥٨ بكلر المصلحة بالمناظرة • تلقى مبادئ العلم في مكتب القرية ، وحفظ القرآن الكريم • التحق بمدرسة بها الابتدائية والمدرسة للتجهيزية بأبي زعبل • وسافر في بعثة الى فرنسا لاكتساب علم القوانين ، وحصل على شهادة أفوكاتو • لما عاد الى مصر عين أفوكاتو ضبطية مصر بصفة مندوب بقسم قضايا المالية والداخلية في أول نوفمبر ١٨٨١ • وفي يناير ١٨٨٤ عين رئيسا للنقابة العمومية بمحكمة اسكندرية الاهلية ، وفي يوليو من نفس العام عين وكيلا للنائب العمومي بمحكمة الاستئناف بمصر ، وفي نوفمبر ١٨٨٧ عين وكيلا لمحكمة طنطا الاهلية • وفي أبريل ١٨٨٨ عين رئيسا لمحكمة المنصورة الاهلية • وفي يناير ١٨٨٩ عين أفوكاتو عمومي ومنح نيشان مجيدى درجة ثالثة في يونية ١٨٩١ ، كما منح رتبة التمايز في سبتمبر ١٨٩٢ • وفي ديسمبر ١٨٩٢ عين مديرا لجرجا ، وفي فبراير ١٨٩٦ عين مديرا لاسيوط ، ومنح في يناير ١٨٩٧ رتبة الميرميران الرابعة ثم منح في فبراير ١٩٠١ النيشان العثماني الثالث ، وفي فبراير ١٩٠٢ منح النيشان المجيدى الثاني • احيل للمعاش اعتبارا من أول ديسمبر ١٩٠٢ حيث كان مديرا للقنصلية • ثم عين ناظرا للمالية في نوفمبر ١٩٠٨ في وزارة بطرس غالى ثم ناظرا للمعارف في فبراير ١٩١٠ في وزارة محمد سعيد باشا ، وفي مايو ١٩١٢ منح النيشان العثماني من الدرجة الاولى • وفي ١٩١٢ عين ناظرا للمواقف في وزارة سعيد باشا ، ثم وزيرا للخارجية في مارس ١٩٢٢ في وزارة يحيى ابراهيم ثم وزيرا للمالية في أغسطس ١٩٢٢ في نفس الوزارة حتى ٧ يناير ١٩٢٤ حيث توفي في نفس العام • ملفات الخدمة بدار المحفوظات بالقاهرة رقم ٢٩٩٨٠ محفوظة ١٦٨٥ ، رف ٢ دولا ب ٧٢ ، وانظر ايضا : الاعلام الشرقية ج ١ ، ص ٥٢ •

هذه العجلة لتكون طرفا لمناقشة بعض أعضاء اللجنة لهم يتحولون عن الآراء التي كانت وضعت قواعد للدستور .

ذهبت معارضتي سدى وأخذنا أجازة رغم أنوفنا .

في أثناء المفاوضة في لجنة الدستور كانت الجرائد تأخذ نتفا من مواد الدستور وتنشرها شيئا فشيئا عندما يتم الاتفاق عليها، ومن ضمن ما نشرت من المصاد : أن السودان جزء من مصر وأن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان ، فنشرت جرائد بعد الظهر هذه النصوص ، أما جرائد الصباح ومنها الأهرام فصدرت خالية من هذا البيان . كنت في ذلك اليوم مسافرا من الاسكندرية الى مصر ومعى المرحوم سابا باشا (١٩٩) أحد أعضاء اللجنة فسألته عن الداعي الى عدم نشر هذه النصوص في الأهرام وزميلاتها فأخبرني أن اللورد اللنبى طلب من قلم المطبوعات التنبيه على الصحف بعدم نشر

هذه المواد لأنه سيعترض عليها ويطلب حذفها من الدستور ، فتجهجت من هذا التصرف واعتبرته اعتداء على عمل لجنة الدستور ، فتكلمت مع بعض زملائي بالقاهرة وبلغت ثروت باشا تليفونيا من القاهرة بأن هذا الأمر اذا لم يعدل فقد صمم أعضاء لجنة الدستور على الاستقالة احتجاجا على هذا التصرف ذهب رئيس الوزراء وأقنع اللورد اللنبى بضرورة الاحتفاظ : (٢٠٠) بحرية الجرائد في نشر جميع نصوص القانون ، وأن نشره في الجرائد ووضع في المشروع لا ينافي ما لفخامته من عرض آرائه التي يطلبها من الحكومة لأن مشروع اللجنة ليس هو القانون ، لأن القانون هو ما تقره الحكومة ويصدق عليه الملك ، وفي اليوم التالي عادت الجرائد الى نشر ما منعت عنه .

دعينا في أواخر أغسطس الى الاجتماع وأتممنا وضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب دون أن يمسه أى تضييق في قواعده بالرغم من المساعي التي بذلت ، وقد رأينا بعض الأعضاء الذين تأثروا بتلك المساعي حاولوا غير مرة اقناع زملائهم بتلك الآراء الرجعية فلم يفلحوا هذا وقد شعرنا في

(١٩٩) يوسف سابا باشا (١٨٥٢ - ١٩٢٤) ولد في القاهرة ، وإن كان من أصل سوري ، إذ هاجرت أسرته الى مصر في عصر محمد على . لما أتم علومه في مصر التحق بوظائف الحكومة المصرية ، وعين في عام ١٨٧٢ في مصلحة اليوستة ، ثم صار يترقى الى أن عين مديرا لليوستة في عام ١٨٨٧ ، ثم اختير ناظرا للمالية في عام ١٩١٠ . تولى ادارة العديد من الشركات والبنوك المالية ، وعين عضوا بمجلس الشيوخ . كان يجيد اللغات : الإيطالية والتركية والفرنسية والانجليزية . له من الأبناء أربعة : جورج سابا بك ، ومارى ، واليز ، والين .

(٢٠٠) كلمة غير مقروءة والمقصود بها عدم المساس .

أثناء هذه المساعي بأن بعض الأعضاء الذين كانوا معنا قد تخرج مركزهم لما تبينوا أنهم غير قادرين على خدمة تلك الآراء فاستقالوا من العضوية ، أما رشدي باشا رئيس اللجنة فمن حظه أنه وقع مريضاً قبل انتقال اللجنة إلى الإسكندرية .

ولما انتهى المشروع وعرض عليه للتوقيع عليه رفض محتجاً بأنه لم يكن حاضراً مداولات اللجنة وأخيراً تنازل وأبغى بشرط أن نغفيه من أن يشارك معنا في الذهاب إلى رئيس الوزارة لعرضه عليه فأجبنا طلبه وذهبنا إلى رئيس الوزارة لعرضه عليه فأجبنا طلبه وذهبنا إلى ثروت باشا فقدمناه وألقى حشمت باشا نائب الرئيس كلمة تلخص مساعي اللجنة والأغراض التي أدت لها إلى وضع الدستور في الحالة التي وضع بها ، ثم دعت إلى قول كلمة ثانية فقلت ما مؤداه : الروح التي أملت على أعضاء اللجنة وضع القواعد التي بنى عليها الدستور قد استوحتها اللجنة من الروح العامة الموجودة عند جميع الطبقات بل يمكننا أن نقول أننا استرجعنا في مشروعنا الأقل طمعاً والأكثر تواضعاً فأذن يجب على رئيس الدولة أن يعتقد أن هذا القانون المقدم إليه أننا يترجم رأى طائفة كبيرة من البلد ويحقق مطالبها وتوجد بجانب هذه الطائفة طائفة أخرى لا يستهان برأيها وترى أن فيه نقصاً كبيراً في الحقوق التي عن الشعب ، والمشروع من هذه الناحية يعتبر أن يتمتع بها أقل ما ترضى به الأمة يصح أن نقول ونحن نقدمه لئولئك أننا نقدمه باسم هذه الملايين المتفقة على أنها وجدت فيه السبيل الوحيد بأن تمشي الأمم المتقدمة ذات الكرامة والاستقلال ، وأن أي تغيير في هذا المشروع فيه جرح وإخلال بحقوق هذه الملايين ، ولما قلت هذه الجملة الأخيرة تبسم رئيس الوزراء كما تبسم أصحابي . . .



تأليف حزب الأحرار الدستوريين وانضمام الهلباوى له :

كان هذا في أواخر شهر أكتوبر ١٩٢٢ بمدينة الإسكندرية ، وبعد يوم أو يومين فكر عدلى وأصحابه أن يؤلفوا حزب الأحرار الدستوريين ليكون من أول واجباته المطالبة : بإصدار هذا الدستور وتنفيذه . تألف الحزب في شهر أكتوبر (٢٠١) ، وكان لي شرف العضوية الأولى فيه كما تألفت شركة جريدة السياسة وكنت عضواً أيضاً في مجلس إدارتها .

(٢٠١) أعلن عدلى يكن تأليف الحزب واختيار مجلس إدارته وصدر جريدة السياسة

الناطقة بلسانه في ٢٠ أكتوبر ١٩٢٢ .

عدنا من اسكندرية الى مصر وعقد اجتماع عام تحت رعاية عدلي
رئيس الحزب ، وقرأ على الناس برنامج الحزب والاغراض التي يرمي اليها ،
والنقطة الكبرى فيه هي العمل على تحقيق دستور الدستور وعلى خدمة
الدستور لانه هو العماد الحقيقي لتحرير الأمة وتحقيق استقلالها .

صدرت جريمة السياسة في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ وسمى الحزب
وجريدته في مطالبة الحكومة باصدار الدستور .

توازن السلطات وانه تأجيل اصدار الدستور :

ابطأت الحكومة في اصدار المرسوم الملكي بالدستور فراجت اشاعات
مختلفة عن اسباب هذا الابطاء وحملت الجريدة على الحكومة ، واخيرا
اضطر رئيس الحكومة الى أن يبلغ رئيس الحزب عدلي باشا أن الداعي
لهذا التأجيل أن السراي تطلب تعديل بعض مواد فيه خاصة بسلطة جلالة
الملك ودار المندوب السامي . وتطلب حذف المواد الخاصة بالسودان على
أن حذف هذه المواد لا يترتب عليه أى تغيير في الحالة الحاضرة ، وأن
اللورد اللنبى عرض على ثروت باشا أنه مستعد لأن يكتب اليه كتابا رسميا
يبلغه فيه أن حذف هذه المواد من المشروع لا تكسب أى حق لانجلترا على
السودان ، ولا تهدد تسليما من حكومة مصر بأى حق لانجلترا ، وأن الحالة
تبقى فيه كما كانت مقررة في اتفاقية ١٨٩٩ وأن اللورد اذا وضعت الحكومة
باجابته الى ما طلب يناصرها في طلب اصدار الأمر الملكي على الدستور دون
تعديل أى نص فيه فينما يتعلق بسلطة الأمة .

وجاءنا عدلي باشا في مجلس ادارة الحزب يعرض علينا هل اذا قبلت
الوزارة ما طلبه اللورد اللنبى مقابل تضييعها في اصدار الدستور تبقى
على تأنيدها الموضوع وانقسم المجلس الى قسمين قسم يقبل مطاوعة للضرورة
باجابة ما طلبه اللورد اللنبى مقابل تعهده بصور الدستور وكنت أنا على
رأس هذا القسم وفريق كان يرى أن الوزارة يجب أن ترفض طلبات اللورد
واذا قبلت وجب أن يتخلى الحزب عن مناصرتها وكان من زعماء اصحاب
الرأى محب باشا ومحمه محمود باشا .

فالأغلبية وافقت على هذا الرأى الأخير . وعلى أثر هذا استقالت وزارة
ثروت باشا وخلف دولة نوفيقي نسيم باشا (٢٠٤) وكانت مأمورية اجابة

(٢٠٢) محمد توفيق نسيم جده من اعيان بلدة قرة قرة في الاناضول نشأ وترى
وتعلم بمصر وتخرج من مدرسة الحقوق ثم عين في النيابة وتقلب في العديد من
الوظائف الى ان عين وزيرا للوظائف في عام ١٩١٩ ووزيرا للمالية في عام ١٩٢٤ ثم
وزيرا للمداخلية عدة مرات . كما تولى رئاسة الوزارة ثلاث مرات كذلك تقلد منصب

طلب السلطتين بترت سلطة الأمة المقررة في الدستور وحذفت نصوص السودان دون أن يكتب المنعوب السامي اقرار بأن هذا الحذف لا يؤثر على حقوق مصر في السودان .

ومن غرائب تصرف هذه الوزارة أنها أنقصت الدستور من طرفين ولم تجرؤ على إصداره ؟

ثم جاءت وزارة يحيى باشا ابراهيم بعد استقالة نسيم باشا . وفي أوائل سنة ١٩٢٣ صدر الدستور بناء على الحاح ورجاء اللورد « اللنبي »

ماتق يواجه الهلباوى :

حدثت أنى كنت ذات ليلة بنادى محمد على فى أوائل ظهور الخلاف بين المرحوم سعد وعلى و ثروت اذ سمعنا أن أنصار سعد باشا عزموا على تاليف جمعية تعقد ثانى يوم بدار السيد البكرى بالخرنفس لتعطى رأيها بأن على يجب أن يستقيل ويترك الحكم لسعد باشا فتساءلنا فيما بيننا هلا يحسن أن يوجد فريق منا يشترك فى مناقشات هذا الاجتماع وكان من رأى أنه اذا وجد عشرة منا لا تستطيع هذه الجماعة الاقرار على ما تريد .

فالمرحوم ثروت باشا سمى العشرة وقد كانوا جميعا حاضرين واجابوا تلبية السعوى وأنا كنت واحد منهم .

ذهبت فى الميعاد المحدد الى دار البكرى وهناك فى القاعة الكبرى وجدت الأستاذ على طبارة وكيل محكمة مصر الشرعية (بعد ذلك) فسألته عن اخوانى التسعة هل رأى أحدا منهم فأجاب سلبا أعلم أن هذا الاجتماع كان يديره الشيخ محمد بغيت (٢٠٣) وفتح الله باشا بركات وعاطف بك

رئيس الديوان الملكى ثم رئيس مجلس الشيوخ اذ كان موضع ثقة الملك فؤاد وحينما تعرض لمحاولة اغتياله زاره الملك فى داره وكانت تلك اول مرة يزور فيها فؤاد وزير فى

بيته . توفي فى عام ١٩٢٨ .

زكى مجاهد : الاعلام الشرفية ج ١ سنة ١٩٤٩ .

(٢٠٢) الشيخ محمد بغيت : ولد بامسيوط عام ١٨٥٦ وتعلم فى كتاب القرية ثم التحق بالأزهر الشريف عام ١٨٨٢ كما تتلمذ على يد جمال الدين الأفغانى . اشتغل بتدريس علوم الفقه والتوحيد الى أن توظف قاضيا لمديرية القليوبية ومنها الى المنيا ثم بورسعيد والسويس والقيوم فامسيوط ثم انتقل الى التفتيش الشرعى بنظارة الحفانية ثم قاضيا للاسكندرية ورئيسا للمجلس الشرعى .

عين عضوا اول بمحكمة مصر العليا الشرعية فى سنة ١٨٩٧ ثم تولى منصب قاضى مصر حتى عام ١٩٠٥ وبعد انفصاله من هذا المنصب عاد مرة اخرى الى خدمة الحكومة حيث عين رئيسا لمحكمة اسكندرية الشرعية فى أواخر سنة ١٩٠٧ ونقل منها الى

بركات (٢٠٤) ، فسالت أين يوجد هؤلاء الزعماء فقيل لهم أنهم بفرقة منعزلة يحضرون القرار الذى يريهون التوقيع عليه من الحاضرين فهمت بالدخول عندهم وكان المرحوم حنفى بك ناجى قائما على الباب يمنع كل داخل لهذه الغرفة فأراد أن يمترضنى فلم أعبا فعندما دخلت أكفهر وجه الجماعة وتوقفوا عن الكتابة وبعد برهة خرج المرحوم عاطف بك بركات من الغرفة • ولما بقيت منتظرا خرج الباقون الى غرفة أخرى فتبعتهم الى تلك الغرفة فاشتد حنفى بك ناجى لمنعى من دخول هذه الغرفة أيضا وبينما أنا أتشدد معه اذ سمعت صياحا آتيا من الخارج يقول اقتلوا (جد دنشواى) •

ادركنى الأستاذ الشيخ حلمى وأخذنى بجانبه ثم جاء الى جانبى ايضا المرحوم عبد الله باشا وهبى وقد كان من كبار أنصار سعد باشا وأشار على بأن أخذ سيارته وبهذه الطريقة أخلص من الأذى •

كان المرحوم سعد باشا يركب هذه السيارة فى كثير من الأحيان وقد قيل لى أن أحنى رأسى وأنا بها حتى يتوهم القول أن الراكب هو سعد باشا وهذه هى الطريقة الوحيدة لنجاتى من خطر الفوضى فقبلت هذه الطريقة وتذكرت أن هذه القاعة بعينها أصيب فيها فى سنة ١٨٧٨ أو ١٨٧٩ المرحوم شكيب باشا بما أصيب به • شكيب باشا فى ذلك الوقت كان عنصرا وطنيا فى مصلحة الاملاك التى تألفت حديثا عقب تنازل الخديوى اسماعيل عن املاكه وكان يديرها ثلاثة أعضاء فرنساوى وانجليزى ومصرى •

المرحوم اسماعيل باشا تنازل عن هذه الاملاك للحكومة هو واولاده مقابل قبول فرنسا وانجلترا لتخفيض فوائده الدين المصرى من ١٢٪ الى ٩٪ هذه الجماعة حضرت لترفض هذا التنازل وتعلن أن مصلحة البلد فى بقاء فوائده الديون كما هى أما شكيب باشا فكان يرى خلاف هذا وقد ناله من الجماعة ما نالنى تماما سنة ١٩٢٤ •

انتهاء نظارة الحفائفة فى اوائل سنة ١٩١٢ وفى ديسمبر ١٩١٤ عين مفتيا للديار المصرية حتى نهاية خدمته ، له العديد من المؤلفات من بينها ارشاد الامة الى احكام اهل الامة •• توفى عام ١٩٢٥ • لمزيد من التفاصيل انظر : صفوة العصر فى تواريخ ورسوم مشاهير رجال مصر ، ص ٥٠٣ •

(٢٠٤) محمد عاطف بركات : شقيق فتح الله بركات وابن اخت سعد باشا وزغلول كان مفتيا لوزارة المعارف وهو اول ناظر لمدرسة القضاء الشرعى وقد ثولاها ١٤ عاما وبلغت فى عهده مكانة عالية • انضم الى الحركة الوطنية تحت جناح سعد زغلول • وتوفى فى ٣٠ يوليو ١٩٢٤ •

غاد سعد باشا من منفاه بجبل طارق في سبتمبر سنة ١٩٢٢ وكانت
وزارة يحيى إبراهيم من حكم سعد باشا كرسالة النبي زكريا لبنيته عيسى
المسيح . فقد تولت هذه الوزارة لكي تمهد الطريق للصلح بين السراي وبين
سعد وأصحاب سعد وكانت الروح متفقة بين الفريقين على محاربة الأحرار
الدستوريين وعمل كل الدوائر في الميولة بينهم وبين البرلمان عقوبة لهم
على الحماقة التي ارتكبوها بقبولهم وضع الدستور بالحالة التي كان عليها
أولا وأضافوا الى ذلك جرما هو أن الأستاذ عبد العزيز فهمي أخذ يحارب
في الجرائد الروح التي كانت تعمل على الانقاص من الدستور وتشويهه
الحقوق التي كانت مدونة فيه .

سقوط الهلباوى في انتخابات ١٩٢٤ :

ولما جاءت الانتخابات وبدى بها في أوائل ١٩٢٤ كنت من المرشحين
عن الأحرار الدستوريين في دائرة من دوائر البحيرة التي فيها أملاكى كفر
الدواير بالرغم عما بذلته أنا وأصحابى من ترويع دعوتى تقلبت على مرشح
الوفد (السيد على المازى) وهو رجل غير معروف لا بالمال ولا بالعلم ولم
يظفر بالدخول في المجلس من الأحرار الا نفر قليل .

لم تؤثر آراؤهم في المجلس التاثير المطلوب لتطبيق النزعة التي كانت
تسود فيه :

تجربة في استصلاح اراضى بورس :

تعرفت في سنة ١٩٠٦ وأنا في مدينة جرينوبل بفرنسا بأحد ضباط
الجيش الفرنسى وقد أبدى لى رغبة في أنه يريد أن يحال الى الاستيداع لكي
يشغل بالزراعة في أرض يشتريها بالجزائر أو بنصر . فرغبته في أن
يختار مصر وطنا له فوافق على هذا الرأى وطلب الى أن أشتري له أرض
بنصر من الأراضى البور القابلة للاستصلاح ولكي أشجعته على اخراج مشروعه
الى حيز التنفيذ ورغبته في أن أكون شريكا فنزلت على رغبته وعنتما عدت
الى مصر أطلعت المرحوم أحمد خير باشا على هذا الأمر فنصحنى بشراء ألف
ومائتين فدان نتوفر فيها الشروط التي أطلبها من صدقه عبد اللطيف بك
الصيرفى فاشتريتها لى ولصاحبى الفرنسى بسفر الفدان الواحد ستة
جنيهاً . وبعت أبشره بهذا الخبر ولكنه أجابنى بأنه عدل عن فكرته
فعرضت نصيبه على الدكتور سعد بك سامح (٢٠٥) رئيس القسم الطبى

(٢٠٥) هو طبيب المقيمين المعروف وقد كان من أعز أصدقائى اتصلت به بسبب انى
زوجته بفاة شركسية كانت متبناة لأزواجى ربيتها معها في السراي منذ كان سنها خمس
سنوات .

بدويان الأوقاف في ذلك الوقت وأعطيته ثلاثمائة فدان وبقيت لنفسه التسعمائة وبذلك كل ما في وسعي في سبيل توصيل المياه العذبة من ترعة بلنطرة ، وعملت اصلاح الأرض تدريجيا وأقمت عليها المباني اللازمة للأسر التي جلبت معظمها من مديرية الغربية وبنيت لنفسى مسكنا فيها . وفي سنة ١٩٠٣ لاحظت أن مخادير المياه التي كانت تصل الى الأرض لاتزال دون الحاجة وكان هذا يعوقنى عن اتمام الاصلاح على الوجه الأكمل فرأيت أن أشتري ثلاثمائة وخمسين فدان بالجهة المقابلة لأرض من زمام البلقون وقد اشتريت هذه الأرض نصفها من المرحوم عبد الكريم بك حسن والنصف الآخر من المخوجة ليون هار(٢٠٦) وأقمت قنطرة وماسورة رى على مصرف العموم حتى تتصل الأرضين بعضها ببعض وأخذت ترخيصا بمرور المياه من أرض البلقون الى أرض بلقنطر . وقد كنت أدفع ثمن الأرض على أقساط وما كدت أنتهى من دفع الثمن بأكمله حتى اشتريت قطعة أخرى من على بك الرفاعي صديق المرحوم عبد الكريم بك حسن ومواطنه وأصبح مجموع ما أملكه ١٣٠٠ ف أصلحتها كلها ومهدت طرقها ومساحتها وغرست على جانبي الطريق فيها ما يزيد عن أربعة آلاف شجرة هذا فضلا عن احتفاظى بالأربعمائة فدان التي أملكها بالقرية وما كانت العناية بهذه الأطنان جميعها لتحول بينى وبين أعمال مكتبى أو يمنعنى عن مباشرة قضايا المواوين الأربعة التي كنت مستشارا قضائيا لها (٢٠٧) .

وفي المدة الواقعة سنة ١٩١٦ وسنة ١٩٢٠ اشتريت علاوة على ما أملك ستة آلاف فدان أخرى - والذي أطمعنى في شراء هذا القدر الكبير أن مصلحة الرى قررت انشاء مصارف وترع جديدة بهذه الأرض من شأنها اذا امتدت أن ترفع ثمن الأرض الى ثلاثة أضعاف ما تساوى قبل انشاء هذه الترع والمصارف .

ولم تكن مسألة اصلاح هذه الأرض مجرد فكرة أو بحث مسطور على الورق بل أخذت المصلحة بالفعل فى تنفيذه فوضعت العلامات بواسطة مهندسيها على الممرات التي تقررت وطلبت من الملاك التنازل عما تستازم هذه المنافع العامة من الأرض بغير مقابل وكنت أنا القائم بانجاز ما تطلبه هذه المصلحة بجميع الأراضي التي تمر بها هذه المرافق . وقد تمت فعلا هذه المصادقات وسلمت الى مصلحة الرى . جراتى كل هذا على شراء هذا القدر الكبير وقد بلغ بمجموع الثمن نحو ٣٠٠.٠٠٠ جنيه . وقد اضطررت لسبب هذه الصفقة لأن أبيع ٢٥٠ فدان التي أملكها بعزبة شباس غربية

(٢٠٦) وكيل شركة لويد التنسوية للملاحة وهى التي حلت محل اللويد تريستيتو .

(٢٠٧) الأوقاف - الخاصة الخديوية (الأوقاف الخديوية - السكك الحديدية)

بما فيها من المباني والارابورات بمبلغ ٦٠ر٠٠٠ جنيه دفعتهما مقلعا عن شراء تلك الصفقة . وأخذت في اصلاح هذه الاراضى واشترت الآلات اللازمة لاستنباط المياه ، وأنشأت المباني اللازمة لهذه الآلات وعملت على صلاح ما يمكن اصلاحه من الاراضى .

وما كنت أدري وأنا أقوم بكل هذه الأعمال أن الحظ سيقبلى لي ظهر المجن فتعدل الحكومة كادر الموظفين وتضاعف ماهياتهم بسبب هذا التعديل وتستنفذ في ذلك من المال ما كان معدا لمشروعات الرى فيلقى بمشروع اصلاح الاراضى فى سلة المهمات .

ونعم الموظفون بماهياتهم التى تضاعفت تقريبا أما أنا فلم يعد فى طاقتي تسديد الأقساط المطلوبة وتخرجت حالتى المالية فالتزمت أن أبيع أرضا لى بجاردن سيتى بالقاهرة بأقل من ثلث ثمنها الذى اشتريتها به (٢٠٨) كما بيعت أيضا المائة والخمسين فدانا التى كانت لى بمسقط رأسى (كفر الدوار) بمبلغ ١٨٠ جنيه للفدان مع أن الذى اشتراها منى بأعها فى السنة نفسها بمبلغ ٢٣٠ جنيه للفدان وبعث كذلك منزلى الذى كان بقصر الدوبابة بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى كان يساوى فيه ١٥ر٠٠٠ جنيه وقد بيع هذا المنزل فى المزاد العلنى ورسى مزاده على الخاصة الملكية دون أن يدخل معها منافس واحد .

عندما أشهر هذا المنزل فى المزاد فى أواخر سنة ١٩٢٦ ونقل هذا الخبر الى صديقى سعد باشا زغلول رئيس مجلس النواب عزم على أن يمدنى بمبلغ لشترى هذا المنزل ولو بمبلغ ١٢ر٠٠٠ جنيه وكان حديثه فى هذا الموضوع مع صاحب السعادة فتح الله بركات باشا ابن اخته وهذا بعث لى بحضرة فخرى بك عبد النور (٢٠٩) يبلغنى بعزم دولة الباشا على ذلك . رفضت مع الشكر ، وذهبت شخصيا لسعد باشا أشكره على هذه العاطفة وأبلغه رفضى .

واستمر الدائنون على اجراءات نزع الملكية ما عدا الذين اتفقت معهم على دفع تعويض زيادة عن المبالغ التى قبضوها من أصل الشئ وأنخلى عن

(٢٠٨) اشترت هذه الأرض فى سنة ١٩٠٦ بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه وبعثها بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

(٢٠٩) فخرى بك عبد النور ولد بمدينة جرجا فى ١٥ يونية ١٨٨١ . انضم الى حزب الأمة فى عام ١٩٠٨ . ثم انضم الى الوفد المصرى بعد تآليفه ، وكان عضوا فيما عرف باسم « الطبقة الثالثة للوفد » . اعتقل فى أغسطس ١٩٢٢ ثم فى مارس ١٩٢٣ . توفى داخل مجلس النواب فى ديسمبر ١٩٤٢ .

د. عبد العظيم رمضان : مذكرات سعد زغلول ، ص ٨٨٥ هاشية ٢٤٥ .

الأرض وهكذا استمر الحال حتى ذهبت تلك الأملاك صفقة وراء صفقة حتى انتهت في مارس سنة ١٩٢٧ •

قرار الهجرة الى تركيا :

اشتد ضغط الدائنين على وضائق الدنيا في عيني وأوشكت أن أفقد الصبر فعزمت على الهجرة الى تركيا حيث اشتري بما بقي معي من المال أرضا في الأناضول وأعيش هناك بقية أيامي مطمئنا مستريحا •

وكاشفت امرأتى خاصة بهذا العزم فلم أجدها منها صعوبة في قبوله بل تظاهرت بالرضاء وعدته فرصة سعيدة لنقضى بقية أيامنا هناك خصوصا وأن ذكرى تركيا والتوطن فيها يذكرها بأيام طفولتها الأولى ويزيدها غبطة وسرورا اذا ما أتبع لها قضاء أيامها الأخيرة في البلاد التي نشأت فيها •

اهتمام زائد بهدى شعراوى :

وقد كنت بعد وفاة المرحوم على باشا شعراوى في ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ أباشر فوق أعمالى جميع شئون دائرته الخاصة بصاحبة العصمة السيدة هدى هانم زوجته وولديها محمد بك وبثينة هانم • ولما تزوجت بثينة هانم فى أواسط سنة ١٩٢٣ استقلت هى بإدارة نصيبها ولكنى بقيت وكىلا عنها فى أعمالى القضائية •

وقد كان أصعب شئ على أثقله على نفسى عندما فكرت فى الهجرة أن أترك السيدة هدى هانم وولديها قبل أن أؤدى الواجب الذى على فى نخليصهم من بعض المشاكل التى اعترضت لهم من النجل الأكبر للمرحوم الباشا وهو حسن باشا شعراوى •

وأذكر أنه يوجد كثير من المحامين يمكن اختيار واحد منهم لأن يحل محلى ويؤدى واجبى على أحسن وجه ولكنى كنت أتألم جدا عندما أتصور حرمانى من أداء هذه الخدمة للسيدة هدى هانم وولديها • وقد يكون من الغرور الشخصى انى كنت أنوهم أن من يخلفنى مهما كانت جدارته فنيا قد لا يحس بما أحس به من اهتمام وقلق لاتقلان عن اهتمام وقلق أصحاب الشأن أنفسهم ان لم يزيدا على ذلك •

لم أكاشف السيدة هدى هانم ولا نجلها بما عزمت عليه وفى الليلة الأخيرة التى سافرت فى صباحها الى بور سعيد ومنها الى أزمير تناولت العشاء مع السيدة هدى هانم وعائلتها وقضيت السهرة بينهم وعند خروجى فقب السهرة قامت السيدة هدى هانم تودعنى حسب عادتها فقلت لها انى

مسافر غدا وأخشى ألا أراك إلا بعد قليل من الأيام فذعرت وقالت أين أنت ذاهب؟ فراجعت نفسي وترددت قليلا ثم قلت أنا مسافر الى بنى سويف فى قضية قد لا تنتهى غدا وقد اضطر الى البقاء يوما آخر وهذا كل ما غنيته من أن عودتى اليك قد تتأخر على خلاف العادة .

قلت هذا وأمسكت بيدها مقبلا فخانتنى عبراتى حتى سقطت على يدها .

عندئذ تبينت من حالتى أن بالأمر شيئا فاهتزت أعصابى وطلبت منها العفو الا تلج على فى السؤال وخرجت .

ولما وصلت الى دارى بقصر الدوبارة كانت كل العائلة مستغرقة فى النوم الا زوجتى . وكانت ابنتى حفيظة وبناتها وابنها فى الدور العلوى من المنزل لا يشعرون بشئ. ولم تكن زوجتى حتى هذه الساعة قد بدأت فى تحضير الملابس التى تلزم لزوجها المسافر على الا يمود مرة أخرى الى هذه الدار .

فأيقظت خادمى (محمد أبو ليلة) وهو الذى أفضيت اليه - بعد زوجتى - بعزمى على الهجرة كما أخبرت شقيقى الشيخ على الهلباوى بذلك وقد حضر خصيصا لتوديعى ببور سعيد وقد كان راضيا مثل زوجتى عن مشروع هجرتى لأن هذا الخادم (محمد أبو ليلة) اتخذته فى خدمتى بين الغربية والبحيرة قبل أن يبلغ السادسة عشر وهو فى خدمتى من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٢٤ تاريخ العزم على الهجرة وهو لا يزال أعز أتباعى وأخلصهم فى خدمتى الى اليوم وقد استصحبته معى هو ومحمد خليفه السواق لقضاء فريضة الحج سنة ٣٧ - ١٣٣٨ .

أيقظت زوجتى محمد أبو ليلة لكى يساعدها فى ترتيب حقائب السفر وقد وضعت زوجتى كثيرا من ملابسها الخاصة بين أمتعتى لأنها ستلحق بى بعد مدة لا تتجاوز الشهر .

قضيت معها بقية الليل دون أن أذوق طعم النوم . وفى الصباح مبكرا حمل أبو ليلة أمتعتى على عربة ونقلها الى المحطة قبل أن يستيقظ أحد من النسائين . ولحقت به الى المحطة وهناك أخذت مع أخى القطار الذاهب الى بور سعيد .

سفر الهلباوى هروبا من الثائنتين :

ولما وصلنا بور سعيد حول الظهر لم أستطع السفر دون أن أعتمر للسيدة هدى هائم عن ترك خدمتها بهذه المفاجأة فبعثت لها برقية أجملت فيها حالتى ويظهر أن عباراتى كانت مؤثرة الى درجة أن عامل التلفراف

شاركنى في البكاء وهو يقرأ هذه البرقية أثناء كتابتها على الآلة الكاتبة
ولست أدري إن كانت صاحبة العصمة هدى هانم ما زالت تحتفظ بها حتى
اليوم أو أنها ضاعت كما ضاع غيرها من رسائل .

سافرت على إحدى سفن الشركة الخديوية بعد أن ودعت أخى وكان
ذلك فى يوم الأربعاء ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

وفى يوم الخميس مساء جاءتنى رسالتان برقيتان على ظهر السفينة
أحدهما من صديقى المرحوم ثروت باشا ، والأخرى من صاحبة العصمة
السيدة هدى هانم شعراوى ، رسالة ثروت باشا تظهر الأسف على عزمي
هذا وتلح فى طلب العودة ، أما رسالة السيدة هدى هانم فقد أسفت فيها
على سفرى كما أسف ثروت باشا ولكنها زادت على ذلك أنها تبينت السبب
الذى حملنى على الهجرة من تلميذى اسماعيل بك صالح اذ استدعته على
أثر وصول برقيتى إليها وسألته عن حقيقة الأمر فقال لها أنه لا بد أن
يكون الباعث على هذه الهجرة هو مضايقتى من الدائنين وانها عرفت منه
أن من الممكن تفريغ هذه الضائقة المالية بالتفاهم مع الدائنين ودفع جانب
من الدين .

وقد أضافت الى ما تقدم انها تأسف على بقائها تلك المدة دون علم
بما أنا فيه من الضيق وأنها تدعونى الى العودة الى مصر لأن السبب قد زال
وتراضى الدائنون .

جعلتنى هذه البرقية فى مركز أسوأ من مركزى السابق لأنى أعلم
أن اسماعيل بك لم يحسن عرض الأمر على السيدة هدى هانم لأنه لو كان
قد عرضه كما يجب لضمنت بدهم واحد تدفعه فى هذا السبب ذلك لأن
مركزى المالى لم يعد قابلا للإصلاح لأن تدهور أسعار المحصولات بين سنة
١٩٢٠ وسنة ١٩٢١ والفناء مشروعات الرى والصرف جعل من المتعذر عمل
تسوية فيها أية فائدة لى مع الدائنين فعز على ضياع ما دفعته السيدة
هدى هانم دون أن أجنى منه فائدة ما ، كما عز على أيضا أننى أصبحت
مدينا لها بهذا المعروف مدة حياتى دون أن يكون فى قدرتى رد هذا
الصنيع الذى سيبقى منقوشا على صفحة فؤادى لا رمزا للاخلاص والصداقة
فحسب بل سيكون أثر فى نفسى مشوبا بشئ لا أرتاح اليه وهو شعورى
بعدم تكافئى فى أداء الواجب مع أصدقائى المخلصين لى .

شكرت لثروت باشا برقيته وشكرت للسيدة هدى هانم برقيتها
وأسفنت لما تحملته فى سبيلى وطلبت الى كليهما أن يتركانى قليلا أفكر فى
مسألة عودتى وقد توالى رسائل ثروت باشا الى - عن طريق ولدنا
اسماعيل بك صالح حتى انى كنت أتسلم برقية كل يوم يطلب الى فيها

العودة ويهددني اذا اصررت على البقاء بأن أعد من الجند الذى فروا من الميدان وتركوه من غير نضال . ذلك أن وزارة سعد زغلول باشا كانت قد سقطت فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ بسبب حادثة مقتل السردار (٢١٠) وتولى الحكم بعده دولة زيور باشا وكان متفقا على اعداد ما يلزم لاجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب . ولما كان ثروت باشا يعلم فى ذلك الوقت مقدار اخلاصى لولته واخلاصى لحزب الأحرار الدستوريين وقد كان هو روح هذا الحزب وان لم يكن عضوا فيه فقد رأى من المصلحة أن أدخل مرة ثانية معركة الانتخاب ومن أجل ذلك أخذ يرأسلى ويحثنى على العودة .

تجربة الهلباوى فى تركيا :

لبثت فى ازمير نحو الثلاثة أسابيع وأنا لا أدري كلمة واحدة من اللغة التركية . فبحثت عن العائلة القضائية التى يؤنسنى الوجود بينها فتعرفت فى اليوم الثانى بالأستاذ فؤاد بك خلوصى رئيس محكمة ازمير وبأدهم بك نقيب المحامين فيها وعن طريق هذين الرجلين تعرفت بكثير من رجال القضاء والنيابة كما تعرفت بقائد الجيوش التركية بأزمير وزرت - بعد اتصالى به أحياء المدينة وهى تشبه أن تكون كوما من التراب لأن الحرائق التى حصلت فيها سنة ١٩٢٢ قد ابتلعت نحو خمسة وأربعين الفا من منازلها وكان المشايخون لتركيا يتهمون الجيش اليونانى حين انسحابه من نهر سفاريا الى البحر بأنه هو الذى أوقد النار فى هذه المدينة والمشايخون لليونان يتهمون الجيش التركى بارتكاب هذه الجناية . وقد عين قومسيون مختلط من الدول المحايدة لتحقيق هذا السبب فى جمعية الأمم وذلك عام ١٩٢٣ .

وقد مضت هذه السنة وسنة ١٩٢٤ دون أن يسمح ما هو رأى القومسيون فى هذا .

والظاهر أن الدول الكبرى توسطت ورأت من المصلحة عدم اثاره هذه المسألة لأنها كانت ترغب فى تذليل الصعاب القائمة بين اليونان والأتراك وتسوية مسألة هاتين الدولتين المتجاورتين بما يخفف ويلات الحرب على رعاياها وبالأخص مسألة تبادل السكان والتعويض عليهم بالرغم من حاجة كل منهما الى المعونة المالية .

(٢١٠) السرداد سيزلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان اغتيل على يد جمعية وطنية كان أبرز أعضائها شفيق منصور ومحمود اسماعيل وعبد الفتاح عنايت وبعض عمال الغنابر أبرزهم موسى . وكان لهؤلاء جميعا بصمات واضحة على حوادث الاغتيال السياسى التى وقعت فى فترة ما بعد ثورة ١٩١٩ حتى حادثة السردار .

سألت القائد بالفرنسية : أى القولين أقرب الى الحقيقة فقال :
أهملتى حتى تزور بنفسك الأناضول من الداخل خصوصا الجهات
التي كانت ممرا للجيش اليونانى وهو داخل كفاتح من أزمير نحو نهر
سفاريه ثم وهو عائد مهزوما من داخل بلاد الأناضول الى أزمير .

أذهب يوما من هذا الطريق وسر فيه مسافة مائة كيلو متر مثلا ثم
ارجع من طريق آخر الى أزمير فى اليوم التالى . وبعد أن ترى حالة تلك
البلاد عد لمقابلتى لتسمع منى الجواب :

ولا تنسى أن تلاحظ أثناء رحلتك هذه ما أصاب البلاد من تدمير وهدم
وحرق حتى عادت خرابا بلقما لا زرع ولا مبانى ولا حدائق ولا جسور
ولا أى أثر من آثار العمران .

قبلت هذا وبعث لى القائد بسيارة مع ضابط مراسلة . وتزودنا
بالماء اللازم وسرت فى رحلتى وقفا لما أشار لسفر يومين وقطعت هذه
المسافة التي أشار إليها ذهابا وإيابا وقد شاهدت ما يفتت الأكباد ، لم
أر حائطا قائما فى كل هذه الأصقاع بل وجدت المباني قد أصبحت انقاضا
تناثرت أحجارها حجرا بجانب حجر وما كان ذلك بسبب زلزال وانما كان
بسبب الألغام النارية ينطق بذلك ما بقى من آثار النار فى الجدران .

ولما عدت الى القائد قال مبتسما :

الا تزال فى حاجة لمعرفة الجواب ؟

لقد كانت أزمير فى قبضة اليونان وقد ارتكبوا فيها من الفظائع
ما تقشعر له الأبدان خربوا منازلها وهدكوا أعراض سكانها والآن عندما
ظهر الأتراك بعدوهم وجاؤا الى هذه المدينة لكى يوقعوا القصاص بهذا
العدو المنهزم فلاذ أمامهم بالفرار فلم يلحقوا به .

اتراهم يستطيعون أن يكبحوا جماح أنفسهم ويحولوا بين هذه
الأنفس وبين الانتقام ممن وجدهم أمامهم من الذين يمتنون الى عدوهم بصلة
الجنس لا أظن أنه يوجد فى العالم بأجمعه جيش مهما بلغت طاعته وخضوعه
للانظمة يمكنه أن يملك زمام نفسه فى موقف كهذا .

المسئول الأول عن الحرائق التي وقعت بأزمير والتي أصابت بفير
تمييز منازل الأجانب ومنازل المواطنين على السواء من أهل اليونان
بما ارتكبوه من الجرائم والفظائع البربرية عندما اجتاحتها هذه البلاد وقد
كانت من أحصى بقاع تركيا وأكثر حضارة وعمرانا ولقد شاهدت بنفسك
بعضها الآن وقد صار قاعا صافصفا تأوى اليه اليوم والغربان وتسكنه
الحيوانات الضارية .

أقيمت لي عدة حفلات بنقابة المحامين ، وقد لاقيت أكراما ممن اتصلت بهم من رجال الأسرة القضائية ومن الصحفيين بأزمير ومن مراسلي جرائد الأستانة وأنقرة . ولما كنت بطبعي أميل دائما الى معرفة الشؤون السياسية فقد حضرت هناك معركة انتخابية لمراكز تكميلية فوجدت فيها نضالا ولكنه والحق يقال كان نضالا بعيدا عن كثير من السخائم والمهازيل التي تقع عندنا ، ولعل من أكبر مميزات أن القوغاء كانوا بعيدين عنه .

ارتاحنت نفسي الى هذا المحيط الجديد الذي أعيش فيه ورضيت عن أصحابي كما رضوا عني وأنزلوني من نفوسهم منزلة ما كنت لأطمح فيها فدعوني للخطابة بينهم في عدة محافل فخطبت فيهم حيناً بالعربية وحيناً بالفرنسية ولكن هذه الحفاوة على عظمها ما كانت لتضفي في نفسي لوعة الشوق الى وطني أو لتصم أذني عن تلك الأصوات التي كانت تدعوني تباعا الى مصر . أو لتنسيني حفيدتي التي تركتها في مصر تعاني من الشقاء الوانا . عجزت عن مقاومة هذه العوامل فعدت الى مصر الوطن العزيز في ٤ يناير سنة ١٩٢٥ .

العودة الى مصر :

كانت سعاد أول من قابلتها في مصر . وقد علمت أن زوجتي وابنتي وحفيدتي الصغرى فردوس ينتظرونني بدار السيدة هدى هانم شعراوي حيث اتنا جميعا مدعوين لتناول العشاء على ما تدها .

تذكرت وأنا أدخل هذه الدار تلك الليلة التي ودعت فيها السيدة هدى هانم ليلة سفرى الى تركيا . وأحسست وأنا جالس الى المائدة وسط أولئك الذين يرتبطون لي بأقدس رابطة بالقبطة تسرى في جسمي والطائنية تحتل كياني ونسيت في غمرة هذا العطف والحنو الذي انسته منهم جميعا كل ما أصابني من تلك الآلام التي حملتني على الهجرة ولكم كنت فخورا بنفسى لمودتي الى معترك الحياة من جديد أزاول أعمالي في مكنتي وأكافح في ميدان الانتخابات السياسية .

وسرعان ما تغلبت على جميع العقبات المالية التي صادفتني في حياتي وانتصرت على ما يحيط بي ومناوأة أهل السلطة انتقاماتى لمبادئى ، وتمكنت من إيجاد مركز لى جعلنى فى خفض من العيش يفوق ما كنت أتمتع به من قبل .

ملاحظات حول حادث اغتيال السردار :

في نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقعت حادثة مقتل السردار ستاك باشا .
وقد اهتمت لها أركان البلاد في مصر وأوربا وشغل بها الرأي العام زمنا
ليس بالقصير . ولم يبق في مصر قلبا لم ينخلع ولا دما لم ينسكب من
القسوة التي عامل بها اللورد اللنبي حكومة سعد باشا التي كانت قائمة
في ذلك الوقت ومن العسف الذي أنزله الانجليز بالبلاد اذ اتخذوا من هذه
الحادثة ذريعة للانتقاص من حق مصر سواء في الداخل أو في السودان .

اتخذوا من هذا الحادث تكتة استندوا عليها بغير حق في طرد الجيش
المصري من السودان وفي إباحة استعمال ماء النيل الأزرق في رى أراضي
الجزيرة بغير شرف خلافا لتعهداتهم السابقة التي تقضى بأن لا يجوز
لحكومة السودان أن تروى من ماء النيل الأزرق في الجزيرة أكثر من مائة
وخمسون ألف فدان .

ولم يقفوا عند هذه المطالب التي يتجلى فيها الظلم المبين
بل أضافوا إليها مطلباً ما كان يخطر ببال أسوأ الناس ظناً بأن الانجليز أن
ينزلوا إليه ، ذلك أنهم طلبوا الى حكومة مصر أن تدفع نصف مليون جنيه
لكى تعطى لامرأة القتيل على سبيل التعويض (٢١١) .

دفعت الحكومة مكرهة هذا المبلغ وطردت الأورطة التي اتهمت بإحداث
الشغب بالخرطوم الى مصر قبض على المتهمين وكانوا ثمانية على رأسهم
شفيق منصور (٢١٢) أحد النواب الوفديين . ولم يكتف الانجليز بذلك

(٢١١) في إطار الاعتداء على حقوق مصر الداخلية طلب اللنبي أيضا من حكومة
زغلول أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشئون
المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر ، وعليها أن تمنع بل وتقمع بشدة كل مظاهرة
شعبية سياسية . لمزيد من التفاصيل انظر :

محمد فؤاد شكرى (الدكتور) : نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر
المذكرات المتبادلة بين المندوب السامي البريطاني والحكومة المصرية . ص ٧٢٥-٧٣٦ .

(٢١٢) الدكتور شفيق منصور اسماعيل الحامي : ولد بحى باب الشعرية بالقاهرة في
٢٤ أغسطس ١٨٨٧ . حصل على الابتدائية في عام ١٩٠٢ وعلى البكالوريا في عام
١٩٠٦ . ثم التحق بمدرسة الحقوق .

انخرط في البداية في العمل الوطني فكان عضوا عاملا في الحزب الوطنى . كما
ساهم بقدر كبير أعمال « جمعية التضامن الأخرى » البرية منذ عام ١٩٠٨ ، والتي
اضطلعت باغتيال بطرس غالى منذ عام ١٩١٠ ، وكان شفيق سكرتيرا للجمعية .

لذلك رقت من السنة الرابعة من مدرسة الحقوق ولو أنه لم توجه له تهمة الاشتراك
في الحادثة . ساعده الحزب الوطنى مع زملائه المرفوتين في السفر الى أوربا لاستكمال =

بل طلبوا من وزارة زيور باشا التي خلفت وزارة سعد استدعاء بقية الجيش المصري من السودان ولولا لطف الله وحكمة بعض قواد الجيش المصري هناك لكان الخطب أجل ولأزيمت دماء كثير من نخبة قواد الجيش وصفوة اكباد مصر .

لقد خرجوا من تلك الديار بعد أن سقوها بدمائهم ودماء أبائهم منذ فتحت أيام محمد علي حتى أن خرجوا بعد أن أصلحوها ونشروا في ربوعها العمران . خرجوا وتركوا كل ذلك وراءهم فحرموهم وأمتهم من جنى ثمار اصلاحهم وجناها الانجاز بدمهم نضرة يانعة .

لم يكتف الانجليز بكل ما تقدم بل طمعوا في ان يحصلوا على اعتراف من المتهمين أو من بعضهم على الأقل لكي يفتح ذلك بابا لمسئولية عدد لا يحصى من رجال الوفد ومن زعماء الأمة المصرية .

اختيار الهلباوى للدفاع عن شفيق منصور :

لا أدري ان كان بعض المحامين من رجال الحزب الوطنى ومن لهم معرفة خاصة بشفيق منصور وبالأخص عبد الملك بك حمزة الذى كان سفيرا بمصر فى تركيا قد حسبوا لشفيق منصور أن يختارنى للدفاع عنه أو أنه هو الذى وسطهم فى ذلك فحادثتنى شقيقته باكية وتوسلت الى أن أقبل الدفاع عن شقيقها . وقد كان شفيق من رفاق المرحوم ابراهيم

= دراستهم . التحق بجامعة ايور وحصل على الليسانس فى سنة ١٩١١ وعاد الى مصر فأتيد اسمه مجاميا أمام المحاكم المختلطة . ثم اتهم فى عام ١٩١٢ بتهمة تحريض الاهالى ببلدة بيجرم مركز قويسنا على الثورة واضطر للمتوجه بعدها الى أوروبا متخفيا بعد نصيحة وجهت اليه بالخروج من مصر . فقصده فرنسا مرة أخرى ونجح فى اتمام الدراسة للدكتوراه فى الحقوق وعاد الى مصر قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بشهرين فقط . ومع اعلان الحماية البريطانية على مصر زج به فى السجن قليلا ثم أفرج عنه ليقيض عليه مرة أخرى على أثر محاولة الاعتداء على السلطان حسين كامل . ولما لم تثبت ادانته أفرج عنه بعد عام الا أنه اعتقل وأبعد الى مالطة حيث يودع أسرى الألمان والأتراك . تمكن من اجادة اللغات الفرنسية والانجليزية والالمانية والتركية والاطالية . التقى بسعد زغول عند نفيه بمالطة ووضع نفسه جنفيا من جنوده . أفرج عن شفيق فى عام ١٩٢٠ فساد يعمل فى ميدان الجهاد الوطنى فكان من وراء حوادث العنف السياسى حتى عام ١٩٢٤ .

محمود أحمد اسماعيل : صحيفة بيضاء فى خدمة الوطن المفدى تاريخ حياة الأستاذ الدكتور شفيق منصور الجامى .

وانظر أيضا : عصام شياى الدين : الحزب الوطنى والنضال المرى ، ص ٧٢ وما بعدها . وثائق قضية اغتيال السردار : ملف استجواب شفيق منصور .

الورداني وقد اشتغل بالمحاماه وبالسياسة منذ سنة ١٩١٠ ولكن على الرغم من طول هذه المدة فلا أذكر أنني كلمته قبل حادث مقتل السردار كلمه واحدة الا أنني كنت ألاحظ من محادثاته التي كنت أسمعها عن قرب في غرفة المحامين أنه كان وقد يا متهورا خاد الطبع ضيق الصدر لعل ما صرفي عنه وعن الرغبة في التعرف به أنني كنت أشعر بأنه كان يعتبرني من أشد الناس خصومة لحزبه وكنت اذا اقتربت منه أحس بجفوة مرة وأرى في عينيه نظرات تنم عن كراهة لا أعلن انها تقل عما أكنه له ولأصحابه .

ولكني على الرغم من كل هذا لم أجد أى غشاشة في قبول الدفاع عنه عندما دعت الى ذلك مهما كلفني هذا من العناء ومهما جر على من المسؤولية .

منذ وقع الخلاف بين رجال الوفد في أوائل سنة ١٩٢٠ كنت أنهز كل فرصة تسنح لي فأستخدم لسانی أو قلمي في اظهار أن عمل باشا وأصحابه هم الذين على حق وأن سعد والذين خرجوا معه هم الذين انتهجوا خطة لا تتفق مع المصلحة الوطنية ولذلك اشتهرت بآننى من الد خصوم السعديين . وطن الانجليز أننى قد أكون أقرب لتحقيق رجائهم من اتهام رجال الوفد اذا ما توليت الدفاع عن شفيق منصور أو أحد أصحابه لأننى أستطيع عندئذ أن أحصل لهم على الاعتراف الذى يريدونه .

لهذا أحسست عندما قبلت الدفاع عن شفيق منصور بأن الانجليز قد اغتبطوا كثيرا لذلك وقد شعرت بأن هذه الخطة عندما دُعيت لأول مرة لمقابلة شفيق في سجن الأجانب وكان معى الأستاذ عبد الملك حمزة بك اذ رأيت كثيرا من التسامح واطلاق الحرية للمتهم ونركه معى في غرفة خاصة دون مراقبة . ويظهر أن شفيق كان يحس بأن أقرب طريق للعطف عليه من الهيئات السياسية والقضائية هو الاعتراف بمسئولية بعض الأشخاص من رجال الوفد ولكنه كان يقدم رجلا ويؤخر أخرى في اظهار هذا الشعور وكان ينظر الى ويتفرس في وجهى قبل أن ينطق بكل كلمة محاولا أن يقرأ ما يرسم على محياى من أثر كلامه ليعرف ما اذا كان يرضينى أو يرضى الذين سرهم وجودى في هذه القضية ، ولكنى وقفت جامدا امامه لا يبدو على ما ينم عن أثر كلماته في نفسى ومع شدة حذره واحتياطه فقد

عرض لاسم الدكتورين حسن شيشيني (٢١٣) وأحمد بك ماهر (٢١٤)، وأرى من الحق على هنا أن أذكر أنه عندما حصلت انتخابات مارس سنة ١٩٢٥ رشح شفيق منصور عن قسم بساب التشريعية وهو مسجون بسبب هذه التهمة الخطيرة وكان المنافس له في الانتخاب الأستاذ وهيب دوس بك وعلى الرغم من أن شفيق كان سجيناً فقد فاز في الانتخاب على خصمه ولعل أغرب عن هذا أنه بعد انتهاء التحقيق وقرب يوم الجلسة سمعت أن الأستاذ وهيب بك دوس وكل في القضية لكي يشترك معي في الدفاع عنه .

انتهى التحقيق وقدمت القضية الى محكمة الجنايات وكانت الجلسة برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد عرفان باشا وعضوية المرجوعين

(٢١٣) حسن الشيشيني : كان مدرسا بمدرسة التجارة العليا ثم مدرسة الحقوق ووربطه مع أحمد ماهر صداقة قوية منذ عام ١٩١٣ . اشترك من وراء ستار في أعمال الجمعيات السرية التي أسهمت بدور كبير في النضال ضد الانجليز في أعقاب ثورة ١٩١٩ . لذلك كانت له صلة قوية بشفيق منصور ومحمود اسماعيل أقطاب العمل السري حتى عام ١٩٢٤ .

انظر- وثائق اغتيال السردار محضر استجواب شفيق منصور وحسن الشيشيني في ٢١ مايو ، ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ .

(٢١٤) أحمد بك ماهر : ولد في ٢٠ مايو ١٨٨٨ . نال الابتدائية من مدرسة الناصرية سنة ١٩٠٢ . توفى والده محمد ماهر باشا في العام التالي وكان يشغل منصب محافظ القاهرة ثم أشرف على تعليمه عمه عبد الرحمن بك فهمي . أكمل دراسته الثانوية في المدرسة النديوية ثم التحق بمدرسة الحقوق في عام ١٩٠٨ ثم انتظم في سلك المحاماة بعد تخرجه قليلا . ابتعث ليحصل على الدكتوراه في القانون ثم تابع دراسته الثانوية في جامعة مونبلييه فحصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي في عام ١٩١٣ . عين مدرسا في مدرسة التجارة العليا بعد عودته الى مصر . تزوج في عام ١٩١٥ ولم ينجب غير ابنة واحدة هي سميرة ماهر أسهم في تكوين لجنة الموظفين التي قررت الاضراب العام في ثورة ١٩١٩ . فاز على منافسيه حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني و انتخبات مجلس النواب عام ١٩٢٣ لعب دورا في العمل على الاقتراح عن الحكوم عليهم سياسيا . وفي اكتوبر ١٩٢٤ رغب سعد زغلول أن يعينه نائبا لمدرسة التجارة العليا فأتار هذا غضب بعض أساتذة المدرسة نظرا لصغر سنه ولكن سعدا أجابهم على موقفهم هذا بأن عينه وزيرا للمعارف . قبض عليه في قضية الاغتيالات السياسية في يونيو ١٩٢٥ وحكم ببراءته في ٢٥ مايو ١٩٢٦ . واعيد انتخابه نائبا عن دائرة الدرب الأحمر في نفس العام . كان لا يميل الى الوظيفة وكان محببا اليه الاشتغال بالصحافة فعهد اليه الوفد ادارة جريدة كوكب الشرق سنة ١٩٢٤ . فاز بعضوية النواب عن دائرته بالتزكية عام ١٩٢٦ وانتخب رئيسا لمجلس النواب بالاجماع . انتسب الهيئة السعدية ١٩٢٨ واختير رئيسا لها مدى الحياة . اختير وزيرا للمالية في نفس العام . الف وزارته الاولى في اكتوبر ١٩٤٤ حتى ١٥ يناير ١٩٤٥ والثانية في ١٥ يناير ١٩٤٥ الى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ثم اغتيل في حرم البرلمان .

محمد ابراهيم أبو رواع : الشهيد أحمد ماهر المجلد الاول ١٩٤٦ ، ص ٢٢-٢٣ .

المستر كرشو ومحمد بك مظهر ، وراجعت كل أوراق القضية بدقة وامعان يتناسبان مع أهميتها وقد كنت مترددا في الطريق التي اتخذها . في بيان المسئول الحقيقي عن هذه الجريمة وكان ينازعني عاملان : العامل الأول الرغبة في الانتقام من خصومي السياسين ولو كان في ذلك مصلحة للأجنبي والمعامل الآخر مصلحة وطني ومصلحة الحقيقة الناصعة الغير مشوهة بالشبهوات الحزبية .

فعرضت الأمر على سيده اتخذتها منذ زمن طويل موضع استشارتي هي السيدة هدى حاتم شعراوي وهي أيضا معروفة بعدائها للوفد .

حدثتها بما تضمنته الأوراق وبالظروف التي تحيطها وبما يخالفني من الأفكار في الطريقة التي أتبعها فقالت : اذا لم تكن مقتنعا من الأوراق أن للوفد دخلا في هذه الجريمة فسيكون من الخطأ في الرأي بل من الجناية على الوطن أن تعرض رجال الوفد الى مظان أنت لا تفتقد لها . وينبغي الا تنسى أن سمعة الوطن واعلاء قدره يوجبان عليك الاحتفاظ بسمعة الرجال الذين رفهم الرأي العام وسلمهم قيادة ولو اننا نعرف كثيرا لهم من الخطأ والزلل الذي جر على البلاد كثيرا من المحن .

كانت هذه النصيحة كافية للقضاء على كل تردد في نفسي ودافعا الى اتخاذ المنهج الذي قرره وهو أن أدلل على أن الجريمة فردية لا شأن للوفد فيها .

ولئن صبح أن هناك يدا تلعب في الخفاء فليست هي يد الوفد أو رجال الوفد لأن هؤلاء لا مصلحة لهم مطلقا في وقوع هذه الجريمة اذا كانوا في الحكم وكل حادث يقع في البلاد يثير غضب الانجليز ويمرر الأمن العام هم أول من يأخذ قسطه من هذه التبعة .

ذهبت الى المحكمة على هذا الرأي وكان في القضية محامون آخرون عن محمود اسماعيل (٢١٥) وعن أولاد عنایت (٢١٦) أذكر عنهم الأستاذ

(٢١٥) محمود احمد اسماعيل : حصل على الشهادة الابتدائية وشهادة فن البحر حيث كان تلميذا بالبحرية منذ يناير ١٩١٢ وظل في خفر السواحل الى مارس ١٩١٥ ثم رقت منها واشتغل في الجيش الانجليزي من يناير الى اكتوبر ١٩١٦ في العراق وحضر عدة معارك . التحق بوزارة الأوقاف في ديسمبر ١٩١٦ ومكث في البحيرة حتى نوفمبر ١٩٢٠ حيث نقل الى الديوان العام بالوزارة . اشتغل بالسياسة وكان عنصرا فعالا في العمل المرى في أعقاب ثورة ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٤ كما اشتهر عنه الكتابة في الصحافة وقدم تقريرا في اصلاح الماسونية اذ كان عضوا بمحفل ثمره الوفاء ومرشدا بمحفل الاخلاص ومساعد كاتب المر بمحفل طريق الهدى .

(٢١٦) أولاد عنایت : عبد الفتاح عنایت طالب بمدرسة الحقوق وعبد التحفید عنایت طالب بالمعلمين . كانا يواجهان متاعب امرية لذلك أصبح لطيف منضوّر بمقابلة ولي امرهما وسيطر عليهما في الاشتغال بالعمل الوطني .

زكريا بك نامذ ابراهيم الهلباوى عضو حزب الاتحاد وقد أشار زملائي الذين ترافعوا معي عن المتهمين الآخرين الى أن المسئول عن هذه الجريمة هو الوفد المصرى حتى قال أحدهم كيف لا تتعود نفوس الشبيبة وتجروء على سفك الدماء ورئيس الوفد المصرى يأخذ كثيرا من الشبان المحكوم عليهم من المحكمة العسكرية لارتكابهم سفك الدماء ويمينهم موظفين فى مصالح الحكومة بين مجالس النواب والمصالح الأخرى . ولما جاء دور الدفاع أظهرت أن الجريمة فردية وبينت فى وضوح وجلاء ألا دخل للوفد فيها وذكرت أن عقوبة الاعدام فى هذه الدعوة لا محل لتطبيقها وقد جرنى الى هذا البيان جملة وردت من النائب العمومى طاهر باشا نور عندما طلب الحكم بالاعدام أو تمثّل بقوله تعالى « ولكم فى القصاص حياة » . فقلت أن تمثّل النائب العمومى بهذه الآية الشريفة إنما يحرس من ورائه الى استمالة الجمهور اليه بتطبيق هذه العقوبة باسم الدين لذلك لى الحق أن أبين أن الشريعة الإسلامية التى يدين بها المتهمون لا تجيز الحكم بالعقوبة فى هذه القضية لأنه منصوص باجماع الفقهاء أن أهل القتل اذا قبلوا الدية من القاتل يحرم على القاضى الحكم بعقوبة الاعدام وعندئذ أخذت فى بيان هذه لقاعدة .

واستشهدت بما فعلته الحكومة الانجليزية من قبض نصف مليون جنيه دية للقتيل ثم أضف الى هذا وعينائى تنهمر دموعا أن الانجليز لم يكتفوا بهذا المبلغ بل نزعوا من مصر مصدر حياتها وأساس نعمتها وهو السودان . وقد ذكرت فى هذا المقام أن الانجليز سبق لهم أن مثلوا رواية تقرب من هذه يوم قتل غوردون باشا فى الخرطوم تلك أنهم أهملوا (٢١٧) التى قامت فى السودان ولم يكتفوا الحكومة المصرية بطريقة جديدة من اطفاؤها ولما استفحل أمرها رتبوا لمصر بل آكروها على التخلّى عن السودان ثم عادوا بعد ذلك بقليل فكلّفوها باعادة فتحه ففتحت من جديد وعندئذ تقدموا اليها يطالبونها بأجرهم لقاء اشتراكهم فى هذا الفتح فتنازلت لهم الحكومة عن نصف السودان طبقا لمعاهدة سنة ١٨٩٩ .

اذن ففى سبيل دم غوردون ضاع نصف السودان ، وفى سبيل مقتل ستاك ضاع النصف الآخر علاوة على نصف مليون من الجنيهات وهذا هو ما دفعته مصر دية لستاك باشا فهل يبقى هناك محل لتطبيق كلمة تلك الآية الشريفة التى استشهد بها النائب الصام ان هذا أمر لا يسلم به منصف ولا يقبله حاكم عادل ولا يصح لقاض أن يأخذ به .

بعد أن انتهيت من دفاعى جاء زميل وهيب بك دوس وسار فى مرافعته على النعمة التى سار عليها الزملاء الأولون وقد فاتته أن يلاحظ ان

الجمهور والمتهم نفسه قد اقتنعوا بأن هذا لم يعد في مصلحة الاتهام لبعده عن الحقيقة ، ولذلك قاطعه شفيق منصور قائلا أنا لا أقبل الدفاع بهذه الطريقة ولن أؤذى باستمراره وهذا شجع المحكمة بدورها على مقاطعة وهيب دوس وابداء الرأي باستهجان تلك الطريقة وعندئذ انقطع الأستاذ عن مرافعته وانتهى منها وقد سمح لي دفاعي ضد حكم الإعدام بأن انضم عن بقية المتهمين وخاصة أولاد عنايت الذين سيقوا وهم في شرح الثياب وفي سن هي في الواقع أقرب إلى الطفولة منها إلى الرجولة (٢١٨)، وبذلك كل قوى في طلب الرحمة للجميع وبالأخص هذين الشابين ولعل ما أصاب أحدهما (٢١٩) من إبدال عقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة كان أحد الأسباب في تلك التأثيرات العميقة التي استولت على الجمهور وتردد صداها في جميع الدوائر .

أذكر أنني بعد ما أتممت مرافعتي تلقيت من الحاضرين في الجلسة حتى من الإنجليز أنفسهم وكان من بينهم مكاتب التمس المستر « مرون » ، ووكيل حكومة السودان الكولونيل « مري » ، تهاني حارة . أما المحرم المستر كرشو فلا أذكر أنني سمعت تهنئة وجهت إلى من تاريخ على في الشجاعة إلى اليوم بعبارات ملؤها الاخلاص والتقدير مثل العبارات التي وجهها إلى هذا المستشار مع أن دفاعي كله كان متمشيا على طريقة تناقض على خط مستقيم الغاية التي كانت تقصدها السياسة الإنجليزية في هذه القضية وقد سمعت بالتواتر أن عبارات التهنئة التي وجهها إلى تحدث بها فخامة اللورد اللنبي نفسه فاللورد اللنبي على أثر هذه الشهادة بعث إلى بموظف من دار المندوب يهنئني على نجاحي في هذا الدفاع .

وبالرغم من سلوكي هذا المنزه عن كل غرض أو شهوة نحو الوفدين فاني لاحظت أنه لما جاءت قضية الدكتور أحمد ماهر ، والنقراشي (٢٢٠) (وهي ذبول قضية شفيق منصور) أن الدفاع عن أحمد ماهر والجرائد التي كانت تعبر في ذلك الوقت عن أفكار الوفدين كانت تلوح بي مشيرة إلى أن خطئي في الدفاع عن شفيق منصور قد جر إلى اتهام ماهر وبعض

(٢١٨) كان من عيد الفتح عنايت وقت الحادث ٢٠ عاما أما سن عبد الحميد عنايت فكان ١٩ عاما (طالب بالمعلمين العليا) .

(٢١٩) يقصد عبد الفتاح عنايت .

(٢٢٠) وهي قضية النيابة العمومية رقم ١٠٤ كل ١٩٣٦ والتي انشقت عن قضية اغتيال المردار وقد جمعت حوادث الاغتيال في أعقاب ثورة ١٩١٩ وكان التهم الأول فيها محمد فهمي على . وتعد تقارير شفيق منصور واعتراقاته الركن الأساسي في هذه القضية .

أصحابه وقد بقيت المظان الباطلة وهذا التأويل عاقله بنفسه اندكتور أحمد ماهر حتى بعد ائتلاف الأحزاب الذي حصل في سنة ١٩٢٦ وهو لا يزال الى اليوم آخر من يحسن الظن من أصدقائي من الوفديين فيما أدبته في تلك القضية وقد لمست سوء ظنه هذا عندما خلا كرسي وكيل مجلس النواب لما تعين ويصا واصف (٢٢١) رئيسا للمجلس وحصلت مداولة في النادي السمعي فيمن يرشح بدلا منه ورشحني كثير من اخواني الوفديين لهذا الكرسي أما الدكتور أحمد ماهر فقد كان من أشد المعارضين .

ولذلك جاءت الأغلبية بترشيح الأستاذ أحمد رمزي .

سقوط الهللاوى مرتين في انتخابات مجلس النواب :

عطل المجلس في أواخر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار وأعيد الانتخاب في أوائل سنة ١٩٢٥ ، ورشحت نفسي للمرة الثانية ولكن كان نصيبي الفشل في هذه المرة أيضا كما كان نصيبي في المرة الأولى وقد فاز في المرتين مرشح الوفد ، وترجع أسباب فشلي في المرتين الى أن الوفد كان يخاصمني ليس لأنني فقط من الأحرار الدستوريين بل لأنني من ألد خصومه الخطرين وكان يحسب أن دخولي في مجلس النواب يعد ربحا للأحرار الدستوريين بقدر ما انتصارا ذا مغزى كبير تتأثر به مناقشات مجلس النواب .

كنت غير مهتم بترويج الدعوة لانتخابي في دائرتي بقدر ما أنا مشغول بترويج دعوة زملائي الأحرار في دوائرهم والظعن في كفاية مزاحمهم في جماعة الوفد .

خطبت في سمندود تأييدا لزميلنا على بك المنزلاوى ضد منافسه مصطفى النحاس . فكانت لهجتي في منتهى الشدة في بيان الفرق بين الاثنين .

(٢٢١) ويصا واصف : تخرج من مدرسة النورمال في باريس كما درس الحقوق في فرنسا . انتظم في سلك المحامين أمام المحاكم الأهلية والمختلطة .

في البداية كان من أنصار مصطفى كامل كما سلك مسلكا وطنيا إبان ثورة ١٩١٩ . سافر مع الوفد المصري الى باريس في أول عهد من مواقفه الجريئة أنه في ٢٢ يونيو ١٩٢٠ حضر لدار البرلمان فوجدها مغلقة بالسلاسل فأمر قومندان البرلمان باستحضار فأس وكسر هذه السلاسل حتى فتح الباب ودخل مع الأعضاء دار البرلمان وعقدت الجلسة . أصيب في شهر مايو ١٩٢١ بتسمم في جسمه وتوفي على أثره .

ابراهيم مصطفى اللوليلي مفكر الاجيال في سير اعظم الرجال ، ص ١٨٨ .

خطبت في أبو تيج تأييدا لصاحب البولة محمد محمود باشا ضد مناقسه من الوفدين .

خطبت في منفلوط تأييدا لصاحب السعادة محمد باشا محفوظ مرشح الأحرار ضد مناقسيه من الوفدين .

خطبت في « تلا » تأييدا لمرشح الأحرار في المنوفية ضد منافسيهم .

وكل هذه الخطب التي كانت تتضمن مطاعن (٢٢٢) وجهتها الى الوفدين حسبت على وجمعوا كل ما عندهم من القوة لمحاربتى ولجأوا الى الترغيب والتهديد في سبيل الانتصار على وعقدوا عدة اجتماعات (٢٢٣) في دائرتى شهبها زعماء الوفد تحت رياسه وكيله صاحب السعادة حمد باشا الباسل وشحنوا السننهم فى الخطابة ضدى وبيان الخطر الذى يتهدد الوفد اذا دخلت فى مجلس النواب .

ولم يطمئنا فى خطبهم على كفاءتى بل حولوا بهاهم الطريق فى صرف الجمهور عنى قائلين أن الهلباوى مع خصومته الشخصية لسعد باشا ومع كونه من زملائه عن عهد الشبيبة يخشى اذا دخل المجلس ضد مرشح الوفد أن يعتبر ذلك رمزا لانتصار الأحرار وخذلانا للوفد ورئيسه سعد .

بهذه الوسيلة وبإظهار المبالغة فى كفاءتى أخافوا الجمهور من هزيمة الوفد اذا دخلت عضوا فى مجلس النواب .

ولقد كان أشد الخطباء جهادا فى هذا السبيل زميلى المرحوم محمد بك أبو شادى الذى كان نقيبا للمحامين فى ذلك الوقت .

وقد كانت الحكومة القائمة فى سنة ١٩٢٥ (٢٢٤) أقرب ميلا الى الأحزاب الأخرى ولذلك فاز فى هذه المرة من الأحرار والأحزاب الأخرى المؤتلفة معها فوق ال ١٢٠ نائبا ، وكان مرشح هذه الأحزاب لرئاسة مجلس النواب هو ثروت باشا الذى انتخب عضوا هذه المرة فى مجلس النواب وبمحيلة غريبة حدثت ليلة انعقاد البرلمان تحول من هذه الأغلبية نحو الثلاثين نائبا لمطامع خاصة فلما جرى انتخاب الرئيس فى الصباح لم ينل ثروت الا ٨٤ صوتا وأخذ الباقي سعد فقال الأغلبية . ثم جاء كل موطنى المجلس من وكيلين ومراقبين وسكرتيرين من حزب الوفد أيضا . فالحكومة أمام

(٢٢٢) فى الأصل : مطاعين .

(٢٢٣) فى الأصل : مجتمعات .

(٢٢٤) وزارة أحمد زيور باشا حيث تولى رئاسة الوزراء للمرة الأولى من ٢٤ نوفمبر

١٩٢٤ الى ١٢ مارس ١٩٢٥ ثم تولاهما ثانية من ١٢ مارس ١٩٢٥ الى ٧ يونية ١٩٢٦ .

هذه الحالة لم تمهل المجلس الا بضع ساعات وفي مساء يوم انعقاده حضر
رئيس الحكومة زيور باشا وقرأ على المجلس أمر جلالة الملك بحل مجلس
النواب . وكان ذلك في ١٥ مارس سنة ١٩٢٥ .

مؤامرة ضد الأحرار الدستوريين :

وطبقا لحكم الدستور كانت الحكومة مكلفة بأن تحدد ميعاد لاجراء
انتخابات جديدة في مدة لا تتجاوز الشهرين ، فاحتالت على تأجيل الانتخاب
برغبتها في تعديل قانون الانتخاب واستمرت تسوف من وقت لآخر ومن
عذر لعذر حتى انكشف الغطاء وظهر أن الغرض الأساسي في هذا التسويف
اخراج الأعضاء الدستوريين من الوزارة واستقلال حزب الاتحاد بها .

في ٥ سبتمبر من السنة المذكورة أقبل وزير الحقانية عبد العزيز
فهى (٢٢٥) يمثل الأحرار وتبعه (٢٢٦) اسماعيل باشا صدقي ومحمد
باشا علي (٢٢٧) وتوفيق باشا دوس .

وفي الحال تعين بدلا منهم من كان ينتظر الوزارة من الاتحاديين(٢٢٨) .

استقالة توفيق دوس من حزب الأحرار :

كنت في أوروبا في أثناء هذا الانقلاب ولما علنت في شهر أكتوبر
علمت بوجود شيء من الخلاف بين أعضاء مجلس ادارة حزب الأحرار
ووجئت كتاب استقالة مقدم من الأستاذ توفيق دوس موضعا به أسبابا
كثيرة دعت الى الاستقالة من الحزب واطلعت على هذه الأسباب المكتوبة

(٢٢٥) أقبل عبد العزيز فهى من الوزارة بسبب موقفه من قضية فصل الشيخ على
عبد الرزاق صاحب كتاب « الاسلام وأصول الحكم » حيث كان رئيس الوزارة بالنيابة
يحنى باشا ابراهيم يلح على عبد العزيز فهى يوميا طالبا فصل الشيخ من وظيفته وذلك
في أعقاب فصله من زمرة للعلماء الا ان عبد العزيز فهى لم يستجب فاقبل .
لزيد من التفاصيل انظر محمد حسين هيكل مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ،
ص ٢٣١-٢٣٤ .

(٢٢٦) الصحيح أن اسماعيل صدقي كان في أوروبا ويعت باستقالته ، أما محمد علي
علوية وتوفيق دوس فقد اضطر في اجتماع لحزب الأحرار أن يقدموا استقالتهما تضامنا
مع عبد العزيز فهى رئيس الحزب . نفس المرجع ج ١ ، ص ٢٣٨-٢٤٠ .

(٢٢٧) يقصد محمد علي علوية باشا .

(٢٢٨) عين محمد توفيق رفعت وزيرا للمواصلات ووزيرا للأوقاف مؤقتا بدلا من محمد
علي باشا ، كما عين نخلة جورجي المظلي باشا وزيرا للزراعة بدلا من توفيق دوس
باشا . أما محمد حلمي عيسى فقد عين وزيرا للداخلية بدلا من اسماعيل صدقي في
١٢ سبتمبر ١٩٢٥ .

فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ج ١ ص ٣٧٨ .

وفهمت البواعث الحقيقية التي دعت الى التعلل بها . وبعد المداولة فيها قرر المجلس انتدأى والأستاذ حامد بك فهمى والأستاذ صليب بك سامى للنهَاب الى الاسكننتوية لمقابلة الأستاذ توفيق باشا دوس والاتفاق على حل ما .

ومن الأسف أن اقرار أن هذه المساعي لم تجدد نفعا وبقي الأستاذ توفيق دوس من ذلك التاريخ بعيدا عن حزب الأحرار الدستوريين .

رد الفعل على قانون الجمعيات والهيئات السياسية :

أصدرت وزارة زيور باشا قانونا تضمن صورة طلب رخص للأحزاب السياسية وتمكين الحكومة فى مراقبة أعمالها مراقبة شديدة (٢٢٩) .

وقد احتجنا على هذا القانون نحن والوفد فى وقت واحد وكلفت أنا شخصيا بمقابلة حلمى عيسى باشا وزير الداخلية فى ذلك الوقت ففعلت ونصحته بالألا يستمر فى تنفيذ هذا القانون لأن ذلك يعرض البلاد الى الفتن .

الاتلاف بين الأحزاب الثلاثة :

كان هذا القانون هو الحادث الأكبر الذى دعا الى ائتلاف الأحرار الدستوريين مع الوفديين .

ولقد كان أول من وضع الحجر الأساسى للصلح بين الأحزاب هو محمد محمود باشا ولما تم الصلح بينه وبين سعد باشا ، عاد سعد باشا وعدلى باشا الى داره واجتمع الثلاثة وتم التصافح والصفاء بينهم .

ولمل اظهر حوادث هذا الائتلاف ذلك الاجتماع الذى كان فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بفندق الكونتينتال حيث اجتمع اعضاء الحزبين

(٢٢٩) فى ٢٧ اكتوبر ١٩٢٥ اصدرت وزارة زيور مرسوما بقانون سمي « قانون الجمعيات والهيئات السياسية » يحتم عليها احضار جهة الادارة بمقرها ومقر فروعها واسماء اعضائها جميعا واعضاء مجالسها الادارية ولجانها الفرعية وأن تخطر جهات الادارة بكل تغيير يحدث فى كل هذه البيانات وكل جمعية (او هيئة سياسية) لا تخطر عن هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء .

قامت الاحزاب كلها فى وجه هذا القانون قومة كانت نتيجتها أن منع نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية وإن امتنع لذلك تنفيذه .

عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية ج ١ ط ٢ ، ص ٢٢٢ وايضا انظر . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٢٤٧ .

وتصافح الزعماء (٢٣٠) ، ووزعت وظائف بين الأحزاب الثلاثة - الوفديون ، والدستوريون ، والحزب الوطني - ولم يكن خارجا عن ذلك الا حزب سعادة نشأت باشا فتولى سعد باشا رئاسة المجلس ومحمد محمود باشا (من الأحرار الدستوريين) وعبد الحميد سعيد من الحزب الوطني الوكالة وهكذا وزعت الوظائف الأخرى .

محاكمة العمدة :

أمرت وزارة زيور باشا بإجراء انتخابات فأضرب العمدة عن الدخول فيها . وكان من أثر الائتلاف أن العمدة الذين أضربوا كانوا من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين وكان على رأسهم نجل حمد باشا الباسل .

وتجلت أثار الائتلاف للعيان في الدفاع عن هؤلاء العمدة أمام محاكم العمدة التي سبقوا إليها وكانت أول قضية هي قضية الخمسة عشر عمدة وشيخ من عمدة المنوفية التي نظرت أمام محكمة ثلاث الجزئية برئاسة قاضيها الأستاذ توفيق بك رضوان فذهبت طائفة من المحامين تمثل الحزبين للدفاع عن المتهمين فكنت والأساتذة عبد العزيز باشا فهمي ، ومحمد باشا علي ، وصليب سامي بك ، والبنداري ، وأحمد رشدي ممثل حزب الأحرار بينما حزب الوفد يمثلته نجيب الغرابي باشا ، والأستاذ مكرم عبيد .

وقد كانت المرافعة في هذه القضية والجموع التي احتشدت لشهودها عنوانا على عودة الوحدة الى الأمة والتضامن بين الأحزاب ودليلا على أن البلاد قد فقدت صبرها من عسف الوزارة وسوء تصرفها في الحكم .

حكم في هذه القضية بالبراءة . ثم جاءت بعد ذلك قضية عمدة مركز بني مزار التي نظرت أمام محكمة جنح بني مزار برئاسة الأستاذ أحمد اسماعيل وكان من بين المتهمين فيها المرحوم حسني بك عبد الرازق شقيق الأخوة الأماجد محمود باشا عبد الرازق والأستاذين مصطفى بك عبد الرازق وعلي عبد الرازق بك .

وما جرى في هذه القضية من اجتماع الناس والرغبة في اظهار عواطفهم وتضامنهم مع المتهمين كان أشد أثرا مما كان في « تلا » ، وانتهت هذه القضية كما انتهت قضية تلا بالبراءة .

(٢٣١) لم يتصافح عبد العزيز فهمي ورئيس الأحرار الدستوريين وسعد باشا إذ أصر الأول على خطته من سعد باشا شخصيا الى النهاية فكانت الخصومة بينهما غير قابلة للحل . لعبد العزيز فهمي كان يابى أن يزور سعد أو أن يزوره سعد ذاكرا أنه يعتقد عن إيمان أن سعدا هو الذي جر على البلد ما تعاني وأن خلافة مع سعد لم يكن تعلق بشخصه هو بل بما يؤمن أن مصلحة البلد تقتضيه . محمد حسين هيكال ، المرجع السابق ج ١ ، ص ٢٤٧ ، ٢٥٠ .

اجتماع كنعم الائتلاف :

وفي شهر فبراير سنة ١٩٢٦ عقد الاحرار الدستوريين اجتماعا سياسيا بجوار دار السياسة بشوارع المبتدیان ولأول مرة تمثل في هذا الاجتماع زعماء الأحزاب الثلاثة ولولا أن المغفور له سعد باشا كان منحرف الصحة في ذلك اليوم لكان أول من اعتلى منبر الخطابة في ذلك الاجتماع .

خطبت باسم حزب الاحرار في الدعوة الى تأييد الائتلاف وبيان الحاجة القصوى الى تمكينه وقلت وأنا أخطب الآن وقد ظهرت هذه الحاجة وأوشك أن تبلغ الروح الحلقوم من المحن التي طافت بالامة بسبب هذا الاختلاف أرفع صوتي في هذا المجتمع امام زعماء الأحزاب وأقول من هذا اليوم يجب أن تقبر كل الأسباب التي جرت الى الخلاف بيننا ومددت يدي قائلا هذه يدي أصافح بها باسم زعماء وأعضاء حزب الاحرار الدستوريين يد جميع الزعماء والاخوان من رجال الأحزاب الأخرى وأولهم صاحب الدولة سعد زغلول باشا وإذا وجد من بين الحاضرين من يأسف لحرمان هذا الاجتماع من وجود زميلي وزعيمى الكبير سعد زغلول باشا وأنا أول من يأسف على ذلك ولو كان لنا حظ ومكنته صحته من الحضور لشهود هذه الحفلة لكنت أول من يضافعه ويهانقه .

اهتزت أعصاب جميع الحاضرين وقابلوا هذا النداء بالتأمين وبالاهتاف المتكرر بحياة الائتلاف وحياة الأحزاب طالبين بصوت واحد طول الحياة لعدلي الذي كان مشرف الحفلة وصاحب الدولة ثروت باشا وسعد زغلول وأصحاب سعد زغلول باشا من أساطين الوفد المصرى وفي مقدمتهم فتح الله بركات .

الصلح بين زغلول وثروت :

في صباح اليوم الثانى لهذا الاجتماع قام ثروت باشا مبكرا من داره وتوجه لزيارة الزعيم الكبير سعد زغلول باشا بعد أن طالعت المحصورة بين الزعيمين نحو الخمس سنوات وفي اليوم نفسه توجه سعد الى بيت ثروت ورد الزيارة .

قزعة انتخابات ١٩٢٦ :

واجهت الزعماء مشكلة دستورية رأوا عرضها على مؤتمر يمثل الهيئات المختلفة ويشهده أعضاء مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ القائم وهذه المسألة هي أن الحكومة حتمت ضرورة اجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب وكان فريق يرى أن قبول الدخول في الانتخابات قد يعتبر

اقرار للحكومة على صحة تصرفها بحل المجلس الذى حصل فى مارس سنة ١٩٢٥ ، وعلى ذلك لا يصح الخضوع لهذا الأمر ويجب الاصرار على أن أمر الحل باطل وتطالب الحكومة بالاعتراف بالمجلس المنحل فكانه قائم وتركه يؤدى واجباته الدستورية .

وكان فريق آخر يرى قرار من استمرار التصادم مع الحكومة التجاوز عن هذه المسألة الشكلية وقبول الدخول فى الانتخابات الجديدة لمجلس النواب . اجتمع هذا المؤتمر بحديقة محيد محمود باشا (٢٣١) وبعد دعوة عامة للرجال الذين رؤى دعوتهم وكان أعضاء المؤتمر وهم ذاهبون الى محل الاجتماع يمشون فى الشوارع وهى غاصة بعساكر الجيش (٢٣٢) من جهة، والمحيين من الامالى من جهة أخرى .

عقد الاجتماع برئاسة سعد باشا وعلى جانبه جلس الزعيمان (٢٣٣) الجليلان عدلى باشا وعبد الخالق ثروت باشا ثم عرض الموضوع على المجتمعين وأبيحت لهم الكلمة توالى لها الخطباء الذين طلبوا الكلمة وكانت آراؤهم متفقة على عدم جواز الدخول فى الانتخابات الجديدة والاصرار على أن مجلس النواب قائم .

الهلباوى من انصار الدخول فى انتخابات جديدة :

كنت من الفريق الثانى الذى يرى ضرورة الدخول فى الانتخابات فطلبت الكلمة وعندما جاء دورى وهميت بالقيام لالقائها أشار على الأستاذ عبد العزيز باشا فهمى وقد كان بجوارى بالاستغناء عن هذه الكلمة فبلضت تنازلى عنها للرئاسة .

وقد كان بعض الخطباء حتى هذه الساعة يرون المصلحة فى قبول الدخول فى الانتخابات فلم أكن أخشى اتباع الأغلبية للرأى الآخر ولكن لاحظت أن الخطباء الذين أتوا بعد ذلك يرون الاضراب عن الانتخابات فأحسست بالخطر وطلبت الكلمة مرة ثانية ، فأجابنى دولة الرئيس سعد زغلول باشا بأبنى سبق لى أن تنازلت عن حقى .

فقلت ولم تكن نار الخصومة التى تاججت بيننا قد خمد لهيبها بعد لا تحلانى بزعامتكم ووأستك لتبسم وتذكر أن الأمر انما يقوم بينه وبين زميل له كان معه على قدم المساواة مدة خمسين عاما تقريبا فاذن بالكلمة :

(٢٣١) المقصود فناء منزله الضيق فى شارع الظكى بباب اللوق .

(٢٣٢) يقصد الليوالى .

(٢٣٣) فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ .

أقيمت الحجة على أن المصلحة تقضى بالتجاوز عن الأشكال القانونية وأن البلد قد ملت من الاضرابات والفلاقل وتطلب منا أن نعمل .

خصومة الهلباوى وزغلول :

لم أكن حتى هذا اليوم قد قمت بواجب الزيارة لعولة سعد باشا مع أنني أنا دعوت الى مصافحته في الحفلة السابقة . وقد كانت هذه أول مرة وجهت فيها الخطاب وجها لوجه الى دولته منذ ابريل سنة ١٩٢١ حيث كان آخر اجتماعى به حفلة نقابة المحامين التي أقيمت تكريما له قبل أن يستفحل الخلاف بينه وبين عدلى ومن ذلك التاريخ امتنعت عن زيارته بل وعن رؤيته على توطيد أركان السكينة وعلى إعادة الحياة الدستورية كما كانت وكفى مشادة مع الحكومة ويجب أن تقبل منها الآن ما عرضته ضاربين صفحا عن اغلاطها القانونية وتدخل الانتخابات .

كانت لكلمتى والطريقة التي أدت بها أثر فى نفوس السامعين حتى انى شعرت بتبارها ، أثر حتى على نفس الخطباء الذين كانوا على خلاف هذا الرأى . ولما أخذت الآراء ظهرت الأغلبية الساحقة فى جانب ما رأيت وقرر المؤتمر الدخول فى الانتخابات .

أخذت الأحزاب المؤتلفة فى ترشيح من تقدمه فى المجلس الجديد وتآلفت لجنة للانتخاب من الأحزاب الثلاثة برئاسة عبده الخالق ثروت باشا لهذا الموضوع .

ولما جاءت النقطة الحاسمة الخاصة بتحديد عدد من يرشحونه من كل حزب شعرت بتذمر من أصدقائى وزملائى فى حزب الاحرار الدستوريين استعملت كل نفوذى لدى زملائى فى ألا يتشددوا رعاية للمصلحة .

اقتراح زغلول بدمج الاحرار والوفد :

ولما وقفت هذه المسألة دون حل علة أمام عرض على صاحب العولة سعد زغلول باشا مشروعا آخر فرارا من مثل هذه الاختلافات وهو أن الاحرار والوفديين يؤلفون حزبا واحدا وأن أعضاء هذه الهيئة يختارون بحسب الكفاءة وأنه يقبل اذا قبلت هذه القاعدة تأليف الأعضاء ، ولو كانت أغليبيتهم من الاحرار الدستوريين وزاد على ذلك أن قال لى أنه مستعد لأن يستبدل بالاحرار الدستوريين أعضاء بدلا من أى وفدى غير متفق على بقاءه وأنه يرضى تغيير اسم الوفد باسم نختاره نحن وسلمنى نسخة بأعضاء الوفد المصرى وقال لى ما هى الأسماء تعرض على زملائك ولهم أن يستبدلوا منها ما يرون فيه المصلحة وأن يزيدوا العدد أو ينقصوا منه .

تراجع الأحرار عن قبول اقتراح زغلول :

قابلت هذه الفكرة بكل رضا وغبطة وعرضتها على أصحابي فوافقوا عليها وإنما لاحظوا أنها جاءت قبل الوقت المناسب لها وقالوا إنه يجوز بعد زمن تحقيقها أما الآن فإنه يخشى أن يفسر الانجليز هذا الضم بتخيل الأحرار الدستوريين عن استقلالهم ومنزلتهم وأن الأمر قد صار بين سعد باشا وأصحابه .

ولما كان من المقرر أنه مهما نال الوفد أغلبية في مجلس النواب الجديد فلن تقبل انجلترا أن يتولى سعد باشا رئاسة الوزارة فإذا تم هذا الانسجام صار المانع في تولى الحكم مشتركا بين الوفديين والأحرار الدستوريين مع أن الواجب الوطني يقضى لحل هذه الأزمة يتولى ممثلو البرلمان الحكم في البلاد .

فوجدت هذا السبب السياسي له وجاهته وعدت الى صاحبي راجيا تأجيل تحقيق هذا المشروع حتى انتخاب النواب وتشكيل الحكومة ثم ينظر فيه بعد ذلك حصل التساهل من الجانبين في الاتفاق على الدوائر المخصصة لكل حزب حتى أن سعد باشا بعد جهد جهيد قبل بأن يترك لهم الدوائر التي كسبها الأحرار الدستوريين في انتخاب سنة ١٩٢٥ ولا يرشح فيها أحد من حزب الوفد .

موافقة زغلول على ترشيح الهلباوى :

تمت الانتخابات دون أن يقع ما يشوش على الائتلاف . ولما كان ثروت باشا منتخبا عن الدائرة الأولى في مديرية البجيزة سنة ١٩٢٥ ودولته في أثناء العطلة البرلمانية عين عضوا في مجلس الشيوخ اتفقت الأحزاب على ترشيحي خلفا لثروت باشا .

وقد قوبل هذا الاتفاق بكل ترحيب من سعد باشا مع ما فيه من التضحية الكبرى التي قبلها رعاية لمصلحة الائتلاف ورعاية لعلاقائنا الشخصية القديمة .

مشكلة تواجه الهلباوى في المنافسة :

أعلم أنه دعا الشخص الذى كان ينافس ثروت باشا وهو المرحوم الشيخ عبد الرحمن اسماعيل وهو من أهل هذه الدائرة ومعروف فيها بالتقوى وحسن السيرة دعاه وطلب اليه الا يرشح نفسه ضدى على أن يعوضه عن ذلك بتعيينه عضوا في مجلس الشيوخ فقال الرجل : انى

لا أملك النصاب الذى يصح به تعيينى عضواً بمجلس الشيوخ وانى اذا عينت مع هذا النقص أمسيت معرضاً للطعن على تعيينى لذلك لا أقبل هذا الحل وقد كان أحد الحاضرين حضرة صاحب العزة محمود بك عبد النبى فعرض على الشيخ عبد الرحمن أن يكمل له من ماله الخاص النصاب الذى يصح به تعيينه بمجلس الشيوخ وكان هذا العرض حقيقياً لأن هذا الرجل كان يعلق مصلحة كبرى على وجودى بمجلس النواب وكان هذا العرض مرضاة لى من ناحية ومرضاة لسعد باشا من ناحية أخرى .

رفض الشيخ عبد الرحمن هذا العرض وقال قد تحصلت فى سبيل انتسابى للوفد من الأذى والاضطهاد ما لم يتحمله وقدى آخر فى جميع بلاد القطر خصوصاً فى انتخابات سنة ١٩٢٥ عندما رشحت نفسى ضد صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وقد شهرت الإدارة أمامى سلاسل لأخلى الطريق لثروت باشا ، سلاح النقمة وسلاح النعم والعطايا فرفضت ما عرضوه على من تلك النعم وتحملت الأذى عدة أشهر ثم يؤتى الخسران بسبب تلك الاضطهادات والضغط الذى أصاب أهلى وعشيرتى وأصحابى فهل بعد كل هذه التضحيات يكون جزائى من سعد باشا اصالحى وتركى أنا رجل معتمد على الله فإذا لم أجده عوناً منك ومن وفك فلن أعدم عوناً لله وخرج غاضباً وورش نفسه واجتهد بكل قوة فى منافستى ولو أن روح الائتلاف كان شديداً وتأيد بحضور الأستاذ وليم مكرم عبيد (٢٣٤) فى حفلة أقيمت بالدارثة وأعلن الناس فيها باسم الائتلاف وباسم سعد أن

(٢٣٤) وليم مكرم عبيد : ولد فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ببندر قنا ، حصل على شهادة الليسانس الحقوق من أوروبا والمعاليه المصرية سنة ١٩٠٩ بدء حياته الوظيفية كاتباً مؤقتاً بالقنانية فى أول فبراير سنة ١٩١٢ وفى أول سبتمبر سنة ١٩١٩ عين مدرسا بمدرسة الحقوق السلطانية الى أن فصل منها فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢١ لاسباب سياسية حيث اشترك فى تكريم سعد زغلول فى حفلة عامة فى ٦ مايو سنة ١٩٢١ حاجم فيها الحكومة .

تقلب فى عدة مناصب وزارية ابتداء من ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ اذ تولى وزارة المواصلات حتى ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨ اذ تولى وزارة المواصلات حتى ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨ ثم المالية فى عدة وزارات من أول يناير سنة ١٩٣٠ وكان آخرها فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ حتى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ . اختير عضواً فى الوفد المشكل برئاسة النحاس الى مؤتمر مونترال الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية فى أبريل سنة ١٩٣٧ . لكن يلاحظ أنه حدث شقاق بينه وبين النحاس فى مايو سنة ١٩٤٢ خرج على اثره من الوزارة فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ . أصبح عضواً فى مجلس النواب من ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ حتى يوليو سنة ١٩٤٢ ثم فصل من المجلس ثم أصبح عضواً مرة أخرى فى ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ حتى ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

— انظر ملف خدمة مكرم عبيد رقم ٥٤٢٧ - محفظة ٥١٩٧ .
ع ١ فولاب ١٠٠ بدار المحفوظات العمومية بالقاهرة .

هذه الدائرة خصت بى وأن كل ما تتمناه الأحزاب المؤتلفة وعلى رأسهم
سعد باشا أن أفوز بالنيابة عنها والدخول فى مجلس النواب ولولا هذه
الخطبة لشككت كثيرا فى نجاحى ضد الشيخ عبد الرحمن اسماعيل .

فوز الهلباوى فى الانتخابات :

أعلنت نتيجة الانتخابات وفزت بالنيابة عن هذه الدائرة وربما كنت
الوحيد من حزب الأحرار الدستوريين الذين رشحوا فى دائرة ليس لهم
فيها سكن ولا ملك ولا أسرة ونجح ضد رجل من كرام قومها ومن أعيان
أعيانها .

ومهما تواضعت فلا ينبغي أن أنسى أن مركزى فى المحاماة قد جعلتنى
معروفا فى جميع دوائر القطر وهيأت لى فرصة خدمت فيها كثيرين فى
جميع البلاد وبالجمله هذه الدائرة التى انتخبت فيها .

زرت هذه الدائرة وجلت فى نواحيها ولشد ما آلتج صدرى عندما
قوبلت من الشيوخ والنساء والأطفال أحسن مقابلة قالوا لى أنهم يذكرونى
واننى لست أجنبيا عنهم لأنه كانت لهم قضايا عديدة حلت مشاكلها على
يدى . وبفضل دفاعى عن كثيرين منهم نجوا مما كان يهددهم من الأخطار .
ولا يفوتنى أن أذكر هنا أن الائتلاف كان عاملا فعلا فى انجاحى وأن صاحب
السمو الأمير عمر طوسون قد رضى عن ترشيحى وبأن يعضدنى وهنا على
خلاف ما كان فى انتخاب سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٥ فى مديرية البحيرة التى
فشلت فيها بسبب انحراف سمو الأمير عمر طوسون عنى ومناصرته لمرشح
الوفد السيد المغازى اذ نصح موظفى تفتيشه فى (معمل القزاز) بتمضيده
ولولا ذلك لفزت على خصمى رغم محاربة الوفد لى .

هذا ولقد ظن الناس أن قانون الانتخاب المباشر طبق على هذا
الانتخاب الأخير فقط دون الانتخابين السابقين فى سنة ١٩٢٤ ، وسنة
١٩٢٥ والواقع أن الاختلاف بين هذا الانتخاب الأخير وبين الانتخابين
السابقين صورى فقط اذ اننا انتخبنا معشر النواب على درجتين كأسلافنا
الذين انتخبوا فى الدوريتين السابقتين لأن الدرجة الأولى فى انتخابنا كانت
انتخاب زعيمنا الجليل سعد باشا لنا والدرجة الثانية هى انتخاب الناخبين
المقيدة أسماؤهم فى دوائر الانتخاب .

القلق من تولي زغلول الحكومة :

ز عرفت نتيجة الانتخابات (٢٣٥) بين ٢٢ ، ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ وانتظرنا صدور المرسوم بدعوة البرلمان الى الانعقاد لأن الدستور يقضى بأن يسمى في خلال عشرة أيام من تاريخ ظهور نتيجة الانتخاب ولكن سرت في الجو اشاعات مؤداها أن زيور باشا قد قدم استقالته على أثر ظهور نتيجة الانتخابات الا أنه استردها بعد ذلك وبحثنا في دوائر الحكومة حتى يصدر المرسوم وقد أوشكت العشرة أيام أن تنتهي فقبل لنا أن المنسوب السامي اللورد جورج لويده متفق مع جلالة الملك على ألا يصدر هذا المرسوم الا اذا حصل تأكيد رسمي من رئيس الأغلبية بأنه لا يتولى الحكم بنفسه بل يعهد به الى عدلي باشا . ولما روى لفخامته أنه متفق مع سعد باشا على ذلك طلب سماعه منه بنفسه ودعاه لأخذ الشاي عنده وانقضت هذه الدعوة وانتهى الشاي ولم يسمع المنسوب كلمة من زعيم الأغلبية تدل على ذلك (٢٣٦) .

فعالية الائتلاف في الخروج من الأزمة :

خشينا من بقاء هذه الحالة مبهمه ولم يبق الا يوم أو يومان ، فاجتمعت أنا وحافظ عفيفي باشا ، وأحمد بك عبده الغفار من الأحرار بدار النسادى السعدى بلجنة من رجال الوفد مؤلفة من مصطفى باشا النحاس ، والأستاذ ويصا واصف ، وفتح الله بركات ، وآخرين وتداولنا في المركز الدقيق الذى نحن فيه واتفقت كلمتنا على أن نطلب من سعد باشا التصريح علنا بأنه رعاية لصحته لا يقبل تأليف الوزارة بل يعهد بذلك الى دولة عدلي باشا واستقر الراى على أن يعهد الى الأستاذ وليم مكرم من رجال الوفد بأن

(٢٣٥) فاز الوفد بـ ١٥٩ مقعدا فى مقابل ٢٨ مقعدا للأحرار الدستوريين وخمسة مقاعد للحزب الوطنى .

(٢٣٦) كان زغلول على اتفاق ضمنى بأن يقوم عدلى يكن بتأليف الوزارة باعتباره ممثلا للأحزاب الا انه حدث تبدل فى موقفه فى مساء ٢٦ مايو اذ أمر على تأليف الوزارة ردا على صحافة القصر التى ألحت بأن لن يتولاهما بإيعاز من الإنجليز ، لما كان منه الا أن رفض هذه التلميحات وأعرب عن حقه فى تأليف الوزارة ، الأمر الذى حدا بلويد الى الاجتماع بزغلول فى ٣٠ مايو وقال بصريح العبارة عدم توفر حسن النية لدى الدياناب البريطانى لا فى سعد ولا فى حزبه بينما تمسك زغلول بموقفه . مما دفع بريطانيا الى اللجوء لاستعراض القوة بإرسال سفينة حربية الى الاسكندرية فاضطر زغلول الى التراجع . انظر .

عبد العظيم رمضان (الدكتور) تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨-١٩٣٧ ، ص ٦٠٧-٦١٤ وأيضا :

يونان لبيب رزق (الدكتور) : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٩٦-٣٠٠ .

يملن ذلك باسم سعد باشا • وعلى أن أرد أنا على هذه الكلمة باسم الأحرار
الستوريين فأشكر الرئيس على هذه التضحية وأتمنى الصحة والعافية
له ، وذهبت مع الأستاذ وصفا واصف الى بيت الأمة لابلأغ دولته هذا القرار
وقد كان سعد باشا منحرف الصحة وملازما غرفة نومه فصعدنا اليه
وتوليت أنا عرض الأمر عليه بالطريقة التي لا تمس كرامته ولا تجرح شيئا
من شعوره • فوافق على ما انتهينا اليه •

وكان مقررا أن تقام حفلة تكريم لبولة سعد باشا بالكونننتال وفي
يوم هذه الحفلة حضر عدلى باشا وثروت باشا وحسين رشدى باشا وجلسوا
حول الزعيم الكبير سعد باشا وجلس بقية أعضاء الأحزاب الثلاثة فى صالة
الاجتماع •

ولما جاء دور الخطابة اشرايت أعناق الجميع ليستمعوا كلمة الأستاذ
وليم (٢٣٧) - فإذا بالنذى قام الأستاذ أحمد رمزى من رجال الوفد وتكلم فى
موضوع لا علاقة له بالأمر المتفق عليه ، ولم يشر بشئ الى الموضوع المتفق
عليه ثم تكلم بعلمه الأستاذ فكرى أباطة وتعرض للموضوع ولكن بطريقة
غير المتفق عليها بل أخذ يسفه الراى القائل بأن الحكومة يتولاها خلاف
زعيم الأغلبية مهما كانت الأسباب •

اشمأز أغلب الحاضرين من هذه الطريقة وقام رجل يجب أن يذكر
فضله فى كل هذه الأزمة وهو الدكتور نجيب اسكندر (٢٣٨) ، قام منفعلا

(٢٣٧) يقصد وليم مكرم عبيد •

(٢٣٨) الدكتور نجيب اسكندر : نجل اسكندر بك مسيحة رئيس ادارة الخزينة
العمومية بالمالية ومدير ادارة البطريكخانة الارثوذكسية ولد نجيب اسكندر فى القاهرة
فى ٢ يونية ١٨٨٧ • تلقى تعليمه الابتدائية من مدرسة الاقباط الكبرى ثم حصل على
الشهادة الابتدائية من مدرسة عابدين سنة ١٩٠١ وحصل على البكالوريا فى عام ١٩٠٤
من مدرسة الاقباط الكبرى ثم التحق بمدرسة الطب الملكية حيث حصل على دبلوم فى
يناير ١٩٠٩ • اختير ضمن أربعة طلبة فى عام ١٩٠٦ فى لجنة المدارس العامة للنظر
فى امر اعتصاب طلبة المدارس العليا وطالب برفع ظلم وقع على بعض طلبة الحقوق •
قام بتأليف جمعية قبطية للحض على التمسك بأهداب الفضيلة • وسافر الى اوربا للتخصص
فى علم الامراض الباطنية فيما بين ١٩١٠ ، ١٩١٢ حيث حصل على شهادة من جامعة
باريس وانتخب عضوا فى الجمعية الملكية البريطانية لصحة وامراض البلاد الحارة
وتخصص فى العلوم البكتريولوجية من كلية باستور بباريس وعلوم الامراض وعلوم
الامراض الجلدية من جامعة فينا ثم عاد الى مصر فى نهاية ١٩١٢ حيث عين بوظيفة
بكتريولوجى انشئت خصيصا له • انخرط فى سلك الولد وكان من أعضاء لجنة الموظفين
نائبا عن مصلحة الصحة العمومية والأطباء • اعتقل فى حيف ١٩٢٢ مدة ثلاثة شهور •
وكان قد اختاره سعد زغلول بأن يكون ضمن أعضاء هيئة الوفد المصرى بعد نفيه فى
اوائل ١٩٢١ • أمهم فى تأسيس جمعية الأطباء المصرية ونقابة الأطباء المصرية • اختير
وزيرا للصحة فى الفترة من ٩ ديسمبر ١٩٤٦ الى ٣ نوفمبر ١٩٤٩ •
انظر حقوة العصر فى تواريخ ورسوم مشاهير ورجال مصر من ٤٧٤-٤٧٤ •

ومحتجا على قول فكرى أباطة قائلا انا بصفتى الطبيب الخاص لسعد باشا
أقرر فى هذا المجتمع ان قبول دولة الرئيس الجليل لتشكيل الوزارة
ومباشرة اعباء الحكم فيه كل الخطر على صحته . وان الأمة لتضحي بشيء
كثير من مصالحها احتفاظا بصحته ، ولذلك أدعو الحاضرين لأن يؤمنوا على
رأىي ويلتزموا من دولته الاشفاق على نفسه وان يعهد بالحكم لأحد من
زملائه موضع الثقة منه ومن الأمة وهو « عدلى باشا » ، فصفق له الحاضرون
وانصرفوا .

وكان آخر من انصرف الزعيمان الجليلان عدلى وسعد . فلما ان فى
هذه الدقائق التى اختلوا فيها تم الأمر بينهما على ما التمسه الجمهور
فعرفنا فى المساء انهما تحدثا فى أشياء كثيرة الا فى هذه المسألة . فوقع
الأمر عندنا موقع الدهشة وخشيينا أن التطويل فى حل هذه المسألة يمرض
عودة الحياة النيابية الى الخطر فالحفنا أحرارا ووفديين فى الطلب . وأخيرا
شاع فى الدوائر الخاصة ظن سكرتير المنسوب السامى فى زيارته الأخيرة
لدولة سعد باشا بعد هذا الاجتماع سمع بصريح العبارة من دولته رغبته
عن تولي الحكم ، وأنه ينصح بأن يعهد بتأليف الوزارة الى عدلى باشا .

انفجرت الأزمة فى اليوم التالى وقبلت استقالة زيور باشا واتباعا
للتقاليد الدستورية دعا جلالة الملك دولة سعد باشا الى القصر ليكلفه
بتشكيل الوزارة .

استعداد زغلول وتولى عدلى يكن الوزارة :

أشفقت على زعبل وصديقى سعد باشا رعاية لصحته وللدوكر الدقيق
الذى نحن فيه من اجابة هذه الدعوة وودت لو يعتذر لندوب جلالة الملك
بانحراف صحته وكنت عزم على أن أحذثه مباشرة فى هذا الموضوع
فمنعت من ذلك . وذهب دولته الى القصر العاصى ، ولما تلقى أمر الملك
بتشكيل الوزارة اعتذر بصحته .

ولم يبق شك فى جميع الدوائر بأن رجل الساعة صار هو وحده
عدلى باشا فدعى الى تشكيل الوزارة (٢٣٩) وأصدر المرسوم بانقضاء البرلمان
الذى اجتمع فى ١٠ يونيه من تلك السنة ١٩٢٦ .

شكلت الوزارة ، وفتح البرلمان ، وألقى خطاب العرش متضمنا المنهاج
الذى ستسير عليه الحكومة . كما شكلت لجنة لتحضير الرد على خطاب
العرش ، وكانت أحد أعضائها السبعة ، واشتركت مع زملائى فى تحضير

الجواب عليها وقد كان من ضمن الجواب استجسان الخطاب والتمنى للحكومة بأن توفى لتنفيذ الخطة التي رسمتها فيه .

أول ميزانية تعرض على البرلمان المصري :

عرضت على المجلس ميزانية الدولة وهي أول ميزانية تسنى للبرلمان المصري فحصها وإقرارها أمام برلمان سنة ١٩٢٤ فقد جاء افتتاحه في ١٥ مارس حيث كانت الميزانية محضرة ولم يكن عند المجلس من الوقت ما يكفي لدراستها .

وميزانية سنة ١٩٢٥ لم تجد برلمانا لدراستها لأن البرلمان حل يوم افتتاحه في ذلك العام .

من موافق الهلباوى فى البرلمان :

اعتنى المجلس بدراسة الميزانية فى جميع أبوابها واستمرت اللجنة البرلمانية جادة فى دراستها نحو الثلاثة أشهر وكانت كلما أنجزت ميزانية وزارة عرضتها على المجلس فى جلسته العامة وكان من أدق المسائل التى احتلت فيها المناقشة مسألة كثرة عدد الموظفين وزيادة مرتباتهم (٢٤٠) ، وكنت أنا أكثر الأعضاء اقداً فى الشكوى من هذه الحالة وطلبت تخفيض المرتبات بانقاص مرتب الدرجات وانقاص عدد الموظفين . والوزارة أمام هذا التيار الشديد لم تجد طريقاً لإرضاء النواب سوى تشكيل لجنة لفحص هذه الحالة وتعديل الدرجات وانقاص ما تراه غير ضرورى .

أذكر أنه بسبب انعقاد الدورة البرلمانية لم أتمكن من السفر إلى أوروبا إلا فى شهر سبتمبر وأول مرة زرت فيها المفوضية المصرية بباريس عاتبنى وزير مصر على انتقاد مرتبات الموظفين فى الخارج وقال إن المرتب الذى اتقاضاه لا يكفي للقيام بما يجب لهذا المسند من الكرامة ولولا ما أصرفه من موردى الخاص لما وصلت المفوضية المصرية إلى ما هى عليه من الاعتبار العام والكرامة اللاتقة بالرأية المصرية . فقلت لك ما تشاء من الاتفاق من مالك الخاص ، والذي اتخذته مقياساً للنظر إلى مرتباتكم أنتم وزملائكم هو مرتب الوزراء فى البلد الذى تمثلون مصر فيه وأنت لا تنس أن مرتبك

(٢٤٠) الجدير بالذكر أن سعد زغلول كان يعد الموظفين قوة ضاغطة رابعة فى الترتيب بعد الإنجليز والقصر والأمة . ويضيف لنا محمد حسين هيكل رأى زغلول فى مطالب الموظفين ودمشة هيكل من أن يكون هؤلاء قوة يحسب لها كبير حساب فجاء تعليق زغلول أنظر محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

يساوى مرتب رئيس وزارة فرنسا على ضخامة ميزانيتها وزيادة ثروتها .
وهذا هو الذى يعنى البرلمان المصرى فى تقدير مرتبات ممثل بلده .

ما صادفته عند معالى وزير مصر فى باريس صادفته عند أكثر الموظفين الذين أقابلهم فى مصر نفسها أو بعيدا عنها حتى رأيت مركزى دقيقا ينظر اليه كبار الموظفين بشئ من الجفاء . على أن هذا لم يقعدنى عن إعادة الحملة عند نظر الميزانية فى سنة ١٩٢٧ ، وإذا كان البرلمان لم يوفق فى سنة ١٩٢٦ ، وفى سنة ١٩٢٧ الى تعديل فى درجات الموظفين وماهياتهم ولم يحدث نقضا محسوسا فى عددهم فلا يرجع ذلك الى ضعف فى البرلمان . وانما يرجع الى عوامل كثيرة وعناصر مختلفة كانت تعمل خارج البرلمان وتعزل أعماله . وقد عاونت هذه القوة الخارجية على البرلمان على تمضيد نقابة الموظفين . ولقد وصل الى عملنا داخل البرلمان بطريقة لا تقبل الشك أنه اذا قرر البرلمان شيئا لا يتفق وحالة الموظفين الحاضرة واحتج الموظفون على عمل البرلمان وأضرخوا عن العمل فقد لاتجد الحكومة الموضوع سلطة كافية لاعادتهم الى النظام ، لذلك خفف المجلس وظائفه فى هذا الموضوع وأخذ بنصيحة المرحوم سعد باشا قبل إعادة المبالغ التى كان قد قرر انقاصها من ميزانية مرتبات الموظفين وهو المبلغ الذى كان قد تقرر حذفه بسبب عدم اجازة اعطاء بعض الملاوات الدورية .

فى أثناء المناقشة فى ميزانية مصلحة الأملاك جاء ذكر تفتيش بشبيش الذى أعطته الحكومة فى سنة ١٩٢٥ الى الخاصة الملكية بدلا من سراى الزعفران ، وكنت من النواب الذين أظهروا مقدار القبح الفاحش فى هذا البديل وقدمت البراهين المقنعة التى تجيز للحكومة ابطال عقد البديل هذا وإعادة وضع يدها على ملكها مقابل التخلي عن سراى الزعفران التى ليست فى حاجة اليها خصوصا أن بجوارها من أملاك الحكومة ملايين من الأمتار صالحة لأن تقيم فيها من مباني ما هى بحاجة اليه سواء أكان من المدارس أو القشلاقات أو لآى عمل تقتضيه المصلحة العامة .

عندما أتممت خطابى وجه الى المرحوم سعد باشا من منبر الرئاسة . سرؤالا وهو هل يوجد فى عقد البديل عيب قانونى خلاف القبح تستند عليه الحكومة اذا مست الحاجة الى التقاضى ؟ قلت نعم عيب جوهري وهو أن صحة العقد تقتضى متعاقدين أحدهما يعطى والآخر يقبل . فالإيجاب والقبول اللذان هما أساس صحة كل عقد يجب أن يصدرأ من صاحبي الشأن وعقد البديل الذى أصدرته الحكومة الايجاب والقبول فيه صادران من طرف واحد ، وهو كاف لابطال العقد لأن وزير المالية الذى يمثل الحكومة فى بيع أملاكها لا يملك هذه السلطة الا بتوكيل من صاحب الجلالة الملك ، وهذا كاف لبطلان ذلك العقد .

عندئذ ظهر أن المجلس مصمم على دراسة هذه المسألة من جديد ،
ولذلك قام دولة على باشا وقال سأطلب ملف هذه المسألة وأبحث بها الى
المجلس لكي يعيد دراستها ويبلغ الوزارة القرار الذي يراه وهي تعد
بالعمل على تنفيذه .

صلق دولة على باشا في وعده وطلب ملف أوراق هذا البديل وبحث
بها الى مجلس النواب وهذا أحالها على اللجنة المالية بمجلس النواب . وقد
عقد المجلس أربعة أدوار بعد مجيء هذه الأوراق اليه ولكنني لم أسمع بعد
ذلك عنها خبرا .

كان موقفي في هذه المسألة من المواقف التي أثارته على غضب جهات
كبيرة وكانت ملحقا متمما لحلقات الاضطهاد التي كنت أشعر بها من زمن
طويل . وأضيف الى ذلك انه عند النظر في ميزانية السراي كان رأيي فيها
أيضا يميل الى تخفيض النفقات ولو أنها خرجت من المجلس كما عرضت
عليه دون تنقيص قرش واحد منها . وكل ما استطاع المجلس أن يبتدى في
ملاحظاته عن كثير من بنودها هو بيان عدم الحاجة الى اقرارها ولكنه لم
يطلب حذفها . وانما اكتفى في خاتمة التقرير بأنه يترك الأمر في ذلك
لحكمة صاحب الجلالة الملك . وقد أنقص على ما أذكر - من هذه الميزانية
التي تبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه .

ومن المسألة التي لفتتني تبعتها المشروعات التي نظرتها لجنة
الأوقاف العمومية في مجلس النواب . ولما جاءت ميزانية الأوقاف دون أن
تأتي معها ميزانية المعاهد الدينية تناقشت مع اللجنة في حق مجلس
النواب في نظر ميزانية المعاهد الدينية لأنها تتقاضى من خزينة الميزانية
العامة مبلغا يربو على ١٠٠٠٠٠٠ جنيه في السنة . ومجلس النواب هو
النائب عن هذه الخزنة والمسئول عن مراقبة ما يصرف من أموالها في أي
جهة من المرافق العامة . فإذا كان لنا الحق في حذف هذا المبلغ عن المعاهد
ان لم تتبين المصلحة فيه قلنا الحق بطريق التلازم في النظر في أوجه
صرفه ولا يمكن معرفة أوجه الصرف ان كانت حكيمة أم لا الا بالاطلاع على
ميزانية هذه المعاهد .

قال لي زملائي في اللجنة والذين كانوا أعضاء في لجنة الأوقاف في
مجلس النواب سنة ١٩٢٤ أن هذه المسألة سبق نظرها سنة ١٩٢٤ وسلم
بأن المجلس غير مختص بنظر ميزانية هذه المعاهد فعارضت في هذا الرأي
وبينت حتى زملائي رحبوا الى رأيي .

واتفقتنا جميعا على طلب هذه الميزانية . وكتب جوابا من اللجنة عن
لسان صاحب الدولة رئيس مجلس النواب لصاحب المعالي وزير الأوقاف

نجيب باشا الفرا بلى نطلب منه فيه ارسال ميزانية المعاهد الى مجلس النواب . وبعد أن أمضى الجواب من رئاسة المجلس ، أخذته بنفسى وذهبت به الى وزارة الأوقاف وسلمته الى الوزير وبقيت بجانبه حتى كتب جوابا لمشيخه المعاهد يبلغها فيه ما جاء بكتاب مجلس النواب ويطلب منها العمل بما تضمنه .

حدثت ضجة من هذا التصرف وفسرها بعضهم بأنها تدخل فيما هو محفوظ لصاحب الجلالة الملك من السلطة الدينية على المعاهد الدينية وأصبحت هذه المسألة حديث الوزراء مع دولة رئيس المجلس ومع رجال السراى وأخيرا اتفق على حل وسط لها . وهو أن ميزانية المعاهد ترسل الى مجلس النواب ولكن بصفة غير رسمية . رضينا بهذا الحل وقحصنا هذه الميزانية كما فحصنا ميزانية وزارة الأوقاف نفسها وعدلنا ما رأينا لزوما لتعديله وأبقينا ما رأينا إبقاءه ، وانتهت ميزانية هذا العام بسلام .

ولكن القواعد التى وضعتها اللجنة فى سنة ١٩٢٦ والعقبات التى صادفتها فى تنفيذها دعت المجلس أن يشرع تشريعا جديدا للمعاهد يقضى :

أولا : بأن الرئاسة العليا لهذه المعاهد تكون لرئيس الوزراء تحت اشراف جلالة الملك . وأن التعينات الخاصة بالأئمة شيخ الجامع و رؤساء المذاهب وبقية الوظائف الكبرى تكون بأمر ملكى على طلب رئيسى الوزراء .

ثانيا : وأن ميزانية هذه المعاهد تكون خاضعة للأحكام الخاضعة لها ميزانيات جميع وزارات الدولة ومصالحتها العامة .

وبعد أخذ ورد صدر مرسوم سنة ١٩٢٧ المتضمن هذه الأحكام فى وزارة ثروت باشا (٢٤١) .

النواب يهاجمون تصرفات اللورد لويد :

حضر اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الى هذه البلاد وهو يعمل على التشبه بالملك ويميل الى الظهور بظهر سيد الرعية فى مراقبة رعيته والنظر فى شئونها . ففي أواخر سنة ١٩٢٥ أظهر رغبة فى زيارة الأقاليم وكان الأحرار الدستوريون فى ذلك الوقت على خلاف مع اللوئين . وقد كان هذا الخلاف القائم بين الحزبين سببا فى عدم الاعتراض

(٢٤١) فى الفترة من ٢٥ أبريل ١٩٢٧ الى ١٦ مارس ١٩٢٨ .

على زيارة المندوب السامي للأقاليم • بل قد تعدى ذلك الى اشتراك بعض رجال الاتحاد وحزب الأحرار في استقباله في مديرتي القیوم والمنوفية •

وعلى الرغم من أن زيارته هذه قوبلت بكثير من الفتور والتأفف فقد رغب فخامته في أوائل سنة ١٩٢٧ في زيارة مديرية المنيا وقد كانت هذه الزيارة على عكس الزيارات السابقة مثالا حيا للأبهة والفخامة التي لا تليق إلا بصاحب العرش فقد اشترك في الحفاوة به كبار الموظفين واستقبلته الهيئات الرسمية في محطة المنيا وجمع له العمد والأعيان في ساحة كبيرة في المديرية وقام فيهم اللورد خطيبا وتنازل المدير لأن يكون مترجما لهذه الخطبة من الانجليزية الى العربية • ثار مجلس النواب لهذا التصرف واحتج عليه بكل قوته واستنكره ووجه من أجله حملة شديدة على مدير مديرية المنيا العربي باشا وعلى الموظفين الذين ساهموا في هذا العمل • وقد كنت أشد النواب نقدا لهذا الأمر حتى عدته مزريا بشرف الدولة وبكرامتها وذكرت أثناء خطبتي في هذا الصدد ما وقع من السلطان عبد العزيز سلطان تركيا السابق أثناء زيارته لباريس في عهد نابليون الثالث • قلت أن هذه الزيارة كانت أثناء فترة كريت وانشقاق الجيش التركي في قمعها •

وفي ذات مرة ركب نابليون الثالث مع السلطان عبد العزيز وكان معهما وزير الخارجية التركية راشد باشا ، فجرى حديث عن كريت وكان الوساطة في الترجمة بين الملكين راشد باشا ومن ضمن ما نقله الى مولاه عن نابليون أن هذا يمتنى أن لو عفا السلطان عن ثوار كريت وتفضل بمنح هذه الجزيرة استقلالاداريا • فلما نقلت هذه العبارة من وزير الخارجية قطب السلطان وجهه ورأها لا تستحق جوابا •

وبعد أن عاد الى السراي التي هو ضيف فيها استدعى على باشا الصدر الأعظم الذي كان في معيته وأمره بأن يطلب من وزارة الخارجية الفرنسية أن تؤخر نشر الجريدة الرسمية حتى يبعث لها بمرسوم سلطاني في غاية الاستعجال • وأعقب هذا قائلا ان هذا المرسوم الذي سيصدر هو مرسوم بعزل راشد باشا وزير الخارجية فبهت على باشا من هذه المفاجأة وتمنى على الخليفة أن يفصل ببيان السبب فقال : ان هذا الوزير لا يعرف مقدار واجب وظيفته حيث سمح لنفسه بأن يعرض لى ماطلبه نابليون الثالث كأنه مترجم عادي ونسى الوظيفة الملقاة على عاتقه وهي وزارة خارجية الامبراطورية العثمانية • وكان من أول واجباته أن يتولى الرد على هذا الطلب بصفته وزيرا • فاستمطف على باشا ، جلالة السلطان في أن يؤجل صدور هذا الأمر رعاية لحسن العلاقة القائمة بين تركيا وفرنسا • خصوصا وأن في اصدار هذا الأمر احتجاجا واضحا على تدخل ذات امبراطور فرنسا • في سياسة تركيا الداخلية وكفى جلالة السلطان استخفافا بتدخل

الامبراطور أن أهمل الرد عليه في وجهه وكفى هذا احتفاظا بكرامة الدولة وتعريفا لاستعدادها لرفض كل تدخل يأتي من ناحية أجنبية حتى ولو كان من أعظم رأس متوجة .

ثم اذا رأى جلالة الخليفة بعد مفارقة فرنسا والعودة الى تركيا ألا بد من مؤاخذه الوزير فيمكن تنفيذ ذلك حيث لا يكون له هذا الأثر السيء اذا وقع الآن .

كانت خطبتي هذه تصادف وقت الحديث في سفر جلالة ملك مصر الى أوروبا وهل من المصلحة أن يصحبه كبير الوزراء ووزير الخارجية ثروت باشا أو ليس من المصلحة ذلك . ومن أجل هذا قاطعني أحد الزملاء الدكتور أحمد ماهر وقال هل من التقاليد عند سفر الملوك الى بلاد أجنبية أن يصحب رئيس الوزراء ووزير الخارجية صاحب الجلالة الملك ؟

فاهتزت أعصاب النواب ووطنوا أن ذكرى لهذه الحادثة التاريخية مقصود به تأييد رأى القائلين بضرورة سفر ثروت باشا مع جلالة الملك .

ولقد حوسبت على خطبتي هذه من مصدر انجليزي للطعن الذي وجهته ضد ما جرى للمندوب السامي بالمنيا كما حوسبت عليها أيضا من مصادر مصرية لظنهم أني أؤيد الرأى القائل بضرورة سفر ثروت مع الملك .

على أنه لم تمض على هذا الحادث أيام طويلة حتى سمعنا أنه تقرر رسميا أن جلالة الملك أمر بأن يصحبه في سفره الى أوروبا خصوصا الى انجلترا صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ثروت باشا .

وقد كان من حسن حظي أني وأنا مسافر الى أوروبا في صيف سنة ١٩٢٧ سافرت على السفينة التي سافر عليها زعيمنا الجليل ثروت باشا ليلحق بجلالة الملك الذي سافرت سفينته قبل سفرنا بيومين اثنين .

وقد جرى لي حديث طويل مع ثروت باشا وشكرنا على كل حال جلالة الملك الذي تنازل أخيرا بأن يكون ثروت باشا في معيته .

انارة مسألة الأوقاف في المجلس :

ومما أثار اهتمام الرأى العام بأعمال مجلس النواب المشروعان اللذان تقدمتا من النواب المحترمين لمحمد باشا على رئيس لجنة الأوقاف بمجلس النواب ويوسف بك الجندى وأحمد بك رمزي يطلب في أولهما تعديل أحكام الوقف على العموم .

وفى الثانى الغاء الأوقاف الغاء تاما وقد نشرت على الملا هذه المشروعات ولما عرضا على المجلس قبل إحالتها على اللجنة حصلت مناقشة عنيفة فى هل يجوز لمجلس النواب البحث فى هذه المسائل الأساسية أو لا يجوز البحث . وقد ذهب بعض النواب الى القول بأن هذه مسألة تتصل بالدين اتصالا جوهريا وليس من حدود مجلس النواب الحق فى أن يتدخل فى تعديل أو صلاح كان أساسه حكم الشريعة الفراء ، والوقف من هذا القبيل .

ولما كان رأى لا يتفق مع حضرات القائلين بهذا المذهب الأخير أقيمت خطابات مطولا على المجلس أثبت به أن الوقف نظام مدنى محض عمل به المسلمون فى صدر الاسلام وكل ماله من الصيغة الدينية أنه حصل الاقرار عليه ، ولم تنزل به لا آية شريفة ولا حديث نبوى .

لذلك يكون من حق رجال السلطة التشريعية وأخصها هيئة هذا المجلس أن يقرر فيه ما يرى فيه مصلحة البلاد .

وأذكر انى قوطعت من بعض النواب حيث قال أحدهم ما رأيك فى حكم الموارث فقلت له هذه مسألة ليست موضع بحث الآن حتى أجيب عن رأى فيها .

وقد قررت الأغلبية أن هذا من اختصاص المجلس وأحيل المشروع على لجنة الأوقاف .

ومن سوء الحظ أن المجلس انحل قبل أن يقرر ما يجب بشأنه هذين المشروعين .

وكان أيضا من بين المشروعات المهمة أمام لجنة الأوقاف مشروع لائحة الاجراءات الداخلية لهذه الوزارة .

وقد كان معروضا فيها أن كل نظار الأوقاف أهلية أو خيرية أو مشتركة ملزمون بأن يقدموا سنويا حسابا عنها لوزارة الأوقاف ، ثم جاءت مادة لهذا المشروع تستثنى الأوقاف المدارة لهيئات منظمة ، عارضنا الوزير (٢٤٢) فى تدخل الوزارة فى حسابات الأوقاف الأهلية المحض أو فى حسابات الأوقاف المشتركة بالنسبة للحصة الأهلية ونجحتنا فى اقناع الوزارة بضرورة هذا التعديل ولما وصلنا الى المادة التى استثنيت الأوقاف الأهلية على العموم من مراقبة الوزارة سألنا ما معنى الإدارة المنتظمة فقال معالى الوزير أقصد إدارة أعيان الأوقاف الثانية للجامعة المصرية مثلا أو الجمعية الخيرية الإسلامية . فقلت لمعاليه ميتسما ومثل إدارة الأوقاف الملكية أيضا على ما أظن : فتبسم الأعضاء وأنهمنا معاليه أنه يجب حذف

هذا الاستثناء لأن المجلس لا يقبل أن يميز بين طبقات الشعب فيعتبر فئة قاصرة تستحق الاشراف وأخرى واصية مستقلة لا ينبغي الاشراف عليها .

ثم أضفت ملاحظة أخرى وهي أنه أيا كان المشرع في حاجة لتدخل وزير الأوقاف في الاشراف على النظار فاشد الظروف حاجة الى هذا التدخل هو أن يكون للنظر شوكة أو نفوذ تحول بين الضعفاء من المستحقين أو الجهات الخيرية وبين مقاضاة هذا الناظر وإظهار سوء ادارته .

والأوقاف التي أشير الى التمثيل بها والمطلوب معافاتها من المراقبة هي أحوج الأوقاف لتدخل الوزارة فإن لم يقبل الوزير حذف هذه المادة فأنا الكفيل باقتناع هذا المجلس بأن يرد اليه مشروعه من أوله الى آخره وهو غير مقبول .

عندئذ قال لي وزير الأوقاف امهلوني حتى أتشاور مع دولة رئيس الوزراء . وقد كان هذا آخر عهدى بالمناقشة ، وأوقف مجلس النواب ثم عطل وقيمت اللائحة عند هذا الحد . ولقد عظم الخارجون عن البرلمان في عهد الأخير أنه تكلم كثيرا وعمل قليلا ويعدون ذلك من عيوب الحكم النيابي وأنا اذا اعترفت بشئ من الصحة في هذا فأرجو ذوى الرأي من أبناء البلاد أن يشفقوا على اخوانهم في البرلمان ويتدبروا في موقف البلاد السياسي ليعلموا أنه مهما أعطى للبرلمان من السلطات والكلمة القاطعة فلا يزال محفوقا بعناصر تعمل ان لم يكن دائما فغالبا على تعطيل الأعمال الصالحة التي يفكر فيها وإقامة العقبات في سبيلها وقد أعطيتكم نموذجا صغيرا من المآزق التي مر بها مجلس النواب في سنتي ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ .

وفاة سعد زغلول :

توفي المرحوم سعد باشا في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ أثناء العطلة البرلمانية وقد كنت موجودا يومئذ في أمريكا ولما وصلنى نعيه هناك شق على الصواب وعجلت بالعودة ووصلت الى باريس في ٣ سبتمبر وهناك تقابلت بكثير من أعضاء البرلمان وكثير من كبار الموظفين وكانت المفاوضات بين ثروت باشا وبين السير تشمبرلين ، قد انتهت تقريبا وعاد دولته الى باريس فقابلته هناك وكان حديث المجتمعين من المصريين والشاغل لخواطرهم في كل مكان هو التنبؤ بمن يخلف سعد في رئاسة الوفد وبعد يومين من وصولي الى باريس دعيت الى تناول الطعام بمنزل الأستاذ توفيق

دوس (٢٤٣) في باريس فوجدت من بين المدعون أصحاب السعادة اسماعيل باشا سرى وعبد الحميد باشا سليمان (٢٤٤) ومراد باشا سيد أحمد . وفي هذه الليلة أخبرني الأستاذ توفيق باشا بأنه سمع أن الموجودين من رجال الوفد باوربا أجمعوا على ترشيح سعادة مصطفى النحاس باشا أن يكون خليفة لسعد في رئاسة الوفد وفي رئاسة مجلس النواب وفي رئاسة الهيئة الوفدية . وقد كان في هذا التاريخ مصطفى باشا النحاس في النمسا . ثم توالى هذه الأخبار ولما عدت الى مصر كان من بين المسافرين على السفينة من رجال الوفد ويصا بك واصف وقد كان وقتئذ أحد وكيلي مجلس النواب ، والنحاس باشا وكيل آخر ، وصاحب السعادة محمد صفوت باشا ، وكان معنا أيضا الدكتور حافظ باشا عفيفي جلسنا نحن الأربعة في السفينة على مائدة واحدة وكان حديثنا يتناول في أغلب الأحوال مصير الوفد بعد سعد باشا والكلام فيمن يخلفه وقد تبين لي من أحاديثنا أن ويصا واصف كان له رأى خاص في هذا الصدد اذ كان يميل الى ترشيح النحاس باشا (واصف غالى) .

وعدا الى مصر وعاد البرلمان الى الانعقاد وعادت الحكومة ورئيسها دولة ثروت باشا دون أن يتكلم في أمر المفاوضات والى أى مرحلة وصلت ، ثم انتخب النحاس باشا رئيسا للوفد ، كما انتخب في أول انعقاد المجلس رئيسا للمجلس وخلفه في وكالة المجلس الأستاذ حسين بك هلال .

(٢٤٢) توفيق دوس باشا المحامي وعضو مجلس الشيوخ . اختير عضوا في لجنة وضع المبادئ العامة للدستور كان من أصحاب الرأى القائل بأن يوضع للأقليات نظام يضمن تمثيلها في مجلس النواب بنسبة تتفق مع عدد هذه الأقليات مما أحدث ضجة في البلاد فكان في نظر الجميع حتى الاقباط الوفديين زعيما للخوارج . كان جريئا الى حد أنه لم يحاول أن يريح رضاء الرأى العام . لم يكن عضوا في الوفد المصرى بل كان مناوئا له . تولى وزارة الزراعة في وزارة زيور عام ١٩٢٥ كما تولى وزارة المواصلات في وزارة اسماعيل صدقي يونية ١٩٣٠ حتى يناير ١٩٣٣ .

محمد السوادى : البرلمان في الميزان ج ١ ، ص ١٨٣ - ١٨٥ .

(٢٤٤) عبد الحميد سليمان باشا : تولى ادارة أعمال الرى المحق بتفتيش رى الجيزة ، كما تولى ادارة السكك الحديدية .

تقلب في عدة مناصب وزارية ابتداء من يونية ١٩٢٣ حيث تولى منصب وزير الاشغال العمومية حتى يناير ١٩٢٤ .

ثم تولى وزارة المواصلات في يونية ١٩٢٨ حتى أكتوبر ١٩٢٩ . كما تولى وزارة المالية في يونية ١٩٤٠ .

اختير رئيسا للجنة المالية في مجلس الشيوخ .

المرجع السابق ، ص ٢٠٤ - ٢٠٨ .

الاختلاف بين طرفي الائتلاف :

ولما استهلكت سنة ١٩٢٨ وكانت المفاوضات لاتزال مستمرة بين ثروت باشا بعد عودته من أوروبا وبين وزارة الخارجية الانجليزية عيل صبر الوفد لعدم وقوفه على هذه المفاوضات . ولما تبين ثروت باشا رغبتهم في الاطلاع على الأمر كاشفهم به على أن يكون ذلك الى وقت ما سرا بينهم . كاشفهم قبل أن يكشف أنصاره من الأحرار ، على أن هذا الأمر لم يلبث مكتوما الا يوما أو بعض يوم اذا اجتمعت الهيئة الوفدية وقررت أن مشروع هذا الاتفاق لا يستحق المناقشة ولا يستحق عرضه على البرلمان بل يجب رفضه من أساسه .

وبعد هذا الرفض عقد مجلس ادارة حزب الأحرار وأتى محمد محدود باشا الذي كان وزيرا للمالية في وزارة ثروت باشا وعرض مشروع المفاوضات على المجلس . وكانت الآراء تشيبت والمصلحة اقتضت ألا ينهج حزب الأحرار منهجا لا يتفق مع منهج الوفد ولذلك رفضه ، مع أن كثيرا من الأعضاء كان يعتقد أن هذا المشروع يستحق المناقشة والدرس بل وكان من الواجب أن يعرض على مجلس البرلمان ويتناقش فيه بطريقة لا تجرح كرامة الوزير المصري ولا كرامة وزير الخارجية الانجليزية . وكان هذا الفريق يظن أنه اذا أبديت ملاحظات مع المشروع تقتضي تعديله الى الحد الذي يتفق مع استقلال مصر وحفظ كرامتها فان انجلترا مستعدة الى أن تصفى لهذه التعديلات ولم يكن بعيدا وهي تهتم بحسن التفاهم بينها وبين مصر أن تقبل ان لم يكن كل هذه التعديلات فمعظمها وبهذه الحالة كان يتوفر على البلد ما حدث من الأزمات وما جرته على البلاد من فتن وتعطيل الحياة النيابية نحو العامين ثم كان يتوفر أيضا في هذه الحالة ما أصابها من هدم أركان الائتلاف وعودة الخصومة الحزبية التي كانت قد قربت من نوفمبر سنة ١٩٢٥ يوم اجتماع البرلمان بالكونغرسنتال .

استقالة حكومة ثروت :

استقالت وزارة ثروت باشا في مارس سنة ١٩٢٨ وفي هذا الطرف لم يوجد مانع عند الانجليز من أن يتولى رئيس الأغلبية في البرلمان تشكيل الوزارة الجديدة ، وكان جلالة الملك موافقا على هذه السياسة .

عندئذ اختلف الأحرار الدستوريين في هل يقبل الحزب الاشتراكي في وزارة النحاس باشا أو يتخلى عنها مع الاستمرار على تأييد سياستها في البرلمان ؟ وقبيل استقالة ثروت باشا وفي أوائل عودته الى أوروبا ظهرت على جرائد الوفد مسحة التحرش بوزارته . وجريدة السياسة اضطرت غير

مرة لرد هذه الحملات المكتوب منها في الصحف والتحدث عنها في المجتمعات والأندية .

انقسام في صفوف الأحرار الدستوريين :

لم يرض هذا المنهاج محمد باشا محمود بصفته ممثلا لحزب الأحرار الدستوريين في الوزارة فكتب رسالة يعترض بها على تصرفات « السياسة » في هذا الموضوع وطلب نشرها في ذات « السياسة » فرفض الدكتور هيكله بك أن يقبل نفيه آرائه في نفس الجريدة التي يتولى تحريرها والمسئول عن سياستها .

فاضطر محمد محمود باشا بأن يبعث بها الى الأهرام فنشرت فعلا فيها .

من هذه النقطة صار حزب الأحرار الدستوريين شعبتين . شعبية تؤيد سياسة محمد باشا محمود في الوزارة ، وهي أقلية ، وشعبية تؤيد سياسة جريدة السياسة وكان أكبر أعضاء الحزب نفوذا مناصرين لسياسة الجريدة وعلى رأسهم أصحاب المعالي والسعادة الدكتور حافظ عفيفي ، واسماعيل صدقي باشا ، ومحمود باشا عبد الرازق ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وأحمد بك عبد الغفار . أما الفريق المؤيد لسياسة محمد محمود باشا فكان يتألف من الأعضاء الذين يتصلون بصلة القرابي الى محمد باشا محمود ويضاف اليه قليل من الأعضاء وعلى رأسهم الأستاذ عبد الجليل بك أبو سمرة .

وقد كانت أشغالي تصرفني عن متابعة هذه الحوادث ولذلك لم يكن عندي رأى في أي الفريقين أقرب الى الصواب .

محمد محمود يناصر سياسة الوفد :

ولكن عندما استقالت وزارة ثروت باشا وعرضت على حزب الأحرار مسالة اشتراك الحزب في وزارة النحاس باشا أو عدم اشتراكه فيها وكان مفهوما أنه في حالة الموافقة على الاشتراك في الوزارة يكون ممثلو حزب الأحرار فيها هم يعينهم الذين كانوا في وزارة ثروت باشا من قبل أغنى محمد محمود باشا وجعفر ولي باشا (٢٤٥) ، انجلت لي صورة هذا الشقاق

(٢٤٥) جعفر ولي باشا من أصل تركي . شغوف جدا بالأدب من أيام التلمذة . اشتغل في النيابة بعد تخرجه . اختير سكرتيرا لمستشار الداخلية قبل الحرب العالمية الأولى . ثم اختير وكيلا للداخلية في أثناء الحرب . وقف الى جانب المعسكر الذي =

بين أعضاء الحزب بأجلى مظاهرها ورأيت أن أساس الاختلاف راجع الى مناصرة محمد محمود باشا شخصيا لسياسة الوفديين وقد ترتب على ذلك انضمام معظم رجال الحزب الى الدكتور هيكل وتأييدهم له فى سياسته وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هى عدم قبول اشتراك الحزب فى الوزارة أى لم يقر بقاء محمد محمود باشا عضوا فى الوزارة .

شاهدت كل ذلك فى اجتماع الحزب فادركت أن هذه الروح التى تجلت أمامى ستجر عاجلا أو آجلا الى هدم صرح الائتلاف فى داخل البرلمان وخارجه ذلك لأننى لم أستسج قط ذلك التصرف الذى انتهجه الحزب اذ هو لا يتفق مع المنطق السليم فى شيء فكيف يعقل أن يرفض حزب من الأحزاب الاشتراك فى وزارة مؤلفة من حزب آخر أى أنه بصريح العبارة يرفض التعاون مع ذلك الحزب فى سياسة الدولة . ثم يعد فى الوقت نفسه بأنه سيؤيدها فى داخل البرلمان ؟ لاشك مطلقا فى أن سياسة الحزب ستكون سياسة معارضة لسياسة الأغلبية لا سياسة وفاق أو تأييد .

كان رأيى اذن فى هذا الموضوع فى جانب الاشتراك فى الوزارة اى مع محمد محمود ورجاله لأننى فضلا عما تقدم كنت دائما اعتبر - من يوم أن تم الائتلاف بين الأحزاب - أن نجاح قضية مصر فى الداخل والخارج وصيانة قرار الشعب لا تتحقق الا بالائتلاف . ومن أجل هذا أقيمت خطبه اضافية فى هذا الاجتماع الحزبى أيدت فيها الرأى القائل بالاشتراك فى الوزارة وقد ظفرت بموافقة الأغلبية على هذا الرأى ولو أنها كانت فى الواقع أغلبية ضئيلة ولكننى على كل حال أذكر جيدا أنه فى بدء الجلسة كان عدد القائلين بالاشتراك فى الوزارة ضئيل جدا أما فى آخرها تعدى نصف الحاضرين بشخص واحد وهذا يعد رجحا كبيرا وخدمة عظيمة فى سبيل بقاء الائتلاف .

= خاسم زغولاً . ولما ألف حسين رشدى الوزارة فى ٩ أبريل ١٩١٩ اختاره وزيرا للأوقاف . وفى ١٧ مارس ١٩٢١ وقع اختيار عدلى يكن عليه ليكون وزيرا للمعارف وفى أول مارس ١٩٢٢ اختاره عبد الخالق ثروت وزيرا للأوقاف ثم اختاره فى أبريل ١٩٢٧ ليتولى وزارة الحربية والبحرية . كما اختاره مصطفى النحاس فى وزارته الأولى فى مارس ١٩٢٨ ليتولى ذات الوزارة ثم اختاره محمد محمود ليتولى الحربية والبحرية أيضا فى يونيه ١٩٢٨ . اختير عضوا فى مجلس الشيوخ وكما جمع فى حياته الأدبية بين العمق فى العربية والانجليزية . جمع كذلك فى حياته الشخصية بين البيت الأوربى والبيئة الاسلامية فى البداية تزوج بسيدة أجنبية ثم تزوج بعد ذلك من كريمة شيخ الجامع الأزهر .

محمد السوادى : البرلمان فى الميزان ، ص ١٨٧-١٩١ .

انتقاد الهلباوى بيان النحاس :

خرجت من الجلسة فخورا بهذه النتيجة وراضيا كل الرضا عنها ، وتألفت الوزارة (٢٤٦) واشترك فيها أصحابنا الذين كانوا في وزارة ثروت باشا . ولما تقدم صاحب الدولة مصطفى باشا النحاس الى مجلس النواب ببرنامج وزارته وتلاه علي المجلس همل المجلس وكبر وقابل هذا البرنامج بالهتاف والتصفيق . ومن سوء حظي اني كنت كمعادتي جالسا على المقعد الامامي المتصل بكرسى الرئاسة والمقابل لمقاعد الوزارة مباشرة فكانت حركاتي دائما منظورة من الجميع ومع ذلك لم أجد باعنا الى نفسى يحملنى على أن أقابل هذا البيان بما قابله به زملائي فلم تتحرك شفثاى ولم تصفق يداى بل بالعكس اعترتنى هزة الخوف من آثار هذا البيان الفى كنت أحس بما فيه من النقص فى حسن الأسلوب وعدم الاحتياط .

وقد عوتبت على جمودى هذا من أصدقائي من جميع الأحزاب فاعتذرت لهم بأن دم الشيخوخة علم أعصابى الهدوء وحال بينى وبين النزعات الحماسية .

إزمات واجهت حكومة النحاس :

رأت نقابة المحاماة أن تقيم حفلة تكريم الوزارة الجديدة خصوصا وقد دخلها الأستاذ مكرم عبيد وكانت مسألة قانون الاجتماعات والنزاع الذى قام بشأنها بين المندوب السامى والحكومة مشتبدا (٢٤٧) ، ولم أكن من بين الخطباء المقررين فى هذه الحفلة . ولكن بعد أن ألقى خطبته رئيس الحفل. وهو النقيب الأستاذ محمود بسيونى رأى من حقى عليه كشيخ له أن يدعونى الى الخطاب . فأجبت الدعوة وناصرت الوزارة فى خطبتي فى موقعها أمام هذا المشروع فبينت أنه من حسن السياسة لادارة هذه الامه واستقرار السكينة فيها الا تؤخذ بالعنف وشدة البطش . وأن الانجليز فى رغبتهم التضييق على المظاهرات خشية من تعكير الأمن العام واحتجاجا بما جرى من حوادث السنوات الماضية وبالأخص ما جرى فى شهر مايو

(٢٤٦) اشترك الأحرار بأربعة مقاعد بينما كان للوفد ستة مقاعد .

(٢٤٧) حاولت بريطانيا بدورها إثارة الأزمات بينها وبين حكومة الوفد فتقدمت فى ٢٩ ابريل ١٩٢٨ بمذكرة تعد انذارا بضرورة سحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا يدعى انه يعرض سلامة الأجانب للخطر . وطالب بعدم الاستمرار فى نظر المشروع فى المجلس وانه اذا لم يحدث ذلك قبل ٢ مايو « فإن الحكومة البريطانية تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى الحالة تستدعيه » .

عبد الرحمن الراهمى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ ، ص ٤١-٢٧ .

سنة ١٩٢١ بمدينة اسكندرية أساسه غير صحيح لأن تلك الاضطرابات والفتن انما قامت والقوانين العسكرية الانجليزية تستحكم في رقاب هذه الأمة وهذا يدل على أن الأمة كلما أسيء الظن فيها وشرع لها شرائع صارمة أساسها عدم الثقة بها كلما احتقرت هيئة هذه الحكومة وعبثت بسلامة الأمن لتثار لنفسها وتقيم البرهان على أنها بلغت سن الرشد ولم تعد تطبق ما يوضع لها من سلاسل العبودية والاسترقاق . ويمرّز هذا أنه من شهر أغسطس سنة ١٩٢٣ تاريخ الغاء تلك القوانين العسكرية استقرت في البلاد السكينة والهدوء وما وقع أثناء ذلك من الحوادث الجنائية (٢٤٨) التي يؤسف لها كانت حوادث فردية تقع في كل زمان في كل بلد والقوانين مهما اشتدت وطأتها لا تحول بين الجناة وبين ارتكاب مثل هذه الجرائم .

قلت هذا وأيدت الوزارة فيه ولو أني في مجلس النواب لم أكن موافقا على بعض النصوص التي وضعت فيه فقد كنت أرى أثناء نشر المشروع أن العقوبة التي يجب تطبيقها على ضابط البوليس اذا ثبت أنه أبطل المظاهرات في غير الأحوال التي يجيزها القانون تطبق هي بنفسها على زعماء المظاهرات اذا لم يدعوا لأوامر الضباط ، وكنت أرى أن ذلك ضروري للاحتفاظ بكرامة الفريقين وليكون التطبيق على الفريقين سواء ولكن أغلبية المجلس كانت من الوفديين رأيت أن الضابط في حالة مخالفته يعاقب عقوبة تقريبا ضعف عقوبة المتظاهرين اذا خالفوا . وقد اتصل بي أن السلطة الانجليزية كانت مستعدة لأن تتخل عن المعارضة في هذا المشروع اذا تعدل في بعض النقاط بما يتفق مع الرأي الذي أيدته ومدون بمحضر مجلس النواب ولكن الوزارة لم تقبل هذا ايضا .

وكان هذا الخلف مضافا اليه حوادث أخرى محلية لا علاقة للانجليز بها كمسالة الوثائق الخاصة بقضية الأمير سيف الدين (٢٤٩) ، سيما في

(٢٤٨) شهد عام ١٩٢٢ العديد من حوادث العنف ففي ٧ فبراير ١٩٢٢ اغتيل المستر أميلر الموظف بالسكة الحديد . ثم وقعت مبعج حوادث القاء قنابل متفرقة من بينها اعتداء على معسكر للجيش البريطاني وايضا مقر لقيادة القوات البريطانية وعلى جنود بريطانيين . كذلك وقع في ٢٠ ديسمبر من نفس العام محاولة لاغتيال الضابط البريطاني جاكسون . انظر جدول بحوادث الاغتيال هي :

عبد الوهاب بكر (الدكتور) : البوليس المصري ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ط . أولى (ملحق الكتاب) .

(٢٤٩) كان مصطفى النحاس قد اتفق قبل توليه رئاسة الوزراء بنحو ١٥ شهرا على قيامه مع وصفا واصف وجعفر فخري الحامين على الدفاع عن الأمير سيف الدين لرفع الحجز عنه مقابل عدة ملايين من الجنيهات . وقد تنازل النحاس عن توكيله في القضية بعد أن ولي رئاسة الوزارة . الا أن خصوم الوفد انتهزوا فرصة استقالة الوزراء من الاحرار الدستوريين وأثاروا الفبار على هذا الاتحاق في اطار التأمر من جانب السراى ضد الدستور .

عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ط . أولى ، ص ٤٦-٤٧ .

تضارُل نفوذ وزارة النحاس باشا وفي استقالة أعضائها عضوا بعد عضو (٢٥٠) وقد كان المقروض أن هذه الصدمات تنير الطريق أمامها فتتخلّى عن الحكم ولكنها مع ذلك بقيت واثقة بقوتها اعتمادا على الأغلبية التي تؤيدها فإذا بمقاعدتها انهارت من تحتها بكتاب الإقالة (٢٥١) ، الذي سيكون صحيفة نادرة المثال في تاريخ الوزارات المصرية إذا ما كتب هذا التاريخ .

وزارة محمد محمود واستبعاد الوفديين :

ولما دعى صاحب الدولة محمد محمود لأن يشكل الوزارة (٢٥٢) دعا حزب الأحرار الى الانتماء لأخذه رأيه في هذا الموضوع وكنت أنا ممن لبوا الدعوة وكنت أقل حظا من جميع الأعضاء في تشجيع محمد باشا محمود على قبول الوزارة . خطب خطباء كثيرون ، وأكثرهم من الفريق الذي كان غير راضى عن دخوله في وزارة النحاس باشا وكان المبرز فيهم وأبلغهم كلاما اسماعيل صدقي باشا ولما رأيت أن كلامى - بعد تلك الخطب الكثيرة - قد يعد لفوا أو شبه تملق آثرت ألا أفتح فمى بكلمة مع اننى كنت على يمين الرئيس .

كنت على اتصال بعد هذه الجلسة بمحمد محمود وهو مشغول بتشكيل الوزارة وقد وسطت نفسى لديه فى أن يستدعى عددا من اخواننا الوفديين للاشتراك معه فى الوزارة استيفاء للاتلاف وحرصا على مصلحة الوطن فأنست عنده ميلا الى هذه الفكرة وعلمت أنه كانسب بالفعل البعض من الوفديين فلم يقبلوا . وقد تحدثت أنا من ناحيتى مع بعضهم وكان نصيب ما عرضته الرضى أيضا . بعد أن تم تشكيل الوزارة أصدرت

(٢٥٠) استقال محمد محمود فى ١٧ يونية ١٩٢٨ وبعد يومين استقال جعفر ونور وكلاهما من الأحرار الدستوريين . ثم استقال أحمد محمد خشبة وزير الحقانية وكان وغدا آنذاك . ثم استقال ابراهيم فهمى كرم وزير الأشغال وكان وزيرا مستقلا . كان ذلك فى إطار تأمر العراقى ضد الدستور .

انظر عيد الرحمن الرفاعي : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ط أولى ، ص ٤٦ .

(٢٥١) تعد أول اقالة لرئيس وزراء يتمتع بثقة البرلمان وان كانت قد حدثت فى تاريخ مصر الحديث حينما أقال الخديو توفيق نوبار باشا سنة ١٨٨٨ كما أقال الخديو عباس مصطفى فهمى باشا عام ١٨٩٣ بدعوى اعتلال صحته . أما ما جاء فى كتاب الإقالة :

« لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد ، فقد رأينا اقالة بولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أدبتم من عمل فى خدمة البلاد . »

(٢٥٢) تم تشكيل الوزارة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧ وكانت تعد الوزارة الثانية لمحمد باشا محمود .

مرسوما ملكيا بإيقاف مجلس النواب مدة ثلاثين يوما . وهذه هي السياسة
بعينها التي انتهجها دولة زيور باشا عندما شكل وزارته في أواخر سنة
١٩٢٤ عقب حادثة مقتل السردار واستقالة سعد باشا .

وقد سميت في هذه العطلة عند أصدقائي من الوفديين في آن
لايتعرضوا عند اجتماع البرلمان للوزارة عندما تعرض برنامجهما الجديد .
بمعنى ألا يطرحوه لطلب الثقة به . وأنهم ان فعلوا هذا يمكن اتقاء الصدمة
مع الوزارة . وحينئذ يتسنى للبرلمان أن يتم الأعمال الباقية عنده من أبواب
الميزانية والمشروعات الأخرى لأننا كنا في أواخر يوليو منجمت بعد انقضاء
شهر العطلة . والغالب أن هذه الأعمال لا تستغرق أكثر من أسبوعين وفي
أثناء العطلة الصيفية يمكن النواب أن يتصلوا بناخبيهم فاذا تبينوا منهم
تعضيدا على مناهضة الوزارة فلدبهم الوقت الكافي عند العودة في نوفمبر
للتعرض للوزارة واسقاطها . ومن جهة أخرى يجوز أنه بمرور هذا الزمن
تخف نار الغضب على الوزارة ، ويوفق الساعون للصالح بينها وبين رجال
الوفد .

حوار مع النقراشي :

سمعت سعيًا حثيثًا عند كثير من الزعماء ومنهم وكيلا مجلس الشيوخ
علوى بك الجزار ومحمود بك بسيوني ومنهم حضرة الأستاذ النقراشي (٢٥٣)
والنائب فخري بك عبد النور الذي له اتصال متين بزعماء الوفد . لقيت
منهم جميعا حسن استقبال لمساعي الا من الأستاذ النقراشي فسألته هل
تظن أن الوزارة تأتي الى مجلس النواب بعد انقضاء الشهر مادامت عالمة
أنه مصر على عدم الثقة بها أو أنها مضطرة بهذا المركز الى تعطيله . فقال مهما
كانت نيتها فيجب ألا نسألها ولا نشتغل معها . قلت اذن تتمطل الحياة
النيابية ؟ قال فليكن ؟ فقد يكون في ذلك احياء للشعور الذي أخذ يرتخي
فنعود الى نهضتنا الأولى نشيطة قوية . فقلت يا أستاذ لا ننسى أن الروح
العنوية التي كانت في البلاد ضعفت الى حد يؤسف له وأن الذين يتمسكون
بالحياة الدستورية من طبقات الشعب صادرا أقل من خصوم الدستور
والبرلمان في الدورات التي انعقدت من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٢٨ لم يفلح

(٢٥٢) محمود فهمي النقراشي : (١٨٨٨-١٩٤٨) ائتمت في عام ١٩٠٩ الى انجلترا .
وشغل مناصب حكومية من بينها مساعد سكرتير عام وزارة المعارف . ووكيلا بالمحافظة
ووكيلا للمداخلية فافاد بذلك أعضاء الجمعيات السرية التي اضطلعت بأغياء ثورة ١٩١٩ .
انتخب في أول سبتمبر ١٩٢٦ عضواً بمجلس النواب . تولى رئاسة الحكومة مرتين أولها
في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ وثانيها في ٩ ديسمبر ١٩٤٦ حتى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ حيث اغتيل
داخل وزارة الداخلية .

فى اكتساب عطف الموظفين ولا فى تحقيق مطالب المزارعين ولا أنقص
مرتبات الموظفين حتى يحمده الزارعون ولا مسكت عن الطمن مع ضخامة
مرتباتهم حتى يوفر عليه سوء ظنهم به . فمجلس النواب فى حاجة الى
اجتناب الصدمات التى تعرض حياتة الى الخطر وأن نسال تلك القوى
المتعددة التى تحاربه فى السر والعلانية . يا تقرأش بك ان ذكرى ما أصاب
البلاد وقت العطلة البرلمانية من نوفمبر سنة ١٩٢٤ الى يونيو سنة ١٩٢٦ من
شأنها أن يجعلنا نتجاوز عن كل شىء تضحية لخدمة هذا المولود الجديد
وهو الدستور فمن الوطنية أن ننسى ذاتنا وأن لا نذكر الا حياة الدستور
وحياة البرلمان . وأن كل عمل يجر الى الخطر يجب تحاشيه مهما كلفنا
من التضحية .

بالرغم من هذا النداء وحدة التصريحات لم أوفق لاقتناع صاحبي
ولا أصحابي الآخرين من الوفديين . وبهذه المناسبة أذكر أنه لما عرض فى
وزارة مصطفى النحاس مشروع تعديل لائحة مجلس النواب الداخلية على
أثر النزاع الذى قام بين عبد الحميد بك سعيد ووزير المواصلات الشاب
الاستاذ وليم مكرم . لما عرضت هذه اللائحة وكانت الظروف التى عرضت
فيها مكشوفة جدا لأن كل انسان اعتقد أن الغرض منها كم أقواه نواب
الأقاية فاحتجت نواب الأقلية عليها وطلبوا سحبها دون مناقشة فيها .
فالأعضاء الوفديون الذين اقترحوها والذين بدأوا فى تأييدها رأوا تأجيل
النظر فيها ويظهر أن ذلك التأجيل كان بفضل توصلات زميلهم فى الوزارة
محمد باشا محمود . حتى أن دولة محمد محمود دعا كثيرا من النواب
الأحرار الى منزله وأبلغهم أن زملاء الوفديين اتفقوا معه على ألا تعود هذه
اللائحة الى المناقشة الا اذا اتفقت الأحزاب على ذلك .

وعلى هذا سعينا الى أن نصلح بين العضوين الذين وقعت بينهما
المشادة وهما من الحزب الوطنى والوفد . سعينا الى هذا الى منتهى
ما تحتمله الكرامة حتى أن محمد محمود باشا فى ليلة من ليالى اجتماع
المجلس ألح واسترضى الدكتور عبد الحميد بك سعيد فى قبول الصلح
ولما رأى تصليا من حضرته تنازل معه الى حد أن أخذ بيده مستعظفا وقبل
رأسه أمام جمهور من أعضاء مجلس النواب وبفضل هذه المساعي تم الصلح
وأعلن الاستاذ وليم أن المحادثة التى وقعت اعتبرت منسية ولم يبق لها
أثر فى نفسه بعد أن تصافح تصافح الاخاء مع عبد الحميد بك سعيد .

الأغلبية وتقويض الائتلاف :

اعتقدنا بعد هذا الصلح أن مشروع اللائحة الداخلية أجل مثل
التأجيل الذى قبله الوفديين لمشروع قانون المظاهرات أثناء ارضاء للمندوب

السامى • فاذا باللائحة بعثت بعد بضعة أيام الى المجلس فنثار غضب نواب
الحزبين وانسحبوا من الجلسة احتجاجا على تصرف الأغلبية •

ولما كنت فى الصف الأول فى المجلس لم ألاحظ انسحاب زملائى من
قاعة المجلس •

وقد أدركت ذلك بعد انصرافهم فرأيت أن الفرصة ضاعت على ولعل
فى تأخيرى هذا غير المقصود مصلحة وفى الجلسة التالية أثناء المناقشة
فى المشروع عرضت تأجيله وتوسلت بكل ما يمكن فى اجابة طلبى حتى
ذكرت نواب الأغلبية بأن كثيرا من الناس يقول بأن الائتلاف الذى عقد بين
الأحزاب دفن من يوم أن قبر المرحوم سعد باشا وقلت لهم هذا رأى كثيرين
وأنا أبعد الناس عن تصديقه • فأرجو ألا تقيموا حجة جديدة لأولئك
الذين يظنون السوء ويمتقدون أن الائتلاف قد تفوضت أركانه •

استحلفتهم بما لى فيهم من حسن الظن وما لى عندهم من كرامة
الشيخوخة فوجدت على وجوه أغليبيتهم علامات التأثر والرضا عن لهجتى
حتى أوشكت أن أظن بأن دعائى استجاب ولكن النتيجة كانت الاستمرار
فى مناقشة المشروع وعندئذ لم أجد بدا من أن اشترك مع اخوانى أعضاء
الأقلية فى الاحتجاج على تصرفات الأغلبية كما احتجوا فى اليوم نفسه
السابق • وخرجت من الجلسة لأبرهن على أنى جاد فى قولى مثل زملائى •
كنت فى شهر تعطيل البرلمان غير مفكر فى السفر الى أوروبا الا بعد اتمام
الدورة البرلمانية فلما فشلت مساعى فى الائتلاف تحققت الا بد عند انتهاء
شهر العطلة من الايقاف وأن يصدر مرسوم بحل البرلمان فتقع القارعة التى
كنت أخشاها ففعلت بسفرى قبل يوم القارعة •

وأنا على السفينة وصلنا النبأ بالبرقيات اللاسلكية بحل المجلس ومن
عهد هذه الكارثة التى استحققتها بنفسنا وسعينا اليها بعد أن قدمت لنا
كل النذر وتوضحت لنا المخاطر لزمت العزلة وبعد أن قضيت فصل الصيف
فى أوروبا ورأيت رأى العام مشتغلا بتحقيق قضية الوثائق وبالمحاكمة فى
قضية الوثائق حفظت لسانى عن التحدث فيها لا للمتهمين ولا عليهم • وقد
سمعت حديثا دار حولى بأن الحكومة لا ترغب فى أن يقوم بوظيفة النائب
العمومى سعادة طاهر باشا نور النائب العمومى نفسه • وانما ترغب فى
أن تعهد الى رجل قدير من رجال المحاماة • وقد سئلت بصفة غير رسمية
عما اذا كنت أوافق أن أنتخب لاقامة الاتهام فى هذه القضية فرقت رقتا
باتا • ولست أدري اذا كان محدثى فى هذا الموضوع كان يتكلمه عن نفسه
أو أنه أوصى إليه بذلك ليستطلع رأى فى هذا الصدد •

المزوف عن حضور جلسات قضية الوثائق :

قدم الى المحاكمة التأديبية عدد كبير من رجال الوفد المحامين ومن بينهم كثير من زملائي في مجلس النواب أذكر منهم الأستاذ حسن بك هلال وكيل المجلس وشهد كل عظماء المحامين تقريبا هذه المحاكمة التي استمرت أكثر من أسبوع أما أنا فلم تحدثني نفسي أن أحضرها ولا بضع دقائق لأنني كنت أشعر أن نظير هذه المحاكمة سيملائي حسرة وغما ، وسيضيق بها صدرى وتثور له نفسي ذلك لأن هول المتهمين المائلين أمام المحاكمة كانوا بالأمس زعماء الأمة وقادتها ، وكانوا يشغلون أشرف مناصب الدولة وأسمائها ، كان منهم رئيس الوفد وكان منهم من كان رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس النواب وسواء لدى آكان موقفهم هذا قد سيقوا اليه بسبب اغلاط ارتكبوها فعلا أو كان للسياسة دخل فيه فان منظر محاكمتهم ليحز في قلبي ويصت الألم الى فؤادي .

المزوف عن العمل السياسي :

ومع أن التحقيق قد استمر عدة شهور فقد أثرت ان التزم خطوة الصمت وقد آليت على نفسي ان لا اشتغل بأى عمل من الأعمال السياسية سواء بالخطابة أو الكتابة في الجرائد وحافظت على هذا العهد من يوم حل البرلمان الى يومنا هذا .

ولم يمتنعى ابتعادى عن السياسة عن أن أنظر الى مشروعات حكومة محمد محمود وأعمالها الإصلاحية نظرة الرضاء والتشجيع ومع ذلك فلا أذكر أنني حضرت حفلة من الحفلات التي أقيمت لدولة رئيس الوزراء الا حفلة واحدة فقط كانت بدار سعادة عثمان أباطة باشا بكفر الربعمائة وذلك بناء على دعوة أصدقائي من الأباطية . وتعزى هذه الدعوة واللاحاق فو قبولها من ابنتى وصديقى أحمد بك عبد الفقار .

وبقيت متفرغا لأشغال مكتبى حتى سافرت الى أوروبا وتقابلت في باريس مع محمد محمود باشا فهننته مع المهنيين على الطفر الذى وفق اليه بالحصول على هذه المعاهدة وقد علمت من دولته ونحن في باريس أن كل ما اتفق عليه مع الانجليز أن هذا المشروع يمرض على البرلمان أما طريقة انتخابه سواء كانت على القانون الحالى أم النظام القديم أم نظام آخر فأمره منوط بالحكومة المصرية دون تدخل انجلترا . ولما سافرت من باريس الى افيان لأقضى فيها بقية أيام راحتي وأيت في الجرائد مضمون خطبة وكيل وزارة الخارجية التي جاء فيها أن حصل الاتفاق مع حكومة مصر على أن

انتخاب البرلمان يجب أن يكون بطريقة الانتخاب المباشر فادهشنى ذلك
وبعثت تلفرافا الى سكرتير رئيس مجلس الوزراء فى باريس أكلفه استلفات
نظر الرئيس الى هذا الخبر والتفضل بإفادتى بالحقيقة • فجاءنى الرد من
حضرتة بأنه عرض تلفرافى على دولة الرئيس فقال أن ماورد بتلك الخطبة
غير صحيح فى هذا الباب •

واليوم وأنا أكتب هذه السطور ووزارة محمد محمود استقالت ودولة
عدلى باشا تولى الحكم خلفا لها أبلغك بأنى لا أدرى الى اليوم ان كنت أقدم
نفسى للمرة الرابعة للترشيح فى مجلس النواب أو أكتفى بالتجارب الماضية
وأرحم شيخوختى من عناء جديد يزيد أتعابى ويكثر من أعدائى ويعطل من
مصالحى وقد ألفت الا أستر باطلا وألا أترك حقا دون أن أقدم لنصرتة
وأنا فى بلد تعلمت من تجاربى أن أنصار الحق فيها قليلون وتعلمت أن
الدفاع عنه لا يكون صديقا وإنما تحلق عددا بل جيشا من الأعداء وأظن أنى
فى مدة الخمسين سنة الماضية أدت ما يجب على لوطنى فى هذا الباب •

قضية لطيف باشا سليم

هنا تزوج أحد المتصلين بلطيف باشا سليم بأحدى الكبيرات فجاء لطيف باشا وقطع صلته به فجاء يستطفه طالبا اليه العودة ما كان عليه معه فأظهر له لطيف باشا استحالة ذلك ما دام تزوجا بهذه الزوجة وجر الحديث الى كلام نقله الزوج الى زوجته وحصلته هذه ماس بكرامتهما فرفعت دعوى جنحة أمام محكمة الوايل ضد لطيف باشا ولما كنت صديق لهذا المتهم كان من الطبيعي أن أكون محاميا عنه هذه الصداقة وما أعلمه من طهارة خلق هذا الرجل وما يستاز به من مؤهلات علمية وأدبية وأخلاقية وحريية ما جعل له في ذهني صورة تمثل متانسة الخلق بأجل وضوح الأحمر الذي جعلني أتعاض في دفاعي عنه ضد هذه السيدة وعن كل خطر يلحقني حتى لقد اندفعت اندفاعا أدى بوكيلها الأستاذ نقولا توما الى طلب تأجيل الدعوى وبعد تأجيلها جاءني اعلان بادخاليتها مع موكل فاجبت على ذلك باعلانها بأسماء شهود نفى ضدها تثبت شهادتهم صحة الوقائع التي صدرت من لطيف باشا . ويظهر أن هذا الاعلان قد ردها الى رشدتها فتنازلت عن دعاها في اليوم التالي .

قضية عنصرة.

وأنا مستشار قضائي عن الخاصة الخديوية حدث أو يستحق الذكر ذلك أن محكمة الزقازيق المدنية حكمت في قضية من قضايا الخاصة ضد مستأجر لجزء من أطيان تفتيش بلبيس بتعيين أهل جنة لتحقيق ما ادعاه الملقى عليه من الأرض المؤجرة اليه وجدت ثقل كثيرا عما هو وارد بمقد الإيجار وكان طلب تحقيق ذلك في السنة الثالثة من عقد الإيجار وبعد أن ثبت أن المستأجر دفع إيجار السنة الأولى كاملا دون اعتراض استأنفت الحكم وقد عرض لي ما أوجب سفرى من القاهرة يوم الجلسة المحددة لنظر الاستئناف فمهدت بالقضية الى المرحوم حسن باشا عبد الرازق حيث كان برياسته المستر برند قررت انتداب الطبيب الشرعى (الدكتور سميث) للكشف على المستأنف عليه للتحقيق من حالته نظرا ان كان يستطيع قراءة ما يعرض عليه ولو أنه كان موقعا على العقد بختمه لا بامضائه . وقد حددت جلسة أخرى لمباشرة هذه المهمة أمامه استغرقت هذا القرار وحضرت الجلسة التى تحدت تلك المأمورية وعندما نودى على الدكتور سميث وقفت أمام المحكمة وقلت ما هى الحاجة لهذا الكشف ؟ انه الخاصة الخديوية تستطيع أن تسلم أمامكم ان المستأجر ليس ضعيف البصر فقط بل لكم أن تعتبروه فى حكم كفيف البصر فيمشى فى حكم الأعمى الذين لا يقرأون ولا يكتبون والعقد الصادر منه شبيه بتلك العقود التى تصدر من يعتبر ذلك مبدأ جديدا يترتب عليه عدم التعويل على أمثال تلك العقود ؟ المحكمة تعلم انه العارفين بالقراءة والكتابة فى هذا البلد لم يبلغوا بعد ٥٪ والباقيون أميون فهل تصيح عقودهم سائرة أم أن المحكمة لا تريد هذه الفكرة ولا ترى هذا الرأى الا فى هذه القضية التى ترفعها الخاصة الخديوية ويتمثل فيها سمو الجالس على عرش مصر فيحرم من حق يتمتع به سائر أفراد رعيتة اننى لا اظن أن محكمة الاستئناف ترضى بقبول هذه النتيجة الهائلة التى هى احصى نتائج القرار الصادر بانتداب الطبيب الشرعى : كنت أتكلم بهذا

وصوتي يتهدج من شدة النار انكار لهذا القرار ناقشني المستر بوند غير مرة وبعد والتي اللتيا وانسحاب للمطلوبة قروت المحكمة صرف النظر عن تنفيذ القرار الصادر منها وأمرت بالرافعة في الموضوع . وأخيرا حكمت بالفاء الحكم المستأنف والزام المستاجر بدفع كامل الايجار . وذلك أحد موافقى عن الخاصة وقفتها لا في وجه خصم لها وانما وقفت في وجه المحكمة فان كنت في قضية ابراهيم عنصرة شديدا على الخاصة فذلك رأيى وعقيدتى وان كنت وقفت في هذه القضية في وجه اعلا محكمة في البلاد انما كان ذلك أيضا يعبرا لرأى ولعقيدتى .

قضية عصمت أمين

من القضايا التي ساقنتني إليها اميالى ومعاونتى الاجتماعية لتحريز المرأة من عهد طفولتى وأوجبت على أن أقف فى جانب المرأة مدافعا عنها و طالبا تحسين مركزها فى الهيئة الاجتماعية مضيئة دافعت بها عن سيده مصرية أمام محكمة جنايات مصر متهمة بأنها ألقت ماء النار على وجه مطلقها حتى تسبب عن ذلك فقد احدى عينه (وهو ضابط بالجيش ووالده محافظ) عرضت المحكمة الأسباب التي جرت الى ارتكاب هذه الجناية ببيان تصرف المجنى عليه مع المتهمه عندما بدأ يطلبها للزواج الى أن تم الزواج وشرحت سوء تصرف معها أثناء الزوجية وكيف طلقها ثم أعادها بطريقة لا تتفق مع الحلق ولا مع الدين ثم بعد أن تحملت كل هذا تركها فى قرية مديرية المقهلية وتزوج من أخرى وعنلها فوجئت المسكينه بزفاف هناك قامت تهيم على وجهها الى تربية مع احدى السيدات اتخفت لها مكانا قريبا من المحتفلين تنتحب وتبكي بينما كانت آلات الطرب تغطى بنفاتها هذا الشيعة والزفير وتلهى السامعين عن أن يسمعوا هذا الأنين بينت للمحكمة ما جرى بينهما فى عربات الترام المرة بعد المرة وهى تستعطفه حينما ليعود اليها تهدده حينما آخر ان لم ينقلها من المركز الذى قذف بها اليه ثم بينت بجلاء شناعة هذا الاثم الذى حصلها عليه فى اجبارها على عمل المحلل .

وقد عمل المحلل فعلا لتعود اليه ولكنه رفض العودة اليها بعد ذلك .

فى الواقع ان هذه القضية هى قضية المرأة والرجل فى الزواج غير الموفق وهو عيب فى النظام الذى نشكو منه ولقد كان هذا التصرف الذى هو أساس القضية أساسا لحراب بيوت كبيرة ولهذا كنت من أشد الناس ايمانا بمعالجة قضية هذه المحاكمة فكنت أقوى ما أكون بيانا فى شرح ان المجنى عليه فى هذه القضية ليس هو الشخص الذى فقد عيننا وبقيت له عين اسأ الذى وقع فى حقه فعلا ، فهى تلك التى حزت أنفس مفيدة لها وهى الزوجية

والزوجية والطمأنينة والشرف ، فهي أحق الناس في هذه القضية باسم المجنى عليه ، وليس أحق بالعبرة والعظة من المتهم الذي يلبس رداء المجنى عليه واننى أعترف هنا انه كان لهذا اندفاع أثره اذ قضت المحكمة بما يقرب من البرائة بأقل حكم يبيحه القانون بإيقاف تنفيذه فعلا وخرجت المتهمه من قضيتها بين هتاف الجماهير للقضاء وللعدالة :

قضية آل محفوظ سنة ١٩٣١

مراجعة الأستاذ إبراهيم بك الهلباوى في قضية السيوط

التهمة آل محفوظ باشا نكالا عن جريمة الواى عند

١٩ مارس سنة ١٩٣١

اتهمتنا النيابة بتزوير الاستثمارات وترك المستأجرين الذين وقعوا عليها بأختامهم وصرفت لهم الأموال جميعها باعترافها ، وكان هذا عملا طبيعيا فالاستمارة عريضة طلب سلفة وليس في العريضة تزوير ولا في الضمانة المذيلة بها وانما الخلاف بيننا وبين الاتهام يدور حول اقرار الصلة والمشايخ والصراف الذي جاء في نهاية العريضة أو الاستمارة .

يقول رئيس النيابة انه اقرار مخالف للواقع ، فما هو هذا الواقع الذي خالفناه ؟ في الاستثمارات كلها في يناير فبراير وأوائل مارس أى قبل زراعة القطن والمستأجرون فيها استلقوا على زراعة القطن فهل كان هناك شيء واقع كتبنا غيره ؟ كل ما كان هو عرفهم انهم يزرعون قطنا عندما يجيء ميعاد زرع القطن والحكومة عندما اقضت في يناير تعلم طبعاً أن القطن يزرع في مارس وأبريل فهي تفهم عندما تفرض أن كل ما في الاستمارة هو وعد ، هو عزيمة بأن هؤلاء الناس سيزرعون قطنا ان شاء الله .

واذن اذا كان للنيابة أن تنقب على النوايا فلتبحث على نية التزوير في أيام الاقراض (انما) تلك النية على الواقع الذي كان والذي تعاقدت الحكومة مع المقرضين في ابانة وملايساته ولن يكون الاعزية ونية وحيازة معنوية وردت عليها الاقارات وليس يقدم في هذا ما جهلت فيه النيابة من أن بعض المستأجرين موظفين في المجلس القروى أو كناسون أو خفراء فليس للزارع عندنا (كادر) ككادر الموظف بل ولم يسن قانون يحرم عليهم الجمع بين الوظائف والزراعة كذلك القانسون الذى يسن لنا نحن المحامين أو القضاة .

الحكومة بقانوني ٥٣ و ٥٤ سنة ١٩٢٩ تقصمت كلام الرؤوم الى رعاياها المكرومين تهون عليهم وكان من شروطها على المقترضين أن تؤجل دفع السلفة شهود بعد صرف السداد والبنور اليهم . أفليس في هذا مصداق لما ذهب اليه من أنها كانت تسلف اليهم البنور والسداد حتى اذا قاموا بالزور في بحر الشهور الثلاثة الميعاد المعروف عندك تعطيلهم باقى السلفة الحقيقية فلما لقد كان هذا هو القانون ، وكان هذا شرط الاقتراض ولكن الحكومة البارة رأيت أن تعمل للفلاح ما أوجته فاصطته السلفة كلها في أيام الاستثمارات بسطت يدها للزراع وشجعتهم بكل وسيلة على النحو الذى بسطناه ولم تكن صفة الاستثمار أو حيازة أرض على مسيل ايجار صفة جوهرية في الاستثمارات أو يمسك الملكية والا ليطلب المشروع عند تقديم الاستثمار ان يشفعها صاحبها بعقد الايجار الذى يثبت أنه مستأجر أو مالك وما كان أسهل ذلك على المشروع وعلى المستأجرين بل لكان طلب أيضا الى المشايخ أو العمد أن يخففوا هذه الصفة عند شهادتهم عليها بالرجوع الى مستندات أو أوراق أو على الأقل بالاطلاع على عقد الايجار أو عقد التمليك وما هي المواد الضافية في تعليمات المالية تخلو من أى تلميح الى مثل ذلك ولن تكون تلك اقرارات هي السبيل لتحقيق تلك الصفة حتى يمكن أن يقال أنها مشورة من عدمه . بل ولن تكون الاقرارات حجة على انسان هل الاجابة تثبت بشهادة الشهود أى بالاقرارات واذن ما دامت لا تثبت بشهادة الشهود فهل يعاقب الشهود لو قرروا كذبا بوجود عقد ايجار ؟ انكم تقضون كل يوم في محكمة النقض وهنا بأنه لا يتصور التزوير الا فيما يمكن أن يكون حجة يترتب حقا وفي الايجار لا حجة الا بمقد فلا تزوير فيما سواه تقضون أيضا ومنذ شهرين فقط بأن كذب الشهود في تحديد السن الوارد في عقد الزواج لا تنهض به دعوى التزوير وجاء في كلام محكمة النقض ان السن ليس اثباتها بما يقوله الشهود انما دليلها الطبيب أو شهادة الميلاد بأقوال الشهود غير ممكن فلكن المنطقة وأخيرا اذن وعندئذ لا عقاب على تلك الفوائد فلم لم يمنح العمد المستلف والشيخ المستلف من أن يشهد على نفسه ليس ذلك .

لأن القانون يسهل على الناس ولا يفكر في أن يقدم المنتفعين به أسرابا وأحادا الى محكمة الجنايات .

اقرارات المرء عن نفسه يفرض فيها المشروع والشرع وأنتم في قضائكم انه يتوخى صالحه غالبا ، وهي لذلك دائما محل مراجعة ولكن هذا القانون لا يرتاب فيها بل يقول لمصطفى بك رشوان ولكل عمدة : (سعادتك تضمن سعادتك) فاذا عاب أحد على العمد والمشايخ شيئا فلتعاقبهم لجنة الشياخات لا بطش النائب العام .

كيف غفل حضرة رئيس النيابة عن هذه النقطة وهي أن هذه الاستمارات لا يحتاج بها ولا تلزم أعطا شيئا ولا تضر الحكومة ببقا ما دامت لها اليد العليا وما دامت الاستمارات عراض وما دام كل ما على الحكومة هو جواز أن تقبل تلك العراض ، أو أن تضرب بها عرض الحائط ، وما دامت لا ترتب حقا على الحكومة ؟

أرايتم حضراتكم الى عراض التزكية عندما يوزع الملك الصدقات على الفقراء فيجيء غنى بشهادة شيخ العارة بأنه مستحق وهيب منها خيرا .

أرايتم الى الصدة عندما يسأل عن متهم فيجيب بأنه ليس ببلده - وهو بين يديه - .

أرايتم الى الشيخ وهو يشهد بأنه نقر القرعة فقيه معافي ويتضع كذبه ، بل أرايتم الى الصدة وهو يزكى شرير أو جار ما بشهادة حسن سلوك .

هل يقدم من هؤلاء اليكم أحد بصفة شهود زور ؟ . ألا فليقل لنا عبد السلام بك (رئيس النيابة) ما هذه الـ these الجديدة التي يطلع علينا بها .

لقد سودت النيابة ألفا وثلاثمائة صحيفة وشغلت اليوم وأمس أربع ساعات ولكنها لم تحدثنا عن الضرر الذي أحاق بالحكومة من جراء هذه الأوراق وذلك الضرر الذي لم تشتتم له راحة في هذا الدوسيه الضخم .

قرر القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٢٩ أربعة ملايين للتسليف وما يجيء من ضريبة القطن ، فهل نفذ هذا المبلغ أو نصفه أو ثلثه ؟ كلا هل نحن لم ندفع للحكومة ما علينا ؟ كلا بل يعترف حضرة النائب بأننا سددنا كل المستحق ورفضنا (الفايط) ٥٪ أيضا .

فركن الضرر غير موجود والجريمة اذن غير قائمة .

بالأمس سمعتم وكيل مصلحة الأموال المقررة ومفتش المالية صاحب هذا الاكتشاف الخطير يقولان ان السلفيات صرف معظمها . أتكالا على سمعة محفوظ باشا ، وسمعتم أن أسيوط قد اقترضت ٣٠٠٠٠٠ جنيه وسمعتم منها أسماء الباشاوات والبيكاوات الذين نحوا هذا المنحى وبالأمس واليوم دوت القاعة بزئير نيابة أسيوط من هذه المنصة ؟ فهل لنا أن نسائلها عما صنعت بباقي مقرر مديرة أسيوط الذين تسهر على قروضهم !!

حبس محفوظ باشا وأخوه من غير داع ، وذات يوم ظل المحقق معهم من الساعة العاشرة صباحا الى منتصف الليل ، جىء بهم من السجن وردوا

إليه مرات ومرات على مشهد من المارة عشرات ومئات أو جمل التحقيق معهم سرياً ولماذا ؟ بل لماذا يمنع المحامون رجال القانون من حضوره أو الاتصال به ، لماذا أراد النائب ألا تقع عين القانون على ما يفعله ، وأجيراً قام سعادته بعملية التفتيش وهنا اسمعوا يا حضرات المستشارين :

لقد صبرنا طويلاً لنشكوا اليكم أخيراً ... ولتعلموا حضراتكم أنني أنا الذي أشكو ولو راجعت محفوظ باشا لتعالى عن أن يبعث هذه الشكاية ! بالأيسر عنهما سألتموه عن رجال آخرين اقترضوا على هذه الطريقة أفلم تسمعوا صوته عادثاً مترفعاً يقول أنا لا أعرف أسألوا غيري !!

يقول حضرة النائب في من حضره أنه قسم قواته فزقاً وقام هو على رأس فيلق من أربعة وكلاء نيابة واثنين كتبه وضابط ومأمور وهجانة وخيالة وأرسل فيلقاً آخر من وكيلين وكتاب وسواهم وعندما تبحت عما يفتش ... وسبب تفتيشه نجد العجب العجيب ، أنه كان يبحث يا حضرات المستشارين عن أدلة نفى للمتهمين قالوا اليس لدينا عقود ثبتت كلامنا فقام بذلك التفتيش ليتحقق فعلاً من أنهم ليس معهم هذه العقود ؟ ما هذه العجائب لقد تطرب أذ تجدهم عجزوا عن إثبات دفاعهم لأن ذلك اثبات لاتهامك فقيم تقوم بذلك التفتيش وبهؤلاء الرجال وفي غسق الليل .

يا حضرات المستشارين :

زحفت القوة قبل أن يهيف الليل حتى يشهد الناس حصارهم الدار وبقوا فيها الى منتصف الليل يفتحمون غرفاتها وشرقاتها ولا يرعون حرمة للبنين الصغار فيها ولا للسيدات .

رباه أنت الذي تعلم السرائر ومشاعر الانسان فانت العليم بما شاع من الرعب في قلوب تلك الأسرة في تلك الليلة والهائلة وذلك اليوم يوم النيابة أو يوم القيامة .

خرجوا من التفتيش دون ورقة واحدة تثمر في الدعوى والا فليقولوا لنا ما الذي جاءهم به هذا التفتيش ... بل ما الذي أفادهم تفتيش منزل وشوان باشا بالزمالك وهو ليس متهما ولا أوراقا لديه باعترافهم .

فيم كل ذلك ؟ اليس للفضيحة والتشهير ولإعلان الدنيا بأن عائلة محفوظ باشا في أرجاء الامبراطورية الانجليزية بأن مثير الثورة في أسيوط فعذب وأرعب ولكن تلك السلطة من الأسف أن تعدل انها كانت أهون وأخفف للحرمان تحت سيف الأحكام العسكرية من النيابة وقع هذا في البلد كما هو معروف ننفي طلال دستور .

الا فلتشهدوا عمل المصرى فى أخيه المصرى
أما عن التهمة الثانية فنحن لم نقبض شيئا من الخزينة ولا نحن
قلعنا الاستمارات حتى تكون استعملناها .
وعن التهمة الثالثة :

نحن لم ندخل مال الدولة فى ذمتنا . بل نحن اقتترضنا . وبواسطة
غيرنا دون علاقة بالحكومة وعلى نية الرد . ورددنا فعلا فلا عقاب كما
قضيتم مرارا أما تهمة التزوير فى محاضر الحجز .

فما علاقتنا بتلك الأوراق وهل هناك دليل واحد من أدلة الاشتراك
فى مرورها قدمها حضرة النائب حتى يجوز مناقشة فيما يقول ؟

« بل أنها فوق ذلك باطلة » .

أولا : لأنها حررت قبل استحقاق الدين ولا يستطيع دائن أكثر ينفذ
على مدينه قبل الاستحقاق وليس الطرف أكبر سلطة من المحضر وهذا
لا يستطيع توقيع الحجز قبل الاستحقاق .

قدم النائب خطابا من المالية للصراف ليحجز فهل يجوز للدائن أن
يقدم حجة لاستحقاق الدين من عمله هو ؟ نحن لا نطيل فى هذه المهاترة .

ثانيا : ليس فى المحاضر بيان لحدود الأطلاق المحجوز على ثمارها مع
أن (الأورنيك) المطبوع للصراف به عشرة سطور لتحرير بتلك البيانات
فهل هناك بطلان فوق ذلك البطلان أنها محاضر باطلة بطلانا مطلقا فلا قيمة
لها ولا عقاب على التزوير فيها) .

يا حضرات المستشارين :

اننى أطلب براءة هؤلاء المتهمين باسم القانون ووفقا بأحكام الحكومة
ملئن قضيتم اليوم بالعقاب قيا ويل الحكومة ويا ويل أنصارها عمدا ..

رئيس الجلسة : نحن نراعى صالح أحد ولذلك جعلنا غير قابلين
للعزل .

هلباوى بك : ليث النيابة كانت أيضا غير قابلة للعزل .

انتهى

قضية القنابل

من القضايا التي تستحق الذكر والتي كانت ذات شهرة كبيرة القضية الشهيرة بقضية القنابل رفعت ضد **أولا : ابراهيم محمد عبيد** المشهور بالفلاح وكان محاميا عنه الأستاذ عطية رزق الله .

ثانيا : عبيد عبد الرسول . كنت أحد المحامين عنه وسمى الأستاذ يوسف الجندى .

ثالثا : أحمد محمد عزب وكان محاميا عنه الأستاذان سامي نجيب ومخايل غالى .

رابعا : محمد علي محمد وكان محاميا عنه الأستاذ زهير صبرى .

خامسا : توفيق العزب وكان محاميا عنه الأستاذ محمود سليمان غنام .

سادسا : محمد محمد قاسم وكان محاميا عنه الأستاذ أنطون جرجس نطون .

سابعا : حامد نصر وكان محاميا عنه الأستاذ محمد عرفة .

ثامنا : مجيد علي بدر وكان محاميا عنه الأستاذ محمد أمين عامر .

تاسعا : توفيق حسن وكان محاميا عنه الأستاذ محمد بك يوسف .

عاشرا : صبحي شنودة وكان محاميا عنه الأستاذ رياض الجبل .

حادي عشر : أحمد اسماعيل قرحات وكان محاميا عنه الأستاذ رافع محمد رافع .

ثاني عشر : شعبان أحمد شعبان وكان محاميا عنه الأستاذ صبحي بهجت .

ثالث عشر : عبد الرحمن عليوة وكان محاميا عنه الأستاذ محمد ذهني .

رابع عشر : شوقي سليمان وكان محاميا عنه الأستاذ محمد إبراهيم أبو العنق .

خمس عشر : أمين عزب وكان محاميا عنه الأستاذ أحمد محمد أغا
سادس عشر : محمد صادق حسن وكان محاميا عنه الأساتذة أحمد فهمي إبراهيم وكامل صدقي بك .

سابع عشر : الدكتور نجيب إسكندر وكان محاميا عنه الأساتذة
الضرابي باشا ومكرم عبيد ومحمد علي باشا وعزيز مشرقى ومحمد لطفى
جمعة وسلامة ميخائيل ومحمد صبرى أبو علم .

هؤلاء السبعة عشر متهمًا كانوا من عمال السكة الحديدية معًا الدكتور
نجيب إسكندر وكانوا متهمين أولا في المدة بين شهر مايو وسبتمبر سنة
١٩٣١ بمدينة القاهرة بالاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب
الجنایات والجنگ بأن اتحدوا على ارتكاب جنایات :

١ - القتل العمد مع سبق الإصرار .

٢ - تعطيل سير قطارات السكة الحديدية وإيقانها عمدا .

٣ - استعمال مواد مفرقة بالقاء قتابل في أماكن مسكونة .

٤ - تهديد الغير كتابة بارتكاب جرائم ضد النفس والمال معاقب
عليها بالأعدام أو الأشغال الشاقة وهذا التهديد مصحوب بتكليف بأمر
كما اتحدوا على ارتكاب جنح أخرى وهي :

١ - تعطيل المخبرات التليفونية عمدا على الخطوط التي أنشأتها
الحكومة .

٢ - تخريب أموال منقولة مملوكة للحكومة وجعلها غير صالحة للاستعمال
ب قصد الإساءة .

٣ - صنع قتابل وأحرازاها بليون رخصة ويغير مسوغ شرعى وان
هذه الجرائم جميعها وقعت بتحريض المتهم السادس عشر محمد صادق
حسن .

والمتهم السابع عشر الدكتور نجيب إسكندر ثانيا اتفق معظمهم على
تعطيل الطريق القادم عليه معالى توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب
في ذلك الوقت وقتله عند وقوعه .

وقد حكمت المحكمة بعقوبات مختلفة منها الحكم على المتهم الأول
أبراهيم محمد عبيد الشهير بالفلاح بخمس عشر سنة أشغال شاقة
وعبيد عبيد الرسول الذي كنا ندافع عنه بسبع سنوات أشغال شاقة وحكم
ببراءة الدكتور نجيب اسكندر ومحمد صادق حسن اللذين كانا متهمين
بالتحريض على هذه الجرائم .

مرافعة الأستاذ إبراهيم بك الهلباوى فى قضية قاتل مطلقته فهيمة
رمزى بنت شقيقة المرحوم عدلى باشا
أمام محكمة جنايات مصر

نقلا عن صحيفة السياسة

عدد ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢

يا حضرات المستشارين

يقولون عنى اننى دائماً محامى المتهم والواقع أن أشهى شيء لى هو
الوقوف فى موقف الدفاع أما اليوم فأنا أسعد الناس بأن أقف فى وجه هذا
المتهم ، فإن له خلفاً آخر وجيلة غير التى تعود الناس لجرم من مهده والذى
ولد فيه ، الى جريمة ويتخلص من وزر ليتردى فى وزر أشنع فإذا به يقتل
مطلقته فى المستشفى بالأمس وها هو يريد أن يقتلها اليوم فى ساحة
المحكمة بتلطيح سمعتها ثم يقذف فى حمام من عبد الحمامة فى هذا القطر
ويسمى اليه وتلك جناية من أخطر الجنايات ولو كانت فيه فطرة من رجولة
أو نبالة للاف بخلمه شرف وكرامة أسرته ، بل ولتذكر أنها ابنة عمه
ومن عصبيته *

جرائم بنت جرائم أولى ، ترتكب على الهيئة الاجتماعية وعلى بنية
وخير للانسانية وللأطفال الرضع أن يزول هذا المخلوق من هذه الدنيا فإن
بقائه مجلبة للمار والمذلة بل لهؤلاء الأطفال *

(اذى) بدأت حياتك (ياسى محمد) ؟ أنت مجنون كما يقول
محاميك ؟ نعم أنت مجنون ولكن أعرف جنونك : المال ياسى محمد :

لم يتزوج فهيمة حيا فيها ! هو لم يتنوق معنى الحب طول حياته
لا للمقتولة بل ولا لمحاميه فهو كان يحب مرقص أكثر من علام *

اتزوجتها حيا ؟ لا بل نصبا ، أيها اللص ، خطفتها طفلة من أحضان
أبيها إبراهيم بك رمزي وأمها عايدة هانم أخت دولة عدلي باشا .

فى سنة ١٩٠٧ قامت خصومة فى نسبه وأنكره أهله وأنكره إبراهيم
بك ، وتجمع له من أيام نظر القضية ٦٠٠٠ جنيه ، أنفقتها جميعا فى السبق
وفى محلات الدعارة ، ثم لاح له أن يتزوج فعقد على سيده ثم اذا به يذكها
الى ذلك الكنز فهيمه المسكينه ، فخطفها فى غسق الليل الى منزل فى البقاله
فعقد عليها وفى الليل (شخص) لها باربعمانه جنيه مهرا لها فقبضته
وآودعته فى الدولاب وقد سمعتم من محمد أفندى السلحدار كيف أصبح
الصباح فغابت هذه المئات من الدولاب ، وضحك المجرم لمروسه ووعدها
بديلا منها .

لم يستطع إبراهيم بك أن يستمر فى ترك ابنته عند زوجها فالتزم
بقبولها فى داره ، وليطمئن على سلوكه استكتبه تنازلا عن ايراده ، ثم
مات إبراهيم بك فبادر يريده فك التنازل وقد سمعتم من الشهود كيف كان
يهدد السيدات بالذى والسكاكين (وفتح البطون) حتى حصل على هذا
التنازل ، بل وحصل منها هى على توكيل ٥٠٠ ومحفظتى هذه ملاى
بالشكاوى الى البوليس تلك التى كانت تستجير فيها من عدوانه وطفقائه
كالكواسر الضارية .

فى محفظتى عقود الايجار فى جاردن ستى كان ايجار المنزل باسمها
وفى الزيتون كان باسم والدتها السيدة عائده هانم ، أما هو فكان يسكن
على حساب السيدات .

سافر بها الى الاسكندرية وعادت منها من بضه بمبادئ السل فأسعفها
الاطباء كما شهد الشهود أمامكم وراح الى الزيتون وهى فى خوف منه أن
يخطف الاطفال كما يجرم القجار والأشرار وهناك اعترك مع الأوباش والعامه
وهناك تقدم الى المحاكمة .

أخبرتني سيده من اكبر سيدات هذا القطر كيف اقترض باسم هذه
المسكينه فهيمة ٩٠٠ جنيه وسافر معها الى الشام وكيف رجعت هى بعد
اسبوع فقترض أجرة السيارة التى تنقلها من الميناء الى منزلها .

يقول لقد تنازلت عن توكيلها . على من ينظري ده أنت تنازلت عن
التوكيل كيلا تكون مسئوله عن حساب وكما شهر محمد أفندى السلحدار
وتوفيق وكيلها ووكيلك أنك كنت تقبض فى يدك المال وأنها كانت توقع
بيدها الاصل ١٩

حكى لكم السلحدار وخيري باشا كيف وهى مطلقة منه انقض عليها
يخطف من حاقظتها ١٥ جنيتها ينهبها نهبا ، بالله ! اكان ابراهيم بك رمزي
كاشفا للريب وهو يبرأ منك ويقول أن الدم الذى يجرى فى عروقك ليس
من دماء هذه الماكلة طلقها ومضت سبعة شهور لا يراها ولا يرى الأطفال
واذا ما جاء الى العاصمة قضى لياليه حيث يقضى الليالى البيضى ، فغيهم جاء
هذه المرة الى المستشفى .

تقول انك تقشعر من خطيبها نديم !! ما له حسن نديم ! أنه لو كان
فيما غاية القبح فلن يقترح هذا فى سلامة وأيها أو فى طهرها بل هو أية
بيضاء ملها خبر من أيامك السود وعهلك الأتكد ، فكل شيء لديها أهون
منك وكل بلاه دون بلائك .

كنت تمد فى المرة الأخيرة بأن تكتب لها سندا ٥٠٠ جنيه دلاله على
حسن النية ولكن أين تدبر وجهك الكالنج وهذا الشاهد حلالة أفندى
يفضحك ويقرر أنك قلت له فى السر ليحتفظ بهذا السند وليرده اليك بعد
أن تعود وللآن لم تستطع الاعتراض عليه .

أين أموال محمد رمزي التى يتراوح ايرادها فى السنة بين ٦٥٠٠
و ٢٠٠٠ جنيه اقرأوا المعاينة فأن منزله فى الفيوم خرائب وانقاض ولم
يجد فيه الحق (مخد نظيفة) ولم يجد فيه بركة ولا شيئا يبارك الله فيه .

٨ سنين و٨ شهور وأنت معها لم تلمس عليها بشيء ولم تذهب بها
الى طبيب فلماذا تذهب بها قبل الحادثة وهى مطلقة ؟ ولماذا تشتترى الأدوية
الواددة بهذه الروشة وحتى احتفظت بالروشة وبالنمرة أتيانا لذلك ؟

ان قضاتك أذكى من أن ينخطعوا فهى أدلة نفى تحضرها لجنايتك
التي ستقترفها ٨ سنين و٨ شهور وهى فى عصمتك لم تشتترى لها ولو بيارة ،
فقيم شراؤك لها - وهى مطلقتك - فى يوم الحادثة حزامين بخمسة قروش.
ضاح أفليست تلك أدلة النفى المكشوفة تحضرها قبل ارتكاب الفاجعة !

وفى الساعة العاشرة ألا ربما وقمت الحادثة وأخذت الممرضات يفزعن
منك ويهرعن اليها ويسألونك فتقول لهن الواحدة بعد الأخرى لقد قتلنها
ولقد انتهت وبلغ الممرضات البلاغ فيسجلن عليك أنك لم تقل لهن
سببا ، وأنت قتلنها بلا سبب حتى اذا مضت الساعات أدعيت لأول مرة
أن نزاعا شجر بينكما تأخير هذه الدعوى فى الرواية ينقصها من الأساس
أى مقارنة بينكما ! لقد كنت تقول لها انك لم تتزوجها حبا فى سواد
عينها ، أما هى فكانت تبقى على ضيمك وظلمك حبا فى سواد عيون البنين -
البنين الذين نكلتهم الآن ويستمهم البنين الذين أسمعتهم بدل كلمات

المطف طلقات النار . . . البنين الذين أبعد الله عنهم الموت إكراما لمطف
أهم وحبها عليهم ، والذين أردت أنت أهم مضرحة بنماها بجوارهم . .
أنت أيها الشيطان .

أنت حضرت بالمسدس مخصوص ، فكيف تنفي عن نفسك سبق
الاصرار ! أن عربان اليازية يتجردون من سلاحهم عندما يتركون اليازية
ويقفون على العاصمة ، وفي الجلسة جماعة عديدة مصرح لها بحمل الرصاص
ولكنها لا تحمله لأنها في هذه الساحة المقدسة التي تعادل قداسها قداسة
المسجد وقداسة المستشفى !! أما أنت فقيم دخولك المستشفى مدججا
بالسلاح ؟ أن المسدس الذي قتلته به هو الذي سيضع عنقك تحت
المشقة .

أنا لا أنس يا حضرات المستشارين

أن واحدا ممن كانوا معنا في قضية القنابل كان يحمل السلاح داخل
الجلسة ولكنكم تذكرون لماذا كان يحمله .
الرئيس ضاحكا . أجاب بأنه يحمل بسبب جوابات التهديد التي
تصل ذى المطر .

كيف كان القاتل ، وكيف كان وضع القتيلة ؟ هذه النقطة القاطعة
نحن لا نتجادل ولا نتشاجر ظهرا لظهر نحو ما لجروح الاصابات اذا كانت
وقعت أثناء المشاجرة تأتي نحو الصدر ، بل وجها لوجه أما أنت فقد قتلته
من الخلف وهي لا تراك ، الطلقات في الجنب وفي الخلف ومن أعلى لأسفل ،
وقد كانت مشغولة عنك في طعامها أيها الفادر السفاك لا رصاصا
ولا رصاصتين ولا خمسة بل تسع رصاصات دائرية حالت بينها وبين
ما كانت تنتظر وهو جرة الماء .

آه أيها السادة ! لقد ماتت هذه السيدة طمأى جائعة وروت الأرض
دماؤها أشباعا لشهوة هذا الجاني الطاغية .

كل الشرائع تقول اذا قتلتم فاحسبوا القتل هذا مع الحيوان فكيف
بالانسان . كيف بالبشرية المملأ بالحياة والحيوية .

القتل عقوبته القتل ولكن القانون يغطي طروفا مخفية فهل في هذه
القضية شيء منها ؟ ربما يخطر ببالكم في غرفة المأولة خاطرا واحد هو
أن يقاء هذا المخلوق فيه زحمة بالأفراخ الصغار ، ولكن لا ! إن مصلحة
هؤلاء تنادى بمنسح هذا الشيطان من صفحات الوجود . هؤلاء الذين
يمشون حتى هذه الساعة على حنان جدتهم وفي كراخيته هؤلاء الذين
سمعوا طلقات النار على أسرة المستشفى ، هؤلاء الذين لم يصرف لهم

شيك من شيكاته التي تحتويها حافظة أدوار عطا لله ، هؤلاء المنكوبون
فى أبوتك المنكوبون فى جريمتك المنكوبون بك فى دفاعك تلويثا لعرضهم
وكرامة أهمهم ، هؤلاء لا يريدون أن تعيش فى هذا الوجود .

سمعتم حضراتكم ضجة الخطابات . وكيف أريد بها تلويث سمعة
المجنى عليها وهانذا بعد أن حصلت على قرار منكم باننى غير ملزم بتقديبها
ها أنذا قلمتها اليكم لأساعدكم فى اظهار الحقيقة ، الحقيقة الناصعة الباهرة
وهى شرف القتيلة وطهرها وحشمتها فهى خطابات خطيبها والذي يعلم هو
نفسه بخطوبته بعلم جميع العائلة أقرؤها ، أقرؤها للملا فهى صفحات
الفخار والمغاف واحكموا لعائدة هانم وللملا الأعلى من هذه الأمة حكما
لا تسموا اليه تخرصات هذا الجانى الطاغية حكما للثائر للأخلاق وللكرامة
وللشرف وستفاخرون بهذا الحكم غدا أيديكم الله وقواكم .

انتهت

قضايا نزاهة الحكم سنة ١٩٣٤

استغرق نظرها عدة أيام وسمعت فيها كما سمع نحو الخميني
شاهدا نفيًا وإثباتًا وكانت معروفة بقضية نزاهة الحكم .

ومن القضايا الجديدة بالذكر القضية التي رفعتها النيابة في سنة
١٩٣٤ على مدير جريدة السياسة التي تنطبق بلسان حزب الأحرار
الدستوريين ومديرها حضرة حفي بك محمود شقيق صاحب المقام الرفيع
محمد باشا محمود رئيس هذا الحزب الى اليوم وعلى حضرة صاحب السعادة
المرحوم محمود باشا عبد الرازق صاحب امتيازها وذلك في عهد وزارة
حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح باشا يحيى بالقنفذ في هيئة الوزارة
جميعها حيث اتهمتها باستغلال نفوذ الدولة لمصلحة أشخاصها ودخل
فيها فعلا مدعون بحق مدني حضرات على بك المنزلاوي وإبراهيم باشا
فهمي كريم ومحمد أحمد عبود باشا بالقنفذ على مقالات نشرت في ثلاث
أعداد من أعداد جريدة السياسة اليومية بين ١٢ نوفمبر ١٩٣٣ الى ١٢ ابريل
سنة ١٩٣٤ و ١١ و ١٣ و ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤ وحكمت محكمة الجنايات
بعد مراجعات استمرت عدة أيام من جانب الدفاع ومن جانب المدعين حكمت
ببراءة حفي بك محمود رئيس التحرير ورفض الدعوى المدنية الموجهة
قبله ورفض الدعوى المدنية أيضا الموجهة قبل المرحوم محمود عبد الرازق
باشا صاحب امتياز جريدة السياسة بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٣٥ .

كما اتهموا بتسعة هم تتعلق بكثير من الوزراء وأخصهم المرحوم
عبد العظيم باشا راشد وزير الأشغال وقتئذ وإبراهيم فهمي كريم باشا
وزير المواصلات لمحاباته لأحمد عبود باشا في مقاولات تخص أعمال وزارته
كما اتهمت بالقنفذ على بك المنزلاوي الذي كان وزيرا للزراعة حيث نسبت
إليه أنه استفاد من وظيفته بعدم دفع الأموال الأميرية المطلوبة منه شخصيا
مدة ثلاث سنوات وأنه باع لأحد الأفراد المتصلين به صفقة قطن من الوزارة

واتجاره بغير اعلان ولا مناقصة وأخذ لنفسه بعض منتجات الوزارة بشمن
بخص *

بعد انتهاء هذه القضايا لم تعرض لمكتبى قضايا سياسية ذات
أهمية سوى قضية الدكتور أحمد ماهر ضد صاحب المقام الرفيع مصطفى
النحاس باشا وهي معلقة أمام القضاء من يونه سنة ١٩٣٩ الى اليوم
وسوى قضية معالي ابراهيم بك عبد الهادى ضد مدير جريدة الوفد المصرى
عبد اللطيف محمد صادق أفندى الذى طعن على مقالة بأنه استعمل نفوذه فى
وزارته لمصلحته الشخصية ولعدم صحة هذه التهمة وأهميتها لأن الجريدة
المتهمة تعتبر لسان الوفد المصرى وقد حكم فيها بستة شهور حبس
وخمسون جنيه غرامة وبمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض للمدعى
المدنى *

وسوى قضية نظرات علماء الأزهر الذى تكلمنا عنهم قبلا وهي
القضية التى نشأت عن زفت أكثر من ستين عالما من علماء الأزهر وقد كان
على رأس ادارة هذه المعاهد الأستاذ الشيخ الأحمدي الطواهرى ولم يستطع
مخاصمة ادارة المعاهد رسميا على هذا التصرف الا الشيخ محمود محمد
شلتوت والشيخ على سرور الزنكلونى والشيخ عبد الجليل عيسى والشيخ
محمد أحمد الطوي *

وقد أتينا على موضوع هذه القضايا نقلا عن صحف الدعوى واننا
ما انتهت اليه صلحا بمودة هؤلاء الأفاضل الى مراكزهم وهم اليوم يتمتعون
بكل حفاوة واجلال فى المراكز التى يعملون فيها *

وفقنا الله وإياهم لخدمة هذا البلد فى ظل صاحب الجلالة مولانا
الملك فاروق الأول *

ولهذا الحكم رفض النقض المرفوع عنه من النيابة والمدعين بالحق
المدنى الا ما يتعلق بحضرة على بك المنزلاوى فإنه رفض أيضا بالنسبة
للطعن المنسوب اليه من أنه استفاد من وظيفته بعدم دفع الأموال الأميرية
ثلاث سنوات كما رفض أيضا بالنسبة لما نسب إليه من بيع قطن الوزارة
لأحد أصدقائه بدون مزاد ولكن حكم له بتعويض على تهيتى الاستفادة من
محصول تقاوى البرسيم وأشجار البساتين على الجريدة بمبلغ ١٠٠ جنيه
تعويض *

قضية العلماء

وهي القضية التي نشأت عن رفت أكثر من ستين عالما من علماء الأزهر لم يستطع هذا العدد الكبير أن يخاصم إدارة المعاهد الدينية لسبب هذا الرفت اللهم الشيخ محمود محمد شلتوت والشيخ علي سرور الزنكلوني والشيخ عبد الجليل عيسى والشيخ محمد أحمد المدوي هؤلاء الأربعة قبل أن يفكروا في توكيل التجاؤا الى كبير من رجال المعاهد .

تذوق غير مرة طعم الوزارة فسمع الشكوى وقبل القضية ولكنه أجل رفعها عدة أشهر ولعل ذلك توقيا من غضب الذي أوعز برفت هذا الجمع الفقير .

لما يأس حضرات العلماء من الأستاذ المشار اليه جاؤا الى مكتب الرئيل الذي يستخف بكل طرف لا يتفق مع العدالة وعهدوا اليه برفع هذه القضايا الأربعة الأولى باسم الأستاذ شلتوت ضد وزارة الأوقاف ومشیخة الأزهر بطلب ١٦٨٨٠ جنيه والثانية باسم الشيخ محمد أحمد المدوي بطلب ١١٩١٥ جنيه والثالثة باسم الأستاذ الشيخ عبد الجليل عيسى بطلب ١٠٠٢٢ جنيه والرابعة باسم الأستاذ الشيخ علي سرور الزنكلوني بطلب تمويض يقرب من طلب المشايخ الآخرين وقيلت هذه الدعاوى الأربعة في أوائل سنة ١٩٣٣ وتداولت في الجلسات الى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ حيث تقرر في هذه الجلسة شطب جميع هذه القضايا لأن أمر مشیخة الأزهر جاء بأنها عدلت عن رقتهم وتلغوهم الى العودة الى وظائفهم السابقة وقد قبل المشايخ هذا العرض وتوجهوا للمشيخة وتلقاهموا مع الأستاذ الشيخ الطواهرى شيخ المعاهد وعاد كل منهم الى المهمل المتفق عليه .

هذه القضية كانت تتمت القضايا التي ابتدأت بها حياتي والتي قد تعد تمردا وجراة كبرى على الجهة العليا التي أوجت بذلك التصرف والتي

كانت حجر عثره في سبيل مفاصمتها على يد ذلك الأستاذ الكبير الذي ابقى القضية عنده نحو الثلاثة أشهر بدون رفع ثم ردها الى أصحابها .

ومن القضايا التي تستحق الحديث عنها باختصار القضية الشرعية التي رفعت من الأستاذ الشيخ محمود الخفيف الذي كان موظفا يومئذ بوزارة الأوقاف - مثالا للقاضي الشرعي في طلب الحكم بعزل سمو الأمير محمد علي عن النظر على وقف سمو والدته المرحومة أم المصنتين بدعوى أنه أحصل في اقامة ملجأ المجزة ومدرسة البنات قبل انقضاء السنتين المشروطتين من الواقفة لاقامتهما .

سمو الأمير يعلم اني غير مشغول بالرافعة بالمحاكم الشرعية ولعله لما شعر بأنه في حاجة لمن يوصله أمام المحكمة في هذه القضية من تعود الاستعداد لكل تضحية في سبيل خلعته موكله كلفني بأن اشترك مع المحامين الشرعيين وكلائه فيها خصوصا بعد أن حكمت محكمة هيئة التصرفات الشرعية في الدرجة الأولى بعزله من النظر على هذا الوقف .

ولست بحاجة لأن أعرض على القارىء في هذه الأسطر الالحة صغيرة مما وود بذكرتي التي قلعت فيها .

أول سبب للاعتراض على قرار العزل الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ :

من صفحة ١٤ من أول كلمة ظاهر من هذا القرار .
الى صفحة ١٨ الى آخر كلمة تقوم على نص واضح صريح . السطر الثالث .

يؤخذ الاعتراض الثاني .

يؤخذ الاعتراض الثالث .

يؤخذ الاعتراض الرابع .

وهناك اعتراضات أخرى استغفينا عنها بما تقدم لأنها أوضحت المقام جليا وجعلت هيئة التصرفات العليا مضطرة لأن تحكم بإلغاء القرار الابتدائي في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

وفي ختام هذه الأحداث التي مرت بي أرى واجبا على أن أقول كلمة ختامية وهو أن قبل كل فكري لما يتطرق بعسل حياتي العامة انساني أهلية العناية بشأني الخاص .

كنت في الأزهر مع زملائي ونحن نياشر طعامنا وننظف ملابسنا عالة عليهم ألم أذكر انني مرة جلست أمام موقد لتهيئة الطعام أو مفصل لتفصيل الثياب .

بل كانوا يتناوبونه على مقابل مساعدتي لهم في دروسهم .

وهذا الحد في الحياة في جميع طبقاتها بقي مستمرا يصرفني عن ملاحظة ومراقبة منزل .

من أجل هذا لم أطق صبرا عندما منيت بوفاة زوجتي الأولى أن انتظر وقتا كافيا حتى أنسى لوعتها لاحتياجي لمن يورع المنزل وكنت عجولا دائما في الحصول على رفيقة تقوم بهذا الواجب حتى نتج ان التي جات بعدها على عجل لم أوفق للعيش معها وطلقتها على كره وعلى استحياء .

ولما وفقت في سنة ١٨٩٧ للزواج بالسيدة التي عاشت معي اثنتين وثلاثين سنة وتكلمت عنها كثيرا فيما سبق كنت أسعد الناس حالا وحاجتي تبينتها شخصيا في المنزل ويورع شئون العائلة. اضطررتني الى التجهيل بالبحث عن زوجة وكان همي دائما أن أتخذها تركية لما اشتهر عنهن من النظافة وحسن ترتيب المنازل على الا تكون ذات مال وعصبية فتوسطت الى سيدة من زوجات السلطان عبد الحميد بمطابقة أحد أنجاله وذات ولد منه وأنشئت بها معا الى المنزل فرضيت عنها وقبلت الزواج بها ولما كانت أوارق طلاقها غير مستوفاة قانونا دفعت الصداق لها مقدما لتجهيز نفسها وأخرت العقد حتى تحضر تلك الأوراق . وكنت علمت منها ان نجلها من نجل السلطان عبد الحميد يقبض مرتبا من سمو الأمير يوسف كمال فجات تطلب مني دفع مرتب لهذا الفلام فمدلت عن اتمام العقد بها وتجاوزت عن المبلغ الذي قبضته .

هذه السيدة السلطانة التي خاب مسعها في هذه المرة جادتني مرة أخرى بسيدة تركية وعرضتها على كخطيبة لي .

وعيبى الوحيد الذي اعترف به دائما طبيعة العجلة عندي راقتني شخصها وقبلت الزواج بها خصوصا وقد زكاه لي المرحوم يحيى فوزي وفؤاد باشا نجل المرحوم لطيف باشا سليم الذي كانت والدته وسيطة في زوجتي الأولى التي توفيت بطننا وتم الزواج بها حتى توفيت في أوائل سنة ١٩٣٧ بالتهاب رئوي بمنزل بمدينة الاسكندرية .

لبثت مريضة شهرين بالاسكندرية وأنفقت على علاجها وتطبيبها ما يقرب من ألف جنيه . لها صديقة تدعى انها اختها كانت زوجة للمرحوم مكواى بك المقاول . كانت ترافقها أثناء مرضها عندي بالاسكندرية هي وخالة الشاب فريمون ابن المرحوم الأستاذ يحيى فوزي قائم الممرض كانت تصرفاتهما بالمنزل غير مرضية فطردهما معا . وهذا فيما اظن سبب الدعوى التي رفعتها تدعى فيها ميراثا لها عن اختها وقد يضاف الى هذا السبب

انى تزوجت أخرى غيرها هى زوجتى الحالية كانت تطمع أن تحل محل زوجتى المتوفاة فى كل أدوار حياتى هو فى الأصل فى الزواج الا تكون زوجتى ذات مال ولا جاه وزوجتى الحالية أزمهان الشهيرة بنعمية لما تزوجت بها فى يونيو سنة ١٩٣٧ كانت ضيفا عند احدى قريباتها زوجة محمد بك واصف من موظفى بنك مصر وقد علمت انها عاشت عندها بهذه الكيفية نحو تسعة أشهر .

ولما تزوجتها ذهبت معها الى انجلترا فقصصنا الصيف هناك فى سنة ١٩٣٧ .

وبعد عودتنا من أوروبا تبينت أن خالتها هى حمة سمو الأمير فيصل سعود وأنها كانت بعد وفاة زوجها فى استامبول . دعيت للسفر الى الحجاز من جهة خالتها لكى تتزوج بأحد أبناء عم الأمير فيصل . وقد ذهبت اجابة لهذه الدعوة ولبيت هناك نحو خمسة أشهر وهناك تبينت أن زوجات هؤلاء الأمراء يعتبرون كالسلع فى المنزل لا قيمة لهن فرضت وعادت الى مصر .

ولما علمت خالتها بزواجها بى بعد عودتنا من انجلترا حضرت شخصيا لتهنئتنا فشرحت من ذلك الوقت بأن لزوجتى أسرة تهتم بها وخشيت عاقبة ذلك اذ أشققت أن يعلو رأسها . أملنى فيجر ذلك الى خلاف فشقاق .

ولقد حملتنى فى فبراير سنة ١٩٣٨ على السفر الى الأقطار الحجازية لزيارة خالتها وبقيت أسرتها .

كنت أوصيت بنك مصر بحجز طائرة لى لتقلنى من جدة الى مكة ومنها الى المدينة بعد تأدية فريضة زيارة الحجرة النبوية ثم الى ينبع ودفعت مائة جنيه أجرا لها .

وفى الميعاد المحدد للسفر بهذه الطائرة حدث خلل فى جهازها ورد الى المبلغ .

هذا الحادث وصل الى سمو الأمير فيصل قبل وصولى الى بصرة فوجدت سيارتين من قبله ، أحدهما لركوبى مع زوجتى والأخرى لركوب الخادمين اللذين أخذناهما معنا ، وهما محمد خليفة ومحمد أبو ليلة ونوجد فى هزم الرسالة وفى كل محطة توجد فيها تقطة بوليس بين جدة ومكة نجد اشارة تليفونية من سمو الأمير وسمو الأميرة زوجته بالسؤال عنا ، وفى وسط الطريق قابلتنا سمو الأميرة نفسها بذاتها راكبة عربة ملكية خاصة لاستقبالى أنا وزوجتى . ولما وصلنا الى مكة صادف وصولنا الأسبوع الأول من فتح فنلق بنك مصر بمكة ووجدنا الأمير فيصل قد حجز لنا فيه جناحا ، يشتمل على ثلاث غرف علنا سكن الخدم والمنافع وهو شبيه بالجناح المقابل

له ، إلتقى كان محبوبا للفريق على فهمي باشا أمير الحج في ذلك العام -
وبقينا مثله ضيوفا على الحكومة السعودية طول مدة إقامتنا بالديار المقدسة
وعند السفر الى المدينة - ولم تكن للحكومة دار فيها - أرسلت الى صرتجار
المدينة تطلب اليه أن يستضيفنا في منزله الخاص .

ولقد عاملني الملك ابن السعود ونجله الأمير فيصل معاملة أجد
أعضاء الأسرة السعودية الكريمة ، واستقبلني سيدياتهم كما استقبلني
رجالهم .

رأيت أن أعمل ما في طاقتي لرد بعض هذه الخدمات فلم أجد سبيلا
إلا أن تعرفت بأخ سمو الأميرة وهو تلميذ يبلغ التاسعة من العمر فعرضت
على أخته أن أحضره معي ليتعلم في مدارس مصر وينزل بداري طول مدة
تعليمه فأجبت الى طلبتي وحضر معنا وأقام السنتين وكان في كل امتحان
ينال الدرجة الأولى . وقد أبقيته بالقسم الداخلي بمدرسة الرمل بالاسكندرية
إبعادا له على التردد المستمر على المنزل ذلك التردد الذي ربما الهاء عن
دروسه . وما يؤسف له أنه لما اكتمر جو السلم خشيت عليه أخته والدته
والدة كمال وسمو الأميرة أخته من معاشة في مصر وانضم إليها وأرسلنا
منذوبا خاصا عاد به الى الأقطار الحجازية .

أصاب سمو الأميرة مرض عقب وضعها فجات الى سوريا وبعد أن
قضت هناك مدة جات الى مصر وكان معها طبيبها الخاص وزوجته وبنته
وعشرون بعضهم من الأسر الحجازية والبعض الآخر ممن جاؤا معها لتنفذ
عندهم نفقات السفر .

هؤلاء الأربعة والمشرون قضوا في القاهرة بضعة أيام ثم ذهبوا الى
الاسكندرية ونزلوا بمنزلنا الصغير بسيدي بشر الذي لا تزيد مساحته عن
مائتي متر .

والذي تولى رعاية بالاسكندرية خصوصا أيام العطلة والجمع عائلة
زوجتي والعائلة الأخرى بنت أحد اخوتي المتزوج بحامي شرعي هناك
يدعى الشيخ أحمد زايد .

ولذلك راعينا في إقامته بالاسكندرية أننا سنلج في صيف ذلك
العام الى اسطنبول لأتصرف ببقية عائلة زوجتي هناك .

سافرت معها في صيف سنة ١٩٣٨ الى اسطنبول وتعرفت أثناء
إقامتي هناك بالسييدة والدتها وبأخوتها الثلاثة عزيز وصقر والأنسة
(رقية) . أما الأم وولدها فبقوا حيث يقعون وأما رقية فقد كانت تبلغ
نحو العشرين عاما من سنها وكانت بشير عمل لدموعها للنجى معنا وأنا
لست أقل سرورا بوجودها في ضيافتنا من أختها .

وأثناء إقامتي في اسطنبول في هذه المرة اتصلت كما دتني بكثير من رجال السياسة والفضل في مساعدتي في ذلك سعادة الجرايري بك الذي كان وزيرا مفوضا لمصر في اسطنبول (الآن مستشار بمحكمة الاستئناف) . حتى أنه أقام حفلة لمعالي وزير الداخلية . وقد حسبت أن التركي إذا لمح في وقت ما الطربوش يحن إلى عهده الماضي فتجرت في تلك الليلة لبسه وقد كنت علقته على مدخل الصالون قبل أن يأتي رشدي باشا . ولما جاء الباشا المشار إليه وذهب لخلع رداءه الخارجي وبعثته رأى الطربوش معلقا صرخ وقال لمن هذا الطربوش بحركة غضب وتأثر ولما قيل له أنه لي دخل عاتبا على قفلة ظننت خطأ أن ذلك يذكركم بشيء كان تاج عزكم ورمز عزيمتكم مبنى على رأيه ولا مسيرتي له أخيرا ورضائي بملاحظة لا تنهني الأمر بيني وبينه كما انتهى بينه وبين وزيرنا المفوض السابق عبد الملك بك حمزة .

احتمل كل هذا من تركيا الجديدة وتذكرها لكل ماضي الدولة العثمانية خصوصا في عهدها الأخير لأن تلك الذكرى تثير العبرات إلى حد أنها توجب الحزن والمار . ولازلت أدعو لهذه الدولة الجديدة بالتوفيق والنجاح من مخاطر هذا العالم المضطرب والمتكوب بالمفاجآت .

ولبنوا فيه أكثر من اسبوعين وقد أهديته لهم أنا وزوجتي فنزلنا بمنزلنا بمنشية الهلباوي .

سألت الأميرة ذات مرة كيف تسكنون في هذه الدار وانتم بهذا العدد ولكن يطلب مقاما خاصا له فأجابت نحن كلنا كعائلة واحدة ومن هو بدين فينا ينام على الأرض والآخر ينام بجواره .

اصيبت زوجتي أثناء إقامتها إلى أن أدخلتها بمستشفى المواساة فقبلت وبقيت هناك ثلاثة أيام مع زوجة طبييها واثنتين من أتباعها وفي ذاكرتي أن ما دفعته سموها في الثلاثة أيام بالمستشفى ومريضين يساوي ما يدفعه غيرها في أشهر عديدة .

وانني مع تبني لصبية زوجتي ووجود من يحميها من هذا البيت الكريم بدأت أتأسف لاشتراطى دائما ألا يكون لزوجتي مال أو عصبية وبدأت أعذر الرجال الذين لا يأبون في زواجهم أن يكون لزوجاتهن ما يساعدهم على نفقات هذه الحياة التي صارت شاقة خصوصا وأنني لم أجد فيما أشعر به عند زوجتي من تدخل غير مبلوح في إدارة المنزل وما يتبعه فانا شاكر لها وشاكر للصيفة وللقادير التي اهلتنى بها في آخر أيام حياتي .

الغائمة

عرضت في هذه المذكرات صور كثير من الرجال الذين عاونوني على مهمة الحماماء الشاقة لفرضين الأول ان أحصى في ظل فضلهم ما يبدو للقارىء من غلطات بدرت منى فى هذه الحياة الطويلة خصوصا ومنهم من لم تقضى زمنا طويلا فى الصل معى مثل صاحب السعادة اترى باشا أبو العز الذى احيل الى المعاش وهو رئيس محكمة الاستئناف وصاحب السعادة مراد باشا محسن مدير الأوقاف الملكية الحال فتفضلهم باعطائى صورهم لازين بها هذه المذكرات فضل كبير منهم أما الذين لم يتيسر لى الحصول على صورهم فهم أولا المرحوم محمد بك بسيونى زوج كريمتى قد عاش مدة فى المكتب استغلت بزمالته فيها والمرحوم أحمد بك خلوصى الذى شاركنى فى مشترى دارى وداره التى كانت بقصر الدوبارة والمرحوم خليل بك ابراهيم أما صاحب المعالي عبد العزيز فهمى باشا الذى عاش معنا زمنا طويلا وكىلا بقلم قضايا وزارة الأوقاف وزاملنى فى المرافعة فى كثير من القضايا فقد يتها لى الحصول ان ازين هذه المذكرات بصورته قبل اتمام طبعها والغرض الثانى ان يتبين القارىء ان ما قمت به من الجهاد فى هذه الحياة والانتها الى نتيجة مهما كانت شاقة فانها مشرفة يرجع أكثر الفضل فيه لهؤلاء العظماء واتمنى ان تختم الأيام الباقية لى بالتوفيق وان يكون الجهاد فيها أقل عناء لأن شيخوختى لم تعد تحتمل صراع أمام الشباب والله الموفق .

وقد رايت للفرض نفسه الا اعمل الطبقة الصغرى التى عاشت معى زمنا طويلا تساعدنى بقدر مركزها على القيام بالواجب ان اضيف الى هذه الرسالة صور من تيسر لى الحصول على صورته من آل بيتى وأنه احتفظ بصورة فوتوغرافية لصورة كتاب وردنى من المرحوم والدنى فى ١٢٩٢ هجرية حيث لم تجد له صورة شمسية أخفت له فى حياته وان اعقبها بصورة شمسية للمرحومة الوالدة وتتلو ذلك صور هؤلاء الاتباع الباقون فى خلعتى الى اليوم وهم أحمد خليفة الذى دخل خلعتى منذ أكثر من أربعين سنة كسائق لعربتى التى كانت تجر بالخيول (حنطور) ثم الى سائق سيارة هو أحد الذين رافقونى فى أداء فريضة الحج سنة ١٩٣٧ - سنة ١٩٣٨ من محمد ابو ليلة الذى دخل فى خلعتى فى مدة تقرب من

هذه فى عمل كالمعمل الذى يزاوله محمد خليفة وهو أحد الاثنين اللذين رافقاني الى الحجاز - والامضى الجنائني محمد غزال الذى جاء كمساعد لبستاني وسنه نحو ١٦ سنة ثم رقى الى بستاني (لما توفى رئيسه) الذى قد تقوس ظهره الآن ويطن من يراه انه قد بلغ الثمانين .

اشعر بأن اضافة هؤلاء الرجال فى ذيل هذه الصحيفة التى بدأت توجه باسم المرحوم رياض باشا ومن يليه من العظماء من حق الوفاء على فى هذه الحياة لاتنفع أولا بذكرى الأولين ولتنتفع الطبقة الصغرى وتشعر بأن وفاعها فى خدمتها لخدمتهم لتستوجب عليهم مثل هذه الذكرى ومن الأغراض التى املت على فكرة ذكرى الزملاء وأعضاء العائلة والخم فى هذه السيرة أن تكون مثلاً وقدرة للذين يهتمون المصريين بعلم الوفاء بعضهم لبعض وعلم تقدير ما لكل منهم من الحق على الآخر . وان سوء الظن فى قدرتهم على القيام بالواجب عليهم مبالغ فيه الى حد كبير وان جمهور المصريين بالرغم عما أصابهم فى المصور الماضية من ظلم الهيئة الحاكمة واستبدادها لم يطفىء فى طبيعتهم شعلة الاعتداد بالنفس ومعرفة الوفاء من يسدى اليهم شئ فيه كما لا ينس محبته العفو عن من يظنه مستحقاً من أقرانه واتباعه . وقد راعيت أيضاً فى تسطير بعض ما نالنى من الصعاب فى هذه الحياة تذكير الشيعة بأه الصعاب والعقبات تبقى مخيفة قبل الوقوع .

ولكن عندما يقع الصراع بين الشخص وبين هذه العقبات يتغير الجو أمام نفسه ويحس المصارع بلذة كلما فك قيداً من هذه القيود والواقع ان جو العقاب اذا أخاف المرء قبل وقوعه فيها فانه ينقلب عندما تبدأ الملحمة عزة للشخص ودليلاً على بسالته قالى امام الى الامام .

كان المفروض ان هذه الكلمات تكون خاتمة هذه السيرة ولكن الصدفة التى اجلت كتابتها الى ما بعد حادث وفاة المرحوم حسن صبرى باشا يوم الأربعاء ٠٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ جعلت من الحق على ان أجعل خاتمتها هى هذا الحادث لأن المشهد الذى فاضت روحه فيه أثناء تلاوة خطبة العرش والملك جالس على عرشه ومحفوف من جانبيه أعضاء أسرته من ناحية بما فيهم سمو ولى العهد ومن ناحية أخرى بالوزارة ورجال الدولة والسفراء ومن أمامه ممثلو الأمة وأعضاء مجلس الشيوخ والنواب أعطى لنا صورة قل أن توجد فى رجل خصوصاً فى سن الشباب مثل الصورة التى ظهر بها جلالة هذا الملك الشاب .

سقط رئيس الوزارة بين يديه لم يظهر أى اضطراب بسبب هذا الحادث لم ينس المقام الذى هو جالس فيه وأمر بأخذ الكتاب

من يد المتوفى وسلمه الى رئيس مجلس الشيوخ ليتم الفقرات الباقية ثم
تأجل الاجتماع الى يوم آخر .

هنا نهض جلالته ولبس ثوبا آخر ذهب الى غرفته التي نقل اليها
المتوفى وكانت امرأة المتوفى تولول خارج الغرفة وهي مضطحة فدعاها الى
الدخول فى الغرفة وعمل على كفكة دموعها وعزى نفسه والآخرين ثم
انصرف بجلالة .

فالتواب لم يشهدوا هذه الصورة عنما تعرض لهم صورة الملك
فاروق بهذا الوضع الا يجدون نفسا عالية وقلبا كبيرا قل أن يتجلى به
غير الملك فاروق وهل لايجب على جمع من قرأ هذه القصة من أولها الى
آخرها الا يختمها عند ما يصل الى هذا المكان أن يملك نفسه بأن يقول :
فليعيش فاروق .

بعد انصرافه أمر أعزه الله بأن يبنى مدفن للفقيد وتقام له مأتم على
نفقة الحكومة بما لا تزيد نفقته عن أربعة آلاف جنيه وتم ذلك فعلا فى
الساعة الرابعة من يوم الخميس ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

ما صدر عن جلalته فى هذا الموقف الخطير ختم بالكلمة الآتية وهو
خارج من قاعة الاجتماع .

أحييكم وأطلب لناديكم عزاء والسلام ونحن من جانبنا نشاكر
جلالته فى الإجابة على هذه التحية بالدعاء لجلالته بأن يحقق الله رجاءه
فى توجيه هذه الأمة الى خير ما يتمناه كل منا وأن نتوج صورة جلالته
صور هذه الرسالة .

ملحق رقم (١)

الى أى طريق نحن ساترون (١)

بقلم : أحد الأفاضل المصريين

يحسن بنا اليوم والأفكار فى لجنة من الأسف والأكدار والضمائر
تطوى تحت طيات الضلوع جروحا بالغة والنفوس تقامى من هول الموقف
هاكاد يتعدى عن خطة الصبر والانتظار مما كان من حادث الفرمان الأخير
أن تستلفت الأفكار الى مبحث ربما كانت عاقبة النظر اليه صرف ما خامر
القلوب من اليأس والقنوط *

فدع عنك أيها القارئ فى كيف مع مجيء الفرمان يصح من وكيل
العولة الانكليزية فى مصر أن يطلب كذا وكذا وكفاك تأملا فيما أجابت به
مصر ، وما كان من وكلاء الدول السياسية ثم ما صارت اليه حال البلد
الراهنه وما اكتنفت به شوارع المدينة بين أعلام تقام اليوم انتظارا لتلاوة
الفرمان ، ثم ترفع غدا الى احتمال أنه لا يقرأ أو أنه لو قرئ فرح ولا ابتهاج
حيث رهننت قراءته على أمر دولة الانكليز *

واذهب بنا بعيدا عن شوارع هذه المدينة التى تلونت الاقواس
والأعلام القائمة على أبواب امرائها بما تفتنهم جوانحهم من حرقه القبط
ولهبب الأسف ، فكل ذلك من الحوادث الفرعية التى لها نظائر شتى والتى
يمكن أن يكون المستقبل للشرف نصيب واقر منها ، كلما أرادت أمم الغرب
المتمدنة اهداءها بشيء من ذلك النصيب *

ولا بد أن تذكر مقالا سبق نشرته الصحيفة من بضعة أشهر تحت
عنوان (الى أى طريق نحن مسوقون) فحادثنا الحاضر مرحلة من مراحل
ذلك الطريق العريض الطويل وعقبة من العقبات التى تصادمت عندها
حياد الحكومة الغربية ذوات المصالح بمركبات الحكومات أصحاب الحق
الشرعى فتطايير الشر من هول الصدمة أو كاد .. ففى ذلك المقال وإن
طال به العهد بيان لكليات ينطبق على هذا الحادث الجزئى ومنه

(١) المزيد ١١ أبريل سنة ١٨٩٢ *

يعلم الى أى طريق تسوق فيه الدولة المحتلة أو غيرها من الدول الغربية حكومات الشرق ومنها الحكومة المصرية .

وغرضنا الآن أن نمشى فى كتابتنا هذه على طريق ثان بجانب ذلك الطريق وهو الطريق السائر عليه الأمة العثمانية عموما والمصرية منها خصوصا لملاقة الحوادث التى تحصل فى طريق الحكومات بتصرفات الأمة وسيرها فى طريقها الخاص بها ، وإن كان كل طريق من الاثنين منفصلا عن الآخر انفصالا تاما فى الشكل والصورة ، والذي يظهر عند أول نظرة للمقارنة بين حوادث الطرفين أنه كلما اشتبكت الحكومات فى طريقها وتجلت عن تهقر وضعف فى الحكومات الشرقية وتغلب ونجاح للحكومات الغربية كلما تهقرت الأمة ذات الحكومة المستسلمة فى طريقها الثانى ووهنت قواها ولكن الأمر المحسوس والمشاهد بالعكس من ذلك ، وكان هذا من قبيل قولهم (وربما صحت الأجسام بالعلل) وأنت خير بما كنا عليه فى سيرنا الملى يوم كانت حكومتنا قائمة بنفسها ، لا يشوبها احتلال ولا ولاية لأجنبى فقد كانت جامعتنا المالية ورابطتنا العثمانية تكاد أن تكون اسما بلا مسمى اتكالا على رابطة الحكومات العثمانية بعضها ببعض لمعوم الجامعة فى الملة بين رجال الحكومات والأمة .

وكم من مرة بدت من الحكومة المصرية فى أدوارها الأولى فصول غير مناسبة لوحدة الجامعة العثمانية والأمة المصرية لم تكن تهتم بذلك لأن صورة الحكومة كانت مظطة برداء الجامعة العثمانية الإسلامية فالأمة كانت منخدة بهذه الاشكال والصور ، ولذلك كانت لا تحقق حكومتها على ذلك الفصول حتى انقادت غير مرة بدون شعور مؤلم الى تشييد معازل ومبانى ، لم يكن الغرض من تأسيسها الا وهن تلك الرابطة المقدسة وقد لا يكون ذلك بجرم ظاهر بالنسبة لحوادث تلك الأيام ، اذ الأمل كان عظيما بأن الحكومة التى كان يراد اقامتها فى أرض مصر على بنيان كامل من الاستقلال وصورة الملك تكون حكومة شابة فيها كل الصفات المطابقة لمشرع الأمة المصرية وطنيا ودينيا فتبقى الروح واحدة فى كلتا الحكومتين وإن اختلفت الألقاب والأعلام .

أما الآن وقد تمزقت تلك الأشكال والصور ورفع النقاب عن وجه الحقيقة التى كانت مستترة فى تلك الأيام وظهر للعالم سواء فهم العالم والجاهل أن خطط الحكومة تؤيد شيئا فشيئا الى رجال يباينوننا وطنيا ودينا فلم يبق للأمة سبيل تكالبها على بقاء الرابطة السياسية والدينية بمركز الخلافة العظمى الا على نفسها وذلك هو سر ما نراه فى كل مصرى من زيادة الفيرة والدفاع عن الصالح العام العثمانى ، فكل زاوية من بنيان الحكومة المصرية تريد الدولة المحتلة ازالتها لتصل الى اضعاف الرابطة بين

الحكومتين في نظرها يشيد بدلها في نفوس الأمة المصرية من الرسوم المقوية للجامعة العثمانية ، يقدر عدد نسماتهم بما لا يزيد على تلك الزاوية أضعافا مضاعفة لفائدة الجامعة ، والارتباط وكل ركن يمس بسوء من سور تلك الجامعة الطاهرة يستعاض عنها بسبعة ملايين من الأركان المنية تقيمها النفوس بيد الغيرة وتحفظها بنور الوطنية والدين القويم . وهذه الصورة والمعاني العنوية ان كانت قاعدة وجودها بين الأحشاء محرومة من التمتع بحرارة الشمس ولطف الهواء ، ولكن كل كائن مصره للظهور والانتعاش بقوة الحياة بين المادة والصورة فافعلوا ما شئتم مع الحكومة أيها المحتلون فلها طريق ولنا طريق صرير الأسنة في طريقها لايزيدنا في طريقنا الا حكمة واعتبارا ولا يزيد ايماننا الا قوة وصفاء .

كما ان الضغط على الحكومة المركزية يعلمنا أن نقوم بما كان يجب على الحكومة أن تقوم به لأمتها لو كانت حرة التصرف وان حسبتم أنكم بإبعاد الكثير من أبناء الوطن عن ادارة مهام البلاد واستخدام الأجانب بدلا منهم تخمدون نيران الوطنية في القلوب فقد أوشكت الأيام أن تخلف منكم ذلك الظن فالمصريون كانوا قبل احتلالكم مشغولين بعزة الولاية والامارة عن الاشتغال بالشئون العمومية والصوالح الوطنية ، ولذلك كان أغلب نباههم فرحا بما أوتى من سعة الجاه غير شاعر بما ينهش عبد دونه من الخسف وسوء التصرف .

اما الآن فقد اجتمعت طبقات الأمة السفلى والوسطى بطبقات رجالها العليا بحكم الجامعة في المصيبة بعد أن كانت كل طبقة من تلك الطبقات منفصلة عن الأخرى في الأدوار الأولى ، وصار حديث الكل نحو مقصد واحد وغاية شريفة واحدة يؤمل الوصول إليها قريبا بحول الله ، فأى مجلس لأمير أو صغير ليس حديثه الشكوى من تفرق الكلمة وضعف الوطنية ، وأى مصرى كريم لا يستحث الناس على العمل الفاضل وترك الأهواء القديمة التي كانت ركنا مهما من أركان الخراب المالى والأدبى وأى مدينة أو قرية تعمر مجالس أهلها لأن لا بالشكوى من سوء الحال والضعف المستمر فى طريق الحكومة .

وقد يحس بعض الناس أن مثل تلك الأحاديث والمجتمعات تشبه حركة رجعية تدور حول مركز واحد بدون تقدم نحو الأمام وهذا لا محل له من الحقيقة لأن المتأملين يرون أن تلك الشكاوى وذلك الحديث وقودا فعلا يزيد في ترقى الشعور والاحساس الى بين طبقات الناس فانك تعلم أن كثرة المزاومات التي عرضت في طريق الحكومة طرحت على طريق الأمة عددا عظيما من الأمراء المهينين ، وكان بين هؤلاء الرجال جملة معروفة بالفضلية للنفوذ الأجنبي ، وهم اليوم بعد التجارب الأخيرة صاروا جميعا

أبعد عن تلك التهم السابقة وأشدد غيرة وانفعالا من ماجريات الأحوال الحاضرة من كل الشبان الذين تاريخهم من القسم بالحرية والاعتدال ولا تحسين أن ذلك تظاهر مؤقت يخلو اليه عن الوظيفة لأنه من الحقائق المقررة حتى عند رجال الانكليز أنفسهم أنه لو أعطى الواحد من هؤلاء ملء الأرض ذهباً لكي يعود لمل وظيفته السابقة فإنه يرفضها مع أجرها بكل جراءة وفخر ، ماذا من الأحوال الحاضرة كما هي ، واني أعيد مع كمال السرور الحوادث التي قضت بانفصال أولئك الرجال العظام عن مراكزهم السامية وإن كانت قوضت بنيانا شامخا من جسم الحكومة الوطنية إلا أنها وضعتهم أحجارا كريمة في جسم الأمة العام فأفادوه منفعة واعتبارا أكثر من منفعتهم في البنيان السابق وإن قيل إن بعضهم لا يزال محترفا في قوله وفعله وإذا تكلم فأنما يتكلم في أمور اعتيادية مهما نبغ فيها لا يزيد عن أوساط الناس في ادراكها .

أما الحقائق الكبرى التي استفادها من وظائفه السامية السابقة فأما أنه مقفل عليها ولا يريد التحدث في شيء مما هو محل لنظر العموم فلم تستبعد الأمة من اعتزال أولئك الرجال فأقلمت بقدر أهميتهم في الوجود كما يدعى ، فالجواب أن هذا التحرير لا يلبث أن يزول تدريجيا ومع ذلك فسكوتهم عن الكلام بين أيديهم في مثل تلك الشئون مع الاكتفاء ببعض اشارات تفيد الاعتراض أو الاستحسان مقسمة نافعة لما نعلم لهم معنا في مستقبل الأيام .

ولا يفوتك أيضا أيها القارئ اللبيب أن الناس كانوا في دور الحكومة السابق حينما كانت أبواب مدارسها مفتحة لأبناء الرعية على اختلاف معتقداتهم وطبقاتهم للتثقيف والتعليم متشاغلين متهاوتين في تعليم أبنائهم من شدة تحريض الحكومة وتسهيل طرق التعليم أما الآن وقد أعرضت الحكومة بجانبها أو كادت عن تلك الخطة السابقة بما وضعت من العقبات سواء كان في أدوار التعليم أو بعده من حصر المتعلمين في عدد مخصوص وسن معين وأجر باهظ ثم ضيقت دائرة الاستخدام بعد هذا العناء ، فقد استيقظت الأمة من سنة الإهمال .

وغيره الحكومة السابقة تحولت الى كل الأجزاء البصيرة من الأفراد ، وبعد أن كان وزير المعارف في الزمن السابق يبعث الى المديرية في كل شهر أو شهرين بمنشور يستحث الناس على ادخال أبنائهم في المدارس ، صارت المنشورات القولية والحاجة الفعلية تصدر من الناس في الناس ، بالدعوة الى هذا السبيل ولم يكن من الحكومة إلا رد الكثير من الناس على أعقابهم بحجة استكمال عدد المدونة أو كبر سن الطالب أو فوات موعد القبول . ولا بد أن الناس يزدنون تبصرا عما قليل من مضادة نظارة المعارف

لشعورهم فيقولون على أنفسهم أيضا في تربية أبنائهم بتأسيس مدارس وطنية جامعة وتبقى مدارس الحكومة لأبناء من تراهم نظارة المعارف من الدم المقدس المستحق للتعليم دون أبناء عامة الأمة .

والفترة التي بليت من أبناء الأمة العربية في مصر وأسيوط وجرجا عند جمع المكافآت التي توزع على من يبرع في العلوم العربية صورة من صور النخوة العربية القديمة شاهد من شواهد التقدم المحسوس .

وعندنا من الشواهد الكثيرة التي لاتحصى مما يدل على أن اشتغال الأجنبي باضعاف بنيان الحكومة اذلالا للأمة وازهاقا سينتج رغم أنف الأعداء تحصنا بأنفسنا من المكائد والاحتيايل وتدرعنا بسلاح الوطنية الذي لا يقلل واننا سائرون في طريقنا سيرا حبيدا لا يستطيع أى عدو ردنا عنه ولا يخشى المسلمون من احتلال الأجنبي لبلادهم أن يصيبهم ما أصاب الأمم الأخرى من الغناء وذهاب المعالم الوطنية القديمة ، فتلك الأمم التي تلاشت من احتلال الغرباء لم تكن ذات أخلاق فاضلة فطرية ولا متجيلة بدين قويم كدين المسلمين المشهور بكثرة الأنصار والأعوان حتى في قلب أوروبا خصوصا في الأيام الأخيرة ، وكيف يخشى علينا من ذلك ونحن سلالة الدولة العربية والمملكة المصرية القديمة ولنا دولة يزداد عزنا بدوام عزها وتقدمها في ظل الخليفة الأعظم ووزرائه الصادقين وجيشه المظفر ، ولنا أمير لا تحصى صفاته الفاضلة ويكفي لنا تسليية ومرهما لبلوانا انه يشاركنا في ظل عاطفة من العواطف الوطنية الطاهرة وألد سعادة لديه أن يرى أمته متمتعة بنعمة الاستقلال الإداري ، تحت ظل كنفه ولوائه فاحفظه اللهم من كيد الماكرين ، وأبقه ركنا عظيما من أركان الدولة والدين زمنا طويلا وارزقه عمرا سعيدا وملكا هينا انك أنت السميع المجيب .

أمين

ملحق (٢)

جدول

باسماء المحامين والوكلاء المقبولين أمام المحاكم الأهلية

(أول يناير سنة ١٩٠٨)

الباب الأول

المحامون والوكلاء المقبولون أمام محكمة الاستئناف العليا

والمحاكم الابتدائية والجزائية حسب لائحة سنة ١٨٩٣

الفصل الأول

المحامون والوكلاء المقبولون أمام محكمة الاستئناف العليا

القسم الأول

المستقلون أمام محكمة الاستئناف

نمرة مسلسل	أسماء المحامين	تاريخ التقرير	محل الإقامة
١	إبراهيم اللقاني بك	١٩ يناير سنة ١٨٨٩	القاهرة
٢	إسماعيل عاصم أفندي	١٩ يناير سنة ١٨٨٩	القاهرة
٣	أخنوخ فانوس أفندي	١٩ يناير سنة ١٨٨٩	أسيوط
٤	إبراهيم الهلباوى بك	٢٤ يناير سنة ١٨٨٩	القاهرة
٥	عبد الكريم فهم أفندي	٢٤ يناير سنة ١٨٨٩	طنطا
٦	عثمان محمد بك	٢٤ يناير سنة ١٨٨٩	طنطا
٧	محمد أبو شاذى بك	٢٤ يناير سنة ١٨٨٩	القاهرة
٨	محمد عوض أفندي	٢٤ يناير سنة ١٨٨٩	القاهرة

ملحق رقم (٢)

الجوانب السياسية التي تناولها الهلباوى فى الجلسة السرية للدفاع عن الوردانى فى حادث اغتيال بطرس غالى .

« ما هى الأسباب التى أوجبت وقوع هذا الحادث وما هى الظروف التى صدر فيها وهل المتهم يستحق بعد بيانها الرأفة كما نرى أم لا ؟

المتهم معترف بالجناية وبالأسباب التى أوجبت ارتكابها ولكنه لم يعط أسبابا تفصيلية الا عند حضرة قاضى الاحالة وهذا ما قاله حرفيا بصحيفة ٣٦١ من ملف جزء خامس .

« الأسباب أنه خائن لبلده فى أحوال كثيرة منها امضاؤه على اتفاقية السودان ورئاسة محكمة دنشواى وما تعلق بقانون المطبوعات ثم أخيرا مسألة قناة السويس » .

انه لا نزاع فى أن هذه الحوادث السياسية الأربعة التى كونت انحرافا فى الراى العام عن سياسة الحكومة وولت سوء الظن فى أعمالها عند طبقة عظيمة من أهل البلاد .

عن اتفاقية السودان .

هو الاتفاق الموقود فى يناير سنة ١٨٩٩ بين عطوفة بطرس باشا بصفته نائبا عن الحكومة الخديوية وبين اللورد كرومر بصفته نائبا عن الحكومة الانكليزية .

ومعلوم أن هذا الاتفاق الذى ملك انكلترا الأقاليم السودانية التى كانت ميدانا ذهبى فيه أرواح الآلاف المؤلفة من المصريين من فتحه حينما فى مدة ولاية محمد على باشا وحينما فى مدة سميده باشا وحينما فى ولاية اسماعيل باشا وتوفيق باشا وأخيرا فى ولاية عباس باشا .

وتبع هذه الأرواح الشهيدة القناطر المنقطرة من الأموال والأمتعة والفخائر لم يقابل من جميع الطبقات بشير الحزن والكمد والظمن .

السودان لم يذهب بهذا العقد من مصر بل ظهر أن الشركة السورية التي جعلت لمصر فيه والتي كان من شأنها أن تخفف البلاء انما وضعت كمنسوخ لأن يبقى على مصر الى ما شاء الله الغرم مالا ودما ولا نكلترا الغنم ملكا وسيادة ودولة .

من يذكر جيش علاء الدين باشا الذي ذهب شهيدا في تلك الأصقاع من يذكر الدماء التي أريقَت في جهات بحر الفزال دارفور وكوردفان من يذكر أن خسارة مصر لقنال السويس مدة السبعة وثلاثين سنة الماضية والسنتين الباقية سببها الحاجة الى المال لتأمين حدود السودان من جهة الحبشة . من يذكر كل هذا ويذكر أن عقد ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ قضى على ما كان يرجى من هذه الأقاليم عوضا في مستقبل الأيام الا يكون معنورا اذا سالت دموعه حزنا وتفتت قلبه كندا من هذه المظلمة الكبرى التي أصابت مصر في آخر شيء لديها بهذا الاتفاق .

لم يكن في قوتنا كما أنه ليس بمقدورنا الآن أن نرد ما اغتصب منا مما بناه لنا أبائنا وأجدادنا بدماء عزيزة وأموال جملة لازلنا نتجرع قصص وفائها الى الآن والى عهد طويل أيضا . ولكن بقي في قدرتنا شيء واحد لا يمكن لأى ظالم أن ينكره علينا وهو أن نحفظ لأنفسنا هذا الصل من ضمن أعمال السوء ونحسبها على فاعليها واذا لم نقدر أن نترك لذريتنا من بعدنا كنوز السودان ليتتمتعوا بتعيمها فلنترك لهم عنها عوضا دموعا تسيل وذكرى محزنة فإن الأمم قد تستفيد من المصائب درسا كما تستفيد من العز والسultan سعادة .

ومن العدل أن نعترف هنا بأن مسئولية هذا العقد مهما كانت فادحة لا يصح أن تلقى على من امضاء خاصة بل هي موزعة بينه وبين أعضاء الوزارة التي كان فيها وزيرا للخارجية ولكن يجب أن لا ينسى أيضا أن الوزراء وان كانوا متضامنين في أعمال نظاراتهم الا أن كل وزير مسئول عما يقع في نظارته أولا وبالذات ثم تأتي بعد ذلك مسئولية زملائه في تلك الوزارة لهذا عد هذا العقد بحق نقطة سوداء في تاريخ انقيدها مهما تعدد المسئولون معه .

ليس بشفيح ولا بمخفف لمسئولية من أمضى تلك الاتفاقية علم التكافؤ في القوة بين المتعاقدين ولا بشفيح ولا بمخفف ما يقال من أن وزراء مصر مضطرون على نوع ما الى الاصغاء الى نصيحة انكلترا مادامت محتلة لوادى النيل كما جاء في تلغراف اللورد غرانفيل ذلك لأن هذه القاعدة من جهة الرجوع للنصائح الانكليزية معناها كما يفهمه كل ذوق وعقل أنها فيما يتعلق بالأعمال السياسية والادارية والتي يظهر منها أن

مركز انجلترا مركز نصح يخلص النصح ولاغاية شخصية او منفعة في العمل بهذه النصيحة الا منفعة مصر .

وبالضرورة هذه الحالة تنتفى عندما يكون الأمر متعلقا بمنح إنجلترا نفسها حقا عظيما كالمطلوب في عقد ١٩ يناير وهو حق التدخل لها عن حق الملك والسلطان .

اذ لا يوجه أقل عاقل يقول أن مركزها كان في ذلك الوقت مركز نصح يجب الرضوخ لمشورته . ولذلك كان اعتقاد الناس في ذلك الوقت أن نظار الحكومة الحديوية في مكنتهم وفي قوتهم أن لا يقبلوا هذا الاتفاق ولا حرج على مراكزهم أصلا لأن إنجلترا التي تفتخر بأنها تعلم الأمم الضعيفة المحاماة عن حقوقها لا ترضى أن تنتهز فرصة احتلالها لمصر وتأخذ منها عنوة أخصب بلاد تابعة لها .

وما جرى اليوم في مسألة قناة السويس من ترك الحكومة الأمة ورغبتها في قبول امتداد أجل شركة القناة أو عدم قبوله مثل من الأمثلة التي تؤيد ذلك الرأي .

ولو فرض وكان في غير مقدرة من قبل هذا العقد أن لا يمضيه فبقي عليه شيء واحد لا يتنازع أحد في امكانه وهو ترك الوظيفة ليخلص من عار بيع قسم عظيم من بلاده بلا ثمن وفي ظروف غير مشروعة .

كان ينبغي أن تكون استقالة المرحوم شريف باشا من الوزارة لما طلب منه اعلان التدخل عن السودان مثلا لحلفائه في الوزارة المصرية مع أنه رحمه الله لو كان تخلى عن السودان ما كانت الخسارة على مصر تساوى جزءا من ألف من خسارة اتفاق سنة ١٨٩٩ لأن السودان لما طلب من شريف باشا اعلان تركه كان شعلة نار بالفتن والثورات وكانت المحافظة عليه مجلبة لحسائر جمة ولذلك لما خلفه المرحوم نوبار باشا في الوزارة وقبل ما كان أبى عن قبوله صلفة استتات الناس من عمله ولكن كان لهذه الاساءة مرهم وهو فائدة تخفيف العناء عن مصر بإرسال العساكر والأموال وقد كانت في حاجة عظيمة اليها .

أما وقد مر بعد ذلك فوق الخمسة عشرة عاما ضعفت فيها قوى الثوار وتراجعت قوى الجيش المصرى وتحسنت حال الخزينة المصرية ثم قامت بالفعل لاسترجاع « دنقلة » أولا ثم « بربر » ثم « الخرطوم » وتم الفتح فعلا بجيش مصر ومال مصر فلم بعد تنازل مصر سنة ١٨٩٩ تنازلا عن أمل بل تنازلا عن ملك تام حقيقى بخلاف تنازل نوبار باشا .

هذا هو اتفاق السودان الذي يقول عنه المتهم أنه من ضمن أسباب ارتكابه لقتل بطرس باشا غالى فهل لا يعد ذلك سببا من أسباب الرأفة . محكمة دنشواى :

المراد من محكمة دنشواى المحكمة المخصوصة المشكلة بموجب الأمر المالى الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ والتي عقلت للمرة الثانية فى يونيو سنة ١٩٠٦ وكانت برئاسة بطرس باشا بصفته نائبا عن سعادته ناظر الحقاينة .

ان تشكيل هذه المحكمة بموجب قانونها الحال من أكبر ما أصيبت به مصر فى عهد الاحتلال سواء من جهة قانونها أو كيفية تشكيلها ، فمن الجهة القانونية قد سمح لقضاتها بأن تحكم على أى ذنب بأى عقوبة تراها بدون أن تتقيد فى ذلك بقانون العقوبات لا فى نوع العقوبة ولا فى كميته بحيث يجوز لها بهذا الاطلاق أن تحكم على من يرتكب أى جنحة صغيرة مثل السب أو التعدى البسيط على أحد عساكر جيش الاحتلال بأشد عقوبة كالقتل وهذا منتهى ما عرف من الحيف والشدة والاحتلال بحق المساواة فى عصرنا الحاضر ومن جهة التشكيل فاشتراط فى صلب قانونها أن تؤلف أغلبية قضاتها من الانكليز وأن تكون الأقلية فيها للمصريين .

فحرمان الأمة المصرية من الأغلبية لمقاضاة من يتهم من أبنائها بالاعتداء على أحد عساكر جيش الاحتلال وولاية جنسية هذا المتعى فى القضاء لحد الأغلبية فيه منتهى الاذلال للأمة عامة .

اتضح من هذا أن هذه المحكمة المخصوصة مبنية من المصيرين لأنها عنوان ظلم ورمز الاستخفاف والاستهانة بحقوقهم حتى ولو حكمت فى تطبيق الوقائع التى تعرض عليها بأعدل الأحكام وأخف العقوبات فلا غرابة إذا كان كل من يسلطها ويشترك فى عملها من المصيرين مهما كانت وظيفته رئيسا أو قاضيا أو مدعيا أو محاميا مبعوضا وممقوتا عنده الجمهور ولو كان من أبر الناس بأبناء وطنه ومن أكثرهم اخلاصا ومحبة لهم .

ويكون مثله كمثل من يدخل محل شبهة فانه من الصعب أن يقنع الناس بأنه دخل ليؤدى عملا لازما .

وتزيد خطارة مسئوليته اذا ظهرت هذه المحكمة بشدة غير مالوفة والحكم الذى صدر فى قضية دنشواى باجتماع الناس هنا وفى انكلترا بالغ حد التناهى فى الشدة فى عقوبته أولا وطريق تنفيذه ثانيا فالذين اشتركوا فيه من المصيرين تعرضوا لخنق الأمة وعدائها ، وأحد المدافعين فى هذه القضية يعلم قبل غيره مقدار ما أسابه من ذلك العناء ، ولكن ليس

هنا محل الشكوى مما أصابه ولا محل تبرئته مما آتاه به لأنه في هذا الموقف الخطير موقف الدفاع عن الورداني يجب أن ننسى كل شيء يخصنا فنسأله فيما أصابنا كما نسأل المسامحة فيما عساه يكون قرط منا أمام تلك المحكمة لكي نتفرغ للقيام بواجب الدفاع عن متهمنا الآن .

قلت أو المحكمة المخصوصة رمز من رموز الإهانة للأمة المصرية فالذين يشتركون فيها من المصريين يكونون كممثل قواد الجيش الذين يهدد اليهم أمر امضاء عقد تسليم بلادهم للقاتح ومأمورية كهذه أمام الجمهور قلما يسلم القائم بها من تهمة بمحاباة العدو وإهمال حقوق مواطنيه فيعرض أمثال هؤلاء لاشنع التهم بقطع النظر عما إذا كانت الضرورة قضت بامضائه ولو كان فيه حق النعاه وصيانة ما تبقى للأمة من العرض والشرف .

فإن اقناع الجمهور بهذه الحقيقة صعب جدا كان الأمم من طبيعتها أن تستهل رفع العار عنها وتخصه بنفر منها ولذلك قلما نجأ قواد الجيوش الذين صادفهم سوء البحث بالانهزام أمام العدو من تهمة الخيانة والرشوة بقطع النظر عما كان سبب الهزيمة فساد نظام الجيش أو كثرة عدد العدو فبطرس باشا لأنه كان رئيس المحكمة المخصوصة في قضية دنشواي ناله نصيب من تلك التهم الشنيعة وكان من الصعب تفهم الناس خلاف ذلك حتى ولو كان بريئا من تلك التهم .

فأبراهيم أفندي الورداني معذور تمام العذر في حقه على رئيس تلك المحكمة واعتباره خائنا لوطنه بسبب ذلك الحكم الذي صدر منها مطاوعة لهذا التيار الذي بلغ صدهاء عنان السماء .

رددته الصحف هنا وفي انكلترا وتكلم به رجال الحكومة هنا وفي انكلترا اعترض عليه جمهور من أعضاء مجلس النواب الانكليزي وصادف استهجان معظم جرائد العالم المتمدن .

والطلعون على ما جرت به السياسة هنا وهناك يظنون أن هذه الحادثة لعبت دورا كبيرا في علاقة مصر بانكلترا والذين يبالغون منهم ينسبون إليها ما نراه من التغير في الأشخاص وفي السياسة الانكليزية في مصر من أوائل سنة ١٩٠٧ إلى الآن .

فهل مع هذا لا يمد الورداني أفندي اذ اتبع هذا التيار وعد بطرس باشا خائنا وممنورا فيما قرط من أثر لهذا الاعتقاد ؟

إعادة قانون المطبوعات

خيرية الآمال التي صادفت الرأي العام بإعادة قانون المطبوعات في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ كانت ولا تزال شديدة جدا سمح صلبها في الميادين العمومية على أفواه المتظاهرين من جميع الطبقات على أثر اعلانه .

وفي قاعة مجلس الشورى وأخيرا على مسامع الجمعية العمومية التي طلبت لغو ذلك القانون والإكتفاء بالقانون العلم في معاملة من يخرج عن حد اللياقة من أرباب الاعلام .

لما يعمل صبر الناس من جمود تلك الوزارة التي دامت نحو الأربعة عشر عام وجاءت وزارة بطرس باشا على أثر القول بأن سياسة العنف والاذلال تقرر العلول عنها وأن يحل محلها سياسة الحلم والتساهل تلقى الناس بالأخص الذين من طبقتهم حسن الظن بالأيام هذه الوزارة بالبشر والترحاب .

قوبلت في الثلاثة أشهر الأولى من ولايتها بالتهليل والتكبير في الشوارع وبالتمحية والإجلال مرارا في قاعة مجلس الشورى والجمعية العمومية التي انعمت للقرار على زيادة ضرائب المقاربات المبنية حتى أن روح الود والميل الى تسهيل أعمال هذه الوزارة قضت على الجمعية العمومية بأن تقبل مشروع زيادة تلك الضرائب (تلك الزيادة الفادحة مع أن لها السلطة القطعية في مثل هذه الضريبة والحكومة لا يمكنها بدون قبولها أن تزيد درهما واحدا) بدون اقتراح أى تعديل ولا شرط هذا التهليل والتكبير من جميع الطبقات لهذه الوزارة التي يرأسها قبضي حل محل رئيس مسنم ينبغي ألا ينسى بأنه من الأدلة القاطعة على أن مصر لا تنظر في سياستها الى الدين بل تحترم الرجل بقدر الخدمة التي ترجوها منه وأهليته للقيام بواجبه سواء كان مسيحيا أو مسلما فصدور قانون من هذه الوزارة لمصادرة الحرية والضغط وإحياء سلطة الاستبداد مثل قانون المطبوعة في تلك الظروف التي كانت الآمال فيها قوية في السير بالبلاد الى الأمام جاء ضربة قاضية على تلك الآمال وأحدث تلك الفرقة الهائلة قانون مضى عليه اللورد كرومر ولم يقبل العمل به لمنافاته لحرية الصحافة ووزارة الحرية والآمال تبعث به من قبره . قانون يقول اللورد كرومر وهو الملقب بواضع سياسة العنف والضغط بعدم الحاجة اليه حيث قال مرارا حرية الصحافة من الأول ، ثم يقول في صحيفة « ورأيي الخصوصي أن خير ما فعلته الجرائد إفادة الحكومة المصرية بوجه العموم وشر ما فعلته لم يضر ضررا بليغا بمصالح البلاد الحقيقية » .

ثم تأتي وزارة الحرية وممهدة نيل المستور تجعل فاتحة أعمالها كم الأقواء به فليس بغريب أن تنفض القلوب من حولها وتنظر إليها بعين الحذر بل سوء الظن . جاء في الجزء الأول من كتاب لومبروزو وولاشي (الجرائم السياسية) صحيفة ٥٢ ، ٥٣ ما ترجمته :

« أكبر ما يصيب الأمم من التهيجات العصبية مسيب دائما عن تأثيرها في أحوالها الأدبية حتى لو كان الظاهر يدل على أن قيلمها مسبب عن مسائل اقتصادية أو اجتماعية فإن الأمم تحتل بسهولة ما يعترض حياتها للمادية . مهما كان خطرا على شرط أن تكون مطمئنة على حريتها أما إذا شعرت بأنها تضايق في هذه الحرية فمن النادر أن تحتل ذلك طويلا ولو قدم لها تعويضاً ومكافأة عن هذه الحرية كل ما يمكن تقديمه من السعادة المادية التي تنتج عن المهارة وحسن الاداة » .

أضافت هذه الوزارة الى شدة قانون المطبوعات شدة إدارية ضد الذين أعلنوا استيائهم من العمل به . عاملت المتظاهرين بشدة وعاملت بعضا من الجرائد بمثل هذه الشدة وقد ألقى عدد غير قليل من المتظاهرين في السجن بدعوى أنهم ارتكبوا بعض ما يخل بالأمن في طريقهم أو تعدوا على رجال الضبط من صحافيين وطلبة المدارس ومجاورين من الجامع الأزهر .

سنت بدعة في الطرق لمنع الناس من مشاهدته موكب الأمير في ذهابه وإيابه في أحياء المدينة باقامة أسوار من رجال البوليس على جوانب الطرق لتحرمهم ليس فقط من الاقتراب من أميرهم والتمتع بمشاهدته بل ومن تمكنهم من أن تصل الى مسامعه أصوات الشاكين والمتضرعين من رعيته .

ادعت الوزارة عند اعلان العمل بهذا القانون بأنه سيطبق على الأجانب والمصريين على السواء فخفف ذلك بعض لشيء من وقعه لأن التعميم في الظلم نوع من العدل (ولو كان عدلا قليلا) .

ولكن لم تلبث الأيام أن جاءت بخلاف هذه الدعوى وظهر أن المقصود ببلاء هذا القانون هو المصري التعيس الحظ في بلاده أما الأجنبي فترك وشأنه ينال من شرف المصري ما يشاء بلا رقيب ولا محاسب ومن ذلك ما أصاب القضاء الأهلي من الاعتداء في بعض الجرائد الأجنبية المحلية عند الحكم بالبراءة (في قضية قناة بورسعيد) فزاد هذا الامتياز في المعاملة الخطب خطبا وحرم المصري حتى من أن توجد له سلوى من هذا الخسف بأن يرى زميلا له في هذا الاعتساف وصار ظلم القانون وارهاقه محتكرا للجرائد المصرية كما أن الرحمة وحسن الرعاية من نصير الجرائد الأجنبية .

يقول أحد الوزراء في وزارة بطرس غالى باشا فى حديث له مع المسيو فرنان براون الذى نشر فى (الجورنال دى كير) بعد ثلاثة أيام من اعلان العمل بذلك القانون « يمكننى أن أقول لك أنه لا توجد جريدة أوروبية أتت ما يستلزم إعادة القانون المحكى عنه لأن الجرائد الأوروبية تعرف كيف تتنافس من غير أن تتعرض للأشخاص » كلام كالسهم الجارحة لأنه بقدر ما يرفع أدب الصحافة الأوروبية بدون استثناء يحط من كرامة الصحافة الوطنية وأدبها بدون استثناء كلام لا يبقى فى القوس منزعا ولا فى النفس احتمالا للتصديق بأن هذه الوزارة تحفظ لأبناء وطنها فى شعورها كرامة الأمم المستحقة للحرية والاستقلال .

هنا فى هذه الجملة الصغيرة شرح واف ودرس كاف يبين للناس حكم وزارتهم على آداب وأخلاق الطبقة التى تتألف معظمها من الأشخاص المتعلمين .

فإذا كان هذا مبلغ ظنهم بهذه الطبقة وبآدابها وأنه لأجلها أولا بالذات احتيج فى معاملاتها (دون زملائهم الأجانب) الى إعادة قانون المطبوعات فكيف يكون حكمهم على جدارة واستحقاق الطبقات التى تلى طبقات الكتاب والصحافيين وهم فى الغالب أقل خبرة وكفاءة بطرق التصرف فى الحرية الفكرية والحرية الشخصية من الطبقة المذكورة الا أن الذين كانوا يظنون بهذه الوزارة كل الظنون ويتمنون الخلاص من حكمها معذرون ألف مرة الذى يظنون أنها كانت تميل الى احتقار المصرى ودوسه بالأقدام اذا أمكنها لا يحتاجون لعناية ولا مبالغة فى جميع الحوادث التى تشهد بهذا فقد كفاهم ذلك التصريح مبررا لهذا الظن .

وتصريحات الوردانى بصفحة ٩٣ من محضر التحقيق من أنه كان يتمنى أن لو تسقط وزارة بطرس باشا تصريح يشف عنه أمنية حقه طالما تمنأها غيره من المصريين لتلك الوزارة فهو انما تمنى حقا شرعيا يشترك معه فيه جمهور عظيم ممن لا يعجبهم الغرض ولا تستخفهم الشبهات ومعدرة أيضا فى تصريحه ٢٠٩ جزء ٣ تحقيق بالنسبة لرئيس هذه الوزارة من أنه كان يعتقد فيه أن سياسته ضارة لبلاده وأتمته ذلك. لأن الثقة تزعجت خصوصا ثقة الشيبية من تلك الأعمال والأقوال .

مشروع امتداد القنصل

هذا هو المشروع الوحيد الذى جادت به الحكومة على الأمة لتعطى رأيها فيه وقد كان ينبغى أن يعد من حسنة هذه الوزارة التساهل والاصفاء لصوت الأمة فى احالة المشروع على الجمعية العمومية . ولكن من سوء الحظ قد ظهر من وقائع كثيرة وأقوال تناقلتها الخاصة والعامة أن

أول مشجع لمشروع الشركة والحاض على قبوله هو عطوفة الرئيس السابق يل لما أصبح في شهر أكتوبر سنة ١٩٠٩ عرض المشروع على الحكومة ، وتقدمت تفرافات من معظم أنحاء القطر من الذوات والأعيان للجانب العالي ولحضرات النظار بطلب اعلان المشروع وأخذ رأى الأمة فيه أشيع أن عطوفة رئيس النظار كان غير مبال لأخذ رأى الأمة ولا لطلب أى تعديل فيه .

هذه الاشاعة يصعب على الدفاع أن يأخذ على نفسه صحتها ولكن يقرر أنها حصلت فعلا وتداولتها الألسن وصارت كقضية مسلطة اعتقدها الورداني أفندي كما اعتقدها كثير غيره وقد علوا من القرائن على زعمهم حديثه مع أحد محرري الجرائد الذي نشر في أول نوفمبر سنة ١٩٠٩ حيث قال « هذا العرض لا يزال تحت النظر ويمكن أن أقول لك مبدئيا أنني لا أرى منه ضررا » هذا الرأى كان رأى رئيس النظار عن المشروع وقد كان في نوفمبر سنة ١٩٠٩ قبل التعديل . كان يقضى بأن الشركة تأخذ النصف من الأيراد بشرط أن لا ينقص عن الخمسين مليون فرنك وبشرط أن الحكومة تتحمل بعد انقضاء أجل الامتياز معاشات جميع المستخلصين عن مدة خدمتهم في الشركة ومع ذلك لا يزال الرأى العام وقرار الجمعية العمومية شاهدا على أن ذلك المشروع ضار حتى بعد تعديل ذلك الشرطين فكيف به قبل التعديل ؟ يستدلون أيضا على أن بطرس باشا كان من أنصار الشركة وأنه ضد الاعتماد على رأى الأمة في قبول المشروع أو رفضه بما جرى في جلسة الجمعية العمومية في يوم الخميس ١٠ فبراير سنة ١٩١٠ قبل الحادث بتسعة أيام .

جرى امران جديران بالأهمية في هذه الجلسة :

الأمر الأول : أن أحد الأعضاء لما طلب أن تشكل لجنة لفحص هذا المشروع تبع هذا الطلب في الحال بذكرى من يرغب تشكيل اللجنة منهم فقاطعه رئيس الجمعية قائلا متى اتفقنا على ضرورة تشكيل لجنة يمكنك التكلم عن أسماء أعضائها وهذه المقاطعة من دولة الرئيس معقولة وفي محلها ولكن لما نرى أن العضو الذي تكلم بعد العضو الأول الذي قوطع على حديثه أعاد ما قاله العضو السابق واستمر في ذكر الأسماء التي يرغب تعيين اللجنة منهم .

ونرى أن العضو الأول يجيب على سؤال الرئيس بأن الأسماء التي ذكرها العضو الثاني هي التي كان يرغب تسميتها ولما نرى أن الأقلية التي عرضت أسمائها في هذه اللجنة استقالت معتذرة بعدم الكفاءة .

ولما كان حضرات المستقيلين من المعروفين بالكفاءة لدراسة مشروع القنال مثل زملائهم شك بعض الناس في صحة هذه الأعذار وظن أن

للدروساء مساع في ترويج المشروع وأن ظهور الأغلبية في تأليف اللجنة
ممن لم يتأثروا قضى على تلك المساعي واحبطها فلم يعد بد من استقالة من
استقال محتجا بعدم الكفاة .

الأمر الثاني الجدير بالذكر وقع في الجلسة عيها أن بعض الأعضاء
قال أنى لم أفهم من خطاب الجناب المال اذا كان رأى الجمعية شوربا
أو قطعيا . فأجاب رئيس النظر « ليس للحكومة أن تبدى شيئا في النطق
الخديوى ومازلت أقول أن الحكومة ليس عندها شيء غير هذا » .

اشترك عدة أعضاء في هذا السؤال وطلبوا التوضيح ورئيس الوزارة
مصر على عدم التوضيح فكثرت اللفظ والجدل حتى اضطر رئيس الجمعية
الى قفلها قبل نهاية المناقشة كأنهم فروا بقفل الجلسة من طلب الاقتراع
على التفسير فتجمع الجمعية على طلبه فيشتد الحرج بين الجمعية ورئيس
النظر وتزيد الحالة رداة عما كانت فقفلوا الجلسة على غرة وبدون نهو
الموضوع المتناقش فيه يظهر من التحقيق أن الوردانى أفندى كان من ضمن
المتفرجين في هذه الجلسة فرأى تلك المناقشة وأصابه من الانفعال حيث
قال بصحيفة ٩٣ من مخضر التحقيق « لما حضرت في جلسة الجمعية
العمومية التي عقدت بعد تشريف الجناب العالي وسئل فيها بطرس باشا
عن تفسير ما جاء في النطق الخديوى ورفض ذلك تغيظت جدا ورأيت أن
فى ذلك منتهى الاستبداد منه وعدم احترام لنواب الأمة وأخذ منى القبط
كل مأخذ واشتدت بى الحالة العصبية حتى كنت أحلم ليلا أنى أهجم
عليه لقتله » .

فمن هذه المعاملة وهذا الإباء تعزز أيضا ظن الذين يقولون بأن رئيس
النظر كان من أنصار المشروع وأن عرضه على الجمعية العمومية كان بتأثير
وقوة أخرى لم يستطع لها ردا وقد جاءت قرينة جديدة على أن النواب كانوا
فى حل من طلبهم تفسير النطق العالي . وهى نصريح عطوفة محمد سعيد
باشا رئيس الوزارة الجديد فى الجمعية العمومية أخيرا بأن رأى الجمعية
ستمعمل به الحكومة ويكون قطعيا لا يعطل عنه فما أغنى السلف لو صرح
بما صرح به خلفه ولكن هى الاقتدار تجرى بما لا تشتهى السفن . فهل
هذه التصرفات التي أوجبت الاستياء العام من رئيس النظر السابق
لا يكون عنرا وشفيعا لأبراهيم الوردانى « » .

ملحق رقم (٤)

مقال بعنوان :

« اسناد الوظائف للأقليات »

نحن لا نشكو من تقسيم وظائف القضاء بيننا وبين المسيحيين على نسبة معقولة وعلى مراعاة قاعدة الكفاءة في التوظيف ولكن نشكو بين أيديكم ونشكو للرأى العام هنا وفى أوروبا من سخط اخواننا ودعواهم أنهم مهضوموا الحقوق ليتذرعوا بذلك الى الاستيلاء على البقية التى لا تزال بيد اخوانهم المسلمين .

نعتب على اخواننا لهذه الشكوى لأنها جاءت فى ظروف وزمان نحن فيه أشد الحاجات الى نسيان كل المغارقات المذهبية وعدم النظر لغير الصفة الوطنية العامة .

نعتب عليهم لأن شكواهم بصفتهم أقباط فقط لا بصفة مصريين قد يفهم منها أنهم يريدون استفزاز الرأى العام المسيحى فى أوروبا على اخوانهم المسلمين .

نعتب عليهم لأن هذا يضر بالوحدة والجامعة الوطنية التى يجب أن نتضامن فى حفظها والدفاع عنها .

يجب مع ذلك أن لا تبالى الحكومة بمعتقدات هذه الطبقات ويجب أن تنظر فى اعطاء الوظائف دائما الى مستحقيها سواء كان مسلما أو قبطيا . ولكن كان من أوجب الأمور على القبطي أن لا يتكلم فى الوظائف وطريق اسنادها من الجهة الدينية لأن ذلك يحرك عوامل الجهل الذى يدغو الى تزعزع أركان الثقة بين الحاكم والمحكوم وذلك من أكبر ما تصاب به الأمن فى حكوماتها .

ان الضرر هنا بكيان الأمة المصرية أن يطلب الأقباط من وظائف الحكومة نصيبا يوازى نسبتهم العددية فان هذا قد يستلزم أن يتربع على

(١) جريدة المؤيد اول مايو ١٩١١ بقلم الهلباوى .

دست المناصب العليا قوم غير أكفاء لادارتها لا لعله الا كونهم أقباط وفي هذا ضرر بالمصلحة العامة •

دائما نشكو من الوظائف التي اختص بها المسلمون دون الأقباط ومثل على ذلك بوظائف المديرين ووكلائهم والمحافظين ووكلائهم ومأموري المراكز وفي مصالح الري •

فلماذا لا ينطبق العدد في وظائف الحكومة التي رؤسأوها منكم على نسبة التعليم وتبقى الأغلبية دائما فيها للمسلمين ؟

هل يوجد الكفاءة العلمية سبيل يهتدى به اليها خلافا لشهادات الدراسة ؟

هل تقولون أن المسلم المتعلم أقل رغبة في خدمة الحكومة من أخيه القبطي ولذلك اختل التوازن في الوظائف ؟ ان الحس يكذب هذا الغرض لأنه لا توجد أبواب ارتزاق صناعية أو تجارية أو زراعية عند المسلمين ولا يوجد نظيرها عند المسيحيين •

أيها السادة

كفاني حديثنا مع أخى القبطي فواجه لكم القول : ان من أكبر المغنندات لما زعم من أن نسبة القبطي في الوظائف تابعة لنسبة الكفاءة ان الأغلبية الكبرى التي له هي في الوظائف التي لا تحتاج شهادة دراسية من القائمين به ليقولون ان عدد موظفي المالية من الأقباط لا يزيد عن الأربعمئة وليس بين هذا العدد أكبر من خمسين يدهم شهادات دراسية بين ابتدائية وثانوية وعالية فعلى أى سند وجه ذلك الجيش الباقي •

في مصلحة السكة الحديد وفروعها من الأقباط يزيد عن الألف وليس فيهم ذو شهادة أكثر من عدد أصابع اليدين فبأى سبب وجد ذلك الجيش وما هو سند الكفاءة التي قام عليها وجودهم بهذه الكثرة ان لم يكن هناك تحيز مذهبي من أولئك الرؤساء • ان كان هذا هو الحال ورؤساء الأقباط مع ذلك رؤسئون أيضا بمديرين من المسلمين أو الأجانب فكيف يكون الحال لو كان منهم مديرون في الأقاليم ؟

ان وظيفة باشكاتب المديرات والمحافظات انحصرت في الأقباط فهل ذلك لان القائمين بها من ذوى الشهادات العالية ؟

كلنا يعلم أنهم جميعا غير حائزين لشيء من ذلك ومن يظن أن هذا الاحتكار بسبب مساعدة رؤساء نظارة المالية من الأقباط يكون معذورا حتى لو كان الواقع خلاف ذلك •

يدور على الألسن أن التشيع لم يقف عند حد تفضيل القبلى على أخيه المسلم ولو تساويا كفاءة بل تصداه الى قبول القبلى فى الوظائف ولو لم يكن أهلا لا أصلا .

يقولون ويقولون من أشباه هذه الوقائع ولا سبيل لرفع هذه الشبهات سوى أن تلت الحكومة نظرها لتنفيذ القوانين الخاصة بالتوظيف والرفق والترقى تنفيذا عادلا وأن تعود فى التوظيف الى طريقة الامتحان أمام لجنة تشكيل بنظارة المعارف العمومية كاللجنة المستديرة التى كانت بها وطن تؤلف تلك اللجنة تأليفا يضمن حقوق الجميع على السواء بذلك تنتفى الشبهات ويستقيم العدل ومتى اطمأن الناس للعمل وجدت الثقة بالمساواة فالأخاء بين جميع العناصر .

عندها يقول المسلم والقبلى على السواء فليعش العدل فليعش الأخاء والسلام .

ملحق رقم (٥)

كلمة ابراهيم الهلباوى أثناء نظر ميزانية ١٩٣٦

« كثر الجدل وطالت المناقشة حول هذا الموضوع ولذلك كنت أود
الا أنكلم فيه ولكن رد حضرات الزملاء على اقتراحنا أخرج مركزنا أمام
الجمهور . لانريد أن يقال عنا أننا أتينا هنا لنمنع الخير عن الموظفين .
اننا نشترك معهم فى عواطفهم . ان تكلمت باسم الموظفين فاسمحوا لنا أن
نتكلم باسم الخزانة التى تنوء بالأتقال الباهظة والتى لا تجدها سندنا
الا ضمايركم تريدون أن تصلحوا مظالم العهد الماضى فهل هذا فى طاعتكم
أو طاقة أى انسان ؟ صعب جدا أن ننبش مظالم ذلك العهد لأنها فوق
العد . كان هناك موظفون يتقاضى الواحد منهم منذ سنة بل منذ أشهر
أربعين جنيها أو خمسين جنيها فساعدته خطوط الماضى حتى وصل مرتبه
الى ١٥٠ جنيها فى مدة شهرين فماذا تقولون فى هذا ؟ وكيف يمكنكم
اصلاح هذا الظلم البين مع انكم تقرررون أن هذا أصبح حقا مكتسبا ؟
(تصفيق) لا طاقة لهذا المجلس برد العدل الى نصابه . انتهت مأموريتنا
اليوم بأننا نعالج جروحنا فى المستقبل فقط وكل ما نطلبه هو إيقاف منح
العلاوات وليس فى ذلك تعد على أى حق مكتسب كما يقولون لأن نظام
الدرجات يعطى للسلطة التنفيذية الحق فى منح العلاوة أو منعه فهل من
حرج علينا اذا طلبنا من الحكومة أو أشرنا على الوزراء ألا يمنحوا علاوات
حتى يقف كل موظف عند حظه الذى وصل اليه فى الماضى بحق أو بغير
حق ؟ أى ضرر على الموظف فى ذلك ؟ قولوا له أنظر الى أبيك وأخيك كيف
يعيشان ؟ لقد كان ثمن قنطار القطن ٢٠ جنيها و ٣٠ جنيها فأصبح ثمنه
الآن ٤ جنيهات . وقد وصلت بفضل الله الى درجة يحسدك عليها الكثيرون
فاذا ما طلبنا منع الزيادة فهل تشكو وتتألم ؟

ان على الموظف كما على غيره من أفراد الشعب واجبا نحو وطنه لقد
قلت أرزاق الشعب فى الزمن الأخير ويكفى لبيان ذلك أن تقارن بين ثمن
القطن اليوم و ثمنه فى سنة ١٩١٩ لتبين الفرق الهائل بين الحالين .
لما وصل ثمن القنطار الى (٤٠) أربعين جنيها ، ارتفعت ائمان الحاجيات
حتى أصبح من المتعذر على الموظف أن يعيش بمرتبه اذ ذاك وقامت ضجة

كبرى حول هذا الأمر وكنا من أول المنصفين للموظفين وناديننا بأنه يجب أن ينال الموظف شيئاً من هذا الحظ . زينت المرتبات فقبلنا ذلك على العين وبرحابة صدر نظراً لارتفاع أثمان الحاجيات ولأن أفسراد الشعب تضاعفت أرباحهم .

ولكن ما عذر الموظفين اليوم ؟ ألا يعملون ما أصاب ثروة البلاد بسبب الكارثة التي حلت بأسعار القطن في الوقت الذي زادت فيه مرتباتهم . كان ثمن رطل السنن ٢٦ قرشاً وقد أصبح اليوم ٧ قروش وكان ثمن المتر من القماش ١٦ قرشاً واليوم عادت جميع الأسعار الى ما كانت عليه قبل . ورغماً عن هذا كله فإن نواب الأمة يحترمون الحالة التي وصل اليها الموظفون ولا يطلبون منهم أن يشاركوهم فيما أصابهم وأصاب الأمة من الخسائر .

ألا يكفي الموظفين أن المأمور كان يتناول ١٢ جنيها شهرياً فأصبح مرتبه الآن ٦٠ جنيهاً وكان القاضي يتناول ٤٠ جنيهاً فأصبح يقبض اليوم ٨٠ جنيهاً وأصبح مرتب رئيس المحكمة ١٠٠ جنيه بعد أن كان ٥٠ جنيهاً . أن المجلس يحترم هذه الحقوق ويعتبرها مفسدة وكل ما يطلبه والأمة تشكو البلاد وتئن من الكساد لتمطيل مصالحها هو توفير بعض المال لاتفاقه في مرافقها الضرورية كتحصين حالة الري والصرف والاصلاح الطبى في القرى وغير ذلك من مرافقها التي أصبحت مشلولة لعدم وجود المال اللازم لأحيائها .

أيها الموظفون استحلّفكم بحرمة وطنكم عليكم وبحق ما أعطيتكم من نعمة ألا تفضّبوا إذا ما رأى النواب أنه من المصلحة العامة إيقاف منح الصلاوات .

حضر الزملاء لا تتأثروا بنعمة الظلم الذي يقولون أنه لاشك واقع على صفار الموظفين . كنت في إحدى الجلسات وكان بجانبى أحد الحجاب فسألته عن ماهيته فأجابني « تسعة جنيهات فقط » وهذا يدل على ما وصلت اليه نفسية الموظفين . ان كان الموظفون أبناءكم وإخوانكم فهم أيضاً أبناءنا وإخواننا ولكن عليهم واجبات كما علينا نحن نحو الوطن المندب فعليهم أن يقفوا عند حد النعمة التي وصلوا اليها والتي لا تحسنهم عليها .

تجلّوا أن الواحد منهم لا يتناول في الشهر الا ٦ جنيهات .

قولوا لهم انظروا الى حالة كتبة المحامين والمحال التجارية . يكفي موظفي الحكومة ما لهم من الهيبة والعظمة .

ان الحالة تستدعى علاجاً سريعاً فعلاً لأن عندنا موظفين يتناولون
مرتبات تساوى ضعف مرتب رئيس جمهورية سويسرا مع أن المعيشة هناك
ليست أرخص من هنا (تصفيق) *

ملحق رقم (٦)

مذكرة

مقدمة محكمة مصر الابتدائية الشرعية
من وكلاء حضرة صاحب السمو الأمير محمد على
الأساتذة إبراهيم كهلبلوى ومحمد الخاضع
وعلى عبد الرزاق المحسنين

في

اللاية نيرة ١٠٨٠ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣

للمسوعة

من حضرة الأستاذ الشيخ محمود الخفيف اللؤلؤ بالمسوية

ضد

حضرة صاحب السمو الأمير محمد على بصلته نظرا على أوامره

المفطور لها والدته أم المحسنين

بشبان

عزله من النظر على أوامره المذكورة
(جلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣)

موضوع الدعوى

١ - وقفت المفطور لها سمو الأميرة أمينة هانم الهامي أطيافها البالغ
مقدارها حوالى التسعة آلاف فدان تقريبا بمقتضى حجج وقفا الصادرة من
محكمة مصر الشرعية بتاريخ يناير سنة ١٩٢٣ وفبراير سنة ١٩٢٥ .

وقد أنشأت أوقافها المذكورة على نفسها ثم من بعدها يكون منها
سبعة آلاف فدان تقريبا وهي المعروفة بالقسم الأول والثانى (تفتيش ميت
خلف وبلتاج) على حضرة صاحب السمو المنع عليه وأخواته وأولاد أخوته
والباقي وهو القسم الثالث (تفتيش نبروه) ومقداره ألفا فدان وكسور
على أتباعها ومعانيقها وموظفى دائرتها ومدافن العائلة وعلى أن يؤخذ من
ريعها ما تحتاجه مدرسة لمئة بنت ، وملجأ لخمسين من المعززة النصف
ذكورا والنصف أنثى كما هو مشروح بحجة وقفا المذكورة أخيرا .

٢ - توفيت المغفور لها الواقعة في ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ وكانت وفاتها خارج القطر المصري وكان سمو الأمير الناظر وباقي الورثة كذلك خارج القطر حسب عاداتهم السنوية من صيف كل سنة ، وعلى اثر وفاتها في تلك البلاد وقبل عودة سمو الأمير وجميع الورثة الى مصر تقدمت النيابة العمومية وقامت بجرد منقولات التركة والنقود والدفاتر جميعها والخزائن وختمت بالجمع الأحمر جميع ذلك وبعض الغرف التي رأت النيابة ضرورة ختمها توطئة لعملية الجرد النهائية التي لم تحصل بعد ذلك الا بحضور مندوبي وزارة المالية التي لها شأن في التركة بواسطة لجنة التصفية الرسمية النائية عن سمو الخديوي عباس الثاني أحد الورثة بمقتضى المرسوم الملكي الصادر بتأليفها في سنة ١٩٢٢ وبحضور الأستاذ محمد بك زكي على المستشار الحالي حيث كان محاميا نائبا عن سمو الأمير محمد علي وسعادة محمد علي باشا علوية ووزير الأوقاف سابقا نائبا عن سمو الأميرتين خديجة ونعمت وبحضور سعادة محمود باشا فهمي الوكيل السابق للدائرة وبحضورهم جميعا مع النيابة العمومية كانت تفك الاختتام وتجرى عملية الجرد بمركز الدائرة بمصر وكذلك جرى العمل في جميع التفاتيش التابعة للدائرة .

وفي ١٣ يوليه سنة ١٩٣١ أي بعد نحو ثلاثة أسابيع من وفاة الواقعة أقيم حضرة صاحب السمو الأمير محمد علي ناظرا على هذه الأوقاف .

٣ - شرع سمو الأمير في استلام أعيان الوقف الكائنة في مديريات المنوفية والغربية والشرقية وفي استلام الأوراق والدفاتر ليتعرف شروط سمو الواقعة والأوجه المهيئة لصرف ريع الأوقاف عليها .

احتاج هذا التسليم ومراجعة كتب الوقف وأوراقه الى مدة من الزمن، ولقد تبين لسمو المدعي عليه أن المغفور لها الواقعة نصت في كتاب وقفها المؤرخ فبراير سنة ١٩٢٥ ما يأتي :

٤ - خامسا ، يصرف في كل سنة مبلغ قدره ١٦٤٠ جنيها في ادارة دار للعجزة تنشأ في مصر القاهرة وتسمى « بشار عجزة أم المحسنين » وتكون معدة لايواء خمسين من العجزة المسلمين النصف من الذكور والنصف الآخر من الإناث .

٥ - سادسا يصرف مبلغ ١١٠٠ جنيه كل سنة في ادارة مدرسة تنشأ في مصر القاهرة تسمى « مدرسة أم المحسنين للبنات » وتكون معدة لتعليم مائة تلميذة من البنات المسلمات الفقيرات بها مجانا العلوم العربية وحفظ ما تيسر من القرآن الشريف .

٦ - ثامنا اذا لم تنشأ دار العجزة والمدرسة المشار اليهما في حياة سمو الاميرة الواقعة أو لم يتم انشاؤها ووجدت حال انتقال سمو الواقعة الى دار النعيم بخزانة دائرتها أو بأى بنك كان بمصر القاهرة نقود متوفرة من ريع وقف سموها جميعه يصرف منه فى اتمام دار العجزة والمدرسة ، أو يصرف منه فى شراء قطعة أرض لهذا الوقف بمصر القاهرة بحيث تكون منحصره فيما بين أقسام عابدين والسيفه زينب ومصر القديمة وبناء مكانين عليها متجاورين على الطراز المربى وتكون مبانيهما من أفضل المباني احدها لدار العجزة والثانى للمدرسة البنات المنصوص عنهما بالبندين الخامس والسادس .

فاذا لم توجد نقود فيشتري من ريع القسم الثالث القطعة الأرض المنصوص عنها ويبنى عليها المكانان المشار اليهما على الوجه المشروح بحيث لا تتجاوز مدة الشراء والبناء السنتين .

٧ - توفيت سمو الواقعة قبل انشاء دار العجزة والمدرسة فلذلك - ولشدة حرص سمو المسمى عليه على تنفيذ رغبات والدته كانت باكورة أعماله البحث أولا عما اذا كانت هناك نقود متوفرة من ريع اوقافها جميعا - على نحو ما جاء بالشق الأول من الشرط السالف الذكر حتى يقوم بتنفيذ تلك الرغبات من تلك النقود أم لا .

فعهد الى وزارة المالية التى لها شأن فى تركة سمو الواقعة بواسطة لجنة التصفية النائبة عن سمو الخديوى السابق بصفته أحد الورثة كما قدمنا للتحقيق من وجود نقود متوفرة على النحو المذكور - فأرسلت مفتشيها لبحث ما ذكر فقاموا بما عهد اليهم وقلموا تقريراً لدائرة سموه بعد أن فحصوا حسابات الدائرة ابتداء من سنة ١٩٢٣ - تاريخ انشاء الوقف - لغاية يونية سنة ١٩٣١ أى تاريخ الوفاة مشفوعا بالخطاب الآتى نصه :

حضرة صاحب العزة وكيل دائرة أوقاف سمو الخديوى السابق

بالإشارة الى كتابكم نمرة ٣٨ فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ بخصوص ما جاء بالبند الثامن من وقفية سمو المنفور لها الوالدة عن انشاء دار العجزة والمدرسة ، نرسل مع هذا صورة التقرير المقدم من حضرتي مفتشي الحسابات اللذين تدبا لفحص هذا الموضوع بناء على طلب الدائرة .

وكيل المالية

واقبلوا فائق الاحترام

ورئيس لجنة تصفية أملاك الخديوى السابق

يناير سنة ١٩٣٢

امضاء : (أحمد عبد الوهاب)

وهذا نص النتيجة التي جاءت في التقرير المذكور المقدم من مفتش حسابات المالية :

بناء عليه : يتبين بما توضح أعلاه أن سمو المفطور لها الوالدة لم تترك شيئا لا من ريع التفاتيش الموقوفة ولا من باقى إيراداتها الأخرى الخاصة فى المدة من سنة ١٩٢٣ لفاية ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ بل صرفت من مالها الخاص المتجدد لديها قبل سنة ١٩٢٣ زيادة عن مجموع إيراداتها على كافة أنواعها مبلغ ٨٩٧٠١ جنيه مصرى و٤٤٢ مليما .

مفتش الحسابات

(امضاءات)

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١

٨ - تحقق سمو الناظر حينئذ من استئطالة تنفيذ الشرط المذكور على النحو الذى جاء فى الشق الأول ، من وجوب انشاء المهندسين المذكورين من ريع الأوقاف جميعها لما ثبت من التقرير المشار اليه من عدم توفر ريع منها حين الوفاة فلم يكن له به من العمل على تنفيذ الشرط من ريع القسم الثالث (تفتيش نبروه) حسبا جاء فى الشق الثانى من الشرط المذكور .
الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية والأهلية :

الحكم الأول

لما رأى سمو الأمير أن المفطور لها الواقعة شرطت على كتاب وقفها الخاص بالقسم الثالث صرف مرتبات شهرية لمعاتيقها وأتباعها وموظفي دائرتها وخدمتها وضرب مرتبات سنوية لإدارة المدرسة ودار العبادة وأن مجموع ذلك فى كل سنة ١٠٨٥٢٠ جنيها مصرى و ١٢٠ مليما عدا ما يلزم من دفع الأموال الأميرية من هذا القسم ومرتبات موظفيه فى الزكاة والإدارة .

ولما رأى مع ما ذكر تدهور أسعار الحاصلات الزراعية فى جميع أنحاء القطر المصرى - تحقق لدى سموه أن ريع هذا القسم يضيع عن صرف تلك المرتبات وعن أخذ ما يلزم لانشاء المهندسين المذكورين قلما ذكر ولحرصه على تنفيذ رغبات الواقعة من عمل البر لتلك الجهات تقدم الى المحكمة الشرعية طالبا الإذن بحجز ريع ريع القسم المذكورة على ذمة انشاء المهندسين وصرف الثلث أرباع الباقية الى باقى تلك الجهات .

دخل سيادة محمود باشا فهمي خصما فى هذه المادة تعليلا بأن له النصيب الأكبر فى تلك المرتبات وقدم دفاعا للمحكمة تضمن ما يأتى :

أولا : الاذن لسعادته بمحاسبة التركة والاطلاع على دفاترها وأوراقها للوقوف على ما بخزنتها وبخزائن البنوك ومحاسبة الورثة .

ثانيا : ان طلب سمو الناظر لا يبيحه شرع ولا عقل اذ ظن المحكمة لا يمكنها أن تمنع مستحقا من استحقاقه الخ .

ثالثا : تكليف سمو الناظر بتقديم الدفاتر والأوراق الخاصة بالدائرة من سنة ١٩٢٣ وتعيين خبراء لبحثها أو تمكين سعادته من الاطلاع عليها بالدائرة .

رابعا : طلب الاذن لسعادته بمخاصمة سمو الطالب لعزله من النظر .

وبتاريخ أول مايو سنة ١٩٣٢ رفضت المحكمة طلب كل من سمو المدعى عليه وسعادة الخصم الثالث بأنية ذلك على أسباب منها :

أولا : ان شرط سمو الواقعة يقضى بحجز الربع جميعه على ذمة المدرسة ودار المعجزة ولو أدى ذلك الى قطعة عن الجهات الأخرى .

ثانيا : انه لا محل لأذن سعادة محمود باشا فهمى بالخصومة لأنه من المستحقين ويمكنه مقاضاة سمو الناظر بشأن استحقاقه - خصوصا وقد قدم سمو الناظر تقريراً من مفتش حسابات المالية متضمناً علم ترك نفود من الأوقاف المذكورة - وتأييد هذا القرار من المحكمة العليا الشرعية .

الحكم الثانى

حكم المحكمة الأهلية

٩ - على أثر صدور قرار المحكمة الشرعية التبعاً سعادة محمود باشا فهمى الى المحاكم الأهلية طالبا الحكم له بمبلغ ٦٠٠ جنيه مصرى زاعما انه تجمد له لحين رفع الدعوى وما يستجد شهريا بواقع ١٠٠ جنيه مصرى من ريع القسم الثالث وبعد المرافعة رفضت المحكمة الأهلية دعواه للأسباب الآتية :

(أ) ان الخلاف بين الطرفين خاص بشرط انشاء دار المعجزة والمدرسة فى حالة عدم وجود مال من ريع الوقف جميعه .

(ب) ان مفتش حسابات المالية فحصوا حسابات الدائرة من سنة ١٩٢٣ لغاية وفاة المغفور لها الواقعة وتبين أن سموها لم تترك شيئا من ريع التفاتيش الموقوفة . وأن الخصم الثالث حضر عملية الجرد ولم يعترض على ما حصل .

(ج) ان سمو الطالب قسم طلبا للمحكمة الشرعية بشأن حجز ريع الربيع ولم تجبه المحكمة وقررت حجز جميع الربيع للمدرسة ودار العجزة .
(د) اتضح أنه لم يكن بالناذرة أو بالبنوك نقود متوفرة من ريع الوقف ، ظهر ذلك من الجرد الذى عملته اللجنة الرسمية .

(هـ) ان طلب سماعة الخصم الثالث نذب خبراء لاعادة فحص الدفاتر والأوراق لاتبسات عكس ذلك طلب تراه المحكمة فى غير محله لأن ما أجراه مفتشو المالية كافى لإظهار الحقيقة .

(و) مادام أن دار العجزة والمدرسة لم تنشأ لا يمكن لحضرة صاحب السمو الناظر أن يدفع للمستحقين شيئا حسب شرط الواقعة .
مقدم هذا الحكم فى مادة الاذن بالخصومة تحت نمرة (١) حافظة ١٠ - ثبت من تلك الوقائع ما يأتى :

أولا : ثبت لدى القضاء الشرعى والأهل عدم وجود متوفر من ريع تلك الأوقاف جميعها حتى يمكن بناء المعهدين المذكورين منها .
ثانيا : وجوب حجز ريع القسم الثالث على ذمة انشاء المدرسة ودار العجزة وعدم صرف شيء لأصحاب المرتبات وخلافهم .
ثالثا : انه لا محل للاذن بالخصومة ضد سمو الناظر .
رابعا : انه لا داعى لفحص حسابات تلك الأوقاف اكتفاء بالتقرير المقدم من مفتشى المالية السالف الذكر .

الحكم الثالث

من المحكمة الشرعية

١١ - حلت سنة ١٩٣٣ وكان المتوفر من ريع القسم مبلغ ٥٣٧١ جنيها مصريا و ٣٤ مليا فلما كان سمو الأمير حريصا على تنفيذ رغبات سمو والدته بذل جهدا كبيرا فى البحث بالاقسام الثلاثة عن شراء قطعة أرض واتصل بمصلحة الاملاك الاميرية للوصول الى شراء قطعة أرض لاتقة بضمن رخيص كما اتصل بغيرها من أصحاب الأراضى فلم يوفق للشراء بهذا المتوفر لارتفاع الأثمان فى الجهات الثلاث .

فلما ذكر ولشدة حرمة كما قلنا رأى من مصلحة الوقف أن يشتري الأرض فى ضاحية من ضواحي القاهرة تتوفر جميع الشرائط الصحية

والمصلحة للمعزة اللاجئين والتلميذات ، فاختار أخيراً بقعة بجهة الزيتون نحو ٥٠٠٠ متر تقريباً بثمان ٧٠ قرشاً للمتر وهو أقل من ربع ثمن المتر الواحد لو اشتريت الأرض في أحد تلك الأقسام المنصوص عليها في حجة الوقف كما سيأتى فطلب من المحكمة الشرعية في يناير سنة ١٩٢٣ الاذن بمخالفة شرط الواقفة القاضي باختيار الأرض في أحد تلك الأقسام لارتفاع ثمنها وقلة التوفر وتدهور ريع الوقف المخصص لتشييد هذين البنائين فتحررت المحكمة من المحافظة تحقيقاً للمصلحة في هذا الطلب عن صحة ذلك ، فوردت تحرياتها ببيان القطع وأمانها وهذا نص الخطابين المتبادلين بين المحكمة والمحافظة وهذا نص كتاب المحكمة :

« حضرة صاحب السعادة محافظ مصر »

« نرجو التنبيه بالبحث عن قطعة أرض تكون مساحتها نحو أربعة آلاف متر في أقسام عابدين » « والسيدة ومصر القديمة لبناء مدرسة للبنات وملجأ للمعزة بها حديقة لوقف المغفور لها أم المحستين » .

المحكمة

اتفقت كلمة الفقهاء على أن شرط الواقف كنص الشارع في الدلالة والمفهوم ووجوب العمل به وقالوا بناء على ذلك : فما كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر لا يحتمل تخصيصاً ولا تأويلاً يعمل به وما كان من قبيل الظاهر كذلك - وما احتمل وفيه قرينة حمل عليها - وقالوا أيضاً : الحقيقة لا تنصرف عن مدلولها لمجرد غرض لم يسمعه اللفظ ومن الرجوع الى ما نصت عليه الواقفة رحمها الله في كتاب وقفها الصادر في يناير سنة ١٩٢٣ وحجة التغيير الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥ يتبين مقدار حرصها على انشاء هذين المكانين فقد نصت رحمها الله على أنه اذا لم تنشأ دار المعزة والمدرسة في حياتها أو لم يتم انشاؤها ووجدت لها حال انتقال سموها الى رحمة الله تقود بخزانة دائرتها أو بأى بنك فانه يصرف منها في انشائها أو اتمامها واذا لم توجد تقود فيكون ريع القسم الثالث جميعه مخصصاً لشراء الأرض وبنائها عليها - على انها رحمها الله لم تترك الأمر لرأى الناظر وتقديره بل قدرته بنص صريح في تحديد الزمن لانجاز هذا المشروع فقالت : (بحيث لا يتجاوز الشراء والبناء السنتين) وهذا نص واضح لا يحتمل تأويلاً ولا تفسيراً وليس ثمة من سبيل الى مخالفتها طالما هو شرط صريح لا يخالف الشرع ولا يعطل الوقف ولا يفوت مصلحة الموقوف عليهم ولا يدخل تحت واحدة من المسائل السبع أو الاحدى

عشرة التي يخالف فيها شرط الواقف . وجميعها راجع الى وجه من تلك الوجوه - أما ان الشرط المذكور قد تمّنه تنفيذ فان هذا لا يصح الأخذ به الا اذا كان الوقف لم يأت برع مطلقا من وقت وفاة سمو الواقعة الى نهاية السنتين ومادام الوقف قد أتى برع بلغ مقداره ١٦٦٢٥ جنيها مصريا و ٨٠١ مليم في مدى عام وبعض عام حسبما هو وارد بالكشفين المقتضين من وكيل حضرة صاحب السمو الناظر فقل افتراض أن المصروفات ١١٢٥٨ جنيها مصريا و ٢١٥ مليما والباقي هو ٥٣٧١ جنيها و ٣٤ مليما فانه لا يصح القول باستحالة تنفيذ الشرط أو تعذره وما جنح اليه وكيل سمو الناظر من أن أقل ثمن تحتاجه الأرض ٨٠٠٠ جنيها ارتكانا على ما ورد بكتاب المحافظة ردا على استعمال المحكمة عما اذا كان يوجد بالأقسام الثلاثة التي شرطت الواقعة الانشاء فيها أرض فضاء للبناء أم لا ، فهذا لا يجديده نفعاً لان المحافظة لم تكن بصدد بيان أثمان الأراضي الفضاء الواقعة في تلك الأقسام وانما هي بصدد بيان أن في هذه الأقسام كثيراً من الأراضي الفضاء الصالحة للبناء منها ما ورد في بيانها ومنها ما لم يرد فيه .

على ان الواقعة رحمها الله لم تبين مبلغاً محدوداً - ولم تشترط أوصافاً مخصوصة في المباني وقولها : (وتكون مبانيهما من أفخم المباني) ليس معناه أنه يجب أن يصرف في ذلك مقدار معين من المال - وان لم يف الربح المشروط الصرف منه - فالواجب الذي يطابق المنهج الشرعي ويتعين مع ما تجرى به العادة ويتمشى مع العرف أن يتبع شرط تحديده الزمن : **أولاً : لانه شرط صريح محدود لا يحتمل تأويلاً - وينشأ المكانان في الزمن الذي قدرته الواقعة رحمها الله بما توفر من الربح - وبذلك يوفق بين العمل بالشرطين معا ويخرج سمو الناظر من المهدة ولا يتهم مطلقاً بأن المباني لم تبلغ من الفخامة ما يليق بمكانة الواقعة لانه مطالب بتنفيذ الشرط فحسب .**

على أن النص الوارد بحجة ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥ تحت عنوان رابعا هو (اذا نقص صافي ريع القسم الثالث « تفتيش نبروه المذكور » عن الوجوه المبينة بالبنود السابقة في سنة من السنين يوزع النقصان على جميع تلك الوجوه بنسبة ما لكل منها وصرف الى كل وجه بمقدار ما يخصه من غلة تلك السنة بنسبة ما عين له - وان زاد فاضل ريع هذا القسم عن هذه الوجوه صرف الزائد في الوجوه المشار اليها ، بنسبة ما عين لكل منها) ، قد قيد هذا وجعله خاصاً في حالة ما اذا كان الربح به وفر وفيه كفاية لجعل مباني المكانين من أفخم المباني - أما اذا لم يف الربح فيكون الصرف عليهما بمقدار الربح .

منه على ذلك :

لا ترى المحكمة وجها لاجابة هذا الطلب .

ومن حيث أن شرط الواقفة لم ينفذ باعترا فوكيل سمو الناظر فى جلسة اليوم وسموه لم يشرع حتى الآن فى شراء الأرض التى تقام عليها دار العجزة والمدرسة - والواقفة رحمها الله توفيت فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ .

وحيث انه جاء بالبند الحادى عشر من حجة ١٧ يناير سنة ١٩٢٣ ما نصه : (كل ناظر يخالف أى شرط من شروط الوقف المدونة بهذا أو يمتنع عن اعطاء أى مستحق فى الوقف استحقاقه أو يتسبب فى اتلاف أطيان الوقف بأى طريقة كانت أو يمتنع عن زراعتها أو تأجيرها أو يتسبب فى عدم دفع أموالها لجهة الحكومة حتى يترتب على ذلك توقيع الحجز وتكون ادارة غير مرضية فحينئذ يعزل من النظر على هذا الوقف .

وحيث أنه والحالة هذه لا ترى المحكمة بدا من تطبيق هذا الشرط كما تقتضيه النصوص فى ذلك كله (تراجع الدر المختار - وحاشية ابن عابدين صحيفة ٤٠١ و ٤٢٩ جزء ثالث طبعة ثالثة اميرية وجامع الفصولين) الفصل الأول من القضاء وما يتصل به صحيفة ١١ وما بعدها جزء أول والفصل السادس والعشرين صحيفة ١ وما بعدها جزء ثان طبعة أولى اميرية والبحر الرائق جزء خامس صحيفة ٢٦٥ ومنتخبات الأحكام صحيفة ٥٤ جزء ثانى) .

لهذا : قررنا (أولا) رفض طلب المدعى و (ثانيا) اذنا الأستاذ الشيخ محمود الخفيف الموظف القضائى بالمحكمة بالخصومة ضد حضرة صاحب السمو الأمير محمد على باشا وطلب عزله من النظر على هذا الوقف واذا ناه بتوكيل غيره عنه اذا أراد وعزله كلما أراد .

على أثر صدور هذا القرار رفعت على سمو المدعى عليه هذه الدعوى التى نحن بصددھا الآن .

الدفاع

الطلبات

نطلب رفض هذه الدعوى لتجردها من الأسباب والحكم بأن الأسباب التى وردت بقرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ واجب استبعادها حيث قد تنازل سمو الأمير عن الوقف الذى تتعلق به هذه الأسباب وقبيلت منه

المحكمة هذا التنازل دون تعليق على الفصل فيها ولأن محكمة الاستئناف العليا قد قضت بأن هذا القرار لا شأن لسمو الأمير في استئنافه بصفته ناظرا كما لا يلحق بسموه ضرر منه بصفته الشخصية .

لبيان حق الأمير في هذا الطلب أشير الى أنه لما استأنف الأمير قرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ طالبا إلغاء تعرضت المحكمة الاستئنافية أولا لسؤال وكلاء سموه عما اذا كان حصل التنازل عن وقف نبوه أم لا ، فلما أجابوا بأن التنازل حصل فعلا أصدرت المحكمة قرار ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بعدم وجود شأن للأمير في الاستئناف بصفته ناظرا كما لا يلحقه منه ضرر بصفته الشخصية وانتهت المحكمة بأن قررت وقف السير في الدعوى (وهذا القرار مقدم بملف المادة) .

بهذا القرار لم يبق لقرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وجود قانوني أمام سمو المدعى عليه كما لم يبق لأي انسان حق في التمسك بالأسباب الواردة به ضد سمو الأمير اذ لا يحل أن تقوم خصومة بين طرفين أحدهما يتخذ متلاحا ضد خصمه قرارا حكم نهائيا بأنه لا يحتاج به عليه .

وكانني بحضرة المدعى شعر بوجاهة هذا الدفع فجاء بجلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بأسئلة ثلاثة جديدة وطلب الجواب عليها لعله يجد من هذه الأسئلة والأجوبة ذريعة لاثارة سبب جديد يؤيد طلب عزل الأمير من باقى الأوقاف .

ويقيننا أنه لن يفلح مهما كانت الأجوبة على هذه الأسئلة لأن الاجابة عليها كلمة واحدة ٠٠٠ وهي أنها لا تستحق الاجابة لأنها خارجة عن الخصومة .

الخصومة في موضوعها تقوم على الشكوى من ادارة الوقف وعلى الكلام عن ريعه ، والشخص المخاصم هو ناظر الوقف .

ولما كان سمو الأمير محمد على له صفتان هما صفة النظر على أوقاف والدته الأميرة أم الحسين وصفته كوارث لها فانه خوصم فقط بالصفة الاولى وهي صفة النظارة ، وأما صفته الأخرى وهي كونه وارثا فلم يخاصم بشأنها ، كما أن تركة سمو والدته لم تدخل في الخصومة القائمة .

وحيث أن الأسئلة الثلاثة موضوعها تركة سمو الأميرة والأسئلة المطلوب الجواب منه عنها ، انما تتوجه لوارث في هذه التركة والأسئلة والمستنول خارجان عن الخصومة فلا محل للاجابة عليها ، ولن تصلح بأى حال من الأحوال للشكوى من ادارة الأوقاف التى ما تزال فى نظر سمو الأمير .

الرد على الدعوى

كان يكفينا ، وقد وصلت القضية الى ما وصلت اليه الآن أن تقتصر
فى طلب رفضها على ما قدمنا ، ولكننا مع احتفاظنا بحق استئناف قرار
١١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ .

نأتى على وجوه الرد على دعوى الخصم وأسبابها ، ونتولى ذلك فى
بابين ، الباب الأول : الرد على أسباب قرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ ،
والباب الثانى : الرد على الأسباب التى أبدتها حضرة الأستاذ المأذون
بالخصومة .

الباب الأول

(أولا)

ظاهر من ذلك القرار أن المحكمة قد فهمت أن السنتين اللتين حددتهما
الواقفة تبدأن من تاريخ الوفاة وذلك خطأ . لعل الذى جر المحكمة اليه
تمشيها مع ما جاء فى الطلب المقدم من سمو الأمير بطلب الإذن بامتداد مدة
السنتين جريا على طئه أنها قد تفسر بأن السنتين تبدأن من تاريخ وفاة
سمو الواقفة مع أنه كان الواجب على المحكمة أن تفصل من تلقاء نفسها
- قبل أن تقرر رفض الطلب - وتقول كلمتها فى هل تبدأ السنتين من
تاريخ الوفاة كما فهم خطأ أو من تاريخ توفر الريع الذى يفى بشئون الأرض
وبنائها . فالمبرة فى هذا لا بما يظنه الخصوم خطأ أو صوابا بل القانون
النافذ والمرجع الوحيد هو شرط الواقف الذى قالت عنه المحكمة (ان شرط
الواقف كنس لشارع) . فليس مما يعد تقصيرا من سمو الأمير أن يظن
هو أو أحد وكلائه خطأ أن مدة السنتين قد تبدأ من تاريخ الوفاة بل الحجة
على الأمير هو كتاب الوقف نفسه وشرط الواقفة ورأى الأمير فيه لا يغير
شيئا سواء كان فى مصلحته أو ضد مصلحته . فترك هذه النقطة بدون
بحث من الهيئة التى أصدرت قرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ إنما هو تغل
منها عن واجبها الجوهري وأعمال المحكم فى نقطة هى وحدها صاحبة
الفضل فيها .

ولقد جر ترك البحث فى هذه النقطة الى أن الهيئة التى أصدرت
القرار اعتبرت الأمير مقصرا دون أن تبحث فى أساس التقصير ورفضت
طلبه من غير أن يكون هذا الرفض على أساس متين .

وحيث أن هذه المسألة الأساسية متروكة للأن بغير فصل في القرار السابق فنحن نطرحها الآن بجميع حذافيرها لترى للحكمة على نص كتاب الوقف يعني أن السنتين تيدآن من تاريخ الوفاة أو من تاريخ توفر الريع الكافي لشراء الأرض وبنائها .

من يقرأ النص الذي أوردهنا في صدر هذه المذكرة يستنتج بطريقة بديهية أن السنتين تيدآن عقب توفر المبلغ الكافي لمشتري الأرض وبنائها حيث تقول الواقعة : « على أنه إذا لم تنشأ دار العجزة والمدرسة في حياتها ووجدت لها نقود - حال انتقالها إلى دار النعيم - بخزانة دائرتها أو بائى بنك كان بمصر القاهرة متوفرة من ريع وقفها جميعه يصرف منه في اتمام دار العجزة - والمدرسة أو يصرف منه في شراء قطعة أرض لهذا الوقف بمصر القاهرة بحيث تكون منحصرة فيما بين الخسام عابدين والسيدة زينب ومصر القديمة وبناء مكانين عليها متجاورين على الطراز العربى وتكون مبانيها من أفخم المباني أحدهما لدار العجزة والثاني للمدرسة البنات المنصوص عليها بالبندين الخامس والسادس » .

أى هنا لم تتعرض الواقعة لتحديد زمن ما : وكل ما عيئت به هو أن تعين للناظر الجهة المالية التى يستمد منها المال اللازم لشراء الأرض وبنائها . وقد جعلت الأمر فى ذلك يدور بين حالتين : الأولى وجود مال بخزانتها أو فى البنوك منصرف من ريع وقفها . والثانية أن يؤخذ من ريع الوقف الثالث ما يلزم لذلك .

من البديهي أنه فى الحالة الأولى يكون المال الكافى لمشتري الأرض وبنائها حاضرا من يوم الوفاة وفى الحالة الثانية محتمل أن مال القسم الثالث يكون متوفرا أيضا . وإن لم يكن فيخصص ما يرد منه بعد الوفاة ليلقنه العملية . فالواقعة إذا لم تنص على مدة سنتين فإن للناظر الحرية فى المشتري والإقتداء فى أى وقت يرى فيه المصلحة ويمكنه أن لم تحدد له مدة أن يبقى طويلا دون القاية هذا الأمر مع أن المال موجود . فدعنا لما عساه يحصل فى هذه الحالة تداركت الواقعة الأمر وقضت على الناظر بأن يشتري الأرض ويتم البناء فى دولة لا تتجاوز السنتين . والذى يدل على ذلك قولها فى هذا الموضوع « فلذا لم توجه نقود فيشتري من ريع القسم الثالث القطعة الأرض المنصوص عنها ويبنى عليها المكانان المشار إليهما على الوجه الشروح بحيث لا تتجاوز مدة الشراء والبناء السنتين » .

ومن المعلوم أن التكاليف التى يلزم بها المرء شرعا أو قانونا أو بائى طريقة من طرق الالتزامات إنما توجد عند التمكن من القيام بها (والقدرة رط التكليف) حتى يستطيع المكلف النهوض بما ألزم به . ونحن هنا

امام تكليف بعقل لا يقوم الا بالمال • والمال محصورة مصادره في القسم الثالث حيث ثبت انه عند وفاة الواقعة لم يكن للوقف مال مدبر • فما دام هذا المال غير موجود أو اذا كان الموجود منه غير كاف للقيام بهذا التكليف فلن توجد مسؤولية ولا واجب •

نحن نقول بهذا تبعا لحكم الفطرة والعقل • ولقد قال سبحانه وتعالي (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) • هذه الآية قاطعة في أن التكليف شرط القدرة ولا قدرة الا مع وجود المال • فلا تبدأ السنتين الا عند توفر المال الكافي • والحكمة في شرط السنتين من تاريخ توفر المال - هي أن لا يترك الناظر حق التسوية أو الماطلة في تحقيق هذا العمل اذا ما وجد المال الكافي •

ان شراء قطعة واحدة تبلغ مساحتها أربعة آلاف متر بئس لا غبن فيه على الوقف وفي أحد الأحياء الثلاثة المكتظة بالسكان والسكان قد يصادف عقبات لتحقيقه في وقت قريب • ثم اذا تيسر ذلك في بضعة أشهر فقد تلبث زمنا طويلا الرسوم الهندسية والتصميمات والاتفاقات مع المقاولين وسائر البنائين وكل هذا يحتاج الى وقت قد يستغرق شهرين أو ثلاثة • وقد لا يتم مشتري الأرض الا في ستة شهور وقد لا يتم الاتفاق على أوضاع البناء وانماطها مع المقاولين الا في مدة ستة أشهر أخرى • فلذلك رأيت المرحومة الواقعة بحق أن تجعل لهذا كله مدة لا تتجاوز السنتين وهي مدة ليست بالقصيرة جدا ولا بالطويلة جدا • وانما الناظر لا يستطيع أن يختار موقعا أو يفاوض بائعا أو يقول مهلتنا الا بعد أن يكون في خزائنه المال لهذا وذلك •

لولا هذا الشرط لكان من حق الناظر من المسحوق له أن يتم هذه الأعمال في مدة أطول من ذلك •

قرار ١٤ سبتمبر وهو ينقل النص الخاص بالمدة قال : « بحيث لا يتجاوز الشراء والبناء السنتين » ولكنه لم يقل متى تبدأ السنتان • وهو لا يستطيع أن يقول ذلك لان النص خلو من البيان ساكت عن تقييد مبدأ السنتين بتاريخ الوفاة •

جاء في أسباب هذا القرار أن العبارة التي يعرض لها شيء من الشكوك في معناها يجب الرجوع في تفسيرها الى القرائن والظروف التي تتصل بهذا النص • حيا الله مولانا القاضي • أذ وضع هذه القاعدة لانها هي التي نستغيث بها الى هذه المحكمة ضارغين اليها أن تقى سمو الأمير من خروج هذا القرار عن قاعدته التي وضعها •

فاى قرينة أقطع فى تفسير هذا السكوت عنه من علم وجود مال أصلا
من القسم الثالث وقت الوفاة •

ان الذى يذهب الى أن السنتين تبدآن من تاريخ الوفاة لا يكون له
مستند ولا دليل خصوصا وأن شرط الواقعة سالف الذكر خلو من ذلك •
بل لا توجد أى قرينة تدعو الى حملها على ما ذكر على أن حمل الشرط على
هذا الوجه من تقييد السنتين من تاريخ الوفاة يترتب عليه زيادة شرط فى
كلام الواقعة لم ينص عليه ولا يوجد ما يسوغه ولا ما يدعو اليه بل على
العكس من ذلك قد جاء فى كلام الواقعة ما يمنع صراحة من أن يكون مبدأ
السنتين يوم الوفاة • حيث قالت الواقعة ما نصه :

فاذا لم توجد تقود فيشتري من ريع القسم الثالث القطعة الأرض
المنصوص الخ • فذلك نص من الواقعة على أن الشراء والبناء يكونان من
الريع • فالمنطوق – والحال ما ذكر – هو وجود الريع من عمنه • فاذا وجد
الريع وجد الشراء والبناء والا فلا • وعلى هذا فالتحكم فى كلام الواقعة
بتعيين ابتداء السنتين من يوم الوفاة ينافيه ما نص عليه كلامها من أن تنفيذ
الشرط متعلق بوجود الريع •

واذا ثبت أن الشراء والبناء حسبما نصت عليه الواقعة يكون من
الريع فيجب علينا أن ننظر الى وقت وجود هذا الريع • ومنه يمين ابتداء
السنتين فلو جارينا الهيئة التى أصدرت قرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ فى
القول بأن المتوفر ومقداره ٥٣٧١ جنيها مصرها لتنفيذ الشرط فاننا نقول
ان هذا المتوفر لم يوجد الا فى فبراير سنة ١٩٣٣ • وعلى هذا فابتداء
السنتين يجب أن يكون من هذا التاريخ • فالقول بأن سمو الناظر قد فوت
السنتين قول مزيف ينافيه ما نصت عليه سمو الواقعة •

ان هذه التهم لا يمكن أن توجه اليها الا اذا ثبت ان السنتين اللتين
حددتها الواقعة للشراء والبناء تبدآن من تاريخ وفاة الواقعة •

فاذا لم يثبت ان السنتين تبدآن من تاريخ وفاة الواقعة فان الاتهام
يكون حينئذ قائما على غير أساس لان مجرد النص على سنتين فقط بدون
تعيين مبدأهما لا يمكن أن تترتب عليه تلك التهمة التى يرمونها بها •

ولما كان الاتهام لا يستطيع أن يزعم ان السنتين فى كلام للواقعة قد
وقع النص على انهما تبدآن من يوم الوفاة حتى تستقيم له التهمة فقد التجأ
الى الأبهام فقال : (ان الواقعة قد قررت بنص صريح الزمن اللازم لنجاز
هذا المشروع فقالت بحيث لا يتجاوز الشراء والبناء السنتين وهذا نص
لا يحتمل تأويلا ولا تفسيراً) •

فإن كان الاتهام يريد أن ذلك نص صريح في التحديد بمستين مطلقاً
فذلك صحيح ولكنه لا يجديهِ شيئاً ولا يضربنا بشيء . وإن كان يريد أن
ذلك نص صريح في تحديد مستين تبدآن من وفاة الواقعة - وذلك هو
أساس الاتهام كما قلنا - فذلك من القول على الواقعة بغير حق ونسبة
ما لم ترده الواقعة إليها .

ومثل ذلك مما لا يمكن أن يخفى على الاتهام - فلنستطيع أن
نترك الحكمة في التجاهل إلى استعمال تلك العبارة التي توقع القاري في
اللبس وتعمى عليه الغرض وتوهمه أن التهمة تقوم على نص واضح صريح .

(ثانيا)

رأت المحكمة رفض الطلب أيضاً بأنه لا يصح القول باستحالة تنفيذ
الشرط أو تصدده لأن الوقف قد أتى بربع قبله ٥٣٧١ جنيهاً مصرياً
و ٣٤ ملياً وليس أبعد عن محجة الصواب من ذلك القول .

ثابت من الوقائع المقررة في قرار ٢٧ إبريل سنة ١٩٣٣ أن هذا
المبلغ لم يتم الحصول عليه إلا بعد وفاة سمو الواقعة بنحو العشرين شهراً
أي بعد اقفال حسابات سنة ١٩٣٢ المنتهية في مارس سنة ١٩٣٣ .

أما إرادات السنة الأولى التي توفيت فيها سمو الواقعة فلم يكن
المتوفر منها أكثر من ١٦٠٠ جنيه فإذا كانت هذه هي الوقائع الثابتة
قضائياً فكيف لا يكون شرط مشتري الأرض والبناء عليها متعذراً في مدة
السنتين إن كانتا تبدآن من وفاة سموها فهل كان يمكنه أن يشتري الأرض
في أواخر السنة التي توفيت فيها سمو الواقعة مع أنه لم يصل إليه شيء
من إيراداتها . ثم إذا كان انتظر إلى مارس من السنة التالية دون أن يكون
وصل إليه من إيراداتها إلا ١٦٠٠ جنيه فهل كان هذا المبلغ يفي لمشتري
الأرض بها مع أن أقل ثمن لها كما جاء في تحريات المحافظة ٨٠٠٠ جنيه .

اللهم أنا نسالك الرحمة والوقاية من خطر مثل هذه التأويلات التي
هي في حكم المستحيل . لعل المحكمة في قرارها أودت أن ال ٥٣٧١ جنيهاً
مصرياً التي توفرت لفاية سنة ١٩٣٣ تحصل تحقيق الشرط غير
متعذر بالنسبة لمشتري الأرض إن أمكن أن هذا المبلغ يساوي ثمنها . فهل
تسميت أن البناء لا يكون له قرش واحد لإقامته بل ولا يوجد له حتى اليوم
جزء من مائة مما يسمح بإقامته .

إنه مع ما ذكر فإن القول بكفاية هذا المتوفر لتنفيذ الشرط قول باطل
من جهة أخرى لأنه لو لوحظ ما نصت عليه الواقعة من كون البناء على

الطراز العربي ومن أفخم المباني ، ولوحظ فوق ذلك مقام الواقعة في الهيئة الاجتماعية لتبين بجملة ووضوح أن هذا المتوفر لا يكفي لتنفيذ ما ذكر .

ويوجد دليل على عدم كفاية هذا المتوفر فإن الواقعة رحمتها الله ظلت حوالي السبع سنوات وهي على قيد الحياة بعد وضع الشرط المذكور في حجة سنة ١٩٢٥ فلو كانت ترى أن مثل هذا المتوفر يكفي لتنفيذ ما ذكر ما تأخرت عن تنفيذه يمثل هذا المبلغ الضئيل بالنسبة لسببها .

وهناك دليل مادي آخر على أن المبلغ المذكور لا يكفي لتنفيذ شرط الواقعة فقد ثبت من تحريات المحافظة السابق بيانها أن أقل مبلغ يلزم للشراء الأرض فقط هو ٨٠٠٠ جنيه علما ما يلزم لبناء والتأثيث .

كل هذا نجده ونعرضه أمام هيئة التصرفات الحالية لتري الى أي حد ذهب ذلك القرار ولتري اذا كانت تلك الحالات التي عرضناها حتى لو كان ابتلاء السنتين من تاريخ الوفاة كافية لتجعل تنفيذ الشرط مستحيلا استحالة كلية توجب اجابة الأمير لو طلب مه السنتين لو كانتا تبتندان من وفاة الواقعة . لا أن تكون سببا لعزل سمو الأمير .

(ثالثا)

رد القرار على ما قاله وكيل سمو الأمير من أن تحقيقات محافظة مصر أنتجت أن أقل ثمن للأرض الفضاء التي توجد في أحد الأقسام الثلاثة لا تقل عن ٨٠٠٠ جنيه فضلا عما يلزم من أضعااف ذلك لاقامة البناء . وقال القرار أن المحافظة لم تكن بصدد أثمان الأراضي الواقعة في تلك الأحياء انما كانت بصدد بيان أن في هذه الأقسام كثيرا من الأراضي الفضاء منها ماورد في بيانها ومنها ما لم يرد فيه . وهذا القول من الغرابة بمكان .

أن من جسد حظ الأمير أن رئيس الدائرة التي أصدرت قرار ١٤ سبتمبر هو رئيس الدائرة التي أصدرت قرار ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٣ وإن هذا القرار الأخير كان يلف الدعوى (وقد قدمنا في ملخص النواقع صورة الخطاب الذي أرسلته هيئة التصرفات الى محافظة وصورة رد المحافظة) وهذان المستندان قاطعان بأن المحكمة كلفت المحافظة بالبحث في الأقسام الثلاثة في العاصمة عن قطعة أرض تصلح لبناء عمارتين متجاورتين احدهما مدرسة والأخرى ملجأ بهما حديقة مع بيان الثمن لذلك . والمحافظة بحثت كما طلب منها ولجأت بنتيجة بحثها عن الموقع والمقدار والثن لكل قطعة وبحثت المحافظة بنتيجة قاطعة بأن القطع التي أرشدت عنها هي ما وجدته ضالعا لهذا الغرض موقعا وثمنا

فقول قرار ١٤ سبتمبر أن بحث المحافظة لم يكن يعني بيان الثمن ولم يكن يعني أن ما وجدته هو وجه الذي يصلح لبناء هذه العمارات من جهة الموقع والثمن أكبر ما يمكن من التأديب في حق القول بأنه بعيد عما تنطق به فصاحة هذه المستندات .

أنا لا نرى كيف يكتب في هذا القرار أن المحافظة لم تكن بمكلفة ببيان الثمن كما أن بيانها لم يكن مفيداً أنه لا توجد أرض أخرى تصلح لهذا الغرض مثل الذي وجدته . فانه إذا لم تكن المحافظة بمكلفة لا بهذا ولا بذلك فقيم كان انتدابها . وما فائدة انتدابها . بل ماذا كانت مصلحة الوقف في تمطيل الدعوى وتوقيفها على ما يرد من أجابة المحافظة . أعيناً كانت المحافظة تشتغل ويندوبوها يحدون في التطويق في شوارع المدينة وبأحيائها للبحث والاستقصاء . كل هذا دون أية غاية وأعلى هيئتها ننزه القضاء من هذا العيب وترباً لرجال المحافظة على أن يكونوا هازلين . إذن يكون ما قدمه وكيل سمو الأمير من أن الاصرار على تثقله شرط الواقعة من طين البناء يكون في أحد الأقسام الثلاثة هو العقبة الكبرى التي عطلت هذه المجرة ما دام هذا القرار (قرار ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٣) مضموماً به ومادامت أثمان الأراضي في هذه الأقسام تروى على ثمن الأرض التي أختارها سمو الأمير بالزيتون خمسة أمثال . ونتيجة هذه العقبة أن المحكمة ترى شططاً وإجحافاً بحق الوقف السماح بشرى أرض أجود جواء وأصلح للاجئين وأصلح للمدونة بسر سبعين قرشاً وتفضل عليها تلك الأراضي في قلب العاصمة بذلك الثمن الفادح (أرض قل زينهم والحوضي الموصود) .

(رابعا)

جام في القرار المشار اليه أن الواقعة لم تعين مبلغاً معطوفاً للهدية المفوضين ولم تستلزم أوصافاً مخصوصة في المباني . وقولها تكون مبانيها من أفخم المباني ليس معناه أنه يجب أن يصرف في ذلك بقدر ما يظن هو المال وإن لم يف الربح المشروط الصرف منه فالواجب الذي يطابق العرف الشرعي ويتعين بما تجرى به العادة ويتمشى مع العرف أن يتبع شرط تحديد الزمن لانه شرط صريح محدود لا يحتمل تأويلاً لبناء المباني في الزمن الذي قرره الواقعة بما توفر من الربح وبذلك يوفق بين العمليتين بالشروطين معا ويخرج سمو الناظر من العهدة ولا يتهم مطلقاً بأن المباني لم تكن من الضخامة بما يليق بمكانة الواقعة .

أرايتم كيف أن هذا القرار في هذا الموضوع أيضاً قلب الموضوع قلباً هاتلاً قد يكون الجاء اليه الحاجة الى الاستكثار من التعلل لطلب التبرل

فات خصومنا جميعا أن شرط سمو الواقعة يشتمل على شروط
خمس :

١ - شراء قطعة أرض وبناء مكانين متجاورين عليها .

٢ - كون مبانيهما على الطراز العربى .

٣ - كونها من أفخم المباني .

٤ - تحديد مدة السنتين .

٥ - انشاء المدرسة على أن تسع مائة من البنات والملجأ على أن
يسع خمسين من العجزة .

وهذه شروط صريحة لا تحتاج لتأويل ولا تفسير ولا ثمة من سبيل
الى مخالفتها كما يقول الخصوم فنسائلهم بعد ذلك أى مرجع يحتم على
الناظر أن يعمل بواحد من هذه الشروط ويترك الباقي مع أنها منصوص
عليها جميعا .

انه مع ما ذكر هل يصح القول بأنه كان يجب على الناظر أن يشرع
فى البناء على أى وصف كان ولا يتمسك بالباقي مما نصت عليه الواقعة
فى شروطها المذكورة وان تمسك بهذا يعتبر خائنا ومستحقا للعزل - لا ترى
لهنا الاتهام المبني على ما ذكر مثلا فى العالم أجمع اذ لو أخذ به يكون من
نتيجته أن احتفاظ الناظر بباقي الشروط يوجب عزله من النظر

يقول القرار ان شرط الواقعة نص صريح لا يحتاج الى تأويل
ولا تفسير وان نص الواقف كنص الشارع فما بالهم يعملون على تقيض
هذا ويصرحون بأنه كان الواجب على الناظر أن يعمل ببعض الكتاب ويترك
بعضه الآخر ولا كان خائنا مستحقا للعزل .

سمو الأميرة الواقعة كانت أكرم أميرات هذا القطر وأعظمهن شأنا
ومقاما فراعته فى وقفها هذا ان تترك أثرا خالدا خسة للفقراء من أبناء
الوطن يكون له من الجلال والروعة ما يتناسب مع اسمها وجلالها . ولذلك
نصت نصا خاصا على أن تسمى هذه المعاهد باسمها المشهورة به وهو
« أم الحسين » وزادت ايضا لهذا أن تكون هذه المباني على الطراز
العربى وزادت فوق ذلك أيضا أن تكون مبانيها من أفخم المباني .

هذه الشروط الجوهرية التى هى من أولى مقاصد سمو الأميرة يقول
القرار عنها أنها لا تقيده الناظر بقدر ما تقيده مدة السنتين حيث لم تحدد
مبلغا مميلا لهذه البناء ولم تحدد أوصافا خصوصية له .

ولست أدنى كيف يقول القوار هذا • اليس اشترطنا أن يكون على الطراز العربي وأن يكون البناء من أقخم المبانى • اليس ذلك تحديداً صادقاً ووصفاً كافياً لما تكون عليه هذه المباني •

وحل البناء بهذا الوصف فى نوعين : الاول الطراز المصرى - الثانى الفخامة ، حل هذان الشرطان جاءت عليهما الواقعة بطريقة خاصة لغرض دون الغرض الذى دعاها الى تحديد السنتين ، ولماذا هذا ، بل هل عدم تحديد مبلغ معين للبناء سببه كما ظن القوار السماح للناظر بالاستخفاف بالبناء طرازا وفخامة أو أن المراد من اغفال هذا التحديد اطلاق يد الناظر فى مجال تحقيق رغبات الواقعة فى تخليد أثرها مهما كلف ذلك • ذلك لان سموها لا تدرى ماذا تكون الأسعار فى الأرض بعد وفاتها ولا ماذا تكون قيمة المباني غدا •

ان الأخذ بشرط تحديده المدة هو ثانوى بينا علتة دون الأخذ بتلك الشرائط الجوهرية المنصوص عليها لوضع البناء وفخامته قلب للموضوع وتفضيل للمفضول على الفاضل •

ان سمو الواقعة لم تكتف ببيان غرضها بالنص السابق ذكره الذى وقف عند القرار بل تنص فى البندين الخامس والسادس من الحجة الأخيرة على محتويات هذين المهيدين بما فى ذلك عدد الأئمين والمتعلمين وما يقدم لكل منهم وزادت على ذلك بتحديد المرتبات التى تربط للطبيب الذى يعين لهؤلاء العجزة والمرضى فحددت للطبيب ٢٤٠ جنيها مرتبا سنويا وللآخرين ١٤٤ جنيها كما شرط أن يسع هذا الملجأ خمسين لاجئا • أما المدرسة فقد شرطت أن تتسع لماة من البنات المسلمات الخ • ما نص عليه خاصا بما يصرف على الملجأ وهو ١٦٤٠ جنيها وعلى المدرسة ١١٠٠ جنيها • كل هذه البيانات مجبوع بمضها مع بعض تنادى بصوت عال بأن الأميرة انما تقصد أولا أن يكون ملجؤها ومهيدها الحاملان لاسمها فى الدرجة الأولى من مثالها سعة وفخامة وعدد لاجئين •

فهل هذا كله فى المحل الثانى كما قال القرار وأن الشرط الذى يتصدر هذه الشروط هو الشرط الذى جاء فى ذيله وهو شرط شراء الأرض وبناء المعاهد فى مدة السنتين • وهل يمكن بعد ذلك اقرار القرار على أن الناظر اذا أحمل تلك الفرائض لا يعد مقصرا • وهل اذا شكونا من هذا وقلنا أن هذا الاستنتاج لا ينطبق لا على القرائن ولا على غرض الواقعة وعلى أى منطق لا نكون مبالغين • وفوق هذا فالقرار نفسه جاء فيه بصريح العبارة ما يؤيد قولنا من أنه شراء الأرض والبناء عليها انما يكون من القلة

المتوفرة من الريج - فقد جاء فيه ما نصه : « ويخصص المالكان في الزمن
التي تودته الواقعة بما توفر من الريج » وبذلك يوفق بين الصل بالشرطين
مما » .

ان هذه الكلمة لصريحة الدلالة على أن هناك شرطين أى شرط
السنتين وشرط آخر . فما هو القرار نفسه قد رفع هذه المقاصد للواقعة
من مرتبتها الثانوية التي وضعها فيها الى درجة الشرط . وليس هناك
اضطراب أكثر من هذا الاضطراب بل أن هذه الحيثية واضحة كل الوضوح
في أن البناء والبناء لا يكونان الا من المتوفر وهذا ما يقوله سمو الأمير .

(خامسا)

جاء السبب الأخير في قرار ١٤ سبتمبر الحلقة المتممة لسلسلة
الاطفاء التي وقع فيها القرار . ظن القرار في هذا السبب أن ما جاء في
كتاب الوقف المؤرخ في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥ في البند السابع (من أنه
إذا نقص صافي ريع القسم الثالث عن الوجوه المبينة بالبند السابقة في
سنة من السنتين يوزع النقصان على جميع تلك الوجوه بنسبة ما لكل منها
ويصرف الى كل وجه بمقدار ما يستحقه من غلة تلك السنة بنسبة ما عين
له وأن زاد فاضل ريع هذا القسم عن هذه الوجوه صرف الزائد في الوجوه
المشار إليها بنسبة ما عين لكل منها) . ظن القرار ان هذه الزيادة والنقص
تشمل المال المخصص لمشتري الأرض والبناء بمعنى أن الريج اذا كان بعد
وفاة سمو الواقعة أقل مما يحتاجه شراء الأرض وبنائها حسب شروط
الواقعة فيجب انقاص الأرض والبناء عما يجب لهما الى الحد الذي يفي
بنصيب هذين المشروعين على نسبة ما ينقص من نصيب المستحقين به .
وإذا زاد الريج زاد الناظر عما يجب أن يكون البناء روعة وفخامة وطرازا .

يعني ان كانت الواقعة اشترطت أن يكون من أفخم المباني فللناظر
عند زيادة الريج أن يجعلها لا من أفخم المباني في الأقسام الثلاثة بالعاصمة
بل ان يجعلها أفخم ما في هذه الأقسام طرا .

خطرا أشد خطورة واستغرابا :

(أولا) لان سمو الواقعة لم تحدد مبلغا معيناً لمشتري الأرض والبناء
وانما تركت ذلك كما قدمنا لما قلناه من أسباب .

فاذن لا ينصب على هذا الشأن الشرط الوارد في البند المشار اليه
وانما ينصب فقط على الجهات والأشخاص المخصص لكل منها مبلغ معين
فلا يدخل في هذا النص الملجأ والمدرسة (المهندسان) وانما يدخل فيه

المرتبات المعدلة عليها وهو مبلغ ٢٧٤٠ جنيهاً فإن لم يرد الوقف في المرتبات المقررة وزعت الزيادة على الجميع . وأن تقى الأجره ينقص من مرتب المهندسين بنسبة ما ينقص من مرتب ذوي الاستحقاق .

هذا ما يقتضيه النص صراحة لأنه لا يتمشى حكم النقص أو الزيادة إلا على الجهات المعنية لها مبلغ معين .

(ثانياً) ان هذا النص صريح في أن النقص والزيادة يتمشىان على المصارف المبينة في الأوجه الستة السابقة عليه حيث قال : انه اذا نقص ربع القسم الثالث عن الوجوه المبينة في الوجوه السابقة الخ . والبنود الستة السابقة جميعاً تخص مرتبات محطدة على المعاشين والفقهائ المستخلصين والمرتب المحدد للمهندسين سنوياً . أما البند الخاص بأنشاء المهندسين وشراء أرضهما فلم يأت له ذكر في البنود الستة الأولى بل جاء تحت (ثامناً) بعد ذلك النص الخاص بالزيادة والنقصان في شرط الواقفة تحت (سابعا) فلا ينطبق عليه .

(ثالثاً) فضلاً عن ان هذا النص لا يشمل ما خصص لشراء الأرض والبناء إذ لو شمل النقص والزيادة هذا الموضوع أيضاً وهو عمل غير مستمر ينتهي بمجرد اتمام الشراء والبناء بخلاف غلة الوقف فانها مستمرة لكان على الناظر اذا جاءت سنة في المستقبل بعد ان يتم هاتين العبارتين وزادت فيها الغلة عن المرتب للمهندسين والمرتب للجهات الأخرى لوجب على الناظر أن يشتري أرضاً جديدة بهذا الزائد ويبني عليها بناء ملحاً بمقار ما تسمح به الزيادة . وهذا قول غير معقول ينقضه الذوق والفكر السليم خصوصاً وأن هذه الزيادات قد تكون متكررة بقدر ما يأتي في المستقبل . على أن الواقعة نفسها لم تلاحظ هذه الزيادة ولذلك قررت مرتبات للموظفين والمعاهد محدودة .

(رابعاً) ان هذا الرأي فضلاً عن كل ما فات هو رأى هيئة التصرفات الذي قرره في أول مايو سنة ١٩٣٢ حيث لم تأخذ بنظرية التناسب بين الأيراد والمرتبات في طلب جزر الربح لبناء المهندسين بل هي قررت تخصيص جزر جميع الربح لمشتري الأرض وبناء المهندسين وحرمت جميع المستحقين من استحقاقهم حتى يتم إقامة هذه الجهة من جهات الاستحقاق .

(خامساً) انه من المستحيل أن يجعل الشرط الخاص بالنقصان والزيادة مقيداً لشرط الشراء والبناء كما زعم القرار المستأنف لأن الشراء والبناء لم يعين لهما مبلغ مخصوص في الحجة كما اعترف ذلك القرار المستأنف نفسه في السبب الثاني . وإذا كان المبلغ المخصص للشراء والبناء غير معين فيكون غير معلوم المقدار . وإذا كان غير معين المقدار .

وإذا كلف غير معين ولا معلوم المقدار فمن المستحيل أن يسرى عليه شرط
الزيادة والتقصيل .

الباب الثاني

الى هنا انتهينا من مناقشة القرار ويبقى الرد على عريضة حضرة
الأستاذ الشيخ الخفيف .

اجراءات غير قانونية

وقيل أن تعرض لهذه العريضة فريده أن يبين ان هذه الدعوى قد
اتخذت منذ نشأتها الأولى طرقا واجراءات غير مألوفة .

ولقد كان أول ما اتخذ من الاجراءات في هذه الدعوى مظهرا صريحا
من مظاهر الخروج على النظام المعروف والعادة المألوفة . ذلك بان هذه
الدعوى لم تعلن اليانسا كما يعلن أمثالها من الدعاوى ولم يسلك
فيها الاتهام الطريق الذي جرى عليه عمل محكمة مصر في اعلان سائر
الدعاوى التي تشبه هذه الدعوى وهو الطريق الذي قضى باتباعه نص
المذكرة الايضاحية المرفقة بلائحة المحاكم الشرعية فقد نصت تلك المذكرة
على (انه يجب أن يخطر البناظر بطلب العزل المقدم ضده فان لم يحضر
يعلن رسميا) وذلك البص قد اكسب ناظر الوقف حقا في أن يعلن أولا
بالطريق الاداري ؛ فان لم يحضر أعلن رسميا على يد المحضر وحكمه ذلك
ظاهرة ملاحظة ما قررته تلك المذكرة من أن طلبات العزل في أكثر الأحوال
يتعلق بأمور شخصية فيحسن زيادة الاحتياط فيها وتجنبها الاجراءات
الرسمية بقدر ما يمكن .

ولكن هذه الطريقة لم تتبع معنا كالعادة وانما أعلننا من أول الأمر
بإعلان رسمي من أصل وصورة على يد محضر ولم نخطر قبل ذلك كما
قضت المذكرة .

ولما لاحظنا ذلك على الاتهام في جلسة ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٣ اعتذر
الأستاذ الساذن بالخصومة عن هذا بأن محكمة الاسكندرية ومحكمة
الزقازيق سائرتان على أن يكون طلب العزل من أول الأمر من أصل وصورة
كما اعتذر بأن المذكرة التفسيرية ليست جزءا من القانون ولا فريده أن
تناقش الاتهام فيما اعتذر به فقد يكون صحيحا ان بعض المحاكم الشرعية
تستسيخ ذلك الميل وقد يكون صحيحا ان المذكرة الايضاحية ليست
جزءا من القانون ولكن الاتهام لا يستطيع رغم ذلك أن ينكر أنه في هذه
الدعوى خاصة قد خرج على العرف الذي جرى عليه العمل في محكمة مصر

الابتدائية الشرعية طول الوقت وأنه قد خرج على ما قضت به المذكورة الإيضاحية وسواء علينا بعد ذلك أن يكون ما عمله قد أقرته بعض المحاكم الأخرى أم لا وأن تكون المذكورة جزءا من القانون أم لا فإن الذى يعيننا أن نقرره فى هذا المقام هو أن هذه القضية هى القضية الأولى فى تاريخ قضايا العزل فى محكمة مصر الابتدائية الشرعية التى خولفت فيها هذه العادة وخولف فيها نص المذكورة الإيضاحية الذى هو فى الواقع تفسير للقانون وبيان لما أرادته منه المشرع .

ويدل على أن الاتهام رغم ما اعتذر به كان يشعر وهو يريد أن يتخذ معنا هذا الاجراء الغير مألوف أنه يقوم على ارتكاب نوع من المخالفة لا تقره العادة ولا يجيزه القانون أيضا وهو على ثقته من مخالفة عمله للعادة والقانون فلذلك لم يستطع أن يتحمل وحده مسئولية هذه المخالفة فالتجأ الى فضيلة الأستاذ السيد محمد عاشور الصنفى نائب المحكمة وقد كان رئيس الهيئة التى أصدرت قرار الاذن بالخصومة يستأذنه فى اعلاننا بالدعوى من أول الامر على يد محضر فاذه بذلك رسميا .

على ان استئذان الاتهام واذن فضيلة القاضى بذلك - لا يخرجنا عن الاجراء الذى اتخذ معنا عن شذوذه على العرف ومخالفته للقانون لان النص الذى نقلناه سابقا من المذكورة الإيضاحية صريح فى أن الذى يقر اعلان الدعوى على يد محضر ليس أحد القضاة بل ولا الهيئة التى قررت الاذن بالخصومة - وانما هو حق خالص لهيئة المحكمة التى تنتظر دعوى العزل .

عرضة الدعوى

ان هذه المريضة تشتمل على صفحات عشر ومع ذلك فإن معظم ما ورد فيها من أسباب الاتهام منقول عما ورد بقرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ - الذى فرغنا من الرد عليه وانما زاد عليه تحريفا جديدا فى بعضه كانا التحريف الاصل لم يكف حشرة الأستاذ الخفيف - فاضاف تحريفا الى تحريف .

اما ما جاء جديدا فى هذه المريضة فهو قليل جدا لنا عليه بعض الملحوظات وقبل ابدائها نريد أن نبين اننا لا نلقى القول دون دليل فيما جاء به الأستاذ تحريفا لتحريف قالى المحكمة مثلا قوله فى بند ١٢ .

(أولا) ان ايراد الوقف فى مدة عام وبعض عام ١٦٦٢٥ جنينا مصريا و ٨٠١ مليم مع أن الوارد فى قوار ١٤ سبتمبر أن ايراد الوقف فى نهاية السنتين هو ١٦٦٢٥ جنينا مصريا و ٨٠١ مليما يستنزل منها المصاريف

ولا يبقى الا ٥٣٧١ جنيها مصريا فترك الجزء الأخير من هذه الواقعة تشويه لها وتفسير في صلب الحقيقة .

(ثانيا) وهو مثل آخر في هذا الموضوع نفسه يدل على تحريف آخر ، ذلك قول الأستاذ قد مضت السنتان ولم يشتري الأمير الأرض ولم يقم بالبناء ولم يشرع في العمل بأى نوع من أنواع الشروع مع وفرة الربيع في يده .

وقرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ كان أكثر قصدا من كلام الأستاذ في افعال الحقيقة لأن القرار اكتفى بعبارة مختصرة هي قوله : (ان سمو الأمير لم يشرع حتى الآن في شراء الأرض التي يقام عليها البناء) أما حضرة الأستاذ فيقول : (ولم يشرع بأى نوع من أنواع الشروع) وأنت ترى الفرق صارخا بين عبارة القرار وبين الجمللة التي تنبعت من عبارة الأستاذ .

فضلا عما في هذه العبارة من جمللة لا حق فيها فهناك عبارة ذهلت بها أبعد منها عن الواقع اذ يقول الأستاذ : (مع وفرة المال في يد سمو الأمير) مع أن القرار نفسه لم يقل بهذا .

ومن الغريب أن هذا أيضا هو ما انتهى إليه رأى حضرته حيث لجأه الرضوخ للحقيقة الى أن يقول بأن سمو الناظر كان في مكنته أن يشرع في البناء سيما في هذا الوقت الذي كثرت فيه شركات البناء بالتقسيط وكثر فيه المقاولون الراغبون في البناء بالتقسيط للطبقات الوسطى وما دونها وما فوقها فإذا وصلنا الى قول المدعى هذا فلنناقشه فيه .

يرى حضرة الأستاذ أن الناظر ان صحت دعواه أنه لا يملك مالا للوقف يفي بهذا البناء ، فقد كان أمامه سبيل آخر وهو الالتجاء الى شركات البناء بالتقسيط ثم يدفع لها ديونها (أنجما) أى أقساطا ... اندهشنا من حيثيات القرار فأننا نعتزف بأن هذا الوجه الذى توجه اليه حضرة الأستاذ المسمى قد أنسانا كل ما ادهشنا . ذلك لأن رجلا يحتكم الى القضاء الشرعى الدينى وهو نفسه من رجال الدين الذين ينكرون المعاملة بالربا على كل شخص مهما مست الضرورة ويرى الشرع الشريف معهم ان من يرتكبه من نظار الوقف خصوصا ن غير ضرورة يستحق العزل .

وهل لا يعلم حضرة الأستاذ أن الشريعة لا تبيح ذلك وأن الناظر على أى وقف كان اذا تعاقد على مثل ما ذكر يكون مستحقا للعزل .

ثم ألا يعلم فوق هذا وذلك ان سمو المغفور لها الواقعة قد نصت في كتاب وقفها على ما يأتى :

(ثالثا) ان كل من اقر من مستحقى هذا الوقف لأجنبى عن هذا الوقف بشئ من ريعه أو تنازل عن استحقاقه أو خرج عن حد الاستقامة وسلك مسالك السفه أو امتدان دينه يترتب عليه توقيع الحجز على أعيان هذا الوقف أو على ريعه أو على استحقاقه فى هذا الوقف يحرم من استحقاقه فى هذا الوقف وما يكون متجمعا من ريعه قبل فعل شئ من ذلك وقبل توقيع الحجز المذكور بشهرين بلون احتياج الى قرار أو حكم من أى محكمة كانت فى ذلك ويكون استحقاقه فى هذا الوقف وما يكون متجمعا من ريعه لمن يستحقه بعده على فرض وفاته وللناظر على هذا الوقف استعمال هذا الحق وعليه رعايته وتبنيه .

انه والحال ما ذكر لا يمكن التعاقد مع أى شركة من الشركات لانه تعاقد على ضد ما نصت عليه سمو الواقعة اذ لو فرض وكان الربيع فى وقت من الأوقات لا يفى بسداد أحد تلك الأقساط فهل تقف تلك الشركة مكتوفة اليدين أم انها سترفع الأمر الى القضاء حتما وتستصدر أحكاما بالحجز على ريع الوقف بل وبيع قطعة الأرض التى اشترت مع ما يبنى عايتها من المهندين وتكون نتيجة ذلك طرد العيزة والبنات من الملبا والمدرسة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الناظر الذى يقسم على هذا العقد يكون مخالفا لنص الواقعة المذكورة وخارجا على شرطها وهو بمقتضى ذلك يكون معزولا من النظر كما قال الاتهام . فتكليف الاتهام للأمير باتباع الطريقة المذكورة تكليف له بمخالفته شرط الواقف وبارتكاب ما يقضى بعزله وإخراجه من النظر . ترى هل يستطيع حضرة الأستاذ الذى أشار بهذه الطريقة أن يقرر أن الشركات التى أشار إليها تقدم ما لها لهذه الأعمال دون أن تحتسب عليه فوائد ديونه مقابل تأجيل دفعها الى أزمان مختلفة وإضافة هذه الفوائد الربوية على رأس المال أما صراحة أو ضمنا . وإذا كان فى علم حضرة الأستاذ وجود شركة وأحبة تعطى المال حسبة لهذه الأعمال دون أن تحتسب عليه ربا مهما تعاقبت السنوات - فهل يدلنا حضرته عليها حتى يخرج هو نفسه من التبعة التى القيناها عليه بإشارته .

تتحدى حضرته ونلج عليه طالبين إليه أن يبين للقضاء أن فى مصر أو فى الدنيا شركات مالية أجنبية أو مصرية تعطى المال حسبة لهذه المشروعات . . . انه لا يستطيع ولن يستطيع .

تلك بعض المحظورات التى تتنافى مع الشريعة ومع نص الواقعة وهم يتهمون سمو الأمير بأنه ان لم يقدم عليها يكون خائنا مستحقا للعزل .

اللهم ان طلبهم القضاء بهذا هو طلب للقضاء بغير ما أنزل الله .

أما العبارات التي استطرد إليها حضرة الأستاذ المدعى في هذا الموضوع مثل قوله : انه ما يظن سمو الأمير يقرر أن والدته أم الموسرين والمحسنين ماتت فقيرة وخزائنها خاوية وبنوك القاهرة خلو من ماله أو يقرر أنه لا يستطيع شراء الأرض وبناء الدارين لعدم وجود المال لديه فتلك عبارات قد خرجت عن حدود الموضوع .

لا يحضره الأستاذ ان سمو الأميرة لم تمت فقيرة بل انتقلت الى رحمة الله وهي أغنى اميرات العائلة المالكة ، وفيرة المال والجلال ، وكذلك سمو الأمير ما يزال في مكانته حيث هو مقعدة الأمراء نعمة وثناء ، ولكن ما شأن ثروة الأميرة في الموضوع الذي يناقشنا حضرة فيه ؟

ان الدارين اللتين ينصى حضرة الأستاذ حظ العاجزين أو العاجزات والفقيرين والفقيرات الأحياء منهم والأموات لانهما لم يبينيا في خلال المدة التي ظنها ، ليس أمر بنائهما متعلقا بثروة الأمير الواقعة ولا ثروة الأمير الناظر ، بل أنت نفسك أوردت في غير موضع الجهات المخصصة لإنشاء هاتين الدارين والصرف عليهما وهذه الجهات المخصصة قد كانت عاجزة وما تزال مواردنا عاجزة عن القيام بهذا البر وليس من اللائق الخلط بين ما تخصص لهذا وثروة سمو الأميرة الواقعة أو ثروة سمو الأمير .

يظهر ان حضرة الأستاذ المدعى لم يستطع أن يكظم رغبة القاهرة كانت تدعنه الى أن يرسل القول في سمو الأمير المدعى عليه من غير رعاية لشخصه الكريم ولا لمقامه الرفيع .

ولا شيء أشد اسرافا في القول وامعانا في التشويه من أن يزعم الاتهام بأن سمو الأمير قد تحولت جهوده الى إيجاد العقبات وخلق الصعوبات وأنه يعمل على تأجيل تنفيذ رغبات والدته وأنه يريد التلاعب بكلام الواقفين وتحصيلها فوق ما تتحمل تبعا لمختلف الأهواء وأنه قصد الى تعطيل انتفاع ذوى الحقوق بحقوقهم والى حرمانهم الى آخر ما جاء بعريضة الاتهام ، فسمو الأمير وقد بلغ الستين من عمره لم يعرف عنه أنه كان ممن يجنحون الى الخصام والمخاصمات أو كان موضع طعن قضائي له أو عليه بل كان بعيدا كل البعد عن المنازعات القضائية أيا كانت طيلة حياته أميل الى المسالمة في كرامة والى التوفيق بين الناس والاعتراف بالحق وله من أعمال الخير القائمة المحسوسة ومن أبواب البر والاحسان في جميع الأقطار الاسلامية ما يدرك عنه كل شبهة من تلك الشبه التي يريد الاتهام أن يرميه بها وما ينادى جهره بأن سموه لم يكن يوما ما مظنة لمنع الخير من أمواله الخاصة لبنى الانسان عامة والمسلمين خاصة في مصر وخارجها وهو معروف بتقوى الله وإقامة شعائر الدين

فضلا عن أن يتلاعب بشروط الواقعة وأن يطل الخير عن أهله كما زعم الاتهام خطأ أو عنتا .

قد لا يجهل الاتهام ان هذا الأمير ممن درجوا من عهد طفولته على اتخاذ المنهج الشرعى أسلوبا يفاخر به فوق كل صفات المجد والشرف التى تحيط به وبمائلته فهو البعيد عن كل ما حرمة الشرع فى جميع نواحي الأعمال فى الحياة بل يكاد يشهد الخاص والعام بها عليه سمو الأمير من سلوك طاعة الله وتادية الفرائض واعظام شعائر الدين ففى بيته مظهر صادق لحياة سموه الدينية والروحية يعظم شعائر الله فى المساجد التى لا يتوانى عن غشيانها خضوعا لله ، معروف بالبر بأهله ، وبالضغفاء من أبناء وطنه بل ان بره واحسانه تجاوز هذه الأقطار الى الأقطار الإسلامية الأخرى ، مثل بلاد الهند وجاوه وغيرها فى أقصى المعمورة مثل بلاد استراليا .

كم خدم الجمعيات الخيرية هنا وهناك بجاهه ونفوذه وماله بل كم ترأس جمعيات خيرية وسعى فى نشر دعوتها .

ساعده على بناء المساجد والمستشفيات هنا وهناك واطهر عمل لا يزال حديثا أنشئ بماله الخاص هو ذلك المسجد الذى أنشاه بجوار سرايه بمبيل الروضة ، من يدخل هذا المسجد من أى ناحية كانت تملؤه الهيبة والجلال لفخامة هذا المسجد التى تجلت فيه بلبائع الفن وآيات الجمال وجاء مثلا فى الإبداع والفخامة بين المساجد التى اقيمت فى الاسلام .

أليس بعد كل هذه الأعمال الباهرة وهذه السيرة العطرة التى تملأ جميع الأرجاء التى سمعت باسم سموه يسهل على الأذان أن تسمح أن هذا الأمير أصبح معرضا للطمع على ادارته فى أخص الأعمال التى فطر على خدمتها والعمل على تأييدها فضلا عن العمل الذى يقضى عليه واجبه فى السهر على حسن ادارته وأن يكون الأمر بهذا هو أعز الناس قدرا عنده وأكثرهم اجلالا الى قلبه ألا وهى روح سمو والدته الذى يعتبر سموه ان طاعتها وتنفيذ ارادتها صورة مقدسة من طاعة الحق سبحانه وتعالى !

انه ليس مما يستقيم مع هذه التصرفات الكريمة الغيرة ما يقوله الاتهام عن سمو الأمير وليس ذلك مما تسوغه العقول . كان جديرا بالاتهام وهو يجرى قلبه بتلك المنابر ويصور هذه التهم ان يتذكر أن سموه المدعى عليه رجل من بيت الملك الكريم ، وأنه نشأ من عرش مصر وكذلك درج وكذلك عاش ، وأنه لبث ولى عهد ما يقرب من خمسة عشر عاما ، وقد كان أحمرى بالاتهام أن يكون ازاء ذلك الاعتبار أقل .

تهجما في القول وأكثر احتياطا في توجيه التهم ، وأن الاسراف في الاتهام الى حد الذي رأيناه في أساليب الماذون بالخصومة قد يعرض لسوء الظن والقالة مقامات درج الناس من وطنيين وأجانب على احترامها ومعرفة الخير والبر عنها ، وكان جديرا بالاتهام أن يقدر ما ألفه الناس لتلك المقامات وأن لا يفتح لهم بابا لا عهد لهم به من قبل .

قد يكون من الحق علينا أن نعترف لحضرة الأستاذ المدعى بأنه قيما يظهر كأن شديد الرغبة في أن ينزه عباراته عن مثل هذه الجمل وأن يتجافى في هذا المقام عن كل ما يحسن التجافى عنه . ولعله قد بلغ من ذلك ما وسعته حيلته . ولكن طبيعة موقفه في مثل هذه الدعوى قد تكون هي التي جزته في بعض الأحيان الى اقتحام هذا المسلك .

لسنا نريد في موقفه القضاء أن يكون تفاضل بين مقام ومقام ولا بين شخص وشخص فأننا أول من يؤمن بأن الناس سواسية لا فضل لعربي على عجمي الا بالتقوى ، ان أكرمكم عند الله اتقاكم . وانهم أمام القضاء لا يتفاوتون ، ولا نريد أن نسمو بمقام حضرة صاحب السمو المدعى عليه في هذا الموقف فوق مقام غيره من المدعى عليهم ، وسمو المدعى عليه نفسه مثلنا ان لم يكن أشد منا ايمانا بأن القضاء حرم مقدس واجب الاحترام وان الناس كلهم في ساحته متكافئون وكل ما يطمع فيه من هذه المحكمة ان ينال قسط العدل منها كما يطمح فيه أقل متقاض أمامها .

رابعا : جاء في الوجه الخامس من أسباب طلب العزل ان سمو الناظر لم يستثمر المال الذي أرصدته الواقفة لانشاء الدارين والانفاق منه في ادارتهما بل تركه بدون استثمار وقصده الى حبس البر عن المستحقين والى حرمانهم مع شدة الحاجة في هذه السنين المجيدة .

نحن نترك هذه الألفاظ الضخمة التي قد يكون أكثر من استعمالها تهويلا لتسوية سمعة سمو الأمير الناظر ونقف وقفتنا السابقة نسأل الأستاذ :

ما هي الطريقة التي يراها لاستثمار هذه الأموال مع العلم (أولا) أن الوقف لغاية مارس سنة ١٩٣٢ لم يكن به الا ألف وستمئة جنيه تقريبا ولغاية مارس سنة ١٩٣٣ من السنة الجارية ثم مبلغ الخمسة آلاف جنيه وكسور

هل يرى الأستاذ أن سمو الناظر كان يجب أن يتاجر في هذا المبلغ ؟
- فأي نوع من أنواع التجارة يقترحه حضرة الأستاذ وأي نوع يراه مضمون الكسب فيأض الخيرات على التجار في هذه السنين التي أتت على الأخضر واليابس كما قال في عريضته :

أنا لا نرضى لحضرته أن يكون هذا الاقتراح من رأيه بل ، ولا نظن أيضا أنه أراد الطريقة التي ذهب إليها في اقتراحه الالتجاء الى الشركات التي تغطي المال بالتقسيم للبناء ، يعنى استثمار المبلغ في أحد البنوك بالربا ، نستبعد ذلك جميعه حسن ظن منا بحضرة الأستاذ .

فإذا كانت طرق الاستثمار كلها لسوء الحظ صارت منحصرة بين طرق تعرض مال الوقف للخطر وطرق محرمة قابها الشريعة .

فان ما جر الأستاذ الى هذا القول لم يكن الفرض منه جديا ، بل كان استرسالا في المبالغة . . . وجريا وراء الخيال .

خامسا : وكان الاتهام قد أدرك أن ميادين الحقائق الثابتة قد ضاقت به وعجزت عن أن تمدد لما يريد من التهم فذهب ينسب في أودية الخيال لعله يجد فيها ما يريد ثمثلت له في تلك الأودية خيالات ظنها من أرواح العجزة والأتام وخيل اليه أنه يسمع من جانبها أننا وشكوى تتقطع لهما نياط القلب الرحيم فانطلق هو من ناحيته يردد ذلك الأتيم الذي يتخيله ويجار بالشكوى التي ظن أنه يسمعا ، ولم يزل ينمو ذلك الخيال في نفسه حتى حصبه حقيقة يقيم على معالها تهما تدعو الى طلب عزل سمو الأمير لانها تهم (تتعلق - كما يقول - بحقوق العجزة واليتامى المسلمين الفقيرات وليس ثمت من يدافع عن تلك الحقوق لان أصحابها لا يزالون في غيابات العدم ومن المجاهيل) .

نعم وعلى رغم ما اعترف به الاتهام من أنه يتحلى هنا عن قوم لا يزالون في غيابات العدم ومن المجاهيل فإنه ذهب بهيم في غيابات العدم وينقب في مكان أولئك المجاهيل ، ثم خرج من بين تلك الأودية المظلمة يجمل في يمينه تهمتين يوجههما الى سمو الأمير . فهو يقول : (ولو أراد الله) وفتحت الدارون في ١٨ يونيو سنة ١٩٤٣ لانتفع أصحاب تلك الحقوق الذين لا يزالون في غيابات العدم ومن المجاهيل) ثم يقول : (انه قد ترتب على هذا التاجر أيضا ان حرم عدد وفير من أفراد الأمة من الاشتغال بهاتين الدارين كموطفين وخدم من الاستمتاع من المرتبات التي شرطها الواقعة لكل واحد منهم الخ . . .) .

ليس ذلك من تهافت الاتهام ومن الاحتيا ل على تصيد التهم والاسراف فيه الى حد كبير ؟

كلمة ختامية

٩ - قد كنا نستطيع أن نلتبس المنة للاتهام فيما عمد اليه في جميع أطوار هذه الدعوى من تصسف لو أن ذلك كان يرمى الى تحقيق

مصلحة الوقف والمحافظة عليه ولكن نظرة بسيطة الى هذه الدعوة تدل
 دلالة قاطعة على أنها ليست في شيء من مصلحة الوقف ولا المحافظة عليه
 بل انها أدنى الى الاضرار به وتعطيل أغراضه . وفهم ذلك ليس بصعب
 فاننا بازاء وقف خيرى أريد به وجه الله تعالى أولا وأريد به أيضا كما يقول
 الاتهام أن تقسم الواقعة للأمة المصرية أجل خمسة بعد وفاتها كما كانت
 تمدها الله برحمته وأسكنها فسيح جناته أم المحسنين في حياتها وأريد
 به أيضا كما يقول الاتهام اتصال الحياة العملية بحياة الذكرى الخالدة
 لأن الذكرى للانسان عمر ثان والواقفة ما قصدت الا نفع الناس وتخليد
 الذكرى .

إذا نحن نظرنا من جانب الى ما في هذا الوقف من معاني الخير والى
 ما في تلك الأغراض من كرم ونبل ، ونظرنا من جانب آخر الى أن سمو
 الأمير هو ابن الواقفة وإن من طبيعة البنية الصالحة أن تكون أشد حرصا
 على تحقيق رغبات الأمومة وعلى تنفيذ ما تريد ، ونظرنا من جانب ثالث
 الى أن تحقيق هذه الرغبات الخيرة التي ارادتها الواقفة رحمها الله يعود
 بالخير وجمال الذكرى على ابن الواقفة كما يعود بالخير والبركة عليها
 وأنه يرفع من اسمه باعتباره منفذاً وباعتباره ابناً لها كما
 يرفع من اسمها . وإذا نظرنا أخيراً الى أن سمو الناظر كما أسلفنا رجل
 خير معروف بكرم النفس ونبالة الخلق وبتقوى الله ، إذا نظرنا الى كل
 ذلك فليس يسعنا الا أن نعتقد أن مصلحة الوقف أدنى الى أن تحقق على
 يديه وأنه هو أولى بهذا الوقف وأحق من غيره بالقيام عليه وتدير أمره
 وإن المطالبة بعزله بمثل هذه الأسباب إنما تضر بالوقف وتعطل مصالحه
 وتسئ اليه .

١٠ - يدل أيضا على أن الاتهام في هذه الدعوى لم يقصد فيما
 ساقه من التهم مصلحة الوقف دون غيرها أن سمو الأمير قد رأى أن
 نظارته على القسم الخيري الخاص المسمى بتفتيش تبروه قد اتخذت ذريعة
 الى معاملته بتصرفات واجراءات غير مألوفة وأضحت تضع تصرفاته عرصة
 للقليل والقال فتنازل عن نظارته على هذا القسم سدا لهذا الباب وقد قبل
 هذا التنازل فكان من مقضى القواعد الشرعية أن يفلق باب الخصومة وأن
 ينتهى المخاضمون ، ولكن الرغبة التي تولدت عنها هذه الدعوى كلها
 أوصده أمامها باب طرقت بابا آخر وكلما سلعت في وجهها سبيل التمسست
 سبيلا آخر لذلك ارتدت عن الوقف الخيري لتخاصم سمو الأمير في
 الوقف الأهل الذى هو خاص به وبأقرب الناس اليه والصقهم به واعزمهم
 عليه ليس لهم فيه منازع ولا شريك

قد كنا نعتبر ولا زلنا نرى أن الأمر باقلمة هذه الدعوى لا يتفق مع
القواعد والأحكام المقررة من الفقهاء في الشريعة الفراء - يقول صاحب
البحر نقلا عن الخصاص ما نصه :

« إذا امتنع عن العارة وله غلة أجبر عليها فإن فعل فيها والا أخرجه
من يده »

فمقتضى هذا النص أن إخراج الوقف من يد الناظر لا يسوغ إلا بعد
أمرين ، أن توجد الغلة أولا حتى تكون العارة ممكنة وأن يجبر على العارة
ثانيا حتى يتحقق الامتناع .

فاذا نحن ماشينا الاتهام في زعمه أن الريع متوفر بينه سمو الناظر
أو في أن سمو الناظر كان يستطيع أن يستعين بأحدى الشركات على البناء
فقد كان الوجه الشرعي يقضى بأن يطلب مبدئيا اجبار سمو الناظر على
التعمير فاذا أجبرته المحكمة على ذلك فامتثل فيها والا كان للاتهام بعد ذلك
أن يطالب بما يطالب به اليوم . فاما المفاجأة بطلب العزل مع تخطي المراتب
التي وضعها الشرع قبل ذلك فطفرة وخروج على النظام الشرعي المقرر .

كنا نعتبر أن المطالبة بعزل سمو الأمير من النظر على الوقف الخيري
اسراف في الخصومة وخروج عما تقضى به مصلحة الوقف وانه لا يتفق
مع النظام الشرعي ، فإذا عسى يمكن أن يقال عن موقف لاتهام وهو يتجاوز
ذلك الى المطالبة بعزل سمو الأمير عن النظر على وقفه الخاص له ولأهل
بيته ؟

أفهل يمكن أن يكون ذلك ضريبا من المحافظة على مصلحة الوقف
عليهم أم ذلك هو أقصى ما يكون من الاسراف في الخصومة .

لو أردنا أن نستقصى ما في هذه الدعوى من وجوه الاسراف الذي
يؤدي الى الضرر بسموه لطلال بنا القول ولعل فيما أسلفنا بيانه ما يكفي
لإثبات ما أردنا

ان هذه الدعوى كما ترى المحكمة تحمل في ثناياها نوعين من الاذى
يريد الاتهام أن يرمينا بهما معا . أما الأول فهو شر يصيب الاتهام انه
سينالنا على يد القضاء اذا ما استجاب القضاء لدعوته فقضى بعزلنا من
النظر على أوقاف المغفور لها أم المصنتين . وذلك أهون الشرين علينا
فلسنا نخافه ولا نظن أنه يهتدنا بحق ، ولا أنه سينالنا مطلقا ، فنحن
أعلم بأن القضاء العادل انما يعمل للضاع الضرر ورد الأذى لا لايصال
الضرر وإيقاع الأذى ونحن أحسن طنا بقضائنا وأشد اطمئنانا الى عدالته
ونزاهته .

وإنما النزوع الثاني عما في هذه الدعوى من ضرر والذي ظهر قد وقع علينا بالفعل وأصابنا أثره بعبود رفع هذه الدعوى علينا، فإن الإعلان بها على الطريقة التي اتبعت وتوجيه ما تضمنته من التهم لعلنا مع استعجال العبارات الواردة فيها والمطالبة بالحكم علينا ، طرفة بما يطلب لاثام ان يحكم به علينا كل ذلك قنرب من ضروب الأذى قد استطلاع الاتهام أن يصيبنا به ونحن في ساحة القضاء وبين سمح القضاة وبصرهم .

ذلك نوع من الأذى مزدوج فهو يصيبنا من ناحية ، وهو من ناحية أخرى قد يمس ما يجب لساحة العدل ومقام القضاء من رعاية وتقديس ونحن نفزع اليكم يا حضرات القضاة من ذلك لتقرروا أن هذه الدعوى واجبة الرفض لما ذكرنا من الأسباب ولما اشتملت عليه من شلوذ وتعسف فان هذا وحده هو الذي يستطيع أن يكشف القبار الذي أثير حولنا ظلما في ساحة القضاء المقلمة التي جعلها الله حرما آمنا ينهزم الباطل فيه وتكون الغلبة للعدل والحق .

بنه على ما سبق

نطلب الحكم برفض هذه الدعوى .

ملحق رقم (٧)

« الى أي طريق نحن مسوقون »

كنا نسمح في الأيام الحالية أن طائفة من أمم الغرب احتلت إلى طريقة مستغربة للولاية على الأمم المستضعفة واستعمار الأقاليم * المتقدمة باستعمال الفاظ مألوفة لمعان مقبولة فإذا أرادت معاداة قوم اتخذت عنوان الصداقة لهم سبيلا إلى جر البلاء عليهم وإذا شأت تقويض بنيان مملكة تدعى انها انما تريد بها زيادة العمران وإذا أخذت في اذلال أمة تسمى فعلها ذلك اعزازا وكرامة وبالجيلة فهي لا تقبل من الألفاظ ما ينفر استعماله بقدر حرصها على كثير من معاني السوء والجفاء حتى قال بعضهم ان مثل تلك الطائفة في معاملتها للأمم الأخرى مثل خفاش أميركا لا ينال غرضه من امتصاص دم الانسان لا اذا انتهز فرصة نومه وقت الهاجرة فيستعمل أنجنته العريضة مروحة لجلب الهواء البارد على وجهه العائم كما يشغلي النائم بلثة هذه الخيمة المصنوعة من الضمور بالم اختصاص دمه بخرطوم - الخفاش وكنا نظن أن في ذلك غلو الا ينطبق على أحوال الأمم المتمدة وخصوصا في العصر الحاضر ولكن يخفى أن يكون ذلك الانسان النائم وقت الهاجرة مثله مثل المصري أمام دولة الاحتلال تسلبه قوى الحياة المدنية وتعرضه عن ذلك برنة صوت الحنو عليه والشفق بأصلاحه وكلما توشك مقتلته الملل من ذلك النوم الثقيل تسمعه لجنة جديدة تناسب مقتضى الحال ودواعي المقام

وبيان ذلك أننا الآن في السنة العاشرة من احتلالهم لبلادنا وهم في كل هذه المدة يدعون أنهم لم يدخلوا ديارنا الا محبة بنا وغيرة على صوالحنا ولكن هذه المحبة وتلك الغيرة كانوا ينتقلون في معنى التصرف بهما من طبقة الى طبقة ومن سلم الى سلم يحسب ما يناسب مقام السياسة العمومية *

فأولا قالوا عند دخولهم أن مأموريتنا كبح جماح الثائرين واعادة البلاد الى ما كانت عليه قبل من السكينة والنظام ولما تم ذلك بعد بضعة

(*) هذا المقال نشر بجريدة المؤيد بتاريخ ١٢ ربيع آخر ١٣٠٩ ١٤ نوفمبر ١٩٨١

يتوقع مستعار (بقلم أحد افاضل المصريين)

أشهر من دخولهم قالوا ثانيا لا ندع البلاد حتى ننظم فيها جيشا يكل محل جيشها القديم ويرد الغارة عن الحدود المهددة من حملة السودان .

ولما طال عليهم المقام واستقرت الحدود وانتظم الجيش الجديد وصار كهذا لحظ النظام في الداخل وتأمين الحدود من جهة الخارج قالوا ثالثا ان محبتنا اليكم تمنعنا الى النظر فيما وراء ذلك من تنظيم المصالح الداخلية المحضة كالاشتغال والمالية والحقانية والداخلية الخ ولما قبضوا على هذه المصالح أيضا ووضعوا لها ما شاؤوا من النظامات قالوا رابعا ان مأموريتنا تمتد الى ما وراء ذلك أيضا وهو بقاؤنا في هذه الديار خفراء على تنفيذ ما وضعنا فيها من النظامات حتى يتربى جيل من المصريين على مزاولتها ويتفادى المهد على الانقياد اليها فتكون كملكة راسخة في العقول والطباع ومتى تم ذلك نذر البلاد لأهلها تحكم نفسها بنفسها مستقلة بظل أميرها ومعصمة برأية خليفتها ولواء تابعيتها ثم جاهرُوا أخيرا له بأن الإصلاحات التي عملوها أثناء احتلالهم قد قربت المصري كثيرا نحو الغاية التي يقصدها من استثنائه عن احتلالهم وقدرته على حكم نفسه بنفسه .

فمن هذا يتضح ان دعوى القوم محصورة في قضيتين لا ثالث لهما . الأولى انهم أسسوا في ديارنا اصلاحا لم يكن يتم لها لولا نعمة احتلالهم فيها . القضية الثانية ان هذه الإصلاحات التي تمت بمعونتهم اعطت المصري الى ان يكون مترشعا للرشد في الأحكام والولاية على البلاد بعد ان لم يكن شيء من ذلك حتى أوشك أن يكون في غنى عن معونتهم في إدارة مهام البلاد وان يخلفهم في كل ما توسلوه من الخطط والمقدمات العالية والمحلولون يتشمسون (كما يقولون) بان هذه الغاية عما قريب تتحقق فان رأى القارىء مما سيتلى عليه صحة هاتين القضيتين فيها ونعمت والا كانت الحقيقة ان الانسان المصري مثله أمام الاحتلال مثل ذاك الانسان النائم الى آخر ما قلناه .

ولا يكفي لصحة تلك الدعوى تحقق القضية الأولى دون الثانية ولا العكس فلننظر في القضية الأولى وهي انهم أسسوا في ديارنا اصلاحا لم يكن يتم لها لولا نعمة احتلالهم فيها .

وقد يمكن للبعض عند النظر في هذه القضية وتطبيقها على ما يراه الآن في بعض المصالح من الانتظام وحسن السير ان يتوهم انه لولا الاحتلال ما تم شيء من ذلك حيث يرى ان المحاكم الأهلية وجعت على نظام سوى بين الكبير والصغير مع شهرتها بالعدالة في القضاء والانتظام في الأحكام فضلا عن الاستقلال في الرأى والعفاف في النمة بخلاف المجالس التي كانت قبل الاحتلال فانها كانت عدية الاستقلال ضعيفة السطوة ناقصة العمل تلقى خلف ستار يجب انظار عن دقائق القصور والاعتساف .

ثم يسمح ان الأمن ليس ثوبا جديدا من الانتظام حيث قوى ساعد البوليس على نوع ما منذ بضعة أشهر وعزز بانتظام الخفراء في القرى والبلاد وبذلك قلت الوقائع الجنائية في الأشهر الأخيرة عن ذي قبل كنعوى نصراء الاحتلال .

هذا ما يتعلق بالقوى الكفيلة بحفظ الأمن . وبقي للقوم من دعوى الإصلاح أنهم في مالية قللوا كثيرا من الضرائب ونظمو جباية الخراج وفي نظارة الأشغال وسعوا دائرة الري بزيادة الترع وكثرة القناطر لغو السخرية في العسكرية ولهم نظمو الجيش بعد ان كان معتلا ودربوه على القتال حتى حاز النصر في عدة وقائع بعد ان كان مختلا وجباناً .

ثم في علاقة الأمة المصرية بغيرها من الأمم الأجنبية قالوا اننا رددنا عن المصريين كثيرا من غائلة اعتداء النزلاء ، وسويناهم بهم في كثير من الحدود والواجبات .

هذه هي الأساسات التي يبنى عليها القوم دعوى فخارهم ومعروفهم ولكن نسبتها الى احتلالهم لم تكن بذلك فان الأمة المصرية من عهد أن استندت أمارتها الى كفالة العائلة الخديوية الكريمة وهي سائرة نحو الترقى والكمال شأن بقية الأمم التي انتعشت بنور تلمن القرن التاسع عشر فكل مصالحها وشؤونها السياسية والإدارية والعسكرية موضوع بنيانها الأساسى بيد الطيب الذكر رأس هذه العائلة الشريفة ومعلوم ان فوائج الأعمال الصالحة تبدأ في وجودها طفلة ثم تنتقل بالتدريج نحو الكمال بالزيادة والاعتقان ويمر عليها من أدوار التنوعات والتغير ما يناسب الحاجة منها وكلما ترقى الأمة في العمران والحضارة كلما زادت نظاماتها دقة واحكاما . وعلى سنة هذا الارتقاء سارت مصالح الحكومة المصرية نحو الترقى حتى وصلت شأنها الحال .

فالمصالح القضائية من عهد ولاية رأس العائلة الخديوية تنقلت الى أدوار شتى ولبست أثوابا متعددة مناسبة لتلك الأعصر والأوقات حتى كان آخر شكل من أشكالها القديمة المجالس الملقاة التي كانت أكثر كمالا وضبطا من المصالح القضائية التي سبقتها ولما طال الزمن على وجودها والأمة في تلك الفترة راقية مرقى تلمنها المستمر حصل الشعور بعدم صلاح ذلك النظام والحاجة مست الى تغييره وكان ذلك في الدور الثاني من أدوار النهضة المصرية عقب ولاية الجناب الخديوى المعظم العالى قمتابعة لتيار الفكر العام وقتئذ أخذ في سنن نظام قضائى جديد حتى تم وضع لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة وصدر الأمر العالى بالعمل بها في ١٧ نوفمبر سنة ٨١ أعنه . قبل الاحتلال بنحو سنتين على يد الوزير الجليل

المرحوم شريف باشا وهي في وضعها وترتيبها والسلطة التي اعطيت بموجبها للمحاكم الجديدة تضارع من كل وجه لائحة ترتيب المحاكم الحالية ولكن قبل فتح تلك المحاكم ظهرت ثوران الثورة فخذ على اثر لهيها نور كل اصلاح وتنظيم ولما اطلقت شعلتها عادت الافكار لمجرها الاولى حتى فتحت المحاكم بعد الاحتلال وقد استمرت خمس سنين على جانب عظيم من الاستقامة والذمة في الاحكام وهي بدون مرشد او نصير من الانكليز .

فانت ترى من هذا ان اصلاح النظام القضائي امر اقتضته حالته الآن وسمحت به مكارم الحضرة الخديوية ووزرائها الوطنيين قبل الاحتلال وبعده . وما يدل ايضا على ان ذلك كان بمضى ارادة الحكومة الوطنية هو انه مشرع في فتح المحاكم بالوجه القبل حصلت معاوضات في ذلك من كثير من رجال الانكليز حتى طعنوا في المحاكم على وجه العموم سواء منها الوجود والذي سيوجد ولولا ما أبداه الوزير السابق دولتو رياضي باشا من العزم والثبات لما قامت للمحاكم الاهلية قائمة في الوجه القبل .

هذا ما يتعلق بالقوة القضائية . اما قوة الضبط والربط وان كانت لا تزال آثار الخلط ظاهرة عليها فلو سلمنا دعوى القائلين بانها اليوم احسن منها قبلا فالفضل في ذلك الضريبة الجديدة التي وضعت على كتف الفلاح اجرة للخزائن وقد قدرها بعضهم بثلاثة ارباع المليون من الجنيهات سنويا تجبي من كيس المصري المسكين فهذه الضريبة لو امر بتحويلها غير سعادة مفتش الضبط والربط من الوزراء الوطنيين لعنت عليه الاعتراضات من كل جانب ولربما كان صندوق الدين يقيم الحجة على تحويلها متمسكا بماله من الحق على الحكومة في ان تستشير فيما تريد تحويله من الضرائب الجديدة واما اصلاح في المالية بتنقيص الضرائب وتقسيتها فامر اقتضته ايضا رحمة الخديو المعظم أولا وثانيا قانون التصفية الذي جلد ما للحكومة وما عليها من الايراد والمصرف والديون على قدر ما تستطيع البلاد في ذلك العهد وقد تم كل ذلك في سنة ٨٠ افرنجية قبل الاحتلال ايضا وهو الأساس الاول في التنظيم المالي فاذا كنا عهدنا في حكومتنا وهي تشتغل بنفسها قبل احتلال القوم انها في سنة ٨٠ افرنجية تجاوزت للأهالي عن مليون جنيه ونصف سنويا بالنسبة لما كانت تأخذه أولا فيبعد أن كانت تجبي في سنة ٧٩ من مجموع الايرادات أحد عشر مليونا وكسور من الجنيهات قنعت بالاكثفاء بثمانية ملايين ونصف فقط ثم نظرنا انها في سنة ٩٠ أو سنة ٩١ تنازلت مثلا عن اقليم لا يزيد مجموعها عن ثلاثمائة الف جنيه فلماذا لا نقول ان هذا العجل صادر عن اليد البارة التي تجاوزت في السابق عن اضعاف ذلك المبلغ ونسبته الى مشيئة المحتلين . نعم ان المحتلين لم يعارضوا في ذلك ويقلب على الظن

الهم أشاؤوا به ولكن ذلك لانه أمر اقتضته حالة البلاد فكان لابد منه سواء كانوا محتلين أو غير محتلين وسواء كانوا هم القاطنين بوظائفهم التي بنسبها أبدوا هذه المشورة أو كانت الوظائف مشغولة بغيرهم من المصريين أو الفرنسيين .

والاصلاح في مصالح الري أمر قديم العهد فمشاهد ان ساكن الجنان محمد علي باشا أنشأ في هذا القطر الأنهار والترع والقناطر والجسور في مئة عشرين سنة مالا يسع العولة المحتلة ان تساعد على انشائه هنا في مدة خمسين عاما بالأقل بالرغم من كون الصناع والآلات متيسرة هنا الآن أكثر من ذلك العهد بشئ أقل وسرعة مضاعفة واستمرت تلك الأعمال النافعة تترقى وتزيد الى أن جاءت الانكليز فبيلغ فضلها انها لم توقف دولا ب الترقى بل حفظته سائرا على خطته السابقة من النمو والكمال على أن الترع التي أنشئت والقناطر التي بنيت من عهد احتلالهم لغاية الآن وهو عبارة عن عشر سنوات قد تكون أقل مما أنشئ في مثل هذه الكمية من السنين في عهد الخديوي السابق أو سلفائه السابقين .

نعم ان حفظ ناموس هذا الترقى مع حذف الآلة الكبرى كانت مستعجلة له من قبل وهي السخرة في الحفر والتطهير ماثرة بدت في أيامهم ولكنها من الفكر السابقة على احتلالهم فمعروف انه سنة ٨٠ أفريقية عرض دولتلو رياض باشا على الجناب الخديوي المعظم هذا المشروع قبله بالإستحسان وعلى ذلك عقلت جمعية من عموم المديرين والعهد بنظارة الأشغال العمومية وحضور جميع النظار في ذلك العهد لأجل إيجاد طريقة لحذف السخرة وإبطالها وحصلت المناقشة على استبدالها بالمقاولات أو غيرها من الطرق ولما لم يستخلصوا رأيا لإبطالها عامة شرع في إبطالها بالتدريج وقد كان من أعظم ضروب السخرة في ذلك العهد تطهير رياح البحيرة سنويا اذ كان يستغرق انفار ثلاث مديريات مدة ثلاثة أشهر من كل سنة فأبطلت الحكومة تلك السخرة الكبرى واستعاضت عنها بالاتفاق مع جماعة من المهتمين لاحضار آلات رافعة تمد ترعة الخطاطبة من خلف القناطر الخيرية بمبلغ يدفع لها من الخزينة سنويا وبذلك رفع هذا العمل الشاق عن كاهل المديريات في الوجه البحري واستمر عمل الآلة الى العام الماضي حتى رمت القناطر الخيرية .

فنظام لقو السخرة موجود ومعول به من قبل الاحتلال وبقي يترقى شيئا فشيئا حتى رفعت بالكلية بمساعي من اعترف له الانكليز انفسهم بأنه كان أول من أشار وبساعده على هذا المشروع وهو دولتلو رياض باشا الذي كان هو أيضا أول من وضع الأساس للقوة :

... أما ما يتعلق بدعواهم اصلاح الجيش المصرى فليس بصحيح على الإطلاق وذلك ليس لكون الاصلاح موجودا من قبل وساروا به على سنة الارتقاء كما تقدم بل لانهم ساروا بالجيش القهقرى وجعلوه عاجزا عن تادية أقل عمل عسكري كان يأتيه قبل وهذا الضعف فى الجيش الجديد مسبب عن نقصان كميته من جهة لانهم نقصوه نحو الثلث أو أكثر وعن تضيق دائرة لترقى وحصرها عند حد مخصوص لا يمكن مجاوزته فضلا عن عدم المساواة فى مرتبات ذوى المنزلة الواحدة بين المصرى وغيره .

ولو كان الأمر قاصرا على عدم المساواة فى المرتبات بين المصرى والانتكلىزى لقلنا ان ذلك أمر محتمل وعادى ولكن من الغريب ان المحتلين لم يرضوا ان يسووا بين العسكري المصرى والعسكرى السودانى فمرتب هنا ان كان نفزا يعادل مرتب ذاك مرتين فاذا كان المصرى يصالح فى الجيش بصفة انه أقل استعدادا حتى ممن كان له سيدا بالأمس فكيف تبقى عنده عزيمة لنظامه المستعبد بموجبه .

ولا عبرة بما يظنن به انصار الاحتلال عند الاستدلال على تقصم الجيش بانتصاراته الأخيرة فى وقائع الحدود فهذه انتصارات على قبائل متوحشة حالة كون جيش مصر القديم فتح السودان حينما كان له ملوك قانونيون ودول متمسدة وجيش مصر القديم هو الذى سمعت سطوته وبسالته فى أقطار الأرض شرقا وغربا حينما كان قائمه الأعظم المرحوم ابراهيم باشا وذلك فى جميع المحاربات التى جرت على يديه فى آسيا وأوروبا فان كان القائد الأعظم الآن يرى الأمر العظيم انه يقود جيشا مصرىا ويقتحم به أكوخا وخيوشا فى البادية فذلك لا يذكر بالنسبة للقلاع العالية والحصون المنيعه التى اصبحت أمام جيش مصر القديم كما قلنا .

أما اذا كان المراد انه صلح بالنسبة للانكسارات المتعددة التى أصابته من الدراويش فى بداية ثورتهم فذلك ليس بأمر يستحق القياس عليه لان المساكر التى سبقت عقب الثورة المراتية لاطفاء ثورة السودان كانت من بقايا الجيش المعروف بالصبيان والمختول فى صفوف القتال وقد رأيناهم يساقون الى السودان مثلولين بالحديد الى ثغر السويس فهل قتل مثل أولئك المساكر بعد تاريخا لجيش مصر وقاعدة يبنى عليها حال الجيش الجديد .

وأما دعوى ان المحتلين اعزوا المصريين أمام الأجانب فنعم انهم ساعدوا على وضع بعض رسوم على الأجانب مثل المصريين ولكن هل يكفي ذلك كفارة لما صنعوه مع دول البيض منهم فقد قسموا لها بعض أملاك

للمصريين ليرضوا عن بقائها عندها ويساعدوها على نيل أربها فقد أعدت دولة إيطاليا بمستعمرة جديدة من أملاكها (مصوع وما حولها) ولم يكن في تلك الجهات من فتنة أو قوة بل كان الأمن ضاربا أطنابه فيها وصحيح ان الانكليز قللوا شيئا من نفوذ الفرنسيين في مصر ولكن قسموا على هيكلك ذلك التضيق ضحية عظيمة لألمانيا فقد وهبوا مركزا جديدا في صندوق الدين على حساب المصريين وعينوا لها عضوا اسوة باقي الدول وما ذلك الا ليشهد أزر دومة الانكليز علينا هنا بالدول التي استجلبت صداقتها على حسابنا .

الى هنا انتهى بنا البحث في القضية الأولى فلنتنقل الى القضية الثانية وهي (ان هذه الاصلاحات أعدت المصري لان يكون مترشحا للرشد في الأحكام والولاية على البلاد بعد أن لم يكن شيئا من ذلك) .

يظهر ان القارىء لا يسمح لنا بأن نطيل له القول في تنفيذ هذه القضية الثانية بقدر ما تكلمنا عليه في القضية الأولى لاننا نعرف منه الاعتقاد الثام بعدم صحتها فالادلة القاطنة على بطلانها اكثر من أن تعد اذ الترشيح لادارة الوظائف العالية بين سياسية وادارية وعسكرية له شروط الأول غزادة العلم وحسن التربية والثاني الاستخدام في الوظائف الصغرى ثم كلما ظهرت لياقة الشخص لادارتها يرقى الى ما فوقها وهكذا حتى يصل الى الوظائف العالية وشأننا من عهد الاحتلال على العكس من ذلك لاننا نرى ان الوظائف مأخوذ في نزعها من أيدي المصريين على الطريقة الآتية وهي : نزع الوظائف العليا أولا واعطاؤها لرجال الاحتلال مع بقاء الوظائف التي تليها بأيدي المصريين ثم بعد أن يستقر لهم المقام في الوظائف التي تليها في الأهمية وهكذا حتى لا يبقى الا ما قلنا قلنا من الوظائف العالية في الأهمية وهكذا حتى لا يبقى الا ما قلنا قلنا من الوظائف التي تعافها نفوس المحتلين لقللة مرتباتها وعدم أهميتها فاول نظارة علفت بها رجال الاحتلال هي نظارة الجيش فعينوا لهم أولا فيها سردار نافذ الكلمة على عموم الجيش ثم قسموا الجيش الى امارتين : امارة لقائد انكليزي يرتبة ميرلوا وقد كان سعادة السردار الحالي وامارة لقائد مصري وكان سعادة ناظر الجهادية الحالي وبعد قليل غيروا ذلك النظام واختصوا بامارة الجند بأسرها اما أمر الآليات فكانت منقسمة بين المصري والانكليزي الى زمن ما وبعد ذلك غيروا نظام الجيش وقسموه الى أورط لكي لا تبقى للمصري امارة على ألاى كامل وجعلوا قومنانية الأورط فقط منقسمة بين المصري والانكليزي فحرم المصري بهذا التغيير في زمن قريب من وظيفتين رئيسيتين في الجيش أولا امارة فرقة وثانيا امارة الآلى . وكل ذلك تم عقب احتلالهم بنحو سنتين .

فإذا كان الضابط المصري آخر عهد له في مباحرة الوظائف العسكرية بعد سبع سنوات من قيادة أروطة فقط وافترضنا أنه جاء يوم من الأيام وطلب فيه الانكليز ترك الجيش المصري للمصريين فمن خلفهم في الوظائف العالية التي يشغلونها الآن وهل يصح ان رجلا بوظيفة يكباشي مثلا يتعين دفعة واحدة بصفة سردار على عموم الجيش أو أمير على فرقة كاملة ولم يسبق له تجرب على مزاوله تلك الوظائف العالية .

لاشك ان استمرار النظام الحالي في الجيش يجعل البلاد فقيرة عن أن تقدم رجالا يخلفون الانكليز في الوظائف العالية .

نعم لو كان الانكليز أول ما استلموا الجيش وضعوا أيديهم على كل الوظائف الكبرى والوسطى فيه وجعلوا الوظائف المصرية للمصريين ثم أخذوا في ترقيةهم الى ما هو فوقها شيئا فشيئا لقلنا انهم يهيئوننا لان تخلفهم .

والأمر كذلك في مصلحة الرى فقد وضعوا أيديهم على الوظائف الرئيسية الثلاث في نظارة الأشغال . وكالة النظارة وتفتيش العموم وتفتيش الأقاليم . ولهم على ذلك سبع سنوات ولم يرقوا مضربا الى وظيفة من هذه الوظائف الثلاث . وهم صريح بأن اسماعيل سري بك تمين خلفا للمستمر براون مفتشا على الاقليم الوسطى نعم ان العنوان واحد ولكن قلنا ان الانكليز لا يسمهم العنوان وانما تهمهم الحقيقة فوظيفة براون كانت تابعة لتفتيش العموم أما وظيفة المصري الجديدة فتابعة لنفس السلف بصفة مفتش اقليم .

ومع ذلك لو افترضنا ان الوظيفة واحدة فإن الانكليز أقروا بعد سبع سنين من احتلالهم ان مصرنا واحدا يليق ان يشولى وظيفة من الدرجة الثالثة من صناعته فكم يقتضى من الأجيال والعمور حتى يأتى الوقت الذى يقر فيه الانكليزى بأن كل وظيفة مفتش رى فى اقليم تسلم الى المصريين ثم اذا طالعت الأعمار ووصلنا الى ذلك فكم يقتضى من الأجيال حتى يسلم الانكليز بأن المصري أهل لان يكون فى الوظيفة الثانية وهي (مفتش رى الوجه القبلى أو البخرى) مثل وظيفة فوستر أوبراون وهب ان كل ذلك كان قالى متى يكون المصري أهلا للوظيفة الأولى (وكالة نظارة الأشغال) فالهم هب لنا عمرا كعمر توح علنا تشاهد تلك الصناعة .

وهذا الشأن بعينه فى نظارتى الداخلية والمقانية فقد استلموا أولا ادارة النظارتين بعنوان مفتش أو مستشار وتدرجوا الى مبادون ذلك من الوظائف حتى وصل تدرجهم فى المقانية الى وظيفة قاض فى المحكمة

الامتثالية وفي الداخلية الى وظيفة حكيماء في مديرية وقد تم ذلك مع أن تدخلهم في هاتين النظارتين حديث بالنسبة للمصالح الأخرى .

فان قيل ان الانكليز لم يحرمونا في أى نظارة من النظارات من وظائفها العليا لأن وزير كل نظارة مصرى الى الآن فالجواب أن هؤلاء النظارة أطال الله أعمارهم لم يوجدوا الى الآن الا يحكم النظام السابق على الاحتلال حيث ترشحوا الى الوظائف الرفيعة في الأيام الماضية ولكن من يخلفهم هل يرضى الانكليز أن يعينوا خلفا لهم باشمهندس مديرية للاشغال مثلا أو قائمقام عسكريا للحربية وهي أعلى منزلة للمصريين الآن أقول ذلك ومرادى أنها أعلى منزلة عملية أما الرتب والألقاب فكثيرا ما يأخذها البعض تمزيه له على ما أصابه من الرقت .

فاذا كان هذا هو الشأن في نزع الوظائف من المصريين فالأمر واضح بأننا نقهرنا مراحل عديدة عن الصلاحية لإدارة الأعمال الكبرى في خطط الحكومة الحالية لا أننا نرقبنا حتى أوشكنا أن نكون أهلا للحلول محل المحتلين .

ثم هناك لجم عنيفة أخرى لمن بقي في الخدمة وهي لائحة المعاشات الجديدة فهذه حرمت كل ذى معاش أو مكافأة من معاشه اذا استعفى من خيطة الحكومة لاي سبب كان سواء كان لاضطهاد أو لعدم اعطائه ما يستحق من الترقى أو نقله الى جهة تفسد بصحته اذا انتقل اليها فانسقت بهذه اللائحة السلطة على الموظفين فان بدا من أى موظف ما يشم من رائحة عدم الاستحسان فأقل جزاء له اذا كان مستخدما بمصر مثلا أن ينقل بنفس مرتبه الى حلقا مثلا بنون يومية ولا بدلية سفيرية فهل مع هذا النظام تبقى للموظف حرية أو استقلال في الرأي بالنسبة لرئيسه أو أن ذلك يमित كل عاطفة ويجعل المستخدم آلة صناء في يد الرئيس وهل يمثل هذه المنظمات يترقى المصري في الآداب والاستقلال أو يهوى الى درجة عميقة من الخوف والاضطراب محافظة على معاش لا سبيل لغيره .

وهنا بلغ نصراء الاحتلال القائلين بحسن اعداد المصري عامة والعسكري خاصة أن الضباط المصريين أجبروا على الاعتراف بوقوع الخطأ منهم عند التقصير الذى بدا في تأدية التجهة العسكرية يوم تشریف صلح الدولة والاقبال سمو البرنس عباس باشا الى عهد الحكومة المصرية وجناحه العالي قد انتقد هذا التصور ولأم عليه الضباط قد قبلوا على أنفسهم تبعه هذا التقصير اضطرابا لاختيارا فهل مثل هذه المعاملة تجعل المصري راقيا مراقى لفلاح والحرية أو أن ذلك ضرب من ضروب السلطة العنيفة .

قلنا أن غزارة العلم وانتشار التربية لازمان أولا لقبول أى انسان فى الخدمة فهل تناول المعارف سهل فى أوجه المصريين عن ذى قبل حتى يصبح ما يبنى على ذلك والمشاهد والمعلوم لكل انسان أن أبواب المدارس الأميرية ضاقت فى أوجه المصريين حتى أوشكت أبوابها أن تكون كسم الضباط ففي هذا العام لم يقبل فى امتحان (البكولوريا) من عموم المدارس التجريبية سوى ثمانية وعشرين تلميذا فهؤلاء لو فرضنا أن نصفهم يقوى على دفع مصاريف لتعليم انتظم فى المدارس العالية ولو فرضنا أنه يبقى من ذلك بعد مضي السنة المقررة لتتيمم التعليم النصف فالنتيجة من ذلك أن المدارس الأميرية تملأ كل سنة من المصريين لخدمة الحكومة تسعة تلامذة فهل ذلك العدد يفي بالوظائف التى تخلو مدة السنة بالموت أو العجز عن الخدمة أو الرفق أو أن ذلك من الآيات التى تنبئنا أن القوم عازمون على جعل حياة الوظائف التى بأيدي المصريين مقرونة ببقاء أشخاصهم فكل من رقت أو مات كانت عاقبة وظيفة اللغو أو تعيين أجنبى فيها كما هو مشاهدته فى كثير من الوظائف الآن .

فإذا كان هذا هو شأن التربية والشأن فى المستضعفين الآن فكل يعلم الى أين نحن مسوقون بأيدي المحتلين ان كان للرجوع الى القهقري بالنسبة للولاية والحكم أو نحن مسوقون الى الرشد والاستعداد .

هذا ولا يسمننا قبل أن يختم هذا الموضوع الا أن نقول لشعبة الاحتلال أن تمويهكم أنفسكم بسعوى كون الاحتلال مؤقتا حجة على انكم غالمون بأن المصريين غير راغبين فيه ولا يرجون من دوامة خيرا والا لما كان هناك داع لانفاء الحقيقة .

هذه هى الاحساسات الوطنية العامة وليست بفريدة على أمة ذائقة لفة الاستقلال تسعا وثمانين سنة متمتعة بامتيازاتها متصرفة فى داخليتها بما يوافق عوائد الأمة وأخلاقيها أما القول بأن مصر كانت محكومة بأجنبى قبل الاحتلال كما هى محكومة بالأجنبى الآن فزيغ عن الحقيقة وسلب للشيء عن نفسه فرأس الأمة المصرية وحاكمها مصرى ابن مصرى ابن مصرى ابن مصرى لم يعرف له وطننا غير هذه البلاد ولا ديننا غير دينها .

فالوطن فى عرف أهل العفة والسياسة البلد التى يقيم فيها المرء مدة محدودة من الزمن على نية عدم مبارحتها والرضوخ لشريعتها وذلك امر مقرر فى كل مملكة ودولة فامر مصر المعظم وأباؤه من قبله مستكملة فيهم هذه الصفات بالنسبة الى الوطنية المصرية أكثر بكثير من نسبة أكثر ملوك أوروبا لمالكهم فكما أن ملكة الانكليز انكليزية وكما ان امبراطور ألمانيا ألمانى كذلك جناب الخديو المعظم مصرى أما اذا رجعنا الى أصل كل ملك مهما

بعد ذلك لأصل فقد يدعو الحال الى اعتبار كثير من ملوك أوروبا الحاكمين الآن أجانب عن ممالكهم وهذا تدقيق فاسد لا يمكن الالتفات اليه وكذلك وزراء مصر وحكامها الحاليون والسابقون كلهم مصريون لانهم اما مولودون هنا هم وآباؤهم من قبلهم وأما نشأوا في هذا الوطن اطلاقا لا يعملون لهم بلدا سواء *

وهب ان البعض أو الكل محافظون على صيقتهم التركية أو الكردية القديمة أو الأرمنية فهل النسبة بين المصري وبين العثماني من أى جنس كان تشبه النسبة بين المصري والفرنساوى أو الانكليزى * ان من يتوهم مثل ذلك لا يدري شيئا من مقدار الجامعة الكلية التى تربط كل الأصناف العثمانية ببعضها وتجعلهم كأنهم أبناء بلد واحد وأواب الفكرة العالية من الانكليز يعلمون ذلك حتى ان السير بارنج لما كتب لفولته فى أواخر عام ٨٧ عن أحوال مصر عد أصحاب السعادة يعقوب ارتين باشا وسابا باشا من خلاصة فضلاء المصريين *

وهذه الرابطة هى التى تجعل الممشفى عثمانيا من مسلم ومسيحى والمصرى كذلك والطرابلسى وغيرهم عن بقية الأمم الخاضعة للجامعة العثمانية كما ان أهالى سكوتلاندة سكوتلانديين وانكليزيين والايرلانديين كذلك والمجرى مجريا ونمساويا والبافاريين بافاريين والمانيين *

فلنشفق اذا على أنفسهم دعاة الاحتلال ولعلموا ان كثرة تغاليمهم فى التمويه وقلب الحقائق من الأسباب التى ساعدت على زيادة التحرس من أقوالهم ومظنة سوءه فى نوايا من انتدبوا لترويج أغراضهم خصوصا فى هذه الأيام الأخيرة التى خلعوا فيها نقاب التستر والاحتشام حتى صارت تلاوة أقوالهم وكتاباتهم أثقل على السمع من سماع تبشير الجزويت فى قرى البروتستانت أو تبشير كهنة البروتستانت فى شوارع المسلمين *

خطبة الأستاذ الهلباوى بك

في احتفالات الأحرار الدستوريين بذكرى يوم الجهاد (١)

سيدي صاحب الدولة الرئيس • حضرات السادة أيها الأبناء •
حضرت شطرا من خطبة هذا الشاب وهي كلها مبلوغة حبيا حافلة
بالمواطف الشريفة ومثل هذه المواطف هي محل رجاء الشيوخ في جهادهم
في المعركة التي صممنا على المضي فيها حتى يوافق الله لنا النجاح •
كنت أود أن يكون عندي مثل هذا التحمس ولكن الشيخوخة أذهبت
منى كثيرا وأنا أتيت هذه الليلة لأبين لكم بعض الخطر الذي أصاب دستور
الأمة •

أبين لكم أن الدستور الذي أصدرته الحكومة الحاضرة سمي بغير
اسمه •

يجب أن يسمى في تاريخ الأمة علم الدستور الأمة لا دستور أصل
ولعل الذين شرعوه اختاروا له هذا الاسم عن طريق تسمية الشيء باسم
ضده وقتلوا في هذا نظاما كان شرع في مصر في أيام الحرب ذلك أنه
لما ضربت الحماية على مصر أراد الانجليز أن يضعوا نظاما خاصا لمعاملة
المصريين مع الأجانب قالوا لجنة اسمها ألفاء الامتيازات ولكن كان الاسم
الحقيقي للجنة هو توسيم الامتيازات لأنها كانت ترمي إلى هذا القرض
كذلك يسمى هذا الدستور علم الدستور لأنه علم سلطة الأمة •

والآن أتكلم لكم عن بعض نقط في الدستور وكيف علم هذا الدستور
دستور الأمة لأن المشرع في كل موضع شرعه غير مصطلق فيه وأنه بدأ شرعه
كان مخادعا للأمة •

الحصانة البرلمانية

في دستور الأمة أن الأمة مصدر السلطات وكل سلطة تتولى أي شيء
من شئون هذه الأمة تستند في هذه السلطة إلى الأمة • فواضع الدستور
الجديد أبقى هذه المادة بلاحياء لأن حضراتكم تجنون أن التشريع على هذه
القاعدة جعل الأمة اذل طبقة من الطبقات التي وضعها المشرع واليسكم
البيان •

(١) السياسة ١٤ نوفمبر ١٩٢٠

فى الدستور الذى صدر الأمر بالقائه كانت أول قاعدة وضعت فيه لصيانة ممثل الأمة « الحصانة البرلمانية » كل ما يصدر منهم فى أثناء تادية وظيفتهم لخدمة الأمة لا يمكن أن تنال منه يد تحاسبهم على ما صدر منهم وذلك لحمايتهم من بيطشين المستبدين حولهم .

فالمشرع الجديد قال (يفتح الله) هؤلاء يجب أن يكونوا كأطفال الكتاب . اسمعوا ماذا وضع دولة اسماعيل صلقى باشا .

وضع المادة الخاصة بالحصانة البرلمانية كما هى فى الدستور القديم ولكنه أضاف عليها بأنه اذا وقع من النائب قنف أو سب أو طعن تسقط عنه الحصانة ويقدم للمحاكمة سواء كان ما صدر منه جنابة أو جنحة وليس هذا فقط بل اذا ضبط متلبسا باحدى هذه الجرائم فإنه يوضع فى السجن حالا .

هذه قاعدة خطيرة تكم افواه النواب اذا أراد أن يناقش الحكومة الحساب فى أمر صدر منها لا يتفق ومصلحة البلاد فضلا عن انها تحل من قدر النائب ولا تجعله يشعر بأن له كرامة وخصوصا وأن كثيرا من الناس لا يريدون أن يضعوا أنفسهم فى السجن .

لقد اطلعت على بيان الحكومة فلم أقف منه على تحليل حكيم لهذه القيود . حدث ان أحد حضرات نواب المجلس القديم صدرت عنه كلمة طائشة وقعت فى ظروف خاصة وهى كلمة لم تصدر طول مدة قيام البرلمان وكلنا نعترف بأنه لم يكن من اللائق صدورها فهل ينبئ على تلك الكلمة أن يهدم صلقى باشا حق النواب فى التمتع بالحصانة البرلمانية واذا قيل له بعد ذلك أن الدستور الذى وضعه مهزلة يرد علينا بأن هذا القول صادر عن حقد فى نفوسنا عليه .

لماذا يعتقد عليك الأحرار الدستوريون يا دولة الباشا ؟ أن الأحرار الدستوريين لا يصدون فى سياستهم الا عن المصلحة العامة فهل يفضبك هذا ؟ أنت الذى تضع يدك على كرسى يوسف وعلى خزائن الأرض . أنت الذى ترفرت وترقى وتحبس وتفرج وتمنع وتعطى فلو كان الأحرار الدستوريون يريدون مصلحة لأنفسهم لماونوك فى هذه الجريمة التى ارتكبتها ضد الأمة .

نحن نعلم معرضون كثيرا للتضحية بمخالفتنا للوزارة واطهار تصرفاتها السيئة ولستنا نبالي بهذه التضحية فائق الله يا باشا فى قولك بأننا أصحاب شهوة ، هل نحن الذين خدعناك أم أنت الذى تريد أن تخدعنا ، لقد أيدناك (بالخط العريض) وربمنا لك الطريق الذى تسير

فيه وقلنا لك بانك اذا التزمته سرنا معك الى النهاية . كان هذا في شهر يوليو ثم عدنا فكررناه في شهر سبتمبر فإذا جاء بعد ذلك حولة صدقي باشا ونقض هذا العهد الذي اتفق معنا على التزامه وترتيب على ذلك اننا لم نؤيده يقول ان هذا حقد عليه والشهوة من الدافع اليه .

لقد ضاع البلد وضاع الدستور وما كان أساس وضع الدستور الا للاحتفاظ بكرامة الأمة ، فان كان صدقي باشا يمتني اننا غضبنا لضياع مصلحتنا فهو صادق في هذه الناحية واذا لم يكن هو قد غضب لاهانة الأمة وكرامتها فليس هذا ذنبنا ونحن نفخر باننا غضبنا من أجل دستوره الذي فيه مهانة الأمة وضياع حقوقها التي كسبتها بجهادها ودماء ابنائها .

المسئولية الوزارية

كانت المسئولية الوزارية من المسائل الجوهرية في تحقيق مصالح الأمة واساسها ان الوزراء يتولون السلطة التنفيذية وهم محاسبون أمام نواب الأمة . حصل ان اتصل بعلم دولة رئيس الاحرار المستورين انه حصل شيء من التصرف في هذه المسألة يعرضها لانهمم الفائدة المقصودة منها وذلك يجعلها أمام المجلسين فرأى دولته ان ذلك من أنفس في التشريع وأبلغ رئيس الحكومة من اتصل بدولته فأخبره دولة صدقي باشا بأنه سيجعل المسئولية الوزارية قاصرة على مجلس النواب . وكان من نتيجة موقف دولة رئيس الاحرار المستورين ان أصبحت المسئولية الوزارية قاصرة على مجلس النواب ولكن صدقي باشا وضع لها قيودا جعلها تشبه (طور أبو حند) فنص في دستوره على أنه يجب للاقتراع بالثقة على الوزارة ان تتكون عصابة من ثلاثين نائبا يتكاتفون ويتضافرون ويقدمون عريضة يقول الواحد منهم فيها (أنا الواضح اسمي وختمى في أدنائه أقول انني سأقترح على الثقة بالوزارة) فاذا تقدم ذلك الطلب فيجب ان لا يسمح بالمناقشة فيه الا بعد عشرة أيام حتى يأتي (بجور جاوه) - ضحك وتصفيق . - وليست هناك حكمة في هذا القيد الا كسب الوقت بحيث انه اذا استطاع النواب ويحمله على الخروج على هذا الطلب ، كان الطلب غير مقبول شكلا .

فهل رأيتم في أي مركز دلس وضع صدقي باشا نواب الأمة ؟ ان الغرض من وضع القوانين هو تقويم الأخلاق وليس في دستور صدقي باشا ما يشجع الا على افسادها . فهل اذا غضبنا من هذا التصرف لا يندرنا صدقي باشا ؟ بل ويتهنأ باننا غضبنا لشهوة شخصية . حرام عليك يا دولة الرئيس وانت تعلم اننا لم نغضب الا حرصا على مصلحة الأمة .

وبعد مرور الأيام العشرة التي تنتهي فيها (عمدة) المجلس يتناقش النواب بوضع ذلك هل يصدر عن اللقراء بالثقة بالوزارة أو بعدم الثقة بها كلا . بل يجب أن يقولوا صراحة لا يتكلمون الا بعد مرور ثمانية وأربعين ساعة على الأقل من المناقشة والغرض من ذلك ظاهر وهو انتظار (فرج الله) لعل واحدا من الثلاثين يكون له قريب يريد تعيينه ملاحظا أو ترقية مأمور مركز أو وكيل مديرية أو غير ذلك والنواب ليسوا ملائكة ولهم مصالح ويتأثرون بالأغراء وإن لم يكن جميعهم فعلى الأقل خمسة أو ستة منهم

وبعد ذلك فإذا هون الله وقطعت جميع المقارز ولم يقع أحد من الثلاثين في الإغراء وبعد أن سكتوا كأنهم في ماتم واجتمع النواب وقرروا عدم الثقة بالوزارة - هل تختشى الوزارة وتسقط - لا بل لابد أن تكون أغلبية الأعضاء قد صوتت ضدها - وهنا وضع صدقي باشا نظاما غريبا لمسألة الأغلبية ، فالمجلس كما تعلمون مكون من مائة وخمسين نائبا فإذا كان حاضرا وقت التصويت مائة واقترع سبعون منهم بعدم الثقة بالوزارة فحكمهم في نظر الوزارة حكم القلة .

و ضرب مثلا آخر بأنه إذا لم يكن النواب الذين صوتوا ضد الوزارة سبعين من مائة نائب حاضرين وكانوا ٨٠ صوت منهم ٧٤ ضد الوزارة وصوت الستة الباقون معها وقد يجوز أن يكونوا أولئك الستة من الوزراء فإن القرار بعدم الثقة بالوزارة لا يعتبر في نظر الوزارة أغلبية ضدها ويجب أن تبقى فهل يقال بعد هذا أن الأمة مصدر السلطات ؟

مثل آخر إذا فرض أن انعقد المجلس وقت الاقتراع على الثقة بالوزارة وكان عدد الأعضاء الحاضرين ٧٦ صوت منهم ٧٥ ضد الوزارة وتمتم العضو الباقي بالثقة بها فيجب أن تبقى (المرحومة) وهذا يعتبر في نظر صدقي باشا أن الأمة مصدر السلطات فإذا اعترضنا عليه قال اننا قصار النظر .

وهذا مثل بارز من عدم الحق المقدس للأمة في مراقبة حكومتها وهناك مسألة أخرى أظن أن الدكتور هيكل بك لم يمرض لها في كتاباته ذلك أن دستور الأمة ينص على أن للنواب حق سؤال الوزراء واستجوابهم في كل وقت من غير أن يقدموا عريضة بالاستجواب وللوزير أن يطلب مهلة للأجابة وهذه المادة أبقاها صدقي باشا كما هي في دستوره خديعة لأن (أيا السبائح ماهر) لكنه قال أما استجواب الوزراء وأما سؤالهم فيكون بصيغ القانونة التي سيصدر متضمنتها لائحة الاجراءات الداخلية للمجلس وتعدل فيها الطريقة الأمثلة والأجوبة ويصلم الله إن صدقي باشا

بهذه الطريقة يريد أن يجس نبض الأمة ونحن من جهتنا قد رأينا العينة في الدستور الذي أصدره (قطران فوق قطران) وليس بعيدا أن يكون القابضون الذي سيصدر مبينا طريقة تقديم الأسئلة والاستجابات سيشترط على النائب أن (يتوضأ) قبل السؤال والاستجواب وأن يكون ممن يدفعون ضريبة (تصديق) .

وأبلغ من هذا في تحقير الحكم النيابي أن هذه المادة التي أحيل عليها كيفية وشروط استجواب الوزراء نصت في الوقت عينه على قاعدة مذلة لم توجد في أي مجلس من المجالس النيابية من عهد الخفقور له الخديوي اسماعيل لأن هذا على الرغم من أننا نسيز في طريق الرقعة وضع الحكم بأن في عهد الخديوي اسماعيل لم يكن عند المتصلين فيه يزيد على ألفين ذلك أن صدقي باشا يقرر في دستوره أن أعضاء البرلمان ليسوا أعضاء على وضع اللائحة الداخلية لمجلسهم وأنه هو الذي سيضعها

أرأيت اذلالا ومهانة أكثر من هذا ...

ان مجالس المديرية والمجالس المحلية والمحاكم بأنواعها هي التي تضع لوائحها الداخلية فهلا يؤتمن البرلمان الذي هو ممثل الأمة على وضع اللائحة الداخلية له ومع ذلك يقول صدقي باشا ان الأمة مصدر السلطات

المحكمة

لم يكن للمادة ١٥٣ التي وضعتها صمغكان في دستور الأمة الذي ينص على أن الصحافة في دستور الأمة التي وضعتها صمغكان عليها بإطلاع أشبه بها لقصران وقدر

في دستور الأمة الذي ينص على أن الصحافة في دستور الأمة التي وضعتها صمغكان عليها بإطلاع أشبه بها لقصران وقدر

في دستور الأمة الذي ينص على أن الصحافة في دستور الأمة التي وضعتها صمغكان عليها بإطلاع أشبه بها لقصران وقدر

في دستور الأمة الذي ينص على أن الصحافة في دستور الأمة التي وضعتها صمغكان عليها بإطلاع أشبه بها لقصران وقدر

للبليلة العامة كغيره لا يتوفر له الضمان الوحيد للألمانيين الى عدالة الحكم
الذي سيصدر له أو عليه لكن الذي يقصده صدقي وقد استفاد من تجارب
الماضي وهو على جانب كبير من المهارة والخطورة * هو ان حضور الجمهور
محاكمة أحد الصحفيين لانتقاده الحكومة في بعض تصرفاتها يثير ضده
الرأي العام ولذلك جعل محاكمة الصحفيين في الظلام الخالك وان صدقي
باشا لا ينسى الضجة التي أحدثتها محاكمة السياسة سنة ١٩٢٤ وكانت
الحد الفاصل بين حرية الصحافة ومن يريدون الاعتداء عليها * كذلك
يترتب على جعل الجلسات غير علنية أن من ينشر محاضر جلسات هذه
المحاكمة يقع تحت طائلة العقاب *

ولم يكتف صدقي باشا بكل هذا بل فرض على الأمة أن تخضع له
عشر سنوات فكانه يحكم علينا بالذلة مقبلا عشر سنوات *

والآن اني أوجه سؤالا الى صدقي باشا أرجوه أن يجيب عليه كيف
يجرؤ على عدم دستور الأمة وهو الذي أقسم اليمين على طاعته واحتماله
وهذا الدستور ينص على أن لا يعدل حرف منه الا بأمر
جلالة الملك

لقد حرم قانون الانتخاب العلماء والأطباء والمحامين وجمهرة المتعلمين من دخول البرلمان . وتم ذلك ؟ هل يريد دولته أن يجمع حوله فقط أرباب الجلابيب الزرقاء كما كان يريد اللورد كرومر .

ومن العجيب أن دولته يمثل ذلك بأن بعض النواب كانوا يتغيبون عن الجلسات ويستقلون بأعمال أخرى ودولته مع ذلك يشتغل في مائة عمل فلماذا يحرم على غيره ما يحلله لنفسه . فإذا كانت هذه هي كل حجتك في حرمان الفئات المتعلمة من دخول البرلمان في قوله في الأربعين شيخا الذين كان يتألف منهم عدد الشيوخ المئتين في المجلس القديم لقد كانوا الا قليلا منهم لا يحضرون الجلسات وقد حدث أن بقي أحدهم ثلاث سنوات في أوروبا ولم تكن نسمع ممن يخضر منهم كلمة في المجلس . فكان من المعقول إذن لتلافى تغيب الأعضاء أن يضع القيود التي تكفل المواظبة على حضور الجلسات ومع ذلك يا دولة الباشا فليس أحب اليك من غيابه وخصوصا اذا عرضت مسألة الثقة بالوزارة .

والواقع كما قلت ان هذه فتنة ومع ان صدقي باشا رجل نبيه وعالم وكثيرا ما شاركنا في جهادنا وكان من الرجال الذين يعتمد عليهم في الوزارات السابقة وفي الحزب الا أن في هذا البلد لغزا ليس مفهوما هنا اللغز هو الكرسي وهو أمر غريب فالشخص الذي ينذر جدا أن يكون من الرجال البعيدين عن مناصب الحكم لا يتأثر بالحق ولا بالصلاوات التي يلقاها من كان فيه وهذا الكرسي بغير كثيرا من الناس وأذكر انني كنت جالسا مرة مع المرحوم بليغ باشا رئيس محكمة الاستئناف فزاره أحد اصنفائه وأخبره بأن اللورد كرومر حدثه عن ترشيح بليغ باشا لمنصب الوزارة وأنه أبلغ اللورد بأن بليغ باشا لا يقبل هذا المنصب لأنه يعتقد أن من يجلس على كرسي الوزارة (ينسحر) ليس هذا صحيحا يا باشا ؟ فاجابه بليغ باشا بأن هذا صحيح ولكنه على الرغم من ذلك يرغب أن يدخل الوزارة ليرى كيف يسحر وهنا قلت لبليغ باشا ان من يجلس على الكرسي لكي يسحر لا يشعر بهذا السحر يخيل لي أن صدقي باشا اختار طرفا ظن فيه أنه مهاهم من حقوق الأمة المقدسة لن يعيد معارضة جديده ارتكانا على ما يأتي :

اولا : الازمة الشديفة التي تثن منها الامة .

ثانيا : تنازع الأحزاب .

ثالثا : الشكاوى ضد الحكم النيابي في المدة السابقة .

أيها السادة :

ما من قانون تصدره الحكومات الا وتراعى فيه المصلحة المشتركة بين الحاكم والمحكوم ولكن هذا القانون لم يراع فى وضعه الا مصلحة الحاكم فقط . نحن لا نريد الثورة كما جاء فى نداء حضرة صاحب الدولة رئيس الحزب ولكننا نكتفى بأن نقول لصدقى باشا أن ما أعطيته للأمة على اعتبار أنه فى نظرك اصلاح كبير لا يتفق ومصلحة الأمة غايته لك والطريقة الوحيدة أيها الأبناء للقضاء على دستور صدقى باشا وليدا هي أن تضافروا جميعا فى اقناع أنفسكم ومن يتصل بكم بأن هذا الدستور فيه مسية للأمة وعار عليها أن تخضع له .

لكن صدقى باشا يدعى اننا نحن الفاضيون فقط وان فئات كثيرة من الأمة راضية عن عمله ويستشهد على ذلك بالفنود (الكبيرة) التى تفد اليه من الأقاليم لتأييده ولكن هذه ليست الطريقة المقولة فى اثبات ما يدعيه ولأجل أن يبرهن لنا أن الأمة تؤيده حقيقة فليبارح كرسى الوزارة حيناً وليرك الأمة تبنى رأيها بكامل حريتها ثم يرى النتيجة بعد ذلك .

يقول صدقى باشا كذلك أن له حزبا يجمع عددا كبيرا من الكبراء . نحن لا ننكر أن منهم من كان رئيسا لمحكمة الاستئناف ومن كانوا مستشارين بها ولكن هؤلاء جميعا لم يشتغلوا بالسياسة مطلقا وليس يفنيهم انهم زاولوا مهنة القضاء حتى احولوا الى المعاش فهم من هذه الوجهة أطفال فى السياسة فهل يظن أن أمثال هؤلاء يقوون على تحل النضال السياسى وعلى الاهانات التى يلاقىها الرجل السياسى لنشر مبداه وهمل هؤلاء الثفر الذين جاموا فى هذه السنة السوداء هم الذين سيرتكن عليهم صدقى باشا فى تنفيذ سياسته الخاطئة .

ان صدقى باشا يعتمد فى مفاصلته للأمة على القوة المسلحة ولكن لأجل أن يخاصم انسان انسانا آخر يجب أن يكون سلاح الاثنين واحدا ولكننا منه فى نضال غير متكافئ فصلاحه الحكومة وحزبيته لدولة الرتب والوظائف وجميع المصالح فى يده يوزعها لمن يرضيه ويحرم منها من يفضيه فهل بهذا يحاجج الأحرار الدستوريين ويقول * * لهم عندما يواجهونه بالأدلة والبراهين أين ذلك غير صحيح ويقرن ذلك بأن يقول لهم (لقد عذر من انذر كلمة لا أظن ان الامبراطور نابليون الأول قد قالها قبله .

أيها السادة :

اننى أنصح صدقى باشا بكلمة صغيرة متواضعة ذلك أنه اذا كان يتمتع اليوم بثقة حضرة صاحب الجلالة الملك فليعرف ان ثقة جلالته تقوم

دائما على اعتقاد جلالته بأن الوزير يعمل لصلحة الشعب ولكن عندما
تتبين الحقيقة ويبلغ صوت الأمة للعرش بما تقاسيه من الظلم عند ذلك
أرجو ألا تكون عاقبته كماقبة زميله اسماعيل باشا المقتش الذي عانت البلاد
في عهده كل ظلم وعسف والذي كان يحول بين وصول صوت الشعب الى
سيده المغفور له الخديوى اسماعيل ولكن لما تبين لسوءه أن هذا الوزير
كان خداعا انتهى الى عاقبة يستطيع صدقى باشا أن يسأل عنها ابنه
«لواقف ببابه اليوم» .

أنا لا أرجو أن تكون عاقبة صدقى باشا كماقبة اسماعيل باشا
المقتش ولكن أرجو أن يرجع الى رشده في وقت قريب أنا لا أقول ان
صدقى باشا خائن فقد عاشرته كثيرا وكان يجارى مبادئ الأحرار
الدستوريين ، ولكنى أقول انه أخطأ وفتن كما أرجوه عندما يتكلم عنا
ويصفنا بأننا أشرار أن ينزه لسانه عن مثل هذا القول . وكل ما اعتقد
أن الأمة التى كسبت حقها فى الدستور لا يمكن أن يضيع منها هذا الحق
ما دامت فيها بقية من الكرامة ويجب أن يعلم صدقى باشا انه غير باق
وان الدول دول وانسا على استعداد أن نقبل توبته لأن الأمة هى الأمة
وسنظل دائما تنتصر .

محاضرة الأستاذ الكبير الهلباوى بك فى نادى الأحرار الدستوريين

سيدى صاحب الدولة حضرات السادة أبنائى الأعزاء :
فى المحاضرة السابقة ضربت بعض الأمثال على أن دستور الحكومة
من حقه أن يسمى بهدم دستور الأمة • وبينت بالأدلة القاطعة أن أشد
ما أصيبت به الأمة فى أعز ما نالت من حقوقها هو ما يسمى بدستور
الحكومة وأن كل أمة تعرف قدر نفسها وتذوق طعم الحرية تعتبر من
أكبر العار عليها أن تترك هذا التراث الثمين ينهب من يديها وفيها بقية
من الحياة •

بينت لكم أن ديباجة دستور الأمة قائمة على العهد الصحيح لأنه
منصوص فيه على أن كل تعديل فيه يجب أن يكون برأى مجلس النواب
ومجلس الشيوخ وبدون ذلك كل يد تمتد إلى التغيير فيه تعد عاصية
متمردة على الأمة والدستور وهذا النظام المسمى بدستور الحكومة هو
الثمرة الأولى من هذا العصيان •

وفى هذه الليلة أضيف لكم بعض الأمثلة على أن ما زعموه من أن
هذا الدستور يمثل سلطة الأمة كذب وبهتان •

الأمة مصدر السلطات لقد كان لهذا المبدأ آثار كبيرة فممثلوا الأمة هم
الذين يسهرون على أعمال الأمة التشريعية ويحافظون على حقوقها ولكن
أنظروا كيف فعل هذا الدستور بسلطة الأمة وعزقها ؟ فى كل حرف
وفى كل كلمة من دستور الحكومة آية من آيات اذلال الأمة والعمل على
تحقيرها ومهانتها •

فى دستور الأمة أن البرلمان يعقد وتعرض عليه ميزانية الدولة ويبقى
منمقلا حتى ينتهى منها مهما طال العهد فى تقريرها •

أنظروا كيف مسح هذا الحق نص الدستور الجديد على أن البرلمان
يعقد فى ديسمبر بدلا من نوفمبر فقصرت الدورة شهرا •

ثم جاء صدقي باشا فقال لأعضاء البرلمان سنعرض عليكم الميزانية
فإن فرغتم منها في مايو كان بها والا فتفضلوا الى بيوتكم والحكومة فيها
البركة ما شاء الله !

يا حضرات السادة جرت العادة بأنه عندما يتعين أهل خبرة في
المحاكم للبحث في حدود بيت أو غيظ يقضون في بعض الأحيان شهورا
عنة ونواب الأمة مقروض عليهم أن يتموا بحث الميزانية في يوم ونصف
يوم فإذا لم يفرغ النواب من بحث الميزانية في مايو فلا بد أن يفرض أن
طبيعة العمل اقتضت ذلك فإذا جئنا وقلنا لهم إذا لم تنهوا مأموريتكم في
آخر مايو يكون هذا منتهى الاعنات ومنتهى الصغار للأمة وهذه معاملة
مزرية ومحقرة لنواب الأمة *

للأحرار المستورين ولجميع الأحزاب أن تحتج وتقول أن هذا
النظام يهدم سلطة الأمة ويطوقها سلاسل من الذل والاستعباد *

نقطة أخرى في دستور الأمة أن البرلمان ينظر الميزانية بابا بابا وإذا
عرض للحكومة بين أدوار الانعقاد ما يوجب على الحكومة أن تنقل مبلغا
من باب الى باب فعلت ذلك على مسئوليتها ولكن يجب عليها أن تدعو
البرلمان ليحاسبها على تصرفها فإن أمره والا وقعت تبعته عليها *

فالحكومة اليوم وهي وكيلة عن الأمة الممثلة في برلمانها تقول ليس
لي شأن بهذا الحرج إذا عرض لي أمر يوجب نقل باب الى باب أو تقرير

اعتماد جديد استصدر أوامر بذلك وأنفذهما ثم لا شيء والموكلون
ماذا شأنهم ؟! السنة المقبلة لما يجيئوا أقول لهم « يا جندعان » حصل كيت
وكيت وبس ..

انظروا الى الرياء والتناقض ، أنت قررت ان الأمة مصدر السلطات
وأنت وزير من الوزراء الذين اشتركوا في تقرير الميزانية فإذا أقررت
هذا وبنت لك ضرورة تدعو الى هدم ما بناه البرلمان وتقضي به المصلحة
العاجلة فيكف تسمح أن تبقى مطمئنا على هذا الطغوان على حق الأمة ،
ولنفرض أنك فعلت هذا في يونيو فستظل الى ديسمبر ثم تعرضه في
آخر يناير على البرلمان !

تقول ان هذا العمل اقتضته المصلحة العاجلة فلماذا لم تدع البرلمان
إذا كنت معتقدا أنه في مصلحة الأمة فإذا رآه صائبا أقره وإذا رآه غير
ذلك تدارك خطاك *

هناك مبلغ كان مقررا للتعليم فأخذته وأنفقته في غير مصلحة وأعطيته صفة المستعجل ثم جئت تعرضه في يناير فماذا تعرض ؟ تعرض ورقا يا حضرة الوزير أما الفلوس فقد أنفقت فعلا .

آه . واضح القانون « واخذ باله » من المواقب كلها هو يعرف أن هذا يفضي للنواب لانهم يرون أن أموال الأمة تبعثر في غير المصلحة وهذا العمل كان له باب في دستور الأمة هو اتهام الوزراء بانهم خرجوا على الواجب وقد يجوز أن يتضح أن شهادات الوزراء هي التي قضت بانفاق هذا المبلغ فكان دستور الأمة يقضي بمحاكمة الوزراء . فجاء صدقي باشا يقول لا ، لا تظنوا أنني سأتركها لكم . قال : هناك قانون العقوبات يكفي . وفيما سوى قانون العقوبات لماذا تريدون أن تعاقبوا الوزراء بأكثر من حرمانهم من خدمة الحكومة ؟

ذكرتني هذه الحكاية بحكاية قديمة .

في الوقائع الرسمية كان مسموحا للمحررين أن ينتقدوا الأحكام وحدث أن تسعة موظفين من المنصورة اتهموا بالاختلاس وقد كان الاختلاس في نظر القانون الهمايوني لا يعتبر دائما جناية . فجاءني أحد اصداقائي واسمه راشد بك وقال لماذا لا ينتقدوا الحكم الذي صدر في هذه القضية فقلت وما فيه مما يوجب الانتقاد فقال أن الحكم يقضي على بعض المتهمين بالحبس وعلى البعض الآخر بالحرمان من خدمة الحكومة ، فأما المحبوسون فهم شباب لا تتجاوز سنهم الخامسة والعشرين ففي استطاعتهم العود الى خدمة الحكومة لأن القانون الهمايوني كان لا يأبى ذلك وأما المحكوم عليهم بالحرمان من خدمة الحكومة فهم شبوخ أشرفوا على السن التي يجب إحالتهم فيها على المعاش .

وزوارنا الحاليون لا يهدهم الطرد من خدمة الحكومة لانهم على سن معاش أو دخلوا فيه بالفعل ولو فرضنا ونفذ فيهم الحكم فانه يبقى لهم المعاش والمائة والخمسة والعشرون جنيها (معاش الوزراء) يأخذها الطانغ منهم والعاصي ، فحذف المادة الخاصة بمحاكمة الوزراء من دستور الحكومة ترفع عن الوزراء كل خطر .

وتتميزا لهذه الحكاية أذكر أن الانجليز حين دخلوا مصر طبقوا على الجيش قانون القرعة العسكرية البريطانية فحدث أن أشخاصا كانوا يفرون من الجيش من بلدنا فحكوموا أمام هذه المحكمة وما نشعر الا وهم عقيدون بالطبل والمزيكة فقلنا ماذا ؟ قالوا لقد حكموا علينا بالطرد من خدمة الحضرة الفخيمة الخديوية .

وكانت النتيجة أن أخذ العساكر يفرون من الجندية فذهب بمضى الناس الى الجنرال وود وقالوا له (جرى ايه ؟) المسألة لا تصلح هكذا وكان أن غير هذا النظام .

من التقط الأخرى التى اضاعت على البرلمان كثيرا من السيلطة الفعلية ان البرلمان يقرر مشروعات القوانين ويعرضها على الوزارة وهى تعرضها على جلالة الملك وسمح فى دستور الأمة أن يبقى البرلمان منتظرا ثلاثين يوما فان مضى هذا الزمن ولم يرد له نبا بأن القانون رضى أو قبل يعتبر القانون مقبولا .

انظروا الى سلطة الأمة كيف هى ظاهرة واضحة ؟! عند الحكومة ثلاثون يوما فاما ان تقبل القانون أو ترده ولكن الدستور الجديد قال لا ان مدة الانتظار يجب أن تكون ستين يوما ثم ان السكوت فى عرقى معناه الرضى . ولقد كنا نسمع دائما ان السكوت رضى فجاء الدستور الجديد يقرر شرعا جديدا ويقول ان السكوت عندى معناه الرضى .

وكان للبرلمان فى دستور الأمة أن يعيد النظر فى مشروعات القوانين فى الدورة نفسها هذه بأغلبية الثلثين ، أما دستور الحكومة فيقول انه لا يمكن أن يعاد النظر فى ذلك الا فى الدورة المقبلة .

وربما كان هذا القانون مستعجلا أو خطرا ولو!

يريد البرلمان أن يضع تشريعا لينقذ الحال الاقتصادية أو يدفع كارثة ولو . ولو ! فهل يبقى بعد هذا من سلطة الأمة أى اثر بعد هذا المسخ ؟!

أليس من حقنا أن نشور من كل عواطفنا وتنادى أن مصر ما أصيبت فى كرامتها بمقدار ما أصيبت من هذا الدستور ؟

مثل آخر ، فى دستور الأمة أنه اذا وجعت أحوال مستعجلة تستدعى تقنيا فالملك يعجل بانعقاد البرلمان أو يطلب البرلمان انعقاده لأن النواب وهم يمثلون أرباب المصالح يدركون بالطبع الأحوال التى تستدعى أخذ آرائهم فيها ، وكان فى دستور الأمة أنه اذا طلب أحد المجلسين بأغلبية مطلقة عقد البرلمان يجاب الطلب .

أما فى الدستور الجديد فلا يعقبه البرلمان الا بأغلبية كل من المجلسين . أنا لا أدري لماذا وضع صمغى باشا هذه المادة فاذا كان مجلس الشيوخ وأغليبيته من ممثلى الحكومة فمن المستحيل أن تقرر هذه الأغلبية طلب عقد البرلمان .

أيها السادة :

أنا لا أقدر أن أتبع كل ما في هذا الدستور من العوج فلأكتبني بهذا
القدر الآن وأتكلم معكم في طريقة الدفاع التي يدافع بها صدقي باشا
عن دستوره .

يقول دستور الأمة ما هو ليس هو من وضع ثلاثين شخصا ثم
يقول - ولولا أنني قرأت ما سأذكره في السياسة - لكنت أشك فيه .
يقول صدقي باشا أن مسخ الدستور كان رأيه قبل أن يؤلف حضرة
صاحب الدولة محمد محمود باشا وزارته سنة ١٩٢٨ .

ماذا ؟ صدقي باشا يقول أنه كان في نيته عدم دستور الأمة من
سنة ١٩٢٨ .

لقد كنت من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين وكنت فيه من
المخوذين قبل أن يؤلف دولة محمد باشا محمود وزارته فإذا كان هذا
رأيك من أن دستور الأمة يجب عدمه فلن قلت هذا الرأي ؟ ولماذا لم
يسمع منك إلا اليوم ؟

ما الذي منعك من مجابهة الأمة وإعلان ذلك في حزب الأحرار
الدستوريين فإن عارضك الأحرار الدستوريون في هذا الرأي فلماذا لم
تعلنه في الصحف .

فإذا ما اتهمناك يا صدقي باشا من أن هذه النية كانت مبيتة عندك
أولا فإن هذا لا يشرف مركزك وثانيا أنه لا يبرر عليك في سنة ١٩٣٠ .

وضع دستور الأمة بواسطة لجنة من ثلاثين عضوا من خيار الأمة
وكانت تنشر محاضرها في الصحف وأنا أقرر لكم أن اللجنة تأثرت في
كثير من المبادئ بالأبحاث التي كان ينشرها المرحوم أمين الرافعي بك
(هاتف بذكرى الرافعي بك) .

وأخيرا عرض عليك يا صدقي باشا وأنت وزير في وزارة ثروت
باشا دستور الأمة فقررته ورضيته وحين شعر ثروت باشا بأن الدستور
معرض للمسح استقال واستقلت معه فاما أن تكون قد استقلت عن عقيدة
وأما أن تكون مداهنا .

في سنة ١٩٢٨ دعا دولة محمد محمود باشا أعضاء حزب الأحرار
الدستوريين في منزل سماعة محمود عبد الرازق باشا ولما حضر جلست
على يمين دولته وجلس دولة صدقي باشا على يساره ولما عرض علينا محمد

باشا مشروع وزارته كنت أنا أقل الأعضاء تحمسا أما الذى انبرى فى
تأييده نارا مشتعلة فهو صدقى باشا حتى اننى شعرت بالخجل لهذا
الجاس العظيم . . .

يقولون ان صدقى باشا جاء مجاملة انما فيه اناسا يطعنون عليه بان
خطبته التى حصلت فى منزل آل عبد الرازق وخطبته التى حصلت فى
الغربية كانت مرتبطة بوظيفة حكومية هى ديوان المحاسبة .

يقول صدقى باشا ان محمد محمود باشا حرم الدستور فلماذا
يشكو الآن ؟ لا يا باشا محمد محمود باشا وانت ونحن متفقون على أنه
كانت هناك ظروف تقضى بتعطيل الحياة النيابية على أن يبقى الدستور
هيئة مقدسة أما أنت فقد قتلت الدستور وقضيت عليه وفرق ما بينك
وبين محمد محمود باشا . ان دولة محمد محمود باشا جاء الى المحجور
عليه فقال له أنا احفظ مالك وديمة عندى حتى تزول عنك أسباب الحرج
أما أنت فقلت له أنك لا تستحق الفدايين التى تملكها فانا اخذها منك
تاديبا لك .

الاستاذ هيكل بك افاض فى المقارنة بين دستور الحكومة والجمعية
التشريعية وبين أن نظام الجمعية التشريعية كان فى كثير من الصور خيرا
من نظام دستور الحكومة وأنا أضيف الى هذه المقارنة أن مصر كان لها
قبل الاحتلال برلمان حر مثل سائر البرلمانات فى العالم فلما دخل الانجليز
قالوا ان وجودنا لا يتفق مع سلطة الأمة فالفوه وأحلوا سلطة موظفيهم
محل سلطة الأمة .

ونحن مع شكوانا المستمرة من أن وجود الانجليز فى مصر وتدخلهم
فى شئوننا مرة على مصر يجب أن تقرر حقيقة لا مفر منها هى أن الموظفين
الانجليز لم يكونوا يعملون لمضى شهواتهم . كان رئيسهم القنصل الجنرال
فى مصر او المنسوب السامى مسؤولا عن موظفيه فى انجلترا فأذن موظفو
الانجليز فى مصر أن لم يكونوا مسؤولين امامنا فهم مسؤولون امام بلادهم .

ولكن الآن وقد تخلت انجلترا عن كل ما يتعلق بإدارتنا الداخلية
وعندما أردنا أن نحدد العلاقة بيننا وبينها اعترفت بأن مصر دولة مستقلة
ذات سيادة دستورية - أصبحت المسئولية التى كانت على الموظفين الانجليز
ملقاة على عاتقنا .

فالآن صدقى باشا يقول أن دستور سنة ٢٣ لم يجرى متناسبا مع
التشريع السابق وقد نسي أن مصر التى كانت تقتنع بالجمعية التشريعية
نالت السيادة .

كيف تدعى هذا وتجعل سلطانك فوق كل سلطة لا رقيب ولا حسيب

عبيك • اذا غلط الثلاثة أو ضلوا فإن الضلعة التسعة يكون ضللا مينا
وداهية سودة •

تتكلم فى خطبك وعلى لسان جرائدك فى الموضوع نفسه لا تخرج
عن الموضوع ولا يليق برجل كبير مثلك أن يقول الرقاص الهلباوى •
الرقاص أيه ! ولكن مش « التانجو فى الضلعة » يا باشا !؟

الهلباوى الحلقة المفقودة نعم لأنه فى هذه الشيخوخة لا يرهبك
ولا يخاف عذابك لقد وضع فى يدى الحديد منذ ٥٠ سنة لأننى كنت
اشتغل لخدمة الوطن وسيبقى الهلباوى يستهين بالعذاب فى سبيل خدمة
الوطن أبدا (تصفيق حاد) •

صديقى يقول لا ، انتظروا هو مافيش هناك الا الجماعة الدستوريين
« والبلد عاشقه الباشا فى الضلعة » •

أى فرق بين متطوعيك ومتطوعى السلطة العسكرية •

الفرق ما يأتى ، ان الأولاد الذين ذهبوا الى السلطة كانوا من طبقة
صغيرة فكان أكرامهم ماديا أما الطبقات التى تجيء للباشا فهى أرقى نوعا
من هؤلاء فليس فيهم خفاء كثيرين (ضحك) •

هل يأتونك اختيارا ؟ من الذى يدفع لهم أجرة القطار فى هذه السنة
السوداء •

هل يجيئون ليحرقوا أنفسهم ويقررون ان الأمة لا تستحق دستوروا
يعترف بسلطتها ؟

لم يسمح أحد أن واحدا يحجر عليه ويخرج يشكر للمحكمة هذا
الحجر •

الباشا يقول انتظروا من مفاخرى وجلالى أن الأمن محفوظ فى البلاد !
أمن أيه لقد جعلت البلاد سجنا واحدا هل ينبغي لرئيس الحكومة أن يفاخر
باستتباب الأمن وهل الأمن مستتب على أساس الرضى والبطش
والإرهاب !؟

نحن عائشون فى سجن ، الهلباوى الذى أعلن عن خطبته منذ يومين ،
لو ان هناك أمنا وحرية ، أما كنا نقيم سرادقا لماذا كنا نجىء فى هذه الغرفة
المقفلة •

قالت السياسة غير مرة نحن في أحكام عرفية نفتحها صدقي باشا
من غير أن يعلنها •

أحكام عرفية ! هي شر صورة من الأحكام العرفية •

كنت منذ يومين في كهر اللوار فسيحت وأولة من كل ناحية ، في
كهر اللوار وأبي حمص حبس في يومين فوق ١٥٠ رجلا ! لماذا ؟ لأنه
خشى أن يكون لهؤلاء تأثير على الناس يوم الحداد العام •

وكان من نتيجة أن هذا فكرني بالمرحوم داود باشا مدير قنا •

داود باشا لبث ٧ سنين مديرا في قنا ولم يقع فيها ٧ جرائم على
الإطلاق لماذا ؟ لأن الباشا الله يرحمه كان يأخذ بالشبهات فإذا سمح أن هناك
أحدا محل شبهة يجيء به ويحبسه ثم يقفا عينيه فاستتب الأمن لماذا لأن
البلاء لم يكن فيها سكان فإذا كان دولة صدقي باشا يرى من الفخار حفظ
الأمن على هذا النحو فهو يحمل هذا العمل على مسئوليته •

ولكن هذه التصرفات جريها من هو أقوى منه ، جريتها انجلترا ولكنها
لم نرى حتى في أيام الأحكام العرفية مثل هذا الجبروت الذي يفرضه
صدقي باشا علينا •

يرى دولة الباشا شبح الثورة مثلا في البرلمان والشيوخ ومجالس
المديريات فإذا جاء رجل وسمى صدقي باشا الهدام الأعظم فانه يكون
وصفه الوصف الذي ينطبق عليه •

أيها السادة :

الخطب جلل والمصاب عظيم يتجرع كاسهما كل مصرى سواء أكان
متصلا بالأحزاب أم غير متصل بها وهو يتطلب الى الزعماء جميعا أن يفكروا
تفكيرا جديا في العمل لازالته وإن ينسوا في سبيل هذا التفكير مصالحهم
الخاصة وإن يتساموا فوق الاعتبارات الوقتية • الخطب جلل والمصاب
جليل ولايه أن يعلم صدقي باشا أن الأمة كلها أيا كانت مذاهبها وألوانها
أن تنهى عن القيام بكل ما في وسعها بالطرق المشروعة تزيل عنها هذا العار
والهوان اللذين الصقهما بها دستوره وهو يعلم أن هذا الرجل الجالس
هنا محمد محمود باشا الذي عالج غير مرة مصاعب هذه الأمة السياسية
لكل مساهم بالنجاح قدير هو وأصحابه على أن يعالجوا هذا الموقف الذي
رمي الأمة به صدقي باشا وما أشك في أن الأمة من ورائهم تؤيدهم وتؤازرهم
بوحدها وتماسك صفوفها وتؤيدهم وتؤازرهم لأنها تعلم أنهم يبتغون
عزتها ومجدها ولا تفرهم مناصب الحكم فيها بأن يتركوا هذا العيث

بحقوقها أو يتنازلوا عن قليل أو كثير مما كسبته بجهودها • ليعلم صدقي
باشا هذا ان كان لا يعلمه وليكن واثقا من ان في المستقبل القريب جدا
سدى من نتائج هذه الجهود ما تصفق له الامة منتبضة مستبشرة لان حقوقها
ردت اليها ويئن ما حاول دولته ان يفرضه عليها من الوان المهانة والذل قد
انهار وتداعى :

ليفعل صدقى باشا بالامة فعلاته • ليقبض على الناس ويلقى بهم فى
السجون فلقد سمعت الليلة ان عظيما من الأحرار الدستوريين قد قبض
عليه وألقى به فى السجن لكن هذه كلها سحابة عن قريب تنقشع ويومئذ
تعلوا كلمة الامة ويعلو الحق وينسر الباطل ان الباطل كان زهوقا •

« مصادر البحث »

أولا : وثائق غير منشورة :

تبت باهم المصادر والمراجع المستخدمة في تحقيق الذكريات :

- تقارير الأمن العام لعامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ المودعة بدار الوثائق القومية .
- مذكرات سعد زغلول كراس ١٨ المودعة بدار الوثائق القومية .
- ملفات خدمة السياسيين المحفوظة بدار المحفوظات العمومية بالقلمة .
- وثائق أرشيف رئاسة مجلس الوزراء المودعة بدار الوثائق القومية — ملف اضطرابات الموظفين عام ١٩١٩ .
- وثائق قضية اغتيال بطرس غالى ١٩١٠ المودعة بالمتحف القضائى .
- وثائق قضية اغتيال السردار سبرى ستاك المودعة بالمتحف القضائى .

ثانيا وثائق منشورة :

- أوراق محمد فريد مذكراتى بعد الهجرة . المجلد الأول .
- تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر ١٩٠٨ .
- ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالاهرام .
- مذكرات عرابى كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية ج ١ الهلال العدد ٢٣ .
- مذكرات سعد زغلول ج ١ تحقيق د* عبد العظيم رمضان
- مذكرات سعد زغلول ج ٢ تحقيق د* عبد العظيم رمضان
- مذكرات سعد زغلول ج ٣ تحقيق د* عبد العظيم رمضان
- مذكرات محمد فريد القسم الأول تاريخ مصر ابتداء ١٨٩١ . تحقيق د* رموف عباس .
- محاضر أعمال لجنة المبادئ العامة للمستور ١٩٢٢ المطبعة الأميرية ١٩٢٧ ز
- مضابط مجلس النواب ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ .
- القانون النظامى المصرى الصادر فى أول مايو ١٨٨٣ .
- اللوائح المصرية ١٨٧٩ ، ١٨٨٥ ، ١٨٩٥ ، ١٨٩٧ .

المراجع

- ١ - ابراهيم الهلباوى : اعلام المحاماة .
- ٢ - ابراهيم الوليل : مفاخر الأجيال- فى سير أعظم الرجال .
منشورات مجلة المحاماة ، نقابة المحامين ، ١٣٨٢ .
- ٣ - أحمد تيمور : تراجم أعيان القرن ١٣ وأوائل القرن ١٤ .
- ٤ - أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر . ج٣ ، دار الشعب .
- ٥ - أحمد زكريا : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية .
- ٦ - أحمد فتحى المازنى : القضاة والمحافظون .
- ٧ - أحمد قاسم جودة : المكرميات .
- ٨ - أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية
فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٠٩ . المختارات السياسية ، مصر ١٩٤٦ .
- ٩ - الأزهر الشريف فى عيده الألفى .
- ١٠ - الياس زاخورة : مرآة العصر فى أكابر العصر .
- ١١ - حسين فوزى النجار : أحمد لطفى السيد ، سلسلة الاعلام (٤) ،
١٩٧٥ .
- ١٢ - درية شفيق : تطور النهضة النسائية فى مصر .
- ١٣ - ديوان حافظ ابراهيم : ج٢ ، القاهرة ، ١٩٣٩ .
- ١٤ - الذكرى المثوية للثورة العربية : ج٥ .
- ١٥ - زكى فهمى : صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر .
- ١٦ - زكى مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشر الهجرية ج١ .
- ١٧ - زكى مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية .
ج١ ، ج٢ .

- ١٨ - سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى .
- ١٩ - صبرى أبو المجد : سنوات ما قبل الثورة . ج ٣ .
- ٢٠ - صلاح عيسى : الثورة العرابية .
- ٢١ - عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية .
- ٢٢ - عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ .
- ٢٣ - عبد العزيز الأزهرى وآخرون : فؤاد الأول مطبعة مصر ، ١٩٣٧ .
- ٢٤ - د . عبد الوهاب بكر : البوليس المصرى ، ١٩٢٢ - ١٩٥٢ .
- ٢٥ - د . عصام ضياء الدين : الحزب الوطنى والنضال السرى .
- ٢٦ - فتحى رضوان : مشهورون منسيون . كتاب اليوم - العدد ٢٧ ، ١٩٧٠ .
- ٢٧ - محمد ابراهيم أبو دراع : الشهيد أحمد ماهر . المجلد الأول ، ١٩٤٦ .
- ٢٨ - د . محمد جمال المسدى : دنشواى .
- ٢٩ - د . محمد حسين هيكل : تراجم مصرية وعربية .
- ٣٠ - د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ .
- ٣١ - محمد السوادى : البرلمان فى الميزان . ج ١ .
- ٣٢ - محمد فؤاد شكرى : نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر ، مكتبة الانجلو ، ١٩٦٠ .
- ٣٣ - محمد كامل البندارى : مؤامرة شبرا وبيان تلفيقها .
- ٣٤ - محمد محمود السروجى : الجيش المصرى فى القرن ١٩ .
- ٣٥ - محمود أحمد اسماعيل : صحيفة بيضاء فى خدمة الوطن المقدس ، تاريخ حياة الأستاذ الدكتور شفيق منصور المحامى .
- ٣٦ - د . يونان لبيب : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ .

النوريات

- ١ - جريدة الجريدة : ١٩٠٧ .
- ٢ - جريدة السياسة : ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ .
- ٣ - جريدة القطر المصري : ١٩٠٩ .
- ٤ - جريدة اللواء : ١٩٠٨ - ١٩٠٩ .
- ٥ - جريدة المؤيد : نوفمبر ١٨٩١ ، أبريل ١٨٩٢ ، ١٨٩٦ ، ١٩١١ .

العناوين الجانبيه

- ١ - النشأة الهلباوى ٤٧
- ٢ - تحصيل العلم ٥٠
- ٣ - احتكاك مع الشيخ محمد عبده ٥٢
- ٤ - اول لقاء مع الأفغانى ٥٣
- ٥ - الاهتمام بتحصيل العلم من الأزهر ٥٥
- ٦ - الانقطاع عن الأزهر والاشتغال بالأعمال الحرة ٥٩
- ٧ - الانضمام الى الماسونية ورواية نفى الأفغانى ٥٩
- ٨ - الإدارة المحلية السيئة واول احتكاك معها ٦٢
- ٩ - القاء القبض على الهلباوى ٦٤
- ١٠ - التحقيق فى امر المقال ٦٧
- ١١ - رياض باشا والأفغانى ٧٠
- ١٢ - تعيين الهلباوى محررا بالوقائع المصرية ٧٣
- ١٣ - مقابلة أخرى مع رياض باشا ٧٣
- ١٤ - سر الاقالة من الوقائع ٧٥
- ١٥ - الهلباوى والثورة العرابية ٧٧
- ١٦ - موقف مضاد لثورة عرابى ٨١
- ١٧ - الاعتقال فى القلعة ٨٢
- ١٨ - العضوية فى مجالس المديرية ٨٥
- ١٩ - حادث جدير بالذكر فى مجلس شورى القوانين ٨٦
- ٢٠ - منصب سكرتير شقيق الخديو ٨٩
- ٢١ - السفر الى السودان ٩٠
- ٢٢ - سر ايجاد منصب المندوب العالى بالسودان والغاؤه ٩١
- ٢٣ - العبودية الى مصر ٩٢
- ٢٤ - كيفية اختيار رجال القضاء ٩٣

الصفحة	العنوان
٩٨	٢٥ - بداية العمل فى الحماما
١٠٢	٢٦ - تفصيل الزواج من الجوارى
١٠٤	٢٧ - التفكير فى الانتقال من طنطا الى القاهرة
١٠٦	٢٨ - بداية الاحتكاك مع المحامين فى القاهرة وأبرزهم سعد زغلول
١٠٩	٢٩ - بداية الشهرة فى عالم المحاماة
١١٣	٣٠ - التطلع على يد الأفغانى
١١٤	٣١ - المشاركة فى تيار الخواطر الوطنية
١١٥	٣٢ - الدفاع عن سلطات القضاء
١١٧	٣٣ - الهلباوى مستشارا للاوقاف
١١٨	٣٤ - تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية
١٢٠	٣٥ - طلب كرومر اعتباره عضوا فى الجمعية الخيرية الإسلامية
١٢٠	٣٦ - على هامش رئاسة الجمعية
١٢٢	٣٧ - تدخل الخديوى عباس فى القضاء
١٢٤	٣٨ - لقاء مع الخديوى
١٢٨	٣٩ - تعلم اللغة الفرنسية والسفر الى أوروبا
١٣٠	٤٠ - أزمة بين الشيخ على يوسف وكنتشتر
١٣٤	٤١ - قضايا تستحق الذكر
١٣٧	٤٢ - حادثة الاعتداء على البرنس فؤاد
١٤٠	٤٣ - الهلباوى وعائلته
١٥٩	٤٤ - قضية دنشواى
١٦٨	٤٥ - عرض بريطانى بالتعيين مستشارا بالاستئناف
١٧٠	٤٦ - التراجع عن قبول المنصب
١٧١	٤٧ - نشأة حزب الأمة
١٧٣	٤٨ - اعلان الحرب على الجريدة
١٧٤	٤٩ - محاولة اصلاح التعليم

الصفحة	العنوان
١٧٥	٥٠ - التزوير في الانتخابات
١٧٧	٥١ - موقف عدائي أخبر للامير أحمد فؤاد من الهلباوى
١٧٨	٥٢ - الوظائف الاستشارية وسبب الاستقالة منها
١٨٠	٥٣ - احتكاك مع بطرس غالى
١٨٢	٥٤ - مسألة الدفاع عن الوردانى ورفاقه
١٨٤	٥٥ - لقاء مع الوردانى
١٨٥	٥٦ - جلسة سرية أفسد الهلباوى سريتها مقدما
١٨٩	٥٧ - المؤتمر المصرى
١٩٥	٥٨ - الترشيح لمجلس شورى القوانين
١٩٦	٥٩ - اجتماع فى منزل سعد زغلول
١٩٧	٦٠ - هجوم من ستورس ودفاع من الهلباوى
١٩٨	٦١ - تدهور العلاقة بين الهلباوى وحسين كامل
١٩٩	٦٢ - حادث خطير للهلباوى
٢٠٣	٦٣ - احدى القضايا للشوية سمعة الضيدو
٢٢٧	٦٤ - دفاع الهلباوى عن فليبيدس
٢٣١	٦٥ - الجهود الاولى لتشكيل نقابة للمحاميين
٢٣٢	٦٦ - الهلباوى اول نقيب للمحاميين
٢٣٣	٦٧ - فكرة تأليف الوفد
٢٣٤	٦٨ - اعتراض الامير طوسون على اسم الهلباوى فى الوفد
٢٣٤	٦٩ - محاولة لتوحيد القضاء الاهلى والمختلط
٢٣٦	٧٠ - الاجتماعات الوطنية ورد الفعل البريطانى
٢٣٧	٧١ - رفض على شعراوى تراجع زغلول عن عقد الاجتماع
٢٣٨	٧٢ - لقاء بين الهلباوى وزغلول
٢٣٩	٧٣ - المصاعب فى سبيل جمع الاعانات للوفد
٢٣٩	٧٤ - نفى سعد زغلول وزملائه الى مالطة
٢٤١	٧٥ - الهلباوى ومسئولية النقابة
٢٤٢	٧٦ - اضراب نقابة المحامين مقدمة للاضراب العام
٢٤٤	٧٧ - وفدان يسعيان للسفر الى اوربا

٢٤٦	٧٨ - مساعى لفتح سفر وفد الحزب الوطنى
٢٤٩	٧٩ - لقاء الهلباوى بالأمير عمر طوسون
٢٥٣	٨٠ - انتقاد جماهيرى لسياسة عمر طوسون
٢٥٤	٨١ - فشل وزارة رشدى باشا
٢٥٤	٨٢ - تراجع الهلباوى عن فكرة الاضراب العام
٢٥٥	٨٣ - اعتداء الأرمن على الجماهير
٢٥٥	٨٤ - اللقاء مع مندوبين من لجنة اضراب الموظفين
٢٥٦	٨٥ - الوحدة الوطنية بين عنصرى الأمة
٢٥٦	٨٦ - سحق الجماهير ضد الهلباوى
٢٥٨	٨٧ - انسحاب الهلباوى من لجنة الوفد المركزية
٢٥٩	٨٨ - الخلاف فى الوفد
٢٥٩	٨٩ - لجنة ملنر ومقاطعة الوفد
٢٦٠	٩٠ - خصومة على شعراوى مع الوفد
٢٦٠	٩١ - المزيد من الانقسام فى صفوف الوفد
٢٦٠	٩٢ - أزمة حفل تكريم عبد العزيز باشا فهمى
٢٦٢	٩٣ - مزيد من الانقسام فى صفوف الوفد
٢٦٤	٩٤ - الهلباوى يؤيد سياسة الحزب الوطنى
٢٦٥	٩٥ - التمهيد لتصريح ٢٨ فبراير
٢٦٥	٩٦ - لجنة الدستور
	٩٧ - تأليف حزب الأحرار الدستوريين وانضمام الهلباوى
٢٦٨	له
٢٦٩	٩٨ - توازن السلطات وراء تأجيل اصدار الدستور
٢٧٠	٩٩ - هازق يواجه الهلباوى
٢٧٢	١٠٠ - سقوط الهلباوى فى انتخابات ١٩٢٤
٢٧٢	١٠١ - تجربة فى استصلاح اراضى بور
٢٧٥	١٠٢ - قرار الهجرة الى تركيا
٢٧٥	١٠٣ - اهتمام زائد بهدى شعراوى
٢٧٦	١٠٤ - سفر الهلباوى هرويا من الدائنين

٢٧٨	١٠٥ - تجربة الهلباوى فى تركيا
٢٨٠	١٠٦ - العودة الى مصر
٢٨١	١٠٧ - ملاحظات حول حادثة اغتيال السردار
٢٨٢	١٠٨ - اختيار الهلباوى للدفاع عن شفيق منصور
٢٨٨	١٠٩ - سقوط الهلباوى مرتين فى انتخابات مجلس النواب
٢٩٠	١١٠ - مؤامرة ضد الاحرار الدستوريين
٢٩٠	١١١ - استقالة توفيق دوس من حزب الاحرار
٢٩١	١١٢ - رد الفعل على قانون الجمعيات والهيئات السياسية
٢٩١	١١٣ - الائتلاف بين الأحزاب الثلاثة
٢٩٢	١١٤ - مصالحة العمدة
٢٩٣	١١٥ - اجتماع لدعم الائتلاف
٢٩٣	١١٦ - الصلح بين زغلول وثروت
٢٩٣	١١٧ - أزمة انتخابات ١٩٢٦
٢٩٤	١١٨ - الهلباوى من انصار الدخول فى انتخابات جديدة
٢٩٥	١١٩ - خصومة الهلباوى وزغلول
٢٩٥	١٢٠ - اقتراح زغلول بدمج الاحرار والوفد
٢٩٦	١٢١ - تراجع الاحرار عن قبول اقتراح زغلول
٢٩٦	١٢٢ - موافقة زغلول على ترشيح الهلباوى
٢٩٦	١٢٣ - مشكلة تواجه الهلباوى فى المنافسة
٢٩٨	١٢٤ - فوز الهلباوى فى الانتخابات
٢٩٩	١٢٥ - القلق من تولى زغلول الحكومة
٢٩٩	١٢٦ - فعالية الائتلاف فى الخروج من الأزمة
٣٠١	١٢٧ - اعتذار زغلول وتولى عدلى يكن الوزارة
٣٠٢	١٢٨ - اول ميزانية تعرض على البرلمان المصرى
٣٠٢	١٢٩ - من هوأقف الهلباوى فى البرلمان
٣٠٥	١٣٠ - النواب يهاجمون تصرفات اللورد لويد
٣٠٧	١٣١ - اثارة مسألة الأوقاف فى المجلس
٣٠٩	١٣٢ - وفاة سعد زغلول

٣١١	١٣٣ - الاختلاف بين طرفى الائتلاف
٣١١	١٣٤ - استقالة حكومة ثروت
٣١٢	١٣٥ - انقسام فى صفوف الأحرار الدستوريين
٣١٢	١٣٦ - محمد محمود يناصر سياسة الوفد
٣١٤	١٣٧ - انتقاد الهلباوى ببيان النحاس
٣١٤	١٣٨ - أزمات واجهت حكومة النحاس
٣١٦	١٣٩ - وزارة محمد محمود واستبعاد الوفديين
٣١٧	١٤٠ - حوار مع النقراشى
٣١٨	١٤١ - الأغلبية وتقويض الائتلاف
٣٢٠	١٤٢ - العزوف عن حضور جلسات قضية الوثائق
٣٢٠	١٤٣ - العزوف عن العمل السياسى
٣٢٣	١٤٤ - قضية لطيف باشا سليم
٣٢٥	١٤٥ - قضية عنصرة
٣٢٧	١٤٦ - قضية عصمت أمين
٣٢٩	١٤٧ - قضية آل محفوظ سنة ١٩٣١
٣٣٥	١٤٨ - قضية القنابل
٣٤٥	١٤٩ - قضايا نزاهة الحكم سنة ١٩٣٤
٣٤٧	١٥٠ - قضية العلماء

الفهرس

٥	١ - تقديم ٠٩ د عبد العظيم رمضان
٩	٢ - مقدمة المحقق د ٠ عصام ضياء الدين
٣٧	٣ - تصدير عبد الحليم الجندى المحامى
٤٧	٤ - بداية المذكرات
٣٥٧	٥ - الملحق
٤٤٩	٦ - المراجعس
٤٥٢	٧ - العناوين الجانبية

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٨٤٩٢

ISBN — 977 — 01 — 4529 — 7

برز إبراهيم الهلباوى فى عالم السياسة والمحاماة منذ نهاية القرن التاسع عشر، وتأثر بتعاليم الأفغانى، وكتب بجرأة فى «المؤيد» فى سابقة كانت تعد من بواكير اليقظة الوطنية المصرية.

كان يعد الهلباوى من جيل الرواد الأوائل للمحامين، وانتخب أول نقيب للمحامين فى أول نوفمبر ١٩١٢ وذلك على الرغم من موقفه حينما مثل الإدعاء فى «دنشواى» فأطلق عليه لقب «جلاد دنشواى».

دافع عن الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط إبان الأزمة التى نشبت عقب اغتيال بطرس غالى.

شجر نزاع بين الهلباوى وبين أحمد فؤاد أثراً كثيراً على مستقبله، فعانى الأمرين من جراء ذلك. تعددت خصوماته مع عدد من السياسيين من بينهم سعد زغلول وأحمد زور وإسماعيل صدقى وكذلك مع شيخ الجامع الأزهر.

كان من المشاركين فى وضع دستور ١٩٢٣، ومن مؤسسى حزب الأحرار الدستوريين، دافع عن حق مصر فى «جقبوب» كما دافع عن العمال وعن تحرير المرأة.

تعرض الهلباوى لانتقاد شديد لصلاته بكبار الشخصيات البريطانية فى مصر، ولمواقف يشتم منها تراجعاً وطنياً.

د. عصام ضياء الدين